

نالك
الدكتور سمير أمين

ترجمة حسن قيسي

التراكم على الصعيد العالمي
نقد نظرية التخطف

دار ابن خلدون

للطباعة والنشر والتوزيع

صندوق البريد: ٩٣٠٨ - تلفون: ٢٥٢٠٨٩

بيروت

حقوق الطبع محفوظة
لدار ابن خلدون

كلمة المترجم

عندما يعمد باحث الى صياغة نظرية جديدة - او الى مجرد التجديد - في حقل النظرية ، يضطر في احيان كثيرة الى استعمال ادوات تعبير جديدة . قد يستخدم مفردات قديمة ويعطيها معنى جديدا تستمد من موقعها ضمن البنية النظرية الجديدة ، وقد يضطر كذلك الى نحت ادوات تعبيرية لم تجر العادة على استعمالها ولم تألفها اللغة .

ادوات التعبير هذه لا تلبث ان تنخرط وتستوعب ضمن اللغة التي ولدتها ، فتفقد غرابتها ، وتصبح بعد فترة قد تطول او تقصر - جزءا من اللغة . لكن المشكلة تقع عند محاولة نقل هذه الادوات التعبيرية الجديدة الى لغة اخرى ، ام تصل في تطورها - في الميدان النظري موضوع البحث - الى مستوى مكافئ لتطور الاولى .

« اقتصاد النمو فصل حديث من فصول الاقتصاد » يمكن تحديد نشأته بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٦ ، يقول المؤلف . « وهو مصدر من مصادر اغناء الفكر النظري الاقتصادي العام » .

اذا نظرنا الى اللغة العربية ومدى تعمقها بالتعبير عن موضوعات اقتصاد النمو ، واقتصاد التخلف ، لراينا نقصا واضحا . ويزداد تفاقم هذا النقص عندما يتعلق الامر بنظريات جديدة - واذن تستعمل ادوات تعبير جديدة - ضمن هذا الحقل النظري .

هذه هي باختصار المشكلة الموضوعية لترجمة هذا الكتاب .

يضاف اليها مشكلة ذاتية . فالمترجم ليس « عالما اقتصاديا » بالمعنى المألوف . لذلك كان من الممكن ان تعتبر مهمة الترجمة بالنسبة لنا مهمة غير « طبيعية » للوهلة الاولى . لكن الامر هنا كان يقتضي احد حليين : اما انتظار « نضج الظروف الموضوعية » للغة ، من جهة ،

وتصدي أحد « علماء الاقتصاد » ، هذه المهمة ، من جهة أخرى ، وفي ذلك طول غربة . وأما العمل من خلال المعطيات الموجودة على السطح هذه الظروف وعدم « انتظار » نضجها الطبيعي .

هذا ما قمنا به . والحق أن عملنا في ترجمة هذا الكتاب لم يكن فرديا . فقد كانت تعقد « حلقات » مع عدد من الاصدقاء والزملاء للتداول حول التعبير المناسب لكلمة أو اصطلاح اقتصادي أو مفهوم جديد . وأحيانا كانت الترجمة إلى ترجمات اقتصادية مفيدة . كما كنا نرجع إلى بعض المتخصصين في شؤون الاقتصاد لاستشارتهم . لكن هذا لم يكن ، في أكثر الأحيان ، رفيع المردود . وذلك لأمراً لا مفر من الإشارة إليه بإسطة ، وهو أن النظريات الاقتصادية التي تدرس في الجامعات لا تعالج علم الاقتصاد من الزاوية التي يعالجها منها المؤلف . بل يمكن القول ، أن نظرية المؤلف هي نقد جذري لمجمل تلك النظريات « الشائعة » على حد تعبيره .

هذا يعني أن الترجمة ليست « معصومة » . قد يوجد فيها أخطاء . بل أننا نذهب إلى حد تأكيد ذلك . وقد يتعجب البعض هنا من أمر هذا الترجمة الذي « ينادي على زيته عكرا » . لكن بين تقديم العمل على أنه خالص من الثواب ، وبإيردعوة قرائه إلى قراءته بروح النقد - للترجمة طبعاً وليس لمضمون النظرية التي تخضع للنقد على مسعد آخر - فرق كبير نحرص على إبرازه . فالمثقفون الذين سيطلعون على هذا الكتاب مدعوون بالفعل إلى الماهمة في تقويم ما يرونه معوجاً .

صحيح أنه من النادر أن أعيدت طباعة كتاب عربي ، خاصة إذا كان يبحث في الشأن النظري ، وكان مترجماً . لكننا نرى أن أهمية هذا الكتاب وفعاليته في تزويد القارئ العربي بمفاهيم ومفاتيح لمعالجة شؤون التخلف العربي ، أهمية قصوى . وليس التفاؤل حول إعادة طبعه أمراً طوبادياً . فقد نفذت الطبعة الأولى منه في أوروبا في أقل من سنة ، رغم حجمه وكلفته . كما أثار نقاشاً زاخراً لا زال يتفاعل ويشند .



في ما يلي يجد القارئ ثباتاً بعدد من المصطلحات والتعابير . لسم ترتيبها وفقاً للأحرف الإيجدية ، بل وفقاً لصلاتها ببعضها من حيث فردقات المعنى . كما حاولنا بالنسبة لبعض المصطلحات والكلمات أن نعرف بها بإيجاز أو أن نبرر استعمالنا لها على هذا النحو . وطبعاً أن قسماً كبيراً جداً لم يخضع لهذا التعريف ، لأن العمل يتطلب عندئذ

جهدا يخرج عن نطاق الترجمة ويدخل في باب الدراسة والتعليق ،
الامر الذي قد يتسع المجال للقيام به على صعيد آخر .



ثبت بالمصطلحات

Croissance

Sous - développement

Développement

● درجت بعض الترجمات والمؤلفات التي تنتمي إلى نظرة معينة
للتخلف ، على ترجمة Pays Sous - développés بـ بلدان نامية أي في
طريقها إلى النمو) و Pays développés بـ بلدان متقدمة .

هذه الترجمة لا تتفق أبدا مع نظرية المؤلف حول التخلف إذ يعتبر أن
البلدان المتخلفة سائرة قدما في طريق التخلف . من هنا تعبير
« نمو التخلف » développement du sous - devel الذي يتعارض تماما مع
الاستعمال الأنف الذكر . لذلك استعملنا الترجمة التالية :

نمو Development تخلف Sous - Développement بلدان نامية Pays développés
بلدان متخلفة Pays sous - développés أما كلمة Croissance التي تختلف
تماما عن développement فقد خصصنا لها كلمة « تعاظم » .



منظومة - نظام Système

تنشأ الصعوبة من عدم وجود كلمة واحدة بالعربية تلي المعنى :
فيقال (جهاز) عندما يكون المعنى مشلا :

Système nerveux

الجهاز العصبي

(appareil)

لكنها تتعارض مع

Le système socialiste

ويقال (منظومة)

Système de prix - Système concurrentiel

ويقال (نظام)

régime

لكن (نظام) تتعارض هكذا مع

بالإضافة إلى الصعوبة التي تنشأ عندما نواجه المشتقات :

Systématisation , Systématique , Systématiquement

Systématiser

Plus ou moins systématique

organiser الخ .

(حيث لا يمكن أن يقال (نظم) لتعارضها مع

هذا ما حدا بنا في حين معين إلى استعمال اللفظة الحرفية

(نسّام) على وزن (فعلان) أو (فعلان) فيكون الفعل « نسّم » لفعل

رباعي بازاء Systematiser والباقي يأتي اشتقاقا :

سستم

مستم

سستميا

ثم نجمها على (سستيم) مثل : غريال غراييل

لكن هذا الاقتراح لم يلق تجاوبا من أي من اللذين عرض عليهم .
لذلك عدنا الى استعمال كلمتين (منظومة ونظام) حسب المعنى المناسب
لكل منهما ، فنقول :

Le système capitaliste mondial

المنظومة الرأسمالية العالمية

Un système de Concepts

منظومة مفاهيم

Deux systèmes capitalistes

منظومتان رأسماليتان

ولكن ، نقول :

Système de réalisation du profit

نظام تحقيق الربح

Système de prix ..

نظام سعر

Système de taux de change

نظام معدلات الصرف

الخ ...



Mécanisme

اوالية - اواليات

لم نستعمل اللفظة الحرفية (ميكانيزم) رغم ورودها في بعض
الترجمات . كذلك استبعدنا (آلية) لسببين : امكان التباسها مع الصفة
المؤنثة : آلي - آلية التي تصح بالنسبة لـ mécanique ، وتضاربها مع
الاسم (الآلية)
La machinisme

ولفظ (اوالية) مقترحة لدى العلايلي في المرجع ودخلت نسبيا في
بعض الترجمات الحديثة .



Structure بنية - بني

الصعوبة كذلك في المشتقات :

Structurer - Structuré Structuration as tructuration - ostructuré

بازاء *astucturé* (وخاصة *astucturation*)
لا نستطيع ان نقول (مركب) لانها تصح (*composé*)
ولا (متماسك) (*Colérent*)

ولا نستطيع ان نشق كلمة من بنية فنقول مثلا (مبني *fondé*) او
(*Coustruit*) فحاولنا ان نحل المشكلة على النحو التالي :
ان نعلمد لكلمة *astucturation* تفكك
و *astucturé* تفكك
وبالمقابل *Structré* متراس او مرصوص
(يقال في القرآن : كالبيان المرصوص) .



حول *isme* ...

ترد هذه النهاية بكثرة في متن الكتاب للدلالة على المعنى السيء
للكلمة ، خاصة بالنسبة لـ *économisme*

فاستعملنا لها (... وية) تضاف الى الكلمة العادية للتمييز بين
المعنى العادي والمعنى السيء .

<i>économique</i>	فنقول (اقتصادي) لـ
<i>économiste</i>	و (اقتصادي)
<i>L'économisme</i>	ومنها (الاقتصادية)
<i>Le Subjectivisme</i>	كما نقول (الذاتية)
<i>Subjectivité</i>	(ذاتوي)
<i>Subjectif</i>	(ذاتي)
<i>Le Positivisme</i>	كذلك (الوضعوية)
<i>Positivité</i>	(وضعوي)
<i>Positif - ve</i>	(وضعي)
<i>Le quantitativisme</i>	وابضا الكموية
<i>Le monétarisme</i>	النقدوية



L'Avantage Compré

التفوق المقارن

ترددنا طويلا قبل اختيار هذا التعبير .
والحق ان كلمة *avantage* لا يقابلها في العربية اية لفظة

مناسبة تماما . قيل كسب ومكسب ، وقيل سبق ، ومنفعة وميزة
(الميزة التفاضلية !) لكنها تشكو جميعا من بعدها عن المعنى المقصود .

عندما يصل القارئ الى المثل الذي يعطيه المؤلف لشرح مفهوم ال
avantage comparé (الوارد في النظرية الريكاردية أصلا) يتضح له ان
(التفوق المقارن) هو اقرب التعبيرات الى المعنى المقصود .
اما Comparatif فقد ترجمناها بـ (مقارن) بالكرم علمي ان
(مقارن) ال Comparable



Identique متماهية

اللفظة اشتقاق من (الماهية) Identité والفعل تماهى بالشيء
او بالآخر ، s'identifier اي وجد ماهيته من خلاله ، او كان شبيها به
بحيث ان الماهيتين واحدة . اما كلمة (شبه ومشابه) فضعيفة ، فضلا
عن التباسها مع analogue و Semblable كذلك (منطبق) لكونها
لا تصح الا على ذوي ابعاد .



Termes de l'échange حدا التبادل
Indice المؤشر

حدا التبادل هما حدا النسبة التي تعبر عن تبادل منتوجات بين
بلدين . فيقال ان هذين الحدين في تحسن عندما يكون المعدل ارفع من
١٠٠ (اي ان البلد المعين يبيع للخارج بأعلى مما يشتري منه) ، كما يقال
ان حدي التبادل في تدهور عندما يكون المعدل ادنى من ١٠٠ (الحالة
المعكوسة) .

اما النسبة المذكورة فهي نسبة مؤشر حجم الصادرات على مؤشر
حجم الواردات .

والمؤشر indice هو قيمة التحول النسبي الذي يطرا على مقدار
معين بين تاريخين مختلفين او مكانين مختلفين . فتكون لدينا سنة
ننطلق منها كأساس ، ونقيس بالرجوع اليها التحول الذي يطرا
على المقدار المدروس ، وحتى تتلافى الكسور العشرية نضرب القيمة
المحصل عليها دائما بـ ١٠٠ .

مثلا : لنفترض ، اعتباطا ، ان سعر بيع كيلو العدس كان ٤٠ قرشا عام ١٩٥٠ ثم أصبح على التوالي ٤٧ ، ٤٩ ، ٧٥ ، ١١٥ قرشا في السنوات ٥٦ ، ٦٠ ، ٦٥ ، ٧٣ .

فال مؤشر الوسطي لسعر العدس خلال الفترة ٥٠ - ٧٣ يمكن ان نحصل عليه بمتوسط جميع المؤشرات الجزئية على النحو التالي :

$$م^1 = \frac{٤٧ \times ١٠٠}{٤٠} = ١١٧,٥ \quad م^2 = \frac{٤٩ \times ١٠٠}{٤٠} = ١٢٢,٥$$

$$م^3 = \frac{٧٥ \times ١٠٠}{٤٠} = ١٨٧,٥ \quad م^4 = \frac{١١٥ \times ١٠٠}{٤٠} = ٢٨٧,٥$$

$$\text{ويكون المؤشر الوسطي : } م = \frac{م^1 \times م^2 \times م^3 \times م^4}{4} = ١٧٨,٥$$

٤

ونستطيع ان نضرب المثل التالي على تفهقر حدي التبادل : عام ١٩٥٤ كانت البرازيل تدفع ١٩ كبا من البن لتحصل على سيارة جيب ، فاصبحت في عام ١٩٦٢ تدفع ٣٩ كبا مقابل نفس السيارة ، كانت غانا عام ١٩٥٥ تستطيع شراء تراكاتور اذا صدرت ٣٠٠٦ طن كاكاو اما عام ١٩٦٢ فلا تستطيع الحصول على التراكاتور نفسه الا مقابل ٧٠١٤ طن . على صعيد اشمل نأخذ المثل التالي : بين ١٩٥٣ و ١٩٦١ ارتفعت اسعار المنتجات الصناعية بنسبة ١٠ بالمئة تقريبا ، بينما انخفضت اسعار المواد الاولية بنسبة ٨ الى ٩٪ تقريبا ، هكذا فان البلدان المتخلفة التي تصدر المواد الاولية وتستورد المنتجات الصناعية تكون قد شهدت تفهقرا في حدود تبادلاتها .



الحدية le marginalisme

يصعب فهم هذا الكتاب دون الالام ولو جزئيا بالنظرية الحدية . هذه النظرية ، ويقال لها ايضا الهامشية ، صيغت بدوا من ١٨٧٠ ونشأت فيها مدارس عديدة ، قاسمها المشترك هو ان قيعة السلعة لا تحدد بموامل موضوعية ، بل بتقييم ذاتي لها من قبل الانسان الفرد . بينما كان ماركس والاقتصاديون الكلاسيكيون ينطلقون من الطابع الاجتماعي لعملية التبادل بين متجعي مختلف السلع ، تنطلق النظرية الحدية من

الطابع الفردي للحاجات ، وتعتبر ان قيمة التبادل عبارة عن صلة ذاتية بين الانسان والسلعة . لكن الانسان الفرد ، يحتاج بالطبع الى الماء والهواء اكثر بكثير من حاجته للاماس مثلا . مع ذلك فان قيمة الاماس اكبر بكثير من قيمة الماء او الخبز . لذلك تعيش الحديثة ان ما يحدد قيمة الشيء ليست شدة الحاجة اليه بذاتها بل ان شدة الحد الاخير (الهامش الاخير - الجزء الاخير) من الحاجة غير المشبعة (من هنا المنفعة الحديثة او الهامشية) هي التي تحدد هذه القيمة .

لا يمكن طبعا تفصيل هذه النظرية في هذا الهامش . في كتاب ارنت ماينل « مصنف في الاقتصاد الماركسي » (مترجم الى العربية) يجد القارئ في الفصل الاخير من الجزء الثاني ، عرضا موجزا للنظرية الحديثة بين نظريات أخرى .



Capital

Composition organique du capital

Vitesse de rotation du capital

Coefficient du capital

flux de capitaux

reflux des profits

transfert de valeur

transferts cachés

(transformation)

Capital installé

« constant

« fixe

« variable

« mobil

« avancé

« circulant

La plus - value

Le surplus

L'excédent

L'excédent constant

التكوين العضوي لرأسمال

سرعة دوران رأسمال

معامل رأسمال

دفق رؤوس الأموال

ارتداد الأرباح

تحويل القيمة

تحويلات غير منظورة

تحويل

رأسمال مستقر

« ثابت

« جامد

« متحول

« متحرك

« مستلف

« متداول

القيمة الزائدة

الفائض

الفضل

الفضل الثابت

L'excédent de surplus
Le surprofit
Les surprofits potentiels

فضل الفائض
فائض ربح - فوائض ارباح
فوائض الارباح الامكانية



international
mondial
Universel

دولي
عالمي
شامل



Institution
Entreprise
Projet
Plan

مؤسسة
منشأة
مشروع
خطة



Effet - s
L'Effet - prix
L'Effet - change
L'Effet - usage
Effet multiplicateur
Effet inflationniste
Effet intégrateur
Effet d'entraînement
Effet primaire
Effet secondaire

مفعول مفاعيل
مفعول السعر
مفعول الصرف
مفعول الاستعمال
مفعول تضييفي
مفعول تضخمي
مفعول تكاملي
مفعول جذبي
مفعول ابتدائي
مفعول ثانوي



Economie
Economie marchande
Economie de marché
Economie de subsistance
Economie de traite
Macro - économique
Micro - économique

اقتصاد سامي
اقتصاد سوقي
اقتصاد معيشي
اقتصاد تعاملي
ماكرو اقتصادي
ميكرو اقتصادي

Authentique	متطبق على الواقع
Vrai	صحيح
Vérité	حقيقة
Véritable	حقيقي
Effectif	فعلي
Réel	واقعي
Réalité	واقع
Essentiel	جوهري
Fondamental	اساسي
Principal	رئيسي



Articulation	تفصل
Articulé	متفصل
Désarticulation	تضعيع
Désarticulé	مضعيع متضعيع
estructuré	متفكك
désintégré	مخلخل



Thèse	اخروحة
Thème	موضوعة
Proposition	مقولة
Problème	مشكلة
Problématique	اشكالية
question	سالة - سؤال
Ambiguïté	اشكال
Dilemme	معضلة



Tautologie	تحصيل الحاصل - اجترار فكري
Harmonies Universelles	الاتساقات الشاملة
Pétition de Principe	مصادرة على المطلوب
Apport	مساهمة

Approche

L' « empreinte »

طرح
الطرح التجريبي



Rapport

Relation

Correlation

نسبة
علاقة
ترابط



Centre

Périphérie

Formation sociale

مركز
طرف اطراف
تشكيلة اجتماعية



Exogène (Produits)

Indogène (Capital)

Local

Intérieur

Extérieur

Etranger

Extravertie (économie)

Introvertie

منتجات غريبة
رأسمال اهلي
محلي
داخلي
خارجي
اجنبي
برأسي
جوانسي



... isation

Monétarisation

Commercialisation

Proletarianisation

Localisation

Urbanisation

Thésaurisation

Spécialisation

Idéologisation

Européanisation

تقييد
تسويق
تبلتر (تحول الى بروليتاريا)
تموضع
تمدين (تحول الى المدن)
اكتناز
تخصص
ادلجة
تاوروب

Socialisation	تشريك
Shématisation	تبسيط - ترسيم
Capitalisation	توسل
Monopolisation	تحكير
Systématisation	نظمنة (تنظيم)
Democratization	دقرطة



Phénomène	ظاهرة ظاهرات
Apparence	مظهر مظاهر
Apparition	ظهور
Manifestation	تظاهرة تظاهرات



Egal	مساو - مكافيء
inégal	متفاوت - غير متكافيء
L'échange inégal	التبادل غير المتكافيء
équivalent	معادل
semblable	مائل
Analogue	مشابه
Corres pendant	مقابل مناسب
identique	متماه
symétrique	متناظر - نظير
dysymétrique	غير متناظر
dysmétrie	انعدام التناظر
parallèle	مواز
assimilation	معائلة



Sous - emploi

Sous - estimation	سوء تقدير - ابتخاس
Sous - utilisation	سوء استعمال
Sous - consommation	سوء استهلاك
sous - estimation	سوء عمالة

Dynamique	دينامي
Statique	سكوني
Stationnaire (état)	حالة ركود
« (ère)	زمن ركود
Stabilité	استقرار
Immobilité	جمود
Propension	نزوع - قابلية
Tendance	اتجاه
Tendanciel	اتجاهي



Élévation	رنع
Augmentation	ازدياد
Croissance	تعاظم
Décroissance	تناقص
Baisse	هبوط - تدني
Blocage	احتجاز
Bloqué	محتجز
Entravé	معاق



Intégration	انخراط او تكامل
Intégré dans le marché mondial	منخرط في السوق العالمية
Intégrer dans une théorie	دمج في نظرية ..
Intégrer une théorie	وضع نظرية متكاملة
Calcul intégral	حساب تكاملي
« différentiel	حساب تفاضلي



Investissement	استثمار
Mise en valeur	تثمين
Investissement en portefeuille	استثمار في المحفظة المالية
« inducteur	استثمار فاعل او موجه
« induit	- مستمد او ناجم عن

« « à long terme	– طويل الاجل
Placement	توظيف
Placement immobilier	توظيف عقاري
« « liquide	– سائل
« « Semi liquide	شبه سائل



Revenu	دخل
Rente	ربح ، ريع
Rendement	مردود
Rentabilité	مردودية
Rentable	ذو مردود
Recette	إيراد
Royalties	عائدات



Optimum	الوضع الأمثل – الحالة المثلى
« « Social	الوضع الاجتماعي الأمثل
« « économique	الوضع الاقتصادي الأمثل
Minimum	الحد الأدنى
Maximum	الحد الأقصى
Maximiser (le taux du profit)	دفع معدل الربح الى حده الأقصى



Facteur économique	عامل اقتصادي
Facteurs de production	عوامل الانتاج
Rémunération d'un facteur	تعويض عامل من العوامل
Péréquation des rémunérations	التوزيع المتساوي للتعويضات
Péréquation des profits	التوزيع المتساوي للارباح
« « mondiale	التوزيع العالمي المتساوي
Dotation en facteurs	التجهيز بالعوامل
Facteur résiduel	العامل الرأئزي

Elasticité revenu	مرونة الدخل
Elasticité prix	مرونة السعر
Elasticité de substitution	مرونة الاستعاضة

Le taux de profit	معدل الربح
Le taux de substitution des produits	معدل استبدال المتوجات أو
La baisse tendancielle du taux du - profit	الاستعاضة عنها
Taux de change	التدني الاتجاهي لمعدل الربح
Taux de change multiples	معدل الصرف
	معدلات صرف متعددة

Axe des abscisses	محور السينات
Axe des coordonnées	محور الصادات
l'origine	الاصل
Une fonction	دائرة
Coéfficient	معامل
Accélérateur	مسارع
Multiplicateur	مضاعف
Lieu de fonctionnement de l'accélérateur	موضع سيرورة المسارع

Prix de référence	سعر مرجعي أو مبدئي
« « nul	- - معدوم
Système de prix retenu	نظام السعر المحجوز أو المقتطع
Situation d'indifférence	وضع انعدام الفرق
Courbe d'indifférence	منحنى انعدام الفرق
Courbes collectives d'indifférence	المنحنيات الجماعية لانعدام الفرق
Carte d'indifférence des conomma- tion	خارطة انعدام الفرق بين المستهلكات

Cotation des valeurs en bourse

Valueur des actifs nets

« « passifs

Mobilisation des capitaux

« à découvert

Escompte des traites

تسعير الاوراق النقدية في البورصة

قيمة الاصول الصافية

قيمة الخصوم

حشد رؤوس الاموال

الحشد على المكشوف

الحسم على السندات

مقدمة

ليس من الضروري ان يكون المرء من رجال الاقتصاد حتى يعلم ان عالما يتألف من بلدان « نامية » وبلدان « متخلفة » ، وانه يتألف كذلك من بلدان تجاهر بكونها « اشتراكية » واخرى ينبغي تسميتها باسمها - « رأسمالية » . وان كلا الفريقين منخرطان جميعا ، رغم التفاوت في الدرجة ، في شبكة عالمية من العلاقات التجارية والمالية وغيرها ، تحول بيننا وبين النظر الى كل واحدة من هذه البلدان على حدة ، اي متجردة عن هذه العلاقات . كما كان بالامكان في ما مضى - بالنسبة للامبراطورية الرومانية والصين الامبراطورية في ذلك العصر - واللذين كانا تتجاهل الواحدة منهما الاخرى .

ان موضوع التراكم على الصعيد العالمي تتضمن تحليل يجعل هذه العلاقات من حيث طابعها الاساسي . وبديهي ان تكون هذه الشكيلة الجوهرية بالنسبة لفهم عالما المعاصر مشكلة معقدة . فضلا عن ان ميدانها من الاتساع بحيث ان التداخلات بين العلاقات الدولية والبنى الداخلية هي تداخلات حاسمة في كثير من الاحيان . والمشكلة اخيرا . ما زالت في بداية كونها موضوعا لمعالجة منظمة . اذ ان التحليل الماركسي ، كما سنرى ، اذا كان يتضمن بالضرورة في برنامجه صياغة هذه النظرية ، فان هذه لم تحرز الا تقدما بسيطا منذ كتاب لينين عن « الامبريالية » ، في حين ان الجعبة النظرية الاساسية في الاقتصاد الجامعي المتداول (الحديثة) تمتنع عن مجرد طرح المشكلة . نتيجة ذلك كله يشكو التحليل المتداول حول « التخلف » من فقر لا يصدق .

كل هذه اسباب كانت مدعاة لتشجيعنا على تأليف هذا الكتاب ، كما كانت مدعاة لترددنا في الوقت نفسه . لقد كنا اكثر جراءة ، منذ انني عشر عاما ، عندما اخترنا موضوعا لاطروحة الدكتوراه هذا الموضوع

بالضبط (١) . لقد اعتقدنا ان تعميق الموضوع يقتضى قبل ذلك ان تتعدد التحاليل العيانية ، وان تبلغ اكبر قدر من الدقة والقبول بالارقام، وهذا ما كرسنا له عملنا منذ ذلك الوقت (٢) . ويبدو لنا ان الامور قد غدت الان ناضجة من اجل تقدم جديد في نظرية التراكم على الصعيد العالمي . لذلك ، ورغم ان الامر قد يبدو على جانب كبير من الطموح ، فقد قررنا ان نقذف بأنفسنا في اليم من جديد وان نحاول القيام بتأليف نقدي . واننا واعدون ان هذه المحاولة ليست سوى مرحلة . فعينا الى ان ندمج فيها عناصر تجربتنا الخاصة مع بعض المساهمات النظرية التي قام بها اخرون والتي تبدو لنا حاسمة في هذا المشروع (٣) . واحرّ رجاء لنا هو ان يشير هذا الكتاب النقد اللازم ، بوصفه شرطا اوليا لكل تقدم لاحق . والكتاب يتوجه أيضا الى طلاب الاقتصاد . وهو يحمل على كل حال سمات محاضرات شفوية كانت في اصل هذا العمل . لذلك بدا لنا من

(١) سمي أمين « الفاعيل البيئية للانخراط الدولي للاقتصادات ما قبل الرأسمالية ، دراسة نظرية حول الاولية التي ولدت الاقتصادات السمة متخلفه » (بالفرنسية) ، اطروحة ، باريس ١٩٥٧ . واذ نقرا هذا العمل اليوم فانه يبدو لنا حتميا اخطاء نظريّة ونواقص ، رغم اننا ما نزال نحفظ بالمواقع الاساسية نفسها . سوف نستعير من هذه الاطروحة مقاطع عدة ، لا سيما بالنسبة لما يتعلق بنقد ادوات النظرية الاقتصادية الجامعية الشائعة . في المراجع سنشير الى هذه الدراسة بـ : الاطروحة .

(٢) سمي أمين « ثلاث تجارب افريقية في النمو : مالي وغينيا وغانا » باريس PUF ١٩٦٥ . « اقتصاد القرب » جژان ، منشورات مينيوي ١٩٦٦ . « نمو الرأسمالية في شاطيء العاج » منشورات مينيوي ١٩٦٧ . « عالم الاعمال السنغالي » ، مينيوي ١٩٦٧ . « من الكونفو الفرنسي الى الاتحاد الجرماني والاقتصادي لافريقيا الوسطى UDEAC »

التاريخ الاقتصادي لافريقيا الاسنوائية من ١٨٨٠ الى ١٩٦٩ » (باشتراك مع Cathrine Coquery Vidrovitch انترديوس IFAN ١٩٦٩ . « افريقيا الغربية

المعتجرة ، الاقتصاد السياسي للاستعمار من ١٨٨٠ الى ١٩٧٠ » منشورات مينيوي، ١٩٧١ .

(٣) نرى ان التقدم العاسم هو ذلك الذي حققته نظرية الرأسمالية الاحتكارية في الزمن المعاصر (اعمال Paul Baran و Paul Sweezy ، وكذلك التوسيع الجديد الذي قام به

André G. Frank بالنسبة لما يتعلق بنظرية « تغلف التغلف » ، وكذلك نظرية التبادل

لمير المتكافئ التي يرتبط بها اسم Arghiri Emmanuel . لكننا ندين بالخير

لكل الآخرين ، لا سيما Giovanni Arrighi و Catherine Coquery و

Christian Palloix وستشير الى هذه الاستعارات المديبة في متن الكتاب .

الضروري ضرورة مطلقة ان نعود الى نقد النظرية الاقتصادية التي يتعلمها الطلاب بما في ذلك تقديمها من الداخل . فهذه النظرية تبدو لنا بالضبط خالية من اي معنى سوى التملص من المشكلات : يلعب المرء ذلك جيدا عندما تطرح هذه النظرية مسألة « التخلف » . عندئذ ينبغي متابعة التحليل حتى نهايته لكي يرى المرء كيف ان هذه النظرية « خارج الموضوع » ولماذا لا نستطيع ان تطرح الاسئلة الصحيحة . هذا النقد الذي قد يبدو مملا بعض الاحيان ، هو مع ذلك امر جوهري بالنسبة للطلاب المتذيقين بالحدثة . كما انه جوهري بالنسبة لبحثنا ايضا . وما ذلك الا لان فهم اصول العجز الذي ينتاب نظرية ما هو شرط التوصل الى طرح المسألة الحقيقية طرحا اكثر احكاما وصياغة المفاهيم العلمية اللازمة . سنرى امثلة على ذلك .

من ناحية ثانية، اذا كانت النظرية الشائعة عن « التخلف » لا تساوي شيئا يذكر ، فان هناك مقدارا مرموقا من الوثائق الحديثة (١) وليس ثمة سبب لتجاهل قيمتها ، حتى ولو كانت هذه الوثائق ، في قسمها الاكبر ، محكومة في اعدادها بفوضى كبيرة تصل بها احيانا الى حد يجعلها لا تدري عما تبحث . فالنظرية العلمية ليست تلك التي « تأخذ الوقائع بعين الاعتبار » بل تلك التي تنطلق من الوقائع وتفلح في دمجها في بيان متماسك . ولكن هنا ايضا لا يملك المرء الا ابداء العجب حين يلاحظ الى اي حد تعاني الوقائع من تجاهل النظرية الجامعية الشائعة المنعزلة في برجها العاجي .

١ - فشل التحليل

التراكم ، اعادة الانتاج الموسع ، هو قانون داخلي جوهري من قوانين نمط الانتاج الرأسمالي ، ولا شك في انه كذلك ايضا بالنسبة لنمط الانتاج الاشتراكي . لكنه ليس قانونا داخليا بالنسبة لضرورة النمط الانتاج ما

(١) المنتج الرئيسي لهذه الوثائق هي المنظمات الدولية (منظمة الامم المتحدة ONU ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE) التي ا على تعاون كبير طيعا في قيمة هذه الوثائق . كذلك قامت النواثر الادارية في البلدان المتخلفة بجمع كمية كبيرة من المجلات ، بمناسبة عيافة حساباتها الوطنية ، و « المذكرات الاقتصادية » وخطط التنمية . واخيرا توجد دراسات اكثر تنظيما وافضل بناء لا سيما في بعض النواثر الوافية حول التاريخ الاقتصادي التحليلي .

قبل الرأسمالية . والحال ان المنظومة الرأسمالية العالمية لا يمكن ان ترد ،
بمجملها ، ولو نظريا ، الى نمط الانتاج الرأسمالي ، ولا يمكن ، بدرجة أولى ،
ان يتناولها التحليل بوصفها مجموعة من البلدان او القطاعات المحكومة بنمط
الانتاج الرأسمالي تضاف الى جانبها بلدان او قطاعات اخرى تحكمها انماط
الانتاج ما قبل الرأسمالية (اطروحة « الثنائية ») . فجميع المجتمعات
المعاصرة ، ما عدا بعض « الجيوب العرقية » (هنود الاورينوك) منخرطة
ومستوعبة كلها في المنظومة العالمية . وليس ثمة تشكيلة اجتماعية -
اقتصادية عيانية معاصرة بوسعها ان تفرك خارج هذه المنظومة .

والحال ان العلاقات القائمة بين تشكيلات العالم النامي (المركز)
وتشكيلات العالم « المتخلف » (الاطراف) تسفر عن دفوق في تحويلات
القيمة هي التي تشكل جوهر المسألة في قضية التراكم على الصعيد العالمي .
ففي كل مرة يدخل نمط الانتاج الرأسمالي في علاقة مع انماط انتاج ما
قبل الرأسمالية التي يخضعها لسيطرته . تظهر تحويلات في قيم الانماط
الاخيرة نحو النمط الأول ، وهذه التحويلات تشكل جزءا من اواليات
التراكم الأولى . هذه الاواليات لا تقع اذن فقط في المرحلة التاريخية
السابقة على الرأسمالية : بل انها معاصرة لها كذلك . ان هذه الصيغ من
التراكم الأولى التي تجري لصالح المركز ، بوصفها صيغا متجددة - ومتجددة
بشكل ثابت - هي التي تشكل حقل النظرية للتراكم على الصعيد العالمي .

ذلك اننا حتما حبال نظرية ، وواقع ان الطرح التجريبي - الوضوي
l'approche empiriste - positiviste الذي يكتفي بوصف الوقائع وبمحاولة
قياس الدفوق ، لا يمكن الا من ادراك المظاهر ، انه لا يستطيع ان يكشف عن
« التحويلات غير المنظورة » وعن جوهر قوانين التراكم على الصعيد العالمي .
والحال ان هذه التحيل النظري ما زال بعيدا عن الانجاز . وسنرى مثلاً
صارخا على ذلك في مناهات « نظرية » التجارة الدولية ، ما الذي ينبغي
ان تكون عليه المفاهيم الاساسية التي تتيح القيام بهذه النظرية ؟ هذا هو
المسأل الذي نطرحه . وسنرى ان هذه النظرية لا يمكن ان تكون نظرية
اقتصادية *économiste* وذلك بالضبط لان الاقتصادية لا يمكن لها ان
تخرجنا من تحليل الاواليات الظاهرة لسيرورة نمط الانتاج الرأسمالي ،
وبالتالي لا تتيح دراسة العلاقات بين التشكيلات المختلفة المتخرطة في نفس
المنظومة العالمية الواحدة ، ولا تتيح طرح المسائل الصحيحة . لكي نرى ذلك
يحسن بنا ان ننطلق بالتحديد من النظرية الشائعة حول « التخلف » بغية

قياس عجزها وقصورها .

ولكن قبل الانتقال الى هذا النقد لنظرية « المتخلف » لا بد لنا - على الأرجح ، من تحديد نقطة أخيرة تتعلق بحقل الدراسة . المركز والاطراف في العالم الرأسمالي ليسا الفريقين الوحيدين . فتشكيلات « العالم الشيوعي » (روسيا ، أوروبا الشرقية ، الصين ، كوريا ، فيتنام وكوبا) تقيم علاقات في ما بينها كما تقيم علاقات مع العالم الرأسمالي . لن نناقش مسألة طبيعة هذه التشكيلات (٥) . مع ذلك فإن علاقات هذا العالم الخارجية ، سواء كانت مع العالم « المتخلف » أو مع العالم الغربي النامي ، تشكل جزءا من السوق الرأسمالية العالمية . ذلك أن لا شيء يخولنا على هذا الصعيد أن نعتبر الممارسة التجارية التي تقوم بها روسيا وأوروبا الشرقية مع باقي اجزاء العالم ، مختلفة عن تلك التي تقوم بها القوى الغربية النامية . فليس هناك سوقان عالميتان . احدهما رأسمالية والاخرى اشتراكية ، بل هناك سوق عالمية واحدة . وهي سوق رأسمالية ، تشترك بها - هامشيا على كل حال - أوروبا الشرقية . سوف نرى على كل حال أن التنظير السوفييتي لهذه العلاقات يلتقي هنا مع تنظير الغرب لها . وإذا كان ذلك كذلك . فإن علاقات العالم السوفييتي الداخلية (العلاقات بين روسيا وأوروبا الشرقية) لا تنتمي الى السوق الرأسمالية الدولية . ذلك أن التشكيلات السوفياتية إذا لم تكن اشتراكية بشكل كامل ، فإنها ليست مع ذلك رأسمالية حقا ، فهي اما تشكيلات « نهائية » مع نوع جديد ، أو تشكيلات انتقالية . وفي أية حال هي تشكيلات جديدة) . من هنا أن العلاقات الداخلية في المنظومة السوفياتية تخضع لقوانين خاصة ، لن ندرسها هنا . بمعنى آخر نعتبر أن روسيا وأوروبا الشرقية لا تشكل قسما (أولم تشكل قسما بعد) من المنظومة الرأسمالية العالمية ، رغم أنها في علاقاتها مع دول الغرب النامية وبلدان العالم « المتخلف » تشكل قسما متكاملا مع السوق الرأسمالية العالمية . من جهة أخرى لا تقتصر العلاقات الدولية على تلك القائمة بين الغرب النامي و« العالم الثالث » ، لأن علاقات العالم الغربي الداخلية تجتل فيها مكانا جوهريا (وأكثر أهمية بكثير من الناحية الكمية) . من حيث النهج ، لن نبحث في هذه العلاقات الداخلية في المركز ، رغم أن ذلك يشكل

(٥) أي حول طبيعتها الاشتراكية أو لا ، وحول طبيعة « الانتقال » فيما إذا كانت هذه الانظمة « انتقالية » : نحو الاشتراكية أم نحو الرأسمالية (وأي نموذج من الرأسمالية) ، وحول شروط الانتقال الى الاشتراكية الخ .

فصلا ههما في التراكم على الصعيد العالمي ، لا سيما بالنسبة لما ينتمي الى علاقات التبادل التجارية وتدفق رؤوس الاموال بين المركز الاميركي الشمالي والمراكز النامية الاخرى (اوروبا الغربية واليابان) . الا ان البحث يسوقنا رغم ذلك للاشارة الى هذا الموضوع ، ولو اقتصر الامر على بيان ان طبيعة هذه العلاقات مختلفة عن تلك التي تنشأ بين المركز والاطراف .

بتعبير آخر ان الحقل الرئيسي لتحليلنا يشمل مجمل العلاقات بين المركز (اميركا الشمالية ، اوروبا الغربية ، اليابان ، استراليا ، زيلندا الجديدة وافريقية الجنوبية ، من جهة ، وروسيا واوروبا الشرقية من جهة اخرى) وبين الاطراف (« القارات الثلاث ») .

٢ - الجمبة المفهومية لنظرية الاقتصاد الشائعة

ان العلم الوحيد الممكن هو علم المجتمع . لان الحدث الاجتماعي واحد . فهو ليس على الاطلاق « اقتصاديا » او « سياسيا » او « ايديولوجيا » الخ . . رغم ان الحدث الاجتماعي يمكن ان يواجه الى حد ما - من زاوية خاصة - تلك التي يعتد بها كل فرع من فروع المعرفة الجامعية التطبيقية (الاقتصاد ، السوسيولوجيا ، الاقتصاد السياسي الخ . .) . لكن عملية المواجهة هذه لا تملك حظا من البقاء مواجهة علمية الا اذا اجادت تعيين حدودها وتحضير الساحة من اجل علم اجتماعي شامل . والحال ان « الحديثة » *le marginalisme* الظاهرة ما فتئت منذ ١٨٧٠ تعين هدفها على انه صياغة علم اقتصادي « خالص » ، وعلى وجه الدقة - علم مستقل عن جميع فروع العلوم الاجتماعية الاخرى . ان التخلي عن الرؤية الشاملة التي كانت الماركسية قد ادخلتها ، وقطع الجسور التي كانت قد بنىها بين مخازف فروع العلم الاجتماعي (اقتصاد ، سوسيولوجيا ، اقتصاد سياسي) في محاولتها لتفسير التاريخ ، قد ادى بالاقتصاد الكلاسيكي الجديد الى ان يكون اولا جبرا من الاستنتاجات المنطقية *une algèbre de déductions* لعدد من المسلمات المبنية على سيكولوجيا مبسطة حول « الانسان الازلي » .

ان جمبة المفاهيم في هذه النظرية الاقتصادية « الخالصة » تقع والحالة هذه على مستوى من التجريد يجعلها عديمة الفعل بالنسبة لتحليل سيرورة الاواليات - حتى الاقتصادية منها - في مجتمع معين . ان صياغة هذه المفاهيم الاساسية (وقبل كل شيء القيمة الذاتية) تنطلق في منحاهها من فرضية سلوك روبنسون في جزيرته : الانسان (المنعزل) تجاه الطبيعة ،

وما هو اقتصادي يتحول والحالة هذه الى « علم » علاقات الانسان بالاشياء (الحاجة والندرة) . والحال ان روبنسون لن يشكل مجتمعا بحال من الاحوال : اما علاقات البشر في ما بينهم انشاء الانتاج وبوريس الثروات - وهي العلاقات التي تشكل الحقل الفعلي لآليات المجتمع الاقتصادية - فان النظرية الحديثة تخلص منها منذ البداية . على هذا الاساس تحدد الحديثة مفاهيم ميتافيزيقية . مطلقة . لا تاريخية . كمفاهيم النوفير والتوظيف ورأس المال (الشيء) الخ . . من شأنها ان توجد خارج اية بنية : اي كانتا ما كان نمط انتاج المجتمع (١٦) .

واذ تسقط هذه المفاهيم من علياء اصولها البعيدة نحو الواقع الارضي لمجتمع ما : يصار الى تكييفها بالتي هي احسن او بالتي هي اسوأ بواسطة اساليب مبتدلة تجريبية تتيح ربط الظاهرات على صعيد المظاهر المباشرة : فالنوفير يتعلق بالدخل . والتوظيف يتوقف على جراحة المبادرة لدى اصحاب المشاريع (وعلى درجة التفاؤل في امزجتهم !) الخ . فضلا عن ان مسلمات روبنسون - بحكم كونها - من حيث تعريفها بالذات : جبر العقلانية المطلقة للسلوك الاقتصادي، وبحكم ان هذا السلوك يمتد من روبنسون ليشمل جميع « العوامل الاقتصادية » *les facteurs économiques* . يكتشف المرء - وهذا بديهي بذاته - ان مجمل النظام عقلانية خالصة (١٧) . في اجود العوالم - الممكنة كل شيء، جيد . يكفي ان يكون الحدث موجودا حتى يكون عقلانيا . ان البناء النظري الحدي يقوم بأسره على هذا الاجترار الفكري الهائل : فهو ليس اذن سوى مجرد ايدولوجية (واذن فهو يقتقد لاي طابع علمي) . **ايدولوجية الاتسافات الشاملة** *l'idéologie de l'harmonie universelle* والحال ان من الممكن اقامة البرهان على ان كل قطعة من « قطع » هذا « العلم الاقتصادي » تستند بدورها هي الاخرى الى مصادرة على المطلوب ناشئة من هذا الاجترار الفكري اصلا . هكذا هي الحال بالنسبة للنظرية

(١٦) النظرية الشائعة تجهل على كل حال مفهوم نمط الانتاج ، وتتحدث عن اقتصاد *Pygmés* بنفس المفاهيم التي نستخدمها لدراسة اقتصاد الولايات المتحدة . فضلا عن ذلك ، ولهذا الاسباب ، لا تدرس ملف الانتاج بل ملف التداول فقط .

(١٧) لذا فان البرهنة على « فرضية الايراد الاجتماعي الامثل » هو محض اجترار فكري . كذلك البحوث التي تتناول « الوضع الاجتماعي الامثل » المبني على السؤل ، هي بحوث عقيمة لانها تعجز ذاتها .

النقدية (الكموية) ، ولنظرية التجارة الدولية (التفوق المقارن)
l'avantage comparé ونظرية الاوضاع المحددة ، ونظرية توازن ميزان
المدفوعات الخ . اما في حالة « الاقتصادات المتخلفة » فنرى ان القصور
الداخلي لهذه النظريات جميعا يتضح بصورة اشد بدها . اذ انها لا تأخذ
بالحسبان حتى الوقائع الظاهرة . فهي اذن ببساطة نظريات خاطئة . ان
دراسة التخلف تساعدنا والحالة هذه على ان نتلمس بشكل افضل قصور
المفاهيم الحديثة وان نكشف عن اصل خطأها ، لان هذا التحليل يضطرنا الى
ان نؤلف من جديد بنية متكاملة .

يبد ان الحديثة ، بحكم موقعها الاساسي ، تجهل مفهوم البنية .
فالاقتصاد الجامعي الشائع يتحدث عن بني (بالجمع) بني تقنية ، سكانية ،
بني تنسب للمنشأة والمؤسسة الخ (بوصفها وقائع تجريبية لا ارتباط لها
في ما بينها ولا بـ « النظرية » الى تظل « عامة » (٨) . فهي هكذا تمتنع
منذ البداية عن طرح مسألة « دينامية المنظومات » (مسألة تحول البنى)
ذاهبة الى حد استبعادها من حقل دراستها لتتبط امرها بالتأريخين (٩) .
واذن فهي تمتنع عن طرح مسألة « التخلف » الصحيحة : تكونه التاريخي .

الا ان هناك ما هو ادهى . فلانشغال بايديولوجية الاتساقات الشاملة
تضطر « العلم الاقتصادي » الى التلبس بلباس « نظرية التوازن العام »
وهي نظرية سكونية حتما - بمعنى ان التقدم والتبدل عنصران خارجان عن
البنية . فالدينامية الداخلية - التراكم - التي هي خاصة ملازمة لجوهر

(٨) هكذا طرح Lionel Robbins المسئلة في « طبيعة ومعنى العلم الاقتصادي » ١٩٣٢
(بالانكليزية) . وينتج عنه ان وصف المنظومات والبنى ينطبق بالضرورة عن الانتقالية
انظر مثلا André Marchal « منظومات وبنى » ، تيميس .

(٩) ولها لهذه الشروط بمصح التاريخ الاقتصادي اما نوعا من الفهيات المنبثقة من نظرية
التمادية بسيطة ، كما هي الحال عند الكلاسيكيين (« الحالة الراكدة » عند ستيوارت
مل المنبثقة عن « قانون » الايرادات المتناقصة) ، واما وصفا انتقاليا كما هي الحال
مع المدرسة الألمانية . « الماركسية » وحدها هي التي تصنع نظرية للتاريخ : المادية التاريخية .
لذا فان هذا من المؤلفين الماركسيين حول « التخلف » مثل A . Frank و Said Shah
يستهلون مجموعة النصوص المتعلقة بـ « التخلف » بمقدمة يذكرون فيها « النظرية هي
التاريخ » .

النظام الرأسمالي ، ينبغي ان تضحل . لذا تخلص الحدية الى هذا الضرب من التزوير فتعمد الى محو الربح من ترسيمتها . الربح لم يعد حتى « دخل عامل من العوامل » : انه يزول ، لانه ليس الا « الفرق بين الدخل كما هو ، والدخل كما ينبغي ان يكون اذا ما تحقق التوازن العام (١٠) » . المداخل كلها - الاجور ، الربوع ، الفوائد - تتضمن « قليلا من الربح » . من البديهي جدا ان فرضية « الرأسمالية السكونية » التي يقوم عليها هذا البناء بأسره ، ليست فقط غير فعلية ولا متجسدة في الوقائع ، بل انها لا يمكن ان تؤدي الا الى نظرية خاطئة لانها تحذف منذ البدء الظاهرة الجوهرية .

ان العودة الى ادخال مفهوم ربح رأسمال في النظرية ينطوي على التحلي عن الجمبة الحدية « لانتاجية العوامل » . اذ انها تقتضي ان يعطى لمفاهيم « التوفير » و « التوظيف » و « رأسمال » و « الربح » أبعادها التاريخية ، ان تدرك الروابط العميقة التي توحد بين هذه المفاهيم في نمط الانتاج الرأسمالي . وان يصار الى فكف عن خلط هذه المفاهيم في النظام الرأسمالي مع مفاهيم أخرى تختص بأنماط أخرى من الانتاج . وان يفهم مثلا ان التوفير (او « الاكتناز ») في المجتمعات ما قبل الرأسمالية ليس هو التوفير (او « الاكتناز ») في نمط الانتاج الرأسمالي (١١) . اذا كانت هذه المفاهيم عميقة الاتحاد في نمط الانتاج الرأسمالي فان تحديدات التوازن بالعرض والطلب . وهي لا معنى لها الا اذا كان منحني العرض ومنحني الطلب مستقلين واحداهما عن الآخر . لا تعود ممكنة . يجب ان نذهب الى ابعد من المظاهر : ان نحلل الاصل . ان نحلل تولد الفائض Surplus الذي ينشئ الربح عنه .

(١٠) كما كتب Knight (الربح - دراسات في نظرية توزيع الدخل ، ص ٥٧٧ ، بالانكليزية) . انظر نقننا للتفصيل المبني على حالة « التوفير الصافي المدموم » (Robinson ، J . « مقالات في نظرية العمالة » (بالانكليزية) الاطروحة ص ٢٩ و ٤٠ .

(١١) مؤرخو الاقتصاد (انظر مثلا « تاريخ كاميريدج الاقتصادي » كلاتروبولوجيين الاقتصاديين متوفون جدا على الاقتصاديين الحديين . ونشير الى ان Rist (« بعض التعديلات للدخل » ، Rev . Eco . Po. ١٩٢١) قد تلمس هذه المشكلة عندما ميّز بين التوفير الاحتياطي والتوفير الخلال ، انظر توسيعاتنا حول هذه الموضوعات المتطرفة بالمعنى المختلف والعملة القائمة بين المفاهيم في مختلف انماط الانتاج ، في الاطروحة ص ١٠ الى ٢٠ .

ينبغي اذن صياغة نظرية للقيمة . وهذه لا يمكن ان تكون الا موضوعية .
اي مجتمعية ، فلا تستند الى الاجترار الفكري ذي الصبغة الذاتية . ان
اقصى درجات تفهيم العلم الاقتصادي هي تلك التي يبلغها عندما يكف
كلية عن فهم الضرورة الجوهرية لنظرية القيمة (١٢) ، التي ، بامحائها لصالح
« الملاحظة التجريبية » للمظاهر (« الاسعار تتوقف على العرض والطلب
والدخل والزمن الخ » اي على كل شيء) تعني بذلك ان النظرية تتلخص بهذه
العبارة البسيطة الفارغة في سحنها العاجز : « كل شيء متوقف على كل
شيء » .

٣ - نظرية « التخلف » الشائعة

اذا كانت النظرية الاقتصادية الحديثة . بما هي فرع خاص من العلم
الاجتماعي . لا تساوي شيئا يذكر على وجه الدقة ، فليس غريبا ان تكون
محاولات صياغة « نظرية للتخلف » في هذا الاطار محاولات مدققة بشكل
خاص .

نقطة الانطلاق قبل كل شيء هي اختيار مفهوم « التخلف » الذي
لا يؤدي الى اي مكان : نعني بذلك تمثيل « التخلف » بـ « الفقر » بوجه عام .
في هذه الحال يصار الى اتوسع طويلا في وصف مسف لا يصدق لمختلف
مظاهر الفقر (مؤشرات جزئية : صحة . امية . تغذية . وفيات الخ . او
مؤشر تاليفي : متوسط دخل الفرد . وذلك حتى يصار الى ملء فراغ التحليل
بشئ التفاهات (١٣) . والخطر من ذلك ان هذا التعريف يؤدي فورا الى
خطأ جوهري : اذ يصار الى تمثيل البلدان « المتخلفة » بالبلدان « النامية »
عندما كانت في مرحلة سابقة لنموها . يعني ذلك ان يصار الى « صرف
النظر » عما هو جوهري في الموضوع : وهو ان البلدان « المتخلفة » تشكل
جزءا من المنظومة العالمية . وان لها تاريخا . تاريخ انخراطها في هذه المنظومة ،
وهو الذي شحذ بنيتها الخاصة التي لم يعد لها شأن يذكر بتاريخ عصور

(١٢) هكذا فـ « الاقتصادي » Samuelson او مصنف النظرية الاقتصادية J Barro
(مجموعة Thémis ، جزان) لا يتضمنان عرضا لنظرية القيمة ، التي توصف بانها
« ميتافيزيقية » وذلك بالطبع لصالح انه اشكال الانتقائية الجريبية الانكلوساكسونية .

(١٣) هذه الكتابات المديية الفاتنة تشكل مع ذلك الجوهري من « نظرية » التخلف التي
تدرس . انظر بهذا الصدد اية محاضرة جامعية حول « اقتصاد النمو » .

سابقة لانخراطها في العالم الحديث .

من حسن الحظ أن تكون هذه النظرية عن التخلف والنمو قد صيغت اليوم بطريقة منظمة واضحة ودقيقة على يد ف. ف. روستو (١٤) . القضية تتعلق ، كما هو معروف ، بنظرية شاملة ذات مراحل خمس مرت بها جميع المجتمعات أو لا بد لها من أن تمر (١٥) مرحلة المجتمع التقليدي . (٢) مرحلة الظروف السابقة للنمو ، (٣) مرحلة « الأغلاق » (٤) مرحلة النضج . وأخيرا (٥) مرحلة الاستهلاك الجماهيري .

تحدد النظرية كل مرحلة من هذه المراحل بصورة صارمة . شاملة وبتعابير « اقتصادية » (بواسطة « مستوى التوفير ») . لقد قامت البراهين على السخف الكلي لهذه النهجية (١٥) : « يستحيل أن نجد حاليا في العالم بلدا أو مجتمعا تنطبق عليه خصائص المرحلة الأولى . . . وليس في ذلك مدعاة للدهشة نظرا لأن تراص المراحل عند روستو لا يأخذ بالاعتبار تاريخ البلدان المتخلفة حاليا ولا العلاقات العاسمة التي وجدت منذ قرون بين هذه البلدان والبلدان النامية حاليا . . . هذه العلاقة لم يكن من شأنها فقط أن تؤثر على حيز التصدير في البلدان المتخلفة . كما تؤكد الأطروحة التي تكاد تكون مقبولة عالميا - رغم خطئها سواء من الناحية التجريبية أو النظرية . والقاتلة بالثنائية الاقتصادية والاجتماعية . بل العكس صحيح . فقد احدثت هذه العلاقة التاريخية تحويلا كليا في التركيب الاجتماعي للشعوب التي لم تكن بلدانها متخلفة . . . »

إن الانتقائية هي آثر ضروري لهذا التنظير الخاطيء . فمن أجل تفسير « الاحتجاز » « blocage » في المرحلة الأولى ، عن طريق ضرب من التزوير لا يشير إلى عملية الانخراط في المنظومة الرأسمالية العالمية . كان من الواجب اللجوء إلى تفسيرات « غريبة » *seuqbox* . والتفسير المكاني (الديموغرافي) : الذي يلجأ إلى التعابير المالتوسية . هو أكثر هذه

(١٤) W. W. Rostow « مراحل التطام الاقتصادي » كامبردج ١٩٦٠ (بالفرنسية)
(١٥) قام بهذا النقد كل من Baran و Hobsbawn (« مراحل النمو الاقتصادي » ، بالانكليزية Kyklos ، رقم ٢ ، ١٩٦١) و André G. Frank (« نمو التخلف » بالانكليزية ، مجلة ماثلي ريفيو ، رقم ١ ، ١٩٦٦ ، و W. W. Rostow انشودة للتخلف ، مجلة تريكونتينتال ، رقم ٤ ، ١٩٦٨) . القطع الذي يلي مستقى من هذا النص الأخير .

التفسيرات شيوعاً . وهو لا يعتمد لا أمام التحليل ولا تجاه الوقائع . كما تبقى مفاهيمه « ضبابية » (الثروات الطبيعية : المستغلة أم الدفينة ؟) ومسلّماته الأساسية خاطئة (« قانون الإيرادات المتناقضة ») . ثم أنه يضرب صفحاً عن كمية من الوقائع التاريخية ، مثال ذلك أن بريطانيا العظمى والمانيا قد تمنا بين عامي ١٨٧٠ و ١٩١٠ رغم ارتفاع شديد في الزايد السكاني (٥٨ ٪ خلال ٤٠ عاماً) ، بينهما بقيت الهند على تخلفها خلال الفترة اياها رغم أن عدد سكانها لم يرتفع الا بمعدل ١٩ ٪ ! وهو كذلك يتجاهل أن عدداً من المناطق المتخلفة تبدو ظاهرياً « كثيفة السكان » (إذا كان ينبغي لها أن تظل زراعية) . لكن عدداً كبيراً غيرها تبدو قليلة الكثافة (حتى من حيث الامكانيات الزراعية وحدها) ، وان القانون التي يخضع نموها السكاني لمعدل منخفض جداً (بمنزلة ٠.٥ ٪ في العام) هي بلد متخلف شأنها شأن أي بلد متخلف آخر يخضع نموه السكاني لمعدل مرتفع جداً (١.٦) .

هذا لا يعني أنه ليس على سياسة النمو الحقيقية ، الذاتية المركز ، أن تأخذ بالاعتبار المعطى السكاني . كما لا يعني أنه ليس من الواجب ، في مثل هذه الظروف العميقة - اتباع سياسة معينة لتخفيض معدل النمو السكاني . بل هذا يعني أن الديموغرافية لا تفسر التخلف .

أما التفسيرات التي تاجاً إلى صيغ « حلقات الفقر المفرغة » فهي تنمّص من المشكلة الحقيقية بنفس الطريقة (١٧) . فالتخلف - بموجب هذه

(١٦) انظر توبياتنا حول مختلف التفسيرات الماتوسية القديمة بآما ، ونموض المفاهيم ، في الاطروحة ص ١٥ إلى ٥٥ ، انظر كذلك D. Stamp « عالمنا التخلف » لندن ١٩٥٢ و G. Myrdal « التصنيع والسكان » لندن ١٩٣٢ .

(١٧) Nurske (« مشكلات تكون واسالال في البلدان المتخلفة » اوكسورد ١٩٥٢) يصوغ هذه البجيلة من النظريات بشكل منظم . انظر نفساً له (الاطروحة ص ٢٢ إلى ٣٠ و ٥١ إلى ٥٣) وفيها نبرهن كيف أن Nurske لا تنجيب في النهاية الوصول إلى مشكلات الانخراط الدولي . انظر كذلك النقاش حول « مجالات التصريف » (ماركس : واسالال الكتاب الثاني ، فصل ٢١ ، دوزا لوكسمبورغ : براكم واسالال ، لينين : بصدد مسألة الاسوال ، الرومطقية الاقتصادية ، نمو الراسمالية في روسيا) والعقب التي يشكلها الريع في وجه انخراط الزراعة في نمط الانتاج الراسمالي ، وهي عبة نطرح مشكلة عبيمة الريع المطلق التي يجهلها العديدون ، لكنهم يعودون فيسملطونها بالضرورة في منظومتهم الفكرية رغم تناقضها مع منطق هذه المنظومة (D.H. Buchanan « المواجهة التاريخية لنظرية الريع والسر » ايكونوميكا ١٩٢٩ ، B. Nogaro « القيمة التطبيقية للنظريات الاقتصادية » باريس ١٩٢٧ ، الفصل ١٢ : الريع الريكاردى) .

التفسيرات ، ينجم عن نقص في « التوفير » الذي ينجم بدوره عن مستوى الدخل المنخفض (أي « الفقر » واذن « التخلف ») . فلا نفهم والحالة هذه كيف كسرت المجتمعات النامية حالياً تلك « الحلقات المفرغة » . بل علينا بالإضافة الى ذلك - وبغية تقوية هذه « الحلقات المفرغة » ان نلجأ الى نظرية في منتهى الوهن تتناقض مع ما في « قانون مجالات التصريف » من صحة جوهرية . وهو ان الاستثمار يخلق في بعض الظروف مجالاً لتصريف الخاص به بعد حدوثه حتى ولو لم يكن يملك هذا المجال من قبل . والحال انه من أجل انشاء اطروحة « الحلقات المفرغة » يجب ان نقوم بفرضية مناقضة للوقائع . وهي ان الفائض في البلدان المتخلفة هو في منتهى الضعف . ان لم يكن مفقوداً أصلاً .

لقد برهن « باران » (١٨) على ان ما تميز به البلدان المتخلفة ليس ضعف الفائض بل استعماله - استعمالاً غير منتج - تبذيراً - تصديراً . وقد قسنا ذلك بالنسبة لمصر (١٩) : بين عامي ١٩٣٩ و ١٩٥٣ شكل الفائض ثلث الدخل الوطني المصري . لكن نسبة ٣٨٪ من هذا الفائض خصصت للاستهلاك الفاخر من قبل الطبقات المانحة ، و ٢١٪ منه للتوظيف العقاري . و ١٥٪ في التوظيفات السائلة ، ذهب وعملات ، وشبه السائلة ، سندات الدولة ، و ١٤٪ فقط في استثمارات انتاجية فعلاً ، ارباح غير موزعة . تمويل ذاتي للمنتجات الاسرورية . اكتئاب الجمهور في صادرات الاوراق المالية .

لكننا كلما درسنا الواقع . أي نيات الفائض في البلدان « المتخلفة » وشكله وطرق استعماله . تؤدي بنا لدراسة الى المشاكل الحقيقية : ان اشكال الفائض وطرق استعماله تتوقف على طبيعة تشكيلات الاطراف وعلى اولايات انخراطها في المنظومة الرأسمالية العالمية .

وتخطو « نظرية » التخلف خطوة أخرى الى الوراء عندما نصرف النظر عن التحليل الاقتصادي لكي تنغمس في النخبوية « البيولوجية » : هذه الخطوة هي اللجوء الى « العامل الديني » وغيره من العوامل . دون ان

(١٨) Paul Baran « الاقتصاد السياسي للتخلف » .

(١٩) نتائج اطروحتنا حول الاحتماليات . سمير امين « استعمال الدخل العالي للتوفير في مصر من ١٩٣٩ الى ١٩٥٣ » اطروحة ISUP ، باريس ١٩٥٥ .

يصار طبعا الى دمج اي من هذه « العوامل » في نظرية شاملة للمجتمع (٢٠).

{ - من العلم الاجتماعي الى فن التسيير

مات « العلم » الاقتصادي الجامعي اذن كعلم اجتماعي ميتة المعجز لصره النظر عن النظرية الموضوعية للقيمة . لكنه خلف وراءه فنا فسي التسيير . فالملاحظة التجريبية « للارتباطات » القائمة بين الظواهر تتبع صياغة جعبة من تقنيات العمل تتفاوت في مدى فاعليتها . فبقدر ما تكون مفاهيم العلم الحدي - التي تدعي « الازلي » لنفسها - مستنقاة بصورة مباشرة من ملاحظة نمط الانتاج الراسمالي - بمقدار ما يكون بوسعها تاحة المجال لصياغة فن في التسيير الاقتصادي . وهو فن لا شك في عيبه ونقصانه لانه يقوم على الملاحظة الوضعية بلا نظريه . سواء على الصعيد الميكرو - اقتصادي (فن تسيير المؤسسة الواحدة) او على الصعيد الماكرو - اقتصادي (فن السياسة الاقتصادية الوطنية) . فالتحولات البنيوية داخل نمط الانتاج الراسمالي نفسه . هذه التحولات الناجمة عن نشوء الاختراعات . فضلا عن تدخل الدولة الذي استدعته هذه التحولات - تجعل فن التسيير هذا امرا لازما . طبيعة الاشكالية ذاتها في هذا الفن - تصعيد بعض المبادئ الاقتصادية الى حدها الاقصى . الربح . او الانتاج . بحث وطرد بعض الصعوبات الممينة (لا سيما صعوبات « ندرة الموارد ») في زمن معين وفي نظام معين (هنا نمط الانتاج الراسمالي . الذي غالبا ما يصار الى اهمال ذكره) - تحول دون ان نرى في هذه المجموعة من « التقنيات » بديلا للعلم الاجتماعي : فالفن يتبثق عن علم . فاهرا كان العلم ام ضمنا . والعلم المصغر هنا هو العلم الحدي (٢١) . ان دلجة ما هو اقتصادي وحدها . وهذه هي الاقتصادية التي سخر اصولها . هي التي ينبع انشاء علم من ما لا يمكن ان يكون علما على الاطلاق .

(٢٠) قام اندرو غوندر هونت في « سوسولوجيه النمو ونخلف السوسولوجيا » (بالانكليزية) Buffalo Catalyst ١٩٦٨ ، بنقد لا هوادة فيه لنظر السوسولوجي لا سيما طرح مدرسه شيكاغو التي صدر مجلة «ايكونوميك ديفلومانت اند كالمز سانج» واهم نظريها Everett Hagen, Bert F. Hoselitz, Benjamin Higgins الخ ..

(٢١) الملك فن نظرية الوضع الامثل لا معنى لها ، الا بدور حول مشكله خاطئه ، اما المشكله الصحيحة فتقع ضمن خط اوسع من الحيز الاقتصادي .

هذا الالتباس المبهم الذي يدور حول طبيعة العلم الاقتصادي - علم اجتماعي أو فن تسيير لا - والذي هو في اصل هذه المجموعة المنفردة من الاصوات - هو الذي يشكل التعليم اجماعي الحالي للاقتصاد . فمن جهة يصر الى تعليم مجموعة من التعريفات التي تقع على صعيد تجريدي عديم الفعالية . ومن الفرضيات المستتجة من مسلمة ساوك روبنسون - كما يصر من جهة اخرى الى تعليم جملة من التقنيات التجريبية التي لا تستدعي الرجوع . والملة بيثة . الى تلك المجموعة « النظرية » .

ويحدث بين النظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية انقطاع كلي: فمن جهة « علم » باطني لا يفسر شيئا أو يفسر كل شيء - ومن جهة اخرى سلسلة من « وصفات العبادة » . واستعمال الرياضيات لا يحل المسألة بحد ذاته . لا لانا تعارض مثل هذا الاستعمال . بل العكس . فعلى صعيد الصياغة النظرية ترغب الرياضيات الباحث على ان يكون دقيقا على مستوى المظاهر على الأقل . وهي تساعد على تجنب التفكير الغامض حيث يعطي الباحث لمفاهيمه . تباعا . معاني مختلفة باختلاف الحجة . لكن منظومة من المفاهيم الخاطئة تبقى منظومة من المفاهيم الخاطئة حتى ولو امكن ان يستخرج منها مجموعة من افرضيات بصورة متماسكة . اي صير الى تجنب المفاهيم « الغامضة » التي تنتمي الى تراث « ادبي » ذي رخصة فكرية . ووضع المنظومة على صورة المعادلات لا يمنحها . بحد ذاته . أية صفة علمية . اذ يصبح الاقتصاد عندئذ مجرد لعب فكري باطني عقيم الفائدة رغم تماسكه . مثال نظرية التوازن الاقتصادي العام هو اروع برهان على وضع من هذا النوع : في هذا التوازن يختفي الربح . وهذا دليل على ان منظومة المفاهيم . المعاجزة عن اخذ واحد من الوقائع الأساسية بالاعتبار . هي منظومة غير علمية . كما ان الرياضيات تفرض نفسها من اجل صياغة « الوصفات » في تقنية التسيير . فالتحليل العلمي للوقائع . ولو على مستوى المظاهر . يحتم استعمال طرائق في التقدير والاختيار تتبع اقضاء الثانوي من خضم التظاهرات المباشرة حتى لا يحتفظ الا بما هو جوهري . ان نظرية الاحصاء الرياضي وحدها هي التي تقدم هذه الطرائق . لكن هنا ايضا ينبثق اختبار الفرضيات الموضوعية موضع التحقيق عن تحليل نظري خلفي . مضمرا كان ام معلنا . ومن الافضل بالطبع ان يكون هذا التحليل معلنا . ان القليل الذريع الذي مني به « بارومتر هارقارد » الشهير هو ابلغ دليل على ان الملاحظة التجريبية - ولو كانت متماسكة - لا تؤدي الى مكان ما . اذا لم تعتمد على نظرية . اما صياغة النماذج - وهي حتما رياضية من حيث صورتها -

التي تتيح استباق الرؤية والعمل على ضوئها ، فتنبثق كذلك عن النهج نفسه وتبقى ضمن الحدود أياها .

ان أزمة التعليم الاقتصادي تعبر بصورة مستفيضة عن هذا الانحسار . فالطلاب يطرحون السؤال : ما جدوى هذه « النظرية » ما دامت صياغة فن التسيير لا تستدعي الرجعة اليها ؟ وهم يطرحون السؤال المكمل للاول : ما قيمة فن التسيير هذا ؟

اما الايفال في طريق القمع التعليمي النظري من اجل تجنب السؤال او اللجوء الى تقديس الرياضيات من اجل ذاتها - فهذا يساهم فقط لسي التملص من المسألة لا في حلها . واذا كان هذا المخرج يبدو ممكنا فما ذلك . في الواقع - الا لان فن التسيير المعني مبني على مفاهيم ليست على الاطلاق ما تدعي انها عليه ، مفاهيم علم اقتصادي خارج التاريخ ، بل هي مفاهيم تجريبية مستقاة من الملاحظة السطحية لادائيات نظم الإنتاج الرأسمالي . فالفن الذي نحن بصدد لا يبدو آذن لا عاجزا كليا ولا سخيفا كليا . هكذا على الأقل في الغرب . اما في البلدان « المتخلفة » فان هذا الفن لا يمكن الا ان يكون واضع المعجز والسخف . لان منظومة المفاهيم التي يبنى عليها لا تنطبق حتى على الادائيات الظاهرة . ان أزمة التعليم الاقتصادي - التي تظهر هنا حتما بمظهرها الكاريكاتوري - لا يمكن الا ان تلمس بمزيد من الوضوح .

اذ ان ما يصح على العلم الاقتصادي بوجه عام يصح ايضا بدرجة ارفع على الفصل الذي يتعلق بالنمو « والنخلف » . فن النمو - سياسة النمو - يشاء ان يتقدم على العلم الذي يوسعه وحده ان يفهم النمو والنخلف بوصفهما حدثين تاريخيين . اقتصاد النمو فصل حديث جدا من فصول الاقتصاد لان النظرية الاقتصادية لم تكن تولي حتى الحرب العالمية الاولى على الأقل . اي اهتمام بتحليل المنظومات والبنى . في تلك الظروف - كان الاقتصاد يجهل بالطبع حتى مجرد وجود المنظومات . التي ليست هي فقط غير متكافئة النمو من الناحية الكمية بل هي مختلفة كذلك في نوعيتها اختلافا بشكل الطابع المميز البديهي . سواء للنمو التاريخي ام لما كان قائما في العالم آنذاك من تراصف المراكز النامية المسيطرة الى جانب العالم المستعمر الخاضع لها والذي لن يصار الى تسميته الا بعد وقت طويل عالما متخلفا . ولما كان تحليل المنظومات يقع خارج حقل العلم الاقتصادي ، فانه قد ترك لعملية تاريخ اكتفت ، لوقوعها ضحية الهزال

أيامه الذي ذهب الاقتصاد ضحيته ، بأن تكون تاريخاً حديثاً ، أو أنها أفلحت بدورها في التملص على الأقل من مهمة فهم الحركة العامة لتحول المجتمعات . أن التفكير في المسائل التي تشكل اليوم ميدان اقتصاد النمو وسوسيولوجيا النمو كانت تعتبر في ذلك الوقت خارجة عن حقل التقصي العلمي الممكن . كانت متروكة « لفلاسفة التاريخ » والنقاد . ومهما بلغ ذكاء بعض هؤلاء وعمق نظرتهم فليس ثمة من علائم في تلك النهجية تحولنا أن نتحدث حينذاك عن علم للنمو الاقتصادي والاجتماعي . أما العلم الاقتصادي فقد كان يكتفى - في أحسن الأحوال - بأخذ ملاحظات عن المسافة التي كانت تفصل بين نموذج « النظري » والواقع « التجس » . مسافة كانت تفضول أو تعظم تبعاً للمنظومات : فكانت تلاحظ بشكل خاص إذا كان الأمر يتعلق باقتصاد متخلف .

وعلى هامش العلم الاقتصادي كانت تظهر بعض ردود الفعل التي أرادت أن تشدد على ضرورة معرفة أفضل بالبنى والمؤسسات . لكن جهدها هي الأخرى بقي في معظمه تقريباً وصفي الطابع ، كما بقيت اهتماماتها محدودة نحو دراسة المؤسسات والبنى الجزئية في العالم النامي أكثر من دراسة تلك التي في العالم المتخلف .

إن بروز اليابان على المسرح السياسي والعسكري في بداية القرن ، والثورة الروسية عام ١٩١٧ ، ثم ثورة مصطفى كمال في تركيا عام ١٩١٩ . وولادة الحركات الوطنية في آسيا والعالم العربي ، ثم الثورة والحرب الأهلية في الصين بدءاً من عام ١٩٢٤ ، كل هذه الأحداث لم يكن لها آثار على العلم الاقتصادي في فترة ما بين الحربين . بل ينبغي الانتظار حتى انتصار الثورة الصينية عام ١٩٥٠ ، واشتداد عود الحركة الوطنية وانتشارها في « القارات الثلاث » ، لكي يتكون شيئاً الحقل الجديد للدراسة العلمية التي تنصب على ظاهرة النمو ، سواء نظرت إلى هذه الظاهرة في كليتها الاجتماعية أو نظرت إليها من أوجه مختلفة ، لا سيما الأوجه الاقتصادية .

فاقتصاد النمو ، هذا الفصل الحديث من فصول الاقتصاد ، تكون إذن تحت ضغط الوقائع والحاجات الملحة ، ويمكن تعيين تاريخ نشأته بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٦٠ . وقد شاء هذا العلم منذ نشأته أن يضع نفسه في خدمة الحكومات التي كانت تعلن عن التزامها بالطريق العلمي للانماء . ولكن كان على « اقتصاد الانماء » الجديد أن يعاني من نفس النقص الذي

عانى منه الاقتصاد بوجه عام .

فهو غالبا ما اراد ان يكون فنا في الانماء دون ان يكون علما مضافا
للانماء . فكان بالتالي فنا ذرائعيا بالمعنى الحصري . غير انه كان في
وضع افضل من اوضاع سائر فصول العلم الاقتصادي الاخرى بحيث تمكن
من قياس وتقدير قصور الاسس النظرية لحيثيات هذا العلم .

وحتى الحرب العالمية الثانية ظلت ثقافة السائدة . بالفعل ، ان
ترك الامور على غاريها سوف يكون من شأنه ان ينمي المستعمرات كما
انمي المراكز الصناعية من قبل . وانه ليس ثمة ، على كل حال ،
سبيل اخر ممكن : فنظرية التفوقات المقارنة ، والتخصص الدولي كانت
تشكل الاساس النظري - الذي اصبح عقيدة جامدة - لفلسفة ترك الامور
هذه على الصعيد الدولي . ان الخطوة التي تمتع بها هذه العقيدة - والتي
يستدعي التخلي عنها اعادة النظر في مجمل الاسس النظرية للحدثة
الحدثة - تصل الى حد ان التيار الغالب حاليا على الكتابات المتعلقة
باقتصاد الانماء (٢٢) - سواء منها الكتابات التي تريد طرح المشاكل
النظرية العامة او تلك التي تنفرد بطرح التطبيقات العيانية - لم يضع
هذه العقيدة حتى الان موضع التساؤل . لكن هذه النظرة بجمل اقتصاد
الانماء مقتصر في النهاية على شيء قليل : فمعرفة الحدث التاريخي
المميز للتخلف لا نضيف شيئا جديدا الى النظرية الاقتصادية ، وتحليله
العلمي مرفوض سلفا لانه يعتبر التخصص الدولي امرا طبيعيا ومرغوبا
ومفيدا بالنسبة لجميع الفرقاء الذين يجري التبادل بينهم ، مهما كانت
درجة نموهم ، كما هو مرغوب ، بالمقابل ، استثمار واسمال الاجنبي
في البلدان الاقل نموا . نظرية اقتصاد الانماء ليست والحالة هذه سوى
تطبيق دقيق لمبادئ الاقتصاد الحددي العامة على ظروف العالم التخلف
التميزة . وهي ليست مساهمة تفنى النظرية الاقتصادية العامة .

غير ان ضبط الوقائع - اي فصل « سياسات الانماء » التي لم تكن
تضع مسألة الانخراط الدولي موضع السؤال - قد ساعد ، انطلاقا من نقد
فن الانماء ، على تلخيص نظرية في التخلف والنمو . هذه النظرية كانت
تتضمن قطيعة - ضمنية او علنية - مع عقائدية النظرية الحدثة العامة .

Arthur Lewis

(٢٢) الكتاب الكلاسيكي الذي يوضح هذا الاتجاه المهيمن هو كتاب

« نظرية النمو الاقتصادي » لـ ١٩٥٥ .

لذا فان فعل الولادة الحقيقية لاقتصاد الانماء يجب ان يتحدد في الوقت الذي حدثت فيه القطيعة مع هذه المجموعة من المفاهيم . وهي قطيعة متفاوت في مدى اعلانها بشكل مكشوف كاعادة نظر في اساس النظرية الاقتصادية (٢٣) . ان المدرسة الماركسية التي لم تقبل ابدا بنظرية التخصص الدولي ، بل عارضتها منذ ١٩٢٤ مع لينين وروزا لوكسمبورغ وبوخارين بنظرية الامبريالية ، عملت من ناحيتها على دمج المظاهر المميزة للعالم المتخلف ضمن تحليل كلي لاراسمالية العالمية ، سواء على الصعيد الاقتصادي او على صعيد الوسيولوجيا والعاسم السياسي ، وهي اصعدة ما فتىء الماركسيون يرفضون دائما وابدا فصل بعضها عن بعض .

وهكذا اصبح اقتصاد الانماء الجديد الذي هو في طور البناء مصدرا لاغناء الفكر النظري الاقتصادي العام ، بل حتى مصدرا لاغناء مجمل العلوم الاجتماعية . وهكذا ، فان « اقتصاد الانماء » يتضمن بالضرورة ، شأنه في ذلك شأن العلم الاقتصادي العام فصلين متميزين : الاول فصل تحليلي اساسي ينطلق من ملاحظة الواقع التاريخي ، ويتولى من منطلقه هذا مهمة صياغة نظرية في التخلف والنمو . والاخر فصل تطبيقي يتجه نحو نشاط التحولات في البنى ، وهو فن التسيير الاقتصادي - فن التنمية - الناجم عن نظرية التنمية .

٥ - نظرية التخلف ينبغي ان تكون نظرية التراكم على الصعيد العالمي .

لننطلق اذن من « المظاهر » المباشرة : اي الخصائص « البنيوية » التي يظهر « التخلف » من خلالها ، هذه الخصائص البنيوية هي : ١ - تفاوت الانتاجية في القطاعات ، ٢ - تضعضع البيان الاقتصادي ، ٣ - السيطرة الخارجية ، وهي ليست بالطبع خصائص « تقليدية » .

(٢٤) اعادة النظر في الانحراط الدولي تطبع افضل مؤلفات اقتصاد النمو لا سيما عند

Alfred Hirschman « استراتيجية النمو الاقتصادي » نيومان ١٩٥٨ ، وفر

فرنسا ، مؤلفات مجموعة ISEA التي يشر عليها François Perroux

(انظر مثلا اعمال Maurice Byé حول الحركة المولية) . مع نظرية الهمنة ، والتشديد

على البنى التي تولدها الهيمنة على الاطراف (التفكير الخ) تفترب النظرية بشكل

موجب - على مستوى تحليل المظاهر - من الماركسية .

ان انعدام التجانس بين البنى المتنامية الى حقبات اقتصادية مختلفة يظهر في توزيع قطاعي الانتاجية شديد التفاوت ، اي لتابع الفرد ، الاطروحة الأكثر تطرفاً حول « الثانية » ترد انعدام التجانس هذا ، دور تفسير ، الى تجاوز صنفين من الانظمة : الاول يقال له نظام « تقليدي » او « ما قبل رأسمالي » ، سابق في وجوده على الاستعمار وعلى انخراط العالم المتخلف في السوق الرأسمالية الدولية للبضائع ورؤوس الاموال ، والاخر يقال له نظام « حديث » او « رأسمالي » وهو نتاج عملية الانخراط هذه . نحن هنا ازاء تبسيط لا يأخذ بالحسبان ان القطاع « التقليدي » بالذات يكون هو نفسه ، في كثير من الاحيان ، منخرطاً في السوق العالمية ، كما هي حال الفلاح الافريقي الذي ينتج في اطار رنية « تقليدية » منتجات معدة للتصدير تفاوتات الانتاجية شائعة وواسعة الانتشار ، والتقدم ، حتى في البلدان النامية ، ليس متكافئاً بالرة ، بل هو دائم التموضع في الصناعات الجديدة . مع ذلك ، توجد في البلدان النامية قوى اقتصادية قادرة تعمل على نشر مكاسب التقدم في مجمل الجسم الاقتصادي كله - لا سيما عن طريق تعديل الاسعار ، والاتجاه نحو معاداة اجور قطاع باجور قطاع آخر ، ومعادلة معدل الربح . هذه القوى تفعل فعلها بشكل يؤدي الى انتقال مركز الثقل في الاقتصاد نحو اكثر القطاعات تقدماً ، فينجم عن ذلك ان التفاوت المسجل في توزيع ناتج الفرد يظل بصورة دائمة تفاوتاً معتدلاً نسبياً : نسبة ١ الى ٢ او ١ الى ٣ بين اكثر القطاعات ابتعاداً هي اكثر النسب الملحوظة تطرفاً . كما ان كثافة السكان العاملين تتركز في القطاعات الواقعة حول الحد الوسط ، اي من المؤشر ٨٠ الى المؤشر ١٢٠ . على عكس ذلك نجد في البلدان المتخلفة ان نسب ١ الى ٤ ، بل الى ١٠ ، وأكثر ، هي نسب ملحوظة شائعة جداً . كما ان التوزيع القطاعي للسكان العاملين ، وتوزيع الناتج ، عوضاً عن ان يكونا متوازيين بشكل ملحوظ ، نجد ههما متباعدين للغاية . هكذا شكل سكان الريف ، في مجمل العالم الثالث ، بين ثلثي واربعة اخصاس العدد الاجمالي للسكان ، حسب المناطق والبلدان ، في حين ان الانتاج الزراعي نادراً ما يتجاوز خمسي الانتاج الداخلي الخام . اما القوى التي تنشر التقدم في الاقتصادات النامية ، فليست تفعل فعلها هنا ، او هي تمارس هذا الفعل بشكل سيء جداً .

ان غياب هذا التواصل بين مختلف قطاعات الاقتصاد المتخلف بشأ عن تضعف هذا الاقتصاد . فالاقتصاد النامي يشكل كلا متماسكاً ، مؤلفاً

من قطاعات تقيم في ما بينها تبادلات هامة تسمى «علاقات صناعية متبادلة»
« inter - industriels » أو «علاقات قطاعية متبادلة» « inter - sectoriels » .

وهكذا تبدو متكاملة يشد بعضها أزر بعض : الصناعات الاستخراجية والطاقة توفر للصناعات القاعدية موادها الأولية الرئيسية . وتلك بدورها تفذي - بواسطة معدات التجهيزات والمعدات نصف المصنعة التي تنتجها - الصناعات الخفيفة والزراعة الحديثة (ويقال لها المصنعة) التي توفر بدورها الاستهلاك النهائي . على العكس ، نجسد الاقتصاد المتخلف مكونا من قطاعات مترافقة لا تقيم في ما بينها إلا تبادلات هامشية . بينما يتم القسم الجوهرى من تبادلاتها مع الخارج . ويتكون بعض هذه القطاعات من عدد من المنشآت الكبيرة - كثيرا ما تكون اجنبية . او فروعاً من وحدات دواية ضخمة - تقع مراكزها المحركة خارج الاقتصاد المتخلف . اما الثروات النجمية التي تستخرجها هذه الوحدات الضخمة - من فلزات معدنية او نفط - فليست معدة لكي تفذي صناعات محلية صاعدة ، بل انها تصدر لتستخدم في تغذية مجموعات صناعية معقدة في العالم النامي . غير انه قد توجد في بعض البلدان المتخلفة ، المتطورة اكثر من غيرها - مجموعات من الصناعات الخفيفة - اجنبية كانت ام وطنية . لكن هذه الصناعات - وهي صناعات استهلاك نهائى - تقل شديدة الارتباط بالخارج الذي يمدتها بالمعدات والمواد نصف المصنعة . وذلك بسبب النقص الحاصل في الصناعات القاعدية . فهي لا تملك اذن مفاعيل « تكاملية » Effets intégrateurs كما انها ، بوصفها تتوجه مباشرة لتلبية حاجات الاستهلاك النهائي ، لا تقيم في ما بينها إلا تبادلات قليلة الشأن .

وهكذا الامر بالنسبة لقطاعات « الثالثى » - النقل - التجارة - الخدمات الغذائية - المطاعم بالاقتصاد الاجنبى . والزراعة نفسها تكون احيانا من قطاعات مترافقة : بعضها منطلق على نفسه ، يعيش بكفاية ذاتية ، وبعضها الاخر يقدم للتصدير « منتجات مزارع » . لكن هذه الصورة عن التراصف البسيط لقطاعات زراعية « تقليدية » و « حديثة » لا تتفق دائما مع الواقع ، فالامر بعيد عن ان يكون كذلك . اذ كثيرا ما نجد ، في الواقع ، ان نفس المزارعين ينتجون في نفس الوقت منتجات معيشية ومنتجات للتصدير . صحيح ان الغالب على مثل هذه الحال ان لا يكون المنتوجات المعيشية معدة للاستهلاك الموثق محليا الا بصورة جد هامشية ، ويكون القسم الجوهرى منها معدا للاستهلاك الذاتى . بتعبير اخر ، ان

تسويق الاقتصاد الريفي يتم بصورة رئيسية انطلاقا من الطلب الخارجي (من أجل التصدير) وبصورة ثانوية فقط انطلاقا من طلب المدن (الطلب المحلي). يضاف الى ذلك ان هذه الزراعة - حتى المسوق منها - هي زراعة ضئيلة التحديث ولا تستهلك ابدا منتجات صناعية (سماد، آلات الخ).

ان التضمضع *désarticulation* يحول دون ان يكون نمو قطاع معين - مفاعيل جذبية *Effets d'entraînement* على القطاعات الأخرى. فهذه المفاعيل يصر الى تحويلها للخارج: في البلدان المزودة: قطاعات الاقتصاد المتخلف تبدو بمثابة امتدادات للاقتصاد النامي المسيطر. كما يتجلى هذا التضمضع، وتتجلى حصيلة: التفاوتات الانتاجية، في بشية معينة لتوزيع الاناج الداخلي الخام والاستثمارات تخلف ناعما عن تلك البنية التي تمتاز بها البلدان النامية.

التبعية للخارج هي مصدر هذا الوضع ونتيجته في آن واحد. وهي تتجلى أولا على صعيد التجارة الخارجية. تجارة البلدان المتخلفة، سواء نظرنا اليها بصورة فردية او بصورة كلية، تمتاز بالصفة التالية: صادرات هذه البلدان لا تتألف فقط، بقسمها الأوفر، من منتجات قاعدية معدنية او زراعية، ووارداتها من منتجات ماينفاثورية - وهو امر معروف جدا - بل تمتاز على الاخص، بأن الجوهرى من هذه التجارة يتم مع البلدان النامية. بينما يتم الجوهرى من تجارة البلدان النامية، على عكس ذلك، في ما بينها. ففي وقتنا تمثل نسبة ٨٠٪ من تجارة البلدان النامية - تجارة بشكل حجمها الكلى ٨٠٪ من حجم التجارة العالمية - تبادلات البلدان النامية في ما بينها و ٢٠٪ تبادلات البلدان النامية مع البلدان المتخلفة. في حين ان ٢٠٪ بالكاد من تجارة البلدان المتخلفة تمثلها تبادلات داخلية في العالم الثالث. هكذا نجد العالم الثالث الآن، اذا نظرنا اليه نظرة كلية، أكثر تبعية بكثير في تبادلاته مع العالم النامي، من تبعية هذا الأخير تجاه العالم الثالث. هذا لا يعني ان البلدان النامية بوسعها ان «تستغني» عن البلدان المتخلفة، لا ولا ان المنظومة بوسعها، في أي حال، ان تتحمل توفيقا في التبادلات الداخلية في المركز. الاطروحة «الكارابيرية» ليس لها على وجه الدقة أي معنى، إذ ان المواد الأولية التي توفرها الاطراف

(٤٢) نسبة الى ريمون كارليه.

للمركز مواد جوهرية (٢٤) .

ومما يفاقم امر التبعة التجارية . تبعية مالية تعاضم وظائفها يوما بعد يوم . والعلّة الاساسية في ذلك هي ان استثمارات رؤوس الاموال الاجنبية في البلدان المتخلفة تولد بصورة آلية تدفقا عكسيا في تحويلات الارباح . في معدلات تعويض وسطية لرأس المال . تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ ٪ . لا يلبث التدفق العكسي للارباح ان يطفئ على تدفق استثمارات رؤوس الاموال ، ثم ان ميزان المدفوعات لا يلبث ان انطلقا من مستوى معين من « التثجير » *Mise on valeur* . ان ينقلب . هذا الانقلاب - الذي يميز بوضوح تطور البلدان المتخلفة التاريخي - يعبر عن الانتقال من مرحلة « تثجير » المنطقة المفتوحة حديثا أمام رأسمال الى مرحلة استغلالها « استغلالا قرضيا » . وغياب المفاعيل الجذبة للاستثمار الاجنبي في البلد المتخلف ينزع عن هذا الاستثمار دور المنشط لعملية التراكم . وهو دور كان يوسعه ان يلعبه في حال الاستثمار الاجنبي في البلدان ذات البنية الرأسمالية امثلة تاريخية على هذه الحالات الاخيرة : الاستثمار الاوروبي في امريكا الشمالية واليابان في القرن التاسع عشر . والاستثمارات الاميركية في أوروبا الغربية حاليا .

في ظروف الاستثمار الاجنبي في البلدان المتخلفة . يقتضي توازن ميزان المدفوعات تعاضما سريعا جدا في الصادرات . لا تتجاوز سرعته فقط تعاضم الانتاج الداخلي الخام ، بل تتجاوز تعاضم الواردات ايضا . والحال ان هناك قوى عديدة تسعى لتسريع تعاضم الواردات في البلدان المتخلفة . واهمها : ١) التمدين المصحوب بنقص في نمو الانتاج الزراعي المعيشي . مما يفرض اللجوء الى استيراد متعاضم للمنتوجات الغذائية الاساسية : قمح . ارز . الخ . ٢) التعاضم المائل السرعة للنفقات الادارية غير الثلاثة مع امكانيات الاقتصاد المحلي . وهو تعاضم يعود بشكل رئيسي الى عملية الانخراط في العالم الدولي المعاصر والى ما ينجم عن ذلك من مقتضيات . ٣) تحول بنى توزيع الدخل وتآورب انحاط المعيشة والاستهلاك في صفوف الفئات الاجتماعية ذات الامتيازات (« مفاعيل التقليد والظهور » ١ و ٢) ، تقصص النمو الصناعي واختلال توازن البنى الصناعية : غلبة الصناعات الاستهلاكية غلبة مبرمة) مما يفرض استيراد معدات التجهيز والمعدات الوسطية . ائتلاف

(٢٤) انظر بهذا الصدد : Pierre Jalón « الامبريالية عام ١٩٧٠ » باريس ١٩٦٩ الفصل الثاني .

هذه القوى جميعا يجعل البلدان المتخلفة تابعة لمعونة خارجية تتجسده لان تصبح معونة « شائعة » ، وهذا يعني فقط مساعدة هذه البلدان على تجاوز خطر الازمات دون حل المشكلة الاساسية المتعلقة بالاختلال البيوي المتعظم الشأن . أن ظاهرة التبعية هذه هي واحدة من مميزات عصرنا ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

وكما تقدم التعاطف الاقتصادي : كلما ازدادت حدة كل واحدة من هذه الخصائص - التي تتحدد بها بنية الاطراف - لا العكس . في حين أن التعاطف في المركز هو نمو : أي أن له فعلا دمجيا تكامليا ، يدمج الاقتصاد حتى يصبح كلا متماسكا ، نجد أن التعاطف في الاطراف ليس نموا ، لانه يضعف ، يضعف البنية الاقتصادية عوضا عن رصها ، تعاطف الاطراف المبني على الانخراط في السوق العالمية هو ، بالمعنى الحقيقي : نمو التخلف .

يمكننا أن نرى أذن الطابع السطحي : والخطي ، عليا - الذي ترتديه عملية تمثيل « التخلف » بالمستوى الضعيف لنتاج الفرد . أن معالجة التخلف الأكثر شيوعا في الكتابات الحالية ، لا سيما تلك المعالجة الكبيرة الحجم التي وضعتها الأمم المتحدة ، تعسف البلدان إلى فئات : أقل البلدان نموا ، تلك التي لا يصل دخل الفرد فيها إلى ١٠٠ دولار (الهند ، بلدان افريقيا الداخلية) ، بلدان متخلفة ، يتراوح دخل الفرد فيها بين ١٠٠ دولار و ٢٠٠ دولار (افريقيا الشمالية والشرق الأوسط ، البلدان الساحلية في افريقيا السوداء ، بلدان اميركا اللاتينية الفقيرة ، جنوب شرق آسيا) ، بلدان في طريق النمو : تتراوح المداخل فيها بين ٢٠٠ و ٥٠٠ دولار للفرد (بلدان اميركا اللاتينية الغنية ، دول البترول ، بلدان نامية فقيرة ، تتراوح المداخل فيها بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ دولار (بلدان جنوب شرق أوروبا) ، بلدان صناعية نامية ، تتجاوز المداخل فيها ١٠٠٠ دولار (أوروبا ، اميركا الشمالية اليابان ، استراليا ، زيلندا الجديدة ، افريقيا الجنوبية) . هذا الكلام ليس له ، قطعا ، أي معنى . اذ ما هو المشترك بين الهند الحالية والهند في مرحلة ما قبل الاستعمار : حتى في حال افتراض أن دخل الفرد في الحاليتين (ويمكننا دائما قياس هذا الدخل) لم يتغير ؟ الهند في مرحلة ما قبل الاستعمار كانت تشكل مجتمعا (أو مجتمعات) متماسكا ، يتصرف بالتواصل بين بناء المختلفة (الاقتصادية وغيرها) وقد كان ، من أجل ذلك ، قابلا للتحليل والفهم بحد ذاته . أما الهند الحديثة فلا يمكن فهمها بمعزل عن علاقاتها الخارجية . إلى ذلك ، كيف يمكن للمرء أن لا يرى أن الكوست التي

يبلغ ناتج الفرد فيها (٢٢٩٠ دولار) مستوى أرفع من مستوى ناتج الفرد في الولايات المتحدة (٣٠٢٠ دولار) ، وأن فنزويلا التي يتجاوز ناتج الفرد فيها ناتج الفرد في رومانيا واليابان (٧٨٠ دولار مقابل ٧١٠ و ٦٦٠ دولار على التوالي) ، وأن البرتغال التي لا يكاد يتجاوز الناتج فيها ناتج عدد من البلدان الأفريقية الأجزاء يسير (٢٤٠ دولار مقابل ٢٣٠ دولار في غانا) . كيف يمكن للمرء أن لا يرى في هذه الأوضاع مدعاة للتساؤل (٢٥) ، أن غابون اليوم ، التي تملك ناتجا فرديا قريبا من ناتج فرنسا الفردي عام ١٩٠٠ ، ليست فرنسا عام ١٩٠٠ ، لا ولا هي نموذج مصغر لهذه ، لأن بناها الخاصة هي ، من حيث نوعيتها ، بنى طرفية وليست بنى مركز متأخر في نموه .

للإجابة على هذه الأسئلة تقترح النظرية الجامعية أطروحة « الثانية » (٢٦) . لكن هذه الأطروحة ، رغم كونها قد دفعت إلى أعمال بحثية اتاحت في أفضل أحوالها وصفا للتخلف أقل عمومية وسطحية ، فإنها تنبثق عن تحليل خاطيء . والحق أن ليس هناك « تراصف » لمجتمعين اثنين ، لأن الاقتصاد « المتخلف » هو قطعة من جملة قطع في آلة وحيدة : الاقتصاد الرأسمالي العالمي . وهو يحتل في هذه المنظومة الشاملة مكانا خاصا ويقوم فيها بمهام محددة . يجب إذن أن يصار في البداية إلى تفسير التكون التاريخي لهذه المنظومة وإلى فهم ألياتها .

على أساس هذا التاريخ يمكن أن تبني « نظرية للتقسيم الدولي للعمل » تمكن من فهم تكون التخلف وموقع العالم المتخلف من أوالية التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي . نظرية التخلف والنمو لا يمكن أن تكون إلا نظرية تراكم رأسمال على الصعيد العالمي . أن الالتباس الحاصل بين الاقتصادات والمجتمعات الماقبل رأسمالية المستقلة ، المتميزة بنمائها الإجمالي ، من جهة ، وبين الاقتصادات والمجتمعات المنخرطة في العالم

(٢٥) أرقام ١٩٦٠ حسب البنك الدولي للأنماء والتنمية .

(٢٦) عبر عنها للمرة الأولى J. H. Boeke « الاقتصاد والاقتصاد السياسي للمجتمعات

الثانية » (نيويورك ١٩٥٢) ثم امتدت إلى العقل السوسيولوجي بواسطة

Benjamin Higgins « النظرية الثنائية للمجتمعات المتخلفة » (إيكونوميست

دفلوبمنت اند كالتشر شاتج ، عدد كانون الثاني ١٩٥٦) . انظر بعدها بالنسبة لما

يسلق باميركا اللاتينية ، عند اندره فرائك (الأعمال المذكورة) و Rodolfo Stavenhagen

(« ٧ أطروحات خاطئة حول أميركا اللاتينية » مجلة باريزان الفرنسية عدد ٢٦-٢٧) .

الراسمالي المسيطر يفعل الحدث التاريخي الاستعماري ، والتي ادخلت اليها الراسمالية من الخارج ، من جهة اخرى . هي في اصل المتاهات التي تقع فيها نظرية التخلف . اما منظارنا التي ننظر منه فيقودنا للبحث في اتجاه آخر : اتجاه تحليل السياق الواحد الذي هو في نفس الوقت سياق النمو في المركز وسياق التخلف في الاطراف ، او على الاسح « نمو التخلف » (على حد تعبير فرائك) . هذا المنظار يحتم التدقيق في محتوى مفاهيم مختلفة : مفاهيم التعاضل : النمو (واذن مفهوم التعاضل بلا نمو) . مفاهيم التثمين او التحديث . اتي يشكل العالم الثالث حاليا موضوعا لها ، كما يحتم هذا المنظار تحليل الدور المميز الذي يحتله العالم الثالث في اوالية المنظومة على الصعيد العالمي .

٦ - من اجل نظرية للتشكلات الاجتماعية الراسمالية .

ما من شك في ان المفاهيم الاساسية التي اتجهها التحليل الماركسي تشكل العدة الضرورية من اجل نظرية للتراكيم على الصعيد العالمي . لكن هذا كل ما يمكن ان يقال . لان هذه النظرية لم توضع بعد . لقد وضع لينين اول تحليل لنحولات المنظومة في مركزها . وركز هذا التحليل على ما هو جوهري - نشوء مراكز الاحكارات - لكنه لم يدرس بصورة خصوصية تشكلات الاطراف . ثم صير الى متابعة هذا التحليل اللينيني وبعثه من جديد من قبل باران وسويتزي في عصرنا . لكنهما بدورهما لم يدرسوا تحولات الاطراف في علاقتها بنحولات المركز . يبقى ان يقام بالعمل كله في هذا المضمار ، رغم ان بعض عناصر التحليل قد بدأت تعرف بشكل افضل . لقد كان نقد الاقتصاد النجامي ذا قيمة كبيرة لان العناصر الذي ذكرنا قد استخرجت انطلاقا منه : لا سيما ما يتعلق بالنبادل الامتكافي (١٧) . هذا يشجعنا على الاستمرار بهذه الوجة ، وعلى فهم كل ما يمكن ان يفينا به نقد الاقتصاد الشائع . في نهاية الامر . ليس كتاب راسمال مال . للماركس نفسه ، شيئا آخر سوى ذلك . فقد استخلص ماركس مفاهيمه انطلاقا من نقد ريكاردو .

نعتقد انه ينبغي لنا ان نتجنب هنا العرضي المبني لجبانة هذه

(١٧) نجد امثلة رائعة على قائمة هذا النقد عند : C. Polloix « النبادل غير المتكافي » و A. Emmanuel « مشكلات التعاضل في الاقتصاد المفتح » .

المفاهيم . كما نعتقد انه من الافضل استخلاصها تباعا كلما اتاحت الفرصة لطرح المسائل . واندكر فقط ان البحث سيقودنا الى تحديد مفهوم المنظومة المالية - ومفهومي المركز والاطراف . لا سيما عندما نطرح مشكلة معرفتهم مختلف الاطراف عن المراكز الحديثة التي في طور التكوين . فيكون لنا ان نعلم حينئذ ان مفهوم التشكيلة ينبغي ان يكون مميزا بعناية عن مفهوم نمط الانتاج . لا سيما عندما نطرح مشكلة معرفة لماذا ينتج نمط الانتاج الرأسمالي في المركز لان يصبح متفردا ، وهنا نتجه للتشكيلة باتجاه انطباق مثاليا مع نمط الانتاج) في حين ان الامر ليس كذلك في الاطراف .

ان نظرية التراكم على الصعيد العالمي التي هي - كما سنرى - نظرية علاقات بين المركز والاطراف . لا يمكن ان تكون الا نظرية عامة . يعني انها لا يمكن ان تقع ضمن الإطار الضيق لنمط الانتاج الرأسمالي لان عليها ان تقع ضمن إطار اوسع هو إطار نظرية التشكيلات الرأسمالية . من هنا بالذات لا يمكن ان تكون هذه النظرية نظرية اقتصادية بالمعنى الضيق . اي اقتصادية . فالاقتصادية - اي قسم الحدث الاجتماعي عنى الحدث الاقتصادي - مرتبطة ارتباطا وثيقا بنمط الانتاج الرأسمالي .

« القوانين الاقتصادية » « يوجد لان السوق يفرض نفسه على المنتجين بوسفه قوة موضوعية » خارجه عن المجتمع . لذلك . ولد العلم الاقتصادي من نمو الرأسمالية . لكن الاقتصادية تتجاوز هنا بالذات عندما يعني المرء مثاها . اي عندما يستخدم مفهوم نمط الانتاج . عندما نحول في البحث الى مستوى آخر . مستوى التشكيلات . وهو الامر الذي يضمه تحليلنا . علينا ان نخرج ادن من الاقتصادية . واذا كنا نجد بعض الصعوبات في القيام بذلك فمذلك لان الاقتصادية ضرب من الايديولوجية ونحن في هذه النقطة ملقي مع تحليل بوشنراس (٢٨) ان القوطة لاقصادية المهيمنة في النظام الرأسمالي ما قبل الاحتكاري تكون مصحوبة باطابع سياسي للوطة الايديولوجية . ونقل القوطة المهيمنة الى ما هو سياسي . في الرأسمالية الاحتكارية . يكون مصحوبا بنقل مواز لقوطة الايديولوجية الى ما هو اقتصادي فيصبح ايديولوجية « الايديولوجية التكنوقراطية » . ان العلة في تأخر نظرية التشكيلات الاجتماعية كل هذا التأخر تكمن في عدم وعي هذا النقل . هنا ادن ، في مشكلة التراكم على الصعيد العالمي . وما دام الامر يتعلق بعلاقات بين التشكيلات المختلفة ، فان ما هو سياسي

(٢٨) Nicos Poulantzas « السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية » باريس ١٩٦٨ .

هو المهيمن . لذلك ينبغي ان ندرك هذه العلاقات بوصفها تشكل جزءاً من تحليل التراكم الاولى وليس جزءاً من اعادة الانتاج الموسع .

ظاهرة « التخلف » ليست والحالة هذه شيئاً آخر سوى نتيجة لديمومة الظواهرات المتتمة التراكم الاولى الذى يصيب لحساب المركز ، وهي ظواهرات تشكل دراسة صورها المتعاقبة ، تبعاً للتحويلات التى تطرأ على المركز . اشكالية بحثنا . التراكم الاولى لا يقع فقط فى مرحلة تاريخية سابقة على الرأسمالية ، بل هو مستمر . معاصر ولندكر بشكل عابر ان ذلك يعنى ان المفاهيم الخاطئة مثل « التخلف » و « العالم الثالث » الخ . . يجب ان تزول ويحل محلها مفهوم تشكيلات الرأسمالية الطرفية (٢٩) .

٧ - اهم برجوازية وامم بروليتارية ام البعد العمالي للصراع الطبقي ؟

المجادلة التى وقعت حديثاً بين شارل بيلهايم وارغيري عمانوئيل حول التبادل غير المتكافئ (٣٠) تواجه اكبر مسألة فى عصرنا . اذا كانت العلاقات بين المركز والاطراف فى المنظومة علاقات هيمنة . غير متكافئة . تعبر عن نفسها بتحويل القيمة من الاطراف الى المركز . افلا ينبغي ان يصار الى تحليل المنظومة العالمية فى حدود الامم البرجوازية والامم البروليتارية . اذا شئنا ان نستعمل تعابير اصبحت متداولة ؟ اذا كان تحويل القيمة هذا من الاطراف الى المركز يتيح تحسيناً اكبر لتعويض العمل فى المركز . تحسيناً لا يتم بدون هذا التحويل . افلا نكون بروليتاريا المركز مدعوه للتضامن مع برجوازياتها بغية الحفاظ على الوضع العالمى القائم ؟

واذا كان هذا التحويل يقلص فى الاطراف لا تعويض العمل وحسب . بل هامش ارباح رأسمال المحلى كذلك . افلا يكون ذلك مدعاة للتضامن الوطنى الذى من شأنه ان يوحد بين البرجوازية والبروليتاريا فى الاطراف .

فى صراعهما من اجل التحرير الاقتصادى الوطنى ؟

اطروحة كتاب عمانوئيل لا تقول ذلك . فهنا يقتصر عمانوئيل على (١) التاكيد على ان العلاقات بين المركز والاطراف علاقات غير متكافئة . (٢) الاستنتاج من ذلك ان التبادل غير المتكافئ يحتم اعادة التفكير فى مسألة صراع الطبقات . ان اول هذين التاكيدين يبدو لنا مبرهناً . اما

(٢٩) اذا استعملنا فى النص عبارة « التخلف » بحكم العادة وللأخصار نحن نستعملها

دائماً بهذا المعنى .

(٣٠) فى « التبادل غير المتكافئ » لعمانوئيل . انظر ملاحظات Ch. Bettelheim .

كذلك فان مواقف كل من هذين الاقتصاديين قد نشرت فى صحيفه « لوموند » بتاريخ

١١ - ١١ - ١٩٦٩ .

الثاني قاصر طبيعي لكنه غير كاف ، لا يمكن بالطبع ان تلوم عمانوئيل لكونه لم يعالج هذه المسألة ، وهي تأتي كنتيجة فقط للمسألة التي يعالجها في كتابه . ولكن لا ينبغي التوقف هنا - لاننا بذلك نترك مجالا للاستنتاج باننا نوحى ، كما فعل عمانوئيل في مقاله - وهذا مؤسف - بان التناقض بين الامم الغنية والامم الفقيرة يمكن ان يكون بديلا للتناقض بين البرجوازية والبروليتاريا .

شارل بتلهاييم يرفض هذا الاستبدال ، لان من الصحيح ان تفوق مستوى تعويضات العمل في المركز لا ينجم في جوهره عن اسعلال الاطراف بل عن كون نمو المركز اكثر تقدما . يضاف الى ذلك ، ان العلاقات غير المتكافئة تزيد من حدة هذا التفاوت في تعويضات العمل ذي الاتجاهية المتكافئة . والحال ان بتلهاييم ينكر هذه النقطة الاساسية ذاهبا الى حد الادعاء ان معدل الاستغلال هو اكثر ارتفاعا في البلدان الرأسمالية النامية . وهذا امر عار عن الصحة تماما . اذ ان ما يصار الى نسيانه - ومن المؤسف ان لا يشدد عمانوئيل بما فيه الكفاية على هذا الامر - هو ان صادرات الاطراف لا تأتي عن قطاعات « تقليدية » ذات انتاجية ضعيفة ؛ فثلاثة ارباع هذه الصادرات تأتي عن قطاعات فائقة التحديث . ذات انتاجية مرتفعة (نفط ، منوجات منجمية ، منوجات الزراعات الرأسمالية الحديثة التابعة لشركات اونايتد فرويت - اونيوفر - فايرستون الخ) .

والحال ان تعويض العمل في هذه القطاعات الحاسمة - وهو عمل تعادل انتاجيته انتاجية العمل في المركز - هو تعويض ادنى مما في المركز (حتى ولو كان نسبيا افضل مما هو عليه في القطاعات « التقليدية ») وذلك بالضبط لان رأسمال يستفيد من الشروط الخاصة لـ « سوق العمل » في تشكيلات الرأسمالية الطرفية . معدل قيمة زائدة اكثر ارتفاعا . انتاجية متكافئة وتوزيع متساو لمعدل الربح *Péréquation du taux de Profit* على الصعيد العالمي ، كلها تحدد تحويلا في القيمة من الاطراف الى المركز (تحويلا « غير منظور » يضاف الى التحويل « المنظور » لارباح رأسمال الاجنبي) وهي التي يكشف عمانوئيل بالضبط عن اوائتها . هذا التحويل هامشي بالنسبة للمركز ، على عكس ما يسرع الى تركيزه مقال عمانوئيل (لا كتابه) . لكنه ليس هامشيا على الإطلاق بالنسبة للاطراف .

حجة شارل بتلهاييم تبقى ضمن إطار « كلاسيكي » : اي ما قبل اللينيني . ونعني بذلك انه يحال الصراع الطبقي على الصعيد الوطني وحده ،

اي انه يبحث المسألة كما لو ان المنظومة العالمية عبارة عن مجاور
انظمة رأسمالية وطنية ، وكما لو ان المشاكل الدولية - بالتالي - شكل
ميداناً آخر ، دون ان يصار باطبع الى ا تكرار التداخل بين الميادين . لا يمكن
بجوار هذه المجادلة الا اذا اعتبرنا ان الصراع الطبقي لا يتم ضمن اطر
وطنية بل ضمن اطار المنظومة العالمية .

ان التناقض الاساسي الذي يحدد نمط الانتاج الرأسمالي هو ذلك
القائم على التعارض بين علاقات الانتاج - القائمة على الملكية الخاصة
لوسائل الانتاج الاساسية (التي تصبح رأسمال) وبالتالي الضيقة
والمحصورة - والقوى الانتاجية التي تعبر بنموها عن الطابع الاجتماعي
الضروري لتنظيم الانتاج . والاحتكارات تحمل هذا التناقض الى درجة ارفع
لانها تعبر عن الطابع الاجتماعي الضروري . اكثر مما تعبر عنه المنشآت
الاسرية الصغيرة التي كانت قائمة في القرن التاسع عشر : بهذا تصبح
عملية تشريك ملكيه وسائل الانتاج عملية قاضية . وهذا التضج
الموضوعي يتجلى في لجوء الاحتكارات بشكل متزايد الى تدخل الدولة -
التي يهدف نشاطها الى تنسيق اعمال هذه الاحتكارات ودعمها . هكذا
تصبح السياسة الاقتصادية « الوطنية » (سياسة دولة الاحتكارات)
حقيقة واقعة تأخذ على عاتقها القضاء على سياسة « ترك الامور على
غواربها » . الامر الذي يمكن حصوله فقط طالما ان هذا التناقض
الاساسي المذكور لم يتصل بعد الى درجة كافية من التضج - اي طالما
ان اوالات السوق المعقوبة وحدها هي التي تتيح تقدم التراكم عبر تطلبات
دورية ، مما يعني كذلك ان نمط الانتاج الرأسمالي كان تقديمياً من الناحية
التاريخية .

لكن اللجوء الى الدولة ليس من شأنه ان يقضي على التناقض . لان
الدولة هي دولة الاحتكارات . والاحتكارات تحركها الفواتير الاساسية لنمط
الانتاج الرأسمالي : البحث عن الربح الاقصى عن طريق التنافس بمعنى
الواسع) . عقلانية النظام تبقى اذن العقلانية الرأسمالية . فالتناقض
الاساسي بين القوى الانتاجية وعلاقات الانتاج يتجلى على الصعيد الاجتماعي
من خلال التناقض القائم على تعارض الطبقتين المعاديتين الرئيسيتين
في النظام : البرجوازية والبروليتاريا .

طالما بقينا ضمن اطار التفكير الذي ينحصر في نمط الانتاج الرأسمالي
تظل الامور بسيطة جداً . بيد ان الرأسمالية اصبحت منظومة عالمية وليس

تجاور « رأسماليات وطنية » . والتناقضات الاجتماعية التي تنسم بها الرأسمالية تقع اذن على الصعيد العالمي - اي ان التناقض ليس قائما بين البرجوازية والبروليتاريا في كل بلد مأخوذ على حدة بل بين البرجوازية العالمية والبروليتاريا العالمية . والحال ان هذه البرجوازية وهذه البروليتاريا العالميتين لا تقعان ضمن اطار النمط الرأسمالي للانتاج . بل ضمن اطار منظومة التشكيلات الرأسمالية . التي هي - كما سنبين في هذا الكتاب - تشكيلات مركزية وتشكيلات طرفية . فالمسئلة اذن هي : من هي البرجوازية العالمية ؟ ومن هي البروليتاريا العالمية ؟

اما البرجوازية العالمية فليس ثمة صعوبات في تحديدها : انها بشكل رئيسي برجوازية المركز وبشكل اضافي برجوازية الاطراف المتكونة في ركاب الاولى . ان النواة الموجهة . المحرك الاساسي . تقع في مركز المراكز : في الاحتكارات الاميركية الشمالية . اما برجوازية الاطراف فهي قد تشكلت ضمن اطار السوق العالمية التي خلقها المركز ودفعها وهو يوجهها ويسيطر عليها . كما نرى . ولذلك فهذه البرجوازية تابعة بشكل دائم . بيد ان اشكالها متنوعة لانها تنبثق عن تحولات التشكيلات ما قبل الرأسمالية التي كانت في اساس نشأتها على اثر انخراطها بالمنظومة العالمية . وهي في جوهرها - اما برجوازية زراعية ا اصحاب اراضي او فلاحين اغنياء ا تجارية . واما برجوازية بيروقراطية ا قائمة كذلك على الانخراط في المنظومة العالمية ا . وهي قد تظهر بمظاهر « ما قبل رأسمالية » (اقطاعية او غيرها) لكنها لم تعد كذلك لان وظيفتها الاساسية تندرج ضمن اطار المنظومة الرأسمالية العالمية .

بالمقابل اين هي البروليتاريا العالمية ؟ وما طبيعة بنيتها ؟ بالنسبة لماركس لم يكن هناك شك : في زمانه كانت نواة البروليتاريا الاساسية تقع في المركز . لكننا نرى ان في تلك الفترة من نمو الرأسمالية - كان من المستحيل ادراك كل ما ستصير اليه المثمة الاستعمارية لاحقا . في جميع ابعادها ومعانيها . ونرى ان ماركس قد ذهب في ابحاثه الى حد الخشية من اصطدام الثورة الاشتراكية في اوروبا بقوى الرأسمالية الصاعدة في آسيا . واذا لم تحدث الثورة الاشتراكية في ذلك الوقت في المركز ، واذا استمرت الرأسمالية على نموها وتحولات الى رأسمالية احتكارية ، فان الظروف العالمية للصراع الطبقي قد تغيرت . هذا ما يعبر عنه لينين بوضوح عندما يضع خطا أصبح اليوم في عصرنا

الخط المادي ، وهو « ان المخرج من صراعنا يتوقف في النهاية على هذا الواقع وهو ان روسيا والهند والصين الخ .. تؤلف الاغلبية الساحقة لسكان المعمورة » . كان معنى ذلك ان نواة البروليتاريا المركزية لم تعد تقع في المركز . بل في الاطراف . فلماذا هذا التحول ؟

التناقض الجوهري المتعاظم في صلب المنظومة يتجلى في الواقع من خلال الانخفاض الاتجاهي في معدل الربح . لمحاربة ذلك . على الصعيد العالمي ، ليس هناك الا سبيل واحد . هو رفع مستوى معدل القيمة الزائدة . والحال ان طبيعة التشكيلات في الاطراف تتيح رفع هذا المعدل اكثر مما تتيحه طبيعة المركز . من هنا تتحمل بروليتاريا الاطراف بحدود نسبة استغلالا متعاطفا بالنسبة لاستغلال المركز .

ان بروليتاريا الاطراف ترندي اشكالا متنوعة شأنها شأن برجوازية الاطراف . فهي لا تتألف فقط . ولا حتى بشكل رئيسي . من عمال ماجورين في المنشآت الحديثة الكبرى . بل هي تتألف ايضا من جماهير فلاحية منخرطة ومستوعبة في شبكة التبادلات العالمية وتدفع . بوصفها كذلك . لعن التبادل غير المتكافئ الذي يعبر عنه الفرق بين معدلات القيمة الزائدة في كل من المركز والاطراف . ورغم ان هناك اشكالا مختلفة من التنظيم الاجتماعي (غالبا ما تكون ذات طابع « ما قبل رأسمالي ») تشكل الاطراف الذي تقع ضمنه هذه الجماهير الفلاحية . فهي في نهاية الامر . قد تحولت الى بروليتاريا بفعل انخراطها في السوق العالمية . وهي تتألف كذلك من جماهير مزاييدة من العاطلين عن العمل في المدن تنطوي عليهم البنية الطرفية - كشرط لوجود معدل اكثر ارتفاعا في القيمة الزائدة . هذه هي جماهير عالمنا المعاصر « التي ليس لديها ما تفقد سوى اغلالها » . وهذه بالطبع كذلك اشكال « غير نهائية » من عملية « التحول الى بروليتاريا » في الاطراف .

ان سرور هذه الجماهير - تمردا رئيسيا - يؤدي بدوره الى تفاقم حتمي في ظروف الاستغلال في المركز . وهو استغلال يشكل الوسيلة الوحيدة التي ترد بها الرأسمالية على تقلص مساحتها . هكذا يجب ان تتجاوز المجادلة الملتبسة بين بتلهام وعمانوئيل . فالأطروحة التي ينادي بها الاول ، من ان البروليتاريا في المركز ما زالت النواة الرئيسية للبروليتاريا العالمية . ليست أطروحة لينينية : انها تنكر الطابع العالمي للمنظومة . كما ان أطروحة التعارض بين الامم الرجوازية

والامم البروليتارية تنكر كذلك الطابع العالمي للمنظومة . كما تنكر الصدى الذي ينبغي أن يكون لتمرّد الاطراف على الشروط في المركز ونترك المجال للاعتقاد أن البرجوازية في الاطراف - وهي أيضا مستغلة - والتعبير غير دقيق ، فهي ليست سوى محدودة في نموها - قد تجابه برجوازية المركز . والحال أن عنف التمرّد الرئيسي - الذي يقع في الاطراف - يعني بالضبط عكس ذلك ، لأن البرجوازية في الاطراف تصبح مضطرة لأن تحمل البروليتاريا الموجودة لديها ، ما امكتها ذلك : اعباء التهرب الذي تقع هي نفسها ضحية له .

يضاف الى ذلك ان اظهر البروليتاريا في المركز بمظهر المتمنعة جماعيا بامتيازات ، واذن متعاضة حتما مع برجوازيتهما في استغلال « العالم الثالث » : ليس الا تبسيطاً للحقيقة . لا شك أن بروليتاريا المركز تتلقى لقاء انتاجية مساوية ، تمويضا وسطيا ارفع من ذلك الذي يتلقاه العاملون في الاطراف . لكن رأسمال - كي يحارب قانون التدني الاتجاه لمعدل الربح في المركز نفسه . بتورّد يدا عاملة منشؤها في الاطراف . فيدفع لها اجرا اقل ، ويخصها باشق المهام ، ويستعملها . فضلا عن ذلك . لكي يضغط على سوق العمل في المركز . هذه الاستيراد يتخذ ابعادا ضخمة : في أوروبا الغربية ، فرنسا ، ألمانيا ، بريطانيا ، سويسرا الخ ، وأميركا الشمالية يتراوح تعاطف الهجرة التي مصدرها الاطراف ، منذ ١٩٦٠ - بين ٠.٧ - / ١.٩ سنويا وفقا للبلدان والسنوات ، وهو معدل يصل الى مستويات وسطية ارفع بكثير من معدلات تعاطف قوة العمل الوطنية . هذه المساهمة بقوة العمل ذات المنشأ المهاجر تشكل كذلك تحويلا لقيمة غير منظورة في الاطراف الى المركز ، لأن الاطراف تحملت اعباء تكوين قوة العمل هذه واعدادها .

وشبه بذلك أيضا تحريك الاحتياطي الاستعماري الداخلي : هكذا مثلا تبلتر السود *Prolétarisation* في الولايات المتحدة - اذ أصبحوا يتكلمون اغلبية البروليتاريا في عدد من المدن الصناعية الكبرى في أميركا الشمالية . والشكل الأقصى لهذا النظام يمكن الوصول اليه في الدول العنصرية : أفريقيا الجنوبية ، روديسيا وإسرائيل . هكذا ، فالنظام العالمي يزيد من تضيقه على الجماهير التي يستغلها أكثر فأكثر ، حاملا بذلك المقتضيات الدولية الى مستوى ارفع من ذي قبل . وهو في نفس الوقت ، بالطبع ، يستعمل هذا التضيق بأن يسعى جهده لتثنية الميول

العنصرية والشوفينية لدى العمال البيض ، ويستخدمها لصالحه .
وراسمال ، في نموه في المركز نفسه . يوحد ويفرق دونما خوف . ذلك
ان هناك اليات تمرکز تعمل لصالح راسمال الميظر . وهي تلعب دورا
كذلك بين مختلف مناطق المركز : فنمو الراسمالية ايتما كان هو نمو
للتفاوتات بين المناطق .

هكذا خلق كل بلد « نام » : في داخله . بلده « المتخلف » الخاص :
النصف الجنوبي من ايطاليا هو المثال الواضح على ذلك . والغرب والوسط
الفرنسيين مثال اخر الخ . . انبثق الحركات الاقليمية من جديد في عصرنا
لا يمكن ان يفهم بدون هذا التحليل . بنشأ عن ذلك ، اذا كان مفهوم
« الارستقراطية العمالية » بالمعنى الليني (فئة قليلة جدا الخ) قد تجاوزه
الاحداث لصالح منوعات اكثر تعقيدا ، فبان مفهوم « الامم الارستقراطية »
الذي يشير اليه عماثويل : للاسف ، في مقاله ، بطمس هذه المنوعات
المقدمة .

٨ - شروط النمو في الاطراف .

من الضروري اذن ان يصار الى وضع سياسة الانماء التي ينبغي ان
تكون ذاتية المركز : في وجه سياسة « ائتمير » وسياسة التعاظم بلا
نمو : والتي هي محدودة حتما . لقد اتاحت الممارسة خلال السنوات
العشرين الماضية نجاحات حاسمة على صعيد جزئي : صعيد الاهداف
الاقتصادية البحتة للانماء ، وتقنيات صياغة سياسة الانماء ، وليس
اقل هذه النجاحات تلك التي امكن تحقيقها عبر نقد السياسات
المتبعة ونقد نتائجها .

ان فن الانماء الاقتصادي - فن سياسة الانماء - المبني على نظرية
التخلف والنمو يقع - شأنه شأن كل فن - على صعيد عياني . والواقع
ان هدف فن الانماء هو توجيه الاختيارات الاقتصادية في وضع عياني
معين : وضع بلد متخلف معين ، له بيته الخاصة وتاريخه الخاص ، وذلك
باتجاه تحويل بنيوي منظم ، اتجاه البناء الارادي لاقتصاد وطني متجانس
ذاتي المركز والدينامية . هذا الفن يقع اذن ضمن وجهة التحريير
الاقتصادي الوطني . فالوجهة التي تندرج ضمنها سياسة الانماء تعين
لنفسها بالضرورة كهدف تصفية الخصائص الثلاث المميزة للتخلف ، والتي
حللتها اعلاه .

يتعلق الامر ، قبل كل شيء ، بتوجيه اختيارات الانماء بشكل يؤدي الى خلق اقتصاد وطني متجانس . هذا يعني ، بشكل رئيسي ، تنظيم التحويل التدريجي للسكان العاملين من القطاعات ذات الانتاجية المنخفضة الى القطاعات ذات الانتاجية المرتفعة . لا سيما تحويلهم من الزراعة - لا سيما الزراعة المعيشية *de subsistance* - الى الصناعة الحديثة . كما يعني ، بشكل ثانوي ، تحسين الانتاجية في القطاعات التي تشهد ناتجا فرديا منخفضا . هذا الانتقال في مركز ثقل الاقتصاد - بعيد النظر بالطبع - يأسس التخصص الدولي التي تقوم عليها علاقات عدم التكافؤ الاقتصادي في العالم الحالي . والتي تتجلى - عبر نظام الاسعار والمداخيل اجارية - بواسطة تفاوتات الانتاجية . سواء منها التفاوتات الدولية او القطاعية . اما تحسين الانتاجية في ميدان الزراعة التقليدية ، فهو يتضمن تنظيم التحولات التقنية العميقة . وهي تحولات صعبة لانها تعيد النظر في البنى الاجتماعية وانماط الحياة والثقافات التي ترتبط بتلك التقنيات السابقة . ان النضج من « الانثروبولوجيا الاقتصادية » - وهو فرع حديث المهد كذلك - يوفر القاعدة العلمية اللازمة لمثل هذا العمل الذي ينبغي له ان يشيع نشيد تاريخ تطور التقنيات الزراعية برمعه الى مستوى من التجريد لا مناص منه لاية نظرية عامة (١٣١) .

كما يتعلق الامر بعد ذلك ، بتوجيه اختيارات الانماء بشكل يؤمن للاقتصاد الجديد التلاحم الكلي الذي يفتقد اليه الاقتصاد المتخلف . وذلك بان تخلق بصورة واعية ، وحول بعض المحاور الانمالية المختارة بدقة ، مجموعات صناعية متكاملة مكونة من فروع نشاطات تكميلية (١٣٢) . هكذا ، فالاقتصاد الجديد ، بوصفه اقتصادا متراس البنية (*structurée*) ويقال له اقتصاد « ذاتي المركز » (*autocentrée*) او ايضا « ذو وجهة جوائية » (*introvertie*) مقابل الاقتصاد المتخلف المتطلع نحو الخارج « ذي الوجهة البرانية » (*extravertie*) - بشكل كلا عضويا - اصبح مختلف اجزائه متعاضدة ، مما يتيح لسيل التجديدات والتطورات ان تنتشر في

(٣١) بشكل كتاب Ester Boserup (شروط النمو الزراعي ، لندن ١٩٦٥) حدثا هاما ، بوصفه على الأرجح اول محاولة لصياغة نظرية عامة لنمو الزراعة ماقبل الرأسمالية .

(٣٢) انظر على سبيل المثال ، بالنسبة لافريقيا ، Arthur Ewing « الصناعة في افريقيا » لندن ١٩٦٨ .

الجسم كله . ان سياسة الانماء تقوم على صياغة هذه الاختيارات ضمن الظروف المعيشية للبلد الواحد . في هذا الميدان ، نشأت موضوعات مختلفة اسفرت عن كتابات غزيرة تتعرض لانماط التوازنات المتعاقبة - وفقا لمراحل الانماء العام - بين الانماء الزراعي وانماء الصناعات الخفيفة الاستهلاكية وانماء الصناعات القاعدية ، الطاقة ، صناعات الصلب والمكانك .
الكيمياء (٣٣) .

كما يتعلق الامر ، اخيرا ، بان يوفر للاقتصاد الجديد ديناميته الخاصة ، المستقلة ، التي تحرره من التبعية التي كان الاقتصاد المتخلف ينوء تحتها تجاه الاقتصاد المسيطر الذي كان يقدم له من خارج الدفع الذي يحتاج اليه . ولا يوجب ذلك فقط تبديلا جذريا في بنى التجهيزات الخارجية - وهي نتيجة التوجيهات التي حلتها اعلاه - باتجاه يعيد النظر بالاشكال الحالية للتخصص الدولي ، كما يعيد النظر ، على الأرجح ، بالتحولات التابعة لها ، لا سيما تلك التي تتعلق بالبنى النقدية . بل يوجب ايضا اتباع سياسة في توزيع الدخل والتمويل تكون على مستوى الحاجات - الضخمة - لانماء متسارع ، ان نظرية « مراحل التعاظم » الأكثر شيوعا لا تسجل اي تقدم حاسم في هذا الميدان . لانها تشاء ان تتجاهل هذه الشروط اللازمة للتغيرات البنيوية المسبقة . هنا ايضا ، وربما أكثر من اي مكان آخر ، تثبت سياسة الانماء انها سياسة لا غير : فيها هنا تندرج سياسات من مثل سياسة الاجور وتنسيق الاسعار - لا سيما بين الاسعار الزراعية والاسعار الصناعية - والتمويل الذاتي ، تهدف الى تأمين تنظيم الادخار المحلي بما يتلاءم مع مقتضيات تمويل الانماء . ان الموضوعات التي تبحث على التوالي بدور التمويل المحلي الخاص والمأم ومكانهما ، ودور المساعدة الخارجية ومكانها ، تقدم بدورها في هذه الميادين مجالا لموضوعات تكون ادبيات غزيرة ، شأنها شأن موضوعات السياسة الضريبية ، وهي أكثر تخصصا من الاولى .

ان سياسة الانماء ، يرصفها سياسة ارادية ، تستوجب من اجل

(٢٢) هنا تقع النقاشات حول الاولويات ، لا سيما حول علاقات الزراعة والصناعات الخفيفة والصناعات الثقيلة . انظر مثلا : J. L. Lacroix (النسيج في الكونغو ، موتون ١٩٦٦) ، Franz Schurmann (الايديولوجية والتنظيم في الصين الشيوعية ، بركلي ١٩٦٨) ، الخ .

صياغة هذه السلسلة من الاختيارات اعتماد تقنيات حديثة العهد هي تقنيات التخطيط الاقتصادي .

لقد صيغت هذه التقنيات . تاريخيا . في الاطار الخاص جدا للتجربة السوفياتية ، اولا . ثم في إطار أقل خصوصية من الأولى . اطار الاقتصادات الصناعية النامية في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية لا سيما في فرنسا وهولندا والنرويج . ويقتضي امتدادها لاقتصادات العالم الثالث عددا من التكيفات لم يتم الاتفاق حولها بعد . سواء في مجال النظرية ام في مجال خدمات التخطيط .

ان عملية تخطيط الانماء تتضمن بالضرورة ثلاث مراحل منطقية متكاملة : (١) تحديد استراتيجية شاملة للانماء . (٢) صياغة الاهداف القطاعية المتناسكة مع الاستراتيجية الشاملة . (٣) اختبار المشاريع على المستوى الميكرو - اقتصادي البسيط وتحديد سياسات جزئية الاجور ، الضرائب ، للتمويل ، للاسعار الخ / متناسكة مع الاهداف القطاعية .

تهدف العملية الاولى الى تحديد طبيعة الصعوبات الرئيسية واتساعها في التحولات البنيوية ، وتأثير هذه التحولات وترتيبها ، وتحديد المراحل التي تمر بها في الظروف المحددة ابلد معين . وقد تكون هذه الصعوبات ، في الواقع ، متفاوتة في شدتها ، كما قد تكون مختلفة جدا حسب الاحوال المعطاة . اما « عبء الاختناق » الرئيسية فقد تكون تارة في الميزان الخارجي ، نقص في امكانيات التصدير او ايجاد اسواق لتصدرات التقليدية . عبء مرتفع جدا لتحويلات الارباح الخ / وطورا في المصاريف العامة / صعوبات اتباع سياسة « تقشفية » / وطورا اخر في ضيق رفعة الاسواق (مما يجعل من الصعب انشاء صناعات قاعدية او قد تكون في بنية توزيع المداخل (مشاكل الإصلاح الزراعي) او في بنية الاسعار الخ .. ان صياغة استراتيجية للانماء تتبع تحديد المعنى الاقتصادي - الكلفة - للاختيارات السياسية . اما الحلول المقترحة - وهي عادة بدائل مختلفة - فهي تتبع قياس نتائج الاختيارات السياسية المختلفة ، لا سيما بالنسبة للاستعانة بالخارج استعانة متفاوتة في مدى عظمها او ضآلتها ، ومختلف الاختيارات الاجتماعية الممكنة (تساو عظيم او ضئيل في توزيع المداخل الخ .) فصياغة نموذج شامل اذن ، يساعد السلطة السياسية على ان تكون متناسكة .

ان تعاسك النموذج - وهذه فضيلته الرئيسية - يكمن في نتائج العمليات المعقدة التي تقع على اصعدة مختلفة : الخطة « الجسدية » Physique (احترام تكافؤ الموارد - الانتاج والاستيراد - والعمالة - استهلاك ، تصدير ، واستثمار) ، خطة توزيع الدخل (احترام تكافؤ المداخل الموزعة والاتفاق ، والتكافؤ بين الموارد الضريبية والاتفاق العام ، والتكافؤ بين العائدات والتفقات الخارجية الخ) : خطة التمويل (احترام التكافؤ بين حاجات الاستثمار وموارد التوفير المحلي الخاص والمعام مضافا اليه المساهمة الخارجية) . هذه العمليات المعقدة تستوجب بشكل رئيسي اعتماد تقنيات اعداد المشاريع Techniques de projections ضمن اطار المحاسبة الوطنية : كما تستوجب بشكل ثانوي اعتماد نماذج ماكرو - اقتصادية رياضية . والاطار الزمني المخصص لاعداد المشاريع يدور عادة حول المعدل الوسطي (٢١ الى ٧ سنوات) وهو ما يوازي المدة اللازمة لنضوج معظم الاستثمارات ، التي قد يعاد توظيفها باتجاه طويل الامد (بين ١٠ سنوات و ٢٠ سنة) .

ان صياغة الاهداف القطاعية - وتسمى في لغة المخططين « تفصيل الاهداف القطاعية » décontraction des objectifs globaux - يتيسر التحقق من تعاسك مجمل النموذج الشامل . كما يساعد بشكل خاص على تقييم واقعته . فاختيار الاهداف التي تسمى اهداف « ابتدائية » Primaires وتعتبر مباشرة عن الاستراتيجية الشاملة : تتضمن بصورة صارمة نسبيا اختيار الاهداف التي تسمى اهداف « فرعية » . والواقع ان هناك تكاملات ينبغي احترامها : تتعاضد مرامتها بمقدار ما تحدد الاستراتيجية الشاملة حدودا قصوى للواردات والمساهمة الخارجية والاستثمارات والضرائب الخ . ذكاء فن الانماء يوجب اذن اختيار اهداف ابتدائية وفرعية لا تتناسك فقط ، بل فعالة ايضا - بمعنى انها تحدد مرحلة من تكون اقتصاد مرصوص البنية وذاتي المركز (Structurée autocontrée) - وواقعية - اي انها تأخذ بالاعتبار عقبات شتى : موارد طبيعية ، علاقات خارجية ، امكانيات النظام السياسي والاجتماعي . كما ان الاهتمام بتقليل النفقات الى الحد الأدنى ضمن اطار زمني معين يساعد على الاختيار بين مختلف البدائل الممكنة .

ان تحليل المشاريع وتقييمها ، وصياغة السياسات الخاصة بها : تشكل المرحلة الثالثة المنطقية من مراحل فن الانماء . ففي هذه المرحلة

الآخيرة يصار الى تحديد أهداف عيانية على الأصعدة الميكرو - اقتصادية البسيطة التي تتخذ قرارات الحياة الاقتصادية ضمنها ، اي بشكل عام على صعيد المنشأة الواحدة ، لكن الاقتصادات ذات التخطيط المركزي وحدها ادعت - في وقت من الاوقات - النزول الى هذه الأصعدة بالنسبة لكل المؤسسات (٣٤) . فيما عدا ذلك يكفي بصياغة وتحليل المشاريع الرئيسية في حجمها وموقعها الاستراتيجي الرائد ، اما بالنسبة للقطاعات الأخرى ، لا سيما الزراعة والتجارة والخدمات والصناعات الصغيرة الخ ، البعثة بين آلاف المنشآت ، العائلية في الغالب ، فيصار الى الاكتفاء بصياغة السياسات الخصومية المعدة لتوجيه القرارات التي كانت متروكة لحرية المبادرة ، وذلك ضمن اتجاهات متلائمة مع أهداف الخطة : سياسة الحث على الاستثمار ، سياسة الضرائب ، الاعتمادات الخ . . المتسقة مع رقابات ضرورية ممكنة (عمالة ، اجور ، اسعار الخ) . ومن المهم بالطبع ان يصار للتأكد من ان جمع هذه المشاريع بأسرها يندرج ضمن إطار الأهداف المحددة بالعمليات الأنفة الذكر . ولا تجري الأمور عادة ، على هذا النحو ، فلا بد بالتالي من مراجعة الأهداف الشاملة والقطاعية : والتنقل ذهابا وإيابا بين هذه وتلك يتيح الاقتراب من تماسك ملائم بواسطة تقرّيبات وتخمينات متتامة . ان هذه السلسلة الأخيرة من العمليات ، بالإضافة الى القياسات العملية المعدة للتأكد من التنفيذ الفعلي للخطة - قياسات ينبغي ان تتخذ على المستوى البسيط من التقرير - هي التي تميز جدية تخطيط الإنشاء .

وإول ما يطمح اليه تحليل المشاريع بصورة بدئية هو تقديم العناصر القابلة للتجميع : الاستثمارات المطلوبة ، حجم المتوجّات ، اجور مدفوعة وأرباح محققة ، لكل مشروع او جملة مشاريع . عندئذ تطرح أحيانا بدائل تقنية مختلفة تمتاز بأنها تستخدم عملا او رأسمالا بنسبة تتفاوت في قلتها او كثرتها . موضوع العقلانية في اختيار التقنيات اتاحت المجال لكتابات

(٣٤) هنا يقع النقاش حول المركزية واللامركزية ، فالأطروحة السوفياتية مبنية على اللامركزية بواسطة السوق (انظر Włodzimierz Brus : المشكلات العامة لسرورة الاقتصاد الاشتراكي ، باريس ١٩٦٨) ، بينما تبني الأطروحة الصينية على اللامركزية بواسطة الرقابة السياسية للجماهير المحلية (انظر Schurmann ، الكتاب المذكور ، ص ٨٥ وما يليها) .

غزيرة ، رغم أن الهامش المخصص ، في الممارسة ، لحرية المخطط ، هو في أكثر الأحيان هامش ضيق جداً . في هذا الإطار ينبغي إعادة وتوسيع الاستعمال الممكن « للسعر البدني » *Prix de référence* المختلف عن أسعار السوق الفعلية (٢٥) . مع ذلك ، فالاتفاق حول هذه المشكلة لم يتحقق بعد بين أنصار التقنيات « الخفيفة » - القائلين بالاستعانة المكثفة باليد العاملة - عندما تتوفر احتياطات هامة في البطالة ، وهذه حالة عدد كبير من البلدان المتخلفة ، وبين أنصار التقنيات « الثقيلة » ذات الإنتاجية الأقوى (٢٦) .

ولنصف أن هناك تياراً بكامله من تيارات اقتصاد الإنماء يشدد بقوة على تحليل المشاريع . ويرى أن كل عملية التخطيط تقتصر ، عملياً ، على هذا التحليل . ويطلب وجود هذا التيار في الأوساط الليبرالية ، لا سيما في الولايات المتحدة وفي المنظمات الدولية - صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنماء والتعمير ، بشكل خاص - وهو يتقضى شروط « الحالة الاقتصادية المثلى » *Optimum économique* في احترام قوانين السوق وحرية المبادرة . وبهذا - فهو يقلص ، عملياً ، خصوصية اقتصاد الإنماء حتى العدم وينكر أن يكون لأهداف التحول البيئي معنى أساسي . أما عقلانية الاختيارات التي بوسع نظرية الحالة المثلى أن تقدمها فهي كثيراً ما تكون نفس العقلانية إنما كان ، وبهذا تصبح مشكلة التخلف والنمو مردودة إلى مجرد مشكلة الموارد غير الكافية في رؤوس الأموال . وهذه ، يمكن للبلدان النامية أن تقدمها ، دون أن تطرح قضية التخصيص الدولي على بساط البحث . لكن الاتفاق هنا كذلك بعيد عن أن يكون إجماعياً ، لا فقط حول شروط الحالة المثلى بل أيضاً حول نظرية ومعنى المسألة القائلة باحترام قواعد السوق . وأخيراً صير إلى استبعاد امكانية تحديد الحالة المثلى على صعيد الاقتصاد وحده ، إذ أن الاختبارات الحضارية تقع على صعد رافع اجتماعي أكثر اتساعاً بكثير .

(٢٥) استعمال يوصي به Jan Tinbergen .

(٢٦) يتبنى بعض المنظرين الغربيين ، من مادكسين (Dobb) وغير مادكسين (Harvey

و Laibenstein) ، نعم الأطروحة الطلقة حول اختيار استخدام رأسمال . أما موقف الصينيين فالدق : فهم يعيزون بين قطامين ، أحدهما حديث ، حيث الاختيار الثقيل يرفض نفسه ، والآخر ينبغي له اللجوء إلى تقنيات العمل المكثف (انظر Schurmann الكتاب المذكور) وهكذا يتم الاقتراب بوضوح من نموذج *Malthusianobis* .

ولكن اذا كانت السيطرة على أدوات سياسة الانماء هي اليوم سيطرة جيدة ، نظرا لتحليل التكنوقراطي للاوليات الاقتصادية . فان ممارسة سياسة الانماء امر بعيد جدا عن النموذج النظري الذي رسمنا ملامحه اعلاه . حتى ولو كان هذا النموذج يقترب منها صوريا .

ذلك ان القطيعة مع السوق العالمية هي الشرط الاول للنمو (٢٧) . وكل « سياسة انماء » تقع ضمن اطار الانخراط في هذه السوق ينبغي ان تكون فشلا ، لانها عاجزة عن ان تكون اكثر من « امنيات طيبة » حول « المساعدة الخارجية الضرورية » الخ (٢٨) . فالأطار الذي تتجلى ضمنه هذه السياسة ، ليس . والحالة هذه . في احسن احواله الا رسميا كاريكاتوريا للمشروع المطروح . لان زمام السيطرة على العلاقات الجوهرية يفلت من يد « المخطط » المحلي . وعندما يحقق الناس بالتكنوقراطي الذي يقع ضحية الايديولوجية الاقتصادية فانه يرضى . والحالة هذه . بمساومات جديدة . فوامها الانعكاف نحو « الواقعية » اي القبول . بين امور اخرى . بتحليل المشاريع ضمن الاطار المعمول به . اطار الايرادية على الصعيد الذي تفرضه المنظومة العالمية الخ . . ان فشل « التخطيط » في العالم الثالث - فشلا لا مراء فيه لان الفارق ما زال يتعاظم بين هذا العالم والمركز - ليس له من منشا جوهرى سوى رفض هذه القطيعة مع السوق العالمية . ان « نظريات » الانماء التي يصيغها الاقتصاديون الليبراليون في الغرب (البنك الدولي للانماء والتعمير BIRD ، منظمة التعاون والانماء الاقتصاديين OCDE الخ) والاقتصاديون في المدرسة الروسية . تلتقي جميعا عند هذه النقطة الجوهرية . رفض القطيعة مع السوق العالمية (٢٩) . ويعبر هذا التطور عند الروس عن وقع التحولات الداخلية التي تؤدي الى ممارسة في العلاقات الخارجية شبيهة بتلك التي في الغرب .

(٢٧) مقالنا « التخلف والسوق العالمية » مجلة بوليتيك اوجورنوي عدد ايلول ١٩٦٩ .

(٢٨) نصف هنا موقع نظرية « الهبة » (F. Perroux)

(٢٩) M. Falkowski (« مشكلات التعامل في العالم الثالث كما يراها اقتصاديو البلدان الاشتراكية » Payot ١٩٦٨) يعرض بشكل منظم لهذه النظرية المبني على « المساعدة الخارجية » والتي لا تختلف فسي شيء عن نظرية البنك الدولي BIRD مثلا ، او عن « تقرير بيرسون » (« الشركة في الانماء » نيوبولد ١٩٦٩) . (كتاب فالكوفسكي مترجم الى العربية ، بيروت ، دار الحقيقة ، ١٩٧١) .

٩ - هل العالم الاشتراكي امر ممكن ؟

القول بأن نمو الاطراف يقتضي انشاء بنى وطنية ذاتية المركز ، على قديمة مع السوق العالمية ، قول يعبر عن تناقض لا سبيل الى انكساره . فالرأسمالية قد وحدت العالم ، بصورة معينة ، وذلك بأن جعلته مترابلا كمركز واطراف . والاشتراكية التي لا يمكن ان تكون الا اذا ابنت تفوقها على الرأسمالية على جميع الاصعدة ، لا يمكنها ان تكون عبارة عن تراصف اشتراكيات وطنية . بل يتوجب عايتها ان تنظم العالم في مجموعة موحدة دون تفاوت . ولا يمكن ان تبلغ صيغتها النهائية ما لم تبلغ هذا الهدف . لكن الطريق الذي يؤدي الى هذا الهدف يمر عبر تحقيق الامم المفلوبة على امرها في الوقت الحاضر ، والتي لا يمكنها ان تجمع شروط ازدهارها ومشاركتها الكاملة في العالم الحديث ما لم تحقق ذاتها أولا بما هي كذلك ، اي بما هي امم في صيغتها المكتملة .

اما ماذا سيكون هذا العالم الاشتراكي في صيغته النهائية وكيف ستتم فصل الوقائع القومية (اذا استمر وجودها) ضمن الوحدة العالمية ، فهذا امر من السابق لادائه الكلام عنه او حتى مجرد اسباق النظر اليه . محاولة الاجابة على هذه الاسئلة من شأنها ان توقع الباحث في الطوباوية . لكننا نذكر فقط ان بالامكان التأكيد على بعض المبادئ . أولا لا يمكن ان تبنى الاشتراكية على السوق . لا على الصعيد الداخلي ولا على الصعيد العالمي . لا يمكنها ان تكون « رأسمالية بلا رأسماليين » على حد تعبير رانجلز . وتطور أوروبا الشرقية في هذا الاتجاه يعبر عن الطابع الانتقالي للمنظومة وهو انتقال نحو رأسمالية بيروقراطية الدولة . على الأرجح ، كذلك . فتقسيم العمل بين الدول ، أو بين المناطق ، لا يمكن ان يبنى بدوره ، على السوق . التي تلقي الموم . بالضرورة . على التفاوتات . ان اشكال التقسيم الدولي للعمل سوف تكون مرهونة للمرة الاولى حقا بتوزيع الموارد الطبيعية على سطح الكرة . وبتحرك البشر اى بدرجة استمرار او اضمحلال الواقع القومي) . وبانتظار اضمحلال القوميات اضمحلالا كاملا ينبغي ان يبنى التخصص على تكافؤ صارم جدا . بالنسبة لأفريقيا مثلا ، ذات الموارد الطاقية والمنجمية الهائلة والسكان القليلي العدد . لا تمدها مؤهلاتها « الطبيعية » ضمن هذا الاطار للتخصص في المنتجات الزراعية . كما يفرض ذلك عليها ، بل للتخصص في الصناعة الكبيرة الحديثة : الألومنيوم (الذي يصار الآن الى تحويله لكندا !) الفولاذ الخاص (الذي ينبغي ، بفضل استعمال الكوبالت

والكروم الخ - وهو ما تزخر افريقيا باحتياطي هائل منه - ان يحل اكثر فاكتر محل الفولاذ العادي) - الخشب والصناعات الخشبية ، الكيمياء (باستعمال الموارد الهيدروكهربائية الهائلة في القارة الخ . .)

ولا معنى بالطبع لقطيعة مع السوق العالمية الا ضمن اطار المساحات الواسعة . والحال ان البنى الاجتماعية التي تحتها التمييز المحور حول السوق الخارجية شكل القاعدة الموضوعية . كما سنرى . للاوطان الصغيرة في « العالم الثالث » المعاصر . فاعادة النظر . اذن . في هذه البنى . هو شرط الانماء .

ان تحليل ما يمكن ان تكون عليه اشكال الانتقال اياها - او الانتقالات - نحو تحرر الاطراف . شرط قيام اشتراكية عالمية . ينتمي كذلك الى الميدان الطبوازي . فالتاريخ هنا ايضا من شأنه ان يقول كيف ينبغي ان تصنع الامور . ولكن لنذكر على كل حال ان تغير العالم الريفي مثلا لن يكون بالامكان بناؤه لا بالابقاء على التراث ما قبل الرأسمالي ، وهو تراث اصبح منذ الان متصدعا بفعل تطور الرأسمالية نفسها . ولا بمجرد « تحرير الطاقة الفردية » . لان الطريق الرأسمالي الذي يفتح عليه هذا تحرير طريق محدود . طرفي . وتابع لغيره . وهو طريق واقع النمو الحالي المحدود . فلا بد اذن من ان يصار دائما الى تصور صيغ جديدة من الانتقال . تكون على صلة بتطور العلاقات الداخلية والخارجية .

١. - تصميم الكتاب - خلاصة الاستنتاجات

ياخذ هذا الكتاب على عاتقه ان يبحث - ما وسعه البحث المنظم . في مجمل مشكلات العلاقات بين المركز والاطراف . اي في تكون التخلف ونموه .

اما الفصلان الاولان فيشكلان نوعا من قسم اول يبحث في ما نرى انه صلب المشكلة : قوانين التخصص الدولي غير المتكافي بين المركز والاطراف . فيبحث الفصل الاول في مسألة مراحل التخصص الدولي واشكاله . ونحاول في هذا الفصل ان نحدد مفهوم التبادل غير المتكافي . منطلقين في آن واحد من نقد نظرية التبادل الدولي ومن تاريخ التخصص (صيغ التخصص المتعاقبة بما يتلاءم مع مقتضيات التراكم في المركز في كل مرحلة من مراحل نمو « مفعول التدفق الدولي للرأسميل على توجيه هذا التخصص في مرحلة الاحتكارات) . ونعتقد اننا قد اقمنا البرهان في هذا الفصل على ان التبادل غير المتكافي كان على صلة وثيقة مع نشوء الاحتكارات.

في المركز ، وان الاشكال ما قبل الاحتكارية للتقسيم الدولي للعمل تنتمي بالتالي الى اشكالية مختلفة عن اشكالية الامبريالية ، وان سائر المراحل المختلفة التي مر بها التخصص الدولي تنتمي الى اواليات التراكم الادلى التي تجري لصالح المركز ، وان هذه الاواليات لا يمكن ان تعالج ضمن اطار تحليل يقتصر على تحليل نمط الانتاج الراسمالي ، بل ينبغي ان تدرس ضمن اطار يشمل في اتساعه تحليل العلاقات بين التشكيلات الراسمالية (في المركز وفي الاطراف) ، وان « التخصص » ، بالتالي ، في داخل المركز كان من طبيعة مختلفة عن تلك التي تعارض ما بين المركز بمجمله ويسن الاطراف ، واخيرا، ان هذه الاشكالية تستبعد بالضرورة كل اتجاه اقتصادي .

اما الفصل الثاني فيبحث بالضبط في هذه التشكيلات من الراسمالية الطرفية . ونحن نبرهن فيه على ان نمط الانتاج الراسمالي ، اذا كان يتجه لان يصبح متفردا في المركز ، لانه مبني على السوق الداخلية ، فان تطور الراسمالية في الاطراف ، وهي راسمالية مبنية على السوق الخارجية (نظرا للتخصص الخاص بين المركز والاطراف) تتخذ ، على العكس ، اتجاهات مختلفة . ان انتقال التشكيلات ما قبل الراسمالية المنخرطة في المنظومة العالمية . كان بالاصل انتقالا لا الى الراسمالية بشكل عام بل الى الراسمالية الطرفية . واواليات سيطرة المركز (توجيه الاطراف لتدور كالا جرام في فلك المركز ، الالتواءات التي تجري لصالح النشاطات التصديرية في الفروع الخفيفة ، تورم القطاع الثالث الخ ، وتحويلات الاواليات التضييفية التي تنشأ عن ذلك) تعبر عن نفسها من خلال تفاقم الخصائص « البنيوية » للتخلف كلما ازداد التعاضد ، وهذا هو بالمعنى الحرفي ، نمو التخلف . وهكذا نستخلص شيئا فشيئا المفاهيم الاساسية المتعلقة بالمركز والاطراف ، والتي تتيح تجاوز التحليل الشائع - وهو تحليل وصفي في احسن احواله - واعادة وضع التحاليل « الاقتصادية » الجزئية في موضعها (عن طريق القيام بنقد اساسها النظري : نظرية « المضاعف » ، نظرية الايرادية ، و « اختيار الاستثمارات » الخ .) ، كما تتيح تأسيس نظرية التحضر الاقتصادي لامم العالم الثالث . هذا التحرر ، الذي يجب ان يكون قطيعة مع السوق العالمية ، يعيد النظر حتما في التشكيلات الاجتماعية في الاطراف التي نظرا لكونها قد اتبقت بالضبط من نمو التخلف . تؤدي الى « احتجازات » تحول دون ارتقابه الانتقال التدريجي من الوضع الطرفي المدفوع من خارج

الى وضع المركز الذاتي المركز والدينامية .

اما الفصول الثلاثة (١٤) التي تلي - وتشكل نوعا من قسم ثان - فبحث في ما نرى انه يشكل فقط ميدان المظاهر ، اي المظاهر التي تنجلي عبرها القوى الجوهرية التي تتولى تكييف الاطراف وتضييها لتتلاءم مع مقتضيات التراكم في المركز . وقد جمعنا في هذه الفصول مجمل تلك المظاهر ، موزعة على ثلاث مجموعات : الاوليات النقدية ، اوليات الاوضاع المحددة ، واوليات ميزان المدفوعات الخارجي .

فالفصل الثالث يبحث آذن في اولى النقد في الاطراف . منطلقا في آن واحد من نقد النظرية النقدية (الكموية والكموية الجديدة) ومن تحايل الانظمة النقدية في الاطراف والنظام النقدي العالمي . ونعتقد اننا توصلنا في هذا الفصل الى تبديد ما ستمسبه « الاوهام النقدية » . اي تلك الجملة من الافكار التي تزين ان وضع النظام النقدي الوطني في موضعه - مصحوبا باجراءات رقابة على العلاقات الخارجية - يتيح المجال لسياسة انماء دون ان يوضع الانخراط في السوق العالمية موضع البحث بصورة جذرية .

اما الفصل الرابع فيبحث دور الاطراف في مجرى الاوضاع العالمية وسيرها . فنحاول ان نبين فيه كيف تتكيف الاطراف مع المركز . بصورة عيانية ، عبر تقلبات الاوضاع . هنا ايضا يفودنا البحث . من اجل القيام بهذا التحليل . الى نقد النظرية النقدية *monétaire* الشائعة حول الاوضاع المحددة . والى نقد نظرية « التواصل الدولي » - وهي اكثر سطحية من الاولى - وكلاهما نظريتان تضربان صفحا عن دينامية التراكم الجوهرية ضمن الشروط الميانية للتخصص الدولي .

واخيرا يبحث الفصل الخامس في ميزان المدفوعات . فنعمد فيه الى نقد ايدولوجية التنازلات الشاملة التي تقوم ، بتقديمها نظريات خاطئة حول التكيف المعقوي . بحجب المشكلة ، مشكلة التكيف البنيوي وفقسا لمقتضيات التراكم في المركز .

(١٤) لم تشمل هذه الترجمة الا الفصلين الاولين . اما الفصول الثلاثة الباقية ، وهي لا تشكل ، حجما ، اكثر من ثلث الكتاب ، فلم تترجم .

« المترجم »

فهرست

الفصل الأول

اشكالية البحث

التجارة العالمية والحركات الدولية لرؤوس الاموال : التطورات الجوهرية .

١ - نظرية التبادل الدولي

١ - النظرية الكلاسيكية (الريكاردية) .

محتوى النظرية الجوهرية .

الفرضية المضمررة : مسألة الاسعار النقدية والاجر النقدي .

٢ - من العلم الى ايدولوجية الاتفاقات الشاملة .

تحديد شروط التبادل .

الطرح الوضعي .

الطرح الاستبدالي .

٣ - مساهمة اساسية : التبادل غير المتكافئ .

٤ - حدود الاقتصادوية : هل من الممكن صياغة نظرية اقتصادية للتبادلات الدولية ؟

٢ - اشكال التخصص الدولي وحدّي التبادل .

- ١ - الخصائص البنيوية للتجارة العالمية .
- ٢ - تطور حدّي التبادل خلال الاجيال ، والتقدم التقني .
- ٣ - محاولات تفسير تفهقر حدّي التبادل عن طريق تحليل الطلب .
- ٤ - تفهقر حدّي التبادل وتطور الاجور المقارن .
- ٥ - الاشكال التاريخية للتخصص الدولي .

٣ - التجارة الخارجية ومسألة الاسواق .

- ١ - الاتجاه الضمني في الرأسمالية نحو توسيع الاسواق .
- ٢ - الاتجاه الضمني في رأسمالية المركز نحو تصدير رؤوس الاموال .
ايدولوجية الاتفاقات الشاملة : معدل الفائدة ، التوفير ، والاستثمار .
الدينامية الريكاردية والايرادات المتناقضة .
خلفاء كينز ووفرة التوفير في الاقتصادات « الناضجة » .
التحليل الماركسي : القانون الاتجاهي نحو انخفاض معدل الربح .
- ٣ - وظائف التجارة الدولية ووظائف تصدير رؤوس الاموال .
- ٤ - الطابع « الاحتكاري » للعلاقات الدولية وموقع الاحتكارات في التجارة العالمية .

هل ان التبادلات الدولية من طبيعة « اوليفابولية » ؟
الاحتكارات وتجارة البلدان المتخلفة .
خلاصة الاستنتاجات .



اشكالية البحث

تطرح نظرية العلاقات الاقتصادية الدولية مشكلتها طرحا شيا . او هي ، على الاصح ، تطرح مشكلة خاطئة . والواقع ان هذه النظرية تنطلق من افتراض ان اطراف العلاقات الدولية هي اقتصادات رأسمالية « خالصة » . ان اطار التفكير هنا لا يختلف ، بالنسبة لتحليل التبادل الدولي مفهوم ما على هذه النحو ، عن ذلك الذي صيغ من اجل تحليل التراكم الداخلي : في كلا

الأميرين يتخذ الموقع ضمن إطار نمط الإنتاج الرأسمالي . هذه الفرضية تحتفظ بمعنى ما بالنسبة لتحليل التبادل الدولي بين « البلدان النامية » ، لكنها تفتقد لأي معنى بالنسبة لما يتعلق بالتبادل بين « البلدان النامية » و « البلدان المتخلفة » . بل ينبغي أن يضع المرء نفسه هنا في إطار تفكير مختلف ، إطار علاقات تبادل تقوم بين تشكيلات اجتماعية - اقتصادية مختلفة . ما هي هذه التشكيلات المعنية ؟ تلك هي المسألة الحقة . نستبق النتائج التي سوف نصل إليها . ولنصف هذه التشكيلات بأنها رأسمالية المركز ورأسمالية الأطراف . أن ما هو خصوصي في التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية العيانية رأسمالية المركز : يتمثل في أن نمط الإنتاج الرأسمالي فيها ليس هو المهيمن وحسب ، بل ينتج ، لأن امتداده مبني على توسع السوق الداخلية . إلى أن يصبح النمط الوحيد . فيصير إلى الاقتراب والحالة هذه من نمط الإنتاج الرأسمالي ، عندما ينتج تفكك أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية نحو مرحلته النهائية ، ويؤدي ذلك إلى الاستعاضة عنها بنمط الإنتاج الرأسمالي المعاد بناؤه انطلاقاً من العناصر المبعثرة الناجمة عن هذا التفكك . فتتجه التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية العيانية إلى المطابق مع نمط الإنتاج الرأسمالي . مما يبرر تحليل ماركس وتأكيدده على أن التحليل الوارد في رأس المال هو تحليل النظام الفعلي الذي ينتج نحوه البلد الرأسمالي الأكثر تطوراً في عصره : انكلترا . بالمقابل ، أن ما هو خصوصي في التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية رأسمالية الأطراف يتمثل في أن نمط الإنتاج الرأسمالي فيها مسيطر - لكن سيطرته هذه لا تؤدي إلى تفرداها الاتجاري لأن امتداد الرأسمالية مبني هنا على السوق الخارجية . ينجم عن ذلك أن أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية لا تندثر ، بل هي تتحول وتخضع لنمط الإنتاج المسيطر على الصيدين العالمي والمحلي : نمط الإنتاج الرأسمالي .

أن تعبير « التخلف » . وهو تعبير غير ملائم للدلالة على التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية الخاصة بالرأسمالية الطرفية - يصف إذن تشكيلات ذات صفة انتقالية محتجزة .

ولما كان كتاب رأس المال ليس نظرية التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية عموماً بل نظرية نمط الإنتاج الرأسمالي ، لأنه نقد للاقتصاد السياسي كما يشير عنوانه ، فأتينا لا نجد عند ماركس نظرية للتراكم على الصعيد العالمي .

هذه النظرية لا تظهر الا عند الكلام عن التراكم الاولي ولكن بوصفه تاريخ المرحلة السابقة على نمط الانتاج الرأسمالي . والحال ان تاريخ هذه المرحلة لم ينته بعد . انه يمتد مع توسع الرأسمالية على الصعيد العالمي . فموازاة اوالية التراكم الخاص بنمط الانتاج الرأسمالي - اعادة الانتاج الموسع - تستمر في العمل اوالية تراكم اولي تميز العلاقات القائمة بين المركز والاطراف في المنظومة الرأسمالية العالمية .

نظرية التراكم على الصعيد العالمي ما زالت الى حد كبير بحاجة الى صياغة . فماركس لم يدرس المشكلة . والا لما كتب عن الهند الانكليزية ان السيطرة البريطانية تثر نمط الانتاج فيها من قاعدته الى قمته (١) . اما لينين فقد طرح المشكلة : مشكلة الامبريالية (٢) . ولكن في اطار محدود : اطار الاشكال الجديدة (انطلاقا من نشوء الاحتكارات في المركز الرأسمالي) التي يتخذها التراكم على الصعيد العالمي . ذلك ان تاريخ المرحلة السابقة الذي ما يزال مستمرا قد تبدل شكله : مظهره المتعاقبة هي مظاهر الانماط المتعاقبة « للتخصص الدولي » بين المركز والاطراف . ولقد ادرك لينين حيننا من احايين هذا التخصص . حين التخصص الجديد المبني على تصدير رأسمال الى المستعمرات . اما باران وسويزي (٣) فقد جددا التحليل اللينيني بدراسة تحولات النظام في المركز وصياغة القانون الاتجاعي نحو ارتفاع الفائض . وقد ساهم اندرو غ. فرانك و ا. عمانوئيل (٤) مساهمة واسعة بتوسيع الجدل وبصياغة المشكلة الصحيحة . ذلك ان فرانك قد برهن ، بالنسبة لاميركا اللاتينية ، كيف ان تاريخ المرحلة السابقة يتناول و « يحتجز نمو الرأسمالية » ، كما وجدنا ، نحن بدورنا ، ظاهرات الانتقال هذه محتجزة في افريقيا . ان تحليلنا وتحليل فرانك يقعان - دون ان تذكر ذلك دائما - في اطار التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية المعينة للرأسمالية الطرفية . وقد انتهى عمانوئيل منذ مدة قريبة من وضع اول تحليل للتبادل غير المتكافئ - لاوالية التراكم على الصعيد العالمي في واحد من اكثر مظاهره

(١) سوف نبيدي رايثا حول هذه النقطة الجوهرية في مكان لاحق (الفصل الثاني) .

(٢) Lenin « الامبريالية اولى مراحل الرأسمالية » ١٩١٧ .

(٣) P . Baran et P . Sweezy « الرأسمالية الاحتكارية » باريس ١٩٦٧ .

(٤) André G. Frank « الرأسمالية الاحتكارية » باريس ١٩٦٧ .

Emmanuel « التبادل غير المتكافئ » باريس ١٩٦٩ .

عمومية . وبذلك التقى وتجاوز النقد الذي قمنابه منذ اثني عشر عاما لنظرية التبادل الدولي (٥) .

هذا النقد لنظرية التبادل الدولي ، وهو نقطة الانطلاق الضرورية لصياغة المشكلة ، لا بد ان يؤدي الى تجاوز مفاهيم هذه النظرية .

اذن ، فالدراسة التالية ستبدأ من هذا النقد ، وذلك باستعادة ما صفناه وعدنا عنه سابقا ، باكماله باسهام عمانوئيل . وهذا من شأنه ان يقودنا الى وصف تحليلي « للمظاهر في العلاقات الاقتصادية بين المركز والاطراف » : الدينامية المقارنة في حقل التقدم التقني (اي حقل التراكم ونتاجية العمل) وفي قيمة قوة العمل في كل من المركز والاطراف (وهو ما يفسر التبادل غير المتكافئ) ، وفي الاشكال التاريخية لهذا التخصص الدولي « غير المتكافئ » ، ودينامية القوى التي تحمل المركز على « غزو » الاطراف (« مسألة مجالات التصريف » واشكالها التاريخية) .

ان تحليل هذه المظاهر يقود حتما الى قوانين التراكم على الصعيد العالمي وإلى طرح المشكلة الحقيقية بالتالي (التي ستكون موضوع الفصل الذي يلي) : طبيعة التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية الخاصة بالراسمالية الطرفية وتعني قوانين نمو الراسمالية المبنية على السوق الخارجية .

التجارة العالمية والحركات الدولية لرؤوس الاموال : التطورات الجوهرية

قبل ان نشرع في نقد النظرية الشائعة حول العلاقات الدولية ، وتحاول رسم الخطوط العامة لنظرية في هذه العلاقات تتيح تعيين موقعها في الاشكالية العامة للتراكم على الصعيد العالمي (منظورا اليه من زاوية ضيقة ، زاوية المشاكل المتعلقة بالعلاقات بين المركز والاطراف في المنظومة الراسمالية العالمية) ، يحسن بنا ان نذكر بالوقائع الجوهرية والتطورات ذات الدلالة المتعلقة بميدان هذه العلاقات . هذه الوقائع والتطورات بسيطة الى اقصى حد . مع ذلك فان ما تمتاز به النظرية الجامعية الشائعة هو انها تتصرف وكأنها تجهل هذه الوقائع والتطورات ، مما ينتهي « بالنظرية » الى « التخصص » بالمشاكل الخاطئة وتجنب المسائل الحقيقية ، وهذه على كل

(٥) « مسير أمين » « الانحراط المالي للاقتصادات ما قبل الراسمالية » باريس ١٩٦٧ (كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، طبوع على آلة كتابة) .

حال ، طريقة جوهرية تمكنها من أداء دورها كإيديولوجية تخطيطية وتجريبية .

لقد مر تطور المنظومة الرأسمالية العالمية بمراحل مختلفة ، وكل مرحلة من هذه المراحل تقابلها منظومة مختلفة من العلاقات بين المركز والأطراف تؤدي وظائف خاصة ، من هذه الزاوية التاريخية يمكننا ان نميز : (١) مرحلة تكون الرأسمالية : « تاريخ المرحلة السابقة » الذي يمتد حتى الثورات الصناعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والتي يمكن تحديدها بالطابع المركنتالي (التجاري) المهيمن للرأسمالية . (٢) مرحلة تفتح نمط الانتاج الرأسمالي في المركز ، وهي المرحلة المنصقة بالثورة الصناعية والغلبة الكبيرة لرأسمال المال الصناعي الجديد والصفة التنافسية التي عرفتها السوق الرأسمالية : انها المرحلة « الكلاسيكية » حيث أصبحت المنظومة الرأسمالية مكونة ومصاغة بشكل تمكن معه ماركس من تحليلها تحليلا أساسيا صارما في جوهره . (٣) المرحلة الإمبريالية للاحتكارات - بالمعنى اللينيني للكلمة - والتي تبدأ في نهاية القرن التاسع عشر .

ان العلاقات بين المركز في طور تكوينه (أوروبا الغربية) وبين الأطراف الجديدة التي كونها لنفسه في الحقبة المركنتالية هي علاقات جوهرية في تكون الرأسمالية . فالعلاقات التجارية في تلك الحقبة كانت ، كما ونوعا ، عنصرا أساسيا من عناصر المنظومة الرأسمالية التي كانت في طور التكوين . وقتها كانت التجارة الدولية بين أوروبا الغربية من جهة ، والعالم الجديد والكونشوارات الشرقية والأفريقية من جهة أخرى ، تشكل كليا ، القسم الجوهري من التبادلات العالمية . أن قسما كبيرا جدا ، لعله يشكل على الأرجح القسم الأكبر من التبادلات الداخلية في المركز ، كان عبارة عن عمليات إعادة توزيع للمنتوجات الآتية من الأطراف : كان هذا - على سبيل المثال ، الدور الذي قامت به إيطاليا أولا (لا سيما البندقية) ومدن الهانس في نهاية القرون الوسطى ، ثم تولت إسبانيا والبرتغال القيام بهذا الدور في القرن السادس عشر وتلتها هولندا وانكلترا بدءا من القرن السابع عشر . فقد كان المركز يستورد من الأطراف منتوجات الاستهلاك « الفاخرة » سواء كانت من اصل زراعي (افاقويه الشرق ، سكر الأمريكتين) أو من اصل حرفي (حراير واصواف الشرق) . هذه المنتوجات ، كان المركز يتزود بها عن طريق التبادل البسيط والنهب وتنظيم انتاج معد لهذه الغاية في الامكنة المحلية . اما التبادل البسيط - مع الشرق - فقد كان مهددا على الدوام ، لان أوروبا لم تكن تملك شيئا كبيرا تقدمه عدا المدن الثمين الذي كانت

تتزوّد به من أميركا . ان الخطر الدائم الذي يشكّله نزيف هذا المعدن كان كبيرا بحيث ان المذهب السائد في ذلك العصر كان يرمته مينا على ضرورة ايجاد الضمانات التي تحول دون هذا الاتجاه الجوهري . اما اشكال الانتاج المنشأة في أميركا فقد كانت وظيفتها الجوهريّة تزويد المركز بالمعدن وبعض المنتوجات الفاخرة . وبعد حقبة من النهب لكنوز الهند جاءت اعمال استثمار منجمي شديد عمدت الى تبديد بشري لا مثيل له كـ « مردودية » هذه الاعمال . في نفس الوقت اُرسى نمط انتاج عبودي كان من شأنه ان يتيح انتاج السكر والنبلة وغيرها في أميركا . وسوف يدور كل اقتصاد الاميركتين حول هذه المناطق التي استصلحت وتمتد لصالح المركز : سوف تكون وظيفة الاقتصاد الرعوي مثلا ، تغذية المناطق المتجمعة ومناطق المزارع العبودية . وقد لبّت التجارة المثلة - اصطياد العبيد من افريقيا - هذه الوظيفة الجوهريّة : تراكم راسمال النقدي في المرافئ الأوروبية ، وهو راسمال نقدي صير الى تحقيقه عن طريق ترويج منتوجات الاطراف لدى الطبقات المسطرة التي تدفع بعد ذلك الى التحول من طبقات اقطاعية الى طبقات راسمالية زراعية ، معجلة بذلك عملية تفكك نمط الانتاج الاقطاعي .

مع الثورة الصناعية تغيرت بعض وظائف التجارة بين المركز والاطراف . فقد بقيت هذه التجارة جوهرية من الناحية الكمية ، واستمرت تشكل القسم الاكبر من التجارة العالمية رغم انها اخذت تتراجع منذ ١٨٢٠ - ١٨٥٠ . بالنسبة لبريطانيا العظمى ، وحتى اواسط القرن التاسع عشر ، بقيت التجارة مع أميركا والشرق (الهند ، الامبراطورية العثمانية ، ثم الصين) مهيمنة الى حد ان ادبيات ذلك العصر لم تكن تفكر الا في هذا النمط من التجارة كلما كانت تحاول ان تدرك اوالياتها وتستخلص نظريتها . وسوف تظل بريطانيا العظمى ، لوقت طويل ، بالنسبة لاوروبا ، المركز الذي يعيد توزيع المنتوجات الغربية (المجلوبة من الاطراف) . فالمركز (بريطانيا العظمى) اولاً ثم القارة الأوروبية واميركا الشمالية ، ثم اليابان بعد وقت متأخر جداً) يصدر الى الاطراف منتوجات مانيفاتورية معدة للاستهلاك الشائع (المنسوجات مثلا) ، ويستورد منها ، بشكل جوهري ، منتوجات زراعية تنتجها امسا الزراعات التقليدية في الشرق (الشاي ، مثلا) واما الزراعة الراسمالية بخاصة ، وهي الزراعة ذات الانتاجية المرتفعة في العالم الجديد (القمح واللحوم والقطن مثلا) . في هذه الفترة بالذات استتب التخصص الدولي

بين البلدان الصناعية والبلدان الزراعية . ولم يكن المركز قد بدا يعد باستيراد منتجات منجمية من الاطراف (يتطلب انتاجها استثمارات هامة ووسائل نقل مكلفة) ما عدا المعادن التقليدية الثمينة . وكلما دخلت بلدان جديدة المرحلة الصناعية كانت طبيعة تجارتها مع بريطانيا تتغير أولا بأول . ففي البداية كانت تقدم منتجات زراعية وتحصل على منتجات مانيفاتورية « صنعت في انكلترا » (Made in England) شأنها شأن الاطراف ، او على منتجات مجلوبة من الاطراف بواسطة انكلترا . ولكن لان هذه البلدان كانت تصنع ، انما كان مستوى تصنيعها متفاوتا - (فضلا عن ان « الطبيعة وهبتها » ثروات منجمية كالفحم وفلزات الحديد مثلا ، معروفة وقابلة للاستغلال وموزعة بصورة معينة) - فقد نشأت بينها علاقات تبادل بين منتجات مانيفاتورية مقابل منتجات مانيفاتورية ومنجمية ، وما لبثت هذه العلاقات ان تمت وتوسعت بين بلدان المركز (نموذج هذه العلاقات : فرنسا - ألمانيا) . اما البلدان المتأخرة (روسيا) فقد بقيت مصدرة للمنتجات الزراعية . وعلى هذا انقسمت التجارة العالمية شيئا فشيئا الى مجموعتين من التبادلات لهما وظائف مختلفة : التبادلات بين المركز والاطراف ، والتبادلات الداخلية في المركز .

حتى ذلك الحين - لم يكن هناك ، عمليا ، تصدير لرؤوس الاموال . لكن تكون الاحتكارات سوف يتيح هذا التصدير بدءاً من سنوات ١٨٧٠-١٨٩٠ على صعيد غير متوقع . هنا ايضا ينبغي التمييز بين الاستثمارات الاجنبية في الاطراف وبين تلك المدة للبلدان الجديدة ذات النموذج المركزي في طور التكون (الولايات المتحدة وكندا ، روسيا ، النمسا ، هنغاريا ، اليابان ، أستراليا ، افريقيا الجنوبية) . ذلك ان هذه الاستثمارات لن تكون متماثلة *identiques* لا في وظيفتها ولا في ديناميتها . فتصدير رؤوس الاموال لن يحل محل تصدير البضائع ، بل على العكس ، سيعطي لتصدير البضائع دفعا حثيثا . كما انه قد اتاح تعديل تخصص الاطراف التي اصبحت الان تصدر منتجات اخرى غير منتجات الزراعة التقليدية . اصبحت الاطراف مصدرة لمنتجات توفرها منشآت رأسمالية حديثة ذات انتاجية عالية جدا : بشكل النفط ومنتجات الخامات المنجمية اكثر من ٤٠٪ من صادرات الاطراف ، اما منتجات التحويل الاولى التي تصدرها الاطراف (وبصورة ثانوية بعض المنتجات المانيفاتورية التي تم بشكل خاص التجارة بين البلدان الطرفية المتفاوتة في مستوى تصنيعها) فتشكل اكثر من ١٥٪ من

هذه الصادرات . ان المنتجات الزراعية - الغذائية منها خاصة (وتبلغ
 الثلثين) والمواد المصنوعة بصورة اولية (قطن ، مطاط الخ ، وتبلغ الثالث)
 - التي تشكل ٤٠٪ كحد اعلى من صادرات « العالم الثالث » الراهن ، لم
 تعد هي ذاتها تأتي من الزراعة التقليدية . فنصف هذه المنتجات على الاقل
 يأتي من مزارع واسمالية حديثة (كمزارع الشركيسن « الاوتيلفر » او
 « اليوناييتد فرويت ») . وعلى هذا فان ثلاثة ارباع صادرات الاطراف
 مصدرها قطاعات حديثة ذات انتاجية قوية ، وهي تعبير عن نمو الرأسمالية
 في الاطراف كنتيجة مباشرة لاستثمار رؤوس الاموال على نطاق واسع جدا
 من قبل المركز . وهذا التخصص الجديد للاطراف هو تخصص غير متناظر :
 لهذا السبب تجري الاطراف حوالي ٨٠٪ من تجارتها مع المركز ، في حين
 ان تبادلات المركز الداخلية تنمو بالمقابل ، بوتيرة اسرع تجعل نسبة ٨٠٪
 من تجارة المركز تجري داخله . والحال ان تبادلات المركز الداخلية من نمط
 آخر : فهي في جوهرها منتجات صناعية تبادل بمنتجات صناعية . لذا
 ينبغي مناقشة الدوافع والاوليات والوظائف الخاصة بهذه التبادلات ، التي
 تختلف عن تلك الخاصة بتبادلات الاطراف . كما ينبغي مناقشة الاتجاهات
 المعاصرة ، سواء بالنسبة لما يتعلق بتدفق رؤوس الاموال (لا سيما من
 الولايات المتحدة نحو اوروبا) ، او بنمو المساعدة الحكومية (من البلدان
 النامية الى « العالم الثالث ») وذلك لان وظائف هذه العلاقات تختلف هنا
 ايضا وفقا لما اذا كانت القضية تتعلق بالعلاقات الداخلية في المركز او على
 العكس بالعلاقات بين المركز والاطراف .

وثمة وقائع اخرى - بسيطة الى اقصى الحدود - ينبغي ربطها بتحليل
 العلاقات الدولية . ونعتقد ، دون ان نستبق ما سنذكره لاحقا ، انه من
 الافضل ان نذكر منذ البدء (١) ان علاقات التبادل ودفق رؤوس الاموال
 بين المركز والاطراف لم تخف من قوارق الانتاجية ومستويات الاستهلاك
 المرتبطة بكل منهما ، بل على العكس من ذلك ، قد كبرت هذه الفروقات .
 (٢) ان دينامية التقدم خلال الاجيال لم تكن هي نفسها في الزراعة والصناعة ،
 وان التقدم كان اشد سرعة في حقل الصناعة ، وان هناك « صناعات
 مصنعة (٦) » بدرجات ارفع من الاخرى (٣) ان حداثي التبادل في الاطراف
 لم يتدهورا حتى حوالي ١٨٨٠ ، ولكن اصابتها من ذلك الحين شتى اشكال

(٦) تعبير شديد الوضوح لـ « جيرار دي برنيس » G. De Bernis .

التدهور . وينطبق ذلك سواء على الصادرات المتأتية من الزراعة التقليدية ذات الانتاجية المتدنية او على الصادرات التي يقدمها الاستثمار الرأسمالي الحديث المنجمي او النفطي او الزراعي ذي الانتاجية العالية . واخيرا (٤) أن مستوى الاجور (في القطاع الرأسمالي طبعا ، اذ لا معنى لمفهوم الاجور خارج هذا الاطار) ليس هو نفسه في الاطراف وفي المركز ، وان الفارق قد اصبح هاما بدءا من التحولات التي طرأت على الرأسمالية في مركزها والتي نقلتها من مرحلة المنافسة الى مرحلة الاحتكارات .

ان اية نظرية للعلاقات الدولية ينبغي ان تستوعب وتدرك جميع هذه الوقائع وهذه التطورات . وانا نؤكد ان النظرية الشائعة (نظرية التفوق المقارن L'avantage Comparé) لا تسمح بذلك بأي شكل من الاشكال ، بل على العكس ، فالمناصر العلمية التي كانت موجودة عند ريكاردو قد فقدت في النظرية الكلاسيكية الجديدة الزائفة التي تخول نفسها وضع الفرضيات التي تحلو لها - وهي فرضيات معاكسة للوقائع - فتدع نفسها بالتالي تصبح مجرد لعب فكري لا يأخذ الوقائع بعين الاعتبار ، وان هذا الانحطاط الفكري المدفوع بحكم وظيفته كايديولوجية تقريرية وتبريرية للتناقضات الشاملة هو على صلة وثيقة بالنظرية الذاتية للقيمة . ونحن نؤكد كذلك انه لا توجد نظرية ماركسية متبلورة للعلاقات الدولية ، بل يوجد فقط : (١) بعض الاشارات « العابرة » في « رأسمال » ، (٢) تحليل اساسي للعلاقات في الحقبة الامبريالية - وهو تحليل لينين الذي تابعه وعمقه كل من باران وسويزي ، (٣) عناصر لعملية بناء ما زالت تنتظر الصياغة ، وقد اشتغل حول جوانبها بعض الماركسيين المعاصرين (لا سيما ، عمانوئيل و لك ، بالوا) .



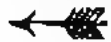
نظرية التبادل الدولي

النظرية الكلاسيكية (الريكاردية)

محتوى النظرية الجوهرية

النظرية « الكلاسيكية » للعلاقات الدولية هي ، في جوهرها ، نظرية التجارة الدولية للسلع (V) . وهي تزعم ان لكل طرف مبادل فائدة فسي

(٧) من اجل استعراض النظرية الريكاردية انظر : Angell « نظرية الاسعار الدولية »
كلمبريدج ١٩٢٦ . M. Byé « مبادئ التخصص الدولي » (معاصرات دكتوراه



التخصص ، لأن التبادل يرفع مستوى الدخل الإجمالي ، بحدود القيسم الاستعمالية ، في كلا البلدين . تقع هذه النظرية ضمن إطار محدد ، إطار نمط الإنتاج الرأسمالي . وسنرى أن هذا الإطار يبرز بوضوح في الفرضيات التي تضعها هذه النظرية حول الأجور .

في رأي الاقتصاديين الكلاسيكيين الانجليز ، يشكل العمل مصدراً لكل قيمة . فالفائدة والربح والريع لا تشكل كميات غير قابلة لردها إلى ماسواها . أنها الأشكال المختلفة لما سيكتشف ماركس أنه « القيمة الزائدة » ، أي ذلك القسم من قيمة منتجات العمل الذي لا يعود إلى الشفيلة بل إلى ملاكي الأرض أو رأسمال الفعلي أو رأسمال النقدي . لهذا السبب يعتبر ريكاردو أن تبادل بضاعتين هو ، في النهاية ، عبارة عن تبادل كميتين متساويتين من العمل متبلورتين في منتوجين لكل منهما قيم استعمالية مختلفة بالنسبة للمتبادلين . ولكن ، في حين أن قانون القيمة ، في حيز التبادلات الداخلية ، يتضمن تكافؤ قيمتي السلعتين المحتويتين على نفس الكمية من العمل (٨) ، نجد أن السلع المتبادلة في حيز التبادلات الخارجية تتضمن كميات من العمل غير متكافئة ، تعبر عن عدم تكافؤ مستويات الإنتاجية .

فالبرتغال ، إذا شئنا أن نستعيد المثل الشهير الذي يعطيه ريكاردو ، متفوقة على انكلترا ، سواء في إنتاج الخمر (إذ تكفيها لثمانون ساعة عمل لإنتاج وحدة من هذه السلعة مقابل مائة وعشرين ساعة في انكلترا) أو في إنتاج الجوخ (حيث تنتج ثمانون ساعة عمل في البرتغال ما تنتجه مائة



١٩٥٢ - ٥٤ ، باريس) . Chi Yuen Wu « المخطوط العامة لنظريات السعر الدولي » لندن ١٩٢٧ . Ellsworth « الاقتصاد الدولي » نيويورك ١٩٥٠ . Retzler « نظرية غراهام حول القيم الدولية » (مجلة الاقتصاد السياسي ، شباط ١٩٥٠) . Samuelson « مكاسب التجارة الدولية » (مجلة المكتبة للعلوم الاقتصادية والسياسية ١٩٢٩) .

(٨) لقد جعلت المصفاة الريكاردية غامضة باخطائها المتعلقة بالتوزيع المتساوي لعمل الربح (وخطها بين القيمة الزائدة والريع هو السبب في ذلك) . إن ماركس باكتشافه لقوانين تحول القيم إلى أسعار إنتاج ، قد أعطى المصفاة الصحيحة الأولى . لكن هنا يشكل مشكلة أخرى غير التي نواجهها هنا .

ساعة في انكلترا) . لكنها اكثر تفوقا ، على صعيد المقارنة ، في انتاج الخمر مما هي في انتاج الجوخ لان ١٠٠/٩٠ اكبر من ١٢٠/٨٠ .

فمصلحة البرتغال هي في التخصص بالنوع الاول من هذين الانتاجين وفي التزود بالجوخ من انكلترا ، رغم ان انتاج هذا الجوخ - عندها هي - يكلف بشكل مطلق اقل مما يكلف في انكلترا .

ان التأكيد على ان المستوردات يمكن ان تكون رابحة ، بحدود القيم الاستعمالية ، حتى ولو كان من الممكن صنع المنتج المستورد محليا بتكاليف اقل ، يشكل جوهر المساهمة التي اتي بها ريكاردو بالنسبة لما اتي به ا - سميث (٩) .

لا ينبغي ان نقول هذه النظرية اكثر مما نقوله ، فكل ما تسمح بقوله هو انه في وقت معين ، حيث توزيع الانتاجيات على ما هو عليه ، يكون من مصلحة البلدين ان يعمدا الى تبادل حتى ولو كان هذا التبادل غير متكافئ ، كما سنرى . لنستعمل المثل الذي يعطيه ريكاردو - ونعتمد الى قلب حديته لتقريبه من الواقع :

التفوق النسبي لإنكلترا على البرتغال	المحتواة في وحدة انتاج		كميات العمل	
	في البرتغال		في إنكلترا	
١٠/١١	١٢٠ ساعة	ساعة	٨٠ ساعة	وحدة جوخ
١٢٥٠	١٠٠ ساعة	ساعة	٩٠ ساعة	وحدة خمر
	النسب الداخلية للتبادل		وحدة قماش = ٨٩،٠ خمر	
	١٢٠ = ١٢٠ خمر			

ان النسبة الدولية للتبادل الواقع حتما بين النجنيين الداخليتين ، يمكنها ان تتم مثلا : وحدة (خمر) مقابل وحدة (جوخ) لنفترض ان البرتغال قبلت ان تخصص في انتاج الخمر وان انكلترا فرضت عليها جوحها .

فاذا كانت قوة العمل الاجمالية المتوفرة في البرتغال هي الفساعة، وكان استهلاك الخمر فيها سارما (٥ وحدات) فالبرتغال سوف تكرر

(٩) J. Viner « دراسات في نظرية التجارة الدولية » لندن ١٩٣٧ ص ٢٢١ .

٥٠٠ ساعة عمل لانتاج خمرها من اجل استهلاكها .

وهي بذلك تنصرف بـ ٥٠٠ ساعة يمكنها استعمالها اما من اجل ان تنتج جوحها بنفسها ($٥٠٠ : ١٢٠ = ٤٢٠$ وحدات) واما لانتاج خمس وحدات اضافية من الخمر تحصل لقاءها على خمس وحدات من الجوخ ؛ فتكون قد ربحت ٤٨ . وحدة جوخ بهذا التبادل . الا انها رغم ربحها بحدود القيم الاستعمالية تكون قد قدمت خمسمائة ساعة من اجل الحصول على خمس وحدات من الجوخ تكون انكثرا قد انتجتها بـ ٤٠٠ ساعة . فساعة عملها (البرتغال) تستبدل بـ ٤٨ . ساعة انكليزية ؛ فالتبادل غير متكافئ . وعدم التكافؤ في التبادل - بحدود القيمة التبادلية - يعبر عن انتاجية العمل الاضعف في البرتغال .

لذلك ، اذا كان عدم التكافؤ في انتاجية العمل ليس امرا طبيعيا بل هو امر تاريخي ، فان النقوق المقارن يتبدل عندما يتقدم الاقتصاد المتأخر . اذا كان يوسع البرتغال ان تصل ، بتحديثها لنفسها ، درجة الانتاجية في انكثرا ، في جميع الميادين ، اي ان تنتج الجوخ بثمانين ساعة والخمر بتسعين ، فالأفضل بالنسبة لها ان تحدث . اذ انها ، عندئذ ، تنتج خمس وحدات من الخمر بـ ٤٥٠ ساعة وتنصرف بـ ٥٥٠ ساعة تنتج بها ٦٤٩ وحدات جوخ ($٥٥٠ : ٨٠ = ٦٨٧$) . فلا يعود ثمة تبادل لان التكاليف متماهية في كلا البلدين . فضلا عن ان البرتغال تكون قد ربحت بالنسبة للوضع السابق الذي كان التبادل فيه قائما ، $٦٤٩ - ٥ = ٦٤٤$ وحدة جوخ .

لنفترض الان ان البرتغال قبلت ان تخصص بالخمر وكمرست كل جهودها لادراك انكثرا في هذا الميدان ، فماذا تبيع ؟ في هذه الحال ، ينبغي لها ان تكرر ٤٥٠ ساعة لانتاج ٥ وحدات من الخمر من اجل استهلاكها الخاص ($٥ \times ٩٠ = ٤٥٠$) ، وتنصرف بـ ٥٥٠ ساعة تنتج خلالها ٦٠١ وحدات من الخمر ($٥٥٠ : ٩٠ = ٦١١$) تبيع لها ان تحصل على ٦٠١ وحدات من الجوخ . ذلك ان نسبة التبادل الداخلية في انكثرا لم تتغير (وحدة جوخ = ٠.٨٩ وحدة خمر) . وبقيت هذه النسبة في البرتغال اعلى من واحد (وحدة جوخ نظرية - اي في حال انها كانت تنتج بالتقنيات الاولى البلد - تستبدل مقابل ١.٢٤ وحدة خمر بدلا من ١.٢٠ وحدة) بحيث ان حدي التبادل - وحدة مقابل وحدة - يمكنهما البقاء على حالهما .

فالاختيار هنا أقل نفعا بالنسبة للبرتغال لان التقدم الامكاني في صناعة الجوخ (تقليص الكلفة من ١٢٠ الى ٨٠ ساعة) اكبر مما هو في انتاج الخمر (تقليص الكلفة من ١٠٠ الى ٩٠ ساعة) .

فالمصلحة العليا ، اذن ، هي في انماء قروع الانتاج التي يكون امكان التقدم فيها اكبر ، وفي اخضاع هذه الاختيارات ، بما له علاقة بالتجارة الخارجية ، الى المقتضيات الاولوية التي تفرضها عملية الانماء . فاذا نظرنا الى اختيارات التجارة هذه ، على هذا النحو ، وجب ان تتعدل هذه الاختيارات في كل مرحلة من مراحل النمو . وها هنا تكمن بالتأكيد نظرة عدائية تجاه العلاقات الدولية . لكنها تطبق ، كما سئرى ، على التاريخ والوضع الحاليين . ولن يكون من شأنها ان تتعدل الا بوجود عالم اشتراكي متكامل كليا ، لا بوجود منظومة عالمية من الامم .

ان الواقع اكثر تعقيدا ، بالطبع ، من الترسمة الريكاردية التي تتناول منتوجين متبادلين بين بلدين في ظروف استثنائية (غياب تكاليف النقل ، انتاج بتكاليف ثابتة) . اما ادخال هذه الحقائق الثلاث في الترسمة فمن شأنه ان يعقد تصويرها دون ان يؤدي الى تعديل محتواها الجوهرى . ففي حالة انتاج ذي تكاليف متناقصة (او متصاعدة) ينبغي ان يؤخذ بالاعتبار ان التفوق النسبي يتعدل هو نفسه وفقا للدرجة التخصص الدولي . والمدافعون عن هذا التخصص ، لم ينكروا اطلاقا انه اذا كان ازدياد الانتاج لسلعة لا يملك البلد بالنسبة لانتاجها تفوقا نسبيا على غيره ، يؤدي الى انخفاض كبير في كلفة هذه السلعة بحيث تصبح سلعة يملك البلد بالنسبة لانتاجها تفوقا نسبيا ، فمن مصلحة البلد ان يحمي - مؤقتا على الاقل - هذه « الصناعة الناشئة » (١٠) . ويصح الحكم نفسه على تكاليف النقل التي تعدل التفوق النسبي (١١) . اما افتراض عدة بضائع وعدة بلدان فهو قد ادخل لاحقا دون ان يؤدي ادخاله الى تعديل

(١٠) « Graham » بعض اوجه الحماية متلاوة بمزيد من السهولة (اليوميات الاقتصادية ١٩٢٢) .

(١١) J. Viner المرجع المذكور من ٤٦٧ . ولتلاحظ ان التقييد اللاحق الذي يعود الى وجود « الأدوات الوطنية » (مقابل « الأدوات الدولية ») يقع في نفس الحقل . « الأدوات الوطنية » هي تلك التي تكون اسعار نقلها مرتفعة جدا بحيث تجسّل تصديرها مستحيلا ، او تلك التي لا يمكن نقلها ماديا .

الاطار العام لهذا التفكير (١٢) .

الفرضية الخطية : مسألة الاسعار النقدية والاجر النقدي (١٣) :

ان الصعوبة الحقيقية التي تصطدم بها نظرية التفوقات المقارنة تعود الى كون المنشآت التي تمارس التجارة مع الخارج تقدر مباشرة اسعار السلع لا تكاليفها النسبية .

لقد رأى ريكاردو هذه الصعوبة وتجاوزها . في البدء يفترض ريكاردو ان الاجور بالساعة ، المبرر عنها ذهباً ، هي نفس الاجور في كلا البلدين . وفقاً لهذه الشروط يكون سعر الخمر البرتغالي ادنى من سعر الخمر الانكليزي . والحق ان الاسعار متناسبة مع كميات العمل المكثس لانتاج المنتجات . ولا يجوز القول ، طبعاً ، ان سعر بضاعة معينة متناسب مع حجم الاجور المباشرة الذي تحتويه ، لان قدما من العمل المتضمن في المنتج قد اتخذ شكل رأسمال (عمل متبلور في منتج) . بل يجوز القول ان المستوى العام للأسعار متناسب مع الاجر النقدي (١٤) . فإذا كان الاجر النقدي هو نفسه في كلا البلدين ، تكون الاسعار متماهية في كليهما ، اذا كانت التكاليف الفعلية متماهية . فالانكليز يشترون ، إذن ، خمرهم من البرتغاليين . والبطالة التي تنجم عن ذلك في الانتاج الانكليزي تتيح تخفيض الاجور ومن بعده تخفيض الاسعار الى ان يصبح الجوخ أرخص في انكلترا منه في البرتغال . ولكن انتاج الخمر المتزايد في هذه الأخيرة يرفع مستوى الاجور والاسعار ومن ضمنها سعر الجوخ .

والحق ان ريكاردو قد وصف في ترسيمته اولى الانخراط الدوالي الكامل . اي تلك الاولية التي تؤدي الى جعل اسعار نفس البضائع - وهي اسعار مختلفة بالاصل بين بلد وآخر - متماهية . في النهاية . في كلا

(١٢) Graham « نظرية القيم الدولية المباد النظر حولها » (الصحيفة اليومية

للانتماء ١٩٢٢) . J. Viner ل. المرجع المذكور ص ٤٦٢ - ٤٦٧ .

(١٣) J. Viner ل. المرجع المذكور ص ٤٨٢ - ٤٨٩ . Denia « معنى التكاليف

المقارنة ومداها » (مجلة الاقتصاد السياسي ١٩٢٠) . Calcaterra (مقال بالاطالية

في « المجلة المالية للعلوم الاجتماعية » ايلول تشرين اول ١٩٥٠) .

١٤٤ تصحيح صغير مماثل لذلك الذي قام به Bortkiewicz بالنسبة لتحويل

القيم الى اسعار انتاج ..

البلدين . وهو يبين ان سعرا وحيدا يفرض نفسه اخيرا - عن طريق التبادل - على جميع الاسواق في العالم لبضاعة واحدة .

قد يبدو هذا اليرهان قاسدا من اوله لاعتماده على فرضية الاجور الاسمي المتماهي في كلا البلدين . والحق ان هذه الفرضية منطقية تماما . فهي تنشأ عما سوف يصيغه ريكاردو في مرحلة لاحقة من تفكيره وهو الاولية التي دمجت البلدين في سوق وحيدة للذهب . نفترض ان الوحدة النقدية في (ا) ، الفرنك - المساوية لغرام واحد من الذهب - تكلف ساعة عمل واحدة لانتاجها . بينما تكلف الوحدة النقدية في (ب) - الليرة - المساوية كذلك لغرام واحد من الذهب - ساعتين من العمل . فتكون تكاليف الانتاج مقاسة بالعمل . بالنسبة لكل البضائع ، متماهية في كلا البلدين . واذن فلا يعود ثمة سبب فعلي (اي يقع ضمن اطار التفوق للمقارن) يوجب التبادل . مع ذلك فان تيارا من التبادل يظل قائما . بفعل كون المذهب بضاعة يبيع انتاجها في (ا) افضل صفقة . هكذا فان منتجي الذهب في (ا) عوضا عن ان يشتروا البضائع من عندهم يشترونها من (ب) . فيستمر انتاج الذهب في (ا) اذن . ويتماظم انتاج البضائع . وتنخفض الاجور والاسعار في (ا) وترتفع في (ب) . فيكف انتاج الذهب في (ب) عن كونه رابحا . ويصبح الوضع في توازنه النهائي كما يلي : (ا) . التي تزود البلدين بالذهب ، يتزايد انتاجها للمعدن الاصفر . ويقل انتاجها للبضائع . على عكس (ب) التي تشهد تصاعدا في انتاجها للبضائع وتوقف عن انتاج الذهب . وتصبح الاسعار هي نفسها في كلا البلدين .

ولما كانت الاسعار هي ذاتها . ونظرا لان الاجور الفعلية ينبغي ان تكون متماهية في كلا البلدين (مساوية « للمساواة الضرورية للعيش » Las Subsistencias) فانه من المنطقي جدا ان نفترض ان الاجور الاسمية متعادلة . ويدخل ريكاردو في مرحلة تالية من مراحل تفكيره سببا اخر للتبادل هو الفروقات بين التكاليف ومن ثم : نظرا لان الاجور متماهية ، يبين الاسعار .

بين نقطة الانطلاق ونقطة الوصول لم تتغير الاجور الفعلية في كلا البلدين لان الاجور الاسمية والاسعار تتحرك في نفس الاتجاه . وهذا يفترض ان يكون الماجورون هم المستهلكون الوحيدون في البلد . فاذا تنبأ ان نميز بين « المواد المعيشية » والمنتجات « الفاخرة » لادخلنا تعقيدا آخر على الترسية . اذ لا تعود الاجور والاسعار متناسبة . ولكن كلا

منها يستمر ، رغم ذلك ، في التحرك بنفس الاتجاه .

ان الاولية الموصوفة اعلاه تفسر اذن كيف ان استفوق المستمد من جراء التبادل الخارجي يعود في نهاية الامر ، باسره ، الى الراسمالين في البلدين اللذين ارتفعت فيهما كتلة الربح بحدود القيم الاسماليه . فالتبادل يعدل البنية ، في النهاية ، باتجاه ملائم للربح ويسارع في عملية تراكم راسمال لدى كل من الطرفين .

فالنظرية الريكاردية ، اذن ، ترتبط بالفرضية الاساسية حول الاجور الفعلية المتنامية (والمعادنة « للمواد المعيشية ») . اما السفوق الذي يحققه التخصص فيقوم على تخفيض قيمة قوة العمل لدى كل من الطرفين ، واذن على رفع معدل القيمة الزائدة ومن ثم الربح . هذه الفرضية لا معنى لها الا لان ريكاردو يضع نفسه في اطار منظومتين راسماليتين « خالصتين » على علاقة فيما بينهما ، الامر الذي لا يعيه ريكاردو على الاطلاق لانه لا يعرف كيف يميز بين نمط الانتاج والشكيلة الاجتماعية . ولانه يرى في نمط الانتاج الراسمالي نموذجاً ارضياً . نموذج العقلانية الخالصة .

٢ - من العلم الى ايدولوجية الانسافات الشاملة .

تحديد شروط التبادل : كان في مثل ريكاردو هامش كامل من اللانحديد استطاعت ان تستقر فيه نسبة التبادل . وقد يتقلص هذا الهامش فيما لو اشتركت في التبادل عدة بلدان وعدة منتجات، لكنه لا يزول ابداً .

حين تقتصر قرفية التبادل على منتوجين اثنين من المنتوجات بين بلدين اثنين ، فقد تكون نسبة التبادل لصالح احد الطرفين فقط بحيث يجني تعرفه التخصص (في حين لا ينتفع الاخر بشيء . لكنه لا يخسر شيئاً) وقد ينتفع كلاهما من جراء عملية التبادل . اما اذا تم تبادل عدة منتوجات بين بلدين . فمن السهل ان نبين انه لا بد لهذين البلدين من ان يجنيا بعض فوائد هذا التبادل . كذلك يسعنا ان نبين بسهولة ان الربح الاعظم يجنيه البلد الذي يدفع لقاء استيراداته كلها اقل قدر ممكن من الصادرات (١٥) .

في حال تبادل عدة منتوجات . ومهما بلغ من الدقة وضع نسبة

(١٥) - برهان تولى غراهام صياغته (المقال المذكور) .

التبادل في الهامش التبادلي غير المحدد ، فقد كان يسهل على انبعاث ريكاردو ان يقرروا بحزم هاتين المقولتين التاليتين :

١ - في حال اختلاف النسبة بين الحجمين الاقتصاديين *Tailles économiques* لبلدين متبادلين (اختلاف النسبة يقاس باختلاف نسبة المداخيل الوطنية) فان البلد الاصغر من بينهما هو الذي يجني التفوق الاكبر . و ٢ - في حال اختلاف نسبة الاهمية لكل من المنتجين المتبادلين (اختلاف نسبة الاهمية يقاس بموقع كل من هاتين البضاعتين في الدخل الوطني للبلد الذي انتجتهما) فان الفرق الاكبر يحققه البلد الذي يعرض اهم بضاعة لديه .

ان ازالة اللاتحديد ازالة نهائية تقتضي ادخال الطلبات النسبية في ترسيمة ريكاردو . واذا اعتبرنا القوة النسبية لكل من البلدين المتبادلين فاننا نتمكن جيدا من تعيين موقع حدي التبادل بين طرفي هامش اللاتحديد . وعندها نحصل على نتائج تعارض تعارضا تاما مع النتائج التي سبق ذكرها : ففي حال اختلاف نسبة الحجمين الاقتصاديين للبلدين المتبادلين فان العلاقات التبادلية تلائم اقواهما . وفي حال اختلاف درجة الاهمية بين بضاعتين متبادلتين فان العلاقات التبادلية ستكون لصالح البلد الذي يعرض بضاعته الاقل اهمية لديه .

وليس سلسلتا النتائج هاتين متناقضتين ، انما هما متكاملتان . فاذا ادخلنا في اعتبارنا اولا حجم الطرفين المتبادلين وكمية البضائع المتبادلة واهميتها ، ينقلص المجال اللامحدد . ونعين بعد ذلك موقع حدي التبادل في المجال اللامحدد مدخلين في اعتبارنا الطلبات النسبية .

ان ازالة المجال اللامحدد لم تحصل تاريخيا على هذا النحو . فستوارت ميل هو الذي ادخل الطلبات المتقابلة (١١٦) *Les demandes réciproques* حين طبق نظرية النقد الكمية . لتعيين موقع حدي التبادل ، عشوائيا . في

(١١٦) *Stuart Mill* « مبادئ الاقتصاد السياسي » (بالانكليزية) لندن ١٨٤٨ ، الفصل ٢١ . *Hume* « احاديث سياسية » في « معولات اخلاقيه سياسية وادبية » لندن ١٨٧٥ الصفحات ٢٢ - ٢٤٥ . ذكرها *Viner* (المرجع المذكور) ص ٢٩٢ .

إبنة نقطة من نقاط المجال اللامحدد . بناء عليه يمكن لميزان المدفوعات أن تتعادل كفتاه (بمحض الصدقة) أو أن لا تتعادلا . في هذه الحالة الأخيرة سيحصل وفق دولي في الذهب . فترتفع جميع الاسعار في بلد ما ، خاصة اسعار صادراته ، بينما تهبط في بلد آخر . وبطراً تغيير على حدّي التبادل باتجاه يحقق توازناً في الميزان الاقتصادي . أننا نرفض هذه النظرية المبينة على الكموية *la quantitative* (نظرية « مفعول السعر ») *l'effet - prix* . ولنلاحظ اضافة الى ذلك : ان اختلال الميزان في فرضية نقدين ورقيين ، يفرض تغييراً في الحرف *le change* من شأن نتائجه ان تكون مشابهة للتغير الذي يحدثه مفعول السعر . فمن المحتمل ان لا يتحقق اي توازن على الاطلاق . وعلى كل حال ، ليس مفعول السعر (أو مفعول الصرف) هو الذي يشكل القوة الاساسية التي تنحو نحو تحقيق التوازن من جديد (دون ان تتمكن بالضرورة على كل حال من تحقيق ذلك) بل التغير الحاصل في حجم الطلبات المتقابلة (« مفعول الدخل *Effet - revenu* »)

ويشتمل برهان ستيوارت ميل في الواقع على مسلمة ثانية هي ان حدّي التبادل في حالة التوازن . تقع في هامش اللاتحديد . نفترض انها تقع . خلافاً لذلك : خارج هذا الهامش . في هذا الافتراض تكون التفاوتات النسبية هي المتغيرة . وفي هذه الحال يعين حدّا التبادل بشكل نهائي عدد المنتجات المتبادلة . وقد يكون تنوع الصادرات . لا سيما لحدّي التبادل : بل نتيجة لهما . في الحين الذي يكون فيه هذان الحدان محدودان بقوى خارجة عن الشروط الفعلية للنتاج ، هذه الشروط التي تعين مبقاً لائحة المنتجات المعدة للتبادل والحدود القصوى لحدود تبادلها) كتلك القوى المؤثرة في ميزان المدفوعات او القدرات النسبية للمبادلين . هنا ايضا تبدو الكموية مرتبطة بالمفهوم الذاتي للقيمة لان الاسعار من الان فصاعداً ستكون محددة بواسطة الطلبات النسبية بممزل عن التكاليف .

ولكن حتى في هذه الفرضية تبقى النظرية متفائلة . فاذا تبادل بلدان ، حجمهما الاقتصادي مختلف ، عدة منتجات على اساس حدّي التبادل كما هما فعلاً . فإن اكبر التفاوتات يحققها اسفر البلدين المتبادلين ، البلد الذي يعرض اقل المنتجات وذاك الذي يعرض اهم المنتجات بالنسبة لاقتصاده .

المطرح الوصفي (١٧)

لقد تخلى الاقتصاد السياسي بمجمله منذ ١٨٧٠ عن نظرية العمل القسمة ، فالمؤلفون الذين درسوا مشكلة التبادلات الدولية يمتنعون عن قصر جميع التكاليف في عدة عوامل على كلفة العمل وحدها ، أي عن مقارنة انتاجيات المتبادلين . وهم يعتبرون ان الاسعار في السوق ليست متناسبة مع كميات العمل المتضمنة في المنتج وحدها . ثم انهم يمتنعون عن الانصراف الى تحليل معمق ، كما فعل ماركس . بغية تحديد قوانين تحويل القيم - العمل الى اسعار . فيدعون التصدي مباشرة للتحليل عن طريق ملاحظة الاسعار الوضعية .

فيصار عندئذ الى قياس التفوق النسبي ، عن طريق نسبة التكاليف النقدية . اما هذه التكاليف فتتوقف على التعويضات النسبية لمختلف العوامل وعلى استعمالها النسبي استعمالا كليا .

هذه النظرية تستدعي نفس الملاحظات التي استدعتها نظرية ريكاردو . بل ينبغي ان يضاف انها تستند الى حلقة مفرغة وتجرد مبدأ التكاليف المقارنة من مداه الصحيح . اما الحلقة المفرغة التي يبنى « طوسنغ » وابه عليها فتتجمل عن ان التقنية التي تدر افضل ريع (اختلاط العوامل على افضل نحو من الفعالية) تتوقف على المعدلات النسبية لتعويض العوامل . والحال ان هذه التعويضات نفسها تختلف وفقا لاستعمال العوامل كليا (اذ يفترض ان عرضها معلوم : اي ان التجهيزات بالعوامل *dotation en facteurs* معروفة ، الامر الذي ليس صحيحا هو الآخر . لان عرض العوامل يتوقف كذلك على اسعارها) واذن ، في النهاية ، وفقا لطرائق الانتاج المتبعة . ان مثل هذه الحلقات المفرغة حتمية في كل نظريات التوازن العام . فينجم عن ذلك ان مدى المبدأ اضيق مما هو عند ريكاردو : فقد صير في البناء الكلاسيكي الى وضع نظام لحركات البضائع ، اما هنا فعلى العكس ، اذ ان كل تبدل في حركة البضائع يؤدي الى تبدل في التفوقات المقارنة لانه يؤثر على الاسعار النسبية في العوامل . واذن نحن محصورون ضمن حلقة مفرغة : كل امة عليها ان تخصص في انتاج ما تتفوق بانتاجه على غيرها ، علما ان هذا التفوق حاصل لانها تملك ورقة في عامل مخصص بانتاج معين (واذن بشكل

(١٧) اول من بدأ بذلك Taussing هي « التجارة الدولية » نيويورك ١٩٢٧ .

• انتاجه صفقة رابحة نسبيا) .

ان التخلي عن النظرية الموضوعية القيمة قد حول اذن ، منذ ذلك الوقت ، طبيعة نظرية التفوقات المقارنة . وهذا التخلي يعطيها ، في ايماننا ، طابعا ايدولوجيا تقريظيا واضحا . ذلك ان « التفوق » ليس له بالتحديد اي معنى : فهو ليس متضمنا سلفا في الواقع الموضوعي (الانتاجيات المقارنة) فالوضعية التجريبية مضطرة ، والحالة هذه ، هنا او في مواضع اخرى ، الى ان تستعين بسلسلة من النظريات الخاطئة (الكموية) او من المسلمات الملائمة لبراهيتها (لا « مفاعيل تحويرية للاسعار ») او حتى من المفاهيم المفلوطة (كالقول ان « عاملي الانتاج - رأسمال والعمل - معلومان » في حين ان هذه العبارة ليس لها بالضبط اي معنى : فالتقسيم الاجتماعي للعمل بين القسم الاول والقسم الثاني ، هو محتوى هذه التجهيزات « الطبيعية » المزعومة) . ان التفوق نحسبه الايدولوجية التقريظية التبريرية سوف يستمر مع الصياغة الحديثة التي تستخدم ادوات التعبير الذاتية .

• الطرح الاستبدالي (١٨) .

رغم ان التخلي عن نظرية القيمة - العمل قد تم منذ وقت بعيد كما راينا فان معظم المؤلفين الكلاسيكيين الجدد ظلوا يحتفظون ، لوقت طويل ، بنظرية التفوقات المقارنة بصيغتها الريكاردية دون ان يتبين اهم ان هذه النظرية تفرض سلفا نظرية موضوعية للقيمة . لقد اتخذت النظرية شكلها الحالي نهائيا مع « هابرلر » و « ليرنر » و « ليونتيف » : تتحدد كلفة منتج ، وفقا لهذه النظرية ، بأنها ما يعادل التخلي عن منتج آخر . اما التوفيق الهجين الذي يقيمه « باستابل » و « مارشال »

(١٨) بالنسبة لهذا الانتقال من النظرية الموضوعية الى الصياغة المعاصرة بحدود الاستعاضة انظر Haberlar « نظرية التجارة الدولية » ١٩٣٦ ، ص ١٧٥ ومايليها . Lerner « الرسم البياني لشروط الكلفة في التجارة الدولية » اكتوبر ١٩٢٢ . Léontieff « استخدام منحنيات انعدام الفروق في تحليلات التجارة الخارجية » ١٩٢٢ . Bastable « نظرية التجارة الدولية » ١٨٧٩ ، Edgeworth « مراجعة تاوسينج : « نظرية التجارة الدولية » (بالانكليزية) (المجلة الاقتصادية ١٨٩٧) Taussing الرجوع المذكور .

و « ادغورث » و « طوسنغ » ، والذي يقوم على افتراض ان كلفة المنتج الواحد في بلد واحد تتألف من اجور وبيع وقوائيد وبيع ونسب ثابتة (١٩) ، بحيث يصار الى تجنب مشكلة جمع المنفعة الذاتية لاشخاص مختلفين ، فقد صير الى التخلي عنه . فلا يؤتى هنا على ذكر تفاصيل انشاء « المنحنيات الجماعية لانعدام الفرق Courbes collectives d'indifférence التي يحصل عليها انطلاقا من تعادل النفع المجني من كميات متبدلة من سلعتين معينتين ، كما لا يؤتى كذلك على ذكر تفاصيل انشاء « منحنيات امكانيات الانتاج Courbes de possibilités de production وهي التي يحصل عليها انطلاقا من الامكانيات التقنية لانتاج كميات متبدلة من سلعتين معينتين ، وانطلاقا من مخزون عوامل انتاج ثابت . ومهما يكن من امر ، فان نسبة التبادل الدولي تقع ، عندئذ ، بين نسبي التبادل « المعزول » الذي تحدده درجات انحدار الخطوط المماسية لمنحنيات انعدام الفرق في النقاط التي تماس بها هذه الخطوط منحنيات امكانيات الانتاج . والحق ان في هذه النقاط يتساوى معدل استعاضة المنتوجات بالنسبة للمستهلك مع معدل استعاضة المنتوجات بالنسبة للمنتج . فالشرط الضروري والكافي للتبادل الدولي هو ، والحالة هذه ، ان تكون نسب التبادل المعزول ، مختلفة من بلد آخر .

هنا ايضا كما في الطرح الريكاردي ، يستمر هامش من اللاتحديد يعينه تدخل الطلبات المتقابلة . وهنا ايضا يؤدي تبني النظرة الذاتية للقيمة ، كما هي الحال عند طوسنغ ، الى الانحصار ضمن حلقة مفرغة لان البضائع المتفوقة هي تلك التي تستخدم من اجلها العامل الاكثر وفرة وغزارة ، وان تعويض العوامل يتوقف هو نفسه على التبادلات الخارجية . وينبغي ان يضاف الى ذلك الصعوبات التي تمتاز بها النظرة الموضوعية . فقد انشئت منحنيات انعدام الفرق الجماعية انطلاقا من المنحنيات الفردية وذلك بجمع منافع يجنيها اشخاص مختلفون . ولتجنب الصعوبة يصار الى افتراض ان التجارية الخارجية لا تبدل في توزيع الدخل ، وهذا ليس صحيحا . والا ، لصير والحالة هذه الى ابتداء اذواق مشابهة لذوق فرد واحد تعزى الى الامة بأسرها . اما وان ما يزعم

(١٩) مما يعني اننا نفترض ضمنا وجود نفس التكوين العضوي ونفس معدل القيمة الزائدة ، اي نفس الدرجة من النمو لدى الدول .

من « تصعيد الدخل الى حده الاقصى » بواسطة التبادل ، مبني على مثل هذه الاسس ، فهو في غاية الوهن والضعف (١٢٠) ولا مرء في طابعه الايديولوجي . ان نظرية التفوق المقارن لم تعد تصلح لشيء ، فالتبادل ، بموجبها ، يحكم كونه قائما كاف لتحقيق التفوق للجميع !

٣ - مساهمة اساسية : التبادل غير المتكافئ .

فرضية نمط الانتاج الرأسمالي تنطوي على سهولة تحرك *mobilité* اليد العاملة (مساواة الاجر بين فرع وآخر من فروع الاقتصاد الرأسمالي ، وكذلك بين بلد وآخر) ورأس المال ، توزيع متساو لمعدل الربح) . ومن المؤكد ان هذه الفرضية على قسط كبير من التجريد ولكن هذا هو اطار تفكير كل من ريكاردو وماركس بحق . لان الامر يناول دراسة نمط الانتاج الرأسمالي . ان ماركس الذي يعي اشكالية بحثه بوضوح شديد لا يدرس - من اجل ذلك - مسألة التبادلات الدولية التي ليس لها ، ضمن هذه الاشكالية اي معنى . فالتجارة الدولية لا تختلف عن التجارة الداخلية مثلا بين المناطق . كذلك فان ماركس يعتمد بشكل هامشي فقط - « بشكل عابر » - الى وضع بعض الملاحظات حول النتائج المحتملة التي قد تنشأ عن نقص او خلل في سهولة تحرك العمل او رأس المال ، مشددا على وجه الشبه بين هذه المشكلة « الدولية » ومشكلة مفاعيل النقص المشابه الذي يحصل داخل الامة (١٢١) .

اما ريكاردو فلم يكن يملك السيطرة على اشكاليته - ولذلك فهو يبحث في مسألة التجارة - ولكن بصورة اساسية مطلية . ويلاحظ ريكاردو ، بتجربيته ، الجمود النسبي *immobilité relative* للعمل ورأس المال ، هذا « الواقع » لا يناقش بذاته ، كما لا يناقش بذاته واقع ان ليس هناك تشكيلة اجتماعية اقتصادية واحدة من رأسمالية المركز يمكن جعلها مقتصرة على نمط الانتاج الرأسمالي الخالص ، كما لا

(١٢٠) Viner المرجع المذكور الصفحات ٥٢٧ - ٥٩٢ . مؤسسو هذا التحليل هم Hicks « اسس الإنعاش الاقتصادي » (المجلة الاقتصادية كانون الاول ١٩٢٩) و Kaldor « اقتراحات حول الإنعاش الاقتصادي » (المجلة الاقتصادية ايلول ١٩٢٩) . (١٢١) انظر المناطق التي استشهد بها Emmanuel من كتاب « رأس المال » « التبادل غير المتكافئ » ، باريس ١٩٦٩ ص ١٢٦ .

بناقش واقع ان تطور الرأسمالية في المركز متقدم بشكل غير متكافئ من بلد الى آخر ، وان التكوينات العضوية ، بالتالي ، وانتاجيات العمل وقيمات قوة العمل ليست كلها متماهية بين بلد وآخر . لكن ريكاردو لم يكن له الحق في التطرق الى هذه « الوقائع » التي تقع على مستوى التشكيلات الاجتماعية المباشرة ، ثم ان يتابع - في نفس التفكير - بحث الفرضية التي تشكل الاطار العام لفكره (نمط الانتاج الرأسمالي الخالص) .

لكنه مع ذلك يتطرق اليها . فينجم عن ذلك نظرية لا يسعها ان تبني التبادل الدولي الا على اساس جمود رأسمال ، نظرا لانها تسلم بتماهي الاجر الفعلي بين بلد وآخر (اجر مساو « للمواد المعيشية ») . وستكون احدي فضائل ا . عمانوئيل انه يبين هذا الوجه من النظرية الريكاردية :

« بالنسبة لما يتعلق بسهولة تحرك العوامل لا يهم ريكاردو الا بمفعولها الذي هو التوزيع المتساوي التعويضات *La péréquation des rémunérations* لذلك فهو لا يتحدث الا عن توزيع الارباح توزيعا متساويا ، وهو الامر الوحيد الذي يمكن ان يعاني من جمود العوامل لا سيما جمود رأسمال . على اعتبار ان التوزيع المتساوي للاجور يحدث في كل الاحوال في القاعدة ، بواسطة المنظم السكاني ، سواء كان هناك سهولة تحرك في اليد العاملة ام لم يكن . ان عدم التوزيع المتساوي للارباح هو ، عند ريكاردو شرط ضروري وكاف لسيروية قانون النفقات المقارنة ، وهذه نقطة مهمة لا يبدو انها لوحظت حتى الان » (٢٢)

فاذا كان رأسمال سهل الحركة ، وعلى افتراض ان الاجور متماهية (مساوية « للمواد المعيشية ») ، فالتبادل لا يحصل الا اذا كانت الانتاجيات مختلفة ، ولا يمكن ان ينجم ذلك الا عن احد السببين التاليين : (١) امكانيات « طبيعية » مختلفة (بنفس الكمية من العمل ورأسمال والارض يمكن ان ينتج في الارتفاع مزيد من الخمر عما في انكلترا بسبب المناخ) (او ٢) تكوينات عضوية مختلفة تعبر عن عدم التكافؤ في درجة نمو الرأسمالية .

ولكن الاجور في مثل هذه الحال لا تكون متساوية لان « قوة العمل تتضمن من حيث القيمة عنصرا اخلاقيا وتاريخيا » . (٢٣) .

أما إذا كان كلا العاملين : العمل ورأس المال ، متحركين بسهولة تامة ، فالتجارة تزول كما يبين ذلك « هيكشر » (٢٤) . ولعمانويل كل الحق في أن يلفت الانتباه الى واقع أن التخصص لا يمثل إلا حالة مثلى نسبية :

« أما الحالة المثلى المطلقة فتحصل ، لا بأن تخصص البرتغال في صنع الخمر وانكلترا في صنع الجوخ ، بل بأن ينتقل الانكليز مع رؤوس أموالهم الى البرتغال لكي ينتجوا كلا السلعتين . » (٢٥)

يمكننا والحالة هذه ، ان نعين صيغتين للتبادل الدولي لا تتبادل المنتجات وفقا لهما بقيمتها . في الحالة الاولى ، تكون الاجسور متساوية (معدلات القيمة الزائدة متساوية) ولكن ، نظرا لان التكوينات العضوية مختلفة ، فان اسعار الانتاج - التي ينطوي عليها التوزيع المتساوي لمعدل الربح - تكون بحيث أن ساعة العمل الاجمالي (المباشر او غير المباشر) في البلد الانمي (المتميز بتكوين عضوي ارفع) تحصل في السوق العالمية على منتجات أكثر مما تحصل عليه ساعة العمل الاجمالي في البلد الاقل نموا . يعزز المثل التالي هذه الحالة :

س	د	ج	ز	م	ث	ا
اسعار الانتاج	الربح	القيمة	القيمة الزائدة	رأس المال التحول	رأس المال الثابت	
٢٨	٨	٢٠	١٠	١٠	١٠	١
٢٢	٩	٢٠	٧	٧	١٦	ب

١ : البلد الاقل نموا (ث : م = ١)

ب : البلد الاكثر نموا (ث : م = ٢،٣)

معدل القيمة الزائدة : ١٠٠ ٪

معدل الربح الوسطي : ١٧ : ٤٣ = ٤٠ ٪

ان عمانوئيل محق تماما عندما يقول ان التبادل ، في مثل هذه الحال ، رغم انه لا يؤمن لساعة العمل الاجمالي نفس الكمية من المنتجات ، ليس تبادلا غير متكافئ ، لان تبادلات « غير متكافئة » من هذا النوع تنصف

(٢٣) « رأس المال » ، الكتاب الاول ، الفصل السادس .

(٢٤) Eli Heckscher « التجارة الخارجية على توزيع الدخل » بالانكليزية

Ekonomisk Tidskrift 1919

١٩١٩

(٢٥) عمانوئيل ، المرجع المذكور ص ٢٠ .

بها العلاقات الداخلية في الأمة الواحدة ، نظرا لان « اسعار الانتاج ... تشكل عنصرا كامنا في النظام التنافسي » (٢٦) .

يبقى التبادل ، في مثل هذه الحال ، هو ، رغم ذلك ، تبادل غير متكافئ . وان عدم التكافؤ هذا يعبر عن عدم تكافؤ الانتاجيات . ذلك انه من المهم ان نلاحظ ان المعادلتين المذكورتين هنا ، والتي تصفان شروط انتاج المنتج نفسه ، بتقنيات مختلفة - متقدمة في (أ) ، متأخرة في (ب) - هما معادلتان مبنيتان على القيمة : أي على ساعات عمل (أ) و (ب) ، على التوالي ، مأخوذة بشكل معزول . اما من حيث قيم الاستعمال فلا يمكن ان تكون كمية المنتج هي ذاتها في (أ) و (ب) ، ذلك ان مستوى القوى الانتاجية ارفع في (ب) منه في (أ) لقاء ثلاثين ساعة عمل اجمالي (مباشر أو غير مباشر) موظفة كما هي الحال في (ب) نحصل مثلا على تسعين وحدة فيزيائية من المنتج ، بينما لا نحصل لقاء ثلاثين ساعة عمل اجمالي موظفة كما هي الحال في (أ) الا على كمية ادنى من المنتج ، ولنقل ستين وحدة على سبيل المثال . فاذا كان كل من (أ) و (ب) منخرطين في نفس السوق العالمية ، فان المنتج لا يمكن الا ان يكون له نفس السعر : سعر البلد الأكثر تقدما . والا ، لما كانت ثلاثون ساعة عمل في (أ) تعادل ثلاثين ساعة في (ب) ، بل كانت تعادل

$$\frac{30 \times 60}{90} = 20 \text{ ساعة} .$$

ثم ان المنتج ، اذا دخل ضمن الاستهلاك العمالي ، ولم يكن له الا سعر واحد (١٠ فرنكات للوحدة) فان ثلاثين ساعة عمل في (ب) يدفع لقاءها $10 \times 10 = 100$ فرنك ، اي ٣٠ فرنكا للساعة ، بينما يدفع لقاء هذه الساعات في (أ) ٢٠ فرنكا للساعة . فاذا كان ينبغي ان يكون السعر هو ذاته في (أ) وفي (ب) ، رغم كون الانتاجيات مختلفة ، لوجب ان يكون معدل القيمة الزائدة ادنى في (أ) لكي يموض دونية الانتاجية ، ولوجب ان تكون قسمة راسمال المتحرك على القيمة الزائدة مساوية لـ $\frac{15}{5} = \frac{10 \times 10}{60}$

عوضا عن ان تكون مساوية لـ ١٠ .

على هذا الصعيد تبدو لنا الانتقادات التي يوجهها بتلهاييم الى عمانوئيل محقة تماما . اذ ان التبادل هو تبادل غير متكافئ : (١) بصورة جوهرية ،

(٢٦) عمانوئيل ، المرجع المذكور ص ١٩٢ . انظر ايضا المرجع اياه الصفحات ١٠٢ الى ١٠٩ و ١٨٩ الى ٢٠٦ .

لان الانتاجيات غير متكافئة (نظرا لان عدم التكافؤ هذا مرتبط بالتكوينات العضوية المختلفة) و ١٢ بصورة عرضية فقط ، لان التكوينات العضوية المختلفة تحدد ، بواسطة لعبة التوزيع المتساوي لمعدل الربح ، اسعارا للانتاج مختلفة عن القيم المعزولة . كذلك ينبغي ان نذكر هنا ان معدلات القيمة الزائدة ، المختلفة بالضرورة بين (أ) و (ب) (لتأمين تعويض فعلي للعميل متبادل في (أ) و (ب)) قد جعلت المشكلة اكثر تعقيدا . على هذا تكتب معادلة اسعار الانتاج على الشكل التالي :

س	د	ك	ذ	پ	ح	ا
٢١	٦	٢٠	٥	١٥	١٠	٩
٢٩	٦	٢٠	٧	٧	١٦	ب

أ : البلد الأقل نموا : (٥ : ٢ = ٧ ، ٤)
 ب : البلد الأكثر نموا : (٥ : ٢ = ٢٤٢)
 معدل القيمة الزائدة أ ٢٢ %
 معدل القيمة الزائدة ب ١٠٠ %
 معدل الربح الوسطي ١٢ : ٢٨ = ٢٥ %

الى ذلك فان اسعار السوق العالية الوحيدة لن تكون متناسبة مع اسعار الانتاج النظرية هذه . فسر المنتج في (أ) سيكون مقسوما على ٩٠ ، نسبة الانتاجيات ، فيكون اذن بمثابة واحد وعشرين مقابل تسعة ٦٠ .

وعشرين في (ب) .

على ان هذه ليست حجة عمانوئيل ، لان مؤلف « التبادل غير المتكافئ » يرفض هذه الحالة من تلقاء ذاته . والحال ان حجج بتهايم تناول بالذات هذه النقطة ، من هنا ينشأ ما يشبه حوار الطرشان . اذ ان حجة عمانوئيل مبنية ، في النهاية ، على حالة ثانية تكون فيها التكوينات العضوية المنتوجات المتبادلة متعائلة .

ففي هذه الحالة الثانية ينطلق ، على العكس ، من افتراض ان تقنيات الانتاج هي على نفس الدرجة من النمو (اي بنفس التكوين العضوي) كما ينطلق التفكير من فرضية الاجور المتساوية (اي نفس معدل القيمة الزائدة) . التبادل في هذه الحالة متكافئ ، حكما .

مثال ذلك : لو كان معامل رأس المال Coefficient du capital

بمنزلة ٣،٥ ومعدل القيمة الزائدة ١٠٠٪ ومعدل الربح ١٥٪ (بنسبته الى راس المال المستقر) نحصل في (أ) و (ب) على صيغ انتاج متماثلة (تقدم وصفا لها ادناه في ب) . لنفترض ان الاجور . اسبب من الاسباب . قد اصبحت غير متكافئة ، اي ان معدلات القيمة الزائدة قد اختلفت . بينما بقيت تقنيات الانتاج والانتاجيات دون تعديل . كأن تصبح الاجور . مثلا . في (أ) ، لقاء انتاجية مساوية ، ادنى خمس مرات مما هي في (ب) ، يكون لدينا الصيغ التالية :

س	د	ق	م	ث	س (٣)
الربح	القيمة	القيمة الزائدة	راس المال المتحول	راس المال السابق	راس المال المستقر
٢٦	١٤	٢٠	١٨	١٠	٧٠
٢٤	١٤	٢٠	١٠	١٠	٧٠

ان ازدياد معدل القيمة الزائدة في (أ) يرفع معدل الربح الوسطي لمجموعة أ + ب من ١٤ الى ٢٠٪ . فالبلد ذو الاجر المنخفض (أ) يتلقى في عملية التبادل الدولي ، لقاء كمية اجمالية من العمل المساوي (المباشر او غير المباشر) له نفس الانتاجية ، اقل مما يتلقاه الفريق الذي يتبادل معه (ب) (بالضبط ٧٦٪) . وعمانويل محق تماما عندما يصف هذا التبادل . وهذا فقط ، بأنه تبادل غير متكافئ ، فعلي (٢٧) . وهو يبين ان الفرق بين معدلات الربح من بلد الى آخر ، ذاك الذي ينبغي التسليم به لتعويض الفرق المعكوس في الاجور ، ينبغي ان يكون فرقا كبيرا جدا (٢٨) . ففي المثال الانف الذكر . لكي يكون التبادل متكافئا ، بوجود اجور في (أ) ادنى ٥ مرات مما هي عليه في (ب) . ينبغي ان يكون معدل الربح في (أ) بنسبة ٢٦٪ مقابل ١٤٪ في (ب) .

هذا ، للأسف ، ما لا يقوله عمانويل ، وهذا ما يشكل الحجة القوية لصالحه . اذ ان هذه الحالة الثانية التي يعانها تنطبق جيدا على الوضع الجوهري الفعلي . فصادرات « العالم الثالث » لا تتكون في جوهرها من

(٣) متحرره Mobile متحول Variable ثابت Constant مستقر Capital installe

(٢٧) عمانويل ، المرجع المذكور ص ١٠٩ الى ١١١

(٢٨) المرجع المذكور ص ١٢٢ الى ١٢٦ .

منتجات زراعية ناجمة عن قطاعات متأخرة ذات إنتاجية ضعيفة : من أصل قيمة إجمالية لصادرات البلدان « المتخلفة » تبلغ حدود ٢٥ مليارات من الدولارات (عام ١٩٦٦) يساهم القطاع الرأسمالي الفائض الحداني (نطف ، استغلال منجمي وتحويل أول للفلزات المعدنية ، مزارع حديثة - كمزارع ال « أوتاييد فرديت » في أميركا الوسطى و « أويلفر » في إفريقيا وماليزيا الخ) بثلاثة أرباع هذه القيمة على الأقل أي ٢٦ مليارات . حتى إذا نظرنا إلى تلك المنتجات من منظور الصيغ المقارنة بين (أ) و (ب) لا تضح لنا كل المعنى الذي نتخذه . فلو أن تلك المنتجات أنتجت من قبل بلدان نامية : بنفس التقنيات : - واذن بنفس الإنتاجية - وكان معدل الربح الوسطي في حدود ١٥ ٪ من رأسمال المستقر ، وكان رأسمال الموضوع قيد العمل يمثل سبع ذلك المستقر (مدة استبداله تتراوح بين ٥ و ١٠ سنوات ، أي ٧ سنوات كمعدل وسطي) وكان معدل القيمة الزائدة ١٠٠ ٪ (الأمر الذي ينطبق ، بهذه الحالة ، على معامل لرأس المال يبلغ حدود ٣٠٥) لبلغت قيمتها ٣٤ مليارات . أن تحويل القيمة من الأطراف نحو المركز ، في هذا الميدان وحده - تحويل جسيم ، لا يخطر على بال : لأن من شأنه أن يمثل ٨ مليارات (كتقدير واقعي) .

أما بالنسبة لصادرات « العالم الثالث » الأخرى : تلك التي ينتجها القطاعات « المتأخرة » ذات الإنتاجية الضعيفة (منتجات زراعية ينتجها الفلاحون التقليديون) فهل تكون الأمور أقل يقينا ؟ ذلك أن الفروق فسي تعويض العمل . هنا ، (إذا لا يسعنا أن نتكلم هنا عن أجور) تفتقر الإنتاجية الضعيفة . أضف بكم ؟ من الصعب أن نحدد ذلك نظرا لأن المنتجات ، بشكل عام ، ليست قابلة للمقارنة : فلا ينتج الشاي والبن والكافور إلا في الأطراف . رغم ذلك بوسعنا أن نذكر هنا أن التعويضات في الأطراف هي أقل بكثير من الإنتاجات . إذا قست النسبة بينهما . فالفلاح الإفريقي مثلا يحصل لقاء مئة يوم عمل شاق جدا . في السنة . على منتجات مائتاتورية مستوردة لا تكاد تعادل قيمتها قيمة عشرين يوما من العمل العادي يقوم به عامل أوروبي ماهر . فلو كان هذا الفلاح ينتج بتقنيات أوروبية حديثة (ونحن نعلم عيانا ما يعنيه ذلك) لعلمنا بمشاريع التحديث التي ينشئها علماء الزراعة (لكان اشتغل ثلاثمائة يوما في السنة ولحصل على كمية من المنتج مضاعفة ست مرات : فتكون إنتاجيته في الساعة قد تضاعفت على أفضل نحو . أن التبادل هنا تبادل غير متكافئ ، أيضا : فقيمة هذه المنتجات ، في

حال ان تعويض العمل كان متناسبا مع الانتاجية ، لا نكون بمنزلة ٩ مليارات (ما هي عليه حاليا) بل ارفع من ذلك بمرتين ونصف اي بمنزلة ٢٣ مليارات ، فيبلغ تحويل القيمة من الاطراف نحو المركز ، والحالة هذه ، حدود الـ ١٤ مليارات . وليس من المدهش ان يكون هذا التحويل اعظم بكثير هنا . اذا ما قيس بالنسبة للتحويل الناشئ عن منتوجات الصناعة الحديثة ، لان محتوى معدات التجهيز المستوردة - بالنسبة لهذه المنتوجات الاخيرة - هو ارفع بكثير . بينما هو محتوى يكاد لا يذكر بالنسبة للمنتوجات الزراعية التقليدية حيث يمثل العمل المباشر قرابة القيمة الاجمالية للمنتوج .

على وجه الاجمال اذن - اذا كانت صادرات الاطراف في حدود ٥٣ مليارات ، فان قيمتها : في حال ان تعويضات العمل معادلة لما هي عليه في المركز ، لقاء انتاجية مساوية ، ينبغي ان تكون في حدود ٥٧ مليارات . ان التحويلات غير المنظورة في القيمة من الاطراف نحو المركز ، تلك التي تعود الى اولاية التبادل غير المتكافئ ، تكون في حدود ٢٢ مليارات من الدولارات ؛ اي ما يعادل ضعف قيمة « المساعدة العامة » ودووس الاسواق الخاصة التي تتلقاها الاطراف . الكلام ، اذن ، عن « نهب العالم الثالث » ليس بالتأكيد تعبيرا مجازيا .

واردات بلدان الغرب النامية المتأينة من العالم الثالث لا تشكل طبعا اكثر من ٢ الى ٣٪ من انتاج هذه البلدان الخام ، الذي يبلغ حدود ١٢٠٠ مليارات من الدولارات عام ١٩٦٦ . لكن تلك الصادرات التي تصدرها البلدان « المتخلفة » تمثل ٢٠٪ من منتوجها الذي يبلغ حدود ١٥٠ مليارات . ان تحويل القيمة غير المنظور - بفعل التبادل غير المتكافئ - يكون اذن في حدود ١٥٪ من مجمل هذا المنتوج ، وهذا ما لا يمكن الاستهانة به ابدا في الحدود النسبية ، وهو بمجرد كاف لتفسير احتجاز النمو في الاطراف والفارق المتعاظم بينها وبين المركز . كما ان المساهمة التي يشكلها هذا التحويل ليست مما يمكن الاستهانة به اذا نظرنا اليها من زاوية المركز ، اذ ان هذا التحويل جوهرى بالنسبة للشركات العملاقة التي تستفيد منه استفادة مباشرة .

ما هي اذن تلك « الاسباب » التي تجعل الاجور غير متكافئة ، لقاء انتاجية مساوية ؟ ان الاجابة على هذا السؤال تدخل حتما في الموضوع طبيعة التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية التي للرأسمالية المركزية وللرأسمالية الطرفية الراهنة . ولنا عودة الى هذه النقطة الهامة .

٤ - حدود الاقتصادوية : هل من الممكن صياغة نظرية اقتصادية للتبادلات الدولية ؟

النظرية الاقتصادية ليست ممكنة الا لخدمة تحليل المظاهر . اي دراسة الاواليات التي تحكم سيروية نمط الانتاج الرأسمالي . عندما يكشف ماركس عن جوهر نمط الانتاج الرأسمالي فانه يكون بذلك قد تجاوز « العلم » الاقتصادي وقام بتقدمه نقدا اساسيا واثار الى ما ينبغي ان تكون عليه اسس العلم الوحيد الممكن ، علم التاريخ .

ولان سميث ومن بعده ريكاردو قد ظلّا اقتصاديين - اي مستلجين - فهما قد حاولا صياغة نظرية اقتصادية للتبادلات الدولية . من اجل ذلك يتحتم عليهما ان يفترضا وجود نمط انتاج رأسمالي خالص لدى المتبادلين ، لكننا نحبي بهما ذلك الذكاء التاريخي الذي لن يتحلى به خلفاؤهما مطلقا . كان سميث قد رأى وظيفة التجارة الخارجية التي تقابل بدايات الرأسمالية - « توليد فائض تكبجه ضالة السوق الزراعية الداخلية » - كما رأى ريكاردو تلك التي تقابل الرأسمالية في زمامته - « توليد فائض تقيد الإسرادات الزراعية المتناقصة » . وانما يعود لكريستيان بالوا فضل رؤيتنا بوضوح في هذا الميدان ١٢٩١ . اذ يقول بالوا بحق . ان ماركس يقوم بالتأليف ما بين سميث وريكاردو . واذا كان لم يفد السير بعيدا في هذا الميدان . فليس ذلك . في رأينا : لان المشكلة قد غربت عن ذهنه . بل على العكس . لانه قد أدركها . بما أن نظرية العلاقات بين التشكيلات الاجتماعية المختلفة لا يمكن أن تكون نظرية اقتصادية . فالعلاقات الدولية التي تقع بالضبط ضمن هذا الاطار لا يمكن ان تولد « نظرية اقتصادية » . ان ما يقوله ماركس عن هذه العلاقات يجيب على الاسئلة المطروحة في عصره . تحويل فائض معين من الاطراف نحو المركز ، في ذلك العصر . لم يكن في الواقع تحويلا مهما جدا : فالاطراف كانت تصدر حيثذاك منتوجات من الزراعة التقليدية ذات الانتاجية الضعيفة جدا بحيث ان الفائض الذي يتيح هذا الانتاج لم يكن مهما . لكن الامر لم يعد اليوم كذلك منذ أن أصبحت ٧٥٪ من صادرات الاطراف تنأى عن منشآت رأسمالية حديثة .

ان الشكل الكلاسيكي الجديد الذي اتخذته « النظرية » الاقتصادية

للتبادلات ، تلك المبنية على النظرية الدائمة للقيمة ، يشكل هنا أو في أي مجال آخر خطوة إلى الوراء بالنسبة للاقتصادوية الريكاردية . ذلك أنه لم يعد بوسعها أن تكون إلا اجترارا فكريا نظرا لتفاقلها عن نسب الانتاج . فهي « كما يبين « بالوا » (٣٠) » بعد « موريس بيه » لا تستخلص نسب البادل « إلا من خارطة انعدام الفرق في المشهولات » - الامر الذي لا معنى له . اما موريس بيه فهو ما فتىء يذكر بأن التكاليف المقارنة تستند عند ريكاردو الى انتاجيات العمل غير المتكافئة بين بلد وآخر - بينما هي تنجم - عند الكلاسيكيين الجدد - عن صفة « منحنيات انعدام الفرق » وهو يبين كيف ان قلب الامور على هذا النحو يقضي على النظرية - اذ يمنعها من ان تربط ربطا مفصليا بين « التفوق اقصر المدى » الذي يجنى من التخصص وبين « التفوق اطويل المدى » . وكما فعل « نوغارو » بالنسبة للكمونية - اذ بين الحلقة المفرغة التي تدور فيها كما بين عجزها وقصورها - قام « بيه » بتبيان عجز النظرية الكلاسيكية الجديدة للتكاليف المقارنة . لكنه لم يذهب ابعد من ذلك - لانه كان يسعى ايضا الى وضع نظرية اقتصادية للعلاقات الدولية . لهذا السبب فان النظرية الحديثة للعلاقات الدولية بوسعها - في احسن الاحوال - ان ترصف جنباً الى جنب - تحليلات مخلفة للاليات دون ان تتمكن من ادماجها : تحليلات سيرورة الوحدة الكبرى ما يبين المناطق *fonctionnement de la grande unité interterritoriale* .

سيرورة مضاعفات التجارة الخارجية الخ .

ويبلغ الامر حده الاقصى مع فرضية « هكشر - أولين » Heckscher - Ohlin حيث يصل الى العيب : اذ يحصر الى افتراض ان التفضيلات مماثلة ، واذن في نفس المستوى من النمو . الامر المتناقض مع فرضية « التجهيزات المختلفة بالعوامل » فيحصر بالتالي الى طرح مشكلة خاطئة ويستخلص منها بالطبع نتائج مناقضة للواقع التاريخي ، التبادلات تقلص الفارق وتقارب ما بين تمويزات العوامل ، حتى يصل الامر اخيرا مع « ايكوس » Eckhaus الى الايحاء بدليل سياسي يمزق سيطرة المركز على الاطراف ، ان تختار في الاطراف تقنيات تعتمد على استخدام العمل . ان النظر لا يحق له ان

(٣٠) كريستيان بالوا ، انظر بشكل خاص الصفحات ٢٢ ، ٥٧ ، ١٣٠ ، ١٢٢ الى ١٢٧ ،
 ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٧٥ ، و Maurice Byé « العلاقات الاقتصادية الدولية » .

يرتكب مثل هذه التجاوزات تحت طائلة ان يتحول « علمه » الى لعب مجرد انطلاقا من فرضيات عبثية لا طائل تحتها ، لا يرعوي عن اعطاء نفسه حق افتراضها .

المسألة الصحيحة هي اذن في البحث عما كانت عليه الوظائف الفعلية للتجارة الدولية . كما كانت هذه التجارة وكما هي الان - وكيف صير الى التمكن من ملء هذه الوظائف ، ليس من الاكيد ان الماركسيين - بعد ماركس قد تمكنوا دائما من رؤية المشكلة . ونحن نرى كشاهد على ذلك التفكير التالي الذي نجده عند بوخارين (٢١) .

« ان تداول قوة العمل - التي تعبر قطبا من اقطاب نظام الانتاج الرأسمالي - تجد نظيرها في تداول رأسمال - الذي يمثل القطب الآخر . وكما ان التداول في الحالة الاولى ينظمه **قانون التبادل الدولي لمعدل الاجور** ، كذلك في الحالة الثانية يحصل هناك تعادل دولي في معدل الربح » (خط التشديد لنا نحن س. ا. ا)

بوخارين يبني مفهوم الاقتصاد العالمي على ذلك الانتاج العالمي المزدوج لقانونين اساسيين من قوانين نمط الانتاج الرأسمالي . انه لا يرى ان المنظومة الرأسمالية العالمية ليست منظومة متجانسة . وانه لا يمكن بالتالي جعلها متماثلة مع نمط الانتاج الرأسمالي . ومقدمة لينين المدحية تمنعنا من الاعتقاد ان القضية هي هنا مجرد « تبسيط » يقتصر على بوخارين ، ولكن ما ان نضع انفسنا على هذا الصعيد من نمط الانتاج الرأسمالي حتى يزول التبادل غير المتكافئ .

ان عبقرية رورا وكمبورغ تكمن بالضبط في انها تمكنت من ان ترى ان العلاقات بين المراكز والاطراف تسمى الى اوائيات انتراكلم الاولى . لان القضية ليست قضية الاوائيات الاقتصادية الخاصة بالسيرورة الداخلية لنمط انتاج الرأسمالي . بل قضية العلاقات بين نمط الانتاج هذا وبين التشكيلات المختلفة . قد كتب بريوبراجنسكي - بنفس الدهنية - مشيرا الى هذه العلاقات بأنها :

« تبادل كمية نسيلة من العمل من منظومة اقتصادية او بلد معين مقابل كمية اكبر من العمل من منظومة اقتصادية أخرى او بلد آخر » (٢٢) .

(٢١) N . Boukharine « الاقتصاد الدولي والامبريالية محاولة اقتصادية » كتب عام

١٩١٥ ونشرها انترويوس عام ١٩٦٧ ، ص ٢٢ ، ونصنح مقدمة مدحية للينين .

(٢٢) Preobrajensky « الاقتصادية الجديدة » باريس ١٩٦٦ ص ١٢٢

مذ ذاك يكون التبادل غير المتكافئ، حاصلًا .

ان النظرية الاقتصادية المهيمنة ذات المنحى السوفييتي تسجل تراجعاً الى الوراء . تراجعاً يعيه كريستيان بالوا بوضوح اذ يؤرخ للنقاش المتعلق بـ « القيم الدولية » . هكذا فان « غونكول » و « يافيل » و « هوروفيتز » يزعمون ان « قيمة المنتجات التي تعرضها البلدان المتحلقة تتحدد بقيمة البلدان النامية . من قطاع الى آخر من قطاعات الانتاج . وهذه القيمة الاخيرة تكون عملياً معدومة لان البلد النامي يكون بوسعه . لقاء لا شيء . ان ينتج هذا المنوج الذي جعل التخصص انتاجه من شأن البلد المتخلف » (٣٣) وهذه حجة لا يمكن اقول بها ابدا لان ٧٥٪ من صادرات الاطراف تتألى عن منشآت حديثة ذات انتاجية مرتفعة جداً . وان المنتجات الاخرى — لا سيما المنتجات الزراعية القريبة — لا يمكن انتاجها في البلدان النامية ! ونحن نفهم كيف ان اقتصاديا رومانيا — « راسموت » — هو الذي تبرى لوقوف في وجه هذه الاطروحة . كما بين ذلك بالوا . مستعينا للأسف بنظرية اقتصادية اخرى : النظرية الريكاردية : ان التبادل الدولي المبني على التكاليف المقارنة يدين عدم انتافرات في النمو اذا « تخصص البلد المتقدم في النشاطات القابلة لأكبر الازديادات الممكنة في الانتاجية بينما اضطر البلد الاقل نمواً للتخصص في القطاعات التي تكون الازديادات في انتاجيتها محدودة جداً » (٣٤) . الامر الذي لا يصح الإ جزئياً . لان هنالك تخصصات هامة في الاطراف تتناول منتجات حديثة . مرة اخرى نقول ان النظرية الاقتصادية للتفاوتات المقارنة لا نجيب على المسألة التالية لماذا تكون البلدان « المتخلفة » مضطرة الى مثل ذلك التخصص ؟ بتعبير آخر . ما هي وظائف التبادلات الدولية ؟ .

ان النظرية الاقتصادية للتفاوتات المقارنة ليس لها . حتى في صيغتها العلمية الريكاردية . الا مدى محدود جداً . فهي تصف شروط التبادل في حين معين . وهي لا تسمح ابداً بفضيل التخصص المبني على الانتاجيات المقارنة ، كما هي عليه في حين معين ، على النمو . اي على تحسين حالة هذه الانتاجيات . فهي ليست خاطئة — في هذا الاطار المحدود — لكنها عاجزة . ذلك انه ليس بوسعه ان تأخذ بالاعتبار امرين جوهريين يتصف بهما

(٣٣) كريستيان بالوا ، المرجع المذكور ص ٩٢ والمصفحات من ٢٥٧ الى ٢٥٨ .

(٣٤) كريستيان بالوا ، المرجع المذكور ص ١٠٥ .

نمو التجارة العالمية ضمن اطار المنظومة الرأسمالية : ١) نمو التجارة نمواً اسرع بين بلدان نامية ذات بنية متقاربة ، تكون توزيعات الانتاجيات المقارنة فيها متقاربة اذن ، وهو نمو اسرع من نمو التبادلات بين بلدان نامية وبلدان متخلفة تكون توزيعات الانتاجيات فيها ، رغم ذلك ، اكثر تنوعاً . و ٢) الاشكال المتعاقبة والمختلفة التي يتخذها تخصص الاطراف ، ولا سيما الاشكال الحالية لهذا التخصص ، التي تقدم الاطراف بموجبها مواد اولية منتجة بشكل رئيسي في منشآت رأسمالية حديثة ذات انتاجية مرتفعة . ولاحظ هاتين الظاهرتين بالاعتبار ينبغي ان يستعان ١١ بنظرية الاتجاه الضمني لدى الرأسمالية نحو توسيع الاسواق و ٢) بنظرية سيطرة المركز على الاطراف .

ان تحليل التبادلات بين بلدان نامية وبلدان متخلفة يؤدي الى استنتاج عدم التكافؤ في التبادل ما ان يكون - كما هي الحال - معدل تعويض العمل ، ذي الانتاجية المساوية ، اكثر انخفاضاً في الاطراف . **هذا الامر الواقع لا** يمكن تفسيره ما لم يستعان بسياسة (سياسة اقتصادية وسياسية بالمعنى الضيق) تنظيم قبض اليد العامة من قبل الرأسمال المسيطر في الادلة . كيف ينظم رأسمال عملية التحول الى بروليتاريا في الاطراف ؟ كيف تؤدي التخصصات التي يفرضها على الاطراف الى ان تولد فيها فائضاً دائماً ومتزايداً في عرض اليد العاملة بالنسبة للطلب عليها ؟ هذه هي المشاكل الحقيقية التي ينبغي حلها في سبيل التمكن من تفسير الاسر الواقع الذي نحن بصددده . لقد وضعت بعض الدراسات لهذه المشكلة الجوهرية مسن السياسة الاقتصادية لرأسمال المسيطر في الاطراف . بالذهنية المذكورة . ولنرجع القاريء هنا الى واحد من ادق هذه الدراسات واكثرها اتقاناً . وهي دراسة « اريغي » (G. Arrighi) حول تاريخ نمو سوق العمل في روديسيا (٢٥) . يقوم « اريغي » انطلاقاً من هذا التاريخ بنقد اساسي لنظرية « ليفس » المتعلقة بدنامية العرض والطلب على العمل في الاقتصادات

(٢٥) Giovanni Arrighi « احتياطي العمل من المنظور التاريخي : دراسة عملية التحول الى بروليتاريا في صفوف الفلاحين الاثريين في روديسيا » (بالاطالية) (اينودي ١٩٦٩) وفي كتاب ج . اريغي و J. S. Saul : « الايديولوجية والنمو : محاولات في السياسة الاقتصادية في افريقيا » (بالانكليزية) (دار نشر شرق افريقيا ، ١٩٧٠) . انظر كذلك ج . اريغي « اقتصاد روديسيا السياسي » « مونون » ١٩٦٦ .

المتخلفة (٢٦) . ف « لفي » ينطلق من مسلمة وجود فضل احتياطي من اليد العاملة في القطاع « التقليدي » (« بطاقة مقنعة ») ذي الإنتاجية الضعيفة . وهو فضل يتقلص شيئاً فشيئاً بمقدار ما ينمو القطاع « الحديث » ذو الإنتاجية القوية . هذا الفضل هو الذي يجعل تعويض العمل تعويضاً ضعيفاً في القطاع الحديث الذي يقال ان عرض اليد العاملة فيه محدود . ويرهن « أريفي » ان العكس - في الواقع - هو الذي حصل في رومانيا : فالوفرة الفائقة في عرض اليد العاملة في القطاع الحديث وفرة متزايدة . وقد ازدادت أهميتها في الفترة المعاصرة لسنوات ١٩٥٠ و ١٩٦٠ عما كانت عليه في فترة البدايات الاستعمارية من ١٨٩٦ الى ١٩١٩ . لان هذه الوفرة قد تنظمت بفعل السياسة الاقتصادية التي اتبعتها السلطة ورأس المال (لا سيما سياسة « الاحتياطات ») . واذن فليست « قوانين السوق » هي التي تعلمنا بتطور الاجر في الاطراف . تطور هو في اساس التبادل غير المتكافئ ، بل هي بساطة سياسات التراكم الاولى التي تطبق فيها . ان الفصل الخاص بدراسة سياسات التحول الى بروليتاريا ، التي يطبقها رأس المال في الاطراف ، هو اذن فصل جوهري لتحليل العلاقات بين المركز والاطراف . فهو يقود الى خارج ميدان « الاقتصاد » بالمعنى الاقتصادي للكلمة ، لكي يعيد دمج الحدث الاقتصادي في اطاره الاجتماعي - السياسي الصحيح ، فهو يحظر اذن وضع نظرية « اقتصادية صافية » - واذن « اقتصادية » - للتبادلات بين المركز والاطراف .

واذا كان ذلك كذلك فليس يعني ان تصوغ مذهباً للتبادلات الدولية بين الاقتصادات الاشتراكية المخططة - التي تقع على مستويات غير متكافئة من النمو - ببناء هذا المذهب على التفوقات المقارنة . في المشادة التي حصلت بين الرومانيين والروس حول المفاعل الدولي في الدانوب الأدنى ، يذكر كريستيان بالوا - الذي يشير الى ان السياسة الاقتصادية التي تنادي بها رومانيا تهدف الى اخضاع التبادلات الخارجية لمقتضيات اولويات النمو الداخلي ، وهي سياسة ينتقدها الروس بشدة اذ انهم يستعيدون النظرية الاقتصادية الريكاردية - يذكر بالوا بالشبه القائم بين هذه المشادة وبين تلك تعارض ما بين البلدان النامية والبلدان المتخلفة

(٣٦) W. A. Lewis « النمو الاقتصادي بواسطة الاحتياطات اللامتناهية من العمل »

(بالانكليزية) مدرسة ما تيستر ، ايار ١٩٥٠ .

المنخرطة والمستوعبة جميعا في نفس المنظومة الرأسمالية العالمية (١٣٧).

هذه الأولوية للنمو الداخلي تنبأ طبعاً عن وجود الراجع الوطني، الذي تتظاهر النظرية الاقتصادية بتجاهله. إن المنظومة الرأسمالية، رغم كونها قد وجدت العالم، إلا أنها وحدته على قاعدة الاسم غير المتكافئة في نموها. والمنظومة الاشتراكية تبقى هي كذلك منظومة من الاسم الاشتراكية، وقد تبقى كذلك مدة طويلة. وهي لن تتفوق على المنظومة الرأسمالية إلا إذا اعتمدت سياسات وطنية تمنح الأولوية للنمو الذاتي المركز باعتباره شرط الاضمحلال اللاحق لواقع الراجع الوطني على الاقتصاد. الذي ينبغي أن يبقى اقتصاداً دولياً قبل أن يصبح اقتصاداً عالمياً حقاً. وعندما تصل جميع الأمم إلى نفس المستوى من النمو يمكن عندئذ، وعندئذ فقط، صياغة مذهب جديد في التخصص. وكل محاولة لصياغة هذا المذهب في وقت أبكر، وعلى أسس اقتصادية، ليس بوسعه - طالما أن مسألة عدم تكافؤ الأمم ما زالت باقية - إلا أن يبرر ممارسة مماثلة لتلك التي تمارسها البلدان الرأسمالية المركزية في علاقاتها مع بلدان الأطراف. أما محاولة صياغته على أسس أخرى فلا يمكن أن تكون إلا محاولة طوباوية، ما دامت الشروط الجوهرية التي تمكن من تخصص ينتهي فيه عدم التكافؤ، لم تتوفر بعد.



ثانياً: أشكال التخصص الدولي وحداً التبادل

هل تصمد نظرية التفوق المقارن أمام امتحان الواقع؟ إذا طرح السؤال بهذه التعابير «التجريبية» - فإنه يكاد يكون مطروحاً بشكل سيء. كالعادة ليس من الممكن «قياس» التفوق (أو التأخر) الذي تحقّقه البلدان المتخلفة من جراء التبادل الدولي، قياساً سكونياً. وذلك سواء نظرنا إلى الموضوع من جهة القيمة - العمل أم من جهة القيمة - المنفعة. حتى إذا اقتصرنا على مقارنة تجريبية لتكاليف إنتاج المنتجات المتبادلة اصطدمنا بصعوبات من نوع آخر. فالاحصاءات الواقعية تدلنا جيداً على ما يكلفه إنتاج بضاعة منتجة فعلاً، لكنها لا ترشدنا إلى ما

(٢٧) كريستيان بالوا، الرجوع المذكور الصفحات ٢٦٨ وما يليها.

كان يكلفه انتاجها محليا في حال غياب التخصص والتبادل الدولي . مع ذلك يمكننا ان ننطلق من « مظاهر » اي من الخصائص « البنيوية » للتجارة العالمية (حجم الاقتصادات الموجودة - درجة تخصص التجارة الخارجية لمختلف البلدان ، الاهمية النسبية لهذه التجارة بالنسبة لهذه البلدان المختلفة ، الغ) والحركة التاريخية لتطورها (التطور المقارن عبر الاجيال (séculaire) لحدي التبادل والتقدم التقني) وواخيرا النتائج الظاهرة للتخصص (استهلاك المنتجات المانيفاتورية ودخل الفرد في مختلف البلدان) . ان نظرية الاشكال التاريخية التي اتخذها التخصص الدولي ينبغي لها ، من ثم ، ان تدمج هذه الوقائع الظاهرة ، اي ان تفسرها على ضوء نظرية للتبادل الدولي تكون نظرية لعلاقات التبادل بين تشكيلات اجتماعية مختلفة ، وهي هنا تشكيلات الرأسمالية في المركز وفي الاطراف) لا نظرية للتبادل داخل نمط الانتاج الرأسمالي .

١ - الخصائص البنيوية للتجارة العالمية

اذا انطلقنا مما هو « خارجي » اكثر من سواد ، مما هو ظاهر اكثر من سواد ، لاحظنا اولا التفاوت اليقيني بين الاقتصادات الموجودة . وهو تفاوت مطرد على كل حال . كان العالم النامي (اميركا الشمالية - اوروبا الغربية - الاتحاد السوفياتي وبلدان اوروبا الشرقية - اليابان - اوقيانيا) يمثل عام ١٩٣٨ حوالي ٨٠٠ مليون نسمة مقابل ١٢٠٠ مليون نسمة في « القارات الثلاث » ، بما فيها الصين التي كانت تعد في ذلك الوقت ٤٠٠ مليون نسمة) . وكان يشتمل على اكثر من ٧٠ ٪ من الدخل العالي . والنسبة الوسطية للدخل الفردي كانت بمعدل واحد الى اربعة ، بما في ذلك الصين او بدونها سينان . بعد ثلاثين عاما من ذلك التاريخ أصبحت هذه النسبة بمعدل واحد الى ستة ، بدون الصين ، التي لم تعد تنتمي الى السوق العالمية) . اما نسبة السكان في البلدان المتخلفة (ايضا بدون الصين) فقد انتقلت من ٥٣ ٪ الى ٥٨ ٪ كما انتقلت نسبة انتاجها من ٢٠ ٪ الى ١٨ ٪ (٣٨) .

(٣٨) المصادر في هذا المجال وفيرة . انظر من بينها (بالنسبة لعام ١٩٣٨) كولن كلارك (شروط التقدم الاقتصادي ، لندن ١٩١٠ ص ٥٦) وبالنسبة للسنوات الاخيرة حويلات الامم المتحدة (السكان والدخل الوطني) . يير جاليه يقدم تأليفا في غاية الفائدة لبني التجارة العالمية في زماننا (الاميرالية عام ١٩٧٠ باريس ١٩٦٩ الفصلان ٢٠٢) انظر للمؤلف اياد : العالم الثالث في الاقتصاد العالي ، باريس ١٩٦٨ .

أما الأمر اليقيني الثاني ، وهو أمر بسيط إلى أقصى حد ، فهو التخصص المتعاضد في صادرات البلدان المتخلفة - تخصص في تصدير بعض «المنتجات القاعدية» المصنوعة عادة بتمركز نسبي للمزودين والزبائن (٣٩) . إلا أنه ينبغي دائما تجنب بعض التبسيطات الشائعة . فالبلدان المتخلفة لم تكن تملك ، في البداية ، احتكار تصديرات «المنتجات القاعدية» (المنتجات الزراعية والمنجمية) : بل كان ثمة بلدان غنية مصدرية لمنتجات قاعدية (الخشب الكندينافي ، الصوف الأسترالي الخ) كما كان ثمة منتجات «أولية» تتاجر بها ، بشكل رئيسي ، بلدان نامية (القمح مثلا) . والحال أننا سنرى أن سلوك أسعار هذه المنتجات مختلف عن سلوك أسعار صادرات البلدان المتخلفة . أن تمثيل البلدان المتخلفة بالبلدان المصدرية للمنتجات القاعدية ينجم عن تبسيط يؤدي إلى خطأ نظري (٤٠) . ويرتفع توزيع «مستوى التخصص» داخل مجموعة البلدان المتخلفة كلما كان البلد صغيرا (كوبا بالقارئة مع الهند مثلا) وكلما كان ، في آن معا ، دخل الفرد فيه أرفع وكان انخراطه في السوق العالمية انخراطا أقوى . يقاس ذلك مثلا بالنسبة المئوية التي تمثلها الصادرات بالنسبة لإنتاجه . مما يعني كذلك أن انخراط هذه البلدان في السوق العالمية قد عجز عن نفسه من خلال تخصص متعاقد مع الزمن .

أن هذه الدرجة من الانخراط في السوق الرأسمالية يمكن أن تقاس بدورها وأن تميز حدودها (٤١) . والملاحظة المباشرة - ملاحظة

(٣٩) انظر توسيعاتنا في هذا الموضوع : سير أمين ، الأطروحة ص ٨٢ - ٨٤ . احصائيات الأمم المتحدة ، «اتجاهات التجارة الدولية» ، الثورات السنوية ١٩٢٨ ، ١٩٢٨ والسنوات الحديثة .

(٤٠) وهو وهم شائع للأسف ، وقد تناوله عمانوئيل (الرجع المذكور الصفحات ١٢٦ وما يليها والصفحة ٩) بنقد لا هوادة فيه .

(٤١) انظر سير أمين ، الأطروحة الصفحات من ٧٦ إلى ٨٢ . وانظر أيضا منظمة الأمم المتحدة «تجارة المنتجات القاعدية والنمو الاقتصادي» . Chong «الحركات الدورية في ميزان المدفوعات» ، كامبريدج ١٩٥١ ص ٢٤ . Tenbergen «الانخراط الاقتصادي الدولي» (استردام ١٩٥٤) ، فير ومودigliani Weissner and Modigliani

«الدخل الوطني والتجارة الدولية : تحليل كمي» (بالانكليزية) أوربانا ١٩٥٢ . PALAK



نسبة الصادرات الانتاج الداخلي الخام - قليلا ما توضع الرؤية لان هناك شئت قوي جدا ، من وجهة النظر هذه ، في كلا المجموعتين من البلدان : فهناك بلدان نامية تظهر انها « قليلة » الانخراط في السوق العالمية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) واخرى قوية الانخراط فيهما (بريطانيا العظمى ، بلجيكا الخ) . كما ان سلم الانخراط بالنسبة للبلدان المتخلفة يبدأ من اليمن او من افغانستان التي يظهر ان درجة انخراطهما اذا ما قيت بهذه الطريقة - ادنى من درجة البلدان النامية « الأقل » انخراطا) وينتهي بزامبيا او بالانيل التي يظهر ان درجة انخراطهما ارفع مما هي عليه في البلدان النامية « الأكثر » انخراطا .

وراء هذا المظهر الاول يظهر لنا ان « متوسط قابلية الاستيراد » (*profension moyenne d'importer*) بالنسبة للمنتوج هو ارفع لدى مجموع البلدان المتخلفة . اذا قيت نسبة هذه القابلية لا الى المنتج الداخلي الخام ، بل الى القسم الموقوف من المنتج . ويمكن وضع مؤشرات « لدرجة تسويق » الاقتصاد هذه ، لا سيما انطلاقا من ملاحظة النسبة القائمة بين التداول النقدي وبين المنتج . فيتضح - عندئذ - بشكل يقيني كاف ان هذه القابلية الاكبر للاستيراد تعبر عن ذلك الامر البسيط ، وهو كون الاقتصاد السلي في البلدان المتخلفة متوجه بشكل واسع نحو الخارج (برآني) في حين ان اقتصاد البلدان النامية اقتصاد ذاتي المركز .

لقد استخلصت هذه النتائج من مقارنة التجارة الخارجية الاجمالية لكل بلد على حدة . لكن الذي يهمنا امره هو التجارة بين البلدان النامية بمجملها والبلدان المتخلفة بمجملها . عندئذ تتوارى تجارة البلدان النامية في ما بينها وتجارة البلدان المتخلفة في ما بينها لكي لا يظهر

»

« المنظومة الاقتصادية الدولية » لندن ١٩٥٤ . منظمة الامم المتحدة « احصائيات الدخل الوطني والاتفاق » السلسلة H رقم ٧ اللوحة ٦ و « حوليات التجارة الاممية » . « شاير » Chabert « البنية الاقتصادية والنظرية النقدية » (باريس ١٩٥٦) الصفحات ١٢٠ الى ١٢٦ . « نيولن وروان » Newlyn and Rowan « النقد والحركة المصرفية في مستعمرات بريطانيا الافريقية » (لندن ١٩٥٦) وهو بحسب (في الصفحة ٢١) قابلية الاستيراد في القطاع النقدي من الاقتصادات الافريقية . والحساب نفسه الذي تقوم به منظمة الامم المتحدة (« دور وبنية الاقتصادات النقدية في افريقيا الاستوائية » ص ٢٦) يؤدي الى النتيجة التي ملأها ان هذه القابلية مرتفعة .

الا التبادل بين البلدان النامية والبلدان المتخلفة . ويؤدي هذا الاعتبار الى نتائج بعيدة المدى : فالاهمية النسبية التي للمنتجات المبادلة تظهر اكبر بكثير في صلب الاقتصادات المتخلفة مما هي عليه نبياً في الاقتصادات النامية . وينجم ذلك عن ان ما هو جوهري في تجارة البلدان النامية تقوم به البلدان النامية في ما بينهما . ففي حين ان هذه البلدان تقوم بحوالي ٨٠ ٪ من تجارتها في ما بينها و ٢٠ ٪ فقط من هذه التجارة مع البلدان المتخلفة ، ينقلب الوضع بالنسبة لبلدان الاطراف اذ تقوم هذه البلدان بـ ٨٠ ٪ من تجارتها مع البلدان النامية (٢٢) .

واذ نصل الى هذه النقطة تبدأ الفوضى الظاهرة بالانقسام . فيظهر بالنسبة للبلدان النامية ترابط واضح : ترابط سلبي شديد بين حجم البلد الاقتصادي وبين نسبة الصادرات للمنتوج . في راس الملائحة ، اذن ، وبشكل منظم ، تأتي « البلدان الصغيرة » ، « سكندنافيا » ، البلاد الواطئة ، بلدان الشرق الاوروبي الخ (وفي الوسط « كبار » اوروبا الغربية وفي النهاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وهذا امر بنفسه ، بالطبع : ان يحفظ : فهو يعبر عن الرغبة الكامنة التي تنحو نحو توسيع السوق الخاصة بالراسمالية ، الامر الذي تهمله نظرية التفوقات المقارنة . ان عنصر الحجم الاقتصادي هذا ، بالنسبة للبلدان المتخلفة ، مقلع ومغلف بصورة واسعة بواسطة درجة التمييز انطلاقاً من الطلب الخارجي ، لكن البلدان المتخلفة اذا اخذت بمجملها تبدو متخرطة اشد الانخراط في السوق العالمية .

(٢٢) S D N « شبكة التجارة العالمية » (١٩٢٨ و ١٩٢٨) . « غات Gatt

« تقارير سنوية حول التجارة العالمية » . انظر كذلك على سبيل المثال تحليلنا لشبكة التجارة الافريقية : سبيل امين « التجارة بين البلدان الافريقية » في مجلة « شهر في افريقيا » Mois en Afrique عدد كانون الاول ١٩٦٧ .

ولما كان تعاطم تبادلات البلدان النامية في ما بينها اسرع من تعاطم التبادلات بينها وبين البلدان المتخلفة . فان حصة تبادلات المنتوجات المانيفاتورية مقابل منتوجات مانيفاتورية في التجارة العالمية تكبر هي الاخرى . وهكذا فان الجدول العام للتبادلات العالمية قد تطور من عام ١٩٥٠ الى عام ١٩٦٥ وفقا لما يشير اليه الجدول ادناه :

اتجاه الصادرات بين ١٩٥٠ و ١٩٦٥ (بمليارات الدولارات الجارية) (٤٣)

بلدان المنشأ	بلدان المورد				المجموع
	البلدان المتخلفة		البلدان النامية		
البلدان النامية	١٩٥٠	١٩٦٥	١٩٥٠	١٩٦٥	
	١١	٢٧	٢٥	٩٦	١٢٣
البلدان المتخلفة	٥	٨	١٢	٢٦	٣٤
المجموع	١٨	٣٥	٣٦	١٢٢	١٥٧

فقد انتقلت اذن حصة التبادلات الداخلية في العالم النامي من ٤٦ ٪ من التجارة العالمية عام ١٩٥٠ الى ٦٢ ٪ منها عام ١٩٦٥ . ويقابل هذا التطور الحصة المتزايدة التي تسجلها تبادلات المنتوجات المانيفاتورية، والتي تمثل . بالنسبة للفترة ما بين ١٩٦٠ - ١٩٦٥ ، حوالي ٧٠ ٪ من تجارة البلدان النامية و ٥٤ ٪ من التجارة العالمية . اما في عام ١٩٦٦ فقد كان التوزيع العالمي للتجارة كما يلي : ا بمليارات الدولارات الجارية (٤٤)

(٤٢) « هال ب . لاري » « Hal B. Lary » « استيراد المنتوجات المانيفاتورية من البلدان

القليلة النمو » نيويورك ١٩٦٨ ص ٢ .

(٤١) جرى التنقيب عنها في حوليات « المندوب الاقتصادي الدولي » « F M I » « اتجاهات

التجارة » و« ملحق بإحصائيات التمويل الدولي » (بالانكليزية) .

صادرات قرب	واردات سيف	الصافي	
٢.٤٣	٢٧٤٣	٢٤. +	١ - البلدان النامية
٨٢٤٥	٩٢٤.	١.٤٥ -	الولايات المتحدة
٩٤٢	٨٤٨	٠.٤٤ +	أوروبا
			اليابان
			كندا - أستراليا
			زيلندا الجديدة وأفريقيا
١٤٤٧	١٦٤٤	١٤٧ -	الجنوبية
١٣٦٤٧	١١٥٤٥	٨٤٨ -	المجموع (١)
١.٤٢	٥٤٣	٤٤٩ +	٢ - البلدان المتخلفة
٢٤٤٨	٢١٤٠	٦٤٢ -	البلدان النقطية
			بلدان أخرى
٢٥٤٠	٢٦٤٣	١٤٣ -	المجموع (٢)
(١.٤٧)	(٩٤٥)	(١٤٢ +)	(أميركا اللاتينية)
(٦٤٨)	(٥٤٤)	(١٤٤ +)	(الشرق الأوسط)
(٧٤٤)	(٦٤٨)	(٠.٤٦ +)	(أفريقيا)
(٨٤١)	(١١٤٦)	(٢٤٥ -)	(آسيا)
٥٤٧	٦٤٦	٠.٤٩ -	٣ - البلدان الشيوعية
			لوربوا الشرقية والاتحاد
			الموفايتي
١٤٦	١٤٨	٠.٤٢ -	الصين - كوريا - فيتنام
			- كوبا .
٧٤٣	٨٤٤	١٤١ -	المجموع (٣)
١٨١٤٤	١٩٢٤٠	١.٤٦ -	المجموع العام

ان حصة البلدان النامية الرأسمالية تمثل ٧٥ ٪ من التجارة العالمية وحصة البلدان المتخلفة ١٩ ٪ وحصة العالم الشيوعي ٤ ٪ . والحال ان تجارة البلدان النامية تتناول بشكل جوهري منتجات مانيفانورية ، كما يبين الجدول التالي :

بنية الصادرات : المتوسط السنوي لفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٥
(بمليارات الدولارات الجارية) (٤٥)

البلدان المتخلفة		البلدان النامية		
النسبة المئوية	القيمة الإجمالية	النسبة المئوية	القيمة الإجمالية	
٢٨٤٩	٨٤٤	١٤٤٢	١٢٤٩	المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ
٢٢٤٥	٦٤٨	١١٤٩	١١٤٦	المواد الأولية الزراعية والمنجمية
٢١٤٤	٩٤١	٢٤٨	٢٤٧	المنتجات النفطية والحروقات المعدنية
١٦٤٩	٤٤٧	٧٠٤	٦٨٤٠	المنتجات المانيفاتورية
١٠٠٤٠	٢٩٤٠	١٠٠٤٠	٩٧٤١	المجموع

امام هذه المسئلة من الوقائع اليقينية نجد انفسنا تجاه نتيجة
أكيدة : نظرية التكاليف المقارنة نظرية شديدة البساطة وشديدة العمومية
في تفسيرها للواقع بكل تعقده .

ان بنية تجارة البلدان النامية واتجاه التجارة بين هذه البلدان نحو
التصاعد بسرعة أكبر لا يمكن تفسيره دون اللجوء الى ذلك الاتجاه
الكامن لدى الرأسمالية نحو توسيع اسواقها . اما « نخصم »
البلدان المتخلفة فلا يمكن تفسيره دون اللجوء الى نظرية وظائف
الاطراف في المنظومة الرأسمالية العالمية . وذلك لان صادرات العالم
المتخلف - في الواقع - لا تتكون في جوهرها من منتجات زراعية
متأية عن الزراعات التقليدية لهذه البلدان . بل تتكون من مواد أولية
ومنتجات زراعية متأية عن قطاعات حديثة ذات انتاجية عالية - مناجم
مزارع - استخراج نفط - يمكن مقارنتها بتلك التي في البلدان النامية :
وهذا امر يقيني جوهري غالبا ما تنسى النظرية اخذه بالحسبان .

والحال ان نظرية التفوق المقارنة ، اذا ما طبقت على بعض هذه
المجموعات من الوقائع المتعلقة بالتجارة العالمية ، تؤدي الى نتائج لا حدود
لتفائلها . فالبلدان المتخلفة التي تشكل في التجارة العالمية الشريك

« الاصفر » ، الذي يدفع مقابل جميع وارداته بعض المنتجات التي نحصل في اقتصاده المكانة الاعظم ، هي الاستفادة الكبرى من التخصص الدولي لكونها تجني منه فوائد اعظم مما تجنيه البلدان النامية !

لكننا نلاحظ ان التجارة الخارجية لا تعوّض التفاوتات في استهلاك المنتجات المائيفاتورية . فقد تزايد هذا التفاوت بفعل التخصص المصاعد في العالم وانقسامه الى بلدان مصنعة واخرى غير مصنعة . كما نلاحظ ان التصنيع يشري حقا : اذ ان مستوى استهلاك المنتجات المائيفاتورية يتوقف على مستوى الانتاج المحلي لهذه المنتجات (٤٦) . والاستثناء الوحيد الظاهر بين « البلدان الغنية » التي تظل مستوردة ضخمة للمنتجات المائيفاتورية « (الدومينيون البيضاء ، الدانمارك الخ) ليس استثناء حقيقيا لان انتاجها الصناعي في الواقع ، انتاج هام ، لكنها تتزود بكمية اضافية من المنتجات المائيفاتورية لا بأس بقيمتها ، وذلك نظرا لما لديها من زراعة متخصصة وغنية . ومن الواضح ان البلدان المتخلفة ليس بوسعها ان تستبدل منتوجا لا وجود له من المنتجات المائيفاتورية بانماثها لوارداتها . فلكي تحقق استهلاكاً فردياً مساوياً للمعدل الوسطي العالمي ، عليها ان تضاعف وارداتها اربعين مرة أي ان تضاعف صادراتها بهذا المقدار كذلك . ومن العبث ان نشير الى ان انماء من هذا النوع متحيل . ولندكر ايضا انه عندما يصبح باستطاعة البلدان الزراعية والمنجمية تحقيق ذلك . لا تمود البلدان الصناعية بحاجة لثل هذه الفوائض . ففي عدد من البلدان المتخلفة يتسارح حجم الواردات من المنتجات المائيفاتورية مع حجمها في البلدان النامية او يكاد . ولكن هنا ايضا يلقى الاستهلاك اكثر انخفاضا نظرا لفقدان الانتاج المحلي الذي يبقى . فسي البلدان النامية . المصدر الجوهري للتموين .

٢ - تطور حدي التبادل والتقدم التقني عبر الاجيال

النظرية الكلاسيكية حول التفاوتات المقارنة ينبغي ان تواجه من وجهة نظر سكونية :

(٤٦) انظر مثلا S D N « التصنيع والتجارة الخارجية » الصفحات ٢٥ و ١٠٢ .
و « بين » Bean « التصنيع الدولي والدخل الفردي » دراسات في الدخل والثرثرة « (بالانكليزية) ١٩٤٦ .

في وقت معين . تكون تكاليف الانتاج فيه ما هي عليه . يكون من مصلحة البلدين ان يتخصصا في الانتاج الذي تتفوق كل واحدة منهما على الاخرى بالنسبة له تفوقا نسبيا . لكن نظرية التفوقات المقاربة تدعي البرهنة على ان التخصص يتيح لكل البلدان ان تستفيد من الانجازات التقنية المحققة في اماكن اخرى من العالم . فلتعاین ما يحدث في العلاقات بين البلدان « الصناعية » والبلدان « الزراعية » . لنفترض ان الاسعار تثبت على مستوى تكاليف الانتاج . ولنفترض بعد ذلك ان تقدمنا تقنيا ما قد تحقق في البلدان الصناعية . فتكاليف الانتاج . ومعها اسعار المنتجات المانيفاتورية . تنخفض بالقياس مع اسعار المنتجات الزراعية . فتحسن حالة حدي التبادل لصالح البلدان الزراعية . وعلى هذا النحو نزود هذه البلدان بمشروعات صناعية اكثر فاكثر مع احتفاظها دائما بتقديم نفس الكمية من المنتجات الزراعية مقابلها . وهكذا فهي تستفيد من التقدم الذي تحقق في مكان آخر .

ان الوقائع الفجة المشار اليها اعلاه (اي الترابط المتين بين الاستهلاك وانتاج المنتجات الصناعية) يكذب التفاؤل الايديولوجي لهذه النظرية . ان تفسير هذه الوقائع يقتضي ان نعاين تطور حدي التبادل المقارن عبر الاجيال . من جهة . والتقدم في الانتاج المصدر في البلدان النامية والبلدان المنخلفة . من جهة اخرى . ؛ علما بان هذا الانتاج لا يمثل حتما بالانتاج الصناعي . من جهة . والزراعي او الاولي . من جهة اخرى .)

تطور حدي التبادل عبر الاجيال هو التالي : (٤٧)

الفترة	نسبة : اسعار المواد الاولية الى اسعار المواد المانيفاتورية في التجارة العالمية :	نسبة : اسعار المستوردات الى اسعار المصادرات بالنسبة لبريطانيا العظمى
١٨٧٦ - ٨٠	١٤٧	١٦٣
١٨٨١ - ٨٥	١٤٥	١٦٧
١٩٢٦ - ٢٠	١١٨	١٢٠
١٩٣١ - ٣٥	٩٣	١٠١

(٤٧) منظمة الأمم المتحدة « الاسعار النسبية للواردات والمصادرات في البلدان النامية بشكل غير كاف » (بالفرنسية) . بالنسبة لتحديد وحساب حدي التبادل انظر : « هينر » المرجع المذكور ص ٥٥٨ وما يليها و « موري » Moret « مساهمة في دراسة حدي التبادل » (بالفرنسية) (مجلة الاقتصاد المعاصر عدد شباط . ٥)

عام ١٩٢٩ كان يوسع البلدان المتخلفة ان تشتري ، بنفس الكمية من المنتجات الاولية ٦٠ ٪ فقط من كمية البضائع المانيفاتورية التي كانت تشتريها عام ١٨٧٠ - ١٨٨٠ . اذا حسبنا قيمة تجارة المنتجات القاعدية ، ذهبا ، وجدناها عام ١٩٢٦ - ١٩٢٨ ارفع مما هي عليه عام ١٨٧٦ - ١٨٨٠ ب ٢٤٢ مرتين ، في حين ان قيمة تجارة المنتجات المانيفاتورية ارفع ب ٢٤٣ مرتين . مقابل ذلك تضاعف حجم تجارة المنتجات القاعدية اربع مرات بينما تضاعف حجم تجارة البضائع المانيفاتورية مرتين ونصف أو ثلاث مرات فقط . مما يبين تفقر حدي التبادل بالنسبة للبلدان المتخلفة لان الاسعار بالذهب التي تدفع ثمن صادراتها قد انخفضت بنسبة ٤٥ ٪ بينما لم تنخفض اسعار صادرات البلدان الصناعية الا بنسبة ٢١ ٪ فقط (٤٨) .

وثمة سلسلة للارقام اتم واكمل هي سلسلة حدي التبادل البريطاني التي يعطيها « أملاه » Imlah (الاساس ١٠٠ عام ١٨٨٠) (٤٩) :

١٨٠١ - ٠٢	٢٤٥	١٨٧٩ - ٨٦	٩٨
١٨٠٢ - ٠٨	٢٢٥	١٨٨٦ - ٩٤	١٠٥
١٨٤٣ - ١٨	١١٨	١٨٩٤ - ١٩٠٥	١١٦
١٨٤٨ - ٥٦	١١٠	١٩٠٥ - ١٣	١١٨

نلاحظ كذلك ان نسبة مؤشر الاسعار الصناعية الى نسبة مؤشر الاسعار الزراعية قد انخفضت باستمرار في الولايات المتحدة من عام ١٨٥٠ الى عام ١٩١٠ .

في ما يلي الارقام ١٥٠١ :

١٨٥٠	١٤٤١	١٨٩٠	١٤٠٢
١٨٦٠	١٤٠٨	١٩٠٠	١٤٠٠
١٨٧٠	١٤٩٤	١٩١٠	١٤٠٨
١٨٨٠	١٤٠٧		

(٤٨) منظمة الامم المتحدة الوثائق المذكورة .

(٤٩) « أملاه » Imlah « حيا التجارة في المملكة المتحدة » (يوميات التاريخ

الاقتصادي عدد تشرين ثاني ١٩٥٠) .

(٥٠) مانويلسكو « Manoilescu » « نظرية الحماية والتجارة العالمية » باريس ١٩٢٩ ص ٢٧٦ .

أما بالنسبة لما يتعلق بالفترة الراهنة فهي تنقسم بوضوح شديد إلى فترتين : خلال فترة الحرب العالمية الثانية وفترة ما بعد هذه الحرب حتى نهاية حرب كوريا (حوالي ١٩٥٣ - ٥٥) تحسنت أوضاع حدي التبادل ، فعلا ، لصالح البلدان المتخلفة . لكن فترة الازدهار الكبير التي عرفها العالم النامي المعاصر منذ ذلك الحين ، تميزت بتقهقر شديد جدا لحدي التبادل وصل ، بالنسبة للمنتوجات المصدرة من البلدان المتخلفة ، في حده الأدنى من ٥ إلى ١٥ ٪ والارجح انه بلغ بين ٨ و ٢٥ ٪ .

ويذكر « بول بيروخ » الذي قام بعملية تأليفية للمعلومات المتعلقة بحدي التبادل في الفترة الممتدة بين ١٩٥٣ - ٥٤ إلى ١٩٦٢ . والتميزة بالانخفاض المستمر في اسعار المواد الأولية . أن تقدير التقهقر في حدي التبادل يصل إلى ١٠ ٪ بالنسبة لمجمل البلدان المتخلفة . في حين أن حدي التبادل هذين لم يطرا عليهما تعديل ملموس خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٧ (٥١) . أما « بير جاليه » فيقدر هذا التقهقر بـ ١٩ ٪ بين ١٩٥٤ - ١٩٦٥ بالنسبة لمجمل العالم الثالث (٥٢) . ويقرر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والنمو المنعقد في نيودلهي عام ١٩٦٨ أن تقهقر حدي التبادل بين ١٩٦١ و ١٩٦٨ قد الحق بالبلدان المتخلفة خسارة توازي ٢٨٤٤ ٪ من المساعدة العامة الاجمالية التي تلقتها هذه البلدان (٥٣) . وإذا اتخذنا الاساس ١٠٠ في عام ١٩٢٨ كمقياس لقدرة الاستيراد بالشخص الواحد لدى بلدان اميركا اللاتينية ، ماعدا فنزويلا اذ تختلف الامور اختلافا كبيرا بالنسبة لهذا البلد نظرا لانه مصدر ضخم للنفط) وجدنا ان هذه القدرة قد تقلصت عام ١٩٥٥ إلى المؤشر ٣٧ وعام ١٩٦٥ إلى المؤشر ٢٢ (٥٤) . أما بالنسبة لبلدان الاتحاد الجمركي والاقتصادي

(٥١) Paul Bairoch « تطور اقتصاد العالم الثالث بين ١٩٦٠ - ٦٧ وتطابق تطوره على المدى القصير » (بالفرنسية) مؤتمر المعهد الفرنسي في فيينا من اجل النمو والتعاون ، حزيران ١٩٦٨ .

(٥٢) Pierre Jaléo « الامبريالية عام ١٩٧٠ » باريس ١٩٦٩ ص ٦١ .

(٥٣) « وثائق مؤتمر نيودلهي » مجلة التجارة الاممية والنمو (ديفيو اف انترناسيونال تراد اند ديفلوبمان) ١٩٦٧ ص ٢٥ - ٢٦ .

(٥٤) الايكونومست ، لندن ، ذكرها هاري سلفوف في الرجوع المذكور ص ١٨٨ .

في افريقيا الوسطى (UDEAC) فتمثل الخسارة الناشئة عن تفهقر حدي التبادل بين ١٩٥٥ و ١٩٦٧ مبلغ ١٧٤ مليار فرنك ^{cf. ٥} اي نسبة ٢.٠ ٪ من قيمة صادراتها الجارية خلال الفترة اياها (٥٥) . ويمكن تعداد الامثلة بهذا الشأن الى ما لا نهاية (٥٦) .

هذه النتائج تدحض « الاطروحة الديناميكية » التي يدعيها نظرية التفوقات المقارنة - الا اذا كان التقدم التقني في حقل الانتاج « الاولى » الذي تصدره البلدان المتخلفة قد كان اسرع . في هذه الحال يمكن ان تظل النظرية سارية المفعول ، وتكون البلدان النامية - بالاضافة الى البلدان المنتجة الاولى - هي التي جنت فوائد التقدم التقني - نظرا للتخصص العالمي . اما في حال العكس - اي في حال ان التقدم كان اسرع في حقل الانتاج الذي تصدره البلدان النامية - فيجب شرح الاوليات التي حرمت البلدان المتخصصة بالانتاج « الاولى » من فوائد هذا التخصص .

وعلى كل حال ينبغي ان نذكر ملاحظتين . - أولا ان التفهقر المعني ليس تفهقر المنتوجات القاعدية بل تفهقر المنتوجات التي تصدرها البلدان المتخلفة . اذ ان اسعار المنتوجات القاعدية التي تصدرها البلدان النامية لم تفهقر (٥٧) . ثم ان هذا التفهقر لم يحصل في الفترة السابقة على عام ١٨٨٠ . ان ساسة الارقام التي يعطيها « املاه » تشير الى ان العالم بأسره كان يوسعه ان ينتفع من التقدمات التي حققتها بريطانيا العظمى بين عامي ١٨٠٠ و ١٨٨٠ . فمئذ ذلك التاريخ فقط تحولت حركة التفهقر في حدي التبادل في هذا البلد الصناعي . هنا توجد نقطة هامة ينبغي استخلاصها .

ان المسألة التي ينبغي طرحها أولا لمعرفة ما اذا كان التطور في حدي التبادل ، تطور رسمنا خطوطه اعلاه - هو تطور « طبيعي » ام لا ، هي التالية : هل كان التقدم في حقل الانتاجات التي تصدرها البلدان النامية اسرع مما هو في حقل تلك التي تصدرها البلدان المتخلفة ؟

(٥٥) سمير امين « من اجل اصلاح للنظام النقدي في البلدان الافريقية في مطلع القرن » مجلة « شهر في افريقيا » عدد ٢١ ايار ١٩٦٩ ص ٢٧ .

(٥٦) انظر احصائيات اسعار المواد الاولى التي نشرها صندوق النقد الدولي ، اجمالي شهر كانون الاول « اسعار السلع الرئيسية في التجارة العالمية بالدولارات الاميركية » (بالانكليزية) . .

(٥٧) يشهد عمالوئيل بحق على هذه النقطة .

كيف يقاس التقدم الاقتصادي ؟ إذا كانت التعويضات الاسمية التي « للمعامل » (بما فيها الربح) قد بقيت ثابتة ، يكفي مقارنة الاسعار في الفترات المختلفة . ولكن ليست هذه هي الحال . فالاقتصاديون الذين عالجوا هذا الموضوع عمدوا الى قياس الانتاج الخام الفعلي لكل شئيل فرد في كل فرع من فروع النشاط . في حقيبات مختلفة . هل ان هذه الطريقة صحيحة؟ من الجائز جدا أن تستخدم صناعة ما عددا قليلا نسبيا من العمال لكنها ، الى ذلك ، تستخدم زيادة كبيرة في رأسمال . والحال ان ادوات الانتاج ينبغي لها ان تنتج هي بدورها ، فهل يحقق نقل اليد العاملة من الانتاج النهائي الى الانتاج الوسيط ربعا اجماليا ؟

لصياغة هذه المقولة الاخيرة ينبغي النظر الى الاقتصاد بمجمله . والحق انه بالنسبة لمجمل الاقتصاد يشكل انتاج الفرد الواحد المقياس الوحيد النهائي للتقدم . فاذا لم تؤخذ العلاقات الخارجية بالاعتبار يمكننا ان نحكم ان رأسمال الفعلي المستخدم بشكل اغزر هو في الواقع من خلق المنتجين المحليين انفسهم . ان ازدياد الانتاج الصافي للفرد الواحد - الموازي لاستعمال رأسمال من قبل الفرد الواحد استعمالا اغزر - يعني ببساطة انه في حال توزيع السكان كلهم بشكل مختلف ا مكرسين مزيدا من البتر لانتاج معدات الانتاج ، وعددا اقل لانتاج ادوات الاستهلاك ، نحصل على حجم اجمالي من ادوات الاستهلاك اكبر . وهذا لا يعدو كونه شيئا آخر سوى ترجمة لعبارة « يوم باروك » من اننا « اذا طولنا عملية الانتاج » اي اذا عمدنا الى الانتاج « التمهيدي » (في الحقيقة هو حادث في نفس الوقت) المعدات الوسطية ، نزيد الانتاج النهائي . ونحقق جيدا ، بالنسبة للاقتصاد بأسره ، من ان ازدياد الانتاج النهائي للفرد الواحد . قد كان موازيا لاستهلاك رأسمال ، استهلاكا تزيد غزارته اكثر فاكثرا .

تقوم الطريقة الاولى ، اذن ، على مقارنة رأسمال الفرد الواحد بدخل الفرد الواحد . وها هي عناصر هذه المقارنة (٥٨) :

(٥٨) كولن كلاود ، المرجع المذكور ص ٢٨٨ الى ٢٩٢ .

الولايات المتحدة	رأس المال للفرد الواحد (وحدات احتياطية)	الدخل للفرد الواحد
١٨٨٠	٦٧٨	١٢٤٧
١٩٢٢ (متوسط)	١٧٧٥	١٧١٨
بريطانيا العظمى	١٤٢٠	٥٣٠
١٨٦٥	٥٢٥٠	١٢٢٠
١٩٢٨ (متوسط)		

يبدو أن المقولة قد برهنت بوضوح ، وهذا ما يؤكد على كل حال جدول المقارنات الدولية التالي :

الولايات المتحدة	رأس المال للفرد الواحد (وحدات دولية - ١٩١٢)	الدخل للفرد الواحد
بريطانيا العظمى	٥٦٦٠	١١٩١
الدرجنين	٢٥٩٠	٩٦٦
فرنسا	٤٦٨٠	٨٠٠
هولندا	٢٠٦٠	٦٢٩
اليابان	١١١٠	٢٢٠
	٤٦٠	١٢٨

أن البلدان التي تستخدم رأس المال بصورة أكثر هي في نفس الوقت تلك التي يكون الانتاج النهائي للفرد الواحد فيها أرفع . وهذا لا يعني شيئا آخر سوى أن تراكم رأس المال قد كان أسرع من تعاظم الدخل (٥٩) . يمكننا مضاعفة الأمثلة : وتدقيق طرق الملاحظة والقياس ، وأن نستعمل مثلا « معامل رأس المال » : الشائع الاستعمال في الأدبيات ، لكن ذلك كله يؤدي إلى نفس النتيجة - وهي أن التقدم التقني هو الذي أدى إلى الأصح قد كان حتى زمن قريب جدا) « استعمال لرأس المال (٦٠) » Capital Using

(٥٩) انظر مثلا حالة الولايات المتحدة من عام ١٨٧٩ إلى ١٩١٩ عند Kuznets

« الدخل الوطني منذ ١٨٦٩ » نيويورك ١٩٢٦ ، الجدول ١ ، ص ١٠

(٦٠) انظر سميرامين ، الأفرودة ص ٨٦ وما يليها . بعض المصادر بين عدة غيرها : منظمة

الأمم المتحدة « طرائق ومشاكل التصنيع في البلدان المتخلفة » (بالفرنسية) ص ١٩ ،

« كوزنتس » Kuznets « الدخل الوطني في الولايات المتحدة » ص ١١٩ (المكتب

الوطني للأبحاث الاقتصادية ١٩٢٦) . كولن كلارك . المرجع المذكور ص ١٠٢ و ٢٨١ .



يعني ذلك ان الاستعمال الاكبر نسبيا لراسالمال يشكل نفقة اضافية ادنى من اقتصاد العمل المباشر . وهذه النتيجة لا تدعو للعجب . فصاحب المشروع الذي يلجأ الى استعمال اكثف لرؤوس الاموال لا يفعل ذلك الا لان النفقة الاضافية هي نفقة اكثر من معوضة بواسطة اقتصاد الاجور . وخلافا لذلك : اذا زاد انتاج الفرد الواحد في فرع ما من فروع الانتاج فما ذلك الا لان مزيدا من رؤوس الاموال قد استخدم في هذا الفرع . فهذا يعبر عن تكثيف استخدام راسالمال الذي يشترط تقدما تقنيا . ان هذه الملاحظة تتيح لنا اذن ان ننظر الى الانتاج الصافي العامل الواحد كمؤشر جيد على التقدم ، مما يساعد على طرأ دراسة التطور المقارن في حقلتي الصناعة والزراعة ، بكل اطمئنان . داخل بلد معين تكون التعويضات فيه (الاجر ومعدل الربح) متساوية بدقة من فرع الى آخر . واذن ، ماذا تقدم لنا مقارنة التقدم الطويل الاجل اذا ما قارناه داخل اقتصاد معين ، في حقلتي الصناعة والزراعة ؟ هذه بعض الارقام بهذا الصدد (٦١) :

دخل الفرد الواحد بالوحدات الدولية				
الولايات المتحدة	(١٨٥٠)	(١٩٢٥)	الزيادة المئوية	معدل التعاليم السنوي
الزراعة	٢٩٨	٦٦٩	١٢١	١٤٠
الصناعة	٧٣٧	١٦٨٢	١٢٧	١٤٥
بريطانيا العظمى	(١٨٦٧)	(١٩٢٠)		
الزراعة	٥٨١	٨٢٧	٤٢	٠٤٦
الصناعة	٤١٨	١١٥١	١٧٥	١٤٦
فرنسا	(١٨٦٠ - ٦٩)	(١٩٢٠)		
الزراعة	٤٢٥	٥٠٠	١٥	٠٤٢
الصناعة	٤٦٨	١٢٧٢	١٩٢	١٤٨
استراليا	(١٨٨٦ - ٨٧)	(١٩٢٥ - ٢٦)		
الزراعة	٦٧٨	١٢٠٨	١٠٧	١٤٥
الصناعة	٣٦٨	١٤١	٢٩٤	٢٤٩

ماتوييلسكو المرجع المذكور ص ٧١ . SDN « التصنيع والتجارة الخارجية » ص ٥٩ .
انظر ايضا الحسابات التي قام بها E. Mossé « صناعة النسيج الفرنسية : « ماركسي
ومسئلة التعاليم » باريس ١٩٥٧ .

(٦١) هـ. كلارك ، المرجع المذكور ، ص ٢٤٦ وما يليها .

ان للتصنيف وفقا لدرجة سرعة التقدم ميزة واضحة . فقد كان التقدم في جميع البلدان تقدما اسرع في حقل الصناعة ، اما التقدم الاسرع في حقل الزراعة ، تقدم الزراعة الاسترالية ، فيقع في خانة متوسطة بالمقارنة مع تقدمات الصناعة . حتى في الولايات المتحدة ، حيث كانت التقدمات في حقل الزراعة لامعة بشكل خاص ، فان التقدم الاسرع في حقل الصناعة يظهر بوضوح شديد بعد عام ١٩٢٥ .

والتقدم الاسرع ، بشكل عام ، في حقل الصناعة ، ينجم كذلك عن توزيع رأسمال على مختلف فروع الاقتصاد (٦٢) :

بالوحدات المولية للفرد الواحد (نظير تراكم رأسمال
الزراعة	النشاطات الاخرى	دخل الفرد
١.٠	٤.٠	المجموعة الاولى : حوالي ٥.٠ اليابان : ١٩١٣ سكتنيلافيا : ١٨٨٠
١.٠ - ٢.٠	٧.٠ الى ١١.٠	المجموعة الثانية : ١.٠٠ - ٢.٠٠ بريطانيا : ١٨٦٥ ايطاليا : ١٩١٣
٢.٠ - ٤.٠	٢٢.٠ الى ٢٤.٠	المجموعة الثالثة : ٢.٠٠ بريطانيا : ١٨٨٥ المانيا : ١٩١٣ فرنسا : ١٩١٣
٢.٠ - ٥.٠	٢٤.٠ الى ١٥.٠	المجموعة الرابعة : من ٤ الى ٥ الاف الولايات المتحدة : ١٩١٣

هكذا اذن عندما نعبّر من المجموعة الاولى الى المجموعة الرابعة يتضاعف رأسمال الزراعة من ثلاث مرات الى خمس ، كما يتضاعف رأسمال مجمل الصناعة والتجارة والبناء وسكك الحديد من سبع مرات الى ١١ مرة . مما يدل مرة اخرى على ان التقدم هو عبارة عن « استخدام لرأسمال » وان هناك ترابطا وثيقا جدا بين غزارة استثمار رأسمال ومستوى الانتاجية .

اما بالنسبة للزمن المعاصر فان ترميمة التقدم التقني تبدو في طريقها الى تحول عميق . فالتقدم لم يعد « استعمالا لرأسمال » .

(٦٢) انظر ، كلاف ، المرجع المذكور ، الجداول اثناء .

تطور النسبة بين رأسمال والانتاج (٦٢)				
بريطانيا العظمى		الولايات المتحدة		
الاقتصاد الوطني	السنوات	المصانع الاستخراجية	المصانع التحويلية	السنوات
٢٠٥١	١٨٧٥	١١٤٦	٠.٤٥٤	١٨٨٠
٢٠٧٢	١٨٩٥	١٤٣٦	٠.٤٧٢	١٨٩٠
٢٠٨٠	١٩٠٩		٠.٤٨٠	١٩٠٠
٢٠٩٠	١٩١٤	١٤٨٠	٠.٤٩٧	١٩٠٩
٢٠٥٣	١٩٢٨	٢٠٢٠	١٤.٢	١٩١٩
٢٠٦٨	١٩٢٨	٢٠١٤	٠.٤٨٩	١٩٢٩
٢٠٥٥	١٩٥٣	١٤٥٧	٠.٤٧٤	١٩٣٧
		١٤٣٤	٠.٤٦١	١٩٤٨
		١٤٣٦	٠.٤٥٩	١٩٥٣

ان انعطاف تطورهذه النسبة عبر الاجيال يعبر عن بداية الثورة العلمية والتقنية المعاصرة . فهذه الثورة . المبنية على الاتمة . بدأت تظهر من ذلك الحين « العامل الرائزي » (*facteur résiduel*) (العلم) بوصفه عاملا يتجه لان يصبح جوهريا في التقدم التقني ، بالمقارنة مع عاملي سير الانتاج التقليدي (التسعين) العمل ورأسمال) والملايين لم يعودا يوفران الا حصصة متدهورة (٦٤) . هذه الثورة لا تتم بالطبع سوى البلدان النامية الكبرى : فهي تبدأ في الولايات المتحدة في العشرينات ، وفي بريطانيا العظمى في الثلاثينات ، اما في القارة الأوروبية فهي معاصرة . وهي تفسر ، بين ما تفسره ، ان في البلدان المتخلفة حيث لا زالت تجري عملية تراكم صناعي من نمط « كلاسيكي » ، يتجه معامل رأسمال الى التناقل ، بينما هو يتجه في العالم النامي الى التخفف : وهو منذ الان غالبا ما يكون اكثر ارتفاعا في بعض البلدان المتخلفة مما هو عليه في كثير من البلدان النامية .

(٦٢) جدول مستعار من « ر . ريشتا » R. Richta « الحضارة على القتل » باريس

١٩٦٩ ص ٣٧٢ . مصادر :

Dobrovolsky , Creamer , Kuznets , C . Clark , Boronstein

(٦٤) اطروحة يدافع عنها بقوة « ريشتا » في المرجع المذكور ص ٣٧٥ .

سوف نلتقي في مكان لاحق من هذا الكتاب ، بهذه الظاهرة الجوهرية التي تدل على ان التخصص العالمي غير المتكافئ سوف يختلف في المستقبل الذي هو في طور التكوين ، اختلافا كبيرا عن التخصص الذي عرفه العالم حتى الان .

هل يمكننا ان نستخلص من مجمل هذه الملاحظات المتعلقة بتطوُّر التقدم التقني عبر الاجيال ، بعض الدلالات المتعلقة بالتقدم المقارن في الفروع التصديرية في البلدان النامية والبلدان المتخلفة ؟ اذا كانت الزراعة في البلدان النامية قد تقدمت في سياق عملية التراكم الكلاسيكي بسرعة اقل من سرعة الصناعة - رغم وصول المكنتة في هذه البلدان الى الارياف - فمن البديهي ، بحجة أولى ، ان يكون تقدم الصناعة الاستخراجية في الاقتصادات النامية اكثر اهمية منه في الزراعة التقليدية التصديرية في البلدان المتخلفة ، حيث لا زالت المكنتة مجهولة . هذه البديهة تعبر عن نفسها بتباعد متزايد بين منتج الفرد الواحد في الصناعة الحديثة دائما ، بالضرورة ، وفي الزراعة ، وهو تباعد يتزايد بسرعة اكبر في البلدان المتخلفة عما هو في البلدان النامية . وسوف نتاح لنا الفرصة لنبحث بصورة ادق معنى هذه الظاهرة التي كثرت ملاحظتنا لها ، والتي نجد امثلة كثيرة عليها (١٦٥) .

يبقى ان البلدان المتخلفة ليست مصدرة بصورة رئيسية لمنتجات زراعية ناجمة عن زراعتها التقليدية . فينبغي اذن مقارنة التقدم : (١) في ميدان الصناعات التصديرية من البلدان النامية نحو البلدان المتخلفة . (٢) في ميدان الصناعات الاستخراجية (المعادن والنفط) التصديرية في البلدان المتخلفة . (٣) في ميدان الزراعة الحديثة لمزارع هذه البلدان . واخيرا (٤) في ميدان الزراعة التقليدية التصديرية في هذه البلدان . ويمكن القيام بهذه المقارنة اذا عرفنا كيف نقارن ، بالنسبة لكل مجموعة من المجموعات الاربعة الانفة الذكر ، معامل راسالمال (لعدم توفر القدرة على متابعة تطور التركيب العضوي لراسالمال) . وكذلك ينبغي ، بنفس الطريقة ، الاعناء بتقدير راسالمال المستثمر ، من جهة ، والمنتوج (القيمة المضافة) :

(٦٥) انظر في الفصل الذي يلي مقارنات الفروق التي قمنا بها بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى من جهة ، واميركا اللاتينية ومصر والمغرب وشاطئ العاج من جهة اخرى .

تعويض كل من العمل ورأس المال) من جهة أخرى . أما في ما يتعلق برأس المال فالتقديرات بالقيم الجارية يمكن القبول بها على أنها متجانسة ، لأن معدات التجهيز تكاد تكون كلها مجلوبة من البلدان النامية . أما في ما يتعلق بالنتوج فيجب أن يحفظ في الذهن أن الأجر المدفوع لقاء انتاجية مساوية هو أدنى في البلدان المتخلفة ، وأن قسما من الربح المحقق في هذه البلدان يتحول نحو المركز — بواسطة ابتخاس قيمة أسعار المنتوجات بموجب التوزيع المتساوي العالمي لمعدل الربح . أن المقارنات المتجانسة — على اعتبار تكافؤ جميع الأمور الأخرى — ينبغي أن تؤدي إلى تقليص تقديرات معاملات رأس المال في البلدان المتخلفة . كم ينبغي أن تقلصها ؟ إذا كان الأجر الفعلي المدفوع ، لقاء انتاجية مساوية ، هو أدنى ثلاث مرات في البلدان المتخلفة — التي ينبغي أن يكون المعدل الوسطي للربح فيها قبل التوزيع المتساوي بنسبة ٣٠ ٪ مقابل ١٥ ٪ في البلدان النامية ، وأن يمثل الأجر نسبة ٣٠ ٪ من القيمة المضافة — فإن معاملات رأس المال البلدان المتخلفة ينبغي أن تقسم على اثنين لكي تصح مقارنتها بمعاملات البلدان النامية . والحال أن معامل رأس المال في الصناعة التحويلية الأميركية ، التي تعطينا عينة مقبولة عن صادرات العالم النامي . يصل إلى اثنين بينما هو أدنى من ثلاثة ، بالتقديرات الجارية ، بالنسبة للصناعة النفطية والمنجمية في البلدان المتخلفة ، وأدنى من ١٤٥ بالنسبة لزراعة المزارع الحديثة ، وهو عمليا ، بدرجة الصفر بالنسبة للزراعة التقليدية . أي أن المعدل الوسطي لهذا المعامل (إذا ما وازنا بين الأهمية النسبية لكل من مجموعات المنتوجات هذه في صادرات البلدان المتخلفة ، هو بمثابة ١٤٨ ، ونقلا للصيغ الجارية بالنسبة للقطاعات المصدرة في الأطراف ، وأدنى من واحد وفقا للصيغ المتقارنة . في هذه الظروف يحق لنا كل الحق أن نستنتج أن تقدم النشاطات التصديرية الحاصلة في البلدان النامية قد كان بشكل عام أسرع منه في تلك التي في البلدان المتخلفة .

ونقلا لنظرية التفوقات المقارنة كان ينبغي إذن أن يتحسن وضع حدي التبادل لصالح البلدان المصدرة المتخلفة مما يتبع ، هكذا ، لهذه البلدان أن تجني ربحا معينا من جراء التقدم الأسرع الذي حققته البلدان الصناعية النامية التي تزودها بالمنتوجات المانيفاتورية . والحال أن شيئا من ذلك لم يحصل . أما بالنسبة لما يتعلق بالمنتوجات المنجمية التي تنتج

في البلدان المتخلفة ، فليس من المستحيل أن يكون بعض هذه المنتجات قد عرف وتيرة من التقدم التقني سريعة جدا . لكن ما من شيء يخولنا أن نعتقد أن هذا التقدم قد كان بالنسبة لمجمل تلك المنتجات قلما أسرع مما هو بالنسبة لمجمل صناعة البلدان النامية . سوى أن حدي التبادل قد تقهقرا هنا أيضا . ولنا نلاحظ ، خلافا لذلك أي تقهقر في حدي التبادل بالنسبة للعديد من المنتجات الماثلة في البلدان النامية (٦٦) .

٣ - محاولات تفسير تقهقر حدي التبادل عن طريق تحليل الطلب .

يتحدد السعر من منظور ذاتوي للقيمة بواسطة الطلب ، وبواسطة وحده ، بمعزل عن أي تطور لكلفة الإنتاج . لقد اهتم بعض الاقتصاديين المعاصرين بتفسير أوالية تقهقر حدي التبادل بالنسبة للبلدان المتخلفة . واضعين أنفسهم بذلك في ميدان ذاتوي . فهم يزعمون أنهم يرونها نظريا ويثبتوا في الواقع أن الطلب على المنتجات « الأولية » ، راذن سعرها ، يتناقص باستمرار .

وسبب ذلك في ما يرون أن تقدم البشرية يتيح أولا تلبية الحاجات الحياتية (الغذائية) ثم تلبية الحاجات الأخرى التي يتزايد الطلب عليها ، بالتالي ، بسرعة أكبر . لنلاحظ أن هذه النظرية تقع على طرفي نقيض مع نظرية « الإيرادات المتناقصة »

(Les rendements décroissants)

التي تنادي بأن تطور حدي التبادل سوف يكون مؤثريا بالنسبة للمنتجات الزراعية نظرا لاختلال التوازن اختلالا متزايدا بين حاجات البشر والموارد المحدودة .

وقد أعطى البعض تفكيراتهم الذاتية شكلا أدق . فيؤكد « تريبانيس » (٦٧) في رده على « بور » و « يامي » أن النمو الاقتصادي يسبب على الغوام تضخما نسبيا في القطاع « الثاني » لأن النمو

(٦٦) وهي نقطة يشهد عليها عما نوليل بحق .

(٦٧) Triantis « التقدم الاقتصادي ، إشباع إمادة التوزيع وحدا التجارة

الأمية » (اليوميات الاقتصادية ١٩٥٣)

يعبر عن نفسه بتفاقم عدم تكافؤ المداخيل . وان الطلب المنصب على « الثاني » (ثقافة ، تسليّة الخ) يتزايد مع تزايد عدم التكافؤ . ان نمو البلدان المتخلفة يعني والحالة هذه ان تعاضد الدخل العالمي يسير وفقا لما يتناسب مع هذه البلدان الاخيرّة اكثر من تناسبه مع البلدان القديمة النمو . وبمعدل وسطي ، فان الطلب على المنتجات الفاخرة ، بالنسبة للعالم بأسره ، يتناقص نسبيا .

هذا التناقص النسبي من شأنه ان يجعل حدي التبادل غير ملائمين للبلدان المنتجة للمنتجات الفاخرة ، اي للبلدان الأكثر تقدما . باتجاه معاكس ، يصبح تفهقر حدي التبادل بالنسبة للمنتجات القاعدية نتيجة من نتائج نمو العالم نموا يتزايد عدم التكافؤ فيه أكثر فأكثر . نموا تشند في اثنائه حدة تأخر البلدان الأكثر تأخرا . ويضيف « تريالتي » ان نمو البلدان المتخلفة الذي يحصل رغم ذلك - وان يكن بسرعة اقل من تلك التي في البلدان النامية - يزيد في حدة عدم تكافؤ التوزيع لديها ، وان قابلية الاتفاق على الرفاهيات ، اذن ، تعاضد فيها بسرعة اكبر من تعاضد قابلية الاتفاق على الضروريات الاولى ، مما يساهم في جعل الطلب على المنتجات الغذائية يتناقص باستمرار بالمقارنة مع الطلب على المنتجات الاخرى ، فيؤدي ذلك ، والحالة هذه ، الى تفاقم حدي التبادل وسوء حالهما يوما بعد يوم بالنسبة للبلدان الفقيرة .

معاينة الوقائع معاينة سطحية قد تظهر صحة هذه الأطروحة . فمتلما يتعاضد الدخل العالمي تتعاضد صادرات البلدان الصناعية أكثر من صادرات البلدان الزراعية . كذلك عندما يرتفع الطلب ، بالنسب إليها ، في البلدان الزراعية والبلدان النامية ، فان واردات البلدان الاولى ترتفع أكثر بكثير من واردات البلدان الاخيرّة (٦٨) . ويكون مرد ذلك الى ان الطلب الاضافي ينصب على المنتجات الصناعية أكثر منه على المنتجات الغذائية . فالبلدان المتخلفة ، التي لا تنتج الا القليل جدا من المنتجات الصناعية ، عليها ان تتوجه الى الخارج .

لكن مجمل وجهة النظر هذه تعرض نفسها لانتقادات قاسية . فهذا التفكير لو صح قبوله جدلا بالنسبة للمنتجات الغذائية ، لا يصح قبوله بالتأكيد بالنسبة للمنتجات الاولى الاخرى والتي هي مواد اولية من اجل

الصناعة (منتجات منجمية : نحاس الخ ، او زراعية : قطن ، مطاط . .) يرتبط الطلب عليها بالطلب على المنتجات المانيفاتورية . من جهة اخرى ، يصر الى التاكيد على ان مبررات مداخل هذه الصادرات (ها مرتفعة جدا . والحال ان حدي التبادل قد تفهقرا بالنسبة لسائر البلدان المتخلفة ، سواء كانت بلدانا تعرض منتجات غذائية (شاي ، بن ، سكر الخ) او مواد اولية من اجل الصناعة (مطاط ، قطن ، فلزات معدنية الخ) . واخيرا ، لو كانت هذه النظرية صحيحة لكان ينبغي ان نلاحظ مفاعيلها منذ مطلع القرن التاسع عشر ، لكن ذلك ليس صحيحا ، اذ ان حدي التبادل قد تحسنا بالنسبة للبلدان المتخلفة حتى حوالي ١٨٨٠ ، الامر الذي استخلص منه البعض على كل حال ، حججا للبرهان على صحة اطروحة الإيرادات المتناقصة .

وحاول « هيكس » ان يفسر تحسن حدي التبادل بالنسبة للبلدان المتخلفة حتى عام ١٨٨٠ ، ثم انعطاف الوضع رغم التطور غير المؤاتي على طلب المواد الغذائية ، تطورا كان من شأنه ان يكون مستمرا . من اجل ذلك يشير هيكس الى ان الانتاجية قد زادت في بريطانيا العظمى في الصناعة التصديرية ، حتى القرن التاسع عشر ، في حين انها ارتفعت في الولايات المتحدة حتى القرن العشرين ، على حساب الواردات ، باستبدالها بمنتجات وطنية *Produits domestiques* ، وعلى العموم ، خلال قرن من الزمن ، تدخل عنصر الكلفة باتجاه معاكس لعنصر الطلب . لكن ذلك لا يعدو كونه فرضية ينبغي برهانها . في حين ان تعاظم الواردات الاميركية من المواد الاولى يكذب هذه الفرضية .

ان الاعتراض الحاسم ينشأ عن ان هذا التحليل برمته يحمل قانون العرض والطلب اكثر مما يسمه ان يحمل . فهذا القانون يقول لنا بشكل واضح ان السعر ينخفض عندما يقل الطلب ، اذا بقي الدخل ثابتا . لكن هذه ليست هي الحال ، لان تعاظم الطلب على المواد غير الزراعية ، بفضل التقدم ، يتم بشكل مواز لتعاظم الدخل .

وثمة نظريات من نفس النمط ، مبنية على تحليل الطلب ، تقدم بها اصحابها لا سيما نورسكه وسنجر وكنداليرغر ، وقد بين عمانوئيل عسليم

(*) Les élasticités - revenus de ces exportations)

التماسك الذي يعتبرها جميعا (٦٦) .

٤ - تقهقر حدي التبادل وتطور الاجور المقارن .

لعل « راول بريبيتش » هو اول اقتصادي يضع نفسه في حقل مختلف . هذا الحقل هو حقل تحليل التطور المقارن الذي يخضع له التقدم التقني وتمويض العوامل عبر الاجيال (٧٠) . فهو يعتبر ان الفرضية القائلة بأن التقدم التقني قد كان اسرع في الصناعة المانيفاتورية في البلدان النامية منه في الانتاج الاولي للبلدان المتخلفة ، هي فرضية صحيحة . والحق ان هذه الفرضية هي التي تشكل الشرط الذي يحكم بحث الرجل . اذ لولا ذلك لما كانت المشكلة قد طرحت اصلا، ولكان تقهقر حدي التبادل بالنسبة للبلدان المتخلفة امرا طبيعيا وموازيا للتطور المقارن في التقدّمات التقنية . ان تحليل « بريبيتش » مبني على تطور الاسعار المقارن في البلدان النامية وفي البلدان المتخلفة .

يمكن ان تعبر فوائد التقدم التقني عن نفسها بطريقتين : اما ان تنخفض الاسعار وتبقى المداخل النقدية ثابتة ، واما ان ترتفع هذه المداخل وتبقى الاسعار ثابتة . اما اذا انخفضت الاسعار في كلا البلدين ، على اثر التقدم - فان التبدل الطاريء على حدي التبادل يمر فقط عن سرعة هذا التقدم غير المتكافئة . كذلك الامر اذا ارتفعت المداخل في كلا البلدين بمثل ارتفاع الانتاجية . وكذلك الامر ، بصورة اولى ، اذا ولّد التقدم في بلد من البلدين انخفاضا في الاسعار وولّد في الاخر ارتفاعا في الدخل دون انخفاض في الاسعار . ان الترسيم الموحدة التالية تعطي صورة عما يحدث :
وضع الانطلاق :

اسعار المنتوجات القاعدية	اسعار المنتوجات المانيفاتورية	حدا التبادل بالنسبة للبلدان المتخلفة
١.٠٠	١.٠٠	١.٠٠

(٦٩) انظر هانوتيل ، المرجع المذكور ص ١٢٦ وما يليها . Nurske « نماذج استجابة والنمو » اوكسفورد ١٩٦٢ . Singer « توزيع الارباح بين البلدان المستثمرة والماتحة للقروض » ١٩٥٠ ، و Kindelberger « حدا التجارة » لندن ١٩٥٦ .
(٧٠) منظمة الامم المتحدة « النمو الاقتصادي ومشكلاته في اميركا اللاتينية » (بالانكليزية) .

نفترض ان معدل التقدّمات المحققة بواسطة الصناعة قد بلغ ٥٠٪
مقابل ٢٠٪ في الانتاج الاول . في حال افتراض ان الامور تجري بشكل
طبيعي نحصل على :

اسعار المنتجات المائقاتورية	اسعار المنتجات القاعدية	حدا التبادل
٥٠	٨٠	١٦٠

في افتراضنا الثاني يكون لدينا بالمقابل :

اسعار المنتجات المائقاتورية	اسعار المنتجات القاعدية	حدا التبادل
١٠٠	٨٠	٨٠

لقد تفهّمر حدا التبادل بالنسبة للبلدان المتخلفة بينما كان من
المفترض ، بشكل طبيعي ، ان يتحسّن .

يدعي « برييتش » ان هذا هو بالضبط ما حصل في العلاقات
الدولية ، وهو يفسر ذلك بالملك الذي سلكه الاجر خلال الدورة ، في
اوروبا ، وخلال كل فترة من فترات الازدهار . حصل ذوو الاجر على زيادة
في اجرهم اتاحها ارتفاع الانتاجية . وحال جمود الاجر الاسمي دون تدني
هذه المداخل ابان فترات الانحطاط . اما في البلدان ذات الانتاج الاول
فقد حال الفضل الثابت *excedent constant* في عرض العمل دون
مساهمة هذه المداخل في الازدهار العام .

اطروحة « برييتش » هي اطروحة ١٠٠ عمانويل . انها تفسر تفهّمر
حدي التبادل بالزيادة المنتظمة التي تزداد الاجور وفقا لها في البلدان
النامية وحدها . ولا يمكن خلط هذه الاطروحة باطروحات « سنجر »
والاطروحات الاخرى المبينة على تحليل الطلب (٧١) . وليس من المهم ان
يكون برييتش قد مائل - خطا - بين صادرات البلدان المتخلفة وصادرات
المنتجات القاعدية ، فتفكيره يظل صامدا في حال التخلي عن هذه المائلة ،
اذ ان تفسيره لا يكمن في طبيعة الطلب بل في تطور الاجور .
في حال قبولنا بهذا التفسير ، الا ينبغي ان نذهب الى ابعد منه ؟

(٧١) حول هذه النقطة يقع عمانويل في التباس يجعله غير عاقل نجاء برييتش (المرجع
المذكور ص ١٢٦ وما يليها) .

في النهاية ما هو السبب الذي يجعل عرض العمل على فضل دائم في البلدان « ذات الانتاج الاولى » ؟ (يعني البلدان المتخلفة) . يقول لنا « برييتش » ان التقدم التقني هو الذي يسرح ايدي عاملة من هذا الانتاج . هذا صحيح بالتأكيد . لكن التقدم التقني في الصناعة المانيفاتورية يعبر عن نفسه تماما بنفس الطريقة .

يبدو لنا انه يكفي ادخال طبيعة التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية التي للرأسمالية الطرفية لكي يظهر لنا هزال هذا الفضل الدائم في عرض العمل . فهذه التشكيلات تمتاز بأهمية احتياطياتها الربوية التي في طريقها الى التفكك والتي تشكل جوهر الظواهرات المتعلقة بسوق العمل . بينما ، خلافا لذلك ، لم تعد توجد مثل هذه الاحتياطيات في تشكيلات الرأسمالية المركزية (١٧٢) .

هذا هو الامر الجوهري . ولكن ينبغي ان نضيف ايضا ان عرض اليد العاملة في البلدان النامية ، رغم ان الفضل فيه قد كان نسبيا اقل منه في البلدان المتخلفة ، فان التقدم لم يعبر عن نفسه فيها - حتى حوالي ١٨٨٠ - باستقرار الاسعار وزيادة الاجور . فقد انخفضت الاسعار خلال القرن التاسع عشر كله ، في مركز المنظومة العالمية (١٧٣) . واذن فقد عبر التقدم في أوروبا عن نفسه بانخفاض الاسعار خلال قرن من الزمن ، وذلك على عكس اطروحة « برييتش » .

بل أكثر من ذلك . فقد ارتفعت الاسعار باستمرار في بلاد ما وراء البحار على امتداد القرن التاسع عشر ، وهذا ايضا يجري في اتجاه معاكس لاطروحة برييتش . صحيح ان الارتفاع المستمر للأسعار في اقتصادات ما وراء البحار قد كان موازيا لتقهقر مستمر في عملية الصرف . ومن الجائز ان تكون علة هذا التقهقر قائمة في اسباب خارجة عن اوالية الاسعار ، كانهدام التوازن بشكل دائم في الميزان الخارجي مثلا . في هذه الحال لا يكون تقهقر الصرف نتيجة لارتفاع الاسعار ، بل علة له . ولكي نعرف ما اذا كان التقدم قد اثر على الاسعار ام لا ، ينبغي ان نعين تطور مستوى

(٧٢) هذه النقطة البت من قبل « ليس » وبرزها عمادويل بنو (المرجع المذكور ص ١٢٢) . انظر بشكل خاص « اريفي » الدراسة المذكورة .

(٧٣) انظر مثلا « الحوليات الاحصائية في فرنسا » ١٩٢٨ ص ٤٣٦ وما يليها بالنسبة لتطور الاسعار في البلدان الغربية الكبرى منذ ١٨٢٠ .

الاسعار المعبر عنها بنقد ذي قيمة ثابتة .

في هذه الحال ، قد يكون بوسعنا ان نكتشف ان التقدم ، خلال القرن التاسع عشر ، قد عبر عن نفسه في البلدان المتخلفة كذلك بالاتجاه نحو الانخفاض . ومن المؤسف ان لا توجد مؤشرات للاسعار بالنسبة لمعظم هذه البلدان في ذلك العصر . اما الحسابات التي قمنا بها بالنسبة للهند ابتداء من عام ١٨٦١ ، وبالنسبة لبعض البلدان المتخلفة الاخرى في فترات اقرب ، فتتجه الى التأكيد على ان نموذج البلدان المتخلفة لا يختلف عن نموذج بلدان اوروبا في القرن التاسع عشر : فالتقدم يعبر عن نفسه فيها بانخفاض الاسعار (٧٤) .

ان هذه الاستنتاجات تحدو بنا الى ادخال عنصر جديد برز حوالي ١٨٨٠ - ٩٠ . هذا العنصر الجديد هو تحول الرأسمالية في المركز : اي ظهور الاحتكارات . فهذه الاحتكارية هي التي جعلت المنظومة الاقتصادية تنمرد على الخفض . مما يفسر كون التقدم التقني على امتداد القرن التاسع عشر قد عبر عن نفسه بتدني الاسعار . في حين اننا نشهد بعد اعوام ١٨٨٠ - ١٨٩٠ ارتفاعا مستمرا فيها ، كما نشهد ارتفاعا اسرع في المداخيل (مجمل الاجور والارباح) يعبر بدوره عن التقدم . ان الاحتكار هو الذي يجعل ارتفاع الاجور ممكنا ، باعتبار ان التنافس يحصل منذ ذلك الحين عن طريق اخرى غير طريق الاسعار .

هكذا يتفر لنا ان تفهقر حدي التبادل قد ظهر بالنسبة للبلدان المتخلفة جنبا الى جنب مع ولادة الاحتكارات والامبريالية و « الارستقراطية العمالية » . ان هذه الظاهرة التي تتفر بشكل واضح بتطور الاجور تطورا مختلفا ليست خاصة مشتركة بين كل الازمنة . فخلال الثلثين الاولين من انقرون التاسع عشر بقيت الاجور في اوروبا - خاصة في بريطانيا العظمى - اجورا تعيسة تقرب من مستوى سد الرمق . ان « برييتش » شأنه شأن عمانوئيل ، لا يريان هذه الصلة العميقة - والجوهرية - بين تفهقر حدي التبادل بالنسبة للبلدان المتخلفة وبين ظاهرة الارستقراطية العمالية التي

(٧٤) انظر سمير امين ، الاطروحة ص ٩٦ وما يليها . مصادر بين عدة غيرها : « حويلات ال SDN ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ص ٢٢٦ و ٢٢١ . و « الحويلات الاحصائية هي فرنسا » . الاسعار الهندية التي اعطانا كل من Jethar و Beri « عناصر الاقتصاد الهندي » ص ١٢٩ (لندن ١٩٥١) .

جعلها الاحتكار ممكنة منذ ١٨٨٠ .

وليس من الضروري كذلك ان نعمد الى ادخال تحليل الاوضاع العامة Conjoncture كما يفعل بريييتش . فان تحليل طبيعة التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية ، بالمقابل ، يقدم لنا دائما عناصر غنية جديدة . ذلك ان الدخل المسيطر في تشكيلات الرأسمالية المركزية هو الربح الرأسمالي . بينما هو في تشكيلات الرأسمالية الطرفية غالبا ما يكون ربح الملاك العقاري . اي تلك الطبقة المسيطرة المستفيدة من الانخراط في السوق العالمية . ففي اقتصاد رأسمالي ، تشكل الارباح الدخل المرن الذي يستجيب اكثر من غيره لمجمل التغيرات التي تطرأ على الاوضاع المكونة لهذا الاقتصاد . فالارباح الاستثنائية المحققة في فترات الازدهار يعاد استثمارها . وتسريح الايدي العاملة . بفعل التقدم ، يعوض جزئيا بالحاجة الاضافية الى ايد عاملة من اجل انتاج معدات التجهيز . ولكن جزئيا فقط ، اذ انه من البديهي ان صاحب المشروع لا يجد منفعة في ادخال تجديد . الا اذا كان اقتصاد اليد العاملة ارفع من الاتفاق الاضافي لرأسمال . اما في اقتصاد زراعي ، منخرط ومستوعب في السوق العالمية ، فليس الامر على هذه الحال . اذ ان ربوع الملاكين العقاريين ، تلك التي ترتفع في فترة الازدهار ، لا تستثمر بل تنفق ، وهي تنفق في قسمها الاكبر لشراء منتجات مستوردة ، فالتقدم في الانتاجية الزراعية لا يعوض عنه - ولو جزئيا - بطلب متعاطف على اليد العاملة من اجل فبركة معدات التجهيز . اذ يصار الى دفع ثمن هذه المعدات ، وهي مستوردة ، باقتطاع جزء من الصادرات الاضافية التي تتيح استيرادها .

وهكذا يصبح فضل العرض في اليد العاملة نسبيا اكبر بكثير . ويضاف الى هذا السبب الاساسي ، الذي هو الكثافة السكانية النسبية . اسباب اخرى على صلة وثيقة بطبيعة النظام لا سيما تدهور الانتاج الحرفي من جراء الصناعة الاجنبية تدهورا لا يعوض عنه بنمو صناعة محلية . مما يتيح للنظام بأسره ان يستعيد توازنه بوضعه خارج الانتاج قسما كبيرا من السكان .

هـ - الاشكال التاريخية التي اتخذها التخصص الدولي .

من المؤكد ان التبادل « الدوائي » ليس معاصرا للرأسمالية ، بل على العكس ، انه قديم قدم العالم . والحال ان التبادل الدولي يتحدد بالضبط بوصفه تبادل منتجات بين مجتمعات مختلفة ، اي يختص بتشكيلات

اجتماعية مختلفة . وما يميز المجتمعات ما قبل الرأسمالية هو بالضبط ضعف
 الفزارة في التبادلات الداخلية . فداخل الجماعة اقروية ، في املاك السيد ،
 او في الامبراطورية الشرقية ، تنظم عملية « تداول » لبعض المنتوجات
 (دفع اتاوات ، تبادل هدايا في بعض المناسبات ، تداول منتوجات مهريّة
 الخ) . لكن ذلك لا يعتبر تبادلات سليمة : اذ ان تداول السلع هنا يرافق
 تنفيذ واجبات اجتماعية خارج النطاق الاقتصادي . كذلك تفل التبادلات
 بين الجماعات القروية او بين الاملاك « القطاعية » : فكل وحدة شبيهة
 بجارتها تعيش باكتفاء ذاتي . لكن هذه المجتمعات ، لا يكاد واحد منها يجهل
 التجارة البعيدة . وهذه التجارة تزود كلا منها بمنتجات غريبة يجهل
 المتعاملون حقيقتها ، أي انهم لا يحسنون تقدير كلفة انتاجها . الاواني
 الصينية التي وجدت في اواسط افريقيا ، ورياش النعام التي وصلت الى
 اوروبا ، والافاويه ، كلها تشهد على طبيعة هذه التجارة البعيدة . وممن
 المناقض : ان ما تجد له النظرية الذاتية للقيمة معنى هو هذا النمط من
 التجارة - فتصبح والحالة هذه فاقدة لأي معنى عندما يتعلق الامر بتبادلات
 حديثة في منتوجات المجتمعات الرأسمالية . ان اهمية هذه التجارة البعيدة
 لا يمكن افعالها رغم ذلك بالنسبة لن يتوخى فهم طبيعة التشكيلات الاجتماعية
 التي تمارسها . لقد بنيت مجتمعات بأسرها - مجتمعات ليست قديمة
 الشأن (كفيثيقيا أو اليونان القديمة مثلا) - على مثل هذا النشاط ، الذي
 يقوم على العلاقات بين اقوام كانوا يجهلون بعضهم البعض . ففي عدد من
 المجتمعات القليلة التميز والتي تملك فائضا ضعيفا ، تتخذ الرقابة على
 المنتوجات التي توفرها هذه التجارة البعيدة اهمية جوهرية في عملية تنظيم
 التشكيلة الاجتماعية . كانت هذه حال العديد من المجتمعات ، لا سيما في
 افريقيا السوداء ، كما بينت ذلك « كاترين كوكري (٧٥) » بحديث عظيم .
 ولا شك كذلك في ان هذه حال مناطق بأسرها من العالم العربي الاسلامي
 في القرون الوسطى ، لا سيما المغرب ١٧٦١ . واملها حال مجتمعات اخرى
 كمجتمعات سكنديناويا البربرية او مجتمعات السهوب في روسيا وآسيا

(٧٥) Catherine Coquery - Vidrovitch « بحث حول نمط انتاج الفريتي »

مجلة « الفكر » La Pensée نيسان ١٩٦٩ . ونحن نبنى هذه الاطروحة الجديدة

والمستيرة كلفة . لكن الامر لا يتعلق هنا بنمط انتاج ، بل بتشكيلة اجتماعية

الريفية مركبة من نمط انتاج « فروي » او اقلاوي (بتعدد ادك) ومن تجارة بعيدة .

(٧٦) Yves Lacoste ، « ابن خلدون » باريس ١٩٦٥

التجارية . تجارة بعيدة غالبا ما كانت تتخللها الغزوات وصيد الرجال - فالصيد اذن نتاج هام من نواتج التبادلات . لكننا لا نجد هنا تخصصا دوليا بالمعنى الحقيقي ، والتجارة البعيدة ، بهذا المعنى ، رغم ان بوسعها ان تكون امرا جوهريا بالنسبة لفهم طبيعة التشكيلات الاجتماعية ، تبقى هامشية ، اذ انها لا تدخل كمعصر جوهرى من عناصر انماط الانتاج التي تشكل فرقاء التبادل .

لقد تغيرت طبيعة التبادل الدولي مع الرأسمالية التي غدت منظومة عالمية . فاول مرة في التاريخ يمكن التكلم حقا عن تخصص دولي ، اي عن تبادل في منتجات معروفة القيمة - بالمعنى الماركسي للقيمة . والحال ان غزو العالم من قبل المركز الرأسمالي قد مر بمراحل لكل منها مزاياها الخاصة التي تقابلها انماط من التخصص الدولي . بين المركز والاطراف ، خاصة هي الاخرى .

ان الفترة التاريخية التي سبقت الرأسمالية : اي زمن واسمال الميركانتالي الذي يمتد منذ الاكتشافات الكبرى (القرن السادس عشر) حتى الثورة الصناعية (القرنان الثامن والتاسع عشر) ، تسيطر بالاطراف (اميركا وافريقيا بشكل جوهرى ، ثم الهند الانكليزية فيما بعد) وظائف محددة . فالرأسمالية في شكلها النهائي (الصناعي) لن يكون بوسعها ان تزدهر الا بفعل الالتقاء الاستثنائي (العرضي) - لعناصر مبعثرة من نمط الانتاج الرأسمالي : احد هذه العناصر هو مركز الثروة العقارية ، والاخر هو عملية التحول الى بروليتاريا (Polétarization) .

واذا كان هذا المنصر الثاني قد برز كنتيجة للتخلع الداخلي نفسي نمط الانتاج الاقطاعي في أوروبا ، فان التبادل الدولي بين المركز الرأسمالي ابان تكوينه ، من جهة ، وبين اطرافه والتشكيلات الاجتماعية المستقلة التي وضعت على اتصال به ، من جهة اخرى - بالإضافة الى نهب الاطراف - قد لعب دورا جوهريا في تكوين الثروة المتقولة الضرورية للانتقال الى المرحلة التالية . هنا سوف تقدم اميركا اولا بصورة فظة - عن طريق النهب - كنوز الذهب والفضة . وسوف تستمر التجارة البعيدة في هذه المرحلة ، لكنها ستغير شيئا فشيئا من طبيعتها . فهي ستتيح اولا تراكم الثروة في ايدي تجار موانئ المحيط : من هولنديين وانكليز وفرنسيين . ثم ستتنظم لصالح هذه التجارة ، عملية تشجير المزارع في اميركا وهي عملية سوف

تفتضي استخدام العبيد الذين لعبوا دورا جوهريا في نمو الرأسمالية (٧٧).
اما ان تكون هنا حيال انماط من التراكم الاولى ، فهذه امر يقيني .

واما ان تكون قد استمرت في ما بعد انماط من التراكم الاولى ، عبر
الاشكال الجديدة التخصص الدولي ، فهذا امر قليل اليقين ، الى حد نعتقد
معه ان من الواجب علينا ان نلح بقوة كبيرة على هذه الفكرة .

فقد اتقضى ، منذ الثورة الصناعية حتى غزو العالم (١٨٨٠ - ١٩٠٠)
قرن من الزمن يكاد يشبه المحطة : فالاشكال القديمة (نخاسة العبيد ، نهب
العالم الجديد) اضمحلت شيئا فشيئا ، والاشكال الجديدة (اقتصاد
التعامل واستغلال المعادن) لم تتخذ صيغتها الا ببطء . ويكاد يخيّل المرء
ان اوروبا والولايات المتحدة قد انعكستا على نفسيهما لقرن من الزمن من
اجل اتجاز العملية الكبرى : الانتقال من الاشكال السابقة تاريخيا على
الرأسمالية الى الشكل الصناعي النهائي . اما التجارة التي كانت مستمرة
في ذلك العصر فقد ظهرت بمظهر « متكافئ » : فالمنتجات تستبدل بقيمتها
(بتعبير ادق ، بأسعار انتاجها بالمعنى الماركسي) - ونعويضات العمل في
المركز متخفضة جدا وتكاد تقتصر على « ضرورات اميش » . الى ذلك فان
حدي التبادل (منتجات ما وراء البحر مقابل منتجات انكليزيةقمانيفاتورية)
يتطوران باتجاه متلائم مع قاعدة التبادل المتكافئ كما رأينا . هذه هي
« المحطة » ، في رأينا ، التي كانت في اصل عدم الانتباه الذي وقع فيه
ماركس : اذ يعتقد ماركس ان الهند يجب ان تصبح رأسمالية كاتكترا ،
فالمشكلة الاستعمارية تفرب . اذن ، عن ذهنه .

لقد ظهرت الامبريالية بالمعنى اللينيني - عندما بدأت تستنفذ امكانيات
النمو الرأسمالي عن طريق انجاز الثورة الصناعية الاولى في اوروبا واميركا
الشمالية . فلزم الرأسمالية ، والحالة هذه ، ان تتوسع في مبدانها توسعا
جغرافيا جديدا . وقد تشكلت الاطراف بصورتها المعاصرة . في ذلك الوقت
في ظل الغزو الاستعماري . هذا الغزو اقام الاتصال من جديد - ولكن
بأشكال جديدة - بين تشكيلات اجتماعية مختلفة : تشكيلات الرأسمالية
المركزية وتشكيلات الرأسمالية الطرفية التي في طور التكوين . واتخذت
اواليّة التراكم الاولى لصالح المركز شكلا جديدا . ان مبزة التراكم الاولى -
بمقابل إعادة الانتاج الموسع العادي - تكمن بالضبط في البادل غير المتكافئ ،

(٧٧) انظر Eric Williams « الرأسمالية والعبودية » بلويس ١٩٦٨ .

اي في تبادل منتجات ذات قيمة غير متكافئة (بتعبير أدق منتجات تكون اسعار انتاجها بالمعنى الماركسي غير متكافئة) . وهذا يعني ان تعويض العمل سوف يصبح من الان فصاعدا غير متكافئ . وهو يصح كذلك فعلا ابتداء من ذلك الوقت . ان « التخصص الدولي » الجديد سوف يشكل اساسا على السواء ، لتبادل البضائع (« منتجات قاعدية مقابل منتجات مانيفاتورية » على حد الوصف السطحي الذي لا يصح الا في عملية التقريب الاولى) ولحركة رؤوس الاموال اذ ان استنفاد امكانيات الثورة الصناعية الاولى يتفق مع نشوء الاحتكارات . التي سوف يشدد عليها لينين . والتي تجعل هذا التصدير لرأس المال امرا ممكنا . ويعود الفضل الى روزا لوكسمبورغ لكونها اشارت الى هذه الاوليات المعاصرة المراكز الاولى : اي بالمعنى الدقيق الى « نهب العالم الثالث » .

العصر الامبريالي نفسه ينقسم الى حقبتين : من عام ١٨٨٠ الى عام ١٩٤٥ ، ومنذ ذلك العام حتى يومنا . حتى الحرب العالمية الثانية كانت المنظومة الاستعمارية تفرض اشكالا « كلاسيكية » على التقسيم الدولي للعمل . فتقدم المستعمرات منتجات « الاقتصاد التعاملي » *économie de traite* : المنتجات الزراعية « الاستوائية » التي يوفرها فلاحو ما وراء البحر) . بينما يوظف رأس المال الاوروبي في الاقتصاد المنجمي وفي القطاعات « الثالثة » المرتبطة بهذا التمييز الاستعماري (مصرف وتجارة - سكك حديد ومرافئ ، ديون عامة الخ) . اما المراكز النامية فتقدم منتجات الاستهلاك المانيفاتورية . ويبدو لنا من السير ان نبرهن على ان مثل هذا النظام قد كان مقفرا للاطراف بوجه خاص ، وانه كان من شأنه ان يؤدي الى نمط اول من « الاحتجاز » (٧٨) . على أية حال ، سوف تشهد الرأسمالية ، بعد فترة اولى زاهرة ولكن قصيرة - من ١٨٨٠ الى ١٩١٤ - واحدا من اكثر عهودها ركودا (ما بين الحربين) : فبرز التسارع والحرب كحل وحيد لهذا الوضع .

بعد الحرب العالمية الثانية ، بدأ عهد جديد من تعاظم الرأسمالية الباهر في المركز ، تعاظم مبني على الايفال في تحديث اوربوا الغربية (السوق المشتركة الخ) التي كان التفاوت بينها وبين الولايات المتحدة قد ازداد حدة

(٧٨) انظر بهذا الصدد دراساتنا للعلات العانية ، لا سيما « اقتصاد الغرب »
(بالفرنسية) المجلد الاول ، باريس ١٩٦٥ .

خلال الحرب . في نفس الوقت تزعزعت التبعيات الاستعمارية . في ما وراء البحار ، تميزت هذه الفترة بإنشاء المجموعات الصناعية الخفيفة بصورة منظمة متفاوتة : انها سياسة « الاستعاضة عن الواردات » (إنتاج المنتوجات المانيفاتورية التي كانت تستورد سابقا) . هنا ايضا نطل ضمن السوق العالمية ، ولا يتبدل في الوضع الا اشكال التخصص الدولي فقط : فالمركز ، من الآن فصاعدا ، يقدم معدات التجهيز التي تتيح عملية إنشاء الصناعات الخفيفة . هنا ايضا لا يمكن تجنب « احتجاز » التماظم ، المبني في نهاية الامر على الصادرات الزراعية والمنجمية من الاطراف نحو المركز (٧٩) .

هل تنجح هذه الحقبة نحو نهايتها ؟ يبدو ان الامر كذلك . ففي بلدان الاطراف بدأت تستنفذ امكانيات « الاستعاضة عن الواردات » : الامر الذي يعبر عن نفسه بتباطؤ ملموس في عملية التصنيع والتماظم (٨٠) . اما في بلدان المركز الغربية ، فالتوترات « الانكماشية » التي تبرز من جديد ، وتكاد تكون دائمة ، كـ « ازمة السيولة الدولية » تدل على بلوغ المحطة .

المنظومة الرأسمالية العالمية يوسمها بالتأكيد ان تغلب على هذا الوضع : فليس هناك من « ازمة كارثية » من شأنها ان تولد بحد ذاتها نهاية المنظومة نهاية اسطوانية . وهي تحاول ، والحالة هذه ، ان تغلب على هذا الوضع باتجاهين قد يكون من شأنهما تكييف الاشكال التي سيتخذها التخصص الدولي في المستقبل .

اول هذين الاتجاهين هو استيعاب اوربا الشرقية في شبكة التبادلات الداخلية للمركز ، وتحديثها . وعلى كل حال ، هناك تطورات داخلية خاصة بتلك المنطقة تجعل هذا الاستيعاب امرا ممكنا - ولو ان الشكل الذي سيتخذه هذا الاستيعاب (تحت حراسة العصا الروسية ، او على العكس في ظل « استقلال » الدول - النموذج اليوغسلافي - الخ) هو موضوع صراعات عنيفة .

اما الاتجاه الثاني الممكن فهو تخصيص « العالم الثالث » بالانتاج

(٧٩) نعتقد اننا المينا اليوهان على ذلك في حالات عيانية . انظر سمير امين ، « اقتصاد الغرب » باريس ١٩٦٦ المجلد الثاني . « نمو الرأسمالية في شاطئ العاج » باريس ١٩٦٧ .

(٨٠) انظر التقارير الاخيرة لمنظمة الامم المتحدة حول الوضع في افريقيا واميركا اللاتينية واسيا . وكذلك Arthur Ewing « الصناعة في افريقيا » لندن ١٩٦٨ .

الصناعي « الكلاسيكي » (بما فيه إنتاج معدات التجهيز) ، مع احتفاظ المركز بالنشاطات الفائقة التحديث (الآتمة ، الإلكترونيك ، غزو الفضاء ، الليرة .) والحق ان عصرنا هو عصر ثورة علمية وتقنية ١٨١١ خارقة . هذه الثورة تجعل من الانماط « الكلاسيكية » للتراكم انماطا هزمية . تتصف بارتفاع التركيب العضوي لراس المال . « العامل الرأسملي » - المادة الشياء (١١) - اصبح العامل الرئيسي في النمو . هذا يعني ان الصناعات الفائقة التحديث تتصف بـ « تركيب عضوي للعمل » فاشحة بذلك مجالا نسبيا اكبر بكثير امام العمل المرتفع المهارة ، على حد التعابير الشديدة الوضوح التي يستعملها ١. عماقويل (٨٢) . فيكون من شأن البلدان المتخلفة ان تخصص ، والحالة هذه ، في انتاجات « كلاسيكية » لا تتطلب الاعمال بسيطة ، بما فيها الانتاجات الصناعية « الثقيلة » الكلاسيكية (التعدين ، الكيمياء الخ) .

هذه هي مختلف الصيغ الماضية والحاضرة - وربما المقبلة - التي يتخذها تخصص دولي غير متكافئ يعبر دائما عن اوالية تراكم اولي يجري لصالح المركز ، ويبقى الاطراف بصورة دائمة ضمن دورها المرسوم - رغم الاشكال المتجددة التي يتخذها هذا الدور . وهذه الاوالية التي تعبر عن نفسها بتباعد متعظم في تمويل العمل ، هي التي تحافظ على ديمومة التخلف وتزيد من حدته . وفي نفس الوقت يعبر نمو التخلف (٨٣) هذا Développement du sous - développement من نفسه بتفاقم التناقضات الداخلية الخاصة بالتشكيلات الطرفية : تباعد متعظم في الانتاجيات القطاعية داخل الاقتصادات الطرفية ، وهو تباعد جوهري من اجل تحليل التشكيلات الاجتماعية التي للتخلف (٨٤) .

(٨١) انظر Rodovan Richto « الحضارة على القترى » باريس ١٩٦٩ .

(١٢) والمعنى بذلك المادة التي يتكون منها المعايير .

(٨٢) عماقويل ، المرجع المذكور ص ١٢٩ و ١٩٣ .

(٨٣) تعبير موافق لاندريه ج. فرانك ، الفصل من تعبيرنا « تعاليم بدون نمو » .

(٨٤) هذا يشكل مضمون الفصل الذي يلي .

ثالثا : التجارة الخارجية ومسألة الاسواق .

من المؤكد ان التوسع الخارق للتجارة الخارجية في عصر الرأسمالية لا يمكن ان يفسر بنظرية التفوقات المقارنة . كما ان هذه النظرية لا تفسر بالطبع : ربما بشكل اخص ، ظهور تصدير رأسمال على نطاق واسع ابتداء من درجة معينة من درجات نمو الرأسمالية . بل خلافا لذلك تماما ، تدخل نظرية التجارة ، المبينة على فرضية جمود العوامل في صراع مع الواقعة التي يشكلها التحرك الدولي لرؤوس الاموال . وهي واقعة مميزة لبؤس العلم الاقتصادي الشائع : فهذا العلم يجهل حركة رأسمال تلك . بل الحق انه يعترف بها لكنه لا يحاول تفسيرها . اي انه لا يحاول ان يعرف ما اذا كانت هذه الحركة تضع تماسك نظرياته موضع الشك . ومن المؤكد ان المكان الذي تحتله التفوقات المقارنة في نظرية العلاقات الدولية ، تحيط بتجارة البضائع ويتدقق رؤوس الاموال في آن معا ، ينبغي ان يكون اكثر تواضعا بكثير مما هو عليه . ذلك ان التفوقات المقارنة ما هي الا مظهر الامور وحسب : انها النتيجة - التي تكاد تكون بديهية - لمقارنة الاسعار مقارنة وضعية .

فاذا طرحت هذه المسألة على « النظرية » - كيف تتحدد الاسعار التي تجري مقارنتها ؟ - لادى ذلك الى القيام بنقد اساسي ، اي الى اكتشاف ان وظيفة الرفض « التجريبي » - الوضعي « لطرح المسألة ، وللذهاب من ثم الى لبعد من حدود المظاهر ، هي ادماج « النظرية » في مجمل ايدولوجية الاتساقات الكونية . فما ان يصار الى الامتناع عن طرح هذه المشكلة حتى يبدو التبادل بالضرورة مفيدا للجميع . فالمسألة لم تحل لان المشكلة لسم تطرح ! فاذا طرحت ولا بد - لادى ذلك الى الخروج من اطار « النظرية » ، اذ يصار الى اكتشاف ان معنى التجارة الدولية لا يمكن ان يدرك بمعزل عن ادراك معنى حركة التقدم التقني وتطور الاجور الخ - اي بمعزل عن شروط توسع رأسمالية المركز باتجاه الاطراف . وشروط تكون التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية التي لرأسمالية الاطراف - اي بكلمة واحدة دون صياغة نظرية للتراكم على الصعيد العالمي . هذه النظرية تكشف عن ان الحركة تجري دائما نحو المركز *Mouvement centralisateur* وان تحول القيمة يتم من الاطراف نحو المركز ، وان المنظومة تعمل دائما بهذا الاتجاه لا بالاتجاه العاكس كما تجعلنا المظاهر نفتقد .

تبقى سلسلة ثانية من الاسئلة . اذا كان التفوق المقارن هو الظاهرة

الثانية فما هي الظاهرة الجوهرية التي تفسر الحركة ؟ ينبغي لنا بالطبع ، ان نبحث عنها في ما هو اكثر الامور جوهرية في المنظومة . واذن فهي كامنة في التناقض بين الطاقة على الانتاج والطاقة على الاستهلاك ، تناقض يطرح دائما ويتجاوز دائما - فهو القانون الجوهرى للتراكم الرأسمالي - وهو الذي يعلمنا بالاتجاه الضمني نحو توسيع الاسواق ، كما انه يعلمنا بالحركة الدولية لرؤوس الاموال .

١ - الاتجاه الضمني لدى الرأسمالية نحو توسيع الاسواق .

تعتبر نظرية التفوقات المقارنة : اذن ، ان السبب العميق للتجارة الدولية يعود الى الفروقات الدولية التي تتصف بها اسعار السلع النسبية . نظرية التفوقات المقارنة لا تؤكد فقط على ان البضائع المتبادلة هي تلك التي تختلف اسعارها النسبية من بلد لآخر . بل تؤكد على ما هو ابعد من ذلك ، انها تؤكد على انه بدون هذه الفروقات لا يعود ثمة فائدة من التبادل ، وان هذه الفروقات هي . وهي وحدها ، التي تدفع الامم الى تبادل منتوجاتها ، وان هذه الفروقات ليست ، بالتالي ، ضرورية للتبادل وحسب بل انها كافية كذلك .

والحال ان هذه الطريقة نفسها في تعيين اساس التجارة الدولية هي بالضبط مصدر عجز النظرية وقصورها . فالتبادل يحصل نظرا لاسباب ينبغي البحث عنها في الدينامية الداخلية للبلدان المتواجدة . وعندما يتوفر عدد من الشروط في صلب هذه الاولية الداخلية يتم التبادل . فهو يتم ، والحالة هذه ، وفقا لقوانين التفوق المقارن ، لكن الفرق في السعر لا يسعه ، وحده ، ان يسبب التبادل .

فلنتقبل ، الى حين ، بالنظرية الخالصة حول التفوقات المقارنة . فتكون التجارة بين بلدين ، بموجب هذه النظرية ، اشد نموا كلما كانت البنى فيها اشد اختلافا ، اي كلما كانت « ندرة العوامل النسبية » فيها غير متكافئة ، على حد تعبير لغة المظاهر . ويشكل « العمل » في البلدان الزراعية العامل الاكثر غزارة ، نسبيا ، بينما يحتل « رأسمال » هذا الموقع في البلدان الصناعية . من المحتمل ، اذن ، ان يجد البلد الزراعي نفسه ، نسبيا ، متمنعا بتفوق في انتاجه لان هذا الانتاج « خفيف » ، كما يجد البلد الصناعي

نفسه متممًا بتفوق في انتاجه هو الآخر . اذا صرفنا النظر عن التحركات التي يمكن أن تتحركها رؤوس الاموال ، يستمر التبادل الى حين الوصول لتكافؤ في تعويضات العوامل النسبية . لنفترض الآن ان البلد الصناعي قد تابع حركة نصنيعه المتعظم . فيصبح « راسالمال » فيه ، من جديد ، أكثر غزارة ، نسبيًا ، فتنمو التجارة الخارجية الى ان يمتص عدم التكافؤ الجديد هذا . التجارة الخارجية تزداد ، إذن ، بالقيمة المطلقة . ونسبة التجارة الخارجية الى الدخل الوطني تتبدل ، إذن ، بالنسبة لكلا البلدين . ولكن ، في حين ان التجارة الخارجية والدخل الكلي قد ازدادا كلاهما بالنسبة للبلد المجدد ، نجد في البلد المستسلم ان التجارة الخارجية قد ازدادت بالقيمة المطلقة ، ازدادت بنفس الكمية ، على أية حال ، بالنسبة للفريق الآخر . اذ المفترض ان يكون ميزان المدفوعات متوازنًا ، بينما بقي الدخل القومي ثابتًا او يكاد . فاذا افترضنا الآن ان البلد الأقل نموًا قد نما بدوره بشكل مواز للبلد المتقدم ، لبقى عدم تكافؤ الندرات النسبية في العوامل ثابتًا على حاله ، وازدادت التجارة الخارجية ، شأنها شأن الدخل الوطني ، على كل حال ، بالنسبة لكلا البلدين . وتكون نسبة التجارة الخارجية الى الدخل الوطني قد تبدلت ، بالنسبة لكلا البلدين ، بنفس الطريقة . فعدم تكافؤ التبدل في نسبة التجارة الخارجية الى الدخل هو إذن دلالة من دلالات النمو غير المتكافئ . ان الترسيم التي وضعناها هنا تبدو مطابقة تمامًا للواقع لان نسبة التجارة الخارجية الى الدخل الوطني - في تطور العلاقات بين البلدان النامية والبلدان المتخلفة مأخوذاً بشكل كلي - تتجه الى مزيد من الارتفاع في البلدان المتخلفة أكثر منها فسي البلدان النامية .

وينبغي ان نضيف الى هذه الترسيم : التي تحاول الاجابة على الواقع ، الملاحظة الجوهرية التالية : التجارة بين البلدان المتخلفة ضئيلة جدًا ، سواء نظرنا اليها من الناحية المطلقة ام من الناحية النسبية ، حتى في حال وجود الفروقات بين بنائها . على النقيض من ذلك ، نجد ان التجارة بين البلدان النامية ذات البنى المتقاربة تقع على مستوى مرتفع جدًا . لذلك ، فائنا عندما تكف عن اخذ البلدان النامية والبلدان المتخلفة بشكل كلي ، نلاحظ ان القابلية الوسطية للاستيراد لدى البلدان الاولى قد ازدادت بسرعة أكبر منها لدى البلدان الثانية . وهذا ما يميزه ، في التجارة الدولية ، ازدياد التبادلات مع الزمن بين منتجات مانيفاتورية ومنتجات

مانيفاتورية (٨٥) . أما ارتفاع القابلية الوسطية الكلية للاستيراد في البلدان النامية فهو يعني ببساطة ان هذه البلدان متخرطة في السوق العالية اكثر من انخراط البلدان المتخلفة فيها . وليس في ذلك مدعاة للدهشة . اذ ان توسيع السوق يشكل القانون المطلق لنمو الراسمالية . فالسوق قد انتقل من كونه محليا ليصبح وطنيا ثم عالميا .

لقد استنتج البعض من ذلك ان تصنيع البلدان المتخلفة من شأنه ان يؤدي الى نمو حجم وارداتها نموا مطلقا ونسبيا . ويذكر هؤلاء بان نمو الدومنيون البريطانية « البيضاء » مثلا ، قد كان نموا موازيا لنمو مدهش في وارداتها . رغم ذلك لا ينبغي ان يعم على الاقتصادات المتخلفة مثل خاص جدا من امثلة تطور التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الخاصة بهذه البلدان . فالاقتصادات التي يتصف بها العالم المتخلف مختلفة ، فهي قد نحتت على قاعدة توسيع السوق الخارجية ، لا الداخلية . ولقد تكون في مثل هذه الظروف تقسيم دولي معين للعمل . ومنذ ذلك الوقت اصبح من الواجب ان يتم تصنيع البلدان المتخلفة عبر عصر التجارة الخارجية ، في حال رفض الاقتصادات النامية لعملية التصحيح البيوية التي تتضمنها اعادة النظر في التقسيم الدولي للعمل (٨٦) .

-
- (٨٥) انظر مثلا : Hirschman « طلة الامة وبنية التجارة الخارجية » (بالانكليزية) ص ١٢٦ (يوكلي ١٩٤٥) . Condillie « تجارة الامم » نيويورك ١٩٥١ . Mock « امريكا اللاتينية والتمدد العالمي » ١٨٥٠ - ١٩١٤ . Venkatasubiah « تجارة الهند الخارجية ١٩٠٠ - ١٩٤٠ » نيودا ١٩٤٦ .
- (٨٦) هذه المشكلة كانت موضوعا لنقاش مفيد ، انظر بهذا الصدد : Ady « التصنيع الكولونيالي والاستخدام البريطاني » (مجلة الدراسات الاقتصادية ، شتاء ١٩٤٢) (بالانكليزية) . Brown « تصنيع البلدان الزراعية واحتمال تقسيم دولي جديد للعمل » (الصحيفة الاقتصادية حزيران ١٩٤٢) . Hirschmann « الامم الصناعية وتصنيع البلدان المتخلفة » مجلة « الاقتصاد الدولي » بالاطالية اب ١٩٥١ . Hubbard « التصنيع الشرقي واثره على الغرب » (بالانكليزية) لندن ١٩٢٥ . Jewkes « نمو الصناعة في العالم » (اوكلورد ، السياسة الاقتصادية - بالانكليزية شباط ١٩٥١) Peltzer « تصنيع البلدان الشابة والتبادل في التقسيم الاممي للعمل » ١٩٤٠ . Prokopovitz « تصنيع البلدان الزراعية وبنية الاقتصاد العالمي بعد ١٩١٤ - ١٩١٩ » . بلرسي ١٩٤٥ . Staley « نمو العالم الصناعي : افواه على البلدان الصناعية المتقدمة » مونتريال ١٩٤٤ .

ان السبب العميق لتوسيع الرقعة المطلقة والنسبية للتجارة العالمية ينبغي ان يوجد في دينامية الرأسمالية الداخلية ، في محركها الجوهرى - البحث عن الربح - وفي الاداليات التي تولدها في وضع المؤسسة . بين مجتمعين في مرحلة ما قبل الرأسمالية ذوي بنيتين مختلفتين نسبيا ، لا تحدث تبادلات لان محرك مثل هذه المجتمعات هو تلبية الحاجات المباشرة ، لا الربح . وهذه التلبية تحصل بأن ينتج هذا المجتمع هو بنفسه ، اي داخل القرية او الملكية الكبيرة ؛ فلا يشتري من الخارج الا منتجات نادرة يبرى انه بحاجة اليها ولا قدرة له اطلاقا على انتاجها بنفسه ؛ وهي بشكل عام منتجات فاخرة رفيعة ، « توابل » . ونفس السبب الذي يجعل التبادلات الداخلية نادرة يجعل التبادلات الخارجية نادرة كذلك : حيث ينعدم البحث عن الربح ، تنعدم الاسواق . وقد يحصل في هذه المجتمعات تكاليف حقيقية نسبية مختلفة ؛ ولكن ليس هناك تبادل . ان تجارة هذه المجتمعات الخارجية هي دائما تجارة بعيدة تتناول منتجات مجهولة من قبلها ، اي منتجات لا تملك هذه المجتمعات بالنسبة لها حتى مجرد حدي مقارنة تكاليف الانتاج . وانه لمن المدهش ان تناول النظرية الذاتية للقيمة هذا الميدان بالضبط من التجارة البعيدة التي تمارسها المجتمعات ما قبل الرأسمالية ومن تبادل المنتجات المجهولة .

يتوسع السوق في الاقتصاد الرأسمالي باستمرار لان البحث عن الربح يولد التنافس ، ولان هذا التنافس يدفع كل وحدة اقتصادية الى ان تراكم وتتوسع وتذهب من اجل ذلك الى اماكن بعيدة تبحث فيها عن مواد اولية بخسة الاثمان وتبيع فيها منتجاتها . ان نفس الاولية التي وسعت السوق المحلية وخلقت السوق الوطنية تدفع بالوحدة الاقتصادية الى البيع فسي الخارج . ولا يدعين احد ان الوحدة الاقتصادية لا تكون معدة البيع في الخارج ما لم تفز قبل ذلك كل السوق الوطنية ، وانها ، من اجل ان تتمكن من غزو السوق الوطنية ينبغي ان يكون « الحجم الامثل » قد بلغ حدا معيناً تكفي معه منشأة واحدة لتلبية جميع الحاجات الوطنية . ان هذا النقد الحدي لا طائل تحته ، لان ليس هناك « حجم امثل » : الوحدة الاقتصادية الاكبر هي دائما اقوى واقدر على المنافسة . ثم انه بم يتعلق ، في الواقع ، هذا « الحجم الامثل » المزعوم ؟ انه يتعلق بالعامل « المنشأة » التي كسار ابرادها في البدء متصاعدا ثم اصبح متناقصا . لعل الامر هنا عائد الى رغبة الاقتصاديين الجدد في ان يتنوا نظرية نظيرة لجميع العوامل لكن

ذلك ليس الاعلا فيه الكثير من الاصطناع لان « منشأة » تعني هنا « ادارة »
والحال ان المنشأة الوحيدة العملاقة يمكنها كل الامكان ان تقسم هذه الادارة
الى ما تشاؤه من الخلايا المستقلة بفية ان يكون التسيير تسييرا امثل .
فتتجمع اجزاء هذه المنشأة العملاقة . والحالة هذه . يتفوق حاسم على
الوحدات الاقتصادية المنافسة الاصغر منها بالفة بذلك الحجم الامثل : موارد
نقدية مشتركة تتيح لها ان تنافس هذه الوحدات وتنتصر عليها . في الواقع
اذن . نجد ان المنشآت المنتجة لنفس المنتج تخلق بعضها بعضا في نقاط
عديدة . في وقت معين يبقى السوق متقاسما بين عدد من الوحدات
الاقتصادية . وكل واحدة تستمر في منافستها لجارتها وتبحث الى جانب
ذلك عن مجالات لتعريف انتاجها في الخارج ؛ ثم ان غزو هذه المجالات يقويها
ويساعدها على التوسع ومن ثم على منافسة جاراتها في البلد منافسة
اسهل .

حتى هنا لم تكن بحاجة الى « التفوقات المقارنة » . فهناك اتجاه الى
الشراء والبيع في الخارج لان هناك وحدات اقتصادية ايما كان مستعدة لان
تبيع في الخارج ، لان التفوقات التي تستمدتها من توسعها تفوقات حاسمة .
هذا الاتجاه الكامن لدى الرأسمالية نحو توسيع اسواقها هو السبب العميق
لنمو التجارة الدولية . على النقيض من ذلك ، لا تكفي نظرية التفوقات
المقارنة لتفسير وجود هذه الظاهرة ونموها لانها لا تستطيع تفسير غياب
التجارة الخارجية غيابا يكاد يكون كاملا - ما عدا التجارة البعيدة التي تناول
المنتجات المجهولة - في كل التاريخ السابق على وجود الرأسمالية .

هنا تتدخل « التفوقات المقارنة » . فالمنشآت التي تفلح قبل غيرها
في البيع للخارج ، هي تلك التي يسعها ان تنافس المنتجين الاجانب
للمنتجات المشابهة منافسة افضل . يبقى ان نفسر لماذا يصبح البلد المصدرة
بدوره ، بلدا مستوردا . ليس هنا مجال عرض هذه النظرية (٨٧) . لكننا
نذكر فقط ، ان هذه المشكلة ، المطروحة منذ زمن باكر جدا في تاريخ
النظرية الاقتصادية ، قد كانت سببا في انماء ايدولوجية الاتساقات الشاملة
انماء خارقا : فقد حاول البعض ان يبينوا كيف يتولد الاستيراد عن التصدير ،
بقوى غيبية « موازنة » (équilibrantes) (مفعول السعر) ، مبنية على نظرية
باطلة من اساسها (الكموية النقدية) . ولتذكر هنا فقط ان تحويل

(٨٧) من اجل دراسة الاتجاهات العميقة ليزان المدفوعات الخارجية ، انظر الفصل الخامس .

الدخل يجعل ميزان المدفوعات يتجه نحو توازن معين ، الامر الذي لا ينمي انعدام التناظر في وضعي الفريقين ، بل على العكس ، اذ انما يحصل التوازن بتضييق بنى واحدهما وفقا لمقتضيات الاخر . ان المكان الفعلي للتفاوتات المقارنة في هذه النظرية هو اذن التالي : انها شرط ضروري لكنه غير كاف .

لقد فسرنا اذن المكانة المتعاطمة التي تحتلها التجارة الخارجية في الدخل الوطني بالاتجاه انكاسن لدى الرأسمالية نحو توسيع الاسواق . ولم تكن ثمة حاجة للجوء الى التفوق الطبيعي والى التخصص المتعظم . فحيث توجد الرأسمالية ، اي ذلك النظام الدينامي ، في جوهره ، والباحث دائما عن « مجالات جديدة » لنشاطه ، توجد تجارة خارجية نشطة ، سواء كانت البنى مختلفة جدا او متقاربة جدا ، اذ انه حتى في مثل هذه الحال هناك في كل حين منتجات « خاصة » « متميزة » او معتبرة كذلك . غير ان هذه التفاوتات تتبدل باستمرار ، كما ان رقعة التبادلات الدولية تنسع بلا انقطاع ، لا لان كل واحد ينصرف الى مزيد من التخصص ، بل لان الرأسمالية تتقوى دعائمها وتمتد جذورها ، ولان الانتاج يتنوع ، وبتمبير آخر رغم ان التخصص لدى كل فريق يتقلص اكثر فاكثرا .

ونحن نتكلم هنا بالطبع ، عن التبادلات بين البلدان النامية اي عن تبادلات في منتجات مانيفاتورية مقابل منتجات مانيفاتورية . فاذا كان المتبادلين في نفس المستوى العام من النمو ، فليس هنالك ، نظريا ، من تفاوتات مقارنة ولا من تبادلات ممكنة . رغم ذلك ، توجد التفاوتات والتبادلات ولكنها لا تنفك في تبدل لا ينقطع . اذا كان بوسع المانيا ان تصدر سيارات فولكسفاكن الى فرنسا (بينما لا تستطيع فرنسا ان تصدر سيارات رينو الى المانيا) وكان بوسع فرنسا ، بالمقابل ، ان تصدر كمدا منتج مانيفاتوري اخر ، فليس ذلك لان التمويضات النسبية للعوامل واستخدامها النسبي مختلفة في هذه الانتاجات . بل لان شركة فولكسفاكن تتمتع بتفوق تكنولوجي على منافستها رينو (غالبا ما يرتبط بحجمها) او بوسائل مالية افضل الخ . حتى اذا آلفي هذا التفوق من الوجود عن طريق اعادة تنظيم معينة لدى المنافس ، انقلب اتجاه التيار . اما اذا لم يكن المتبادلين في نفس المستوى من النمو ، كما في حال التبادلات بين الولايات المتحدة واوروبا ، فان نظرية التفاوتات المقارنة يمكن ان تعرب عن التبادلات لان تفوق الانتاجية الاميركية متوزع بصورة غير متكافئة بين

فرع وآخر . هذا ذلك هناك « تفوقات طبيعية » فعلية ، ولكن ضمن ميادين محدودة (اسباب مناخية بالنسبة لبعض المتوجات الزراعية ، او ثروات منجمية) ، تفسر لماذا تصدر إيطاليا حمضيات الى النروج وليس العكس ، كما تفسر تبادلات الفحم وقلذات الحديد بين منطقتي الروور واللورين .

ان المشكلة المطروحة حتى الان تختلف عن تلك التي تطرحها روزا لوكسمبورغ . فتوسع الاسواق ، وامتدادها على الصعيد العالمي ، هما من طبيعة نمو الرأسمالية بالذات . ولا يحدث هذا الامتداد بالضرورة من اجل حل مسألة السوق - وتحقيق القيمة الزائدة . ان نظرية نمط الانتاج الرأسمالي تبين ان تحقيق القيمة الزائدة لا يتطلب توسيع السوق عن طريق تخلع الاوساط ما قبل الرأسمالية . وقد يشن كل من ماركس ولينين هذه المقولة . هناك فقط مشكلة نقدية من اجل تحقيق القيمة الزائدة ، هي مشكلة انتشار الاعتمادات انتشارا ملائما (٨٨)

L'expansion convenable des crédits

لكن روزا لوكسمبورغ تطرح مشكلة من طبيعة اخرى ، لان الاشكالية عندها مختلفة . فهي لا تضع نفسها في اطار نمط الانتاج الرأسمالي (اطار كتاب رأسمال) بل تدرس في الواقع مشكلة عملية اخرى : مشكلة الانتشار العالمي للرأسمالية اي مشكلة علاقات بين تشكيلات (تخلع الاوساط ما قبل الرأسمالية) .

ويعود الفضل الى روزا لوكسمبورغ لكونها قد بينت ان هناك عملية معاصرة من عمليات التراكم الاولى كانت مستمرة بشكل مواز لعملية اعادة الانتاج الموسع تعميق السوق داخل نمط الانتاج الرأسمالي . هكذا فان التناقض الدائم بين الطاقة على الانتاج والطاقة على الاستهلاك ، الذي هو انعكاس للتناقض الجوهرى لنمط الانتاج الرأسمالي ، يصار الى تجاوزه عن طريق تعميق السوق في الداخل (« رأسمالية خالصة ») وانتشارها في الخارج .

هذا التناقض الدائم الذي يتجاوز باستمرار ، هو كذلك تناقض متعاضد . فهو يتجلى اذن بفائض متعاضد من رؤوس الاموال في نفس الوقت الذي تتمركز فيه الرقابة على رؤوس الاموال هذه ، وتمتد السوق الرأسمالية

(٨٨) ليس هنا مجال القيام بهذا البرهان . بل نحن نحيل القاريء على الفصل الثالث حيث يبحث هذه المشكلة التي تنتمي لنظرية وظائف النقد .

الى العالم بأسره . واذن ، فتصدير رأسمال على نطاق واسع ابتداء من وقت معين من هذا النمو هو امر طبيعي جدا . فاذا اعيدت نظريسة التفوقات المقارنة الى مكانها الحقيقي ، اي وضعت في الدرجة الثانية، وإذا اخذت وقفا لما هي عليه - نظرية الاوابات الظاهرة للتبادل الدولي - لا وفقا لما ليست هي عليه - نظرية القوى الجوهرية التي تعمم الانتشار الدولي للراسمالية - فان التضاربات القائمة بين نظرية التجارة الدولية ونظرية حركة رؤوس الاموال ، والالتباسات التي تشكل مصدرا من اغنى المصادر التي تفذي النقاش حول المشاكل الخاطئة ، الامر الذي يتميز به الاقتصاد الجامعي الشائع ، تزول حكما .

ان الاتجاه الكامن نحو توسيع السوق ، ونحو تكوين سوق دولية ، ليست ظاهرة جديدة تمتاز بها المرحلة الامبريالية (بالمعنى اللينيني) وحدها من تطور الراسمالية . والحق ان تكون السوق العالمية والصراع من اجل الحصول على المواد الاولية والمنافسة من اجل الاحتكار الاستعماري ، كلها حصلت - بناء على هذه الملاحظة - قبل الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، الامر الذي جعل البعض يعتقد ان من واجبه توجيه اعتراض اساسي للنظرية اللينينية حول الامبريالية (٨٩) .

نعم ان الاتجاه الى تكوين سوق عالمية قد ظهر منذ بدايات الراسمالية، بل حتى قبل الثورة الصناعية . في دراسة رائعة جدا حول المنظومة الراسمالية العالمية يسمى « اولفر كوكس » الى توضيح كيف ان التجارة الدولية ، منذ نشأتها في الزمن الماركنتالي . قد لعبت دورا جوهريا في نمو الراسمالية ، وكيف ان الوحدة الاقتصادية الدينامية المتحركة الرائدة قد كانت دائما بعيدة الانخراط في الشبكات الجوهرية للتجارة العالمية (منذ القرن السادس عشر) . وكيف ان التجارة العالمية اليوم - رغم وهم الاكتفاء الذاتي - تلمب دورا جوهريا بالنسبة لاهم الشركات الاميركية . اما الاستنتاج الذي يستخلصه « كوكس » من ان الراسمالية - كمنظومة عالمية - لا يمكن ان يتناولها التحليل ضمن حدود نمط انتاج رأسمالي خالص في اطار منظومة مغلقة ، فيشكل بحمد ذاته مشكلة اخرى . فهنا يقف « كوكس » بوضوح ظاهر الى جانب روزا لوكسمبورغ ضد

(٨٩) Oliver C. Cox « الراسمالية كمنظومة » نيويورك ١٩٦٤ ، لا سيما ص ٩٧

ماركس وليتين . ونحن لا نلتقي معه في ذلك ، لان البرهان على ان القيمة الزائدة لا يمكن تحقيقها بدون المجال الخارجي . اللاراسمالي : برهان خاطئ : فاعادة الانتاج الموسع ، ممكنة بدون الاوساط اللاراسمالية . على اعتبار ان المجال الخارجي ، الذي لم يكن موجودا ، قد اوجد فيما بعد بواسطة الاستثمار نفسه . والحال ان هذه مسألة جوهرية لفهم اتجاه نمط الانتاج الراسمالي لان يصبح النمط الوحيد عندما يكون مبنيا على السوق الداخلية .

يبقى ان هذا الاتجاه الدائم انكمن لدى الراسمالية نحو توسيع السوق يتحول نوعيا ، في اشكال التعبير التي يتخذها ، عندما يبعد التركيز - وهو ميل دائم اخر كامن لدى الراسمالية - الى نقل المنظومة (في المركز) الى مرحلة الاحتكارات . هذا ما فهمه لينين جيدا . اذ جعل من الاحتكار المحور الجوهري لتحليل الراسمالية تحليلا مجددا . ذلك ان المنشأة الصغيرة التي كانت في القرن التاسع عشر ، ليست قادرة على تصدير رؤوس الاموال . والاتجاه نحو توسيع السوق يتجلى . والحالة هذه . بالضرورة اما بواسطة التجارة (تصدير البضائع) واما بتدخل الدولة تدخلا سياسيا فتعمل عندئذ على اخضاع الاطراف لمقتضيات المركز الموضوعية . ابتداء من عام ١٨٨٠ سوف تعمل الاحتكارات بصورة مباشرة . فيصبح بوسع الاتجاه نحو توسيع السوق ان يعبر عن نفسه بصيغة جديدة : صيغة تصدير رؤوس الاموال .

في زمن الراسمالية التنافسية اذن . يتم توسيع السوق في جو من التنافس بين منشآت المركز على الاسواق الخارجية ، الا ان للرسمالية المركزية حاجات موضوعية تنشأ ١ عن عدم كفاية السوق ، التي هي في جوهرها سوق زراعية في مراحلها الاولى ، محدودة بحدود وتيرة واتساع تقدم الانتاجية في الزراعة ، ٢ عن مقتضيات تصفيد معدل الربح الى حده اقصى ، وهي مقتضيات تنطوي على البحث في الخارج عن مسواد للاستهلاك الشعبي رخيصة الثمن (لا سيما الحبوب) تتيح تخفيض كلفة اليد العاملة ، كما تنطوي على البحث عن مواد اولية تتيح تخفيض قيمة راسمال الثابت الموضوع موضع الاستثمار . يقدم كريستيان بالوا (٩٠) ،

(٩٠) كريستيان بالوا « مشكلات التماثل في الاقتصاد المقترح » لا سيما الملاحظات ٢٧ - ٤٧ - ٤٨ - ٦٢ حيث اخترنا الاستشهادات التي نل ،

في كتاب أساسي : توضيحا جديدا للصلة بين هذه المفاهيم الموضوعية والمراحل التي مر بها تكون نظرية التجارة الدولية من آدم سميث الى ماركس . فعند آدم سميث ، الذي جاء في البدايات الاولى للراسمالية ، كما يبين بالوا بوضوح نجد : « ١١ » ان المجال الخارجي يصلح كمنفذ لفضلات الفائض *les excédents du surplus* نظرا لضيق السوق الداخلية حيث تقسيم العمل محدود بحدود المرحلة التصنيعية . ١٢ ان المجال الخارجي سوف يتيح ، من تلقاء ذاته ، توسيع تقسيم العمل داخل المجال الوطني ، هذا التقسيم الذي كانت السوق الداخلية لوحدها تكبحه الى حد كبير . كذلك فان العلاقة بين التجارة الخارجية وتوليد القيمة الزائدة هي التي تشغل ريكاردو . ولكن في ذلك الحين كان « للقطاع الصناعي قاعدة عريضة بما فيه الكفاية ، على عكس ما كان يراه سميث . تمكنه من ان يوفر لنفسه ازديادات المجالات المتعاقبة لامتناس الفائض الصناعي . ان قانون مجالات التصريف عند « ج.ب.ساي » ، وهو القانون الذي يؤيده مؤلفنا على كل حال ، يعين وجهة نظر معاكسة . بنتيجة ذلك لا يعود للراسمالية الزراعية الداخلية الا دور ضئيل في استهلاك المنتجات الصناعية . . فاذا كف القطاع الزراعي عن التدخل بوصفه سوقا لامتناس الفائض فانه لا يكف مع ذلك عن لعب دور ضابط على تولد الفائض بمقدار ما . . يهدد امكانيات هذا الفائض على التعاضد . وذلك بقطع طريق الربح بواسطة قانون الايرادات المتناقصة : الذي هو السبب في ارتفاع الاسعار . . ان دور التجارة الخارجية هو ان تنوب محل السوق الزراعية الداخلية من اجل تقديم المواد المعيشية اللازمة لقوة العمل » . ثم فيما بعد « يقوم ماركس بتأليف المساهمات النظرية لدى كل من آدم سميث ودايفد ريكاردو موقفا بين المساهمة التي قدمت لحسول الامتناس - دور صادرات المنتجات المانيفاتورية - وبين المساهمة حول تولد الفائض - دور واردات المواد الاولية » . فالتجارة بهذا المعنى هي وسيلة للحد من تدني معدل الربح :

« بمقدار ما تؤثر التجارة الخارجية على خفض الاسعار ، سراء اسعار عناصر راسالمال الثابت او عناصر المواد المعيشية التي يتحول اليها راسالمال المتحول : بمقدار ما يكون لها من اثر على رفع معدل الربح ، يرفعها لمعدل القيمة الزائدة وخفضها لقيمة راسالمال الثابت » (٩١)

ان هذه الحاجة الموضوعية التي تحتاجها رأسمالية المركز في زمن المنافسة تفسر السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدول : الغزو الاستعماري ، افتتاح الاسواق المحمية من اجل المركز الاحتكاري . تدمير المحترفات في المستعمرات واللجوء من اجل ذلك كله الى وسائل سياسية (ان مثل الهند الذي ذكر مرات عديدة هو في هذا الصدد اوضح الامثلة) تشجيع الهجرة وتدمير الاراضي لانتاج القمح واللحوم في الغرب الاميركي واميركا الجنوبية الخ . . وهذه الوسائل جميعا وسائل « تتجاوز الحيـز الاقتصادي » *extra économiques* وينبغي ، مرة اخرى ، ان تستوعب ضمن تفسير سيروورة المنظومة اقتصاديا ، الامر الذي تمتنع عنه «الاقتصادوية» .

لقد بقي تصدير رؤوس الاموال مجهولا ، في ذلك الزمن . كوسيلة لتوسيع الاسواق . لذا فان الصيغة الغالبة التي اتخذها ، في الحالات الاستثنائية التي ظهر فيها ، بقيت صيغة القرض العام . تجمعه في المركز اكثر البيوتات المالية قدرة . كالقروض التي كانت تقدم للخليوي في مصر .

اما صيغ التعبير التي اتخذها هذا الاتجاه الضمني نحو توسيع الاسواق في زمن الاحتكارات فهي صيغ مختلفة تماما عن الاولى . اذ ، منذ ذلك الوقت ، سيكون من الممكن ان يرافق تصدير البضائع تصدير رؤوس الاموال ، يعزز التصدير الاول . ويزيد في اندفاعه . اما العلاقات العالمية (التجارة وتصدير رؤوس الاموال) فتظل محتفظة بنفس الوظائف بالنسبة لرأسمال المركز : وظائف محاربة التندني الاتجاهي في معدل الربح وذلك : (١) بتوسيع الاسواق واستغلال مناطق جديدة فيها ، حيث معدل القيمة الزائدة ارفع مما هو في المركز (٢) بتقليص كلفة كل من قوة العمل ورأسمال الثابت . لكن تحليل هذين الشرطين الجديدين يقتضي ان نقوم اولا بتحليل الاتجاه الضمني لدى رأسمالية المركز نحو تصدير رؤوس الاموال .

٢ - الاتجاه الضمني لدى رأسمالية المركز نحو تصدير رؤوس الاموال

ان كتب الاقتصاد السياسي تبحث في تجارة السلع والحركة الدولية لرؤوس الاموال كل على حدة وبشكل متتابع ، والمصيبة لا نفع في هذه الطريقة في العمل - الامر الذي يمكن تبريره على صعيد تعليمي - بل

في كون النظريتين اللتين تقدمان تباعا نظريتان متناقضتان (٩٢) . تؤكد هذه الكتب ، بشأن حركات رؤوس الاموال ، ان هجرتها من بلد لآخر تمود الى توزيع عوامل الانتاج توزيعا غير متكافئ ، وان انعدام التكافؤ هذا يؤدي الى تعويض غير متكافئ في رأسمال (توزيع معدل الفائدة توزيعا غير متكافئ) . لكن هذه الكتب كانت آنفا قد فسرت تجارة البضائع بهذا الانعدام ايضاً للتكافؤ في توزيع العوامل . بل انها ذهبت الى حد التأكيد على ان التبادل يكافئ ما بين تعويضات العوامل الموزعة توزيعا غير متكافئ .

لنعد هنا ايضاً الى ريكاردو . لقد رايانا ان نظرية التفوق المقارن من منظار القيمة العمل ، تؤدي الى نتيجة مفادها ان التبادل الدولي داخل نمط الانتاج الرأسمالي لا يبدل في حال الاجور الفعلية ، بل يزيد في حجم الربح لدى كل من المتبادلين . انه يزيد حجم الربح لكنه لا يكافئ بالضرورة ما بين معدلات الربح في كلا البلدين . النظرية الريكاردية تترك مجالا لنظرية مكتملة محتملة تبحث في حركات رؤوس الاموال المجتذبة نحو البلدان التي يكون معدل الربح فيها معدلا ارفع .

ان تبني وجهة نظر وضعية ، ثم ذاتوية ، للقيمة قد ادى الى التخلي عن هذه الاطروحة البسيطة التي قال بها ريكاردو . لقد صير السى الاقتاد اولاً ، مع طوسنغ ، ان التجارة الدولية - بوصفها نتيجة لتعويض نسبي في العوامل غير متكافئ . من شأنها ان تولد فروقات مطلقة في هذه التعويضات ايها . وعم طوسنغ على الاجور وعلى الربح ما كان يعتبره ريكاردو صحيحاً بالنسبة للربح وحده : فالتبادل يرفع انتاجية جميع العوامل ، واذن يرفع تعويضاتها الفعلية . دون ان يؤدي ذلك الى التكافؤ بينها . اننا نرى مباشرة الصلة التي تربط هذه النظرة بنظرة القيمة . ولقد استمرت المجادلة في ما بعد مع صامويلسن وهكشر واهلن .

(٩٢) بالإضافة الى المصنفات المشار اليها آنفا والتي تبحث في نظرية التجارة الدولية يمكن الرجوع الى : Hocksher « ان التجارة الخارجية على توزيع الدخل الاقراءات في نظرية التجارة الدولية ص ٢٧٢ » . Stopler and Samuelson « الحماية والاجور الفعلية » (بالانكليزية) (مجلة الدراسات الاقتصادية ١٩٦١) . (لاصمويلسن) « سعر العوامل » (بالانكليزية) (الصحيفة الاقتصادية حزيران ١٩٦٨) - حريسران Ohlin « التجارة بين المناطق وبين الامم » (بالانكليزية) لندن ١٩٢٢ .

اما صامويلسن فهو يبرهن ان تبادل البضائع ينتهي الى تكافؤ مطلق في تعويضات العوامل . ويستند برهانه الى فرضيتين اثنتين : ان التجهيزات بالعوامل مغطاة مرة واحدة وبشكل دائم ، وانه لا يوجد . لكل منتج ، الا تركيبة واحدة للعوامل هي افضلها جميعا . فاذا كانت كميات العوامل هي نفسها في بلدين ا و ب فان تعويضاتهما النسبية تكون متماهية مطلقا . فيصار الى استعمال نفس التقنيات لانتاج نفس المنتجات ولا يعود هناك من تبادل ممكن (اذ ان التقنيات نفسها فعالة ايضا) . اما اذا حصل العكس ، وكان البلد ا يمتلك اراض كثيرة ، فان انتاج القمح - الذي تتطلب التقنية الافضل بالنسبة له مزيدا من الاراضي - يكون مزدهرا فيه نظرا لان تعويض هذا العامل هو تعويض اضعف . اما في ب ، التي تمتلك مزيدا من العمل ، فان انتاج النسيج هو الذي يكون مزدهرا فيها ، فيحصل التبادل . في ا ، التي تنتج مزيدا من القمح (وتصدر قسما منه) يتعطل عن العمل عدد من العمال (اذ يصار الى استيرادالنسيج) . ويرتفع تعويض الارض ، كما ينخفض تعويض العمل . وتحدث حركة عكسية في ب . ويستمر التبادل حتى تتكافأ التعويضات في كلا البلدين . ان الحلقة المفرغة هنا واضحة . فليس هناك من تقنية افضل من غيرها بعد ذاتها . والتركيبه الاكثر فعالية تتوقف على تعويضات العوامل . كما يتوقف تعويض العوامل على استعمالها النسبي ، واذن على اختيارالتقنيات . بوسنا اذن ادخال هذا العنصر الجديد . في ا يصار الى انتاج القمح والنسيج بواسطة طرائق استخدام الارض Land Using واستخدام العمل Labour Using على التوالي . فيرتفع تعويض الارض ، ذاك المساوي لانتاجيتها الحديثة ، ويضعف تعويض العمل . اما في ب فيصار الى انتاج هاتين البضاعتين وفقا لطرائق مختلفة . وقد يحدث في كثير من الاحيان ان يكون سعر القمح في ا متماه identique مع سعر هذه البضاعة في ب ، لان ا تستغل مزيدا من الاراضي استفلالا مربحا ، وتقليل من العمل المرتفع الكلفة . ولكن قد يحدث في كثير من الاحيان ايضا ان يكون سعر القمح ، رغم ذلك ، ادنى في ا اذا كان استفلال الارض استفلالا اكبر ، يقابله تعويض نسبي ذو قيمة ادنى . في هذه الحال تباع ا قمحا الى ب ويساعد انتاجها الزراعي ، الذي ينمو على حساب صناعة النسيج ، على رفع سعر العمل الى حد تصبح معه الاسعار ، رغم التقنيات المختلفة في انتاج القمح ، متماهية في كلا البلدين .

التجارة الدولية تعمل بشكل يؤدي الى تكافؤ السعر في كل عامل ،
في كلا البلدين ، دون أن يؤدي ذلك اطلاقا الى بلوغ التكافؤ الكامل . وقد
يسدو اذن ان هناك مجالا لنظرية لحركات رؤوس الاموال تنضاف الى
نظرية التجارة هذه .

ولندكر ان كل هذا النقاش يقع داخل نمط الانتاج الرأسمالي وانه
لا يطرح مسألة العلاقات بين التشكيلات الاجتماعية - المختلفة - في
المركز وفي الاطراف . فالاتجاه نحو تكافؤ تعويضات العوامل يصح اذن
بالنسبة لما يتعلق بالعلاقات بين البلدان الرأسمالية « الخالصة » التي
تقرب منها تشكيلات المركز اقترابا فعليا . وعلى العكس ، ففي العلاقات
بين المركز والاطراف لا يصح هذا الاتجاه بالنسبة للاجر ، لان التشكيلات
الاجتماعية ليست متماهية .

ان الصعوبة التي تصطدم بها النظرية المعاصرة - اذ تجهل هذه
الواقعة الجوهرية ، هي التالية : اذا كانت التجارة وتصدير رؤوس
الاموال يشكلان كلاهما وسيلتين تتعوض بواسطتهما التفاوتات الدولية ،
فكيف نقرر ان احدي هاتين الوسيلتين لم تقم مقام الاخرى ؟ كيف نقرر
النمو الاسرع لتصدير رؤوس الاموال بدءا من زمن معين فقط ؟ كيف نقرر
ان نمو تصدير رؤوس الاموال لم يعوض مطلقا ، ولو جزئيا ، تصدير
البضائع بل انه على العكس قد شكل دائما حافزا لدفع تصديرها قدما ؟
هناك ست مجموعات من الوقائع ذات المغزى ينبغي دمجها تباعا في
النموذج التفسيري .

اولا ان تصدير رأسمال المتأتي من المراكز الرأسمالية القديمة لم
يتسع اتساعا فعليا الا بدءا من عام ١٨٨٠ تقريبا . فقد ارتفعت صادرات
رؤوس الاموال البريطانية من ١٠٠ مليون ليرة في الفترة ١٨٢٥ - ٣٠ الى
٢١٠ ملايين عام ١٨٤٥ و ١٣٠٠ مليون عام ١٨٨٠ لتصل الى ٢٧٦٣ مليونا
عام ١٩١٣ . اما بالنسبة لفرنسا فالقفزة هائلة : من ١٢ - ١٤ مليار فرنك
عام ١٨٧٠ الى ٤٥ مليارا عام ١٩١٤ ، وبالنسبة لمانيا من ٥ مليارات مارك
عام ١٨٨٣ الى ٢٢ - ٢٥ مليارا عام ١٩١٤ ، وبالنسبة للولايات المتحدة من
٥٠٠ مليون دولار عام ١٨٩٦ الى ١٥٠٠ مليون عام ١٩١٤ الى ١٨٥٨٢ عام

١٩٢٢ و ٢٥٢.٢ مليوناً عام ١٩٣٣ (٩٣) .

ثانياً : ان التصدير يتم بشكل رئيسي من مراكز الراسمالية القديمة نحو مراكز جديدة في طور تشكيلها ، وبصورة ثانوية فقط نحو البلدان المتخلفة . هكذا فان روسيا والدومنيون البريطانية « البيضاء » قد شكلت المنافذ الرئيسية للتصدير . اما في الزمن المعاصر فان الحركة الرئيسية هي حركة تصدير راسمال اميركي الشمالي نحو اوروبا وكندا واستراليا وافريقيا الجنوبية .

ثالثاً : ان تصدير راسمال لم يحل محل تصدير البضائع بل عكس العكس قد دفع هذا الاخير قدماً ، رغم ان الحركة الاولى كانت اكثر اتساعاً من الثانية . ويمكن ملاحظة الظاهرة ملاحظة شاملة في التجارة العالمية : فالفترة ما بين ١٨٨٠ - ١٩١٣ التي شهدت اسرع تعاظم للتجارة العالمية حتى وقتنا هذا (نسبة ١٤ ٪ في العام مقابل نسبة ٣٤٣ ٪ في الفترة ما بين ١٨٤٠ - ١٨٨٠ ، ونسبة تكاد تقرب من الصفر في فترة ما بين الحربين وحوالي ٧ ٪ منذ ١٩٥٠) هي كذلك الفترة التي شهدت اقوى تعاظم لتصدير رؤوس الاموال (٩٤) . فالفترات التي تشهد تعاظماً

-
- (٩٣) تقديرات مستقاة من المؤلفات التالية : C. K. Hobson « تصدير راسمال » لندن ١٩١٤ ص ٢٠٧ Feis « اوروبا ، مصرف العالم » نيويورك ١٩٣٠ ص ٧١٤٧ . J. A. Hobson « الامبريالية » لندن ١٩٠٢ . « مصرف انجلترا » « استثمارات الملكة المتحدة في ما وراء البحار » بين ١٩٢٨ - ١٩٤٨ « لندن ١٩٥٠ . Cairncross « الاستثمار الداخلي والخارجي من ١٨٧٠ الى ١٩١٣ » كامبريدج ١٩٥٢ . Jenks « هجرة راسمال البريطاني حتى ١٨٧٥ » نيويورك ١٩٢٧ . Cléona Lewis « مجازفات اميركا المالية في الاستثمارات الدولية » واشنطن ١٩٢٨ . Nadler « الاستثمارات الاميركية الخارجية » ١٩٥٠ . Rippey « حفرة الاستثمار البريطاني عام ١٨٨٠ في مناجم اميركا اللاتينية » ١٩٤٨ . D. Thorner « الاستثمار في الامبراطورية » فيلادلفيا ١٩٥٠ . Iveren « اوجه نظرية تحركات راسمال الدولي » القسم الثاني - ب لندن ١٩٢٦ . « المؤسسة الكلية للاعمال الدولية » « مشكلة الاستثمار العالي » اوكلورد ١٩٣٧ . (٩٤) Marsh « الاستثمارات والتجارة في العالم » نيويورك ١٩٥١ ، Ferns « الاستثمار والتجارة بين بريطانيا والاجنتين في القرن التاسع عشر » (المجلد التاريخي الاقتصادية ١٩٥٠) . Heaton « تاريخ اوروبا الاقتصادي » المجلد الثاني ص ١٩٩ (بالفرنسية) .

قويا في تصدير رؤوس الاموال هي كذلك تلك التي تشهد تعاظما قويا
في تجارة البضائع .

رابعاً : ان الدينامية القائمة على تدفق استثمار رأسمال الاجنبي وعلى
التدفق العكسي للارباح المصدرة ، تختلف اختلافا كبيرا في العلاقات بين
المركز والاطراف عما هي في العلاقات بين المركز القديم والمركز الجديد الذي
في طور التكون . ففي العلاقات بين المركز والاطراف ينتقل الطرف من
مرحلة « المستدين الشاب » (تدفق رأسمال المستورد يفوق تدفق المداخيل
المصدرة) الى مرحلة « المستدين الكهل » (ارتداد الارباح يطفى على تدفق
مداخيل الرساميل الجديدة) و « يستقر » في هذه المرحلة .

اما في العلاقات بين المركز القديم والمركز الجديد الذي في طور التكون
فالتطور يختلف : فالمركز الجديد يصبح بدوره مصدرا للرساميل (دائن
شاب ثم دائن قديم) (١٥١) .

خامساً : بينما يتجه الاجر في « المراكز الجديدة » التي في طور
التكون ، نحو الارتفاع الى مستوى الاجر في المراكز القديمة التي تنامي
رؤوس الاموال منها (في بعض الاحيان يكون هذا الاجر ، منذ البدء ،
ارفع في المراكز الجديدة منه في المراكز القديمة) ، نجد ان التباعد بين
الاجر في المركز والاطراف (لقاء انتاجية متكافئة ، وفي نفس تقنيات
الانتاج الخ) يتجه على العكس من ذلك نحو الاتساع .

سادساً واخيراً : ان معدل الربح في الاطراف هو معدل ارفع مما هو
عليه في المركز ، ان بعض المعطيات المباشرة تترك مجالا للاعتقاد بأن معدل
تمويض رأسمال في الاطراف لا يرتفع عما هو عليه في المركز الا بمقدار
بسيط للغاية .

فمثلاً : نكتشف بالنسبة لفترة ١٨٨٠ - ١٩١٣ وفترة ما بين الحربين
ان معدل التمويضات المدفوعة للمساهمين والمتعهدين الاوروبيين من
القيم الاستثمارية والاجنبية يكاد ان يكون ارفع بنقطة واحدة (فهو
في حدود ٥ الى ٦ ٪) من معدل تمويض القيم المتردولة (الذي يقع بين

(١٥) انظر مثلاً : منظمة الامم المتحدة « النمو والركود في الاقتصاد الاوروبي » (بالانكليزية)

ص ٢١٧ وصاندر غنة (سميث امين ، الاطروحة ، ص ٧٧ وما يليها) .

٤ و ٥ ٪ (٩٦) . ان هذا الفرق لا يمثل سوى « رسم مخاطرة » *une prime de risque* . وهذا وهم . اذ ان تعويض المساهمين ليس هو الربح ، وتسمير القيم في البورصة ينتهي بمختلف التعويضات الى مستوى مشترك باقتطاعه « القيمة حسب البورصة » من قيمة الاصول الصافية *Values des actifs nets* . اذا أخذنا بالاعتبار الايرادات الخام للاستثمارات الاميركية الشمالية في كل من الولايات المتحدة واميركا اللاتينية تبين لنا معدلات مختلفة جدا : فهي بمثابة ١٥ الى ٢٢ ٪ في اميركا اللاتينية مقابل ١١ الى ١٤ ٪ في الولايات المتحدة (٩٧) في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية . وتنشأ الصعوبة في جميع هذه الحسابات عن انه كثيرا ما يكون من المير التمييز في عملية ما ، بين وظيفة المنشأة (الموضع عنها بالربح) ووظيفة دائني الرساميل السائلة (الموضع عنها بالفائدة) . فلناخذ مثلا القروض الحكومية في القرن التاسع عشر . فمن هو صاحب المشروع هنا ؟ هل هو المكتب المغفل ام هو المصرفي ، هذا الوسيط القوي التي يقطع عمولة تشكل ربحه الخاص ؟ انه بالتأكيد هذا الاخير . ولا يبدو ان ربحه قابل للمقارنة مع الربح الذي يشكل تعويض المدخر الصغير . لناخذ مثلا قروض المجموعات الاوروبية (فردلنغ غوشن ، او بنهايم ، بيشوفشيم ، البنك الانكليزي المصري ، البنك العثماني) الى الخديوي اسماعيل بين عامي ١٨٦٢ و ١٨٧٣ . لقد ارتفعت القيمة الاسمية لهذه القروض الى ٦٨ مليون ليرة استرلينية ، والقيمة التي قبضتها الخزينة المصرية الى ٤٤ مليون (٩٨) . لا شك في ان المكتبيين الذين دفعوا فعلا ٦٨ مليون ليرة استرلينية الى المصرفيين لم يتلقوا الا معدل فائدة اسمية بمقدار ٧ ٪ ، هذا هو المعدل الذي حسب فيما بعد من قبل المؤلفين الذين يذكرونهم « أفرسون » في مؤلفه الشهير . اما ما لم يحسب على الاطلاق فهو معدل ربح البنوك اي النسبة بين الفائدة الخام المحقة

(٩٦) هذا الوهم يقطع معانويل الى الواقع في نفس الخطا الذي وقع فيه المؤلفون المذكورون انحاء . C. Iverson المرجع المذكور الصفحات ١٠٤ - ١٠٦ . « منظمة الامم المتحدة » « رسائل الخارجية في اميركا اللاتينية » (بالانكليزية) ص ١٦٢ . « التحركات الدولية لرؤوس الاموال بين العربيين » (بالفرنسية) ص ٦٤ . (٩٧) منظمة الامم المتحدة « رسائل الخارجية في اميركا اللاتينية » ص ١٦٢ . (٩٨) Angelo Sammarco « مصنف في تاريخ مصر » (بالفرنسية) الطبعة الرابع . القاهرة ١٩٣٥ ص ٢٢٢ .

(هنا ٢٥ مليون ليرة استرلينية) ويمن راسالمال الخاص الموظف في العملية بواسطة البنك . ويبدو ، دون اي شك ان هذا المعدل مرتفع جدا . لكن القضية هنا قضية نهب (تراكم اولي) ! ان افضل وسيلة لحسم المسألة هي مقارنة المعدل الوسطي للربح في مجمل صناعات البلدان النامية مع المعدل الوسطي للربح في البلدان المتخلفة . والحق ان هذا المعدل هو المعدل الاكثر دلالة . لقد حاولنا ان نقوم بهذا الحساب بالنسبة للصناعة المصرية ، وان نقارن نتيجته بمعدل ربح الصناعة الاميركية . والنتيجة التي حصلنا عليها لا تدع مجالا للشك : فمن الواضح كل الوضوح ان معدل الربح ارفع في البلدان المتخلفة (٩٩) . ان التحليل الحدي يمنع ، كعادته ، عن طرح المشاكل الحقيقية : فهو اذ ينسب لمعدل الفائدة صفة كونها نمط تمويل راسالمال ، يؤدي ، سواء في هذا المجال ام في غيره ، الى تحليل زائف جامد ينتمي الى ايدولوجية الاتساقات الشاملة . اما النظريات التي حاولت ان تجيب على المسألة فهي ثلاث فقط : النظرية الريكاردية حول الايرادات المتناقصة ، والنظرية ما بعد الكينزية حول النضوج ، والتحليل الماركسي للتدني الاتجاهي لمعدل الربح ، والامبريالية وامتداداتها .

ان الحرب العالمية الثانية (١٠٠) لم تطع فقط بميزان القوى بين القوى الكبيرة ، شأنها شأن الحرب العالمية الاولى ، بل انها اقامت بالاضافة الى ذلك تراتبا اساميا جديدا ، اذ اصبحت الولايات المتحدة منذ ذلك الحين تلعب دورا غير متناظر مع الدور الذي كانت تقوم به القوى الكبرى الاخرى في الغرب . وتجلّى ذلك بهيمنة الولايات المتحدة هيمنة مطلقة في ميدان تصدير رؤوس الاموال : فقد انتقلت حصة الولايات المتحدة من ٦٠٢ ٪ عام ١٩١٤ و ٣٥٤٣ ٪ عام ١٩٢٠ الى ٥٩٠١ ٪ عام ١٩٦٠ بينما تضاعفت حصة بريطانيا العظمى من ٥٠٤٣ ٪ الى ٤٣٤٨ ٪ ثم الى ٢٤٠٥ ٪ ، وحصة المصدرين الرئيسيين الاخرين لرؤوس الاموال (المانيا وفرنسا) من ٣٩٤٥ ٪ الى ١١٤٠ ٪ ثم الى ٥٤٨ ٪ بالمئة (١٠١) ،

(٩٩) انظر سمير أمين ، الاطروحة ، الصفحات ١١٧ وما يليها .

(١٠٠) لقد فتح تحليل الاتجاهات المعاصرة لتصدير رؤوس الاموال مجالا لادبيات غزيرة . ونحن نشير الى الفصل الثالث التاليفي : « هاري مانغوف » (عصر الامبريالية ، المجلة الشهرية - بالانكليزية - ١٩٦٨) « بيير جاليه » (الامبريالية عام ١٩٧٠ ،

←

الى ذلك أصبحت الدول النامية : منذ ذلك الحين ، الاسواق الرئيسية بالنسبة للرساميل الاميركية : عام ١٩٦٦ كانت أوروبا تستوعب ٤٠.٤٪ من هذه الرساميل ، وكندا ٣٤.٨٪ واستراليا واليابان وأفريقيا الجنوبية ٧.٢٪ ، بينما لم يكن « العالم الثالث » يستوعب الا ١٧.٧٪ من هذه الرساميل (١.٢) . والحال ان التوزيع القطاعي لهذه الرساميل يختلف اختلافا كبيرا تبعا للطابع النامي او المتخلف البلدان التي تستقبلها . عام ١٩٦٤ كان القطاع المنجمي يستحوذ على ٨٠٪ من مجمل الاستثمارات الاميركية المباشرة . والنفط على ٣٢.٤٪ والصناعات التحويلية على ٣٨.٠٪ والخدمات العامة والتجارة والخدمات المباشرة على ٢١.٦٪ . لكن حصة الصناعات التحويلية ترتفع الى ٥٤.٢٪ في أوروبا ٤٤.٨٪ في كندا و ٥٤.١٪ في استراليا وزييلندا الجديدة ، بينما تنخفض الى ٢٤.٣٪ في اميركا اللاتينية و ١٧.٥٪ في اسيا و ١٣.٨٪ في افريقيا . مقابل ذلك تصل حصة المناجم والنفط بالنسبة لبلدان الاطراف الى حوالي ٦.٠٪ وحصة القطاع الثالث الى ٢.٠٪ (١.٣) . فاذا اخذ بالاعتبار بالإضافة الى ذلك ان معظم الصناعات الاميركية في أوروبا هي صناعات ذاتية المركز (هكذا تشرف الرساميل الاميركية على ٥.٠٪ من صناعات السيارات في بريطانيا وعلى ٤.٠٪ من صناعة النفط في ألمانيا وعلى ٤.٠٪ من صناعة المعدات الكهربائية والإلكترونية في فرنسا ، وتكاد تشرف على الصناعات الكبرى بأسرها في كندا) (١.٤) ، في حين ان عددا من هذه الصناعات في الاطراف معدة للسوق الخارجية (تحويل المنتجات المعدنية قبل تصديرها) ، لا يمكن الاستنتاج دون تردد ان الرساميل الاميركية ، من



- باريس ١٩٦٩ ، الفصل الرابع) « كريستوفر لايتون (أوروبا والاستثمارات الاميركية »
 باريس ١٩٦٨ . G. Bertin (الاستثمار الدولي ، سلسلة ماذا اعرف ؟) اما
 افضل مصادر المعلومات فتشكلها تقارير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)
 (١.١) نقلا عن W. Woodruff « تأثير الرجل الغربي » نيويورك ١٩٦٦ ص ١٥٠ ، ذكرها
 هاري ماغروف في « عصر الامبريالية » . وعن « السياسة الاقتصادية المالية »
 الولايات المتحدة (بالمشيكية) مكسيكو ١٩٦٩ ص ٦٧ .
 (١.٢) انظر المصادر عند هاري ماغروف في المرجع المذكور ، ص ٧١ .
 (١.٣) هاري ماغروف ، المرجع المذكور ص ٢٢٢ .
 (١.٤) المرجع اياه ص ٧٣ وما يليها . جدول حصة رؤوس الاموال الاميركية في الصناعة
 الأوروبية نقلا عن كريستوفر لايتون « الاستثمارات في ما وراء الأطلسي » المركز
 الأطلسي باريس ١٩٦٦ .

حيث علاقتها بالاطراف ، هي رساميل مستثمرة بشكل جوهري في حقل النشاطات التصديرية ، الاستخراج المنجمي ، النفط ، التحويل الاول للمنتوجات المنجمية) ، وبشكل ثانوي في النشاطات الثالثة المرتبطة بالتصدير ، وبشكل ثانوي جدا في الصناعة الذاتية المركز ، كذلك هي الحال بالنسبة للاستثمارات البريطانية والاوربية الخاصة .

هكذا اذن فالتحولات الحديثة العهد التي طرأت على بنية التحركات الدولية للرساميل ، اذا كانت امرا جوهريا من اجل فهم التبدلات التي حدثت في العلاقات بين الولايات المتحدة واوروبا ، فهي لا تقدم اي تغير حاسم بالنسبة لما يخص العلاقات الكلاسيكية بين المركز والاطراف .

ايدولوجية الاتساقات الشاملة *Idéologie des harmonies Universelles*

معدل الفائدة ، التوفير ، الاستثمار

تشكل الفائدة بالنسبة للحدين تمويض رسامال الذي ينبغي ، بحكم ذلك ، ان يتوجه بشكل طبيعي الى حيث يكون تمويضه اكثر ارتفاعا . لكن الصعوبة تنامي من ان الاستثمار لا يقرره التوفير بل صاحب المشروع . والحال ان الحدية تعتمد بالضبط الى الفصل بين وظيفة المنشأة ووظيفة رسامال .

ما الذي يحدد موقف صاحب المشروع ؟ الربح . فعندما يكون معدله ضعيفا ، وحتى في حال ارتفاع معدل الفائدة - بل يصح ذلك بسبب اولي - فان اصحاب المشاريع لا يتوسعون في انتاجهم . ولا تجد رؤوس الاموال مجالا للاستثمار ، فتبقى رؤوس اموال سائلة ، على العكس ، عندما يرتفع معدل الربح يرغب صاحب المشروع باستثمار امواله . وبوسع ان يدفع للموفر فائدة مرتفعة . هناك بالطبع . في راي الحدية ، االية مزدوجة تعمل على مطابقة الفائدة مع الربح والربح مع الفائدة . فعندما يرتفع معدل هذه الاخيرة ويكون معدل الاول منخفضا ، يمتنع الموفرون عن التوفير لمجزهم عن توظيف توفيرهم ا وها هنا يكمن الخطا دون شك) . فالطلب الفعلي يتلقى دفعا حاتا كما تستمد ربيعة الاستثمار بفعل ازدياد الاستهلاك . ولكن الا تخطط النظرية الكلاسيكية الجديدة بين داعي التوفير وداعي الاستثمار ؟ فالتوفير هو الاستعمال الضروري لمداخيل رسامال ، لان هذا الاستعمال هو الوسيلة الوحيدة التي تؤمن لاصحاب

راسمال دخل جديد . حتى اذا لم يجد هذا التوفير مجالا يستثمر فيه نفسه ، تراكم وبقى سائلا بانتظار ان يوظف : لكنه لا يستهلك ابدا .

لقد بدد « كينز » سوء التفاهم الذي حصل حول هذه النقطة بتمييزه بين داعي التوفير وداعي الاستثمار ، وبإدخاله « تفضيل السيولة » - اي الرغبة في التوفير حتى بدون تعويض - ضمن النظرية العامة . لكن تحليل دواعي التوفير هذه قد بقي « الاسف » مرتبطا عند « كينز » بالنظرية الكلاسيكية الجديدة التي تشأ ان يكون الدخل مرجوا من اجل الاستهلاك . ولكن اذا كانت بعض المداخل معدة بكاملها للاستهلاك والتوفير - الاحتياطي في قسم منها ، فان مداخل اخرى - الارباح - معدة في جوهرها للتوفير من اجل الاستثمار ، وان حذف منها قسم ثابت نسبيا معد الاستهلاك . واذا كان الدخل ، ايا كان - معدا في نهاية الامر للاستهلاك فاننا لا نرى السبب الذي يمنع اصحاب الدخل الضخمة من الاكتفاء ، والامتناع من ثم عن اية متابعة لزيادة مدخولهم زيادة اضافية . لكننا نراهم يقومون بهذه المتابعة . وهم لا يقومون بها بدافع « البخل المقيت » بل لانهم اذا لم يقوموا بذلك - اذا لم يستثمروا في الفروع التي يستثمرون فيها - يقضى عليهم من قبل المنافسين ويخسرون مدخولهم الحالي .

من جهة اخرى ، تنبثنا النظرية الكلاسيكية الجديدة بانه اذا كان ربح الاستثمار كبيرا جدا ، لا يلبث معدل الفائدة ان يرتفع لان التوفير مطلوب من قبل المستثمرين . وهم مستعدون من اجل الحصول عليه لدفع فوائد مرتفعة تحكم حركة التوفير . ان النظرية الكلاسيكية تفكر هنا على المدى الطويل - فاسية ان الاعتمادات على المدى القصير ، هي التي تستجيب للفائدة - لكن على المدى الطويل ، لا يبدو ان التوفير محكوم بشيء اخر سوى قسمة المدخول الكلي بين الاجور والارباح . الامر الذي يفسر جمود معدل التوفير الوطني على المدى الطويل رغم التعاضد المستمر لدخل الفرد .

ان النظرية الكلاسيكية تنسب اذن للربح وللفائدة دورا متناظرا *Symétrique* في جميع هذه الاليات . فالمستويان اما ان يكونا مرتفعين معا واما ان يكونا منخفضين معا . ان « كينز » يعود بذلك فيلتقي مع الكلاسيكيين الاتكليز الذين يرفضون التمييز بين صاحب المشروع والراسمالي ، لان التوفير الذي كان يهمهم هو توفير صاحب المشروع الذي هو راسمالي في نفس الوقت ، بقية الاستثمار ، لا التوفير الاحتياطي الذي تزاوله الطبقات الاجتماعية كلها . فالفائدة كانت وقتها تعويضا حيا

يدفع للمدخرين الصغار العاجزين عن الاستثمار هم بأنفسهم وذلك لاقناعهم بقرض أموالهم الاحتياطية . وقد كانت هذه الفائدة محكومة بمعدل الربح ، فلم تكن تلعب دوراً حيوياً . هذه وجهة نظر ريكاردو . أما وجهة النظر الذي تبناها ماركس فهي التي كانت ترى في التوفير الذي حصل في العصر الرأسمالي شكلاً من أشكال التوفير متميزاً في اختلافه من ذلك الذي حصل في العصور السابقة . فقد انتقل هذا التوفير من كونه محكوماً بشكل جوهري بالرغبة في اشباع حاجاته المستقبلية أو حاجة تكديس الثروة من أجل السلطة السياسية ، إلى كونه محكوماً بشكل جوهري بجاذب الكسب المالي . لقد تغير معناه : كان معطى غير متحول ، فأصبح متحولاً محكوماً بالاستثمار ، لكنه ليس محكوماً بصورة وظيفية ، لأن التوفير إنما يتم من أجل الاستثمار ، لكن الاستثمار ليس أمراً ممكناً بصورة دائمة ، فيعتمد الموفر في هذه الحال إلى خزن المال مكرهاً .

« كينز » لم يستعد النظرية الكلاسيكية على هذا النحو . لكنه بادخاله تفضيل السيولة في إطار التوازن العام ، ألتقى بالمقولة الماركسية التي ترى أن تكافؤ التوفير والاستثمار يتحقق في وضع لاحق . ولكنه قد يتحقق أحياناً بفعل أزمة الدخل الوطني أو تقلصه .

إذا كان الريكارديون يرفضون متابعة « ساي » في تمييزه الشكلي بين صاحب المشروع والرأسمالي فذلك لأن رأسمالاً . بالنسبة لهم ، كان « العامل المهيمن » . فلم يكن ثمة تناظر مصطنع في دور العواميل « الثلاثة » : رأسمال ، العمل ، الأرض . فقد كانت الملكية العقارية اثراً من بقايا الاقطاع ، كما كان العمل عاملاً ثانوياً رغم أنه مصدر كل قيمة ، لأن من يمتلك رؤوس الأموال ، يجد دائماً قوة عمل يستأجرها ، أما من لا يمتلك رأسمالاً فلا يسمه الاستثمار لأن النسياس « لا يقرضون إلا الأغنياء » . فالتوفير ينبغي أن يكون أولاً من فعل المستثمر ، ولا يسهه أن يكمل توفيره إلا لاحقاً باللجوء إلى الموفرين الصغار .

وأذن ، فكل نظرية لتحرك رؤوس الأموال ينبغي أن تستند إلى تحليل تطور معدل الربح ، لأن الربح لا الفائدة هو الذي يتحكم بالاستثمار . ولنصف على كل حال أن النظرية الكلاسيكية الجديدة ، إذا كانت تهمل دراسة الربح فهي تهمل كذلك دراسة تطور الفائدة على مر الأجيال ، دراسة من شأنها أن تفسر تحرك رؤوس الأموال . عندما نكتفي بالقول : أن رأسمالاً يتجه نحو المكان الذي يكون فيه التعويض أقوى من غيره ،

وهذا التعويض يكون أقوى من غيره في المكان الذي ترتفع ندرة هذا العامل فيه ، أذن في البلدان المتخلفة ، تبقى جد سطحيين . لأن مستوى تعويض رأسمال لا يحدده عرض رأسمال وحده ، بل يتحدد بالعلاقة القائمة بين عرض رأسمال والطلب عليه . فقد بين « نورسكه » بصورة واضحة ، وفقا للمنطق الحدي ، ونظرا لـ « حلقات الفقر المفرغة » ، أن تعويض رأسمال لا يجب أن يكون أكثر ارتفاعا في البلدان القليلة الثمر . ويسمنا بالطبع أن نأخذ على « نورسكه » تلك العمومية القصوى التي يسبغها على حكمه . أن تعويض رأسمال ليس تعويضا مرتفعا في جميع قطاعات الاقتصاد المتخلف ، لكنه قد يكون مرتفعا في بعض هذه القطاعات . لا سيما في الشرائح الداخلية التي إما أن تكون داخلة في تنافس مع الحرفية المحلية أو أن تكون مرتبطة بما تنفقه الطبقات الثمينة (« الثاني ») . مع ذلك ، فحتى في هذه المواضع من الاقتصاد ليس معدل الفائدة هو المرتفع بشكل خاص . بل الربح . أما الفائدة فهي بالضبط مرتفعة جدا في شرائح الاقتصاد الريفي ما قبل الرأسمالي ، وهي شرائح لا تهم رأسمال .

في انكلترا ، حيث كانت الرأسمالية موجودة . كان يوسع الكلاسيكيين الكبار أن يفهموا أن صاحب المشروع والرأسمالي يشكلان شخصا واحدا بعينه . أما في فرنسا ، حيث لم تكن الرأسمالية موجودة إلا كنموذج غائي ، نظرا لأن واقع البلد كان ما يزال واقع تشكيلة اجتماعية مدولة *étatique* وفلاحية بنسبة مرتفعة ، لم تكن النظرية المثبعة نظرية تراكم رأسمال في نمط إنتاج رأسمالي . بل كانت نظرية التراكم الأولى . والحق أن ما كان مهما في عصر الرأسمالية الماركنتالية لم يكن الصناعي ، الذي لم يكن قد وجد بعد . بل التاجر الذي يراكم رأسمال المالي ، أحد العناصر الضرورية لظهور نمط الإنتاج الرأسمالي . ماذا كان يفعل التاجر بذلك المال في عصر لم تسيطر فيه بعد إمكانية استثماره في الإنتاج ؟ كان يدينه . فالرأسمالي كان مدينا ، لا منتجا (صاحب مشروع) . في فرنسا الريفية والبيروقراطية كان الناس يدخرون لكي يدينوا لا لكي يستثمروا .

إن « ساي » يصور لنا في نظريته ، ذلك التأخر الذي كان يشهده الواقع الفرنسي . وهي نظرية تؤدي حكما إلى إيديولوجية الاتساقات الشاملة . فإذا كانت عملية الإنتاج عملية مقتعة ومتخفة لا يعود هنالك

تحليل موضوعي ممكن ، ولا من تفكير في تطور الشروط الموضوعية للإنتاج . لا يعود هناك سوى الاتساق التوتولوجي بين ارتياح الدائمين والمستدين ارتياحا متكافئا ، واقعا على الصعيد الذاتي لرغبتيهما « رغبة التوفير » او « رغبة الاستهلاك » . وهذا التوازن لا تاريخ له : انه ساكن ، جامد . وقد كان ذلك يساعده على تدير الأمور تديرا جيدا على نحو يجعل من الواجب تبني هذه الطريقة في رؤيتها . ان نظرية التوازن العام - تعميم ايدولوجية الاتساقات الشاملة - تحقق النص لهذه الطريقة . وسوف يبقى « كينز » ضمن هذا الإطار الفالراسي (١) : يقتصر على تعقيده بعض الشيء - مضافا له « معادلة » - ولكن دون ان يرفض ، بلطبع ، اساسه الجوهرى .

الدينامية الريكاردية والإيرادات المتناقصة :

بالنسبة للكلاسيكيين الانكليز : كان اتجاه البلدان النامية نحو تصدير رؤوس الأموال امرا طبيعيا . ولما كان ريكاردو مهتما بمستقبل النظام فقد اعتقد ان بوسعه ان يكشف في دينامية النظام عن قانون يتدنى معدل الربح : من شأنه ان يؤدي بالراسمالية الى « حالة راكدة » *état stationnaire* . لقد كان لدينامية الراسمالية الداخلية عند ريكاردو قاعدة مزدوجة : اطروحة الإيرادات المتناقصة للأرض المعروضة بكميات متناهية ، والاطروحة المالتوسية عن السكان . كل تحسين في مستوى المعيشة يؤدي الى توسيع سكاني . وعندما يصبح السكان اكثر عددا يقتضي ذلك - ما ان يعاد الاجر الى مستوى المواد المعيشية - اجرا اجماليا اكبر مما كان في البدء . ان قانون الإيرادات المتناقصة يدلنا والحالة هذه ، على ان الاجر الاجمالي يتجه على هذا النحو الى امتصاص كل المنتج الاجمالي : بعد دفع الربح .

فاللاكون المقاريون هم المستفيدون الوحيدون من التقدم . اما حصة الربح فتقل بالكمية المطلقة والنسبية . الى ان يحين الوقت الذي يصبح فيه معدل الربح منعدما . في هذا الحين يزول كل حث على الاستثمار : فيصار لذن الى الدخول في « زمن الركود » . هذه الاطروحة

(١) نسبة الى « فالراس » (Walras)

التي لا يضارع هزالهما الا هزال المقدمتين اللتين تستند اليهما ، مقدمة
أولى - قانون السكان - وهي عبارة عن تسيط سوسيوأوجي لا يمكن
القبول به ، ومقدمة ثانية - أطروحة الآيرادات المتناقصة - وهي نفي لكل
التقدم التقني ، أي لتلك الميزة العميقة الوضوح التي يمتاز بها التاريخ ،
تمتاز مع ذلك عن النظرية الكلاسيكية الجديدة بكونها نظرية الدينامية
الداخلية للتعاضم .

خلفاء كينز والموفرة انظريرة للتوفير في الاقتصادات « الناضجة » .

كان « هارود » أول من حاول ، من الاقتصاديين الذين جأؤوا بعد
كينز ، ان يدخل نظرية « كينز » النقدية ضمن دينامية طويلة المدى . فهو
يصف التقدم التعمي بأنه « حيادي » اذا ابقى معامل راسالمال (نسبة
راسالمال الوطني الى الدخل الوطني) على استقراره . علما بان معدل
الفائدة ثابت . في هذه الشروط لا يبدل التقدم من شأن التوزيع . لهذا
السبب يعدد « هارود » الى نقد كل من « هيكس » و« بيغو » اللذين يدخلان مرونة
استبدال راسالمال بالعمل في تعريفهما للتقدم الحيادي (١.٥) . فرضية « هارود »
هذه تقوم اذن على افتراض مزدوج . تكوين عضوي ثابت . ومعدل قيمة
زائدة ثابت ايضا . اذا كان التقدم استمراريا ودائم الحيات فمن شأنه
ان يرفع الدخل الوطني بصورة منتظمة . ولكي يكون التعاضم متوازنا
فانه يقتضي ان لا ينمو التوفير نموا اسرع من الدخل . أي ان تكون
القابلية الحدية للتوفير مستقرة . وأحال ان هذه القابلية تنمو عندما
يزداد الدخل . فيجب اذن ، حتى يبقى التعاضم متوازنا ، ان يتناقص معدل
الفائدة بصورة مستمرة . ويضيف « هارود » ان عدد السكان المتعاضم
يقتضي توفير متعاضما في حال بقاء كل شيء متكافئا فيما عدا ذلك .
واذن هنالك سبب مزدوج حتى يوجب اتوازن الديناميكي تدنيا متواصلا
في معدل الفائدة . لكن هذا المعدل لا يسعه بالضبط ان يتناقص وان
يصبح سلبيا لانه في نفس الوقت معدل فعلي ونقدي ، ولانه ، لهذا
السبب الثاني ، لا يسعه ان يهبط الى ما دون المستوى الذي يفرضه
« تفضيل السيولة » . فالتعاضم يصبح عندئذ محتجرا . وتكون ازاء حالة

(١.٥) Pöhl « نحو اقتصاد ديناميكي » ص ٢٢ - ٢٣ . Hicks « القيمة
وراسالمال » مترجم باريس ١٩٥٦ . « نظرية الأجور » نيويورك ١٩٤٨ . Pigeon
« اقتصاد الزبهار » لندن ١٩٥٢ .

من حالات « ما فوق النمو » *Sur développement* حيث يندم الاستثمار الجديد . فيهرب التوفير من مثل هذه البلدان « العائقة النمو » .

وآذن : تقوم دينامية « هارود » على قاعدة التأكيد على العلاقة المزدوجة بين الفائدة والتوفير من جهة ، وبين السكان والتوفير من جهة أخرى . هل تؤثر الفائدة فعلا على التوفير ؟ لقد سبق ان اتخذنا موقفا من هذا الموضوع ، واكدنا ان « كينز » لا يبدو محكوما بشي ، اخر سوى عدم تكافؤ توزيع الدخل الاجمالي . لكننا نرى الامر ، من وجهة مختلفة جدا : نرى ان التوفير يرتبط بطبيعة الدخل المهيمن . ففي نمط الانتاج الرأسمالي يكون الربح معدا بصورة وظيفية للتوفير بغية الاستثمار (سواء كان هذا الاخير « ممكنا » ام لا) . ولنضف ان هارود ، في تحليله لشروط التوازن المتعاضد ، قد تخلص من المسألة الهامة التي هي مسألة تأثير « ف » على الاستثمارات . لنفترض ان معدل الفائدة قد انخفض فعلا : بحيث صار من الممكن ان يكون التعاضد متسقا ، افلا يؤثر هذا الانخفاض على اختيار التقنية ؟ ان الذي يتبدل في هذه الحال هو معامل راسمال . نعتقد ان تأثير الفائدة هو في الحقيقة تأثير اقل بكثير مما تزعمه النظرية الحديثة . لكن باحثا يصرح بانتمائه الى آراء « فالراس » *Walras* لا يسهل ان يهمل . في نموذج « ما » نعتبره الحديثة امرا حاسما في هذا النصد . الى ذلك ، فان « هارود » في تحليله لعلاقات السكان بالتوفير ، يقتصر على التاكيد على انه اذا زاد عدد السكان يجب ان تزيد حصة المداخل الموفرة ، لان الحاجات المقبلة تصبح حاجات اكبر . والحق ان كل شيء يساعد على الاعتقاد ، في حال زيادة عدد السكان ، بان المرض الاضافي للعمل في السوق سوف يؤدي الى انخفاض مستوى الاجور ، ورغم ان الحاجة الى التوفير لدى القسم الاعظم من السكان تكون قد ازدادت ، وذلك من اجل تأمين مستوى معيشة ثابت لابنائهم ، فان الطاقة على التوفير لديهم تكون قد قلت . مع ذلك فان تحليل « هارود » يؤدي ، حول هذه النقطة ، الى نتيجة صحيحة . اذ ان المداخل التي ليست اجورا ، والتي راينا انها بطبيعتها معدة للتوفير والاستثمار ، تكون قد ازدادت بنفس الكمية التي تكون الاجور قد انخفضت بها . على نحو يؤدي الى ازدياد معدل التوفير ازديادا فعليا ، ولكن لا لان الحاجات قد انتقلت في اشباعها من حسن الى احسن ، بل لان الدخل قد ازداد في توزيعه تفاوتا على تفاوت . ان

أخطر ماخذ يمكن أن نأخذه على « هارود » هو كونه قد اقتصر على دراسة شروط التعاظم المتسق - من منظور حدي - ضمن فرضية التقدم التقني الحيادي . بيد أن التقدم هو - أو على الأقل قد كان خلال قرن - « استخدام لرأس المال » . انطلاقاً من هذا المعنى بالذات ينبغي بناء نظرية التعاظم .

لقد حاولت « ج . روبنسون » (١٠٦) أن تكمل تحليل هارود ما بعد الكينزي . وهي تستوحي أفكار ماركس فتتخطى عن تعريف « هارود » للتقدم الحيادي بوصفه التقدم الذي يبقى معامل رأس المال مستقراً . وهي تحدد حيادية التقدم بوصفها استقرارية التكوين العضوي لرأس المال . أما بقية التحليل فلا تختلف أساساً عن تحليل « هارود » . أن « ج . روبنسون » تدرس شروط تراكم منظم ضمن فرضيات معينة . هذه الفرضيات هي : ثبات الفائدة - حيادية التقدم - استقرارية تقييم الدخل الصافي بين الأجر والربح ؛ والفرضيتان الأخيرتان إذا أخذنا معاً توازيان فرضيتي ماركس : استقرارية التكوين العضوي ومعدل القيمة الزائدة أو تعريف « هارود » لحيادية التقدم . ضمن هذه الفرضيات لا يمكن للتراكم أن يحصل بصورة منتظمة إلا إذا حصل توفير جزء ثابت من الدخل الإضافي . واذن ، فالتوفير ينجم لأن يصبح فائق الوفرة في البلدان النامية جداً . لنفس السبب الأساسي أيما الذي نجده عند « هارود » وهو ضرورة التوفير المستقر وغير المتعاظم (علماً أن الفائدة ثابتة) .

أن ترسيمة « روبنسون » تعارض عن ترسيمة « هارود » بامتياز واحد، وهو أنها تتيح دراسة مفاعيل تبدل ممكن قد يطرأ على معدل القيمة الزائدة ، دراسة متقلة . فتوزيع الدخل بين الأجر والربح مرتبط بقوى الاحتكار التي تلعب دورها في صلب الاقتصاد . لا سيما بقوة احتكار ملكية رؤوس الأموال في وجه الطبقة العاملة الخالية الوفاض من أية وسيلة تساعد على الوجود سوى قوة عملها ، وتلاحظ « روبنسون » أن تقوية هذا الاحتكار تحدد توزيعاً أكثر ملاءمة للأرباح،

(١٠٦) J. Robinson « ملاحظات حول اقتصاد التقدم التقني » ، « تصنيف الاختراعات » (مجلة الدراسات الاقتصادية ١٩٢٧ - ١٩٢٨) « معجم النظرية العامة »
« نظرية المنافسة الثالثة » لندن ١٩٣٢

ومن ثم : أكثر ملاءمة للتوفير . وهذا سبب اضافي يجعل التوفير فائق الوفرة في الاقتصادات النامية جدا .

هكذا ادعى الذين جاؤوا بعد « كينز » اذن : انهم وجدوا نظرية « الازمة العامة » ، وحالة « ما فوق النمو » في الاقتصادات « الناضجة » والحالة « الراكدة » . انطلاقا من مستوى معين للنمو تصبح امكانيات التوفير اقوى من الحاجة للاستثمار (الحكومة بحجم الاستهلاك) . انهما نظرية عامة لتخلف الاستهلاك *sous consommation* ما التي لنا معها شأن .

لقد ازدادت طاقات التوفير لان الدخل الوسطي اصبح اقوى ، من جهة ، ولان درجة عدم التكافؤ في توزيع الدخل أصبحت ارفع من جهة اخرى . وتقاس هذه الدرجة بالمعامل « » في معادلة توزيع « باريتو » $\log N = \log A - a \log X$.

حيث تمثل N عدد المداخل التي تزيد عن القيمة X . ولقد خلال القرن ۱۸۲۰ - ۱۹۳۰ ازداد هذا المعامل « » ازديادا كبيرا في جميع بلدان الغرب الصناعية الكبرى (۱.۷) . ويمود ازدياد درجة عدم التكافؤ هذا الى تدمير المحترفات ، الامر الذي حرم قسما مرموقا من السكان من مداخل المنشأة اذ كانت مداخل المنشأة في ذلك الحين مركزة في ايدي اصحاب المشاريع الذين يقل عددهم عن عدد الحرفيين (كما يعود الى تركز المنشآت في وقت لاحق .

اما الحاجة الى الاستثمار الجديد فقد بقيت مستقرة ، وكان لها نفس الاتجاه نحو التناقص لان الثورة العلمية والتقنية ، في الزمن المعاصر ، تعبر عن نفسها بانخفاض معامل راسالمال (۱.۸) . لهذا السبب كانت بدايات الثورة المعاصرة (السنوات الثلاثينات) مطبوعة : بين أمور اخرى ، باعنف ازمة اقتصادية عرفها التاريخ .

يبقى ان التقدم . خلال قرن بكامله ، لم يكن حياذيا بل كان استخداما لراسالمال ، واذن فالزيادة المستقرة في الاستهلاك كانت تقتضي استثمارات اكبر ، من شأنها ان تعوض التوفير المتصاعد اكثر فاكثر . واذا كسان نمة اتجاه الى الوفرة الفائقة في رؤوس الاموال منذ ذلك العصر . فان

(۱.۷) كولن كلارك ، المرجع المذكور ، ص ۴۶ .

(۱.۸) كولن كلارك ، المرجع المذكور ص ۶۰ - ۷۰ و ۹۷ . « كوزنس » « الانماج الوطني منذ ۱۸۶۹ » الجدول ۴ - ۱۰ .

سبب ذلك عائد بشكل اولي الى انخفاض معدل الربح (الم بشتك « كينز »
من التدني الاتجاهي لفعالية رأسمال الحديد ؟)

التحليل الماركسي : القانون الاتجاهي لتدني معدل الربح .

التقدم التقني ، بالنسبة لماركس ، هو « استخدام لرأسمال » ، أي
انه يرفع مستوى التكوين العضوي لرأسمال (نسبة رأسمال الثابت الى
رأسمال المتحول) . ليس ثمة شك حول ذلك . هذا على الاقل بالنسبة
لما يتعلق بكل زمن التراكم حتى الثورة التقنية والعلمية المعاصرة .
والحق ان ازدياد انتاج الفرد ، على المدى القصير ، يمكن تحقيقه بطرائق
« توفير رأسمال » . ان عملية العقلنة التي تقوم على انهاء انتاج الفرد
عن طريق استعمال افضل للادوات والليد العاملة في نفس الوقت ، أي
دون اللجوء الى استثمار جديد ، تشكل بالضبط هذه الوسيلة . لكن هذه
العقلنة تصل ، على المدى الطويل ، الى حدودها الطبيعية ، فلا يبقى
عندئذ الا اللجوء الى تقنية احدث ، تستعمل مزيدا من الآلات ، والاعتماد على
« تطويل مدى الانتاج » وفقا لنظرية « بوهم باورك » Bohm Bawerk

هذه النظرية الاخيرة لم تسلم على كل حال من نقد شديد وجهه اليها
« نايت » knight الذي لم يتوان عن تبين ان مدة الانتاج هذه (١،٩)
لا معنى لها ، وانه ينبغي اعتبارها بمثابة « صفر او لا نهاية » . وهو محق ،
بمعنى من المعاني ، كل الحق . فالسيارة تصنع بواسطة الفولاذ ، وفولاذ الالمس
بواسطة الفحم الحجري والمعدن معا قبل الالمس ، والفحم الحجري
بواسطة آلات من الصلب تمود للفترة السابقة الخ . حتى تصل الى اصل
المجتمع . والواقع ان هذه الطريقة في قياس « البعد الزمني للانتاج »
نشأت عن محاولة « بوهم باورك » لاستخلاص انتاجية رأسمال . ويلاحظ
« نايت » ان السلسلة التي يعطي مجموع حدودها مدة عملية الانتاج عند
« بوهم باورك » ، لكي تكون سلسلة متناهية (لا غير متناهية) يجب ان
تكون الكميات اصغر فأصغر بمقدار ما نتوغل في الزمن الماضي ، أي
انه يجب التسليم بوجود فائدة (انتاجية الزمن) يتفنى استخلاصها . ثم
يستنتج « نايت » من ذلك ان هذه الفائدة لا يمكن ان تقوم الا على القاعدة

(١،٩) knight « رأسمال ، الوقت ، ومعدل الفائدة » (دائره المعارف

البرطانية ١٩٢٦) .

البيكولوجية لعدم تقدير المستقبل حق قدره *dépréciation du futur*

وإذن : عوضا عن محاولة قياس هذه المدة ، يكون من الأفضل قياس غزارة الانتاج براسمالال قياسا مباشرا . كيف السبيل الى ذلك ؟ صيغتان تتقدمان لنا هنا : اما الاولى فتتخذ وجهة نظر التوزيع . وهي تستخلص الصلة القائمة بين الاستثمار من جهة ومجمل المداخيل الموزعة التي يستدعيها الاستثمار من جهة اخرى : هذا هو معامل راسمالال . اما الصيغة الاخرى فتتخذ وجهة نظر الانتاج . وهي تستخلص من بين النفقات التي على صاحب المشروع ان يقوم بها للحصول على انتاج معين ، النسبة القائمة بين تلك المدة لشراء المواد الاولية والآلات ، وتلك المدة لشراء قوة العمل . هذه النسبة هي التكوين العضوي لراسمالال عند ماركس .

ان قياس هاتين النسبتين لا يعطي نفس النتيجة . اولاً لان اي تغيير مستقل يطرا على نسبة الاجر الى الربح يبدل النسبة القائمة بين نفقات شراء المواد الاولية والآلات ، ونفقات شراء قوة العمل : رغم ان النسبة بين راسمالال المستثمر في فرع معين وحصة الدخل الوطني التي تعود لهذا الفرع قد بقيت نسبة مستقرة . والسبب الثاني هو ان معامل راسمالال يدخل في الموضوع راسمالال الذي يقدمه صاحب المشروع ، في حين ان التكوين العضوي يقيس النسبة بين جزئي راسمالال المستعمل (الموضوع قيد العمل) . وبين هاتين الكميتين تدخل سرعة دوران راسمالال .

فاذا كان لزاما علينا ان لا نخلط بين التكوين العضوي عند ماركس وبين معامل راسمالال عند « هارود » ، فانه يبدو واضحا ، عند ذاك ، ان التقدم التقني ، الذي يتيح انتاجا كليا اقوى بنفس الكمية من العمل المباشر وغير المباشر ضمن شروط ثروة طبيعية لا تغير فيها ، يعبر عن نفسه بارتفاع النسبتين المعنيتين . وذلك من جهة لان سرعة الدوران تنخفض عندما يرتفع التكوين العضوي ، ومن جهة ثانية لان حاصل قسمة الاجر على الربح (او معدل القيمة الزائدة) قد بقي نسبيا على استقراره . وليس من قبيل الصدفة ان تكون سرعة دوران راسمالال مرتبطة بالتكوين العضوي . فالواقع ان هذه السرعة مرتبطة بنسبة راسمالال الجامد *fixe* لراسمالال المتداول *circulant* . بيد ان راسمالال الجامد يشكل قسما من راسمالال الثابت *constant* فكما كانت الصناعة ثقيلة كلما ارتفعت تلك النسبة وتباطأت سرعة الدوران .

هذا ، شرط ان تظل الشروط العامة للاعتماد دون تغيير . فالاعتماد القصير الاجل ، الذي يتيح لصاحب المشروع ان يضع مزيدا من راسماله قيد العمل بواسطة الكمية نفسها من راسماله المسلف *avancé* وذلك بتفطية النفقات التي تتخذ شكل راسمال المتداول بواسطة تحركات المكشوف والحسم على السندات

mobilisations de découvert et l'escompte des traites

يعجل سرعة دوران راسمال . اما معدل القيمة الزائدة ا حاصل قسمة الارباح على الاجور) فيبدو مستقرا بما فيه الكفاية ، على الاقل على المدى الطويل . اما على المدى القصير فان الربح يبدو اكثر مرونة من الاجر (١١٠) .

ضمن هذه الشروط يؤدي التقدم حتما الى انخفاض معدل الربح . لقد انتقد (١١١) قانون التدني الاتجاهي لمعدل الربح لان ارتفاع التكوين العضوي الذي يعبر عن تقدم الانتاجية يتيح ارتفاع معدل القيمة الزائدة ، وهو معدل يكون له مفعول عكسي على معدل الربح . وقد اعتقد بعض الماركسيين ان من واجبهم ان يوضحوا كيف ان الاتجاه كان اقوى من هذا الاتجاه العاكس ، اما لان ارتفاع الانتاجية كان اقوى في الصناعات المنتجة للمواد المعيشية ، فيزداد معدل القيمة الزائدة ولكن بزيادة اقل من زيادة التكوين العضوي ، واما على العكس ، لان هذه الانتاجية ترتفع مزيدا من الارتفاع في الصناعات الاخرى التي لم تتبدل فيها لا هذه ولا تلك من النسبتين المعيتين بهذه الميزة (١١٢) .

ان القانون الاتجاهي ليس من القوانين التي يصح وصفها بانها خاطئة تجريبيا على المدى القصير ، و « صحيحة تجريبيا على المدى الطويل » ، الامر الذي لا معنى له على الاطلاق . بل هو قانون يحمل في ثناياه حركتين متضادتين . هذه هي الحال بالضبط هنا : فازدياد التكوين العضوي وازدياد معدل القيمة الزائدة يحدثان معا لان نفس

(١١٠) د . كلارك . المرجع المذكور ص ٨٠ ، ١٢٠ و ١٤٠ . Bowley « الاجور والدخل

في المملكة المتحدة منذ ١٨٦٠ » كامبريدج ١٩٢٧ .

(١١١) ج . دوينسون « محاولة في الاقتصاد الماركسياتي » الفصل الخامس . « بول

سويزي » « نظرية التنمية الرأسمالية » : الفصل السادس (بالانكليزية)

(١١٢) J. Bédard « النظرية الماركسية لراسمال » ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

القوى التي تولد ازدياد التكوين العضوي (التقدم التقني) تجري باتجاه ازدياد معدل القيمة الزائدة . والحق ان التقدم التقني يفذي بصورة مستديمة فضلا في اليد العاملة - « المتحررة » بفعل هذا التقدم . وهذا الفضل يلقي بوزنه في سوق العمل ويتيح ازدياد معدل القيمة الزائدة .

اما العلة التي يتجه معدل القيمة الزائدة بسببها نحو الاستقرار في البلدان النامية فتقع خارج هذا النطاق . هنا ايضا نلتقي من جديد بالتحول الذي يجعل ازدياد الاجور امرا ممكنا . نفهم عندئذ ان الربح قد هبط ، في نهاية القرن تقريبا ، هبوطا فظا في المراكز القديمة . فأقتضى الامر بحثا عن مجالات تصريف جديدة بوسمها ان تؤمن معدل ربح افضل : فظهر تصدير راسالمال على صعيد واسع ، ومجال التصريف هذا ظهر بصورة طبيعية في المراكز الجديدة التي في طور التكوين . حيث يمكن استعمال اكثر التقنيات حداثة على صعيد اوسع واشمل . نحن هنا ازاء الوضع الكلاسيكي ، وضع تفوق صناعة المناطق الحديثة . وهنا ، رغم وجود الاجور المرتفعة - التي تكون احيانا ، بل غالبا ، اكثر ارتفاعا منذ البداية مما هي عليه في المراكز القديمة - تكون الانتاجية افضل بكثير ، بحيث ان معدل الربح يكون متحسنا هو الآخر (١١٣) . لكن بلدان اطراف المنظومة كذلك ينطبق عليها الامر نفسه . وذلك بالضبط للسبب النقيض الاول - فلان معدل القيمة الزائدة فيها اكثر ارتفاعا اذ تكون الاجور - لقاء انتاجية مكافئة - اجورا ادنى - يكون معدل الربح افضل .

ان التوزيع المتساوي لمعدل الربح يتجه نحو الانتشار على الصعيد العالمي كلما تعمقت عملية الانخراط في السوق العالمية البضائع ورؤوس الاموال . لذا فان الفروقات الملاحظة - المقاسة - في معدلات الربح بين البلدان النامية والبلدان المتخلفة ، رغم انها فروقات ظاهرة وواضحة ، فهي غير كافية لتعويض التحويل الكثيف في القيمة من الاطراف نحو المركز ، وهو تحويل تتيحه الفروقات في معدلات القيمة الزائدة بواسطة االية تقمّر حدي التبادل (١١٤) .

(١١٣) الحالة الكلاسيكية للولايات المتحدة والبرمزيون اليهلاء ، وقد اشر اليها بحق

ممانويل ، المرجع المذكور ص ١٦٠ وما يليها .

(١١٤) انظر امسلا

اما ان لا يحل تصدير راسالمال محل تصدير البضائع ، بل على العكس يشكل حافزا لهذا التصدير ، فأمر لا يحيط به غموض ، ان عملية تحويل راسالمال هي عملية تحويل للقوة الشرائية التي يجب ان تشكل حافزا لازدياد الطلب ، لا سيما الاستيراد . اما انه يجب ان ينصب ازدياد الطلب هذا على ازدياد الواردات فأمر لا هو يقيني ولا هو تلقائي ، رغم انه اتجاهيا ينبغي ان يكون كذلك (١١٥) . كذلك لا شك بان الصلة الملموسة بين تصدير راسالمال وتصدير معدات التجهيز التي تشكل دعائمه ، تنزع عن هذه « المشكلة » جزءا من الغموض الذي يحيط بها . ان الاقتصاد الشائع يتارجح في هذا الميدان ، كشأنه في كثير من الاحيان ، بين توفيق تلقائي غامض في تلقائيه (تنبثق « نظريته » عن ايدى وادجية الاتساقات الشاملة) وبين مشكلة خاطئة (هنا : اذا اعطينا للتفوق المقارن مكانا ليس له - مكانا « اساسيا » - فان حركة الرساميل ينبغي ان تحل محل حركة البضائع لا ان تشكل حافزا لها) .

واما ان تكون ، كذلك ، دينامية تصدير راسالمال هذا (تدفق رؤوس الاموال ، وارتداد الارباح) مختلفة بصورة اساسية في الاطراف عما هي عليه في المراكز الجديدة التي في طور التكوين ، فأمر لا يكتنفه اي سر هو الآخر . اذا كانت العلة التي تنتقل بسببها الاطراف من عمر المستدين الشاب الى عمر المستدين الكهل - في حين ان المراكز الجديدة التي في طور التكوين تنتقل من مرحلة الاستدانة الى مرحلة الادانة - تظل (العلة) غامضة وعجيبة بالنسبة للاقتصاد الشائع ، فذلك لان تلك « النظرية » تجهل مفهومي المركز والطرف ، ولا علم لها بالمفهومين التمييزين : التشكية الاجتماعية - الاقتصادية ونمط الانتاج ، فتسرد التشكيلات الى « التعدد العياني » « multiple concret » ولماثل عندئذ بين استثمار رؤوس الاموال الاميركية في اوروبا واستثمار رؤوس الاموال الاجنبية في « العالم الثالث » (١١٦) .

الزمن المعاصر يمتاز باتجاهات عديدة . والحق ان الاحتكار لا يتضمن فقط اعادة توزيع للربح لصالح الاحتكارات . فتحليل الشروط التي يتجلى

(١١٥) تشكل هذه المشكلة موضوع الفصل الخامس المخصص لنظريه ميزان المدفوعات الخارجية .

(١١٦) سوف تبحث مشكلة دينامية الاستثمار الاجنبي هذه في الفصل الثاني .

ضمنها التناقض بين الطاقة على الانتاج والطاقة على الاستهلاك - وهو انعكاس دائم للتناقض الاساسي في الرأسمالية - في المرحلة المعاصرة من اقتصاد « المؤسسة العملاقة » ، لم يبحث الا منذ عهد قريب - تحقيق فوائض الارباح الامكانية *surprofits potentiels* في الاحتكار يقتضي ارتفاعا في « الفائض » *sur plus* (وهو مفهوم اوسع من مفهوم القيمة الزائدة *plus - value* : يتضمن المداخل غير المنتجة ، ومداخل الدولة) (١١٧) . عندما يتابع « باران » و « سويزي » هذا التحليل فهما يعاينان انماط امتصاص هذا الفائض المتعاظم . ان « بذل الجهد من أجل المبيع » - على اعتبار ان التنافس بين الاحتكارات لا يتم بالاسعار - يشكل القانون الداخلي للنظام : فتبذير « تكاليف المبيع » - وهو تبذير يرافق الاحتكار - يتيح تحقيق ربح الاحتكار وينتج في نفس الوقت السى تقلص هذا الربح . ان النفقات العامة ، من مدنية وعسكرية ، التي انتقلت في الولايات المتحدة من ٧ ٪ من الناتج الداخلي في بداية هذا القرن الى ١٠ ٪ عام ١٩٢٩ ، و ١٩ ٪ عام ١٩٣٩ ، و ٢٥ ٪ عام ١٩٥٧ و ٢٩ ٪ عام ١٩٦٣ تشكل الاتجاه الضمني الاخر لدى نظام تحقيق الربح . هكذا فان الفائض المحقق - الوحيد الذي يمكن قياسه - (قيمة زائدة وتبذير وفائض تمتصه الدولة) - قد انتقل من ٤٧ ٪ من الناتج عام ١٩٢٩ الى ٥٦ ٪ عام ١٩٣٦ . لكن الفائض الامكاني لا يمكن تحقيقه بأكمله . سوء استعمال طاقة الانتاج قضية دائمة ، كما ان مجتمعات البطالة واليد العاملة المشغولة بقطاع الصناعة العسكرية المتزايد يشكل نسبة مرتفعة - ولا شك بانها متزايدة - من قوة العمل . ان سوء العمالة المزمن هذا يقلص معدل الربح الفعلي للاحتكارات ويحدد صيغ التقدم وشروطه الخصوصية ، ويدفع أخيرا الى غزو الاسواق الخارجية التي يوسمها ان تؤمن معدل ربح ارفع . الامثلة التي يعطيها باران وسويزي تدل على سمة فوائض الارباح التي يحققها رأسمال الاحتكاري المصدر : « في حين ان ثلثي اصول شركة « ستاندرد اويل أوف نيوجورسي » موجودة في اميركا الشمالية ، فان هذه المنطقة لا تعطي الا ثلث الارباح » (١١٨) . وينتج ، بالطبع ، عن هذا الفرق في معدلات الربح ان تكون مراكز

(١١٧) باران وسويزي « رأسمال الاحتكاري » نيويورك ١٩٦٦ . وما يلي مستقى من هذا المؤلف .

(١١٨) باران وسويزي . المرجع المذكور ص ١٧٨ .

الرأسمالية ، في نهاية الامر ، مستوردة ضخمة لرؤوس الاموال اذ ان ارتداد الارباح هو ارتداد اعظم بكثير من تصدير رأسمال . كما يشير بحق باران وسويزي . وان تصدير رأسمال اذن لا يشكل حلا لمشكلة امتصاص الفائض ، بل انه ، على العكس ، يفاقم شروطها . غير ان ذلك لا يحول دون ان ترى المؤسسة العملاقة في هذا التصدير ، على صيغتها الميكرواقتصادي ، حلا لمشكلة توظيف فضل الربح .

والثورة العلمية والتقنية المعاصرة تفاقم ايضا التناقض الاساسي في النظام ، اذ ان ظاهرة جوهرية من تظاهرات هذه الثورة هي ان تجعل الاستثمار اكثر فعالية ، اي ان تقلص معامل رأسمال ، وان تجعل بذلك مزيدا من الربح غير المستهلك ربحا مهدورا . وهي تعزز الاتجاه الضمني نحو تصدير رأسمال وتفسر ، دون شك ، وبصورة واضحة جدا ، التدفق الحديث العهد في تصدير رأسمال اميركي الشمالي نحو ادروبا .

ان نظرية « النضوج » ما بعد - الكينزية تحاول تفسير ظاهرة واقعية: صعوبات تحقيق القيمة الزائدة في زمن الاحتكارات ، لكنها تروح تبحث عن اسباب تلك الظاهرة حيث لا يمكن لهذه الاسباب ان توجد : اي في الاولية النقدية . لعل اكبر مساهمة قدمها « بول باران » للعلم الاقتصادي هي استخلاصه كيف ان قانون التدني الاتجاهي لمعدل الربح يتجاوز في زمن الاحتكارات بواسطة صيغ جديدة من امتصاص الفائض ا بتصدير وانفاق عام) . لذلك فقد انتهى الامر بباران الى نحت مفهوم علمي جديد يناسب مقتضيات المسألة - وهي جديدة ، لأنها تعبر عن مشكلة جديدة هي مشكلة تفاقم التناقض الاساسي للرأسمالية في عصرنا - هو مفهوم الفائض ، كما انتهى الامر به مع « سويزي » الى استخلاص ان الفائض الامكاني في عصرنا يتجه لان يكون ارفع من الفائض الفعلي (١١٩) .

ونحن نؤيد باران وسويزي في رأيهما من انه لا التجارة الخارجية ولا تصدير رأسمال هما اللذان يشكلان حقا وسائل تجاوز صعوبات تحقيق القيمة الزائدة (١٢٠) . اذ ان التجارة تتوازن بالنسبة لجمل مناطق

(١١٩) بول باران « الاقتصاد السياسي للنمو » « باران وسويزي » « الرأسمالية الاحتكارية » .

(١٢٠) « باران وسويزي » « ملاحظات حول نظرية الامبريالية » . « مشكلات تخطيط

الاقتصاد وديناميته » . مقالات مقدمة الى مايكل كاليكي ، اوكسفورد ١٩٦٢ .

الراسمالية المركزية ، وتصدير رؤوس الاموال يولد تدفقا عكسيا ، يتجه للتفوق على التصدير نفسه . على كل حال هذا هو السبب الذي يمتص من اجله فضل الفائض *Excédent du surplus* بطرق اخرى اي بالتصدير الاقتصادي والاتفاق العام . ان القوانين الاقتصادية للتنافس بين الاحتكارات تؤدي من تلقاء ذاتها ، على كل حال ، الى هذا التبذير الحتمي (عن طريق صيغ « التنافس الاحتكاري » : نفقات المبيع الخ) . وتتدخل الدولة من جهتها تدخلا نشطا لامتناس فضل الفائض . ضمن هذا الاطار تشكل بعض الاشكال المعاصرة من العلاقات الدولية - النفقات العسكرية الخارجية و « المساعدة » العامة - والتي توفر فضلا في ميزان المدفوعات ، تشكل هي الاخرى وسائل لامتناس الفائض .

فالتجارة الخارجية تجيب ، اذن ، على مقتضيات النظام اياها التي كانت تجيب عليها في ما مضى ، ولكن بقوة تزيد عشرة اضعاف . والحق انها تتيح تقليص كلفة قوة العمل ، بشكل خاص ، باستيراد منتجات زراعية متأتية من الاطراف ومحصول عليها ضمن شروط تبادل غير متكافئ . وهذا التبادل غير المتكافئ هو بالذات تبادل ممكن بفضل الاوليات التي تتيح لراسمالية الاحتكارات ان تؤمن للمركز ناعظما متواصلا للاجور (اولية مرتبطة بصيغ التنافس بين الاحتكارات) في حين ان طبيعة التشكيلات الطبقية تتبع ابقاء تمويزات العمل في مستوى منخفض . والتجارة الخارجية تتيح كذلك تقليص كلفة المواد اولية بفضل اولية التبادل غير المتكافئ اياها . فالوسائل « الاقتصادية غير الاعتيادية » *extra - économiques* التي كان ينبغي للراسمالية التنافسية ان تلجأ اليها ، يصار الى استبدالها اذن بوسائل « اقتصادية » : ادلجة الاقتصاد - الاقتصادية - تجد هنا كذلك واحدا من مصادرها . وفي نفس الوقت ، فان الطاقة على تصدير رؤوس الاموال ، بفضل الاحتكارات ، تضاعف الوسائل التي تفرض بواسطتها على الاطراف تلك المنتجات الضرورية للمركز . ان الصراع من اجل اسواق المواد اولية يصبح امرا جوهريا في تحليل السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الاحتكارات ، انطلاقا من السياسات البحتة التي تنتهجها الدول . عندئذ نفهم كيف ان الولايات المتحدة ، التي كانت مصدرة خالصة للمنتجات المعدنية حتى عام ١٩٢٠ ، قد تحولت الى مستوردة هامة لهذه المنتجات ، الى حد ان هذه المنتجات الصافية تشكل حوالي ١٤٪ من

استهلاكهما (عام ١٩٦١) : ٤٣٪ من انتاجها من فلزات الحديد ، ٣١٪ من النفط ، ١٨٪ من النحاس ، ٦٢٨٪ من اليوكسيت وبين ١٣٠ و ١٤٠٪ من الرصاص والزنك (عام ١٩٦٦) (١٢١) .

إذا كان تصدير رأسمال لا يتيح امتصاص الفائض للرب المقدم اعلاه . فوظيفته رفع معدل الربح . لان رأسمال يستفيد من معدلات القيمة الزائدة الرفع مما هي في بلده الاصلي . لكن هذا التحويل الجوهرى مقنع بشكل واسع بالتوزيع المتساوي لمعدل الربح على الصعيد العالمى ، ذلك التوزيع المتساوي الذي يشكل جوهر التبادل غير المتكافئ .

من المهم ان لا يصار الى تمثيل وظيفة واداليات كل من التجارة وتصدير رؤوس الاموال بين بلدان الرأسمالية المركزية (لا سيما بين الولايات المتحدة وأوروبا) بوظيفة هذه العلاقات مع الاطراف ، اذ ان طبيعة المنتجات المتبادلة ليست متماهية . كما ان وجهة الاستثمار الخارجى ودينامية ارتداد الارباح ليسا كذلك متماهين .

اما بالنسبة لما يتعلق بالتبادلات الخارجية (١٢٢) فهي تتناول بشكل جوهري منتجات مانيفاتورية بالنسبة للبلدان النامية غير الشيوعية (٦٨ مليار دولار في المتوسط السنوي لفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٥ من اصل مجموع الصادرات البالغ ٩٧،١ مليارا) ، في حين ان المنتجات الزراعية ، والمنجمية والنفطية تمثل على التوالي ٨،٤ ، ٦،٨ ، ٩،١ مليارا ، وتمثل المنتجات المانيفاتورية ٤٧ مليارا فقط) من القيمة الاجمالية لصادرات البلدان المتخلفة . والحال ان الاتجاه نحو تصاعد التبادلات بين البلدان النامية بشكل أسرع من التبادلات مع البلدان المتخلفة هي ظاهرة مميزة لعصرنا ، فقد انتقلت التجارة العالمية بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٥ من ٥٣،٥ الى ١٥٦،٢ مليارا من الدولارات (المعدل السنوي للتعاظم ٧،٤٪) علما بان معدل تعاظم تجارة البلدان النامية في ما بينها قد كان ٩،٤٪ ، بينما كان معدل تعاظم صادرات البلدان المتخلفة نحو البلدان النامية ٥،٢٪ (و ٤،٢٪ في حال استثناء البلدان المنتجة للنفط) (١٢٣) .

(١٢١) هاري مانغوف ، المرجع المذكور ، ص ٥٦ - ٥٨ .

(١٢٢) هاري مانغوف ، المرجع المذكور ص ١١٦ .

(١٢٣) Hal B . Larry « استيراد المانيفاتورية من البلدان القليلة النمو » نيويورك

١٩٦٨ ص ٢ ، ذكرها مانغوف في المرجع المذكور ص ١٨٥ .

وليست وجهة الاستثمارات الأجنبية هي التي تختلف فقط اختلافا أساسيا حسبها يكون البلد المستقل للاستثمارات بلدا ناميا أو لا ، بل أن دينامية ارتداد الأرباح تختلف هي الأخرى كذلك . ففي حين أن تدفق رؤوس الأموال الأميركية نحو أوروبا وكندا (١٤٤٩ مليارا من الدولارات بين ١٩٥٠ و ١٩٦٥) قد طغى على ارتداد الأرباح (١١٤٤ مليارا) نجد أن الارتداد المتأتي من الأطراف (٢٥٤٦ مليارا) قد طغى على تدفق تصدير رؤوس الأموال (٩٤٠ مليارات) (١٢٤) .

والحال أن عدم تكافؤ النمو بين الولايات المتحدة وبلدان المركز الأخرى (أوروبا واليابان) الذي اتسع بشكل خاص خلال الحرب العالمية الثانية ، قد أعطى لهذه العلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا أهمية كبيرة خاصة منذ عام ١٩٤٥ ، وهذه الأهمية هي في أصل ازدهار تلك المنطقة كما أنها هي التي أسبغت على العلاقات مع الأطراف دورا ثانويا . بناء على هذه الواقعة طرأ التحول على المنظومة العالمية في المركز : إذ نشأ تراتب أساسي بين الولايات المتحدة والبلدان الأخرى ، في حين أن المنظومة كانت قد تميزت حتى ذلك الحين بتوازن نسبي بين القوى (١٢٥) . على أن استثمار رأسمال الأميركي في بلدان المركز الأخرى لا يضطلع بنفس الوظيفة التي يضطلع بها رأسمال الأجنبي المستثمر في الأطراف بوجه عام . فالبحث عن المواد الأولية هنا هو بحث ثانوي . بل أن التوصل إلى حماية البراءات والأسواق ذات الأفضلية وخاصة التفوق التكنولوجي هي الدوافع الجوهرية هنا ، أكثر مما هو المستوى المنخفض للأجور . كما ينبغي لنا أن نعلم هنا أن المستوى المنخفض للأجور في أوروبا يتبع للشركات الأميركية التي تتركز في هذه الأخيرة أن تحقق أرباحا أفضل - نظرا لتكنولوجيتها المتفوقة . وقد يكون هذا الدافع الثانوي بالنسبة لتصدير رؤوس الأموال الأميركية نحو أوروبا ، دافعا جوهريا بالنسبة لرؤوس

(١٢٤) هاري مالفوف المرجع المذكور ٢٢٨

(١٢٥) هنا التفوق ليس نفوذا صارخا في حصص مختلف البلدان في التجارة العالمية للمنتجات المانيفاتورية : فقد انتقلت حصة الولايات المتحدة من ١١٤٧٪ عام ١٨٩٩ إلى ٢٠٤٦٪ فقط عام ١٩٦٧ ، وانتقلت حصة بريطانيا من ٢٢٤٢٪ إلى ١١٤٩٪ ، وحصة ألمانيا من ٢٢٤٤ إلى ١٩٤٧ ، وحصة فرنسا من ١٤٤٤ إلى ٨٤٥ وحصة اليابان من ١٤٥ إلى ٦٤٩ (هاري مالفوف ، المرجع المذكور ص ٦٦) لكنه تفوق صارخ من حيث تدفق رؤوس الأموال .

الاموال الاميركية نحو أوروبا . دافعا جوهريا بالنسبة لرؤوس الاموال المتجهة نحو صناعات الاستعاضة عن الواردات في الاطراف ، وذلك ، على ما يبدو ، عكس ما يراه « ماغدوف » (١٢٦) . فاطابع العالمي اكثر فاكثرا للتكنولوجيا الذي ينجم عن ذلك ، يشكل بالاضافة الى الثورة العلمية والتقنية المعاصرة الميزة الخاصة الثانية من ميزات عصرنا .

ينجم عن ذلك كله ان العلاقات الخارجية علاقات جوهريّة بالنسبة للمركز . لا فقط تلك العلاقات العامة بين المركز والاطراف بل ايضا ، وعلى نحو ادق ، العلاقات بين الولايات المتحدة وبلدان المركز الاخرى . ونحن نشير مع « ماغدوف » الى انه من الخطا الاساسي الاعتقاد بأن هذه العلاقات ليست مهمة بالنسبة للولايات المتحدة بحجة ان الصادرات تمثل ٥ ٪ فقط من انتاجها الداخلي الخام ، وان صادرات رؤوس الاموال تمثل ١٠ ٪ من الاستثمارات المحققة في الداخل . اذ ان « ما هو هامشي بالنسبة للبلد قد لا يكون هامشيا بالنسبة لشركة جوهريّة (١٢٧) » .

فاذا كانت صادرات الولايات المتحدة قد انتقلت من ١٠ مليارات الى ٢٥ مليارات بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٤ ، فان مبيعات الشركات الاميركية الموجودة في الخارج انتقلت من ٤٤ الى ١٤٣ مليارات في نفس الفترة . ان انتاج هذه الشركات يمثل ما يوازي القوة العالمية الناشئة كما يمثل مجمل الصادرات مع تلك المبيعات ٥/٢ الانتاج المادي لادوات الاستهلاك في الولايات المتحدة . وقد ضرب تعاضد تلك المبيعات بـ ٣٠٧ خلال ١٤ عاما (بين ١٩٥٠ و ١٩٦٤) مقابل ٢٤٣ فقط بالنسبة للمبيعات في السوق الوطنية . اما ارباح هذه الاستثمارات فقد انتقلت من ٢٦١ مليار عام ١٩٥٠ الى ٧٤٨ عام ١٩٦٥ . في حين ان ارباح الشركات الوطنية ، انتقلت من ٢١٦٧ الى ٣٦٤١ مليارات فقط ، كما ان استثمارات المؤسسات الفرعية قد ضربت بثلاثة في حين ان استثمارات الشركات الوطنية قد ضربت بـ ١٤٤ فقط بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٦٧ (١٢٨) .

ان بعض الواجهة المعاصرة للعلاقات الخارجية ينبغي ان يبحث من زاوية ترابطه الوثيق باطروحة امتصاص الفائض من قبل الدولة .

(١٢٦) هاري ماغدوف المرجع المذكور ص ٤٤ .

(١٢٧) على حد تعبير Robert Engler « سياسات الزيت » يوليو ١٩٦٧ .

(١٢٨) هاري ماغدوف المرجع المذكور ص ٦٩ - ٧٠ و ٢٠٥ - ٢١٢ .

و « المساعدة » الخارجية العامة تقع ضمن هذا الإطار . فمن اصل مجموع المساعدة العامة الاميركية التي بلغت قيمتها ١١٧ مليار دولار ووزعت بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٦٧ ، تلقت البلدان النامية من هذه المساعدة ، ولا سيما أوروبا ، ٤٥٧ ملياراً ، وكان معظمها على شكل هبات (٣٣٤٤ ملياراً) ، اما البلدان الزبائن ، المرتبطة عسكرياً ، (تركيا ، اليونان ، إيران ، فورموزا ، الفلبين ، فيتنام) فقد تلقت ٣٦٠٩ ملياراً (منها ٢٢٤٠ ملياراً على شكل هبات) بينما تلقت البلدان المتخلفة الأخرى ٢٤٦٠ ملياراً (منها ١٤٠٤ ملياراً على شكل هبات) . هذه المساعدة اتاحت امتصاص ٣٠ ٪ من صادرات الفولاذ الأميركية ، و ٤٠ بالمئة من رقم أعمال البحرية السلمية . كما تمثل هذه الصادرات ، بالإضافة إلى المشتريات العسكرية - الممولة بشكل واسع بهذه الطريقة بالنسبة لبعض المنتجات - نسبة مئوية تتراوح بين ٢٠ و ٩٠ ٪ من انتاج بعض الفروع (١٢٩) .

ان المساعدة العامة المقدمة للبلدان المتخلفة ، والتي ظهرت في اعقاب الحرب العالمية لثانية ، تلبي وظائف عدة . فهي حتى بمعزل عن مفزاها السياسي - الامر الذي لا يسع « الاقتصاديين » تجاهله برياء ومكر - تتيح تجاوز التناقض القائم بين تدفق الاستثمارات الخاصة وارتداد الارباح ، أي أن وظيفتها الجوهرية هي المحافظة على الوضع القائم كما هو ، ذلك الوضع الذي يفرض على الأطراف تخصصاً دولياً غير متكافئ .

لقد انتقلت القيمة الاجمالية المساهمات المالية العامة التي تقدمها البلدان النامية الغربية للبلدان « المتخلفة » من ٨٠١ مليارات دولار عام ١٩٦٠ الى ١١٠٣ ملياراً عام ١٩٦٧ (منها ٧٤٠ مساهمات عامة) . اما القيمة الاجمالية لمساهمات البلدان الشرقية فهي في حدود ٤٠٠ ملياراً . وهذا يمثل حوالي ١ ٪ من الدخل الوطني للبلدان النامية الغربية . أن المساعدة المالية العامة تمثل حوالي ٥٠ ٪ من هذه المساهمات كما يمثل التواجد التقني ١٢ ٪ بصورة رئيسية في التعليم ، لا سيما في بلدان افريقيا التي تتكلم الفرنسية) والاستثمارات الخاصة ٢٥ ٪ والاعتمادات الممنوعة للتصدير ١٠ ٪ . وقد نمت حصة القروض باستمرار على حساب حصة الهبات في المساعدة العامة : فانتقلت من ٢٣ ٪ عام ١٩٦١ الى ٤١ ٪ عام ١٩٦٧ ، كما تراوحت حصة المساعدة القذائية بين ٢٠ و ٢٥ ٪ . ويبلغ

(١٢٩) هاري مانفولد المرجع المذكور ص ٢١٦ - ٢١٧ .

اشتراك الولايات المتحدة بالمساهمات الخارجية الاجمالية حوالي ٤٢ ٪ عام ١٩٦٧ ، كما يبلغ اشتراك فرنسا حوالي ١٠ ٪ والمانيا ٨٥ ٪ وبريطانيا العظمى ٦٥ ٪ . ومهما يقال عن نتائج هذه المساعدة ، فان تلك النتائج مسكينة للغاية . فقد كان معدل تعاظم البلدان « السائرة في طريق النمو » ٥ ٪ فقط بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٧ ، أي ادنى مما هو في البلدان النامية بنسبة ٢٤ ٪ للرأس الواحد . اما الانتاج الغذائي في الرأس الواحد فقد كان إنتاجا راكدا بل لعله قد انخفض . وبقي عدد السكان الاميين البالغين على حاله بل انه قد زاد - بين ٧٠٠ و ٨٠٠ مليون شخص . لقد اتسعت الهوة بين العالم النامي والاطراف على جميع الاصعدة . ومهما قيل حول ذلك ، فليس « عدم توفر الجهد اللازم » هو المسؤول عن هذا الوضع . بل ان المسؤول عنه هو وجهة هذه « المساعدة » والوظيفة الجوهرية التي تقوم بها من اجل المحافظة على الوضع القائم كما هو . ورغم ان عنصر « الهبة » هو العنصر المهم في المساعدة العامة - علما بان شروط القروض هي افضل من شروط سوق الرساميل في الغرب - فان الدين الخارجي للبلدان المتخلفة قد انتقل من ٩٤٧ مليار دولار عام ١٩٥٦ الى ٤١٥٥ مليار عام ١٩٦٧ (انتقل دين البلدان النامية من ١٤٠٢ الى ١٦٦٦) ونمتص خدمة هذا الدين ١٠ ٪ من الصادرات مقابل ٣ ٪ عام ١٩٥٦ . اما توجيه الاستثمارات الخاصة - ونصف هذه الاستثمارات يهتم بانتاج النفط - توجيهها يتلاءم مع مقتضيات نمو المراكز ، و « فوائض الاسعار » *Surprix* التي تدفعها الاطراف (لا سيما تلك التي في السوق الحرة - وتلك التي تشكل المقابل للمساعدة العامة الاميركية للفوائض الزراعية في الولايات المتحدة) والطابع العسكري والسياسي لجزء مهم من المساعدة العامة ، فقد دفعت جميعا بـ « ادوارد ماسون » الى ان يعتبر ، في احسن الاحوال ، ان تلك مساهمات الغرب للبلدان المتخلفة يخدم النمو - اما نحن فنقول التعاظم (دون نمو) (١٣٠) .

(١٣٠) هذه الارقام مستمدة جميعا من « الامتحان » ١٩٦٨ . « مساعدة النمو » ، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE باريس ١٩٦٩ . بالنسبة للقروض العام : البنك الدولي للاتحاد والتمير « « القرض العام الخارجي المتوسط والبيد الذي ، « الكميات البارزة السالفة واللاحقة » ، في حقل المفوعات والمنظمات » . ١٩٥٦ - ١٩٦٦ واشنطن ١٩٦٧ . « ادوارد س . ماسون » « المساعدة الخارجية والسياسة الخارجية » نيويورك ١٩٦٤ لا سيما ص ١٤ .

إذا لم تكن وظيفة المساعدة الخارجية اتقاء الأطراف ، بل الإبقاء عليها في تخلفها ، فهي لا تتوصل بالاضافة الى ذلك الى تقليص فضل الفائض في المركز ، لأنها تحمل تدققا عكسيا يتجاوزها بكثير ، لا سيما إذا أضفنا التدفق العكسي الذي استطعنا رصدّه الى التحويل غير المنظور للقيمة . مع ذلك فإن وظيفة جوهرية بالنسبة لفروع الاقتصاد والشركات الرئيسية التي تستفيد منها الاستفادة الحقيقية .

٣ - وظائف التجارة الدولية وتصدير رؤوس الاموال

إذا حاولنا اذن ان نراجع النتائج التي توصلنا اليها فاننا نذكر أولا ان نظرية التفاوتات المقارنة نظرية عاجزة عن تفسير بنية التجارة العالمية وديناميتها ، وان مكان هذه النظرية يبقى محدودا جدا وثنائيا جدا .

المنة الجوهرية لاتساع التجارة العالمية تكمن في الاتجاه الضمني لدى الرأسمالية نحو توسيع الاسواق . هذا الاتجاه لا ينبثق عن اي مقتضى من مقتضيات امتصاص الفائض ، لا في العصر التنافسي ولا في عصر الاحتكارات . هذا بالضبط ما يقوله لينين (١٢١) :

« لماذا يعتبر وجود السوق الخارجية امرا ضروريا بالنسبة للبلد الرأسمالي ؟ ليس ذلك ابدا لان المنتج بشكل عام لا يمكن تحقيقه ضمن النظام الرأسمالي . مثل هذا التأكيد ليس سوى وهم باطل . ان وجود السوق الخارجية ضروري لان الانتاج الرأسمالي ينطوي اساسا على اتجاه نحو التوسع اللامحدود . »

لا شك ان نمو الرأسمالية في بدايته قد يكون معاقا بفعل ضيق السوق الزراعية . وقد اشار آدم سميث الى ذلك ، كما يذكرنا « ك . بالوا » . وان « هنري دوتيس » و « بول بايروش » محققان عندما يشددان على هذا الدور الذي تلعبه مجالات التصريف الخارجية في مرحلة الاقلاق (١٣٢) .

(١٢١) في « نمو الرأسمالية في روسيا » ذكرها ك . بالوا ، المرجع المذكور ص ١٢٤ .

(١٣٢) H . Denis « دور مجالات التصريف في التعامل الاقتصادي في اوروبا الغربية

وفي الولايات المتحدة » دفاتر الـ ISEA السلسلة P رقم ٥ ، ١٩٦١ .

« بول بايروش » الثورة الصناعية والتخلف « سيمس ١٩٦٣ .

ان التحولات التالية التي نجمت عن ظهور الاحتكارات لم تضيف مشكلة جديدة من امتصاص الفائض . اذ ان تصدير رؤوس الاموال لا يجد محركه في ذلك المقتضى المزعوم بل في البحث عن معدل ربح افضل . كان ماركس قد اكد ذلك بقوله (١٣٣) :

« اذا حير الى تصدير رؤوس الاموال فليس ذلك لانه لا يمكن اطلاقا تشغيلها ضمن البلد . بل لانه يمكن تشغيلها في الخارج بمعدل ربح افضل » .

قانون التدني الاتجاهي لمعدل الربح يبقى التعبير الجوهرى . واذن الدائم ، عن التناقض الاساسي في النظام . وهو لا يصبح « غير جوهرى » في عصر الاحتكارات ، كما يظن « ك . ل . بالوا » (١٣٤) اذ يعتقد ان بوسعه التاكيد على ذلك بتأويله لنظرية الفائض « لباران » التي ليست نظريتنا . فنحن نعتقد ، خلافا لذلك ، ان ظهور فائض امكاني هو عبارة عن تجلي ذلك التدني الاتجاهي . وهذا الفائض يشفي حتما ان يمتص ، وهو كذلك بالفعل . كما بين باران وسوزي . لا بواسطة التجارة الخارجية . وتصدير رؤوس الاموال (مما يولد ارتدادا في الارباح) بل بانماط داخلية للامتصاص : انفاق عام . وتبذير . وهو يمتص بصورة ثانوية بواسطة اشكال جديدة من العلاقات الخارجية : نفقات عسكرية في الخارج ومساعدة عامة .

فوظيفة التجارة بان تصارع ضد التدني الاتجاهي لمعدل الربح وظيفة دائمة اذن ، لا وظيفة خاصة بالفترة التنافسية (١٣٥) . وعلى النقيض ، فان الاحتكارات التي تجعل تصدير رؤوس الاموال امرا ممكنا ، تدعم

(١٣٣) « رسائل » الكتاب الثالث ، القسم ٣ ، الفصل ١٥ ، ذكرها بالوا المرجع المذكور ص ١٨٢ .

(١٣٤) ك . ل . بالوا ، المرجع المذكور ص ٢٠ ، ٢١٩ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ . وعلى كل حال فكروستيان بالوا يعترف بان « نقطة الضعف في بنائه تقع هنا بالذات على اعتبار (انه لا يقدم) اي تبرير نظري .. » (ص ٢١٩) . لا شك في ان التناقض جدلي بين ظهور الفائض (نتيجة التدني الاتجاهي لمعدل الربح) وبين استيعابه (ضمن الاشكال التي حلها باران وسوزي) : فيصار ان السى تجاوز بالضرورة بدون انقطاع .

(١٣٥) ك . ل . بالوا ، المرجع المذكور ص ٢٠ .

فعالية تلك الوظيفة . هنا بالضبط تكمن ملامح عبقرية لينين لكونه قد محور كل تحليله حول هذه الظاهرة المركزية : ظهور الاحتكارات . ونعتقد أننا وضحنا ، وفقا لهذه الذهنية : ان التبادل غير المتكافئ بين المركز والاطراف ينجم بالضبط ، هو الآخر ، عن ظهور الاحتكارات في المركز . اذ ان هذا الظهور هو الذي يجعل نمو القوة المنتجة بين الاجور في المركز وفي الاطراف ، لقاء انتاجية متكافئة ، امرا ممكنا ، مما يفسر ان التبادل بوسعه ان يكون تبادلا غير متكافئ رغم ان البلدان المتخلفة تصدر منتجات انتجتها منشآت حديثة ذات انتاجية عالية . ان تنظيم فضل متعاطف من اليد العاملة في الاطراف متبثق عن عملية التراكم الاولى ، هو ايضا امر جوهري لفهم ظاهرة التبادل غير المتكافئ هذه .

ضمن هذا الاطار العام ينبغي ان توضع من جديد اشكال التبادل بين المركز والاطراف ووظائفه المتميزة . هيمنة المركز على الاطراف هي التي تفسر تضيق الطرف - بواسطة الاشكال المتغيرة التي يتخذها التخصص الدولي - وفقا لمقتضيات التراكم في المركز . ثم ان نمو الرأسمالية في الاطراف ، يسهل بصورة تكميلية عملية التراكم في المركز ويسارعها بواسطة تخلع الاوساط ما قبل الرأسمالية . اما روزا لوكسمبورغ فمحققة في تشديدها على هذه الزاوية . لكنها تخطيء اذ تجعل منها مقتضى مطلقا من مقتضيات تحقيق الفائض .

٤ - الطابع « المونوبولي » للعلاقات الدولية وموقع الاحتكارات في التجارة العالمية

هل ان التبادلات الدولية من طبيعة « اوليغوبولية » ؟

النظرية الاقتصادية الجامعية الشائعة تكاد تجهل دائما الوقائع الجوهرية ، عندما تسمح لنفسها باختيار فرضياتها « بحرية » . هكذا ، فهي تجهل ، باستثناء « فرنسوا بيرو » - في فرنسا - وجود الشركات العملاقة التي تحتل موقعا حاسما في التجارة العالمية كما في تصدير مؤدس الاموال . وفي افضل الاحوال - عوضا عن ان تدرس الاستراتيجيات الدولية للاحتكارات - فهي توافق على اعتبار الدول مونوبولية ، وهي تصوغ على هذا النحو بعض المشكلات الصحيحة ، لكنها تصوغ ايضا مددا من المشكلات الخاطئة التي تنبثق عن هذا « النسيان » لـ « الوسيط » بين

الشركة الصغيرة المنافسة وبين الدولة - الأمة : هذا الوسيط هو المونوبول . سوف نرى هنا اذن حدود النظرية الشائعة - وهي في النهاية حدود ضيقة - للعلاقات الدولية باعتبارها علاقات « أوليغابولية » بين الدول . لما كانت العلاقات الدولية تعتبر منذ وقت طويل علاقات تنافسية فان هذه العلاقات تؤول في الادب الاقتصادي اكثر فاكتر على انها علاقات مونوبولية . مع ذلك فان الاتفاق بعيد عن التحقيق حول هذا التاكيد . فاشد المتطرفين في الموضوع يريدون ان يروا في العلاقات الدولية : لا علاقات بين شركات من بلدان مختلفة ، بل يرون فيها مباشرة علاقات بين الدول . فهم يماثلون اذن بين سلوك هذه الكيانات التي هي الامم وسلوك الاولغابولين المتصارعين على السوق . ويعتمد آخرون ، من منظور متواضع اكثر ، الى وضع عناصر الاحتكار في الواجهة ، وهي عناصر تعطي العلاقات الدولية طبيعة غير تنافسية ، بمعزل عن كل تدخل من قبل الدولة او كل سلوك جماعي .

لقد كانت نظرية القرن التاسع عشر في حقيقتها نظرية ميكرو اقتصادية . ففي مجال العلاقات الدولية كما في غيره يمتنع التحليل عن رؤية شيء آخر سوى علاقات بين الافراد : المسترون والمباعة . مع ذلك فان التجربة المركنتالية تكذب هذه النظرية : فحتى النصر المتأخر للتبادل الحر كانت العلاقات الدولية ملحقة بصورة وثيقة بسياسة الحكومات . ان تاريخ الشركات المتعاقدة *compagnies à charte* التي كان لها الاحتكار الشرعي للتجارة بين أوروبا وبلدان ما وراء البحر هي الدليل الماطع على ان وجهة نظر القرن التاسع عشر كانت محدودة جدا . والسياسة الجمركية قد دعمت على كل حال ذلك الاحتكار . بريطانيا العظمى نفسها لم تكن دائما متبادلة - حرة .

لذلك نفصلا عدا العلاقات الفردية بين تاجر وتاجر ، يريد البعض اكثر فاكتر ان يرى في العلاقات الدولية علاقات بين عدة محتكرين (*oligopoleurs*) . وتظل المنافسة قائمة بين مستري البلد الواحد وبائعيه ، ولكن ضمن حدود تعينها السياسة التجارية والجمركية للمجموعة . وبأخذ الصراع بين هذه المجموعات شكلا مماثلا لذاك الذي تدرسه

(١٣٦) O. d'Alauro « التجارة العالمية والمنافسة الاحتكارية » (بالابطالية)
(الاتحاد العالمي تشرين الثاني ١٩٤٩) . Folmer « المنافسة بين العنسة
القليلة » نيويورك ١٩٤٩ .

تحليلات السوق تحت العنوان العام : الصراعات بين فرقاء الاحتكار الجماعي (الاوليفوبول) .

عندما يعمد المؤلفون الحديثون الى اعادة دمج السياسة الاقتصادية في اواليات التجارة الخارجية فانهم بذلك لا يقومون بشيء سوى الالتقاء من جديد مع كلاسيكي النصف الاول من القرن التاسع عشر الذين صير فيما بعد الى تلخيص تبسيطي مشوه لتفكيرهم . فنحن نجد ، مثلاً ، عند « ستوارت ميل » نقاشاً لافتراضات ذات فائدة جمة (١٣٧) تتعلق بالمفاعيل التي تنشأ عن ايجاد الرسم الجمركي المفروض على حدي التبادل . والظاهر ان الكلاسيكيين الانكليز كانوا ينظرون الى العلاقات الدولية من زاوية لا شك بأنها ميكرو اقتصادية وتنافسية ، ولكن هذا كان يحصل ، اذا صح القول ، بالدرجة الاولى فقط . اما بالدرجة الثانية فكانوا يرون في هذه العلاقات علاقات بين مجموعة ومجموعة .

بتعبير آخر ، يظل التنافس قائماً ضمن « مجموعات » تتصارع فيما بينها . لقد كانت تلك نظرة واقعية قريبة جداً من واقع عصرهم . على ان الكلاسيكيين كانوا ، الى جانب ذلك ، يدافعون عن التبادل الحر على اساس الاعتقاد « بالتفوقات الطبيعية » ، لهذا السبب كان التلخيص التبسيطي الكلاسيكي - الجديد امراً ممكناً : فلم يعد يرى في العلاقات الدولية الا علاقات بين افراد .

ان استئناف الحروب التجارية ابتداء من عام ١٨٩٠ ، والسياسة التي انتهجتها ألمانيا بين الحربين والتي كانت تحاول ربط التجارة الخارجية لبلدان أوروبا الجنوبية الشرقية ربطاً شاملاً بألمانيا من اجل ان تخلق بالعقل تكاملاً من نمط استعماري ، و « تخصص » تلك البلدان بانتاج الحبوب والحبوب والبوكسيت ، كل ذلك يمثّل الدراسات التي تناوأت المسك « الاوليفوبولي » للدول واعادتها الى مركز الصدارة . (١٣٨) اما العودة الى ادخال النظرية الاوليفوبولية الى العلاقات الدولية فقد حصل مرة اخرى عن طريق تحليل السياسة الجمركية . فالمؤلفون (١٣٩)

(١٣٧) ج . فير المرجع المذكور ص ٥٥٦ .

(١٣٨) Hirschman « طاقة الأمة وبنية التجارة الخارجية » .

(١٣٩) Scitovsky « إعادة النظر في نظرية التعريفات » (مجلة الدراسات الاقتصادية

١٩٤٢) . « ستويلر اند صمويلسن » « الحماية والاجور المظلمة » (مجلة

الدراسات الاقتصادية ١٩٤١) .

الذين عالجوا هذه المشاكل يقبلون فرضية نظرية التفوقات المقارنة . وهم يلاحظون عندئذ أنه عندما يعتمد بلد ما الى فرض تعريفات جمركية فليس للبلدان الاخرى اية فائدة في تقليده . والواقع ان التعريف الجديدة امر يبدل من توزيع الاسعار النبية في البلد الذي ابتدع النظام الجمركي . وللبلدان الاخرى ان تتابع دفع اشباعها الى حده الاقصى بممارستها للتبادل الحر مع هذا البلد ، مع اعتبارها ان نظامه الداخلي للاسعار - اخذا بالاعتبار رسوم الجمر - معطى من معطيات الوضع . بيد ان الملاحظ ان البلدان الاجنبية تسارع للاقتداء بالبلد المجدد . ونظرية التفوقات المقارنة ليس بوسعها ان تقرر كيف تستفيد هذه البلدان عندما تعتمد هي الاخرى الى وضع نظام وقائي . لكنهم يجدون هذه الاستفادة في امرين : من جهة ، ان سبب وجود التعريف هو الاحتكار ، وهذا الاحتكار يحسن حالة حتمي التبادل ، والواقع ان عدم تحديد نسبة التبادل ، حتى من منظور نظرية التفوقات المقارنة ، هو عدم تحديد كبير ، والاحتكار يتبع لواحد من اصحاب الحق ان يمين موقعه في النقطة التي تلائمه ضمن منطقة عدم التحديد . لكن هناك سببا اخر يوجد ، بالإضافة الى ذلك ، في تراث « ليست » . فعندما يعتمد البلد المجدد الى حماية نفسه ، فهو يفتح المجال امام بعض الصناعات لأن توجد لديه . انه يخلق بذلك تفوقا مستقبليا . فالبلدان الاخرى عليها ، والحالة هذه ، ان تقوم بمثل ما قام به . اما انصار التبادل الحر فقد ردوا الهجوم بتأكيدهم على ان جواب البلد الذي رفع رسوم الجمر على اثر فعل مماثل من البلدان التي يتبادل واياها ، هو امر مبني على خطأ في التقدير . فهو من جهة لا شك بانه قد حسن حتمي التبادل لديه ، لكنه من جهة اخرى قد خلق توزيعا في الوارد لم يعد توزيعا امثل . لقد أكد طوسنغ وادغورث (١٤٠) بقوة ، ولكن بدون برهان ، على ان الضارة التي تسببها هذه العملية اكبر من المكسب المستمد منها . فكانت القضية ، في الحقيقة ، مشكلة خاطئة . اذ ان نظرية « التوزيع الامثل للموارد » مبنية على نظرية « التجهيزات بالعوامل » *dotations on factors* التي تفتقد لاي معنى عندما ينظر اليها من منظور دينامي .

(١٤٠) « انغورث » « تقارير تتعلق بالاقتصاد السياسي » ١٩٢٥ .

لقد قام تيار بكامله من الاقتصاد - المتري *économétrie* المعاصر يأخذ على عاتقه «قياس» الطابع المؤنوبولي للعلاقات الدولية معتبرا الدول بمثابة وحدات التجارة العالمية . كنا رأينا ان البلدان المتخلفة تتزود عادة من لدن واحد أو اثنين أو ثلاثة من المزودين الرئيسيين . أن مجرد كون عدد المزودين أدنى من ذلك الذي تتميز به علاقات البلدان النامية في ما بينها، ومجرد كون البلدان المتخلفة لا تزود تلقائيا من لدن المزودين الرئيسيين بوسعهم أن يعرضوا عليها البضائع باخفض الاسعار (أي من لدن البلد النامي الأكثر فعالية بصورة مطلقة) يظهر الطبيعة المؤنوبولية للتبادلات التي نبحثها . وهكذا صير الى قياس ومقارنة « غزارة » الصادرات والواردات لكل من البلدان النامية والمتخلفة : أن غزارة صادرات البلدان النامية نحو البلدان المتخلفة أقوى من غزارة صادرات هذه البلدان النامية نفسها نحو بلدان نامية أخرى (١٤١) . في هذه الشروط لا يكون الفريقان المتبادلان بقوة متكافئة . فصلاية طلب البلدان المتخلفة لمنتجات البلدان النامية أقوى من صلاية طلب البلدان النامية لمنتجات البلدان المتخلفة .

ان التحليل المقارن للمرونة يقدم دلالات مفيدة حول هذه المشكلة من حيث طبيعة العلاقات الدولية ودرجة عدم التكافؤ بين القوى الموجودة .

فمرونة اسعار الواردات (حاصل قسمة تنوع قبة الواردات ذات السعر الثابت بتنوع السعر النسبي للواردات ، أي نسبة سعر الواردات للاسعار المحلية) هي عادة مرونة ضعيفة . لكنها تبدو أكثر ارتفاعا بالنسبة للبلدان النامية جدا ، وحالة الولايات المتحدة ذات دلالة متميزة في هذا المجال) . هذه المرونة ضعيفة بالنسبة للبلدان الأوروبية التي تشتري المواد الأولية . ذلك يعني أن الشراء يتم ، بالنسبة للمواد الأولية ، مهما كان السعر . أما بالنسبة للمنتجات المانيفاتورية ، فالعكس صحيح ، إذ يبدو جيدا أن للسعر تأثيرا ملحوظا أكثر في مشتريات البلدان النامية ، لكنه أكثر هامشية في مشتريات البلدان المتخلفة .

كذلك فإن مرونة اسعار الصادرات ضعيفة أيضا (حاصل قسمة

(١٤١) « براون » « الاقتصادات التطبيقية » ص ٢١٥ .

تنوع الصادرات ذات السعر الثابت بتنوع السعر التسمي للصادرات ، أي نسبة سعر صادرات بلد معين الى سعر الصادرات المماثلة لبلدان اخرى) . فهي تبدو مرونة اضعف بالنسبة لما يتعلق بالبلدان المتخلفة . مما يعني ان التصدير هنا يتم مهما كان السعر بدرجة ارفع من اي مكان آخر .

ويتضح كذلك ارتفاع مرونة دخل الواردات في البلدان المتخلفة ارتفاعا اكبر من مرونة دخل الواردات في البلدان النامية ، جاصل قسمة تنوع الواردات ذات السعر الثابت بتنوع الدخل الوطني) . فالبلدان المتخلفة تحتاج اذن لواردات اجنبية لاشباع طلبها المتعاظم بدرجة اقوى من البلدان النامية . وعلى العكس ، فان ازدياد الدخل العالمي يعمل على ازدهار صادرات البلدان النامية اكثر مما يعمل على ازدهار صادرات البلدان المتخلفة . تبعية البلدان المتخلفة تجاه البلدان النامية اقوى بكثير من التبعية العكسية .

ومن المثير للاهتمام ايضا ملاحظة مرونة الاستعاضة *Elasticité de substitution* بين الصادرات . قمرونات استعاضة مجمل الصادرات في بلدين يبين ان لكل بلد زبائنه الخاصين واثاجاته الاصلية . فالعلاقات الدولية ليست تنافسية على الاطلاق ، وهذا يصح سواء بالنسبة للتنافس بين بلدين ناميين ذوي بنية متقاربة ، او بالنسبة للتنافس بين بلدين زراعيين . ان مرونة الاستعاضة بين بضاعتين متجانستين (المواد الاولية والمنتجات الزراعية كلاهما متجانسان بسهولة ، في حين ان المنتجات المانيفاتورية في البلدان النامية يصعب تجانسها صعوبة اكثر) في السوق العالمية قد اصبحت الان افضل . اما مرونة الاستعاضة بين منتوجين متجانسين في سوق معينة فهي دائما مرونة مرتفعة ، ويزداد ارتفاعها بالنسبة للمنتوجات الزراعية والمنتجات المعدنية (١٤٢) .

العلاقات الدوائية ، التي لا تظهر اطلاقا كملاقات تنافسية ، هي علاقات مونوبولية على درجات متفاوتة . والتنافس الذي ينشأ بين منتوجات البلدان المتخلفة في اسواق البلدان الغنية يظهر رغم كل شيء كتنافس اقوى من

ذاك الذي ينشأ بين المنتوجات المانيفاتورية في اسواق البلدان المتخلفة .

(١٤٥) بالنسبة للمثلة على هذه المقارنات في المرونة ، انظر سمير امن الاطروحة ص ١٢٢

وما يليها . مصادر : « شانغ » المرجع المذكور ص ٤٢ - ٥٠ - ٧٠ - ٧٢ - ٧٤ .

ولعلنا نلاحظ ان هذا التنافس تتناقص قوته كلما اضيفت السيطرة السياسية الى علاقات السيطرة الاقتصادية . هكذا كانت بريطانيا تخشى منافسة اليابان لها في الهند اقل من خشيتها لمنافستها في الصين . واذن ، هنالك دون أدنى شك عدم تكافؤ كبير في القوى في علاقات المونوبول الثنائي الجانب *bilateral* بين البلدان المتخلفة والبلدان النامية . فاذا كانت التبادلات الدولية تنتمي اذن الى نظرية المونوبول الثنائي الجانب اكثر من انتمائها الى نظرية التنافس ، فان بوسعنا ان نستنتج من ذلك انه ينبغي ان نشهد تحويلا للقيمة من البلد الاضعف (البلد المتخلف) نحو الفريق الثاني الاقوى .

ان عدم التكافؤ هذا ينجم بالدرجة الاولى عن تخصص صادرات البلدان المتخلفة . كما ان الانخراط المصرفي والنقدي الذي غالبا ما يرافق التخلف يساعد على توجه مشتريات البلدان المتخلفة نحو زبائنها الرئيسيين . وتأتي بالدرجة الثانية الصلة الوثيقة التي تربط تصدير رؤوس الاموال بتصدير البضائع . فهناك ترابط متين بين تصدير رؤوس الاموال في بلد ما وتصدير بضائعه . ولقد دفع « ايفرسون » هذا التحليل الى اقصاه ، وهو الذي درس الترابط بين تصدير رؤوس الاموال المعدة لقرع معين وتصدير البضائع الذي ينتمي لهذا النشاط اياه (١٤٣) . والنتائج التي وصل اليها التحليل توضح امورا كثيرة ، كذلك يعمد « فيس » *Fois* بنفس الطريقة ، في كتابه الشهير ، الى امثلة عديدة عن عقود القروض الدولية التي تتضمن شروطا لشراء معدات التجهيز من البلد المدين ، وقد عممت المساعدة العالمية المعاصرة هذه الممارسة .

هذا هو اساس الطابع المونوبولي للعلاقات الدولية التي يحلل التيار المسيطر في الزمن المعاصر ، بناء عليها ، حركة حداثي التبادل عبر الاجيال . اذ ان هذا الطابع المونوبولي ، اذا كان قد تجلّى بعد ١٨٨٠ بتقهقر حداثي التبادل بالنسبة للبلد الفقير ، فقد كان بوسعنا ان يتجلّى بوضوح قبل ذلك التاريخ بتحسّن هذين الحدين تحسّنا غير كاف نظرا للتقدم المتحقق في البلدان المصنعة بالنسبة لذلك المتحقق في البلدان الزراعية ، فيكون هذا الطابع المونوبولي قد تعزز اذن بعد عام ١٨٨٠ (١٤٤) مجرد تعزز فقط .

(١٤٣) ايفرسون ، المرجع المذكور ص ٨٩ - ٩٠

(١٤٤) اطروحة *Bruton* « الانتاجية ، ميزان التجارة وحدا التجارة » (المجلة الاقتصادية

١٩٥٥) .

إذا كنا لا نكر أن هذه النظرة بمجملها متفوقة على نظرة التحليلات الجزئية التي تقع بالضبط في ميدان ميكرو - اقتصادي ، فينبغي الاعتراف بأنها تبقى نظرة ثانوية من أجل فهم العلاقات بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة . قبل كل شيء تصور الأمم هنا وكأنها أمم أوليفوبولية متساوية القوى . ولكن إذا كان ذلك كذلك نظريا بالنسبة للعلاقات بين البلدان المستقلة ، فليس هو كذلك بالنسبة للعلاقات بين المتردبولات والمستعمرات . فقد أدى التشريع التجاري والجمركي في هذه البلدان إلى خدمة تقوية المتردبول في علاقاته مع الفرقاء الآخرين أكثر مما أدى إلى تقوية المستعمرة في علاقاتها مع المتردبول . إلى ذلك فإن النظرة الأوليفوبولية للعلاقات الدولية تفرض الاستقلال الاقتصادي للمنترين والباعة . فهي تتصور العلاقات القائمة بين مشتر فرنسي وبائع ألماني لهما مصالح مختلفة وكل منهما محمي بواسطة قوة المساومة في بلده . لكنها لا تتصور ما تؤول إليه هذه المساومة - التي لم تعد كذلك - عندما يكون كل من البائع والمشتري ، البعيدين جغرافيا ، غير بعيدين اقتصاديا . لكن العلاقات القائمة بين البلدان النامية والبلدان المتخلفة ، لجهة الصفة التكميلية للاقتصادات التي خلقتها أوالات التخصيص ضمن إطار سيطرة الاقتصاد الأكثر نمواً ، ذاك السدي « يضبط » بنية المستعمرة وفقا لحاجاته ، تنتمي إلى هذا النوع من العلاقات .

إن التحليل الخارجي للمونوبولات الثنائية الجانب أو للأوليفوبولات يبقى تحليلًا ساذجاً . وهو لا يسه التلخص من هذه السذاجة ما لم يفادر ميدان « نظرية اللعب » لكي يقوم بتحليل التشكيلات الاجتماعية والعلاقات السياسية بين مختلف الطبقات المسيطرة في هذه التشكيلات الاجتماعية ، تشكيلات رأسمالية المركز وتشكيلات الرأسمالية الطرفية الخاضعة . إلى ذلك ليس بالوسع اكتشاف تفهقر حداثي التبادل بواسطة تحليل علاقات التبادل التي تبقى بطبيعتها علاقات سطحية (مظاهر الأشياء) . فقد رأينا أن أوالية استغلال الأطراف من قبل المركز إنما تقع على مستوى علاقات الإنتاج .

وهكذا ، عوضاً عن الاقتصار على وصف ظاهرة عدم التكافؤ ، عن طريق القياس الاقتصادي لتجلياتها الظاهرة (المرونات) يكون من المفيد تحليل موقع الاحتكارات في التجارة العالمية .

المونوبولات وتجارة البلدان المتخلفة : الواقع أن معظم المواد الأولية الكبرى التي تشكل اليوم موضوعاً لصادرات البلدان المتخلفة تقع تحت إشراف

المونوبولات اما لان بعض الشركات تمتلك امتلاكاً مباشراً الموارد الانتاجية الممثلة (نفط ، فلزات معدنية ، منتجات مزارع شركة « ليفر » ، « الاوناييد فرويت » الخ) واما لان الانتاج المنتشر في البلدان المنتجة (الفستق ، القطن . .) مركز في ايدي بعض المستوردين الاجانب الاقوياء جدا او في ايدي تجارة البيوتات الضخمة التي تكون بدورها عادة شديدة التمرکز . وفي أية حال فان حفنة من الاحتكارات تسيطر على العلاقات بين البلدان التامة والبلدان المتخلفة . هذه هي الاطروحة التي يعتمدها معظم المراقبين للاقتصاد « الاستعماري » (١٤٥) .

هل يجوز الاعتراض - ما دام المونوبول في معظم الاحوال ثنائي الجانب - بان لا شيء يسمح بالقول سلفاً اي فريق من الفريقين هو الذي يجني مزيداً من الربح ؟ والحق انه يمكن الادعاء بان نفط السعودية العربية تنتجه شركة قوية (الارامكو) في حين ان المستهلكين الاوروبيين مبشرين وضعفاء الى حد ان المونوبول يتيح في النهاية لتحويل القيمة ان يتم من البلدان المتقدمة الى السعودية . ونحن نجد امثلة اخرى من هذا النوع . لكن ذلك طبعاً ما هو الا وهم . اذ ان نفس المونوبولات ، في النهاية ، هي التي تمارس نشاطها في أوروبا والولايات المتحدة من جهة ، وفي ما وراء البحار من جهة اخرى . فهناك تداخل متبادل بين الفريقين يتم عن طريق مصارف الاستثمار والمؤسسات المتعددة النشاطات *les holdings* كما يتم عن طريق الفروع والتبادلات داخل مجالس الادارة . لهذا السبب : لا يحصل تحويل القيمة من المونوبول الاضعف ظاهرياً ، الى الاقوى ، كما يشير « ادغورث » *Edgeworth* ، لان المسألة لا معنى لها ، بل بطريقة اخرى ، وذلك لان كلا المونوبولين ليسا مستقلين . سوف تحتفظ بالحل الواقعي الذي تقدمه

(١٤٥) للراجع في هذا المجال وفيرة جداً رغم انها تكاد تكون كلها وصفية . انظر لائحة هذه المراجع عند سمي امين ، الاطروحة من ١٢٩ - ١٥٠ . انظر ايضاً بعض المؤلفات التالية : *H. Peyret* (« استراتيجية التروستات سلسلة مالا امرف ١٩٦٦ ») ، *D. Durand* (« السياسة الخطية الدولية » سلسلة مالا امرف ١٩٦٢) ، « جوفري اوين » *owen* « قوة الصناعة الاميركية » « تار » « لوسوي » *Le souil* (١٩٦٨) « هاريل تانزر » *Tanzer* (« السياسة الاقتصادية لشركات الزيت الدولية والبلدان المتخلفة » بوسطن) . كما نجد جهوداً عظيمة لتعطيل الستراتيجيات في اعمال م. بيبي *Byé* حول الوحدة الكبرى بين المناطق .

« ج. روبنسون » اذ تعتبر ان كتلة الربح المتحققة بواسطة مونوبول مسا متاسبة مع القوة النسبية لهذا المونوبول تجاه الاجراء الذين يستخدمهم .
والحال ان هذه القوة لا جدال في كونها اكبر في البلدان المتخلفة حيث تدافع الطبقة العاملة عن نفسها بصعوبة اكثر . فيكون الربح الاجمالي فيها اكثر ارتفاعا — علما بتكافؤ جميع الامور الاخرى فيما عدا ذلك . بيد ان هذا الربح الى اين يذهب ؟ هل يبقى في مكانه لكي يعول النمو المحلي ؟ ام يصار الى ارجاعه للوطن ؟ في هذه الحال لن يكون بحاجة الى ارجاعه للوطن رسميا عن طريق اعادة تصدير الارباح . بل ان بالوسع تعويضه بسياسة اسعار منخفضة تمنع الفرع الكولونيالي للمونوبول من تحقيق جميع الارباح التي يسعه تحقيقها ، في حين تعدد الشركة — الام الاوروبية والاميركية ، في مكانها ، الى تحقيق ارباح جوهرية اكثر . لذلك فان السياسة الضريبية ، او مراقبة الصرف في البلدان المتخلفة قد تبدر عاجزة عن تجنب تحويل القيمة (١٤٦) . ان الفصل الشهير التي منيت به هذه النقطة من سياسة معدلات الصرف المتعددة ، رغم تقنياتها الماهرة جدا ، يبرر على الأرجح هذا التساؤل (١٤٧) .

الى اية درجة يمكن ان تتم عملية تحويل القيمة ؟ لا يمكن تحديد ذلك سلفا لان الاعتبارات السياسية قد لا تكون هنا غريبة عن وضع الشركة . ولكن يمكن القول بشكل عام ان ذلك يظل ممكنا حتى بلوغ الدرجة التي لا يعود فيها سعر المنتج يغطي الا سعر الخدمات الانتاجية المحلية (اجور وريوع) المدفوعة بمعدل الحد الأدنى ، اي على نحو يؤمن فقط استهلاك المواد المعيشية للاجراء ويؤمن استهلاك المواد الفاخرة التي تعتبر الحد الأدنى الذي يحول دون ان تعدد الطبقات المالكة المحلية الى تهديد المونوبول الاجنبي بالتأميم .

(١٤٦) Byé « الوحدة الكبرى بين المناطق في الصناعة الاستخراجية ومخططاتها » (دفتر الـ ISEA السلسلة F) . Perroux « الـ AIOC والـ EA السيطرة » (١٩٥٢) ، « معالم نظرية حول الاقتصاد المسيطر » (الاقتصاد التطبيقي ١٩٤٨) .

(١٤٧) منظمة الامم المتحدة « نظرة اقتصادية على اميركا اللاتينية » ١٩٤٨ فصل حول شيلي . « فولفرام فون بورغ » Burg « سياسة اسعار الصرف التنافسية حسب البلدان » (بالفرنسية) جنيف ١٩٥١ ، شليزinger Schlesinger « معدلات الصرف المتعددة والنمو الاقتصادي » بالانكليزية ، برنسون ١٩٥٢ .

ان الفوائد لا تشكل تعويضا للخدمات المحلية ، لان السوق المحلية لا تقدم ابداء
بشكل عام ، رؤوس اموال الى الشركة الاجنبية التي تسند رؤوس الاموال
هذه من قروض مصرفية تتقضى هي نفسها بواسطة ودائع الموفرين
الاوروبيين الصغار . كذلك ، يبدو ان الربح وحده هو « الخدمة المنتجة »
المحلية خارج نطاق الاجر . ونحن نفهم عقلية الطبقات المالكة في تلك البلدان .
فالتأميم لا يحمل الا الاخطار . وهو ، عدا الصعوبات السياسية التي يمكن
ان يولدها ، لا يحرر البلدان المتخلفة من ضرورة اللجوء الى التقنيين الاجانب
ورؤوس الاموال الاجنبية التي تعني المجازفة - نظرا للوساطة الضرورية
للمصارف الاجنبية - بالدفع لها « دفعا باهظا » . ان الربح الذي تجنيه
الطبقات الحاكمة يتعرض لان يكون ربحا ضئيلا : فمن جهة تتحوذ هذه
الطبقات على الربح ، لكنها من جهة اخرى تضطر الى دفع فوائد مرتفعة
جدا ، ولعلها تضطر كذلك الى دفع اجور عالية . وما دامت الشركة الاجنبية
تقدم لها ريوغا واسعة فان التحالف يبدو اذن نافعا للفريقين . وهذا الربح
اما ان يدفع ، على كل حال ، مباشرة للملاكين العقاريين ، واما ان يدفع
بشكل جماعي على صورة « عائدات » *Royalties* او « مساهمات في
الارباح » للدولة المحلية .

ان هذا التحليل ليس تحليليا نظريا . فتاريخ العلاقات السياسية بين
المتروبولات والبلدان المتخلفة حافل بـ « مباحثات » من هذا النوع . التأميم
العاجز ، هذه هي ، مثلا ، المقالة التي تستخلص من « النقد الذاتي » الشهير
الذي قامت به الشركة العامة لبلجيكا لدى تأميم مناجم كاتنفا (١٩٨) . طالما
ان البلدان المتخلفة ما زالت منخرطة في السوق العالمية طالما انها تبقى
عاجزة .

على مستوى « التوازن » ، اذن ، تكون امكانيات التراكم المحلي معدومة ،
لان كل الفائض الذي يمكن ان يستخلص من الانتاج يصار الى تحويله ليقع
ضمن توافق مصاح المونوبول ومكاسبه *le pool des bénéfices du monopole*
طبعاً قد يعود قسم من هذا الفائض الى البلد على شكل رؤوس اموال اجنبية .
لكنه لا يعود اليه الا اذا كانت هناك افاق لارباح جديدة ، والحال ان حالة
الافتقار لجمال التصريف المحلي ، تلك الحالة التي تعقب تحويل القيمة الاولى ،

(١٩٨) الرسالة الشهرية . مؤسسة الابحاث والدراسات الاجتماعية IRES جامعة كنشاسا
رقم ١ ، ١٩٦٧ .

ليس من شأنها أن تعزز هذه الامكانية .

لقد حاول البعض على كل حال ، أن ينسبوا للمونوبول (الاحتكار) دورا اكمل في اولىة تفهقر شروط التبادل بالنسبة للبلدان المتخلفة . وعلى هذا النحو يقتنع عدد من المؤلفين بان الاحتكار كان اكثر شيوعا مما يظهر عليه . وان صادرات البلدان القليلة النمو لم تكن هي وحدها الواقعة تحت رقابة بعض الاحتكارات الكبيرة (اما عند الانتاج واما عند الشراء) بل ان واردات هذه البلدان كذلك . رغم انها تتألف من منوعات عدة من المنتجات المايقاتورية تنتمي الى اواليات الاحتكار اكثر من انتمائها الى اواليات المنافسة . ويصار الى تفسير هذه الظاهرة بالخلل الذي يصيب الاسواق المتخلفة . فالمنافسة المثلى تقتضي شروطا عديدة ومن المعلوم ان العدد الكبير من الباعة . رغم ضرورته ، لا يكفي لتأمين وجود هذه الشروط . ولقد صير ، من هذا الموقع ، الى البرهان على ان التنظيم السيء للتوزيع في بلدان ما وراء البحر كان يولد ربوعا للاحتكار اينما كان . فنشهد هنا ايضا امكانية « استغلال احتكاري » للمستهلك المحلي . ثم ان غياب الاعتمادات المصرفية الممنوحة للتاجر الصغير تعزز هذه الاتجاهات . ان جميع هذه النظريات ترتبط بنظرية المنافسة الاحتكارية التي قال بها « شامبرلن » . وهي ترتبط كذلك بالدراسات التي تتناول تحليل « المجال الاقتصادي » . فالمجال الاقتصادي الذي يمكن تحديده من وجهات نظر متعددة ، يمكن ان يعتبر ، بين سائر الاعتبارات ، على انه المنطقة الجغرافية التي يتحقق فيها تساوي الاسواق الى الحد الاقصى (١٤٩) . من هذا المنظار ، تساهم الندرة النسبية للدورات النقدية في الاقتصادات المتخلفة ، بالإضافة الى صعوبات النقل والصعوبات التي يعانيها المشترون من اجل « تحررهم » من نير البائع المحلي ، الذي يكون كذلك مرايبا في بعض الاحيان ، تساهم هذه الامور في تخلع السوق الوطنية الى عدد من الاسواق الصغيرة المحلية التي تشكل « حقول قوة » بالنسبة لهؤلاء الباعة المحليين . فيتفتح الباعة ضمن اطار هذه المناطق باحتكار فعلي ، يكون ، على كل حال ، مهددا باستمرار . لذلك نجدنا في وضع لا هو منافسة ، ولا هو احتكار ، بل هو منافسة احتكارية . هنا ايضا نلاحظ ، دون ان ننكر فائدة هذه الدراسات ، انها تقع في حقل ثانوي جدا بالنسبة للدراسات

(١٤٩) « دوبرتسبرغر » Dobretsberger « نظرية الاراضي الاقتصادية » .
(E. A. ١٩٥٠) . « بيرو » Perroux « الاجوار الاقتصادية » (E. A. ١٩٥٠) .

السابقة . ان نظرية التنافس الاحتكاري التي انشاها « شامبرلين » (١٥٠) على قاعدة تعمم وتنوع المتوجات على اسواق البلدان النامية جدا ، قد عممت فيما بعد حتى شملت اسواق البلدان المتخلفة . ولكن في الحين الذي كانت هذه النظرية قد عممت فيه على هذا النحو ، كانت الوقائع - وهذه ظاهرة شائعة - قد سبقت النظرية في تقدمها . والحق ، ان هذه النظرية تبدو اهلا لتفسير ريوع الباعة الاجانب في المستعمرات في الزمن التنافسي اكثر مما هي اهل لتفسير الظاهرات الراهنة . فاليوم ، حين يقع تحت رقابة الاحتكارات القوية شراء المتوجات القاعدية في البلدان المتخلفة ، كما يقع تحت رقابتها انتاج اوروبا واميركا من الصناعات المانيفاتورية التي تبيع قسما من منتوجاتها في بلدان ما وراء البحر ، يبدو ان احتكار بيوتات التجارة الكولونيالية امر ثانوي .

واخيرا يعتبر البعض ان الاسواق الدولية هي اسواق تمارس فيها مفاعيل السيطرة (١٥١) . هذه المفاعيل التي تتمسك بترات التنظيم التجاري او بنساليب الضغط او بنساليب اقتصادية اكثر - الفروقات بين مروتات الطلب او العرض الوطنية ، كتلة الاسواق البائعة او المشترية او حالة اوضاع وظروف هذه الاسواق - هذه المفاعيل تساعد على رفع مجموع مروتات اسعار العرض والطلب في السوق .

ولكن - وهنا تكمن كل اهمية المسألة - جميع عناصر الاحتكار تلعب ادوارها في نفس الاتجاه : اي لمصلحة المنتجين الأكثر تقدما ، وضد مصلحة البلدان المتخلفة . فالاحتكار يتيح تحويل القيمة من البلدان الفقيرة السي البلدان المسيطرة . وهو يساهم في ركود الاجور في البلدان الفقيرة . والاحتكارات تركز هذا الرضع وتساهم في تحجده ، مما يؤدي الى سلسلة من الحلقات المفرغة التي تسيء لعملية التراكم . فهذه الاجور المنخفضة تحول دون ان تصبح التقنية الحديثة تقنية ذات مردود ، وتحول دون اكتساب اليد العاملة لصفة المهارة ، كما تكبح عملية خلق البرجوازية المحلية .

ان تشديد البحث الجامعي على جميع هذه الواجه - وكلها ثانوية على وجه الاجمال - من مشكلة علاقات التبادل بين البلدان النامية والبلدان

(١٥٠) « شامبرلين » Chamberlin « نظرية المنافسة الاحتكارية » ١٩٢٢ .

(١٥١) « بيبي » محاضرات دكتوراه ١٩٥٢ - ١٩٥٤ (« مبادئ التخصص ») .

المختلفة ، يجازف . في حال نسيانه لما هو جوهرى - لما يقع على مستوى علاقات الانتاج والتشكيلات الاجتماعية الموجودة - بأن يؤدي الى تدقيقات نظرية تافهة . وهذه التدقيقات تنتمي انتماء جديدا « للحساب » وتتلفذ « بالاقتصادات المترية » . غير ان ذلك لا يضيف عليها طابعا علميا . ان خطيئة الاقتصادية - التي نجدها في هذا المجال كما هي سواء - تمنع هذه التدقيقات من التناذ الى ابعاد من الظاهرات الخارجية لكي تدرك ما هو جوهرى : من ان تحليل العلاقات بين المركز والطرف في المنظومة الرأسمالية العالمية ينتمي الى تحليل التراكم الاولي ، هذا التراكم الذي ينبغي البحث عنه لا فقط في الفترة التاريخية التي سبقت الرأسمالية بل في تاريخها المعاصر ايضا .

خلاصة النتائج

١ - ان العلاقات بين « البلدان النامية » و « البلدان المتخلفة » لا يمكن مجابتهها ضمن اطار تحليل نمط الانتاج الرأسمالي . فالواقع ان هذه المسألة تنتمي الى دراسة العلاقات بين التشكيلات الاجتماعية المختلفة . وعلى نحو ادق بين تشكيلات المركز الرأسمالي وتشكيلات الاطراف في المنظومة . تحليل هذه العلاقات يشكل جوهر دراسة التراكم على الصعيد العالمي . انه يكشف عن الاشكال المعاصرة لاوليات التراكم الاولي : التبادل غير المتكافئ . اي تبادل منتوجات ذات قيم غير متكافئة ، وعلى نحو ادق ذات اسعار انتاج . بالمعنى الماركسي ، غير متكافئة ، اذ تتيح التشكيلات الاجتماعية في المركز (منذ ظهور الاحتكارات) وفي الاطراف (احتياطي البد العاملة في الاقتصاد ما قبل الرأسمالي) - لقاء انتاجية متكافئة - تعويضات مختلفة للعمل . ان اقتصار تحليل هذه العلاقات على اطار نمط الانتاج الرأسمالي ينطوي على خطأ « اقتصادي » مركزي .

٢ - ان النظرية الريكاردية حول التفوق المقارن - دعامة النظرية « الاقتصادية » حول التبادل الدولي - تقع بالضبط ضمن اطار نمط الانتاج الرأسمالي . فالفرضية الريكاردية الخلفية حول الشمولية العالمية لمستوى الاجر تعبر عن هذا الاختيار لاطار التحليل . منذ ذلك تظهر مشكلة حدتي التبادل - اللذين لا يسمحهما التحرك الا ضمن الحدود الضيقة لمنطقة لا تحديد محصورة - وكانتهما مشكلة ثانوية اذ ان التبادل يتم في سائر الاحوال لصلحة جميع الفرقاء . مع التحلي عن نظرية القيمة - العمل ، يقع الاقتصاد

الذاتوي ، في هذا المجال كما في سواه ، في المدحبة والتوتولوجيا : فالتبادل ما ان يوجد ، حتى يكون مفيدا .

٣ - ان النظرية الماركسية للتبادل بين المركز والاطراف في المنظومة الرأسمالية العالية لم توضع من قبيل ماركس ، اذ ان الظروف الخاصة لزمان اكتمال الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر قد ادت بماركس الى خطأ في افق نظره للظاهرة الاستعمارية . ان نظرية التراكم على الصعيد العالمي لا تتخذ معنى على كل حال الا مع ظهور الاحتكارات والامبريالية والتفسيرات التي رافقتها (تحولات في دينامية اعادة الانتاج الموسع وفي دينامية الاجور ، ظاهرة « الارستقراطية العمالية » ، الخ .)

٤ - ان التاريخ يبين فضلا عن ذلك ان بلدان الاطراف - التي اصبحت متخلفة - لم تستمد اي ربح من انخراطها في السوق العالية ، من جراء فوائد التخصيص الدولي الزعوم . فاذا كان تطور حدي التبادل ، حتى عام ١٨٨٠ ، قد كان ، على ما يبدو ، طبيعيا اي موازيا لتطور التقدّمات المقارنة في الانتاجيات - علما ان تعويضات العمل تكون متقلصة في المركز كما في الاطراف - فان الهوة المتعاظمة في هذه التعويضات قد عبرت عن نفسها منذ ذلك التاريخ بتقهقر حدي التبادل : اي بنحويل القيمة المتعاطم من الاطراف نحو المركز . ان محاولات طمس هذه الظاهرة الجوهرية بالجوء الى ابراز ظاهرات ثانوية من مثل تقلبات « الطلب » ، هي محاولات مليئة بتناقضات لا يمكن القول بها .

٥ - ان التخصيص الدولي قد اتخذ اشكالا متعاقبة ومتنوعة . فكانت الاشكال التي تنتمي الى فترة ما قبل تاريخ الرأسمالية (نهب الكوز ، الرقيق الاسود الخ .) ثم اعقبها الصيغ الكلاسيكية للاقتصاد الاستعماري (اقتصاد التعامل والاستغلال المنجمي) ثم جاءت الصيغ الكلاسيكية الجديدة (انشاء المجموعات الصناعية الخفيفة في الاطراف ، وهي مجموعات تابعة للصناعات الثقيلة في المركز) . وترسم في الافق صيغ جديدة للتخصيص الدولي ، ما زالت جنينية ، ترسم ضمن اطار الثورة التقنية والعلمية المعاصرة اذ يحتفظ المركز لنفسه بالنشاطات المبنية على العمل المرتفع المهارة (الذرة ، الاتمة ، الالكترونيات ، القضاء) .

٦ - ان غزو الاطراف والتحكم باوضاعها وفقا لمقتضيات المركز هي نتيجة الاتجاه الكامن لدى الرأسمالية نحو توسيع الاسواق وتصدير رؤوس الاموال . هذان الاتجاهان يعلماننا ب « المظاهر » - اي بنسب التجارة

العالية - . هنا أيضا يظهر تناقض النظرية الشائعة المنهمكة بالمدح والتقريظ،
(نظرية حركات رؤوس الاموال تتعارض مع نظرية تجارة البضائع) . ان
النظرية الماركسية لا يمكن ان تحيطنا علما بهذا التحرك التاريخي الا بشرط
ان تخرج من اطار التحليل الحرفي لنمط الانتاج الرأسمالي ا من هنا ينشأ
التباس الحوار بين لينين وروزا او كسمبورغ حول مقولة الاسواق الخارجية .
٧ - ان النظرية « الاقتصادية » تختبيء وراء التحليل الفخم للظواهرات
فهي تشدد على الطابع « المونوبولي » للعلاقات الدولية ، وتكشف عن أمور
مفيدة حول موقع المونوبولات ودورها في هذه العلاقات ، لكنها لا تجابه
الامر الجوهرى - اولية التراكم الاولي المعاصر - وذلك لانها تتجنب طرح
مشكلة طبيعة التشكيلات الاجتماعية في المركز وفي الاطراف في المنظومة
الرأسمالية العالمية .

٨ - ان تحليل الاداليات المعاصرة للتراكم الاولي امر جوهرى لفهم
اساس التضامات الداخلية في المجتمع الرأسمالي المركزى لا سيما اساس
التضامن بين البروليتاريا والبرجوازية الذي هو في اصل الاشتراكية -
الديموقراطية) كما أنه جوهرى لفهم طبيعة التناقضات الداخلية في
التشكيلات الطرفية (عدم تكافؤ الانتاجية والتعويضات الخ) .

٩ - ان تحليل التراكم على الصعيد العالمى يكشف عن ان هذا التراكم
يجري دائما لصالح المركز : فليست « البلدان النامية » هي التي تقدم رؤوس
الاموال الى « البلدان المتخلفة » بل العكس صحيح . ان هذا يفسر « احتجاز »
هذه البلدان الاخيرة ، يفسر « نمو التخلف » . وينجم عن ذلك ان النمو ليس
ممكنا الا بشرط ان تتمكن بلدان الاطراف من الخروج من السوق العالمية .

الفصل الثاني

تشكيلات الرأسمالية الطرفية

فهرست

القسم الاول : ١ الانتقال الى الرأسمالية الطرفية .

انماط الانتاج والتشكيلات ما قبل

الرأسمالية .

١ - ولادة العلاقات السلعية : الانتقال من الاقتصاد المعيشي الى الاقتصاد السلمي .

٢ - تكون الرأسمالية المبنية على التجارة الخارجية (التجارة الاستعمارية) .

٣ - تكون الرأسمالية المبنية على استثمار الرأسمالية الاجنبية تصنيفة « التخلف » .

القسم الثاني : ٢ - نمو الرأسمالية الطرفية : نمو التخلف

(١) التخصص الدولي غير المتكافئ والاتصالات الحاصلة في توجه نمو الرأسمالية في الاطراف .

فلا تفرغ الحاصل لصالح النشاطات التصديرية .
المعطيات الاقتصادية .

- السوق الداخلية والسوق الخارجية ،
- ٢ - الالتواء الحاصل لصالح النشاطات « الشائبة » ،
مفهوم النشاطات الإنتاجية وغير الإنتاجية في الشبكات
الراسمالية في الاطراف ،
النمو الاقتصادي والنشاطات غير الإنتاجية .
- ٣ - الالتواء الحاصل لصالح التقنيات الخفيفة .
- (أ) النظرية الحديثة والنظرية الماركسية حول الاستثمار .
النظرية الحديثة ودور معدل الفائدة في وتيرة النمو ووجهته .
النقد الماركسي للنظرية الحديثة حول الاستثمار .
- (ب) إنتاجية الاستثمارات من وجهة نظر المجتمع .
وضعية صاحب المشروع العقلاني في نمط الإنتاج الرأسمالي .
دور الزمن في التنظيم الاجتماعي للإنتاج .
افق التحليل : التفوق القصير والتفوق الطويل .
دور الثروات الطبيعية في اختيار الاستثمارات .
التفوق الجماعي .
- (ج) التخصص الدولي وتوجه الاستثمارات في الاطراف نحو
الصناعات والتقنيات الخفيفة .
نمو الرأسمالية المبنية على السوق الداخلية : التكامل
الضروري بين الفروع الخفيفة والفروع الثقيلة .
التخصص الدولي والنمو المحدود للصناعات والتقنيات
الثقيلة في الاطراف .
- (ب) **التخصص الدولي وتحويل الادايات التجميعية .**
- ١ - نظرية المضاعف والمصارف .
معنى هذه النظرية في ظروف التخصص الدولي غير المتكافئ .
- (أ) متناقضات المضاعف .
المضاعف الكينزي .
تطوير الارباح وانقضاء المفاعيل التجميعية في الاطراف .
- (ب) موضع سيرونة المصارف .
دور المصارف .
التخصص الدولي ، قابلية الاستيراد في الاطراف ، وتحويل
موضع سيرونة المصارف .

ج) الاحتكارات والتخصص الدولي .

- ١ - منشأ فوائض ارباح الاحتكار وديناميتها في النظرية الشائعة .
التحليل الحدي : ج. روينسون .
التحليل الماكرو - اقتصادي : كاليكي .
- ٢ - مفهوم درجة احتكار الاقتصاد .
النظرية الشائعة : النظرة الشاملة لدرجة احتكار الاقتصاد .
- ٣ - النظرية الماركسية حول دينامية فوائض ارباح الاحتكار والتراكم في المركز في الزمن المعاصر .
معنى العلاقات القائمة بين اصحاب المشاريع وعوامل الانتاج .
معنى العلاقات القائمة بين المنتجين والمستهلكين .
قسمة فائض الربح بين الاحتكارات .
- ٤ - الاحتكارات الاجنبية والتراكم في اطراف المنظومة .
العلاقات بين الاحتكارات الاجنبية والمؤسسات الوطنية فسي البلدان المتخلفة .

د) الخصائص البنيوية للتخلف .

- ١ - بني السعر والتفاوتات القطاعية للنتاجية . التوزيع الاجتماعي للدخل .
 - ٢ - تفكك الاقتصاد المتخلف : معجزات بدون غد ومناطق مهجورة .
 - ٣ - سيطرة المركز الاقتصادية على الاطراف .
- هـ) الانتقال العتجز .

القسم الثالث ٣ - التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية

الطرفية .

- التشكيلات الطرفية الاميركية والشرقية .
- التشكيلات الطرفية الافريقية .
- الخصائص العامة للتشكيلات الطرفية .
- ١ - سيطرة الرأسمالية الزراعية والتجارية .
- ٢ - الحدود التي يفرضها رأسمال الاجنبي على نمو رأسمال المحلي :
- ٣ - الاتجاهات المعاصرة لنمو البيروقراطيات الوطنية .
- الطابع التبعية للرأسمالية المحلية .
- خلاصة النتائج .

القسم الأول

الانتقال إلى الرأسمالية الطرفية أنماط الإنتاج والتشكيلات ما قبل الرأسمالية

ندرس في هذا القسم الأول الآليات الاقتصادية التي يتميز بها انتقال التشكيلات ما قبل الرأسمالية إلى تشكيلات الرأسمالية الطرفية ؛ على أن نخصص القسم الذي يليه لدراسة آليات النمو الخاص بالرأسمالية الطرفية . ولا شك في أن سلسلي الظاهرات مختلفتان زمنيا على نطاق واسع في سياق العملية الفعلية لتكوين الرأسمالية الطرفية . لكنه من المفيد أن نميز بينهما من الناحية المنطقية والتعليمية .

إن النظرية الاقتصادية الشائعة تهتم عرضا واستطرادا بمشكلات « الاقتصاد الانتقالي » ، هذا عندما لا تترك المسؤولية بارتياح على عاتق « السوسيولوجيين » . موضوعات هذه الدراسات تقع ، كما نعلم ، تحت عنوان « مشكلات الانتقال من الاقتصاد المعيشي إلى اقتصاد السوق » ، « تنقيذ » أو أيضا « تجسير الاقتصادات المعيشية » (١) . نتائج هذه الأعمال ليست دائما بلا فائدة (١) . لكنها تكاد تعاني باستمرار من عاهات « علم » يعزل الحقل « الاقتصادي » عن حقول « السوسيولوجيا » . إن تفقد الاقتصاد السياسي - وهو العنوان الفرعي لكتاب رأسمال - قد سجل مع ذلك نهاية « العلم الاقتصادي » المتجزئ وولادة علم جديد ، الوحيد الممكن ، علم تكون المجتمعات وتحركها . الألفاظ والفردات بالذات التي نستعملها الدراسات المذكورة تنم عن طرح مزدوج السطحية والنقص . فالمشكلة ، أولا ، ليست مشكلة انتقال الاقتصادات « المعيشية » *de subsistances* (أي التي تفتقد للتبادلات السلمية) إلى الاقتصاد السوقي (مما يفترض سلفا أن الأمر يتعلق باقتصاد سلمي بسيط ، أو أن كل « الاقتصادات السلمية »

(★) Les thèmes de ces études s'intitulent « problèmes de la transition de l'économie de subsistance à l'économie de marché » « Monétarisation » ou encore « commercialisation des économies de subsistance » .

(١) أعمال الأنثروبولوجيا الاقتصادية هنا تفتت النظر (انظر مثلا أعمال Meillassoux و Torray) . بالمقابل إنتاج الاقتصاديين في هذا المجال مخيب للامل : انظر كمتل على فقر التحليل ، لقرار الأمم المتحدة « نمو اقتصاد السوق في الفريق الاستوائية »
نوفمبر ١٩٥٤ .

اقتصادات متماثلة (١) بل هي مشكلة الانتقال من تشكيلات اقتصادية لا رأسمالية (ولكن ليست بالضرورة غير سلمية) الى تشكيلات اقتصادية رأسمالية . ان لفظة « الترسل » (Capitalization) - وأن تكن لفظة غير دقيقة - تظل اكثر انطباقا على الواقع من لفظتي « التسويق » او « التنقيذ » . ثم ان هذا الانتقال يختلف عن ذلك التي اتصفت به ولادة الرأسمالية في أوروبا وأميركا الشمالية واليابان اي في البلدان التي أصبحت رأسمالية تماما ، وعلى نحو أصبح البلدان التي تشكل مركز المنظومة الرأسمالية العالمية . القضية هنا هي قضية الانتقال نحو شكل الطرف في هذه المنظومة ، والمشكلة اذن هي مشكلة فهم كيف نشأ هذا الفرق وعلام يقوم . هذه السلسلة من التبسيطات التي لا يمكن القول بها - تبسيطات اعتاد عليها « العلم » الاقتصادي الشائع - هي التي في اصل المفاهيم الخاطئة حول « الثنائية » و « التخلف » الخ . . تلك المفاهيم التي تغذى بها الكتابات المعاصرة . المفهوم العلمي الوحيد هو مفهوم انتقال التشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية الى تشكيلات اجتماعية لرأسمالية الطرفية .

ليس موضوع هذه الدراسة تحليل اولى الانتقال الى الرأسمالية المركزية . ولكن من المفيد ان نذكر بأن الاقتصاد السياسي الشائع يحرب هنا ايضا عن عدم كفاءته ، ويترك « للمؤرخين » امر الاعتناء بتوضيح مشكلات الانتقال من الاقطاعية الى الرأسمالية . وهم مؤرخون مدعوون بدورهم ، بفعل نفس التأثيرات التي تعلي انعزال فرعهم ، الى جمع عناصر الاستعلام دون القدرة الفعلية على ربطها ربطا محكما . من جهة اخرى ، فان تحديد اسس علم اجتماعي - العمل الذي قام به ماركس - لم يكمل حتى الان ببناء فعلي لهذا العلم . لقد ادى تفهقر الماركسية بهذا الصدد الى نظرية ميكانيكية حول « مراحل الحضارة » (الشيوعية البدائية ، العبودية ، الاقطاعية ، الرأسمالية ، الاشتراكية ، الشيوعية) تموزها النظرة العلمية مثلما تموز التاريخ الانتقائي . وهذه « النظرية » تنشق عن التباس بين مفهوم نمط الانتاج ومفهوم التشكيلة الاجتماعية ، وعن غياب تحليل التفاضل articulations بين مختلف المستويات (الاقتصادي ، السياسي ، الايديولوجي الخ) التي تتصف بها مختلف انماط الانتاج ومنوعات تداخلها في التشكيلات الاجتماعية التاريخية . وهي ترفع غلبة الحيز الاقتصادي ، في النهاية ، الى مستوى العقيدة الجامدة وتعطي لهذه الغلبة محتوى متماهيا في مختلف انماط الانتاج (٢) . ان

(٢) نقدر وجهة النظر هذه ، انظر نيكوس بولانتاز Nicos Poulantzas « السلطة

السياسية والطبقات الاجتماعية » باريس ١٩٦٨

نظرية الانتقال من « الاقطاعية الى الرأسمالية » (١) اقرا من التشكيلات
الاقطاعية الاوروبية الى الرأسمالية المركزية) - المقدمة اكثر بكثير بفضل
ماركس - تعني نظرية الانتقال الى الرأسمالية الطرفية بسلسلتين من
النتائج المفيدة (٢) .

السلسلة الاولى من نتائج نظرية الانتقال الى الرأسمالية المركزية
تتعلق بالشروط الضرورية لنمو الرأسمالية . هذه الشروط تقوم على
امرين جوهرين : التبلتر *Prolétarisation* وتراكم رأسمال النقدي . اذا
كنا نجد تراكم رأسمال النقدي في جميع المجتمعات السوقية الشرقية .
من قديمة واقطاعية ، فهذا التراكم لم يؤد قطعا الى نمو العلاقات
الرأسمالية لانه لم يكن يوجد هناك يد عاملة حرة ومتوفرة . عملية
التبلتر هذه - اي عمليا عزل قسم من السكان الريفيين عن الجماعة
القروية - تجد تفسيرها - في الحالة الاوروبية - في تفكك العلاقات
الاقطاعية . اقتران هذين الشرطين امر جوهري ، كما ان غياب هذا
الاقتران هو الذي يحول دون الكلام عن «رأسمالية قديمة» او « شرقية » .

والسلسلة الثانية من نتائج تلك النظرية تتعلق بدنامية التراكم
الرأسمالي . فتمط الانتاج الرأسمالي يتجه لان يصبح متفردا ، اي لان
يقضي على انماط الانتاج الاخرى . هذا الطابع هو طابع خاص بنمط
الانتاج الرأسمالي وحده ، وبشرط ان يكون نمط الانتاج هذا مهيما على
خلق وتوسيع السوق الداخلية المتكونة بالاضبط عبر تفكك انماط الانتاج
الموجودة سابقا .

من الجوهري التذكير بهذه النتائج الهامة قبل التطرق الى نظرية
الانتقال الى تشكيلات الرأسمالية الطرفية . قال تشكيلات ما قبل الرأسمالية
التي تكون القاعدة التي تنشأ عليها سلسلة من العلاقات الجديدة التي
سوف تؤدي الى تشكيلات الرأسمالية الطرفية ، هي عبارة عن خلائط
مركبة - ذات تنوع كبير جدا - من عدد محدود نسبيا من انماط الانتاج :

(٢) انظر بالاضافة الى مراجع اخرى « الانتقال من الاقطاعية الى الرأسمالية » (بالانكليزية)

لسويزي ، دبوب وهيلتون و هل و تاكاهاشي ، لندن ١٩٥٤ .
Takahashi Hill Hilton Dobb Sweezy
Emmanuel Terray

أنماط انتاج الجماعة البدائية - المتنوعة على نحو ما استخلصه «عمانوئيل تيري (٤) A. Tarray - نمط الانتاج العبودي ونمط الانتاج الاقطاعي (وكلاهما استثنائيان الى حد ما) نمط الانتاج السلعي البسيط (الذي غالبا ما يوجد بكثرة متداخلا مع أنماط الانتاج الاخرى) ونمط الانتاج الاناوي (Tributaire) . ان كلا من أنماط الانتاج هذه يشتمل في « حالته الخالصة » على ميزات جوهرية خاصة .

فأنماط انتاج الجماعة البدائية تمتاز جميعا بـ : (١) تنظيم العمل ، بقسم منه على القاعدة الفردية (قاعدة « العائلة الصغيرة ») ويقسم آخر على قواعد جماعية (قاعدة « العائلة الكبيرة » و « القبيلة » و « القرية ») ، علما بان وسيلة العمل الاساسية - الارض - هي ملكية جماعية للقبيلة واستعمالها حق لجميع اعضاء القبيلة ولكن وفقا لشروط محددة (استعمال بعض القطع الموزعة على العائلات الخ) (٢) فقدان التبادلات السلعية (٣) توزيع النتوج داخل الجماعة وفقا لقواعد ترتبط ارتباطا وثيقا بتنظيم القرابة .

اما نمط الانتاج العبودي فيجمل من الشفيل - العبد - وسيلة الانتاج الجوهرية . لكن منتوج هذا العمل العبودي قد يدخل في دورة من التحويلات غير السلعية التي تختص بها الجماعة (العبودية البطريقية) او في دورات سلعية (حالة العبودية الاغريقية الرومانية) .

في نمط الانتاج الاقطاعي - حيث تصبح الارض من جديد وسيلة الانتاج الجوهرية - يكون لدينا (١) تنظيم المجتمع الى طبقتين ، طبقة اسباد الارض (التي تكون ملكيتها غير قابلة للبيع) وطبقة المزارعين - الاقنان (٢) تملك الفائض من قبل اسباد الارض بواسطة الحق لا بفضل العلاقات السلعية (٣) غياب التبادلات السلعية الداخلية في «الحقل» الذي يشكل الخلية البسيطة للمجتمع . ان نمط الانتاج هذا لا ينشأ بشكل طبيعي عن تفكك نمط الانتاج العبودي كما تؤكد بعض التأويلات التبسيطية للماركسية ، بل على العكس ، فهو قد يكون مخرجا طبيعيا مباشرا وشائعا لنمو أنماط الانتاج البدائية .

ان نمط الانتاج الذي يسمى « اسيوي » ، والذي نحب ان نسميه

(٤) عمانوئيل تيري « الماركسية تجاه المجتمعات البدائية » باريس ١٩٦٩ .

اتناوي (Tributaire) قريب جدا من نمط الانتاج القطاعي (5) . فهو ينصف بتنظيم المجتمع الى طبقتين جوهريتين : الفلاحون المنظمون في جماعات ، والطبقة الحاكمة التي تحتكر وظائف التنظيم السياسي للمجتمع وتفرض اتاوة (غير سوقية) على الجماعات الريفية . ولكن في حين ان السيد القطاعي يتمتع بملكية للارض لا ينازعه عليها احد ، نجد هذه الملكية ، في نمط الانتاج الاتاوي ، تعود للجماعة الريفية . ينجم عن ذلك ان نمط الانتاج القطاعي - الذي لم يوجد في شكله النهائي الا في أوروبا الغربية والوسطى وفي اليابان - مهدد دائما بالتخلع اذا اقدم السيد القطاعي ، لسبب من الاسباب ، على التخلص من قسم من مزارعيه وحرر اتاناه اي حولهم الى بروليتاريا . والحق انه انطلاقا من هذا التخلع بالذات ، وتحت وطأة الضغط السكاني ومقايل التجارة البعيدة (بالإضافة الى النتيجة التي تنشأ عن ذلك ، من تحول الربيع الطبيعي الى ربيع نقدي) قد تشكلت البروليتاريا المدينية التي هي شرط ظهور نمط الانتاج الرأسمالي . وعلى العكس من ذلك ، فان الحق الاساسي الذي يتمتع به الفلاح التلمي الى الجماعة ، من امكانية استعمال الارض في نمط الانتاج الاتاوي يجعل هذا التخلع مستحيلا . مع ذلك فان نمط الانتاج الاتاوي المتطور يكاد يتجه دائما (كما كانت الحال في الصين والهند ومصر) الى التحول الى نمط انتاج قطاعي ، اي ان الطبقة الحاكمة تستبدل نفسها بالجماعة في الملكية الخاصة للارض ملكية لا ينازعها فيها احد (رغم ان هذا النوع من القطاعية يمكن ان يتخذ عندئذ بعض الصفات الثانوية التي تميزه عن قطاعية أوروبا أو اليابان) .

اما نمط انتاج السلمي البسيط فيتصف في حالته الخالصة بتكاثف المنتجين الاحرار الصغار وتنظيم التبادلات السلمية فيما بينهم . وليس ثمة مجتمع واحد بني على هيمنة هذا النمط من الانتاج السلمي البسيط الذي يبقى نمطا مثاليا خالصا (فالقضية تتعلق هنا بعلاقات سلمية داخلية في المجتمع لا بعلاقات خارجية) . ولكنه من الشائع جدا ، لا سيما

(5) نجيل القاريه هنا الى النقاش الكبير حول هذه القولة التي كلفتها سلسلة من مقالات الاسمية في مجلة « الفكر » Pensée في السنوات الاخيرة ، المنشورة عام ١٩٦٩ في مجموعة خاصة .

في التشكيلات المبنية على هيمنة نمط الانتاج العبودي او الاتاوي او الاقطاعي ، ان توجد منطقة محكومة بعلاقات سلمية بسيطة ، لا سيما منطقة الانتاج الحرفي عندما تكون منفصلة بما فيه الكفاية عن الانتاج الزراعي (وهذه هي حالة المجتمعات المدينية) .

ان ايا من انماط الانتاج هذه لم يوجد في « حالته الخالصة » ، اذ كانت المجتمعات التاريخية تشكيلات تدمج بين انماط الانتاج هذه من جهة (مثلا : الجماعة القروية ، العبودية البطريقية ، والعلاقات السلمية البسيطة بين زعماء الاسر في الجماعات المتجاورة) وتنظم العلاقات من جهة اخرى ، بين المجتمع المحلي والمجتمعات الاخرى (علاقات تتجلى بوجود علاقات التجارة البعيدة) . ولا تشكل التجارة البعيدة ، بالطبع ، نمطا من انماط الانتاج ، لكن درجة تطور هذه التجارة ، تطورا متفاوتا ، تعطي للتشكيلات الاجتماعية ، في عمليات الدمج الخاصة التي تحكم علاقاتها بنمط او انماط الانتاج التي يكون المجتمع مبنيا عليها ، شكلها الخاص .

ان المجتمعات ما قبل الرأسمالية ، غير الأوروبية ، لا تختلف عما ذكرنا . فهي تشكيلات اجتماعية تدمج فيها نفس العناصر ، رغم ان هذه الاندماجات مختلفة طبعاً عن تلك التي في أوروبا الاقطاعية . ان التنوع الذي لا نهاية له لهذه التشكيلات الآسيوية والافريقية قد رد بأسره وبشكل قسري مفتعل الى « نمط الانتاج الآسيوي » . اما نحن فنفضل ان نتحدث عن « تشكيلات شرقية وافريقية » (تصف بـ ١) هيمنة نمط انتاج جماعي او اتاوي (متفاوت في تطوره نحو نمط الانتاج الاقطاعي) ، (٢) وجود علاقات سلمية بسيطة في مناطق محدودة ، (٣) وجود علاقات تجارة بعيدة . عندما يكون نمط الانتاج الاقطاعي مفقوداً او جنياً جداً ، وعندما تكون العلاقات السلمية الداخلية البسيطة مفقودة كذلك ، فان التشكلة ، المقتصرة على مجرد اندماج نمط انتاج جماعي او اتاوي قليل التطور بعلاقات تجارة بعيدة ، تكون من الطراز « الافريقي » (٦) .

(٦) انظر كاترين كوكري Catherine Coquery « ابحاث حول نمط انتاج افريقي » مجلة « الفكر » نيسان ١٩٦٩ . ان ضعف كثافة السكان في افريقيا يفسر على الأرجح بصورة واسعة هذا التراوح في مرحلة النمو المبكر لتطور نمط الانتاج الاتاوي (انظر بونروب Boserup ، الكتاب المذكور) .

أن عدوان نمط الانتاج الرأسمالي ، انطلاقا من الخارج ، على هذه التشكيلات يشكل جوهر مشكلة الانتقال الى تشكيلات الرأسمالية الطرفية . اما تحليل اواليات ونتائج هذا العدوان الخارجي فسوف يكون معروضا ، لاسباب تعليمية ، طبقا لتصميم ينظم كل قسم من العرض حول سلسلة من الاواليات . فنميز عند ذلك بين (١) اواليات تكون الحلقات النقدية البسيطة حيث لم تكن توجد في التشكيلة ما قبل الرأسمالية التي أصابها العدوان (ولادة العلاقات السلمية) (٢) اواليات تكون الرأسمالية المبنية على التجارة الخارجية (التجارة الاستعمارية) (٣) اواليات تكون الرأسمالية انطلاقا من استثمار رأسمال الاجنبي . ومع المفروغ منه ان هذه الاواليات توجد في التاريخ الفعلي معا وتحدد كلها سوية بنية التشكيلة الرأسمالية الطرفية الخاصة .

١ - ولادة العلاقات السلمية : الانتقال من الاقتصاد المعيشي الى الاقتصاد السلمي

ان تحول الاقتصاد ما قبل الرأسمالي الى اقتصاد رأسمالي طرفي يفترض بالطبع « تنقيد » و « تجير » الاقتصاد المعيشي . وطبيعي ان لا توجد هنا االية « تنقيد » دون ان تكون في نفس الوقت االية اقتحام من قبل نمط الانتاج الرأسمالي . مع ذلك فاننا سنتصور ، من اجل وضوح التحليل ، وضع اقتصاد ما قبل الرأسمالي غير سلمي . والواقع انه كانت توجد مثل هذه الاقتصادات ، وهي اقتصادات افريقيا المدارية . وقد تجلى انخراطها في السوق العالمية بتكون سلسلة اولى من المداخل النقدية « الابتدائية » *Primaires* . في البدء تشتري اوروبا الرأسمالية - للمرة الاولى - محصول الفلاحين . مقابل ذلك فان صاحب المشروع الاوروبي الذي يستثمر رأسمالا يدفع - للمرة الاولى كذلك - اجرا نقديا للعمال الجدد . فنجد هنا فئة ثانية من المداخل النقدية الابتدائية ، تلك التي تنشأ من الاستثمار الاجنبي . هذه المداخل الابتدائية تولد موجات متعاقبة ، من المداخل النقدية التي تسمى مداخل ثانوية (*Secondaires*) .

بقياس نسبة الدخل النقدي الثانوي للدخل النقدي الابتدائي نحدد مضاعفا يمكننا من تقدير السرعة التي يتم (٧) بواسطتها تحول الاقتصاد

(٧) منظمة الامم المتحدة « نمو الاقتصاد السوق في افريقيا الاستوائية » نيويورك ١٩٥٤ ، « دور وبنية الاتصالات النقدية في افريقيا الاستوائية » نيويورك ١٩٥٥ .

المعيشي الى اقتصاد سوق .

كما توجد عدة قنوات تنتشر بواسطتها الدورات النقدية داخل الاقتصاد المعيشي : المداخل النقدية الابتدائية الموزعة تولد طلبا محليا على المنتجات الزراعية ، فتدفع المنتجين الزراعيين المحليين الى تعاطي التجاره . والمنافسة التي يديها المزارعون الاوروبيون والملاكون المحليون الاقوياء نجاة الفلاحين الصغار الذين اصبحوا منتجين سلعيين تحول هؤلاء الاخيرين إلى عمال زراعيين وتستوعبهم على هذا النحو في منظمة التبادلات ، مغلصة بذلك الى حد كبير دائرة الانتاج المعيشي المعد للاستهلاك الذاتي .

هذه الاليات « الاقتصادية » البحتة لا تكفي دائما لان البنى الاجتماعية « التقليدية » تعارض توسع التبادلات السلعية : أن حيوية الجماعة القروية مثلا (استعمار حق جميع القرويين في استخدام الارض) تثل فعالية الاليات التنافس البسيطة التي لعبت دورا حاسما (٨) في عملية الانتقال من الاقطاعية الى الاقتصاد الرأسمالي المركزي (في أوروبا) . لذا فان السلطة السياسية - هنا السلطة السياسية الكولونيالية - تعمل جاهدة على دفع عملية « تنقيذ اقتصاد البدائي » حسب التعبير الدارج . وتعلق القضية هنا بالوسائل التي تنتمي بكل بساطة الى العنف ، واذن بوسائل التراكم الاولى . ان فرض دفع الضرائب نقدا وعدا هي الوسيلة الأكثر شيوعا والأقل عنفا . ولكن ينبغي ان نتذكر ان « الزراعات الاجبارية » تندرج في نفس الاطار : مثال ذلك « حقول القائد » *les champs du Commandant* التابعة الذكر في افريقيا المدارية (الاكراه على القيام بزراعات تصديرية) . في الطرف الاقصى هناك ببساطة نزع ملكية الفلاحين : وتندرج ضمن هذا الاطار سياسة خلق « احتياطات » ، غير كافية ، على نحو يصبح معه الفلاحون الافريقيون مضطرين الى بيع قوة عملهم في المنجم والمصنع او في الزراعات الاوروبية . وقد لعب ذلك دورا حاسما في افريقيا الجنوبية وروديسيا وكنيا (٩) .

ومهما يكن من امر ، فان التدخل النقدي الذي كسبه الفلاح او عامل

(٨) انظر سميرامين ، « نمو الرأسمالية في افريقيا السوداء » مجلة الانسان والمجتمع ،

١٩٦٨ . سنعود الى هذه المقالة في القسم الثالث من هذا الفصل .

(٩) ج. أريغي G. Arrighi « نظرة تاريخية على احتياطات العمل ، دراسة عملية

التحول الى بروتيلترا بين صفوف الفلاحين الافريين في افريقيا » في « الايديولوجيا

والنمو : دراسات حول الاقتصاد السياسي لافريقيا » دار السلام ، ١٩٧٠ .

المنجم أو العامل الزراعي ينبغي أن ينقعه : بشكل ضرائب وتوفير ومواد مستوردة أو منتوجات اهلية indigènes . ويولد هذا الشكل الأخير من الاتفاق مداخل نقدية ثانوية . وهكذا تنشأ شيئا فشيئا أسواق زراعية اهلية . كما تنشأ شيئا فشيئا سوق تجعل من الممكن إقامة صناعات خفيفة . ويمكن إذ ذاك « حساب » قيمة « مضاعف التقييم » *le multiplicateur de monétarisation* بحساب النسبة بين الدخل الوطني النقدي الإجمالي و « الدخل النقدي الابتدائية » . في ما يلي هذا « المضاعف » بالنسبة لأفريقيا الاستوائية حوالي ١٩٥٠ (١٠) :

الدخل النقدي الابتدائي	الدخل النقدي الإجمالي	الاجور	دخل السلطات الزراعية الاهلية	الدخل النقدي عن مبيع المنتجات الزراعية	
المضاعف					
١٤١	٢٢	٢٠	١٢	١٦	أفريقيا الشرقية الفرنسية
١٤٩	١١٢	٢٥	٨٨	١٨٦	أفريقيا الغربية الفرنسية
١٤٢	١٢٤	٩٤	٢٥	٧٥	الكونغو البلجيكي
١٤٥	١٢٤	٢٢	١٠٢	١٧٥	الشاطئ النحبي
١٤٤	٢٨	٢٣	٥	١٢	كينيا
٢٤٢	١٦٨	٢٢	١٢٥	٢٤٥	نيجيريا
١٤١	٥٤	١١	٤٢	٥١	أوغاندا
١٤٥	٢٠	٢٠	—	١	روديسيا (الشمالية)
١٤٢	٢٢	٢٢	—	٦	روديسيا (الجنوبية)
١٤٥	٤٤	٢٣	١١	٢٤	تاجانيقا

(القيم بملايين الدولارات)

فلنلاحظ أن الأمر يتعلق هنا بالمضاعف الذي يقيس سرعة توسع الدوائر النقدية انطلاقا من الاستثمارات الخارجية والتبادل التجاري معا . والحق أن المضاعف المحسوب يأخذ بالحسبان في نفس الوقت الدخل النقدي الابتدائي الموزع على اثر التبادل التجاري مع الخارج (أي الدخل الناشء عن تصدير المنتجات الزراعية) والدخل النقدي الابتدائي الموزع

(١٠) منظمة الأمم المتحدة « نمو الاقتصاد السواحل في أفريقيا الاستوائية » ص ٢٩ و ٢٢ .

على اثر ولوج يؤوس الاموال الاجنبية (اجور اليد العاملة النازحة التي تستخدم في الواقع باغلييتها في المناجم وفي المزارع الاجنبية) .

ان اعتماد تقنية الجديدة الاكثر انتاجية هو الذي كان يفرض على النموذج الاوروبي للانتقال الى الرأسمالية المركزية الفصل بين وظيفتي الزراعي والحرفي ، ومن ثم اتوسع في التبادلات النقدية . هذه الاولية كانت بطيئة جدا لدى انطلاقها (١١) . اما هنا فنقطة الانطلاق تقع على صعيد آخر تماما ، هو صعيد التبادلات الخارجية ولوج يؤوس الاموال الاجنبية . ان سرعة تنقيد الاقتصاد البدائي كبيرة نسبيا ، او هي على الاقل يمكنها ان تكون كذلك ، دون حساب « الهروب » الذي تعكسه الواردات . والحق ان قسما مهما من الدخل النقدي الابتدائي ينتقل الى الواردات (١٢) . فالقلاح الاوروبي الذي عاش في القرن التاسع عشر كان ينبغي له ان يتوجه - لعدم وجود سبيل آخر - من اجل استعمال المال الذي تلقاه من عامل المدن . الى صناعة محلية كان يوسعها وحدها ان تقدم له ما كان يقدمه الحرفي فيما مضى . اما القلاح الاهلي ، فهو يرغب هنا ، بدخله النقدي ، تراء منتوجات مانيفاتورية . والحال انه ليس هناك عرض محلي لهذه المنتوجات . وهذا سبب من الاسباب التي تجعل القابلية الحدية للاستيراد مرتفعة جدا في البلدان « المتخلفة » : اذ ان كل ازدياد في الدخل النقدي ينتقل بصورة جوهرية الى الطلب على المنتوجات الاجنبية .

وتثيرا ما يتفاهم هذا الهروب الناشيء عن الاستيراد بحكم استثمار الملاكين العقاريين بالفائدة المجنية من تنجير الزراعة ، وذلك حيث كان يوجد هؤلاء الملاكون او حيث كانت تنمو الفروقات الطبقة الى حد تشكل معه طبقة مهمة من الملاكين . وقد ابقى هؤلاء الملاكون العقاريون على تعويضات الفلاحين في مستواها السابق ، اذ ازداد الفائض الذي يشكل ريعهم العقاري . اما هذا الفائض فينصب على طلب استيراد المنتوجات المانيفاتورية « الفاخرة » .

لننظر الان الى جهة الدخل النقدي الابتدائي الموزع بمناسبة ولوج

(١١) من هنا اولوية الثورة الزراعية . انظر بايروش P. Bairoch « الثورة الصناعية

والمنظف » (بالفرنسية) ١٩٦٥

(١٢) منظمة الأمم المتحدة ، المرجع المذكور ص ٢٤ - ٢٥ .

راسالمال الاجنبي . ان قسما هاما جدا من نفقات المنشآت الاجنبية يصب مباشرة في السوق الخارجية : من اجل شراء مواد الانتاج ومن اجل دفع الارباح المدة للتصدير من جديد . ان الاجر المدفوع محليا هو وحده الذي يستأثر باهتمامنا . هنا ايضا نجد ان قسما من هذا الاجر يعود للخروج من جديد عندما يصار الى استيراد المواد المانيفانورية التي يطلبها العمال الجدد . لكن قسما من هذا الاجر يصب على الطلب المحلي (لا سيما على المنتجات الغذائية) . وسوف يلعب هذا النقد دورا بالسخ الحيوية في عملية تنقيد النظام .

غالبا ما وضعت حسابات من اجل قياس اهمية هذا الهروب . وكانت تلك الاهمية على الدوام اهمية كبيرة . في حالة استغلال البوكسيت في غينية بواسطة مفاعل « فريا » نجد ان ما يبقى في البلد هو ١٢٪ فقط من نفقات الاستثمار الاجمالية ، وما لا يزيد عن ٢٥٪ من القيمة الاجمالية لصادرات الالومين (١٣) . وفي حالة استغلال النفط في الصحراء الجزائرية نجد ان المصاريف المحلية المتأتية عن الاستثمارات لا تتجاوز ٤٤٪ من مصاريف الاستثمار الاجمالية . الى ذلك ينبغي ان نضيف ان نصف تلك المصاريف المحلية يتبخر في نهاية الامر من خلال الاستيراد . وحصة المصاريف المحلية المتضمنة في قبة الصادرات الجارية من النفط هي بدورها اقل من ذلك : اذ تبلغ بالكاد نسبة ٢٢٪ (١٤) .

اما في حالة الاستغلال المتجمي والنفطي الضخم فنجد ان الجوهر من قسم المصروف « النقدي الابتدائي » الذي يبقى في النهاية محليا ، متمثل لهذا السبب بالدخل الذي يعود للدولة على شكل عائدات « Royalties » او ضرائب (مباشرة او غير مباشرة) . ولكن اذا كانت عملية الابتزاز هذه ، بواسطة المقدرة العامة - التي تتجه نحو الارتفاع اذا كانت نسب القوى السياسية تتيح ذلك - تسارع في عملية « تنقيد » الاقتصاد دون شك ، فان اثرها على التراكم اقل بديهية . ذلك ان كل شيء يتوقف على طابع النفقات الحكومية : انتاجية هي ام لا . فمفعول هذه النفقات على تكون راسالمال يختلف اذن وفقا لطابعها . ولندكر بان الاضطلاع

(١٣) سميرامين « ثلاث تجارب افريقية في النمو : مالي ، غينيا وغانا » باريس الطابع الجامعية في فرنسا ١٩٦٥ ص ١٥٥ - ١٥٨ .

(١٤) سميرامين « الاقتصاد القوي » باريس ١٩٦٦ ، المجلد الاول ص ١٩٨ - ٢٠٢ .

بنفقات البنية التحتية يعزز كذلك ، بتسهيله لمردود الاستثمارات ، تطور الرأسمالية وان يكن بصورة غير مباشرة . وعلى العكس ، فان بعض النفقات الادارية غير الانتاجية ترفع مستوى الاستهلاك المحلي وتقلص على هذا النحو حجم الدخل المتوفر من اجل التراكم . لكن الامر يتعلق هنا بسلسلة اخرى من المظاهر التي نعالجها فيما بعد .

عملية التنقيذ شرط اولي لا غنى عنه اطلاقا لظهور البنية الرأسمالية . والاقتصاد السلمي البسيط المتولد عنها يؤدي حتما الى دمار البعض وثرء البعض الاخر ، اي الى تكون الراساميل المحلية . هذا قانون مطلق . هل يعني ذلك ان هذه الراساميل التي ينبغي ان تتكون بوسعها عندئذ ان تستثمر وان تحول البنية التقديرية البسيطة الى بنية رأسمالية ؟ اذا كان الامر كذلك فان نقطة الوصول ، رغم اختلاف نقطة الانطلاق ، تكون مثل ما هي في المركز . لكن الامر لن يكون كذلك . اولاً لان رؤوس الاموال المحلية التي تكونت على هذا النحو سوف تصطدم بمنافسة الصناعات الاجنبية . مما يؤدي بها الى استثمار نفسها ضمن رقعة الانتاج المعد للتصدير ، وفي القطاع الثاني (لا سيما بسبب المساك الخاص الذي يسلكه الطلب ، نظراً لان البنية العقارية لم تتطور بل على العكس قد تدعمت بفضل التبادل الخارجي) . ثانياً لان المنافسة سوف توجه هذه الاستثمارات نحو الصناعة الخفيفة . بتعبير آخر ، ان الرأسمالية المحلية التي سوف تشكل على هذا النحو لن تكون رأسمالية منافسة للرأسمالية الاجنبية المسيطرة بل مكملتها . ولان ماركس لم يهتم عن كثب بهذه المشاكل فقد استطاع ان يكتب - في كتابات مختصرة انقاية - ان الاستعمار قد يمد الهند باقتصاد رأسمالي (والمعنى المضمّر : باقتصاد « مكتمل ») ؛ ان انقانون المطلق لتحول الاقتصاد السلمي البسيط الى اقتصاد رأسمالي ، والذي لا معنى له الا ضمن اطار تحليل نمط الانتاج الرأسمالي ، لا يستنفذ موضوع التحولات الاجتماعية المختلفة .

نقد ان الادان لكي نوضح رايانا هنا حول هذه المشكلة . كتابات ماركس حول المجتمعات غير الاروروبية كتابات مقنضبة : ٤٣٥ صفحة (١٥) عدد قليل بالنسبة لماركس ، فضلاً عن ان القسم الاكبر من هذه الكتابات هو عبارة عن مقالات لنيويورك دبلي تريبيون متمحورة حول مشاكل الساعة - ثورة « السيباي » Cipayes وثورة « التايبينغ » les taipings

(١٥) «كارل ماركس والاستعمار والتحديث» منشورات Shlomo Avineri - Anchor Book

نيويورك ١٩٦٩ ، «الاستشهادات التي تلي سوف تقبى من هذه المجموعة الكاملة جداً .

وتجارة الاقيون - وكثيرا ما كانت تتناولها الرؤية من وجهة نظر السياسة الانكليزية الداخلية . وماركس لا يبحث في مشاكل المجتمع الاسيوي ومشاكل تحوله الجاري تحت تأثير الاستعمار الا بصورة عرضية . سنكتشف في ابحاثه هذه انواعا ثلاثة من المشاكل المعالجة .

يناقش ماركس احيانا طبيعة المجتمع « الاسيوي » ما قبل الاستعماري ، لا سيما في المقطع الشهير من المخطوطات حيث يصيغ مفهوم نمط الانتاج الاسيوي ، ويشدد على العائق الذي تشكله الجماعة القروية - فقدان الملكية الخاصة للارض - في وجه نمو الرأسمالية (١٦) . هنا نجد لدى ماركس - وفي مقاطع مقتضبة جدا - حذسا عبقريا (عندما نفكر بحالة المعلومات المتوفرة في ذلك العصر عن المجتمعات غير الاوروبية) .

وبصدد التحول الذي يدخله الاستعمار على هذه المجتمعات ، لا سيما الهند ، يؤكد ماركس ، رغم انه بدون رحمة حيال السياسة الاستعمارية ، ان الاستعمار سيؤدي بالتصرف الى نمو رأسمالي مكتمل . وهو يذكر طبعا بان السياسة الاستعمارية تقف في وجه ذلك ، وانها تمنع الصناعة في المستعمرة ، بعد ان تكون قد دمرت الحرفية فيها (١٧) . لكن هذا لا يمنع من الاعتقاد ان ما من قوة بوسعها ان تحول وقتا طويلا دون انتمز المحلي للرأسمالية على غرار النموذج الاوروبي . المقال المخصص « للتضام المقبل للهيمنة البريطانية على الهند » اكثر من واضح حول هذه النقطة : بعد نهب الهند من قبل الارستقراطية الانكليزية ورأس المال الماركنتالي كسان تصنيعها من قبل البرجوازية الصناعية التروبولية ، ولسوف يكون من شأن سكة الحديد ان تدخل الى البلاد صناعات ذاتية المركز (١٨) . ماركس شديد الثقة من ذلك حتى انه يحسب تحول الشرق البرجوازي (تحولا مكتملا) الى قوة جوهرية تحول دون انتصار الثورة الاشتراكية في اوروبا .

« الثورة في القارة (الاوروبية) وشيكة الحدوث » وسترتدي من فورها طابعا اشتراكيا . وليس محكوما عليها ان تسحق في هذه الزاوية الصغيرة من العالم ، اذا اعتبرنا ان حركة المجتمع البرجوازي على امتداد ارض اكبر بكثير آخذة بالصعود دائما ؟ » (١٩) .
ولهذا الخطأ تفسير : فما ان كانت الفترة المتصفة بسياسة الرأسمالية

(١٦) المجموعة المذكورة ، ص ٢٨ - ٢٣ - ٩٢ - ٤٥٠ و ٤٥١ .

(١٧) المجموعة المذكورة ، ص ٨٦ - ٨٩ - ٩٩ وما يلي

(١٨) المجموعة المذكورة ، ص ١٢٢ وما يلي

المركنتالية تتجه نحو نهايتها (في زمن ماركس) ، حتى كان على الراسمالية ان تدخل في حقبتها الامبريالية (حقبة الاحتكارات) التي كان ماركس يجهلها . والحال ان الاحتكارات سوف تمنع الراسمالية المحلية ، الاخذة بالتكون فعلا ، من ان تتمكن من منافستها : ان نمو الراسمالية في الاطراف سيبقى نموا براني الاتجاه مبنيا على السوق الخارجية ، لن يكون بوسعه من هنا ان يؤدي الى ازدهار نهائي لتمط الانتاج الراسمالي في الاطراف . واذا كان ماركس يقع ضمن هذه الفترة « الشاعرة » - والقصيرة - فانه لم يدرك اواليات التراكم الاولى لصالح المركز من الطراز المركنتالي ، وهي اواليات تنحو بالضبط نحو نهايتها ، وهو يعتبرها من اجل ذلك انها التاريخ السابق لراسمال مال . وهو يقول ذلك ، على كل حال ، عندما يذكر ان الفصل المخصص للتراكم الاولى ، من كتاب راسمال مال ، لا يعالج الا هذا الموضوع (٢٠١) . من هنا ان التبادل غير المتكافئ عنده هو تبادل مقتصر على هذه الاشكال ما قبل التاريخية ، على اعتبار ان الشكل اللاحق - المعاصر - هو من نتاج الاحتكارات كما بينا (٢١) .

يبقى ان ماركس يستشف بحس سياسي هائل المخرج الممكن الاخر : المجتمع الشرقي ، لا المتبرجز بل المتبلتر لصالح المركز - بما فيه البروليتاريا - المتحول الى قوة ثورية جوهرية . وهو يقول ذلك بلهجة هي اليوم لهجة ماوية جدا ، اذ يتكلم عن « ملايين العمال المحكوم عليهم بالفناء في الهند الشرقية كي يوفروا للمليون ونصف المليون من العاملين في انكلترا في نفس الصناعة ، ثلاث سنوات من الازدهار من اصل عشرة » (٢٢) .

فلندع اذن للمتبحرين بالماركسية - ولنا منهم - امر الاكتفاء باعادة انتاج النصوص المعتبرة نصوصا مقدسة . ولنستأنف تحليلنا لعملية الانتقال الى الاقتصاد الراسمالي الطرفي .

بعد شكلت عملية الانتقال الى الاقتصاد السلمي ، بحد ذاتها ، هي الحالة التاريخية لاوروبا - من الاقطاعية السى الراسمالية المركزية - تفلما . على وجه ادق كانت عملية « التنقيد » هذه نتيجة لتحسن انتاجية العمل في حقل الزراعة . ليس من اليقيني ان الامر كان كذلك

(١٩) المجموعة المذكورة ، ص ٤٦٤ (رسالة الى انجلز بتاريخ ٨ - ١٠ - ١٨٥٨) .

(٢٠) المجموعة المذكورة ص ٤٦٨ - ٤٧٠ .

(٢١) انظر الفصل السابق .

(٢٢) المجموعة المذكورة ص ٢٥ انظر ايضا ص ٨٧ - ٩٤ و ١٢٧ .

بالنسبة لحالة المستعمرات . فمن حيث المظهر يعبر « تجير الزراعة » عن « أثراء » . ودليل هذا الأثراء هي المقدرة الجديدة على الاستيراد . المتوجات المائيفاتورية التي يصار الآن الى التزود بها من الخارج مقابل صادرات زراعية لم يكن لها ما يوازيها في الاقتصاد البدائي القديم في انتاج الحرفيين الذي كان يتزود به الفلاحون مقابل منتجاتهم المعيشية . ان كون الفلاحين الاهليين يمدون من تلقاء أنفسهم الى إعادة توجيه انتاجهم ، مقلدين بذلك كبار المزارعين الأجانب ، يدل بوضوح على ان الانتاج المعد للتصدير سوف يكون اكثر انتاجية من الانتاج المعيشي . هكذا بينما تضاعفت مساحة مزارع المطاط الكبرى في جنوب شرق آسيا عشر مرات بين عامي ١٩٠٩ و ١٩٤٠ : تضاعفت مساحة المزارع الصغيرة (الاهلية من حيث جوهرها) سبعة وخمسين مرة (٢٣) . صحيح انه كان يوسع الفلاحين الاهليين ان يصيروا الى مثل هذا التوجه الجديد على اثر حاجة نقدية جديدة (لدفع ضرائب مثلا) دون ان يكون ذلك مربحا بالنسبة لهم . لكن مقارنة اسعار الانتاج تبين في الواقع ان الزراعة التصديرية غالبا ما تكون اكثر مردودا من الزراعة المعيشية . هذه مثلا حالة مصر عندما يصار الى مقارنة نتاج الفرد في هكتارات الزراعات المعيشية التقليدية من جهة ، وهكتارات الزراعات التصديرية (هنا القطن) من جهة اخرى (٢٤) .

الا اننا عندما نعاين الامور عن كثب نلاحظ غالبا ان ازدياد المتوج الفردي مصحوب هنا بزيادة كمية العمل الذي يبذله . وهذا امر بديهي جدا في حالة الزراعة في افريقيا المدارية حيث غالبا ما تضاف الزراعات التصديرية - بل تكاد تضاف دائما - لا سيما في المناطق الحرجية ، الى الزراعات المعيشية التقليدية ولا تحل محلها . فيصار الى الانتقال والحالة هذه من حضارة مبنية على قدر معين من العمل السنوي الى حضارة مبنية على قدر اكبر . وهذا الانتقال غالبا ما يكون شاقا وصعبا ومرفوضا احيانا ، من هنا استعمال الطرق « الاقتصادية غير الاعتيادية » Extra - économe كالزراعة الاجبارية مثلا (٢٥) . وهذا امر

(٢٣) منظمة الأمم المتحدة « دراسة حول التجارة بين آسيا واوروبا » ص ٦٦ .

(٢٤) انظر توسيعاتنا حول هذا الموضوع : سمير امين ، الأطروحة ، باريس ١٩٥٧ ص

١٦١ - ١٦٢ .

(٢٥) انظر امتر بولوروب « Bozerup » « شروط التعاظم الزدائي » لندن ١٩٦٥ و

H . Raulin « التقنيات والاسس الاجتماعية الاقتصادية للمجتمعات الريفية »

التيجيرية » C.N.R.S. ١٩٦٦ .

يديهي كذلك في الحالة المصرية حيث تتيح زراعة القطن استعمالا أغزر لليد العاملة . فينبغي ، لفدان القطن ، واحد وأربعين يوم عمل رجل وسبعة وثمانين يوم عمل ولد ، ولقمح : سبعة وعشرين يوما وأربعة أيام ، وللذرة خمسة وعشرين يوما وعشرة أيام ، وللأرز خمسة وثلاثين يوما وأربعين يوما (٢٦) . ان التوجه الجديد للإنتاج يتبع اذن استخداما أغزر لليد العاملة ، ويوازن نسبيا الازمة الزراعية التي سوف نحلل اوائتها فيما بعد . الى ذلك غالبا ما تستوجب الزراعات التصديرية - وهذه هي الحال هنا بالنسبة للقطن - توظيف رؤوس اموال اهم نسبيا ، وهي رؤوس اموال ينبغي ان يصار الى تعويضها . ان استخدام راسمال بالهكتار استخداما أغزر ، وهو ما يقتضيه التوجه الجديد للزراعة ، قد عزز الملكية : فالملاكون الكبار وحدهم هم الذين كانوا قادرين على تقديم السلفة التي يستوجبها حلول الزراعة التصديرية محل الزراعة المعيشية . هذا التمرکز الزراعي كان له اهمية كبيرة جدا ، فهو قد عزز الاوائلة التي اتاحت للملاكين الكبار ان يستحوذوا على الربح الناجم عن « التجير » . ومثال مصر بهذا الصدد مثال مقنع : اذ نلاحظ هنا معدلا مرتفعا جدا للربح العقاري ، الذي راح يتزايد كلما تحقق التقدم في عملية « تجير » الزراعة ، فانتقل من ٣٥ ٪ الى ٥٠ ٪ من المتوج الصافي للزراعة بين عامي ١٩١٤ و ١٩٥٠ (٢٧) . فالملكية الكبيرة - حيث كانت توجد أو حيث استطاعت ان تكون بسهولة - قد عززت عملية الانتقال من الزراعة المعيشية الى الزراعة السلعية واستحوذت بصورة واسعة جدا على « ارباح » هذه الزراعة (٢٨) .

(٢٦) تقديرات محمد حسني السيد (في « مصر المعاصرة » ، ١٩٦٢ ، بالفرنسية) .
(٢٧) انظر سمير امين المرجع المذكور ، وحسن دياب « مصر المعاصرة » باريس ١٩٦٤ ص ١٢٨ وما يلي .

(٢٨) انظر منظمة الامم المتحدة « نمو الاقتصاد السوقي في افريقيا الاستوائية » ص ٥١ ، « تقدم الاصلاح الزراعي » ص ٥٦ - ٦٢ . انظر كذلك سمير امين « نمو الرأسمالية في شاطئ العاج » باريس ، الفصل الثالث ، M . Gutelman الزراعة الاشتراكية في كوبا « باريس ، ١٩٦٧ ، الفصل الاول .

٢ - تكون الرأسمالية المبنية على التجارة الخارجية (تجارة المستعمرات) (٢٩)

نعين في ما يلي الاشكال العدوانية الذي قام بها نمط الانتاج الرأسمالي المكتمل (البلدان « النامية ») على الاقتصادات السلعية البسيطة ، بشكل يمكننا من عزل هذه المشكلة عن مشكلة « التجير » - المرافقة لها في الواقع - اي مشكلة الانتقال الى الاقتصاد السلعي البسيط .

ينما كان في اصل نمو الرأسمالية الاوروبية استثمار رأسمال الاهلي وولادة المائيفاتوره التي تلقي في السوق بمنتجات كانت تتجهها الحرفية حتى ذلك الحين ، نرى ان في اصل الاقتصادات التي ستصبح اقتصادات متخلفة واولج منتجات الصناعة الاجنبية . نحن هنا حيال عملية مختلفة جدا لنمو الرأسمالية . فالمحترفات المنهارة لم تستوعب ضمن نمو صناعي محلي . في الترسيم الاوروبية كانت الصناعة الجديدة تجمع يدها العاملة من بين جمهور المحترفات المنهارة . اما في ترسيم المستعمرات فان الطلب الاجمالي قد انخفض بصورة فظة على اثر ادخال المنتجات المائيفاتورية ، فلو ان تلك المحترفات المنهارة قد وجدت مجالا لاستخدام نفسها في دائرة الانتاج البدائي المصدر لقاء الواردات ، لكان بوسع الطلب الاجمالي ان يبقى ثابتا على حاله . لكن الامر لم يكن كذلك ، وذلك بصورة اساسية لان انهيار المحترفات قد اغلق في وجه الزراعة المحلية مجال تصريفها التقليدي ، فراح الفلاحون يستعيضون عن الزراعات المعيشية ، التي كانوا يستبدلوها بمنتجات الحرفية المحلية ، بزراعات صناعية تتطلبها التجارة الاوروبية . فالصادرات بوسعها اذن ان تدفع ثمن الواردات التي ادخلت فجأة دون ان يقنضي ذلك انتاجا اضافيا يستوجب اعادة استخدام الحرفيين الذين اصبحوا خارج عملية الانتاج .

النظام يستعيد توازنه اذن رغم اقضاء الحرفيين عن الانتاج . تلك ظاهرة جوهرية فعلا ، وهي في اصل « المشكلة السكانية » المزعومة -

(٢٩) الامثال التي تتناول تاريخ التجارة الاستعمارية اعمال عديدة . ويمكن ان نعود من اجل مراجع كاملة الى Lacour Gayet « تاريخ التجارة » (٦ مجلدات) بباريس ١٩٥٠ ، Mauro - « التوسع الاوروبي ١٦٠٠ - ١٨٧٠ » ، كليو ١٩٦٤ ، « تاريخ وسياسة الامبريالية الحديثة في افريقيا » منشورات ستانفورد اونيفرس ١٩٦٩ ، انظر كذلك : سمير امين ، الاطروحة المذكورة ص ١٩٠ .

مشكلة تطرح دائما بشكل سيء ، بالضبط لأنها تطرح مجردة عن لواحقها اي بمحاولة تجاهل هذه الواقعة الجوهرية التي هي اقضاء الحرفيين عن الانتاج - كما انها ايضا في اصل عدد من التوجهات النشاطية اللاحقة ذات الطابع الطفيلي .

في مرحلة لاحقة ، عندما تنشأ في بلدان الاطراف الصناعات التي تحل محل الواردات ، سوف تعتمد هذه البلدان الى الاستعانة بتقنيات حديثة يدخل راس المال في تركيبها بصورة مكثفة جدا « capital - intensive » trop لكي تتمكن من امتصاص البطالة المتولدة عن عدوانية نمط الانتاج الرأسمالي (٣٠) .

اذا كانت « العودة الى الارض » من قبل عدد كبير من حرفيي القرى ، ظاهرة صعبة الادراك لأنها تتعلق عادة بحرفيين قرويين كانوا يملكون قطعة ارض ثم اجبروا على العيش من هذا المورد فقط لانهم فقدوا حرفتهم ، فانها تشكل تفهقرا اقتصاديا حقيقيا . في ما عدا العودة الى الارض يجد هؤلاء الحرفيون مخرجا لاحقا وجزئيا في القطاع « الثالثي » . وينبغي ان نتذكر ان المجتمع ما قبل الرأسمالي لم يتحول جذريا بفعل العلاقات التراتبية التي تنشأ على هذا النحو بينه وبين العالم الريفي ، فالطبقات المسيطرة المحلية تستمر دون ان يصيبها شيء ، لا سيما في العالم الريفي . وهذه الطبقات لا تستمر على حالها وحسب بل انها كثيرا ما تفتني وتثري بفعل العلاقات الجديدة مع الخارج ، فالملكون الكبار بوسعهم قبل غيرهم ان يحولوا اراضيهم الى ملكيات علاقة تزود الخارج بالمواد الاولية الزراعية المطلوبة . وقد يجد حرفيونا المنهارون عندئذ مجالا للعمل اذ يستمدون مدخلهم من مصروف هذه الطبقات . فتصبح الحالة هنا حالة « قطاع ثالثي » من نوع خاص . ستتاح لنا الفرصة لكي ندرس فيما بعد اسباب نمو القطاع « الثالثي » نموا غير طبيعي في « البلدان المتخلفة » بصورة عامة ، لا سيما اسباب نمو التجارة . لكننا هنا بصدد نمو « ثالثي » ما ، وحرف تستمد مدخلها من مدخول الملاكين العقاريين الكبار الثريين والمنفقين . ان النظرية الاقتصادية الشائعة تكاد تنسب هذه الظواهرات « الطفيلية » باستمرار الى ما يسمى السمات الخاصة بالمجتمعات ما قبل الرأسمالية ، التي سرعان ما تنعت بأنها لا عقلانية ، في حين أن الامر يتعلق بظواهرات

(٣٠) الا ان المناهضة و« التخصص الدولي » يوجهان الاطراف نحو الصناعات الخفيفة وليس نحو التقنيات الثقيلة . انظر لاحقا .

متولدة عن العدوانية الخارجية لنمط الإنتاج الرأسمالي .

ولا يسعنا للأسف أن نتبع عن كثب انهيار الحرفية القديمة والطابع الخاص جدا لاعادة استخدامها في البلدان المتخلفة ، لاننا لا نملك احصائيات عن توزيع سكان هذه البلدان في الفترة بين ١٨٠٠ و ١٨٨٠ التي هي فترة نمو التبادلات التجارية بين العالم الرأسمالي والعالم ما قبل الرأسمالي . فلننا نملك الا بعض الاحصائيات المتعلقة بالفترة بين ١٨٨٠ و ١٩٥٠ . وهي فترة تصنيع محلي يقوم على قاعدة استيراد رؤوس الاموال الاجنبية . ان الظاهر ان الازدهار الذي نود ابرازها للعيان ظاهرات مقتنعة جزئيا بظاهرات النمو الصناعي . الى ذلك فان عملية انهيار الحرفية بفعل التجارة الخارجية ، بالاضافة الى النمط الخاص لاعادة استخدام هذه الفئة الاجتماعية ، امران مستمران طيلة هذه الفترة الثانية .

لقد كتب تاريخ انهيار المحترفات الهندية والمصرية . ونحن سنعود من هذا التاريخ دائما بما فيه الفائدة كلما اردنا دراسة تكون التخلف في هذين المجتمعين (٣١) .

ان ازدياد « الضغط على الارض » - ازديادا منتشرًا جدا في « العالم الثالث » الحالي - ينتج كذلك بصورة واسعة عن تلك الاواليات للتقهقر الناجم عن العدوان الخارجي للرأسمالية ، اذ ان في زيادة عدد الفلاحين هذه ، في الهكتار من الارض ، دلالة على تقهقر خطير في التقنيات الزراعية . ان حوكمة التقدم العامة في الزراعة تتجلى فعلا عبر الاستخدام المكثف لرأسمال في الهكتار ، ومن ثم عبر استخدام اقل للبشر في الهكتار . هذا التعاطف للسكان الزراعيين في هكتار الارض المزروع ، ظاهرة عامة في البلدان « المتخلفة » ، اما في البلدان الصناعية الرأسمالية فيمكن ملاحظة الظاهرة المعاكسة تماما اينما كان . كما اننا نلاحظ هنا بالمقابل تعاطف استهلاك رأسمال لدى العامل الزراعي (٣٢) .

قارن هذا التطور في البلدان النامية بتطور المساحة « المحصودة »

(٣١) بالنسبة للهند انظر : *Palme Duff* « الهند اليوم » لندن ، ١٩٤٠ و *Anstey* « النمو الاقتصادي للهند » . بالنسبة لمصر : حسن رياض المرجع المذكور . شارل عيسوي « التاريخ الاقتصادي للشرق الاوسط ١٨٠٠ - ١٩١٤ » مطبع جامعة شيكاغو ١٩٦٦ .

(٣٢) كولن كلارك « شروط التقدم الاقتصادي » لندن ، ص ٢٤٦ - ٢٥٠ - ٢٥٢ .

للفرد الواحد في مصر : ٤٩٠ . قدان عام ١٨٨٢ ، ٤٤٨ . عام ١٩٤٧ (٣٣) . لا شك أن النسبة المئوية للسكان العاملين بالزراعة قد انخفضت خلال تلك الفترة ، لكن انخفاضها لم يكن بحيث يتجاوز حركة تزايد السكان الريفيين المتصاعدة . أما أن تنسب هذه الظاهرة إلى « قانون سكاني » خاص « بالبلدان المتخلفة » ففي ذلك تغافل عن أن النمو الصناعي في انكلترا ، وفي أوروبا القارية (ما عدا فرنسا) وفي الولايات المتحدة واليابان قد كان مصحوبا بتعاظم سكاني شديد للغاية .

إن نمو الصناعة ، في الاقتصادات الرأسمالية ، قد تجلّى خلال قرن عبر ازدياد النسبة المئوية السكان العاملين بالصناعة . ولم تنخفض هذه النسبة إلا خلال القرن العشرين ، في حين أن نسبة السكان العاملين في القطاع « الثاني » قد تعاظمت بسرعة أكبر . ستاج لنا الفرصة لكي نفسر فيما بعد هذه الظاهرة الأخيرة . في الولايات المتحدة مثلا انتقلت نسبة السكان العاملين في قطاعي الصناعة والبناء من ١٢ ٪ عام ١٨٢٠ إلى ٣١ ٪ عام ١٩٢٠ ، ثم لم تنخفض إلا بدأ من أعوام ١٩٢٥ - ١٩٣٠ . لا نجد مثيلا لذلك في البلدان المتخلفة . في الهند مثلا ينخفض عدد السكان العاملين في القطاع الثاني بين عامي ١٨٩١ و ١٨٣١ من ١٥ ٪ إلى ١٠ ٪ رغم تعاظم مؤشر الانتاج المائيفاتوري من ٥٣٤٥ إلى ١٧٨٤٨ (الأساس ١٠٠ عام ١٩١٣) (٣٥) . بتعبير آخر تشغل الصناعة الرأسمالية في النموذج الأوروبي مزيدا من العمال عما تسبب في انهياره من الحرفيين . وهي تجمع هؤلاء من حقل الزراعة المتحللة ومن التزايد السكاني . أما في النموذج الاستعماري فهي تشغل من العمال عددا أقل مما تسبب في انهياره من الحرفيين . فمفعول منافسة الصناعة الأجنبية واضح .

ونجري الأمور على هذا النحو أيضا في مرحلة أدنى إلينا بكثير (١٩٢٠ - ١٩٦٠) أي حين قيض للمنافسة الأجنبية الوقت الكافي لتقضي قضاء واسما على الحرفية ، بينما بدأ النمو الصناعي على قاعدة رأسمال أجنبي يصبح نموا أسرع بشكل واضح . في معظم البلدان « المتخلفة » انخفضت نسبة السكان العاملين في القطاع الثاني بين ١٩٢٠

(٣٣) « مصر ، دليل اقتصادي » INSEE ص ٥٢ ، «القدان = ٤٤٢» . هكتار .

(٣٤) كولن كلارك ، المرجع المذكور ص ١٨٥ - ٢٥٠ - ٢٥٢ .

(٣٥) S D N « التصنيع والتجارة الخارجية » ص ١٥٦ .

— ١٩٣٠ و ١٩٥٠ - ١٩٦٠ رغم ان درجة التصنيع التي بلغتها درجة بدائية الى حد ما - بينما ارتفعت نسبة السكان العاملين في القطاع الثالثي (٣٦) . ان النقص في مجال العمل الريفي المرافق « لتجبر » الزراعة يدخل التواءات معينة على التنظيم الاجتماعي - الاقتصادي للعالم الريفي .

بهذا الصدد تبدو الحالة المصرية مثيرة للاهتمام بشكل خاص . من المعلوم ان عددا الملايين الكبار (اكثر من ٥٠ فداناً) لم يتغير عملياً منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى اصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ (حوالي ١٢٠٠٠ فدان) ، بينما تعاظم عدد الملايين الصغار بانتظام (وانخفضت المساحة الوسطية المملوكة بنفس الوتيرة) . لكننا نعلم جيداً ان التزايد السكاني تزايد قوي سواء في العائلات الغنية او في العائلات الفقيرة ، اذ ان نسبة الولادات اذا كانت ادنى لدى العائلات الاولى ، فان نسبة الوفيات بين الاطفال فيها اقل بما لا يقاس . الى ذلك فان الشريعة الاسلامية توزع ممتلكات المتوفي بين جميع الاولاد . لتفسير هذه الحالة « الشاذة » يمكننا ان نبني الترسيم التالية :١ (نفترض ان المساحة المزروعة في منطقة من المناطق وفي وقت معين مؤلفة من اربع حصص متساوية موزعة بين ملاك كبير يملك منها حصتين وعشر فلاحين يملكون منها كذلك حصتين . ٢) يشتري الملاك العقاري اثناء حياته حصة ثالثة من الفلاحين . ٣) لدى وفاته تتوزع الحصص الثلاثة بين ولديه . ٤) احد الوالدين يقرر تصفية الاراضي لكي يذهب الى المدينة فيبيع ثلث ما يملكه ، اي نصف حصة ، لاختيه ، ويبيع الثلثين الآخرين ، (أي ما يشكل حصة) للفلاحين . بعد جيل واحد اذن يكون الوضع كالتالي : الملاك العقاري الكبير الوحيد الذي بقي بعد وفاة الاب يملك حصتين . في هذه الاثناء يكون عدد الفلاحين خلال هذا الجيل قد تضاعف (نفترض ان معدل تزايد السكان الفلاحين مساو لمعدل تزايد الملايين الكبار) . وتنتهي في النهاية الى وضع هو بالضبط ما تشير اليه الاحصاءات المصرية . ان هذه الترسيم تعتبر عن وجهين مهمين لالتواء خاص ينسجم به تطور العالم الريفي « المتخلف » .

الوجه الاول ، ان التمرکز الزراعي لا يتجلى دائماً (هذه حالة مصر)

(٣٦) منظمة الامم المتحدة « طرائق ومشاكل التصنيع في البلدان الناطقة » ص ١٢٣ .

بتمركز الملكية . والحق أن ملاكنا الكبير ، إذا كان قد اشترى أثناء حياته حصة من الفلاحين ، فإن ولده قد باع بعد وفاته (وفاة الأب) هذه الحصة نفسها للفلاحين . التمرکز الزراعي قد حدث بتكثيف طرائق الزراعة وغلبة التوجه التجاري للانتاج الزراعي (نمو الاقتصاد القطنى) . ان ارتفاع قيمة الارض (وقيمة الربيع العقاري الموازية لها) الناجم عن ذلك التكتيف في استعمال رأس المال ، يتجلى عبر اثر الملاكين العقاريين . ولعله من باب المبالغة أن نقول ان الزراعة قد ثورت بكاملها وانها أصبحت زراعة رأسمالية متكاملة . ان الزراعة « الاقطاعية » تنصف بايكال امر الأرض ، التي هي ملكية السيد ، الى اثنان يدفعون ريعها منتوجات طبيعية . والزراعة الرأسمالية تنصف باستغلال قطع أرض كبيرة من قبل صاحب مزرعة (او من قبل الملاك العقاري الكبير نفسه) الذي يستخرج من الأرض مواردها مستعينا برؤوس اموال (آلات ، سماد ، الخ) ويبدد عاملة مأجورة . اما هنا فلدينا ملاك عقاري كبير يؤجر أرضه قطعاً صغيرة الى مزارعين صغار يدفعون ريعها نقداً (في أغلب الاحيان) . اما رأس المال فيدفع المزارع جزءاً منه كما يدفع الملاك الكبير جزءاً آخر . هذا امر طبيعي للغاية . الاقتصاد الرأسمالي لا يمكن ان يتشقق دفعة واحدة .

فالنظام الاقتصادي الوحيد الممكن كان نظاماً انتقالياً . شيئاً فشيئاً يدخر الملاكون العقاريون جزءاً من ريعهم الذي تتعاضد قيمته ، ثم يستثمرون ما يدخرونه ويصبحون على هذا النحو ملاكين رأسماليين . لكن « تضخم السكان الزراعيين » الذي ينجم عن نقص مجالات العمل في المدينة يكبح عملية التحديث في الزراعة — اذ انه يتيح — بواسطة أجور في غاية الانخفاض بل غالباً ما يتزايد انخفاضها — اللجوء الى طرائق « الفلح المكثف » التي تكثر بقاء ظروف البؤس الريفي . ونحيل القاريء هنا على كتاب حسن رياض الذي يقدم تحليلاً وصيماً لهذا التطور في الزراعة المصرية (٣٧) .

الوجه الثاني ، ان ثبات عدد الملكيات الكبيرة ومساحتها ، مقابل ازدياد عدد الملكيات الصغيرة (مع انخفاض متوسط مساحتها) وهو الامر الذي يخلط خطأ ، في كثير من الاحيان ، بينه وبين تمركز الملكية الريفية ، يعبر

(٣٧) حسن رياض « مصر الناصرية » ص ١٢٨ وما يليها . انظر كذلك حالة الزراعة الرأسمالية في كوبا قبل الثورة ، عند ميشال غوتلمان « الزراعة الاشتراكية في كوبا » باريس ١٩٦٧ . الفصل الاول .

من ظاهرة أخرى تماماً وهي تحويل الثروة نحو المدينة (ومعها ذهاب عدد معين من الملاكين الكبار) بوتيرة أسرع من وتيرة الهجرة الفلاحية نحو المراكز الدينية .

لنحاول ان نقدر وتيرة هذا التحويل . انتقل الرقم الاجمالي للسكان من ٩٧٠٠٠٠٠ عام ١٨٨٧ الى ٢١,٩٤٠٠٠٠ عام ١٩٥٣ بزيادة ١١٥ ٪ ، فمن المفترض ان يصل عدد الملاكين الكبار الذي كان ١١٨٧٥ عام ١٨٩٦ الى حوالي ٢٥٠٠٠ . اما الحصة التي يملكها ١٠٠٠ ملاك ، والتي كانت ٢١٩١٠٠٠ فدان عام ١٨٩٦ ، فقد كان من المقدرها ، وفقا للعبة الشريعة الاسلامية وفي حال غياب حركة التحويل هذه ، ان تكون حوالي ١٠٠٠٠٠٠ فدان . بيد انها كانت حوالي ٢ مليون فدان . مما يدل اذن على ان هناك مليون فدان اشترت خلال تلك الفترة من قبل ١٢٠٠٠ ملاك ، اي زهاء ٢٠٠٠٠ فدان سنوياً .

هذا التحويل في الثروة من الريف الى المدينة بوتيرة لا يجوز اغفالها ، وتتجاوز وتيرة الهجرة الفلاحية ، يعني بالضبط ان نمط الانتاج القديم لم يصار الى الاطاحة به بعد في الريف ، وهذا ما يتيح للكثافة السكانية العالية هناك ان تستمر على حالها . لماذا اذن هذا التحويل في الثروة الى المدينة ؟ ان تدفق رؤوس الاموال هذه على المدينة لا يتم من اجل تمويل التصنيع بمقدار ما يتم من اجل تمويل العمليات التجارية المتولدة عن تجيير الزراعة بعد انخراطها في السوق العالمية . هنا نلتقي ثانية بـ « التطور الفائق للقطاع الثالث » . تحويل رؤوس الاموال هذا بالذات يخفف من سرعة تحديث الزراعة دون ان يخلق صناعة حديثة في المدن .

لا ينشأ عن هذا الوضع سوى ازدياد عام في البطالة في الريف (على اثر الازدياد المنتظم لسكانه الذين لا يسعهم ايجاد عمل في الصناعة ، وفي المدينة (حيث لا يعاد تشغيل الحرفيين الا جزئياً في حقل التجارة والخدمات الشخصية ، لانعدام وجود الصناعات) . واذن نحن حيال توازن للتقهقر يتصف ببطالة ريفية ومدينة جسيمة ومتعاظمة ، ناشئة عن هذا النمط من الانتقال ، المتولد عن العدوان الخارجي للرأسمالية .

لقد درست ظاهرة البطالة الكثيفة هذه - التي لا تنجم عن « قوانين سكانية » بل عن قوانين تطور الرأسمالية الطرفية - في عدد من الحالات . في حالة مصر ، التي نحيل بصدها على كتاب حسن رياض ، انتقلت نسبة البطالة الريفية من لا شيء تقريباً حتى عام ١٩١٤ الى ١٥ ٪

عام ١٩٤٧ و ٣٥ ٪ عام ١٩٦٠ ، بينما انخفضت نسبة السكان العاملين
لمجمل السكان المدنيين من ٣٢ ٪ من مجموع السكان الذكور البالغين عام
١٩١٤ الى ٢٢ ٪ عام ١٩٦٠ ، وهي نسبة تجدها في شاطيء العاج (٣٨) .

ان انهيار الحرفية واعادة تشغيلها بشكل جزئي للغاية ، والدور
المساعد لجيش العاطلين عن العمل الذي يعكسه هذا الانهيار ، كلها
تضعف مستوى الاجور . عادة ، يرتفع الطلب على العمل مع التراكم
ويصار الى تجميع العمال من المجتمع ما قبل الرأسمالي ابان تفككه .
ويوجد نوع من التوازن بين تعاظم عرض اليد العاملة وتعاظم الطلب
عليها . اما في البلدان « المتخلفة » حيث لا يوجد تراكم مواز لهذا
التفكك ، فان اختلال التوازن بين عرض العمل والطلب عليه يزداد حدة .

ان هبوط قيمة تعويض العمل اندي ينشأ عن ذلك ليس بحد ذاته
عقبة في طريق التصنيع . فالعقبة الحقيقية في طريق التصنيع هي سيطرة
رأسمال الاجنبي ومنافسة الواردات . لكن هبوط القيمة هذا هو في
اصل ظاهرة جوهرية : هي التبادل غير المتكافئ ، اي عدم التكافؤ المتعاظم
بين القيم المتبادلة (وعلى نحو اذق ، بين اسعار الانتاج بالمعنى الماركسي للكلمة) . نحن
هنا حيال الاولية الرئيسية للتراكم الاولي المعاصر ، على نحو ما رأينا .

في الكتابات الاقتصادية الشائعة كثيراً ما يدافع عن ان المستوى
المنخفض للاجور يعيق الانشاء المحلي للصناعة . فانحصار السوق الداخلية
الذي يتضمنه هذا الوضع يجعل الاستثمار قليل المردود . نعرف هنا
على أطروحة « حلقات الفقر المفرغة » . مثل هذا التحليل يبدو لنا
خاطئاً بصورة جذرية ، فالنمو الرأسمالي لا يفترض على الاطلاق حتمية
الارتفاع المستمر لمستوى المعيشة . السوق الداخلية ليست مؤلفة فقط :
ولا هي مؤلفة في جوهرها ، من مواد استهلاكية . فمواد الانتاج تلعب
فيها دوراً كبيراً ، والحال ان الاجور المنخفضة تعني ارباحاً مرتفعة ،
وبالتالي تعني ان هناك امكانية لدى اصحاب المشاريع للتوفير والاستثمار
اي اخلق السوق . ومهما يكن من امر ، فقد حصل التصنيع في
اوروبا رغم الاجور المنخفضة جداً في البدء ، بل اتنا نذهب الى اكثر من
ذلك فنقول ان هذا الوضع قد ساعد على التصنيع . والامر نفسه يصح

(٣٨) حسن رياض « مصر الناصرية » باريس ١٩٦٤ ص ١٤١ و ١٩٦٥ ، سمير امين « اقتصاد

المغرب » باريس ١٩٦٦ ، المجلد الاول ص ١٨٠ ، « نمو الرأسمالية في شاطيء العاج »

باريس ١٩٦٧ ص ٣٩ .

على اليابان .

هكذا اذن ليس لمستوى الاجور المنخفض ان يحول دون استثمار رؤوس الاموال . كلما ولد التجير تكون رؤوس الاموال المحلية . كلما كان باستطاعة هذه ان تستثمر محليا على خير ما يرام . لكن منافسة الصناعات الاجنبية الاقوى يجعل هذا الاستثمار غير ذي مردود . هذا هو السبب النهائي لاحتجاز النمو .

ولكن بمقدار ما تستثمر رؤوس الاموال هذه ، بمقدار ما تؤثر ضحالة مستوى الاجور على اختيار التقنية . بشكل ادق يجب القول ان الاجور المنخفضة بوسمها ان تشجع الاستخدام المكثف للبشر عوضا عن الآلات . فهل يكبح هذا الاستخدام المكثف نسبيا للبشر عملية التراكم ام يعززها لا . ذلك يتوقف على درجة نمو الاقتصاد المعني . فديهي انه في الاقتصادات « الفائقة النمو » حيث الاتجاه نحو تخلف الاستهلاك (*Sous consommation*) (النسبي) يلقي بثقله على الاستثمار فيجمله اقل مردودا ، يكون استخدام البشر عوضا عن الآلات ، باناحته نموا نسبيا اسرع للاستهلاك النهائي . معززا لعملية التراكم رغم كل الحسابات . ولكن في الاقتصادات الناشئة ، حيث لم تتجلى تلك الظاهرة بعد ، فان طابع التقنية القائم على « استخدام العمل » يتجلى عبر استهلاك اجمالي اكبر ، أي عبر توفير ادنى . فالتراكم في الاقتصادات الفائقة النمو يجد في صموبات تحقيق الارباح ، أي في صموبة ترويج المنتوجات ، عقبة ذات شأن كبير . فيكون من شأن الازدياد في الاستهلاك النهائي ان يشير في هذه الحال ظاهرات تضعيفية ، أي ان مثل هذا الازدياد ، باعاداته لمردودية الاستثمارات الى ما كانت عليه ، يعزز عملية التراكم (تحول التوفير الى استثمار) . اما في الاقتصادات الناشئة فليست هذه الصموبات هي التي تشكل العقبة العظمى التي تعيق النمو . فكل التوفير هنا يستثمر . بالتالي كل ما يزيد الاستهلاك يقلل التوفير بنفس المقدار ، ومن ثم يقلل الاستثمار . ولكن ينبغي القول ان هذا لا يصح الا في اقتصاد رأسمالي ناشئ ، حيث « التوفير » « توفير خلاق » (أي في نظام *réforme* نمو الصناعة فيه . اما في نظامنا الرأسمالي الطرقي فالحرفيون المنهارون لا يعاد تشغيلهم لفقدان عملية خلق الصناعات . وينبغي الانتظار وقتا طويلا حتى تجتذب هذه الكتلة من اليد العاملة البخسة الاجر رؤوس الاموال الاجنبية .

هكذا اذن ، يسبب انهيار الحرفية تفاقمها في الازمة الزراعية : في

الفترة التي تلي مباشرة هذا الانهيار . والعودة الجماعية للأرض تنطوي على تقهقر اقتصادي فعلي . فهي لم تساعد على جعل الزراعة أكثر تنجيها . بل العكس . إذ اضطرت الفلاحين أن يكرسوا قسماً أكبر من انتاجهم للاستهلاك الذاتي وأن يبيعوا في السوق أذن كمية من هذا الانتاج اقل . في هذه العودة ينبغي أن نبحث عن السبب البعيد لذلك الوضع الخاص المتصف بانتاجية معدومة للعمل الزراعي - أن لم تكن انتاجية سلبية - وبما يسمى « البطالة المقنعة » .

صحيح أن قسماً من الحرفيين المنهارين لم يعد إلى الأرض بل وجد عملاً في المدينة في قطاع « ثالثي » ما . المسألة التي تطرح عندئذ هي معرفة ما إذا كان هذا العمل شبيهاً من حيث مفاعيله على التراكم بالعمل الذي وجدته حرفيو أوروبا القدماء في المصانع الجديدة ، وما إذا كان هذا النمط الجديد من إعادة تشغيل اليد العاملة قد تجلّى عبر امتداد وتوسع للحقل الرأسمالي ، وأي نمط من الرأسمالية هو . أن اقتصادي المحاسبة الوطنية يخلطون دون تردد بين هاتين الظاهرتين ويترجمونهما بنفس الطريقة إلى « ائراء » للمجتمع ، مقياسه دخل وطني أقوى . لو عاد الأمر لآدم سميث وريكاردو وماركس لميزوا دون تردد تميزاً أساسياً بين الظاهرتين . فالمجتمع يفتني ويثري ، بالنسبة لكلاسيكي النصف الأول من القرن التاسع عشر ، عندما يتحقق فيه مزيد من الربح ، إذ أن الربح بطبيعته توفير وإعادة استثمار ، وهو يؤمن على هذا النحو التعاضد اللاحق . القياس الوحيد الجدي لائراء مجتمع رأسمالي هو حجم « التوفير الخلاق » الذي يستخلصه من الانتاج . على هذه القاعدة يميز آدم سميث بين النفقات الانتاجية (تلك التي تستبدل مقابل رأسمال) وبين النفقات غير الانتاجية (تلك التي تستبدل مقابل المدخول) . الملاحظة الدقيقة التي لاحظها الاقتصادي المكوثلاندي من اثنا نفثي عندما نستخدِم عمالاً *ouvriers* بينما نفتقر عندما نستخدم خداماً *domestiques* قد نسيت للأسف ! من قبل الحداثيين والمحاسبين الوطنيين . صاحب المشروع الذي يستأجر برأسماله يدا عاملة ، يستمد من هذه العملية ربحاً . وهو يوفر هذا الربح ثم يستثمره ، ويؤمن بذلك التعاضد الاقتصادي . أما الملاك العقاري الذي يذر ريعه لقاء الخدمات فهو يؤمن دون شك سبيل العيش لبشر كان من الممكن أن يحكم عليهم بالتسول ، لكنه لا يعزز مطلقاً بهذه العملية تعاضداً لاحقاً للاقتصاد أو أفضاءً فعلياً للمجتمع .

ومن البديهي هنا أيضا أن نفس الظاهرة قد يكون لها مفاعيل متناقضة على التعاظم ، وفقا لمستوى نمو الاقتصاد المعنى . في اقتصاد ناضج ، يعاني من تخمة توفير (أي حيث الاستثمار فيه لا يعطي مردودا كافيا) ، تسهل مثل هذه النفقات غير المنتجة . التي تعزز الاستهلاك . عملية إعادة مردودية الاستثمارات إلى ما كانت عليه ، كما تسهل بالتالي تحويل التوفير إلى استثمار أن تسهل عملية التراكم . أما في الاقتصادات الناشئة فإن هذه النفقات أياها تزيد حصة الاستهلاك على حساب التوفير لا على حساب الاكتناز الاضطراري . فهي بهذا مهيئة لعملية التراكم .

أن ظهور الدورات الرأسمالية انطلاقا من التجارة الخارجية هو إذن محتجز منذ البداية بفعل المنافسة الأجنبية . وليست القضية هنا قضية « ثنائية » أي قضية تراصف قطاعين ، الواحد رأسمالي و الآخر ما قبل الرأسمالي . مثل هذه الظاهرة الأخيرة توجد بصورة استثنائية . انظر إلى موريتانيا مثلا ، حيث تجد جنبا إلى جنب صناعة منجمية واقتصادا رعويا من الطراز الإقطاعي . لكن نمط التراصف هذا ، دون تدخل بين القطاعين المتراصفين - وهو نمط استثنائي - يأتي نتيجة لاولية أخرى ، اولى أهمية استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في المجال المرتبط بالتجارة الخارجية . متاح لنا الفرصة للدراسة هذه الأولية فيما بعد . فالاتصال التجاري هنا ، مع الأجنبي ، قد حول الاقتصاد المحلي ، فلم يعد اقتصادا ما قبل الرأسمالي تماما ، كما أنه لم يصبح رأسماليا بعد . أنه من طراز الاقتصاد الانتقالي . لكن هذا الاقتصاد يشكل كلا واحدا ، وهو رغم كونه هجيناً يظل « متكاملا » تمام التكامل .

إلى جانب هذا الاقتصاد ذي الطراز الانتقالي والمجسّن سوف يتراصف قطاع « أجنبي » لا يتصل به أو يشترك معه الا قليلا ، وذلك لأن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية لن يلبث أن يضاف إلى التجارة ويترافق معها .

٣ - تكون الرأسمالية المبنية على استثمار رأسمال الأجنبي .

منذ حوالي عام ١٨٨٠ بدأ يتسع استثمار رأسمال الأوروبي ، ثم الأميركي الشمالي ، « وراء البحار » حتى أصبح مظهرا جوهريا من مظاهر العلاقات الاقتصادية بين الدول « النامية » والدول « المتخلفة » . ليتبن نفسه ينسب لاستثمار رأسمال الأجنبي سمة أساسية ، ويطابق بين « الأمبريالية » وبين عصر تصدير رؤوس الأموال من قبل القوى الرأسمالية

الكبرى . لقد رأينا كيف أن هذا الاقتصار على ما هو جوهري كان مبنيا على أساس فعلي لأن التبادل غير المتكافئ ، من بين جملة من الأمور التي نهملها ، على صلة وثيقة بالتحويلات المتتالية التي طرأت على نمو الاحتكارات .

رغم أن استثمار رأسمال لم يبلغ استمرار التجارة ، فإنه من الضروري أن ندرس على حدة ، لأسباب تتعلق بوضوح العرض ، آليات نمو الرأسمالية في الأطراف نموا مبنيا على استثمار رأسمال الأجنبي ، وذلك بمزج هذه الآليات عن تلك المتولدة من التبادل التجاري البسيط . لنحدد جيدا موقع الحالة التي نشرع بدراستها ، نفترض اقتصادين ، الواحد رأسمالي والآخر ما قبل الرأسمالي ، على صلة فيما بينهما .

نفترض أن هذه الصلة تتجلى عبر حركة رؤوس الأموال من البلد الأول نحو الثاني دون أن يصحب ذلك حركة في البضائع ، عدا تلك التي يدخلها تحويل رؤوس الأموال . بتعبير آخر ، نفترض أن الحرفية فسي اقتصادنا ما قبل الرأسمالي قد تخلخت لا بفعل التجارة الخارجية (منافسة الصناعات الأجنبية) بل بفعل منافسة الصناعات المنشأة محليا والمخلوقة بواسطة رأسمال الأجنبي . سنرى أن النمو الرأسمالي يتخذ ضمن هذه الفرضية النظرية ، سلكا مكتملا .

بديهي أن فرضيتنا غير واقعية . ففي الواقع هناك قرن من التبادلات التجارية كان قد قضى على الحرفية في البلاد ما قبل الرأسمالية . كذلك فسان رؤوس الأموال الأجنبية الأولى لم تستثمر في الإنتاج المحلي المعد للسوق المحلية بل في الإنتاج الذي كان موجهًا نحو السوق الخارجية . مع ذلك فإن الفرضية التي نقوم بها تقدم فائدة كبيرة من أجل وضوح العرض . أن التضاد بين تقلص الطلب الإجمالي تقلصا فظا على أثر اقضاء الحرفيين ، في فرضية الصلة التجارية البحتة ، وبين اتساع هذا الطلب في فرضية الصلة المقتصرة على تحويل رؤوس الأموال ، يحتفظ بعجزى هام .

والحق ، إذا كانت الصناعات المخلوقة بواسطة رؤوس الأموال الأجنبية تنافس الحرفية المحلية منافسة مظففة ، فهي لا تخلو من توزيع محلي للمداخل وذلك بتشغيلها ليد العاملة التي تجمعها بالصيغ من الأوساط ما قبل الرأسمالية المتحللة . لا شك أن الأجور المورعة على اليد العاملة المحلية قد تكون أدنى من المداخل القديمة التي كان يتقاضاها

الحرفيون . يمكننا ان نعتقد اذن ان الانشاء المحلي المنشآت الاجنبية يؤدي الى نفس النتيجة التي يؤدي اليها استيراد المنتجات المانيفاتورية، (اي أنها تحتجز اوالية تولد الدورات الرأسمالية عن طريق تفهقر الطلب) . الى ذلك فاعادة تصدير الارباح واستيراد الآلات المعدة لتشغيل المنشآت المخاوقة بواسطة رأسمال الاجنبي ، تخلق صعوبات في توازن ميزان المدفوعات . ولكن ليس لنا ان نأخذ ذلك بالحسبان لاننا نفترض ان هذا الميزان متوازن .

في الواقع ان هذا التفكير خاطيء : لان ادخال المنتجات المانيفاتورية الاجنبية عبر الاستيراد ، ضمن سيورته الاقتصاد ما قبل الرأسمالي، كان يخفض مستوى الطلب الاجمالي لانه كان ينفي يقسم من السكان خارج عملية الانتاج . اذا كان احرفيون قد قدوا دون هوادة خارج عملية الانتاج ، فلان الاقتصاد المحلي كان يوسع ان يدفع ثمن استيراد المنتجات المانيفاتورية دون ان يزيد من حجم انتاجه : فانفلاحيون يبيعون الان للاجنبي ما كانوا يبيعونه في السابق لمواطنيهم الحرفيين . وليس الامر هكذا هنا لان التوازن ينشأ من جديد باستخدام كل السكان المحليين . اذ اصبح الحرفيون عمالا . فالنموذج يقترب اذن من نموذج التصنيع في المركز . انه يختلف في هذه النقطة الرئيسية عن نموذج نمو الرأسمالية انطلاقا من التجارة الخارجية . هكذا اذن رغم ان مجموع المداخيل الموزعة محليا بواسطة المنشأة الاجنبية يمكن ان يكون ادنى من مجموع المداخيل التي كان يجنيها الحرفيون في السابق من قيمة الارباح المصدرة ، تشكل طلبا جديدا يستعمله الاجنبي بشرائه من البلد المتخلف قسما اضافيا من الواردات ، ومن جهة اخرى لان الانتاج الصناعي الجديد ارفع من الانتاج الحرفي القديم بفضل استخدام الآلات التي تزيد من الإنتاجية . ينبغي دفع ثمن هذه الواردات على شكل معدات . وهذا يصبح ممكنا نظرا لاستيراد رأسمال . اما من حيث اعادة تصدير الارباح ، فهي قد غدت ممكنة بفضل نمو الزراعة باتجاه تجاري . فالمعملية ، في النهاية ، تنجلي عبر ازدياد الدخل الاجمالي ، وعبر ازدياد اسرع للدخل التقدي وتحويل دخل الحرفيين القدماء نحو العمال الجدد واصحاب المشاريع الاجانب ، وقد تنجلي ايضا عبر ازدياد دخل الملاكين العقاريين . ان ادخال الرأسمالية على صورة منشآت اجنبية تقام محليا لا يقلص اذن على الاطلاق حجم السوق ، رغم انه يتمكن من افقر قسم من السكان .

وحجم التبادلات النقدية لا يصبح إذن متقلصا بفعل خلق المنشآت الأجنبية،
كما كانت الحال لدى استيراد المنتوجات المانيقاتورية .

على كل حال ، فقد برهن التاريخ ان الرأسمالية قد انتشرت في
البلدان « المتخلفة » خلال ٥٠ عاما من القرن العشرين حول استيراد
رؤوس الاموال الأجنبية بصورة اهم بكثير مما كانت عليه خلال القرن
التاسع عشر بكامله عندما كانت تتم حول تجارة المستعمرات .

يبقى ان نقدم ملاحظتين هامتين حول هذا النموذج الذي هو مجرد
نموذج افتراضي كما سيتضح لنا . أولا يمكن ان نسأل لماذا حرصنا على
ان نبرهن ان تدفق رؤوس الاموال الأجنبية لم يكن يتسبب في تخفيض
الطلب الاجمالي بل في رفعه . في نمط الانتاج الرأسمالي يضطر صاحب
المشروع ، بفعل المنافسة المتضمنة في المنظومة نفسها ، ان ي « التوفير »
والاستثمار . ورأسمال الاجنبي لا يخرج عن اطار هذه الحتمية المطلقة .
هذا التحديث وهذا التعاضل هما بحد ذاتهما ظاهرتان من ظاهرات النمو
الرأسمالي . واذن ، فالنمو الرأسمالي يتم ، حتى ولو ادى انهيار الحرفية
بفعل رؤوس الاموال الاولى هذه الى خفض مستوى الطلب الاجمالي .
بتعبير آخر : لقد اتاحت لنا الفرضية ان نبرهن على ان النموذج كسان
شبهها شيئا مطلقا بنموذج نمو الرأسمالية في المركز . فالطابع
الاجنبي لرأسمال لا يلعب اي دور على الاطلاق شرط ان ياتي رأسمال
الاجنبي - وتكرر ذلك مرة اخرى - ليقضي على الحرفية ويخلق صناعة
تكون مجالات تصريفها داخلية . بيد ان كل المشكلة تكمن هنا .

ذلك انه - وهذه ملاحظتنا الثانية - اذا كان النموذج افتراضيا .
فلان تصدير رؤوس الاموال لا يحل محل التبادل التجاري ، بل انه يضاف
اليه . وتتم منافسة المنتوجات المستوردة . وهذه المنافسة تفرض على
رأسمال الاجنبي ان يستثمر نفسه لا في الصناعات التي اها مجالات تصريف
داخلية ، بل في تلك التي تكون سوقها في الخارج . فالنموذج الافتراضي
يساعدنا إذن فقط على حذف مشكلة خاطئة هي مشكلة الصفة الوطنية
لرأسمال . وهو يضطرنا من ثم الى طرح المشكلة الصحيحة ، مشكلة
طابع هذه الصناعات الجديدة المخلوقة في الاطراف ، والذي لا بد ان
يكون طابعها تكميليا وليس تنافسيا .

ان ولوج رأسمال الاجنبي يسارع في عملية تشكل رأسمال الاهلي .
رأسمال هذا لا يسه ان يستثمر ، للسبب العام المعروف وهو ان التبادل

التجاري لا زال مستمرا بشكل مواز لولوج رأسمال الاجنبي ، وان رأسمال المحلي ، الضعيف بسبب حداثة نشأته (فهو اذن صغير كما) لا يسمعه منافسة صناعة المركز المتقدمة . نضيف الى ذلك ان رأسمال الاجنبي المتدفق يزيد من حدة الازمة . هنا ايضا ليس بوسع رأسمال المحلي ، الحديث النشأة ان ينافس المنشآت التي خلقها رأسمال الاجنبي الذي يفوقه قوة . هذا لا يعني ان رأسمال المحلي سيبقى دون نشاط فنحن سنرى ، فيما بعد ، انه سيتوجه نحو بعض القطاعات التي ترك مجالها مفتوحا امامه . هذا التوجه سيؤثر بدوره على التوزيع اللاحقة لتراكم رأسمال : كما انه سيحدد الطابع الطرفي للرأسمالية .

يستحيل على رأسمال المحلي اذن ان يستثمر نفسه بحرية . وفي هذه الاستحالة نجد سببا يجعل نمو الرأسمالية - حتى في فرضيتنا حيث يأتي رأسمال الاجنبي ليقضي على الحرفية الاهلية - نموا مشوها ويدخل تناقضات اضافية بين صناعة المركز المتقدمة وصناعة الاطراف الاضعف منها ، وبين رأسمال الاجنبي الاقوى ورأسمال الوطني الاضعف الذي ولد منه .

هكذا اذن ، ففي النموذج الفعلي يكون تدفق رأسمال الاجنبي لاحقا على انشاء علاقات التبادل التجاري . لكن هذه العلاقات كانت قد قُضت من جهة ، على الحرفية ، وخلقّت من جهة اخرى ، اقتصادا فريدا تدعمت فيه البنية العقارية عرضا عن طريق تنجير الزراعة . في وضع كهذا لا يدخل في الحسبان امكانية ان يأتي رأسمال الاجنبي ليخلق صناعة محلية ذات سوق داخلية . ثم ان رؤوس الاموال الاجنبية ستفضل الذهاب والحالة هذه ، الى القطاعات التي تنتج من اجل التصدير . اما اوالية توازن ميزان المدفوعات من جديد فننخصصها بالدراسة فيما بعد .

وقد يتسع المجال احيانا ، على اثر تدعيم موقع الربيع العقاري ، امام عدد من النشاطات « الثالثة » فيرتفع ريعها ارتفاعا كبيرا . وتجذب بدورها رؤوس الاموال الاجنبية . وقد تسلل بعض رؤوس الاموال المحلية السي هذين القطاعين وتحتل الامكنة الثانوية التي يتركها لها رأسمال الاجنبي بصفته الاقوى .

ورغم ان النمو المتولد عن تدفق رأسمال الاجنبي يتجه اتجاها مختلفا

عن ذلك الذي أبرزناه من خلال كلامنا عن النموذج الافتراضي ، فإنه يحتفظ بسمة مشتركة معه ، هي سمة كونه نموا اجنبيا من حيث جوهره . وذلك ناشيء عن الحتمية التي تخضع لها رؤوس الاموال الاجنبية - مهما كان مكان استثمارها - بان تتعاظم بلا انقطاع . والقطاع الرأسمالي الذي سينمو سوف يكون والحالة هذه ، بسبب طابعه الاجنبي ، خارجا اكثر فاكثرا عن نطاق الاقتصاد المحلي ، فيظهر اكثر فاكثرا على انه فرع من لاقتصاد المسيطر . ان الثنائية باكثر اشكالها فظاظة - « تراصف » قطاعين مستقلين - يمكنها ان تظهر احيانا على هذا النحو .

الى ذلك ينبغي ان يحصل تراكم مستمر في رأسمال ، وذلك للسبب الاساسي اياه ، من ان التقدم التقني مقتضى داخلي من مقتضيات المنظومة . ولا شك هنا في ان الطلب الاجمالي قد خفض سابقا بموجب التجارة الدولية كما رأينا اعلاه ، لكن واولج رأسمال الاجنبي ، اينما كان استثماره ، يجدد رفع ذلك الطلب بالمقارنة مع ما كان عليه مباشرة قبل استثمار رأسمال . فالاستثمار يخلق ، هنا كما في اي مجال آخر ، مجال تصريفه الخاص . ومع ذلك ، ورغم ان التراكم يتم هنا ، كما في اي مجال آخر ، فان وتيرة النمو هنا وتيرة بطيئة - اولا بسبب الامكانيات المهدورة بفعل الصلة التجارية ، وبسبب استخدام الحرفيين من جديد استخداما فريدا في حقلي الزراعة والثاني . فهذا التوجه الذي كان قد تكون في الوقت الذي وصل فيه رأسمال الاجنبي ، يبدى مقاومة عظيمة تجاه النمو اللاحق . ثانيا بسبب التوجه الخصوصي للاستثمار الاجنبي ، كما نرى ذلك فيما بعد . واخيرا لان رأسمال الاجنبي ، بصفته رأسمال الاقوى ، يحد من امكانيات استثمار رأسمال الاهلي الحديث النشأة . وفي اية حال ، فالناريخ يؤكد تحليلنا (٣٩) . اذا كانت وتيرة

(٣٩) من اجل مكتبة تتعلق بتاريخ تصنيع الاطراف ، انظر سمير امين ، الاطروحة المذكورة ص ١٩١ لا سيما : A. Bonné « الدول والاقتصادات في الشرق الأوسط » القسم ٢ ، شارل عيسلوي ، المرجع المذكور و « مصر في القرون الوسطى » A. Ewing « الصناعة في افريقيا » اوكتفورد ١٩٦٨ J. L. Jacroix « التصنيع في الكونغو » مولون ١٩٦٦ ، Spiegel « الاقتصاد البرازيلي : التصنيع المتقطع والتضخم المزمن » Wythe « الصناعة في امريكا اللاتينية » نيويورك ١٩٤٩ ، Das « المنشأة الصناعية في الهند » لندن ١٩٢٨ ، Divatia and Trivedi « رأسمال الصناعي في الهند » بومبي ، ١٩٢٧ ، Fong « رأسمال الصناعي في الصين » Tientsen ١٩٣٠ ، SDN « التصنيع والتجارة الخارجية » جنيف ١٩٤٥ .

التصنيع بين عامي ١٨٢٠ و ١٩٠٠ أسرع بكثير في المركز - وهي وتيرة معدومة مطلقاً في الاطراف حيث ينبغي أن تسجل على النقيض من ذلك تراجعات ملحوظة كما في الهند ومصر - فإن الاطراف قد بدأت تصنيع بدا من عام ١٩٠٠ بفضل اسهام راسمال الاجبي ، بل ان وتيرة التصنيع ، بالنسبة لبعض البلدان وفي بعض الفترات ، تتجاوز وتيرة المركز .

إذا اخذنا الفترة الواقعة بين عامي ١٨٩٦ - ١٩٣٧ نلاحظ مثلاً ان النمو الصناعي في الهند قد كان أسرع من النمو الصناعي في البلدان الرأسمالية النامية . كما نلاحظ ارتفاع نسبة الانتاج المائياتوري في الهند بالنسبة لانتاج العالم اجمع من ١٤١٪ الى ١٤٤٪ . وذلك رغم عمليات النمو الصناعية المزدهرة في روسيا ، التي انتقلت من المؤشر ٤٩٠ الى المؤشر ٧٧٤٤ على ان الاساس ١٠٠ عام ١٩١٣) وفي اليابان (حيث تم الانتقال من المؤشر ٢٨ الى المؤشر ٥٢٨٠٩ على ان الاساس ١٠٠ عام ١٩١٣) . وقد كان هذا النمو الصناعي أسرع من نمو عدد السكان ، وذلك بمقدار اكبر في الهند منه في البلدان الرأسمالية ، ما عدا اليابان . مما يدل بوضوح على ان القضية قضية نمو حقيقي وليست قضية تعاضل في الانتاج الصناعي مقابل التعاضل في عدد السكان (٤٠) . فنحن نلاحظ اذن بالنسبة للهند ان وتيرة نمو الانتاج الصناعي قد بلغت ٤٪ سنوياً كمعدل وسطي . كما اننا نعثر بسهولة على مثل هذا المعدل الوسطي في مجمل البلدان المتخلفة في العصر الحديث . اذ تتراوح معدلات تعاضل الانتاج الصناعي الخام في معظم البلدان « المتخلفة » في فترة ١٩٢٠ - ١٩٦٠ بين ١.٥ و ١.٦٪ سنوياً ، كما تتراوح معدلات تعاضل المنتج الصناعي الصافي القيمة المضافة الصافية للاهلاكات *La valeur ajoutée nette d'amortissements* بين ٨٥ و ١١١٪ (٤١) . على كل حال ، فكون تعاضل الدخل الصافي اقل سرعة من تعاضل المنتج الخام ، يؤكد بوضوح ان القضية هنا قضية نمو من النمط الرأسمالي (لا من النمط الحرفي) . يستخدم الآلات والمواد الأولية الخ . . اكثر فاكثراً الى ذلك فهذه الواقعة واضحة لان استخدام القوة المحركة قد ازداد ، كما ازداد ايضاً عدد المؤسسات الصناعية (تلك التي تتحدد بوصفها تستخدم اكثر من عدد معين من العمال ، او تستخدم حداً ادنى من القوة المحركة) وعدد العمال الصناعيين بمقادير

(٤٠) SDN « التصنيع والتجارة الخارجية » ص ١٤ ، ٦٩ و ١٥٦ .

(٤١) منظمة الأمم المتحدة « طرائق ومشاكل » ص ١٥٧ ، ١٦٠ و ١٧٧ .

مطلقة ونسبية . ولنلاحظ بالمقارنة ان هذا الازدياد في عدد السكان الصناعيين بالارقام المطلقة ، وهو ازدياد يتجاوز بوضوح ازدياد عدد السكان ، لا يتناقض مع ركود النسبة المئوية للسكان « العاملين في القطاع الثاني » التي كنا نعتقد انها بينها سابقا ، ولا حتى مع تراجع هذه النسبة . والواقع ان السكان « العاملين في القطاع الثاني » هم عمال القطاع الرأسمالي والحرفيون . وقد تناقص عدد هؤلاء اكثر مما تزايد عدد اولئك . وازدياد البطالة يدفع في نفس الاتجاه ، وفقا لهذه الشروط من الدهش ان يكون مؤثر الإنتاج المانيفاتوري قد ارتفع في البلدان المتخلفة بنفس المقادير التي ازداد بها في مجمل البلدان الصناعية منذ عام ١٩٠٠ (٤٢) . فمن ١٩٠٠ الى ١٩٤٠ سجل التعاضد الصناعي في « العالم الثالث » تفوقا بسيطا (في وتيرته) على التعاضد الصناعي في البلدان النامية - باستثناء روسيا (ثم الاتحاد السوفياتي) واليابان اللذين سجلا وتيرة اقوى . وينطبق الامر نفسه خلال الحرب العالمية الثانية حتى حوالي ١٩٥٠ ، اذ لم يكن التعاضد الصناعي تعاضدا اقوى الا في الولايات المتحدة التي استفادت خلال الحرب ، كما نعلم ، من ظروف ازدهار استثنائية . اما منذ ١٩٥٠ فنلاحظ تباطؤا جليا في عملية تصنيع « العالم الثالث » - تدل عليها انماط « الاحتجاز » الخاصة بالرأسمالية الطرفية، كما نلاحظ ، على النقيض من ذلك، تسارعا في المركز لا سيما في أوروبا الغربية التي قدمت « بلحاظها » بالولايات المتحدة ، مجالا جديدا لتعميق الرأسمالية .

واذن ، فهذا النمو الصناعي للاطراف في العصر الحديث (في القرن العشرين) ليس نموا يمكن اهماله . فهو يستمر على وجه التقريب بنفس الوتيرة التي يستمر وفقا لها نمو البلدان الرأسمالية . ولعله من المفيد كل الافادة ان تجري مقارنة هذه الوتائر مع تلك التي كانت في القرن التاسع عشر . الا ان المعطيات الاحصائية ، للأسف ، تكاد تكون مفقودة بالنسبة لما يتعلق بمناطق وراء البحر . مع ذلك تكاد تكون يقين من ان وتيرة التصنيع في البلدان المتخلفة قد كانت في القرن التاسع عشر ادنى مما صارت اليه في القرن العشرين . اما بالنسبة للمركز فواتر القرن التاسع عشر تكاد تكون دائما اقوى من وواتر الفترة

(٢) انظر التوسيعات عند سمير امين الاطروحة ص ١٨٠ ومما يليها . المصادر : Jather and Beri « عناصر الاقتصاد الهندي » كابيريدج ١٩٤٩ ، كولن كلارك « شروط

التقدم الاقتصادي » .

الواقعة بين ١٩١٣ و ١٩٤٥ . وذلك بعد فترة من « الإقلاع » اتصفت بتأثير ضعيفة . وقد حاول بعض الاقتصاديين أن يضموا . على قاعدة هذه الأرقام بالذات ، فرضية حول النمو اللوجستيكي *Logistique* للرأسمالية . ففي فترة أولى ، تكون وتأثير النمو بطيئة لكنها تتعاضد ببطء ، وفي فترة ثانية ، وهي فترة ازدهار النمو الرأسمالي (القرن التاسع عشر بالنسبة لأوروبا) ، تصبح هذه التأثير سريعة وتتعاظم بسرعة . ثم في فترة ثالثة تتباطأ هذه التأثير حتى تصبح من جديد بطيئة الى حد كبير . وعندها يكون الاقتصاد الرأسمالي قد أصبح « ناضجا » . أن هذه الأطروحة التي يدافع عنها الاقتصادي البلجيكي « دروبريز » ١٩٣١ كانت تبدو مدعومة بالوقائع منذ عشرين سنة . مقابل ذلك ، وبالنسبة « العالم الثالث » ، يقوم بعضهم بوضع فرضية حول نمو مماثل ، أي نمو « لوجستيكي » هو الآخر ، لكنه متأخر . فالاقتصادات « المختلفة » تسجل تأخرا عن الاقتصادات الأخرى تبلغ مدته زهاء ثلاثة أرباع القرن : خلال القرن التاسع عشر كانت وتأثير التصنيع بطيئة للغاية ، لكنها تعاضدت حتى أصبحت في القرن العشرين أشد سرعة . وثمة خاصية أخرى للتعاظم اللوجستيكي لاقتصادات ما وراء البحر : فهو بشكل واضح أبداً من تعاظم الاقتصادات الرأسمالية لأن وتأثير نموها اليوم تكاد تكون بالكاد أرفع من وتأثير نمو الاقتصادات الناضجة . لقد تم التعاظم الصناعي في الاقتصادات الأوروبية وفقاً لوتيرة وسطية بمعدل ٦ ٪ سنوياً في حين أنه لم يتجاوز مطلقاً نسبة ٣ ٪ - ٥ ٪ في بلدان ما وراء البحر .

الحق أن هذا التحليل تحليل سطحي ومزدوج الخطأ . أولاً لأنه ما إن كاد يصاغ حتى كذبت الوقائع : فقد عرفت الرأسمالية في المركز بدأ من ١٩٥٠ . وتأثير تعاظم جديدة مرتفعة جداً . أن التحليل المعتمد على الالفاظ الميكانيكية والذي يقوم على أطروحة « التعاظم اللوجستيكي » هو من السطحية يمكن ، بحيث لا يستطيع أن يأخذ بالاعتبار واقعاً معقداً . من جهة أخرى ، بالنسبة لبلدان ما وراء البحر ، ليس هناك أية مماثلة في وتأثير التعاظم مع وتأثير المركز . « فترة إقلاع » بلدان ما وراء البحر - القرن التاسع عشر - ليست فترة تعاظم « بطيء » مماثل لتعاظم أوروبا في بدايات تصنيعها . بل هو على العكس من ذلك فترة تراجع . والفترة

التي ظلت كانت أكثر تشوشا واضطرابا بكثير في الاطراف منها في المركز وهي تتصف ، في الاطراف ، بفترات قصيرة من التعاظم الشديد القوة ، تنتقل من بلد الى بلد ، ثم يعقبها فترات طويلة من الركود . ان تاريخ الاطراف ليس تاريخ تعاظم منتظم تقريبا - لوجستيكي او أسّي Exponential بل تاريخ « معجزات لم تستمر » اعقبها « احتجازات » تتجلى من خلالها التناقضات الخاصة بنمو الرأسمالية الطرفية . وفقا لهذا الطرح نتابع تحليلنا .

تصنيف « التخلف »

يبدو ان اولى ولادة رأسمال في الاقتصادات ما قبل الرأسمالية المنخرطة بالاصل في السوق العالمية للبضائع ورؤوس الاموال ، هي على نحو خاص من التعقيد اكثر من اولى ولادة الرأسمالية انطلاقا من حلقات سلعية بسيطة ضمن فرضية سوق وطنية مغلقة . ان الواقع اكثر تعقيدا وغنى من مجمل الترسيمات الثلاثة التي قدمناها . ذلك ان هناك تشابكا بين المفاعيل الثلاثة التي حللناها ، كل على حدة . فالتشكيلات ما قبل الرأسمالية الفعلية ليست ما قبل - النقدية بشكل كامل ، ولا هي سلعية بسيطة بشكل متجانس . واذن ، فمن جهة هناك تنقيد متسارع لقطاع لم يصبح تجاريا بعد . ومن جهة اخرى هناك قضاء على الحرفية بواسطة الاستيرادات الاجنبية . ولنصف ان في زمن ولوج رأسمال الاجنبي كان لا يزال هناك ، على الأرجح ، قطاع حرفي معين . هكذا فان بعض رؤوس الاموال الاجنبية قد ساهم في استكمال عملية انهيار هذه الحرفية بخلقه لصناعات ذات مجالات محلية (لا سيما في صناعة النسيج) وفقا للنموذج الذي وصفناه بانه افتراضي بحت .

ان النتيجة النهائية للعبة هذه الاواليات تختلف اختلافا هائلا من بلد الى آخر ، بل حتى من منطقة الى منطقة . والحق ان هذه النتيجة تتوقف على عناصر ثلاثة :

١ - على بنية التشكيلات ما قبل الرأسمالية ابان انخراطها الدولي . في افريقيا السوداء كانت الغلبة للمنظومات البدائية التي لم تكن تعرف في اكثر من الاحيان استخدام النقد الا بصورة هامشية . وفي غيرها من الاماكن كانت الغلبة لنظام اقطاعي تام . كما نجد اينما كان بقايا نظم متفاوتة في قدمها ، وعناصر بنية اكثر تقدما .

٢ - على الاشكال الاقتصادية التي اتخذها الاتصال الدولي . فقد تاجر بعض البلدان زمنا طويلا مع أوروبا قبل ان يشهد تدفق رؤوس

أموالها : حالة أميركا اللاتينية والشرق الأوسط والهند حالات واضحة بهذا الصدد (لا سيما من حيث انهيار الحرفية) . وبعض البلدان الأخرى كان « مفتوحا » على التجارة في منتصف القرن التاسع عشر فقط (الصين، الهند الصينية ، الخ) بينما كان غيره منخرطاً عندما بدأت التحولات الدولية لرؤوس الأموال بالظهور ، مثال ذلك مستعمرات أفريقيا السوداء التي افتتحت بين ١٨٨٠ و ١٩١٠ .

٣ - على الأشكال السياسية التي رافقت هذا الانخراط والتي لا ينفكنا التقليل من قيمة الدور الذي لعبته . إلى جانب الأوليات الاقتصادية العنصرية عملت السلطات العامة على تكيف البنية المحلية باتجاه حكم عليه بأنه لا يتلاءم مع وجهات النظر السياسية هذه . ولا يمكننا أن ننسى أن معظم الاقتصادات المتخلفة حالياً كانت في القرن التاسع عشر مستعمرات . أما أميركا اللاتينية والصين فقد كانتا الاستثنائين الوحيديين رغم انهما لم تخرجا عن ميدان النشاط السياسي الأوروبي . فقد حصل في بعض الامكنة استعمار استيطاني (الجزائر) كما حصل في غيرها استيراد للشفية من مستعمرات أخرى (ماليزيا) . كما حصل في جميع الامكنة تقريبا حركات هجرة هندية ، عرب أفريقيون ، صينيون من الشرق الأقصى ، الخ) وكان يتم أحيانا إلغاء منظم لصناعة كانت قد أوجدتها فيما مضى دولة حريصة على تصنيع بلدها . كانت هذه حالة مصر بين ١٨٨٢ و ١٨٩٠ حيث قضى قضاء مبرما على جهود قرن بكامله (من محمد علي إلى اسماعيل باشا) (١٤) .

أن غنى وتعقيد النماذج الفعلية للتخلف - وهو غنى متولد عن الدمج بين هذه العوامل الثلاثة - قد أدى بكثير من الاقتصاديين إلى أن يتكروا وحدة ظاهرة التخلف ، وأن يعتبروا أن هناك فقط اقتصادات متخلفة وليس تخلفا بوجه عام ، وذلك على نحو ما يميل اعتقاد الأطباء إلى وجود مرضى أكثر من ميلهم إلى وجود أمراض . إلا أن حقيقة هذه الأخيرة تظل موجودة رغم ذلك وجودا واضحا . لكن وحدة ظاهرة التخلف لا تقع على مستوى « المظاهر » المتقلبة وفقا لتشابك هذه « العوامل » المختلفة . إنها تقع في الطابع الطرفي الذي يتسم به النمو الرأسمالي ، وهو طابع مشترك بين جميع بلدان « العالم الثالث » الحالي . لذلك فإن التمرين المدرسي الذي يقتضي القيام بتصنيفية للتخلف يبقى عملية سطحية، رغم أنه يوفر بعض العناصر الوصفية المفيدة .

(١٤) شابل عيسلوي « مصر منذ ١٨٠٠ : دراسة الجانب المتأخر من النمو »
Journal of Ec . Hist
نيسان ١٩٦١

فإذا شئنا أن ننظر إلى الأمور من منظار « التصنيفية » فإننا نميز بوضوح بين بعض النماذج الرئيسية من التشكيلات « المتخلفة » ، في نموذج أميركا الوسطى نجد أن الاقتصاد « متقد » بقوة ، ومتجه بكليته نحو الإنتاج السلمي لمنتجات زراعي واحد (السكر في أنتيل ، الأنصار في أميركا الوسطى القارية) ، في بعض بلدان أميركا الجنوبية نجد أن الاقتصاد قليل التقدم بسبب « التراصف » الحاصل بين زراعة تتفاوت في اتفاتها (٥) وبين نشاط رأسمالي أجنبي محدود بحدود الاستغلال المنجمي (نحاس ، نفط الخ) وذلك دون تدخل بين هذين القطاعين . وتنقل البنية الزراعية المحلية ، قليلا أو كثيرا ، إلى المرتبة الثانية ظاهريا ، وفقا لدرجة نمو ذلك النشاط الرأسمالي الأجنبي (المتقدم جدا في فنزويلا وتشيلي) . أما في إفريقيا السوداء فقد كان الاقتصاد الزراعي البدائي الأهل موزنا إلى حد ما (بشكليين : مزارع ، وإنتاج سلمي أهلي صغير) وقد يوجد أحيانا ، إلى جانب هذه البنية ، نشاط منجمي نام (روديسيا ، الكونجو البلجيكي) . أما في العالم العربي والشرقي فنجد اقتصادا زراعيا ذا بنية شبه قطاعية ، جيد التسويق إلى حد ما في إفريقيا الشمالية وسوريا والعراق وتركيا ، ومسووقا بشكل جيد جدا في مصر ، وقليلا جدا في إيران والجزيرة العربية . كما نجد إلى جانب هذا الاقتصاد نشاطا رأسماليا متقدما ومتنوعا (مناجم ، صناعات تحويلية) نصفه أجنبي ونصفه وطني . كما نجد في البرازيل وتشيلي بنية تكاد تكون قريبة من هذه . أما في آسيا المدارية والشرقية فنجد نموذجا قريبا مما ذكرنا يتصف ببنية زراعية قطاعية بارزة (من هنا تكون درجة التجير ضعيفة نوعا ما) .

أن هذا التنوع الكبير في نماذج التخلف قد أدى إلى انكار وحدة النظم ، وهي وحدة عميقة في نظرنا . هذا الانكار دفع بالاقتصاديين إلى البحث عن معيار للتخلف خارج نطاق الأوليات التي أدت إلى تكوينه ، لا سيما في نطاق العواض التي يشكل البؤس ، دون أي شك ، أكثرها عمومية . لذلك فإننا عوضا عن التمرين المقيم ، نوعا ما ، الذي ينصب على دقائق التصنيف التي لا تنتهي ، نفضل متابعة تحليل تناقضات نمو الرأسمالية الطرفية ، أي تحليل « نمو التخلف » .

(٥) الذي هو على كل حال « معلق » - متعكف على نفسه - عندما فقدت أميركا اللاتينية الوظيفة الطولية الرئيسية التي كانت تقوم بها في العصر الماركسالي . هذا التراجع يشهد عليه ١ . فرانك (المرجع المذكور) .

القسم الثاني

نمو الرأسمالية الطرئية : نمو التخلف ،

يمتلك نمط الانتاج الرأسمالي وسائل ثلاثة للحد من التدني الانجاسي في معدل الربح، تشكل الانجاسات الثلاثة العميقة لدينامية التراكم فيه .
اولى هذه الوسائل - وهي التي يستمرسل ماركس في الحديث عنها في « رأسمال » - هي ازدياد معدل القيمة الزائدة اي تفاقم شروط الاستغلال الرأسمالي في مركز المنظومة - وهو تفاقم معناد الافقار الشبي فقط لا الافقار المطلق : كما تدعي بعض التفسيرات التاخيضية والتبسيطية - والوسيلة الثانية ، التي نهمنا بشكل خاص هي توسع فقط لا الافقار المطلق كما تدعي بعض التفسيرات التاخيضية الزائدة اكثر ارتفاعا وحيث يمكن لرأسمال أن يستمد فائضا من الربح **Surprofit** بواسطة التبادل غير المتكافئ، اي بوامطة اشكال تنتمي الى عملية التراكم الاولي لا الى عملية اعادة الانتاج الموسع . اما الوسيلة الثالثة فتقوم على تنمية اشكال من التبذير : « تكاليف مبيع » ، مصاريف عسكرية ، او استهلاك « فاخر » ، تتيح للارباح التي لا يمكنها ان تستثمر من جديد نظرا لنقصان معدل الربح، ان تجد سبيل انفاقها على الرغم من ذلك . هذه الوسيلة الثالثة لم يتمكن ماركس الا من مجرد استشفافها اذ ان نموها على صعيد واسع يعتبر ظاهرة معاصرة .

ان ما ينبغي ان يستحوذ على انتباهنا هو توسع ميدان الرأسمالية

فقط . وما يجب فهمه فهما جيدا هو ان هذا التوسع هو من فعل
راسمال المركزي الذي يبحث على هذا النحو عن إيجاد حل لمشاكله
الخاصة . على هذا يكون من شأن التوسع ان يتيح رفع معدل ربح
الراسمال المركزي من جديد ، فهذا سبب وجوده . ولان الراسمالية
المركزية تحتفظ دائما بزماس المبادرة في هذا التوسع فسان العلاقات
بين المركز والاطراف تبقى علاقات غير متناظرة *asymétrique* ولهذا
السبب ايضا يوجد هناك اطراف ، بل من اجل ذلك بالضبط تتكون
الاطراف بما هي اطراف .

ان الانتقال الى الراسمالية الطرفية يظهر انعدام التناظر هذا ، وهو
ما يعبر عنه المصدر المركزي للمبادرة . قضية نمو الراسمالية الطرفية
سوف تتمركز ضمن هذا الاطار ، اي اطار « منافسة » المركز بمعناها
الاربع ، منافسة ستكون مؤولة عن البنية الخاصة للاطراف ومن
خضوع هذه البنية وصفها التكميلية . هذه المنافسة بالمعنى الاربع هي
التي ستحدد ثلاث مستويات من الالتواءات في نمو الراسمالية الطرفية
بالنسبة لما هي عليه في المركز : (١) التواء حاسم لصالح النشاطات التصديرية
التي تمتص الجزء المحرك من رؤوس الاموال الآتية من المركز . (٢) التواء
لصالح النشاطات « الثالثة » يعبر عن التناقضات الخاصة بالراسمالية
الطرفية وعن البنى الاملية التي تتصف بها التشكيلات الطرفية .
(٣) التواء في اختيار فروع الصناعة لصالح الفروع « الخفيفة » وبصورة
ثانوية لصالح « التقنيات الخفيفة » .

هذا الالتواء الثلاثي يعبر عن انخراط الاطراف انخراطا غير متناظر في
السوق العالمية . وهو يعني - على حد التعابير الاقتصادية - تحويل
الاراليات التضعيفية من قبل الاطراف الى المركز - وهي اواليات تجعل
من التراكم عملية تجميعية *Cumulatif* . وينجم عن هذا التحويل
التضعيع الظاهر في الاقتصاد المتخفف والثانية الخ... واخيرا
احتجاز التعاضل .

(١) - التخصيص الدولي غير التكاملي والالتواءات في توجيهه نمو الراسمالية في الاطراف .

١ - الالتواءالحاصل لصالح النشاطات التصديرية . المعطيات الاحصائية (٢٦) .

ان غلبة النشاطات التصديرية في استثمار رأسمال الماركزي في
الاطراف ليس امرا بديهيا مباشرا . لا شك اننا اذا اخذنا - مثلا -
الاستثمارات الخاصة المباشرة التي استثمرتها اميركا الشمالية خلال
المقدين الاخيرين ، نلاحظ ان الاستغلال النفطي والمنجمي قد امتص اكثر
بكثير من نصف القيمة الاجمالية لهذه الاستثمارات . ولكن بوسعنا
ان نجد بسهولة احصاءات تجعلنا نقول العكس . بالنسبة لرؤوس
الاموال البريطانية المستثمرة في الخارج ، نجد ان ثلثها فقط مستثمر

(٢٦) ان بعض المؤلفات الاساسية التي تتعلق بدفوق استثمارات رؤوس الاموال الاجنبية
(كلفتها ، تطورها التاريخي ، توزيعها القطاعي ، اشكالها ، معدلات تعويضها ، الخ)
يجب ان تذكر هنا ، لا سيما المؤلفات المذكورة في الفصل السابق . انظر كذلك
سمير امين (الاطروحة المذكورة ص ١٩٦ الى ٢٠٨) : كما نستعيد هنا التوسيمات
الخاصة التي تواجه اما من وجهة نظر البلدان النامية المصدرة لرؤوس الاموال ،
واما من وجهة نظر البلدان التي استقبلتها ، لا سيما ما يتعلق بالهند والبرازيل
واميركا اللاتينية ومصر وبعض بلدان افريقيا السوداء . انظر كذلك في الاطروحة
المذكورة المكتبة المتعلقة بهذه الحالات من الدراسات . كما ان منظمة الاسم المتحدة
و OCDE تقدم منذ عام ١٩٤٥ معلومات منتظمة وشاملة . اما المكتبة المتعلقة
بحركات رؤوس الاموال في الزمن المعاصر فقد اصبحت مكتبة مرموقة فلا . انظر
بشكل خاص : منظمة الامم المتحدة « مشاكل وطرائق التصنيع في البلدان المتخلفة » ،
« القيارات رؤوس الاموال الخاصة ١٩٤٦ - ١٩٥٢ » ، « النمو الاقتصادي في الشرق الاوسط
١٩٤٥ الى ١٩٥٤ » (لرأسمال الخارج في اميركا اللاتينية » ، OCDE « التقارير
السوية حول الدفوق الاممية لرؤوس الاموال » بشكل خاص « امتحان ١٩٦٨ ،
مساعدة النمو ، الجهود والسياسات المتبعة من قبل اعضاء لجنة مساعدة النمو » .
ونشير اخيرا الى التحليل التاليفي القريب المهد لاستثمارات الولايات المتحدة ،
عند هاري ماغوف « عمر الاميرالية » Monthly Review ١٩٦٨ . كذلك : بير
جاليه « الاميرالية عام ١٩٧٠ » باريس ١٩٦٩ ، كريستوفر لايتون « اوروبا والاستثمارات
الاميركية » باريس ١٩٦٨ .

في النشاطات التصديرية المباشرة (متاجم : مزارع) : فالخدمات العامة وسكك الحديد والتجارة والتمويل تشكل كلها مجتمعة القسم الاهم من رؤوس الاموال المستثمرة في الخارج . بالنسبة لفرنسا نجد ان القسم المستثمر في النشاطات « الثالثة » هو القسم الاعظم ايضا . حتى اذا عدنا للماضي ، لاحظنا ان الكتلة العظمى من رؤوس الاموال الاجنبية ، في القرن التاسع عشر ، قد استثمرت في القروض الممنوحة للحكومات وفي الخدمات العامة والتجارة وسكك الحديد والمصارف ، ولم نجد منها الا جزا بسيطا مستثمرا في المناجم والمزارع . اما خلال الفترة القريبة منا ، فان ذلك الجزء من رؤوس الاموال المستثمر في الصناعات المائيفاتورية ، ذات مجالات التصريف الداخلية ، قد تعاظم رغم انه ما زال هامشيا نسبيا (من ١٠ الى ٢٠ ٪ من القيمة الاجمالية) .

الا اننا اذا عاينا الامور بصورة اقل ميكانيكية ، فنظرنا الى مقومات القطاعات - « الثالثة » عامة - التي تلقت ، بالإضافة الى المزارع والاستغلالات المنجمية ، القسم الجوهري من رؤوس الاموال الاتية من المركز ، لاكتشفنا ان هذه القطاعات متبجورة بصورة واسعة حول الاقتصاد التعديري ، وانها تشكل مكملا ضروريا لهذا الاقتصاد . هكذا هي الحال بالنسبة لمعظم وسائل النقل (سكك الحديد ، المرافئ الخ) والتجارة والمصارف التي اجتذبت رؤوس الاموال الاجنبية . وما نلاحظه بصورة لا تقبل الجدل هو ان الصناعات ذات مجالات التصريف الداخلية لم تجتذب هذه الرساميل : فحصة الاستثمارات الاجنبية المخصصة لهذه القطاعات هي في حدود ١٥ بالمئة من القيمة الاجمالية للاستثمارات الاجنبية المخصصة لهذه القطاعات في العالم المتخلف . على النقيض من ذلك ، نجد ان للاستثمارات الاجنبية في البلدان الرأسمالية المركزية بنية مختلفة تماما ، اذ ان البلدان الرأسمالية « الناشئة » - لا بلدان الاطراف - هي التي تلقت القسم الجوهري من رؤوس الاموال الاتية من البلدان الرأسمالية المركزية « القديمة » . والحال انه منذ ١٩١٣ ، وخلال نصف وثلثين عاما اتصفت بتدفق استثمارات هامة على المتعمرات وأنصاف المستعمرات ، كانت حصة الاطراف (آسيا ، افريقيا ، اميركا اللاتينية) من الاستثمار الاجنبي لا تكاد تتجاوز ٤٠ ٪ من القيمة الاجمالية لرؤوس الاموال الموظفة في الخارج (١٩ مليار دولار من امل مجموع ٤٤ مليارا) . بينما تلقت كندا واستراليا وروسيا والنمسا - هنغاريا والولايات المتحدة نصيبا

أكبر من هذا الاستثمار الاتي من « البلدان القديمة » : بريطانيا العظمى ، فرنسا ، ألمانيا . وقد ازداد نصيب البلدان الرأسمالية المركزية « الناشئة » منذ ذلك الحين ، وهو يتجاوز اليوم ٦٠ ٪ : إذ انتقلت الولايات المتحدة من موقع المستدين الى موضع الدائن ، واخذت أوروبا آفريقية تتلقى - كما تعلم - رؤوس أموال هامة آتية من وراء الاطلسي (٤٧) . والحال ان أكثر من ثلثي هذه الاستثمارات يوجه نحو الصناعات المانيفاتورية ذات مجال التصريف الداخلي لا سيما أكثر الصناعات حداثة . أما الباقي فيستثمر في النشاطات الثالثة التي ليست ملحقمة بالنشاطات التصديرية ، كما هي الحال في البلدان « المتخلفة » ، بل هي مرتبطة ، خلافا لذلك ، بالسوق الداخلية .

فالالتواء *distortion* لصالح النشاطات التصديرية في الاستثمار الاجنبي في الاطراف يصبح أدنى ، اذا ما فهمناه على هذا النحو ، التواء لا جدال فيه . مع ذلك فالتنا تميز من وجهة النظر هذه بين طرازين من البلدان الرأسمالية في الاطراف . في البلدان الاولى - لا سيما البلدان النفطية والمنجمية وبعض البلدان التي يقوم اقتصادها على المزارع - نرى ان الجزء الاعظم من الاستثمارات الاجنبية موجود مباشرة في القطاعات التصديرية ، بينما يستثمر الباقي في النشاطات الناشئة المرتبطة بهذه الصادرات . في البلدان الاخرى ، حيث تشكل الزراعة الاهلية النشاط التصديري الرئيسي ، نجد ان رؤوس الاموال الاجنبية لا تظهر مطلقا الا في القطاع الثالثي التابع . ينشأ عن هذا الوضع تفاوت عظيم جدا في درجة ولوج رأسمال الاجنبي الى البلدان المتخلفة . عندما يتكفل رأسمال الاجنبي بالنشاط التصديري بصورة مباشرة ، فان حجم رأسمال هذا يكون مرتفعا أكثر فأكثر مما لو كان النشاط التصديري من شأن المزارعين الاهليين . هكذا فان كوبا ، قبل تأميم رؤوس الاموال الاجنبية ، طراز الاقتصاد القائم على المزارع (شأنها شأن كنساسا وزامبيا اوشياي) طراز الاقتصادات المنجمية (قد تلقت من رؤوس الاموال بالشخص الواحد بين خمس مرات وثلاثين مرة أكثر من البرازيل واندونيسيا ونيجيريا او الهند ومصر . كما ان البلدان النفطية (فنزويلا ، ليبيا ، الكويت الخ) قد تلقت نسبيا مقدارا أكبر من رؤوس الاموال .

(٤٧) انظر مثلا نود أوروبا الغربية في امتصاص رؤوس الاموال الاميركية في المصانع العالي عند : كريستوفر ليتون ، المرجع المذكور.

بشكل عام ، نجد في الطراز الثاني من بلدان الاطراف ، ان قسما هاما جدا من رؤوس الاموال المحلية قد استثمر في النشاطات التصديرية . لكن تقدير هذه الاستثمارات امر صعب ، وكثيرا ما يقلل من قيمتها ، بل انها كثيرا ما « تنسى » (٤٨) . ذلك ان القضية غالبا ما تكون قضية استثمارات مفعمة بنحسينات عقارية : هكذا نجد في مصر ان الزراعة - المصدر الرئيسي للتصدير - قد امتصت ٢٠ ٪ من الاستثمارات الوطنية الخام بين ١٨٨٢ و ١٩١٤ ، و ١٢ ٪ منها بين ١٩١٤ و ١٩٣٧ ، و ١٤ ٪ بين ١٩٣٧ و ١٩٤٧ ، و ٤ ٪ بين ١٩٤٧ و ١٩٦٠ . ومريدا من ذلك منذ ذلك الحين مع بناء السد العالي . هذه الاستثمارات الممولة من قبل الدولة (البنية التحتية للرّي) في قسمها الجوهري (حوالي ٨٠ ٪) ، وفي قسمها الثانوي من قبل التوفير المحلي الخاص ، كانت استثمارات حاسمة في عملية التعاظم ، على الاقل حتى الحرب العالمية الاولى ، عندما بدأت عملية التصنيع الخفيف ، الحال محل الواردات ، تأخذ مداها : في عام ١٨٨٢ امتصت الزراعة ٥٨ ٪ من رأسمال الوطني ، عام ١٩١٤ ٤٨ ٪ منه وعام ١٩٦٠ ايضا ٢١ ٪ . الزراعة الاستعمارية ، التي هي بدورها زراعة تصديرية في افريقيا الشمالية الفرنسية ، امتصت جزءا هاما من الاستثمارات ، رغم ان هذا الجزء متناقص : من ٥٠ الى ٢٠ ٪ في الجزائر بين ١٨٠٨ و ١٩٥٥ ، من ٤٥ الى ٢٢ ٪ في تونس بين ١٩١٠ و ١٩٥٥ ، من ٢٦ الى ١٣ ٪ في مراكش التي كان تمويلها يتأمن عن طريق رأسمال اوروبي افريقيا الشمالية . حتى في افريقيا الاستوائية ، حيث ظلت استثمارات التثمين الزراعي متواضعة من حيث قيمتها النسبية - بالنسبة للاستثمارات المتعلقة بالبنية التحتية - فان رأسمال المحلي قد قدم مساهمته في هذا المجال . في شاطئ العاج مثلا امتصت الزراعة التصديرية بين ١٩٠٥ و ١٩٦٥ ١٧ ٪ من الاستثمارات النقدية عدا « الاستثمارات التقليدية » بالعمل لاستصلاح الاراضي .

ان تعزز الرأسمالية المحلية في كثير من هذه البلدان التي من الطراز الثاني ، قد ادى الى نمو نشاطات ثالثة ، بل انه ادى احيانا الى نمو صناعات ذات مجال تصريف محلي ممولة برؤوس اموال اهلية . هكذا كانت الحال بصورة خاصة في البلدان « الفشية » من اميركا اللاتينية (البرازيل ،

(٤٨) المراجع هنا فقيرة . انظر مع ذلك حالات الدراسات التالية : سمير امين « الاقتصاد المغرب » باريس ١٩٦٦ ص ٦٦ وما يليها الجزء الاول ، « نمو الرأسمالية في شاطئ العاج » باريس ص ٢٠٤ ، حسن رياض « مصر الناصرية » باريس ١٩٦٤ ص ١٦٦ وما يليها .

الارجنتين ، شيلي ، المكسيك) وبلدان الشرق الاوسط (مصر) او اسيا (الهند ، باكستان) . ينتج عن ذلك في هذه البلدان ، ان الالتواء لصالح النشاطات ذات مجال التصريف الخارجي قد كان التواء اقل فداحة .

في الماضي ، وحتى الحرب العالمية الثانية ، ولكن على الاخص حتى الحرب الاولى ، كان قسم هام من رؤوس الاموال الالمانية من اوربا القديمة يستثمر وراء البحار في مجال القروض العامة (١٤٩) . عام ١٨٤٣ ، وفي زمن لم يكن فيه من يصدر رؤوس الاموال سوى بريطانيا العظمى ، كانت قيمة سندات القروض العامة التي تمتلكها بريطانيا العظمى في اميركا اللاتينية ، تشكل اكثر من ١٢٠ مليون ليرة ، اي اكثر بعشرين مرة من قيمة الاستثمارات البريطانية في اضمخ اربعة وعشرين شركة متجعة في ما وراء البحر . عام ١٨٨٠ ارتفعت قيمة سندات القروض العامة التي تمتلكها بريطانيا العظمى في المستعمرات والدومينيون البريطانية وفي اميركا اللاتينية وبلدان الشرق (الامبراطورية العثمانية ، مصر الخ) الى ٦٢٠ مليون ليرة ، يضاف اليها ٢٠٠ مليون سند للولايات المتحدة . المدخر الفرنسي ، كما يقال ، في الحقيقة مصارف الاعمال الفرنسية التي تقوم بعمليات السوق - كان يفضل تفضيلا ملحوظا سندات القروض العامة الاجنبية ، لا سيما الروسية . عشية الحرب العالمية الثانية كانت حصة القروض العامة ، الممنوحة للمناطق المستعمرة وشبه المستعمرة والموظفة في الاسواق المالية الكبرى في اوربا واميركا الشمالية ، تتراوح بين ٤٠ و ١٠٠ ٪ من قيمة القروض العامة الاجمالية لهذه البلدان ، وتشكل بين ١٥ و ٧٥ ٪ من الاستثمارات الاجنبية .

اما استعمال هذه الاموال فقد كان متنوعا للغاية . استخدم قسم هام منها لتغطية النفقات الادارية الشائعة ، وقسم اخر لتغطية استثمارات البنية التحتية ، لكن بوسعنا القول ان هذه الاصدارات العامة لم تكن معدة على الاطلاق لتمويل النمو الصناعي الذي لم تكن الدولة في ذلك الزمن تهتم به ابدا لاقتناعها اقتناعا راسخا بفضائل اطلاق الامور على غواربها . من جهة اخرى يمكننا ان نؤكد ان التعاطف القوي في النفقات

(١٩) انظر مثلا حالة مصر وبعض البلدان الاخرى في : منظمة الامم المتحدة « الفرض العام ١٩١٤ - ١٩١٩ » نيويورك ١٩٤٨ . « احتياجات التمويل العام » « رسائل خارجي في اميركا اللاتينية » . المؤسسة الملكية للاعمال الدولية « مشكلة الاستثمار الدولي » وخاصة ، بالنسبة للفترة انعالية ، « تقرير » البنك الدولي .

العامّة على البنية التحتية وحتى على السيولة ، كان يحدث الى حد كبير بفضل انخراط الاطراف ، ابان طور تكوّنها في السوق العالمية .

بعد الحرب العالمية الثانية طرأت اتجاهات جديدة على قضية توجيه الاستثمارات الاجنبية الخاصة لا سيما القروض العامة الممنوحة من البلدان « النامية » للبلدان « المتخلفة » (اي ما يسمى « مساعدات ») . في البدء ازددت « المساعدات » العامة ازديادا قويا من حيث قيمتها المطلقة والنسبة ، سواء داخل المناطق المستعمرة (لا سيما في الاراضي الافريقية والافريقية الشمالية من الاتحاد الفرنسي ، ثم داخل دول انعقدت من الاستعمار لكنها ظلت مرتبطة اقتصاديا وسياسيا بالمتربول القديم) ام في مناطق أخرى ، حيث كانت تهب رياح الحرب الباردة (الشرق الاوسط ، جنوب شرق اسيا) (٥٠) . وكادت هذه « المساعدات » تصبح بالنسبة لكثير من البلدان الشكل الوحيد من مساهمة رؤوس الاموال الخارجية . والحال ان وجهة استعمال هذه المساعدات ، اذا كانت تختلف من بلد الى اخر ، فانها تتجه الى تخصيص مكان واسع لتمويل الصناعة بما فيها تلك التي لها مجال تعريف داخلي . وقد لعبت السياسة السوفياتية هنا دورا هاما (٥١) ، كما ان هذا الاتجاه بلغ اقصى قوته في تلك البلدان التي وضعت حدا واضحا لتعاطفها السياسي مع الغرب (مصر مثلا) . لكن هذه السياسة جرت الغرب شيئا فشيئا الى اعادة النظر في اولوياته . واذا كانت حصة المساعدة المخصصة للبنية التحتية في البلدان الافريقية الفرنسية للهجرة . مثلا ، قد بقيت طافية بصورة واسعة جدا . فان حصة المساعدة التي كانت السوق الأوروبية المشتركة ترى تخصيصها بالنسبة للمستقبل ، قد اتجهت لتولي الصناعة مكانة افضل . يبقى ان المبدأ الذي صاغه البنك الدولي للانماء والتعمير BIRD على اوضح وجه . ينص على ان الاستثمار يجب ان يتيح المجال امام تحسين ميزان المدفوعات بصورة تضمن تسديد القروض كما تضمن

(٥٠) انظر تقارير منظمة التعاون والنمو الاقتصادي OCDE المذكورة ، اما من وجهة نظر البلدان التي « تلقت » المساعدة ، فانظر الاعمال العديدة التي للمحاسبة الوطنية وهي اعمال اصيحت شائعة .

افريقيا » R. Yakemtchouk « الحضور الاقتصادي والافتحام الصناعي لبلدان شرق (٥١) انظر IRES كشافا .

خدمة الارباح . روسيا نفسها تتجه في هذه الوجة منذ بضع سنوات . مما يعطي للالتواء الحاصل لصالح السوق الخارجية بعدا جديدا ، ضمن اطار تخصص دولي تكرم على بلدان الاطراف ببعض النشاطات الصناعية التي كانت محظورة عليها سابقا .

هذا الالتواء في الاستثمار الاجنبي الخاص - وفي المساعدات العامة وحتى في استثمار رؤوس الاموال المحلية ، وان يكن بدرجة اقل - الذي يتم لصالح النشاطات التصديرية او لصالح النشاطات المرتبطة بها ، مسؤول بشكل واسع عن ازدياد حدة الانخراط في السوق العالمية ، وفقا للحدود التي وصفناها وحللناها آنفا ، بكل خصائصه البنيوية (اذ تم تجارة البلدان « المتخلفة » في جوهرها مع البلدان « النامية » بينما تم تجارة البلدان « النامية » في جوهرها مع البلدان « النامية » الاخرى) . لكن وجهة الاستثمار ليست وحدها المسؤولة عن هذا التطور ، اذ ان تحويل الانتاج الزراعي الحياتي نحو الانتاج التصديري - حتى بدون استثمارات ، جديرة بالاشارة على الاقل - يؤثر في نفس الاتجاه .

السوق الداخلية والسوق الخارجية (٥٢)

كيف تفسر هذا الالتواء الذي يتم لصالح النشاطات التصديرية ؟ الجواب

(٥٢) لقد كان النقاش حول هذه المسئلة مناسبة لوضع دراسات نظرية تعتبر الان

دراسات كلاسيكية واسباسية . انظر المراجع حول هذا الموضوع عند سمير امين ، الاطروحة

ص ٢٨٦ وما يليها ، ونذكر بالاضافة الى ذلك : Bruton « نماذج التناظم والبلدان المتخلفة » (J . of pol . Ec . 1952) Buchanan « التجارة الدولية والرخاء

المنزلي » نيويورك ١٩٤٦ ، « الدائرة الصناعية من اجل الدخل المتناقص » (Ec . J . Dec . 1956) Byé « العلاقات بين الاستثمار الدولي والبيئة

الوطنية » محاضرات دكتوراة ١٩٥٠ - ٥١ ، « الاستقرار الدولي والاقتصادات الوطنية - ملاحظات حول مرض الاستاذ لندبرغ » (مؤتمر روما ايلول ١٩٥٦) . Johnson

« توازن التناظم في الاقتصاد الدولي »

(Can . J . of and pol . Sc . nov . 1953)

Khan « معيار الاستثمار في برامج النمو » (Q . J . Ec . Fév . 1951) Kindelberger

« التخطيط للاستثمار الخارجي » (AER mars 1943) منظمة الامم المتحدة « صياغة

وتقدير الاقتصاد في مشاريع النمو » (4 - B - 11 - 1951) Polak « مشاكل البلدان المعاد

بنائها بمساعدة راس المال الخارجي » (Q . J . Ec . Fév . 1943) Softer « الاستثمار

الخارجي » ١٩٥١ ، Singer « توزيع الربح بين البلدان المستثمرة والمستدينة »

(AER ايار ١٩٥٠) .

المباشر ، اي الجواب الذي يستخلص من معاينة الوقائع الظاهرة ، هو ان هذه النشاطات تقدم مردودا افضل . الى ذلك ينبغي ان نعلم انه ليس من السهل دائما ملاحظة ذلك ، لان الحد الثاني في عملية المقارنة (النشاطات ذات (التصريف الداخلي)) مفقود بشكل عام : فيصار والحالة هذه الى ملاحظة معدل الربح بالنسبة للنشاطات الموجودة فقط ، اما بالنسبة للآخرى فيصار الى اعتماد المعدلات الافتراضية التي نجدها في ملفات المشاريع ، تلك المشاريع التي ترفض بالضبط بحجة عدم كفاية المردود .

ولكن علينا ان نذهب الى ما هـد ابعد من المظاهر « البديهية » . على م تقوم هذه الفروقات في المردود ؟ النظرية الشائعة تكفي بهذا الصدد بتأكيدات سريعة وبسيطة : السوق الخارجية موجودة بينما السوق الداخلية تنتظر من وجودها . الا ان هذا التأكيد تأكيد خاطيء نظريا . فالواقع ان الاستثمار لا يملك سلفا اي مجال تصريف على الاطلاق . لان حجم مجمل مجالات تصريف الانتاج لا يسعه ، في وقت محدد ، ان يكون اكبر من حجم الانتاج نفسه . الاستثمار يخلق مجال تصريفه الخاص . على كل حال ، عندما يكون الاستثمار موجها نحو الانتاج من اجل السوق الخارجية ، فان مجال تصريفه ، في نهاية الامر ، ليست السوق الخارجية التي تمتص الصادرات الاضافية بل هو اتساع السوق الداخلية التي تمتص الواردات الاضافية التي اتاح التصدير الجديد دفع ثمنها فعلا .

في البلدان الرأسمالية المركزية ، تستثمر رؤوس الاموال في جميع فروع الانتاج فيتعاظم حجم الشركات ، وتصبح الحصة المعدة للتصدير من انتاجها اكبر شيئا فشيئا باستمرار ، فتزداد حصة التجارة الخارجية في الناتج الوطني وتتسع السوق ، فتنقل من سوق وطنية الى سوق عالمية (٥٣) . اما في بلدان الاطراف فتولد بصورة رئيسية منشآت يكون انتاجها معدا للتصدير ، الامر الذي يحدث بصورة استثنائية في منشآت مركز المنظومة . في المركز هناك تخصص « جزئي » - بمعنى ان السلعة الواحدة تنتج في قسم منها من اجل السوق المحلية وفي قسم اخر من اجل التصدير - اما في الاطراف فالتخصص « مطلق » . في عملية

(٥٣) عندئذ يصبح الامر في هذه العلاقات بين البلدان النامية متعلقا بلوايات مشابهة بلواية انخراط منطقتين ضمن مجموعة اقتصادية وطنية ، انظر Labasse . ج « رؤوس الاموال والمنطقة » باريس ١٩٥٥ .

انخراط الاقتصادات الرأسمالية المركزية في السوق العالمية هناك تناظر في العلاقات بين الفرقاء الذين تتشابه اقتصاداتهم حتى تشكل . في ختام عملية لم تكتمل بعد ، سوقاً واحدة ، واقتصاداً مندمجاً واحداً . أما في العلاقات القائمة بين المركز والاطراف فليس ثمة تناظر مثابه : فالمركز هو الذي يلعب الدور الفاعل ، انه «يفتح» لنفسه أسواق الاطراف .

والحال انه في البدء ، في العلة التي نشأت حديثاً بين المركز والاطراف ، اذا كانت الاجور الفعلية (او تعويضات العمل الفعلية) تكاد تكون متساوية ، كان المركز ، الذي يتمتع بانتاجية ارفع ، يوسع ان يصدر . في حين ان الاطراف لا تستطيع المنافسة في اي حقل من الحقول : فالتكاليف الفعلية فيها تكاليف ارفع في جميع مجالات الانتاج الممكنة ، وبالتالي لا يسع الاطراف ان تصدر شيئاً باستثناء بعض المنتجات الزراعية القريبة او المنتجات المنجمية الخام (شرط ان لا تكون كلفة نقلها مرتفعة جداً) التي لا وجود لمثلها في المركز ، لانها المجالات الوحيدة التي يتخذ فيها « التفوق الطبيعي » معنى محدداً . على كل حال فقد بدأ التبادل الدولي ، تاريخياً ، على هذا النحو : تبادل المنتجات القريبة ، ثم انتقل فيما بعد ، عندما انخفضت تكاليف النقل بين القارات الى حد كاف ، الى المنتجات الخام المستخرجة من المناجم ، مما سوف يستدعي على كل حال استثمار رؤوس الاموال الأجنبية على صعيد لم يكن مشهوداً حتى ذلك الحين .

على اثر ذلك ، وبعد ان ولد انهيار الحرفية في الاطراف - بفعل ولوج البضائع الأجنبية - اختلال التوازن بين عرض العمل والطلب عليه ، كانت الظروف الملائمة لتخفيض تعويض العمل في الاطراف . وقد ادت الهوة المتعاظمة التي نشأت فيما بعد بين الاجر الفعلي في كل من المركز والاطراف ، انطلاقة من فترة معينة ، الى إعادة مردود بعض الصناعات ، لا سيما الصناعات الخفيفة ، الى ما كان عليه سابقاً ، حتى في حال كون الانتاجية في الاطراف انتاجية اضعف . في ذلك الحين برز عامل إضافي اتاح استثمار رؤوس الاموال الأجنبية . فعندما تكون الانتاجية في المنشآت التي اوجدتها هذه الرساميل انتاجية مماثلة لانتاجية بلدان المركز ، فان الاجور المنخفضة تتيح فيها معدل ربح ارفع .

ولكن يبقى الى جانب ذلك سبب آخر يدعم رؤوس الاموال الأجنبية

الى تفضيل الصناعات التصديرية المباشرة على الصناعات التي من شأنها ان تدخل في منافسة مع الواردات ، اذ ان شرط التفاوت بين تعويضات العمل لم يصبح شرطاً كافياً الا في الفترة التي اصبح فيها تركز الصناعات في المركز تركزاً متقدماً بحد ذاته . في هذه الشروط اصبحت الاحتكارات التي تصدر البضائع الى ما وراء البحر هي نفس الاحتكارات التي تستثمر رؤوس الاموال في هذه البلدان ، ساعية بذلك الى بلوغ الحد الاقصى من الربح في مجمل نشاطاتها ، سواء في المركز او في الاطراف ، مما يؤدي بها الى ان تفضل في الاطراف انشطاتها التصديرية . اما رؤوس الاموال الوطنية التي تتكون ، فليست تملك الحجم الكافي - نظراً لانها لم تتركز بعد بمافية الكفاية - حتى تتجراً على منافسة الاحتكارات الاجنبية ، فتتجه والحالة هذه ، في حدود الامكان ، الى اختيار القطاعات التي ليس لها طابع منافس بل طابع مكمل ، لا سيما قطاع التجارة الوسيطة والخدمات النخ او الزراعة التصديرية عندما يكون مجال هذه الزراعة قد ترك لها .

وينبغي هنا ان نعلم جيداً ان توغل رأسمال المحلي الذي يتكون في النشاطات المكملة لتلك التي اوجدها الانخراط في السوق العالمية ، او توغله في الزراعة التصديرية ، لا يحدث أثراً على « تفكيك » التشكيلات المحلية ما قبل الرأسمالية اكثر مما يحدثه الانخراط في السوق العالمية نفسه . ولا شك في ان رأسمال ، هنا كما في اي مكان آخر ، يؤمن ربحاً يشار الى مراكمته . لكنه يكون دائماً في الفروع المكملة لتلك التي تتكون لمرافقة الانخراط في السوق العالمية .

وبمقدار ما يظهر رأسمال الوطني عدم كفاءته على القيام بذلك ، يأخذ رأسمال الاجنبي على عاتقه الاضطلاع مباشرة بتلك المهمة ، كما في أفريقيا السوداء بالنسبة لتجارة التعامل . بتعبير آخر ، يتجه نمط الانتاج الرأسمالي في المركز ، بوصفه مبنياً على تعميق السوق الداخلية ، الى تفكيك التشكيلات ما قبل الرأسمالية التي تحيط به تفكيكاً كاملاً ، كما يتجه الى ان يصبح نمط الانتاج الوحيد . اما في الاطراف فانتساع نمط الانتاج الرأسمالي يبقى مدفوعاً من الخارج ، فلا تنسج هذه الرأسمالية الا بالمقدار الذي يشاؤه « تخصص دولي » يظل دور الاطراف فيه سلبياً ، وبالتالي فهي لا تتجه من تلقاء ذاتها لان تصبح نمط الانتاج الوحيد .

اضف الى ذلك ان الاجتذاب الذي يمكن ان تحدثه الزراعة التصديرية لراسمال المجلي يؤدي الى نتائج خاصة . فلا شك ان اثراء الملاكين العقاريين الذي يمكن ان ينطوي عليه نمو الزراعة التصديرية هذا يتيح ، بين أمور أخرى ، انتشار المتوجات الجديدة « الفاخرة » في السوق المحلية (بمقادير نسبية على الأقل) . لكن هذا الاثراء يسوق بشكل خاص رؤوس الاموال الجديدة التي تتكون في الاقتصاد المديني ، الى شراء الاراضي . فالتجار الذين اغتنوا من التجارة الوسطية بفضل انتشار المتوجات المائغاثورية الاتية من المركز والمتوجات القريبة المعدة للتصدير اليه ، لا يستثمرون ارباحهم في صناعة ليست ذات مردود كاف نظرا للمنافسة الاجنبية ، بل يستثمرونها في شراء الاراضي التي تشكل ، على العكس من ذلك ، توظيفا كبير الربح لما « وفروا » من اموال . والحال ان الدخل الذي تعود به ملكية الارض - الربح - هو دجل احتكاري اي احتكار - جماعي - للملاكين العقاريين . فهو لا يتضمن ، مثل الربح ، « توفيراً » ضروريا بغية الاستثمار ، يشكل فقدانه سببا في تلاشي المصدر الاول بسبب منافسة الشركات الحديثة القادرة على المنافسة . بل يمكنه على العكس من ذلك ان ينصرف بشكل كامل على الاستهلاك . ان الجذب الذي تحدثه الاراضي على رؤوس الاموال من شأنه ان يحد من وتيرة التراكم . فيحق لنا القول ، بهذا المعنى ، ان « الارض هوة بلا قرار بالنسبة للتوفير » .

وثمة من يعطي لهذه العبارة ، بشكل عام ، معنى مختلفا . فيدعي ان شراء الاراضي من شأنه ان يشكل خسارة بالنسبة للاقتصاد مماثلة لاكتناز الذهب مثلا . والحق ان الامر ليس كذلك . لان هذا الشراء لا يشكل تحويلا في الثروة من الشاري الى البائع . لكن « المستفيدين » من بيع الاراضي يستهلكون بشكل عام نتاج ما ياعوه . والضغط الذي يحدثه الطلب على الاراضي يرفع سعرها الى الدرجة التي لا يعود معها معدل الربح ارفع من معدل الربح الوسطي . في نفس الوقت ، فان تمركز الملكية الذي تعبر عنه هذه الاوالية ، يؤدي الى زيادة نسبية في كثافة السكان الزراعيين ، يزيد من حدتها تحديث الوسائل التقنية الزراعية واعادة رفع معدل الربح . ان حالتي كل من مصر والهند ، بين حالات أخرى ، مثلاً ، واضحة على هذه الاوالية .

هذا الالتواء الذي يتم لصالح النشاطات التصديرية بشكل ، على المدى الطويل ، سببا جوهريا من اسباب الاحتجاز - النسبي على الأقل - « لنمو »

تابع ومحدود . وعلة ذلك في الواقع ان حاجات المركز من المتوججات القاعدية (الزراعية والمنجمية) الاتية من الاطراف ، تنبع في افضل الاحوال وتيرة التعاضل الوسطي العام في المركز . وبالطبع ، فان هذا صحيح كمعدل وسطي ، لا بالنسبة لكل منتج قاعدي على حدة في مختلف مراحل نمو المركز (٥٤) . الى ذلك ينبغي على بلدان الاطراف ان تدفع ثمن وارداتها المتعاضمة بصادرات متعاضمة بنفس الوتيرة على الاقل وذلك لاسباب تتعلق بدينامية ارتداد الارباح كما سنرى ذلك فيما بعد .

وتيرة تعاضل المركز تعطي اذن على الاطراف وتيرة تعاضلها . واسالمال الذي يتكون في الاطراف بدون انقطاع ، يتجه والحالة هذه - تناقصيا - الى ان يكون « فائق الوفرة » . هذه الوفرة الفائقة تسهل عملية تهقر حدي التبادل - اي تحويل القيمة من الاطراف الى المركز الذي يتجه الى الفائتها . « التوفير » المحلي يهرب من الاطراف . . او يمارس ضغطا متعاضما ويحاول ان يستثمر نفسه في خلق نشاطات ذات مجال تصريف داخلي . ولكن عليه من اجل ذلك ، ان يخرج - ولو جزئيا - من الانخراط الدولي : ان يخلق مثلا حواجز جمركية للحماية ، ان يستورد تجهيزات ومعدات ، وان يعمد - لكي يدفع ثمنها - الى مراقبة التبادلات والدفعات الخارجية الخ . ان التنافس بين نمو اسالمال الوطني وبين مقتضيات سيطرة اسالمال الاجنبي يزداد بذلك حدة .

وتعاضل الاطراف - تعاضلها ممكلا لتعاضل المركز - يتجه نحو فقدان انتظامه النسبي ونحو التقطع والتذبذب . فيصبح « العالم الثالث » مسرحا « لمعجزات » - من التعاضل السريع - يعقبها « احتجارات » و « تضيق للفرص » .

لقد ترك تاريخ « العالم الثالث » في جغرافيته الملامة المميزة التي تدل على هذه التبعية البنيوية . فنرى منطقة من المناطق ، في زمن معين ،

(٥٤) ان الدراسات الرجعية والمستقبلية حول الطلب على المتوججات القاعدية هي كذلك دراسات لا تعمى . نذكر منها على الاقل Steindl « التصوع والركود لسياسي الراسمالية الاميركية » اوكسفورد ١٩٥٢ ، منظمة الامم المتحدة « التعاضل والركود في الاقتصاد الاوربي » ١٩٥٤ . SDN « اللازمة الزراعية » ١٩٢١ ، تقارير منظمة الامم المتحدة حول التجارة العالمية ، لا سيما تقرير مؤتمر جنيف (UNCTAD 1967) كذلك تقرير Paloy ، اعمال وتقارير الـ FAO الخ ..

« تزدهر » عندما يكون المنتج التصديري الذي تقدمه منتوجا مهما بالنسبة للمركز ، ثم نراها تسقط فيما بعد إما سقوطا عندما يتوجه اهتمام المركز نحو منتج آخر .

ولا شك في ان هذا « الاحتجاز » احتجاز نسبي من جهة ، كما انه ليس من جهة اخرى احتجازا « لا فكاك منه مبدئيا » . أي انه ليس هناك ما يدعيه البعض من « حلقات مفرغة » للفقر ، تجعل من المستحيل كل نمو حقيقي ، ذاتي المركز ، يضع حدا نهائيا للتوجه التفضيلي نحو النشاطات التصديرية . اذا كان تباطؤ طلب المركز على هذا المنتج الطرفي او ذاك يؤدي الى « وقرة فائقة في التوفير » (نسبة) في هذه المنطقة من الاطراف ، فان استثمارا مكثفا ومنظما من رأسمال المتوفر هذا ، من شأنه ان يخلق سوقه الخاصة به ، وذلك بتوسيع السوق الداخلية . لكن ذلك يقتضي الخروج على قاعدة نسبة المردود ، كما يقتضي ، على الاقل في المرحلة المباشرة ، حلول بعض المنتوجات المحلية محل بعض المنتوجات المستوردة . صحيح بالطبع ان تصنيع « البلدان المتخلفة » تصعبا مستقلا ، من شأنه ان يفتح على « المدى الطويل » مجالات تصريف جديدة امام الانتاج المانيفاتوري الذي للمراكز النامية . لكن هذه الامكانية تبقى مع ذلك مكانية نظرية لان « الفكاك من الاحتجاز » *débloccage* عن طريق الاستثمار المكثف والمنظم ، بصفة توسيع السوق الداخلية ، من شأنه ان يمس في المرحلة المباشرة مصالح الزودين الحاليين « للبلدان المتخلفة » . الاقتصاديون يريدون ان يظلوا ضمن اطار احترام « نسبة المردود » ، كما انهم يمتنعون عن رفض مقتضيات ومتطلبات استثمار رأسمال الاجنبي . ولكن الاستثمار المحلي من اجل السوق الداخلية يسبب تفاقما في اختلال التوازن الخارجي اذا لم يسلمد رأسمال هذا على زيادة حجم صادرات (او تقليص حجم واردات) القيمة الضرورية لدفع الارباح المعدة للتصدير . وكما ان تحول الاقتصاد المبني على الاستيراد المكثف لرؤوس الاموال الاجنبية يؤدي - عن طريق مازعة « ثقيد » هذا الاقتصاد - الى موجات ثنائية هامة من الواردات التي يصار الى ادخالها بطريقة مباشرة او غير مباشرة ، كذلك فان متطلبات التوازن الخارجي تحد بصورة عجيبة من امكانيات نمو ذاتي المركز معول من الخارج . بالنسبة للاقتصاديين الذين يقعون ضمن هذا الاطار من التفكير تشكل « حلقات الفقر المفرغة » امرا واقعا . هذا ما يدعوه « بولاك » « وبوشانان » مثلا « المفعول التضخمي » *l'effet inflationniste* لاستيراد رؤوس الاموال على

ونحن نرفض هذا الاستعمال السيء لكلمة « تضخمي » . لان هذا التعبير هنا يشير ببساطة الى ازدياد الطلب . والحال ان هذا الطلب الجديد يأتي بصورة محددة ودقيقة مقابل تزايد في العرض ناجم عن الاستثمار الاجنبي . فليس ثمة اذن اي « مفعول تضخمي » لهذا الاستثمار ، وليس ثمة من اختلال في الميزان الخارجي لان الطلب الاضافي يتناول الواردات بصورة واسعة جدا - سواء كانت مباشرة او غير مباشرة - في حين ان العرض الجديد القابل للتصدير عرض لا يفي بدفع ثمن هذه الواردات مضافا اليها تصدير ارباح رأسمال الاجنبي .

اما القول بان الحل يقوم على تبني الاستثمارات الموجهة نحو التصدير كما يؤكد يوشانان وبولاك وماندلبوم (٥٦) فهذا يعني العودة الى نقطة البداية ، لان « الاحتجاز » هو بالضبط حصيلة تمتع المركز بطاقة على تصدير رؤوس الاموال تفوق طاقته على استيراد الناتج الذي خلقته هذه الاموال . اما بعض الاقتصاديين الاخرين « كهن » (٥٧) مثلا ، فهم ينهرون من المشكلة بطريقة اخرى ؛ وذلك بادعائهم ان الاستثمار الموجه نحو السوق الداخلية لا يولد بالضرورة « مفاعيل تضخمية » بالمعنى الذي يقصده المؤلفون الانفو الذكر . هكذا ، مثلا ، شأن تحسين الآلات الزراعية الذي يتيح ازديادا في الانتاج الزراعي المستهلك ذاتيا . ولكن حتى ضمن هذه الفرضية ، يبقى السؤال قائما حول كيفية تسديد القروض الاجنبية التي اشترت بها مستوردات الآلات الزراعية ؟ . اما ما يقوم به « كهن » اذ ينتقد سياسة البنك الدولي لرفضه تمويل المشاريع التي لا تتبع سبيل التصدير كوسيلة لدفع فروضها ، مؤكدا ان لا شيء يسمح سلفا بالقول ان الاستثمار في الاطار الداخلي سوف يخلق صعوبات مستعصية أمام المدفوعات الخارجية ، فانه لا يعدو كونه تهربا من مشكلة متطلبات رأسمال الاجنبي .

(٥٥) Buchanan « التجارة الدولية والرخاء المنزلي » نيويورك ١٩٤٦ ، « العائلة »

. الاقتصادية حول الدخل المرتفع » .

(٥٦) Mandelbaum « تصنيع المساحات المتأخرة » اوكلورد ١٩٤٧ . Polak

« مشكلات المناطق المعاد بناؤها بمساعدة رأسمال خارجي » Q. J. of Ec. Pev 1943 .

(٥٧) Kahn « معيار الاستثمار في برامج التنمية » Q. J. of Ec. Pev, 1951 .

من الثابت أن رأسمال المحلي يوسع أن يواجه بسهولة أكبر توجهها ذاتي المركز ، لأنه لن يكون عليه مواجهة متطلبات تصدير الأرباح . وهذا بالفعل اتجاه مشهود سواء بالنسبة لرأسمال الوطني الخاص - في الامكنة التي يكون فيها متمركزا بما فيه الكفاية حتى يتمكن من مواجهة عملية خلق الصناعات المنافسة للواردات - أو - إذا تعذر الأمر - بالنسبة لرأسمال الوطني العام . كذلك يجب التذكير بأن هذا «الحل» ليس ممكنا مالم تؤخذ بالحبان القطيعة مع السوق العالمية . أما إذا لم يتوفر ذلك فإن القطاع الثالث التكميلي هو الذي يجتذب رأسمال الوطني .

٢ - الاتواء الحاصل لصالح النشاطات « الثالثة »

ان معاينة بنية التوزيع القطاعي في البلدان المتخلفة ، سواء من حيث المنتج أم من حيث اليد العاملة ، تكشف لنا فورا عن اتواء قوي جدا لصالح « الخدمات » و « الثاني » . لقد وضمت لتفسير هذه الظاهرة نظريات مختلفة سببين في ما يلي نواقصها التي تنشأ عن جهل بالمفاهيم الجوهرية التي تناول التشكيلات الرأسمالية المركزية ، والتشكيلات الرأسمالية الطرفية والمنظومة الرأسمالية العالمية .

مفهوم النشاطات الانتاجية وغير الانتاجية .

ان تقسيم مجمل النشاطات الاقتصادية الى ثلاث قطاعات (اولي وثاني وثالثي) قد أصبح تقيما شائعا في الادبيات ، ولكنه لا يستعمل دائما وفقا لنفس المقاييس . كثيرا ما لا يصار الى الذهاب ابعد من حدود الحدس الذي يوحيه المعنى البسيط للكلمات : فيشتمل الانتاج الاولي على مجمل النشاطات التي تنتزع « الثروات الاقتصادية » انتزاعا « مباشرا » من « الطبيعة » . ويشتمل الانتاج الثاني على مجمل « النشاطات التحويلية » ، أما الانتاج « الثالثي » فيشكل نوعا من « الكشكول » الذي يحتوي على كل شيء ، وبشكل جوهرى على « الخدمات » الخاصة والعامة . نتائج هذا التمييز الحدسي تسترجع جزئيا على كل حال نتائج تصنيف مبني على المعيار الذي يشكله الدور النسبي الذي تلعبه « العوامل » الثلاثة في عملية الانتاج : « الطبيعة » ، رأسمال (الزمن) ، والعمل . من هذا المنظار يصبح الانتاج الاولي هو ذلك الذي تلعب فيه الارض - واذن الملكية العقارية - دورا كبيرا ، كما يصبح الانتاج الثاني ذلك الذي يسيطر عليه الاستخدام المكثف لرؤوس الاموال ، ويشتمل الانتاج الثالثي على النشاطات التي يحتل فيها

العمل مركز المدايرة .

والحق ان التصنيف الثلاثي تصنيف مصطنع . اذ هل « تنزع » النشاطات الأولية من الطبيعة اكثر مما تنزعه منها النشاطات المسماة « تحويلية » ؟ لقد كان الفيزيوقراطيون يعتقدون بذلك اعتقادا راسخا . وقد خيل للبعض ان الجواب الحاسم الذي قدمه ريكاردو لادم سميت قد ازال كل وهم حول هذه الناحية (٥٨) . مع ذلك يبقى هناك شيء ذو قيمة في التمييز بين الانتاج الاول والانتاج الثاني . فالواقع ان الارض هي موضوع التملك الخاص . ولهذا ينسب ريكاردو : بصورة منطقية جدا ، الربيع العقاري لا الى الطبيعة (« الخدمة » التي تقدمها الارض) بل الى الملكية الخاصة للأراضي (٥٩) . اما ماركس فقد ذهب الى أبعد من ذلك . فحلل قوانين تحويل القيمة الزائدة الى مقومها : الربيع والربيع العقاري (٦٠) .

يؤكد الحديثون انه لا ينبغي الخلط بين « الخدمة العقارية » والملكية العقارية ، وانه في النظام الاشتراكي حيث تكون الملكية العقارية قد زالت ينبغي ان « يدفع للأرض » الخدمة « التي تقدمها » . فاذا كان المعنى بذلك انه ينبغي أثناء التخطيط ، ان تؤخذ بعين الاعتبار الاستعمالات المتعددة للأرض ، واستعدادها المتحول لتلبية هذه الاستعمالات ، فان ذلك صحيح تماما .

الا ان الأرض : اذ تكون الظروف الاجتماعية على ما هي عليه ، يتيح للملاكها ان يحصل تعويضا على شكل ريع عقاري . وبما أن كل نشاط انساني هو نشاط متوضع ، فليس هناك شكل من اشكال هذا النشاط يوسع ان يستغني عن دفع الربيع العقاري للملاك الأرض . غير ان هذا الربيع العقاري يحتل في الزراعة مكانا هاما جدا . بينما لا يحتل في الصناعة المانيفافتورية الا مكانا ضئيل الأهمية . فموقع المناجم والاحراج موقع وسيط . اما وضع الربيع المدفوع للملاك سطح الأرض ، الذي لا يسعه حتى الأعراب عن ملكيته للحيلولة دون استغلال المنجم ، فيصبح وضعاً ثانياً أكثر فائدة . في المقابل وفي الاستغلال الحرجي يظل موقع الربيع مهما كذلك . وفي الزراعة ، على كل حال ، تزداد أهمية رأس المال أكثر فأكثر . مع ذلك

(٥٨) ريكاردو « مبادئ الاقتصاد السياسي والضرية » كوست ١٩٢٤ ، الجزء الاول ص ٥٧ .

(٥٩) ريكاردو المرجع المذكور ص ٤٦ « استغلال الأراضي وما يليه من خلق للربيع » .

(٦٠) ماركس « رأس المال » الكتاب الثالث .

فإن الطابع الرأسمالي للانتاج يبرز في النشاط المنجمي أكثر منه في النشاط الزراعي . لهذا يبدو لنا أن تصنيف النشاطات الحرجية مع الزراعة في القطاع الأول ، وتصنيف المناجم في القطاع الثاني مع الصناعة التحويلية، تصنيف أقل اصطناعا .

لكن الطابع المصطنع للتصنيف الثلاثي يبدو بعزيد من الوضوح عندما نعاين عن كثب محتوى القطاع « الثالث » ، فنكتشف إذ ذاك جنبا إلى جنب نشاطات متباعدة فيما بينها كتباعد الحرفية المنتجة « للخدمات » (الحرفي - الحلاق مثلا) ونشاطات المهن الحرة المتفاوتة في وقوعها ضمن إطار الوظيفة (معلمون ، أطباء « أحرار » ، وممرضون في مستشفيات الدولة ، محامون وقضاة لهم نفس الدور الاقتصادي) والانتاج الرأسمالي « للخدمات » التجارية والمصرفية (البنوك) أو حتى الانتاج الرأسمالي لخدمات مماثلة لتلك التي توفرها الحرفية ونشاطات المهن الحرة للمجتمع (صالون الحلاقة أو الغرفة القضائية) . أما الطابع المسيطر الذي للعمل فليس مشتركا بين جميع هذه النشاطات لا من وجهة النظر الاجتماعية (الدخل المسيطر) ولا من وجهة النظر التقنية (نصيب الأجر من المنتج النهائي) . في المصارف والتجارة نجد أن رأسمال هو العامل المهيمن ، رغم أن هذا العامل لا يتخذ جوهريا شكل « الآلات » بل شكل المخزون النقدي أو سئوكات البضائع .

في مثل هذه الظروف لا تبدو العودة إلى التراث الكلاسيكي الذي عمقه ماركس عودة بدائية وغير ذات نفع كما تزعم النظرية الحديثة . نعلم أن ريكاردو ، بعد سميث ، قد قسم العمل الإنساني إلى عمل « انتاجي » وعمل « غير انتاجي » . دائرة النشاط الانتاجي تضع في متناول المجتمع منتجات مادية في أماكن استهلاكها وهي بذاتها يمكن أن تقسم إلى قطاعين : القطاع « الأولي » حيث تلعب الملكية العقارية تاريخيا الدور المسيطر على الأقل (الزراعة) ، والقطاع « الثاني » حيث رأسمال هو الذي يلعب هذا الدور التاريخي (الصناعات بمعناها الحقيقي ، المناجم والنقل) . أن اعتبار النقل بين النشاطات الثانية يبين أن لفظة « مادية » لا ينبغي أن تؤخذ بمعناها العامي . النشاط الانتاجي ، المادي ، يعني النشاط الذي ينتزع شيئا ما من الطبيعة . فالواد المادية بالعنى الحقيقي هي مواد تنتزع بأشكالها الخام من الطبيعة ثم تحوّل وتنقل حتى توضع في متناول الاستهلاك .

أما النشاط غير الانتاجي ، فهو على العكس ، لا ينتزع شيئا من الطبيعة . وهذا لا يعني أن هذا النشاط عديم النفع . فهو ضروري لتأمين سيورة الانتاج الفعلي ، وهو يتيح للإنسان أن ينتزع من الطبيعة مزيدا من الأشياء . معظم « الاقتصاديين » يعتبرون هذا التمييز تمييزا ذا طابع لفظي فقط . لكن الواقع أن هذا التمييز يفرض نفسه على الموضوع الذي يهمنا بالذات : نعتي موضوع النمو و« التخلف » . أن المساهمة الأساسية التي قدمها الكلاسيكيون ، ثم ماركس ، كانت مساهمة سوسيولوجية إلى حد بعيد جدا ، وهي تأتي لتجابه واقعة لا جدال فيها من أن البشر ، لكي ينتزعوا كمية معينة من الثروات من الطبيعة ، ينظمون في مجتمعاتهم (طبعا لن يكون الأمر كذلك مع روبنسون في جزيرته) وعليهم أن يبذلوا كمية معينة من وقتهم لا من أجل الانتاج المباشر بل من أجل مهام اجتماعية . وفقا لهذه الصيغة من التنظيم الاجتماعي لا بد من تخصيص كمية من القوى الانتاجية الامكانية ، تقل أو تكثر ، من أجل النشاطات « غير الانتاجية » . أما الفائدة العملية في هذا التمييز بالنسبة لمشكلة النمو فهي فائدة عظيمة . لتتصور مجتمعا مؤلفا من ١٠٠٠ رجل يعيشون على أرض معينة ويملكون تحت تصرفهم عدة مورثة من عمل أجدادهم ، فينصرف ٩٩٠ من بينهم إلى صنع ٣٠٠ وحدة لباس و ١٠٠ وحدة سكن و ١٠٠ وحدة غذاء ، بينما ينصرف عشرة من بينهم إلى تكريس وقتهم من أجل تنظيم هذا النشاط . لتتصور الآن نفس المجتمع ، ولنفترض أن ٥٠٠ شخص فقط ينصرفون إلى صنع ١٥٠ وحدة لباس و ٥٠ وحدة سكن و ٥٠ وحدة غذاء بينما ينصرف ٥٠٠ آخرون إلى تكريس جهودهم ووقتهم من أجل تنظيم المجتمع . هكذا يتضح الطابع « الطفيلي » لنشاط قسم من البشر وضوحا جليا . هذا الطابع يفضل الحاسبون الحديثون للدخل الوطني لأن الإحصائيين المعاصرين لن يترددوا في الادعاء أن « ثروة » مجتمعنا ثروة متعادلة تعادلا مبينا ، والواقع أن الحساب المتعاسك للدخل الوطني ينبغي له الالتزام بأن يبين في الدخل الوطني حصة الثروات المنتزعة من الطبيعة وحصة القوى الاجتماعية المكرسة لتنظيم هذا الانتاج . هكذا تصبح المقارنة حول الفعالية الاقتصادية للأنظمة المختلفة عملية أسهل .

أن التمييز بين العمل الانتاجي والعمل غير الانتاجي ينشأ عن تكسبون « الاقتصاد » و « السوسيولوجيا » « كعلمين » متميزين ، كلاهما أعرج لأنه لا يمكن أن يوجد إلا علم اجتماعي واحد ، كما يؤكد ذلك نقد الاقتصاد السياسي الذي وضعه ماركس . فالحدود تولد مشكلة : مشكلة تحديد

الميادين القابلة لكل من « العلمين » . فيهتم الاقتصاد عندئذ بمشكلة إيجاد الثروات وتوزيعها (واذن ، بالعمل الانتاجي ، أي بمعنى « المنتج للثروات » ، اذ تصبح « الثروات » « قيما » في انماط معينة : انماط الانتاج السوقى) ولهم السوسيولوجيا بتنظيم النشاطات الاجتماعية المختلفة عن نشاطات الانتاج بالمعنى الانف الذكر (التنظيم السياسى) . وينشأ بين الحقلين علاقة بديهية تعبر عن الطابع المصطنع لهذا التمييز ، من الطابع المحدود « للاقتصاد » .

الى ذلك ، فالتمييز يمكن من تعيين موقع المقارنات المزعومة « لمتوسط المداخل الفردية » بين بلد وآخر ، في موقعها الحقيقي . فالقول ان المواطن الاميركي الشمالي الذي يبلغ دخله الفردي ٣٠٠٠ دولار اغنى ثلاثين مرة من الافريقي ، لان دخل هذا الاخير هو ١٠٠ دولار ، قول لا معنى له . اذ ان ذلك يضرب صفحا عن التبذير الذي يرافق تحسن الانتاجية : اذا كانت مكنته وسائل النقل تسمح خلال عشر دقائق بقطع مسافة تستغرق عربة يجرها حصان ٦٠ دقيقة أقطمها ، واذا كان التنظيم الاجتماعى للانتاج ، في الوقت نفسه ، على نحو يؤدي معه التمرکز المدينى العديم النفع الى اجبار العاملين على تضيق المزيد من الوقت لكي يصلوا الى اماكن عملهم ، فان المجتمع لا يكون قد « اثري » واغتنى بواسطة المكنته (كما يحاول حساب « الدخل » ان يزين لنا) (٦١) . كما انه لا معنى على الاطلاق للقول ان مستوى « الرفاهية » قد تحسن ، ان نمو الرأسمالية ملء بنماذج من التبذير من هذا النوع تجعله يظهر كمظهر المستفيد من فارق الانتاجية . هذا الفارق ، وهو المقياس الموضوعى الوحيد ، ينبغي ان يقدر مباشرة عن طريق المقارنة بين كميات العمل اللازمة هنا وهناك من اجل الحصول على نفس المنتوجات .

اذ ان نمو الرأسمالية ليست قاعدته الاساسية تصعيد « الاشباع » الى حده الاقصى ، وهي الملعة التي تبنى عليها النظرية الحديثة . بل الربح هو قاعدته الاساسية . العمل الانتاجى بالنسبة للرأسمالية هو العمل الذي يولد الربح .

على كل حال ، ففائدة التمييز بديهية الى حد يجعل الاقتصاديين المعاصرين ، رغم الانتقادات التي وجهها الحديون الى الكلاسيكيين ، يلجأون دائما الى استعمال عبارات الاستثمارات « الانتاجية » والاستثمارات « غير

الانتاجية » . افلا يكون من الافضل استعمال هذه التعابير مع الاحاطة بما تنطوي عليه ، عوضا عن استعمالها بدون تحديد واع لمضمونها ؟ .

يشتمل النشاط غير الانتاجي على صيغتين : الصيغة العامة والصيغة الخاصة . فالنشاط الحكومي الذي يقوم على تأمين الخدمات الادارية العامة ليس امرا جديدا . نعم تضطلع الدولة اكثر فاكثر ، الى جانب هذه الخدمات الادارية العامة ، بمهام انتاجية فعلية : النقل ، انتاج الطاقة الخ . اما النشاط الخاص غير الانتاجي فقد اتخذ صيغا تاريخية مختلفة . في زمن آدم سميث كان هذا النشاط « حرفيا » بشكل جوهرى : كان الحلاقون والممثلون الهزليون الخ ، يبيعون خدماتهم للجمهور مباشرة ، بينما كان الخدم يبيعونها لشخص معين . فاستنتج سميث من ذلك النتيجة المنطقية جدا من ان النفقات التي تصرف من اجل رعاية الخدم كانت نفقات غير انتاجية في حين ان الاجور التي تدفع للعمال المستخدمين كانت نفقات انتاجية . واليوم نجد ان هذه النشاطات قد استمرت بشكل جزئي وفقا لصيغتها القديمة . الا انها تحولت جزئيا الى القطاع العام : فالتعليم الذي كان في الماضي تعليما خصوصيا ، اصبح عاما بصورة واسعة . لكن التحول الاعمق كان على الاربع في انتقال الجزء الاعظم من النشاطات غير الانتاجية من نمط الانتاج الحرفي السلمي الصغير الى نمط الانتاج الرأسمالي . ففرق الممثلين الهزليين ، والحرفيون الحلاقون تركوا اماكنهم لمنشآت تقدم التمثيليات والافلام ، لمنشآت حلقة الخ . . بالنسبة لمعهد التمثيلية الذي يدفع اجرا للممثل ويتقاضى من الجمهور ثمنا - مقتطعا من دخله - لقاء الخدمة المقدمة ، يصبح النشاط المسرحي نشاطا منتجا للارباح . هذه الارباح لا يعاد استثمارها بالضرورة في نفس الفرع . فهي قد تنتقل الى القطاع الانتاجي . واذن فمشكلة المفاعيل التي يحدثها النشاط غير الانتاجي على النمو ، قد تبدلت تبديلا كبيرا بفعل هذا الوضع الجديد . وفي اية حال فقد كانت هذه الصيغة الرأسمالية من النشاط غير الانتاجي موجودة منذ اوائل القرن التاسع عشر في حقلتي التجارة والمصارف . لكنها اتسعت اليوم اتساعا اكبر بكثير .

الالتواء الحاصل لصالح النشاطات غير الإنتاجية في التشكيلات الراسمالية الطرفية (٦٢) .

ان احصائيات التوزيع القطاعي للمنتوج الداخلي الخام ، سواء من حيث السوق او من حيث كلفة العوامل ، تظهر لنا فرقا نوعيا بين « البلدان النامية » و « البلدان المتخلفة » . فالقطاع « الثالث » بالمعنى الذي يقصده كلارك يقدم قرابة ٤٠٪ من المنتوج في البلدان الراسمالية في اوروبَّا - افريقية ، و ٥٠٪ في اميركا الشمالية ، بينما هو يقدم بالنسبة للبلدان المتخلفة بين ٣٠ و ٦٠٪ : حوالي ٣٠٪ - ونادرا ما تتدنى النسبة عن ذلك - في البلدان الاقل « حداثة » ، الاقل انخراطا في السوق العالمية (بلدان الداخل الافريقي ، افغانستان ، الخ) واكثر من ٥٠٪ - وغالبا ما تزيد النسبة عن ذلك زيادة كبيرة - عندما تكون درجة الانخراط في السوق العالمية درجة مرتفعة . من جهة اخرى نجد في « البلدان النامية » ان نصيب القطاع الثاني قريب من نصيب القطاع الثالث ، بينما نجد في جميع « البلدان المتخلفة » ان نصيب الثاني ادنى بكثير من نصيب الثالث . والامر ذاته يصح ، بصورة نوعية ، على توزيع السكان العاملين توزيعا قطاعيا . فهؤلاء يتوزعون بصورة تكاد تكون متساوية بين القطاعين الثاني والثالث في البلدان « النامية » علما ان الاتجاه يميل الى تكثف السكان العاملين في الثالث بمقدار ما يرتفع المنتوج الوسطي للفرد ، بينما نجد في جميع « البلدان المتخلفة » ان نسبة اليد العاملة التي تشغلها النشاطات الثالثية هي نسبة ارفع بكثير من تلك التي يشغلها القطاع « الثاني » . هكذا اذن ، بشكل متناقض - نجد ، من وجهة نظر المركز الذي يحتله القطاع الثالث في الاقتصاد ، ان البلدان المتخلفة تبدو اقرب الى الولايات المتحدة منها الى اوروبَّا افريقية ، بل انها تكاد تكون متقدمة على الولايات المتحدة !

اذا جئنا الآن نعاين التطور التاريخي المقارن لهذه النسب في تشكيلات المركز وفي تشكيلات الاطراف ، لاكتشفنا فيه دينامية مختلفة تماما (٦٣) .

٦٢. انظر احصائيات الدخل الوطني ، لا سيما الوثائق التاليفية لمنظمة الامم المتحدة (احصائيات الدخل الوطني (Série H) السير الوطنية والدراسات التاليفية ، لا سيما عند كولن كلارك و Kuznets و Sussangkarn . كذلك سمير امين ، الاطروحة المذكورة ص ٢٢٦ (والمراجع) التي نستفيد نتائجها التاليفية .

٦٣. سمير امين ، الاطروحة ، ص ٢٢٨ - ٢٣٥ ، كولن كلارك « شروط الخضم الاقتصادي » Kuznets « الدخل الوطني في الولايات المتحدة الاميركية » الخ ..

في « البلدان النامية » نجد ان حركة انتقال السكان العاملين من قطاع الى آخر ليست حركة خطية *linéaire* . هكذا في الولايات المتحدة مثلا بين ١٨٢٠ و ١٨٨٠ - ٩٠ تم انتقال السكان من الزراعة (التي هبط نصيبها من السكان العاملين من ٧٢٪ الى اقل من ٥٠٪) نحو كل من القطاعين الآخرين بنسب تكاد تكون ثابتة ومتساوية . في القرن العشرين تسارع هبوط السكان الزراعيين ، لكن القطاع الثالث بشكل خاص هو الذي كان يستفيد اكثر فاكثروا ، لا سيما بعد عام ١٩٢٠ ، من حركة الانتقال هذه . ان تطور حصص كل من القطاعات الثلاث في المنتج الوطني يكاد يكون متوازيا ، الا ان حصة القطاع الثالث في المنتج قد ازدادت خلال القرن العشرين ازديادا اسرع من حصة القطاع الثاني وذلك من حيث المقارنة بين ما يتعلق - في شأن هذه الزيادة - باليد العاملة . ويعبر ذلك عن كون التقدم التقني في القطاع الثالث المعاصر قد كان اسرع منه في القطاع الثاني .

فاذا صيبننا الان اهتمامنا بالضبط على معاينة التوائر المقارنة في تعاضد منتج الفرد في كل قطاع ، لوجدنا بالنسبة « للبلدان النامية » (١) ان تقدم الصناعة (والنقل) بشكل عام قد كان اسرع وادفع من التقدم في الزراعة . (٢) ان تقدم « الثالث » (عدا النقل) قد كان بشكل عام اقل سرعة من تقدم الصناعة ، باستثناء الولايات المتحدة في الزمن المعاصر ، حيث يظهر هذا التقدم اسرع .

في ظروف كهذه لا يمكن تفسير حركة انتقال السكان من الزراعة الى النشاطات الاخرى عن طريق وتيرة التقدم المتقارنة وحدها . اذ ان ازدياد نصيب الصناعة في المنتج امر ممكن الحدوث دون ان يتقلص نصيب الزراعة من السكان العاملين . ان هذا الانتقال للسكان يفسر في الواقع بفعل اندماج القانونين التاليين . اولا ان التقدم في الزراعة - رغم انه اقل سرعة بشكل عام عما هو في الصناعة - يقتضي استعمال مزيد من رؤوس الاموال بشكل دائم (وهذا ليس امرا خاصا بالزراعة وحدها) ولكنه يقتضي كذلك مقدارا اقل من العمل المباشر في وحدة المساحة القابلة للزراع . ونظرا لكون التقدم الزراعي اصعب من غيره نسبيا فهو ينبغي له ان يحرر يدا عاملة بالارقام المطلقة ، وبشكل اولى بالارقام النسبية . ثانيا ، عندما يزداد دخل الفرد ، يزداد الطلب على المنتجات المانيفاتورية بصورة اسرع من ازدياده على المنتجات الزراعية .

على هذا النحو ، هل يفسر التقدم التقني المقارن تطور توزيع السكان غير الزراعيين بين الثاني والثالث ؟ ظاهريا ، نعم . لان التقدم كان ملحوظا

على العموم في الثاني على نحو اشد . فاذا كان الطلب المتعاضد اذن ، ينبغي ان يتوزع بالتساوي بين طلب على المنتجات المانيفاتورية وطلب على الخدمات ، فان السكان العاملين في الثالث ينبغي ان يزداد عددهم بسرعة اكبر من سرعة ازدياد السكان العاملين في الثاني . ويصح الامر بصورة اولى اذا كان « الطلب على الخدمات » ينبغي ان يزداد بسرعة اكبر من سرعة ازدياده على المنتجات الصناعية .

ان تحليلنا سريعا وسطحيا يتوقف عند هذا الحد ، عند معاينة الوثائق المقارنة التي للتقدم ، والتطور المقارن الذي للطلب ، من شأنه ان يبدو « كافيا » - نصف كفاية - بالنسبة لما يتعلق « بالبلدان النامية » . تحليل كل من كولن كلارك وفوراسيه هو من هذا النوع . نقول كافيا « نصف » كفاية لانه يبقى : (١) ان نقرر لماذا ليست الحركة خطية ، بل تسجل انقطاعا ، بدأ في نهاية القرن ، وتسارع بدءا من ١٩٢٠ - ٣٠ وخاصة في ١٩٥٠ : في القرن التاسع عشر كان الانتقال يتم من الاول الى الثاني والثالث بنسب تكاد تكون متساوية ، اما في عصرنا فالانتقال يتم بشكل متعاضد لصالح الثالث . (٢) ان تحقق من فرضية الطلب النسبي المتعاضد على « الخدمات » . اذ ان « الخدمات » تبدو هنا ككشكول يحتوي على امور بعيدة جدا عن التجانس . يمكن ان نفهم ان الدخل الاضافي يزداد انصبابه على طلب « خدمات » التلية والسياحة او الثقافة اكثر مما ينصب على طلب بعض المنتجات المانيفاتورية (انما ليس عليها جميعا ، فهناك ايضا طلب « قاصر » لبعض الاشياء كالسكن الثاني واليخت او معطف الفرو) . ولكن بالنسبة لما يتعلق بوسائل نقل البضائع وبالتجارة ، ليس هناك « طلب نهائي » : بل الامر يتعلق هنا بتكاليف انتاج . والحال ان هذه التكاليف قليلة المرونة الى حد ما فالمجتمع السلمي القليل التصنيع ينبغي له ان يكرس نسبة معينة من سكانه لهذه المهام التي تتناول تنظيم تداول السلع . ونفس المجتمع يمكنه ، في حال اغتنائه بتقنية صناعية جديدة ان ينداول مزيدا من السلع ، مكرسا من اجل ذلك نفس الحصة من قوة عمله . ان اللعبة الناشئة عن اندماج هذا القانون مع الطلب النسبي المتعاضد على بعض الخدمات ، أدت طوال القرن التاسع عشر الى ثبات نسبي لعملية توزيع السكان بين الثاني والثالث . اما الانقطاع الذي بدأ في نهاية القرن ، وتسارع في الزمن المعاصر ، فيبقى بحاجة الى تفسير . هذا التفسير الذي لتهرب منه النظريات الشائعة ، اقترحه للمرة الاولى كل من باران وسويزي في تحليل لهما يتناول مجمل

دينامية امتصاص الفائض في الرأسمالية الاحتكارية (٦٤) .

من جهة أولى ، ليست الوقائع التي تتعلق بالتطور الحاصل فـي « البلدان المتخلفة » نظيرة لتلك التي تتعلق بالبلدان « النامية » . لا شك ان التمرکز في المدن ، وتقلص نسبة السكان الريفيين ، ظاهرة عامة جدا في « العالم الثالث » . اذا كانت نسبة السكان غير الزراعيين قد ظلت في منتهى الضالة (بعض وحدات بالمائة) ، فليست الحالة على هذا النحو في مصرنا هذا . ففي مجمل العالم الثالث يتجاوز سكان المدن نسبة ٣٥٪ من مجمل عدد السكان ، حتى ان عددهم يتجاوز ٥٠٪ في عدد من البلدان ، وهذه النسبة لا تتدنى الى ٢٠٪ الا في البلدان « الفقيرة » جدا ، والقليلة الانخراط جدا في العالم الحديث (٦٥) . الى ذلك فان وتيرة التمرکز في المدن ، في هذه البلدان الاخيرة ، وتيرة ادنى مما هي عليه في البلدان « النامية » ، بالمقارنة مع وتيرة التعاظم السكاني العام . ففي البلدان « النامية » كان اتجاه معدل التعاظم المديني عبر الاجيال في حدود ٣٪ ، اي اكثر بثلاثة اضعاف من المعدل الوسطي للتعاظم السكاني العام . نتج عن ذلك ، بشكل عام ، ان الرقم المطلق لسكان الريف قد بقي ثابتا لمدة طويلة جدا ، ثم لم يبدأ بالتناقص الفعلي الا منذ عهد قريب . في بلدان « العالم الثالث » بقيت وتيرة التمرکز في المدن لفترة وتيرة ضئيلة جدا ، تكاد تقرب من وتيرة التعاظم السكاني ، ثم - انطلاقا من تواريخ حديثة ، تقع بشكل عام بعد الحرب العالمية الثانية ، وبصورة استثنائية فقط بين اوائل القرن وعام ١٩٤٠ - ارتفعت هذه الوتيرة بشكل هائل حتى وصلت الى حوالي ٧٪ بالنسبة لمجمل القارات الثلاث . لكن وتيرة التعاظم السكاني العام نفسها كانت قد انتقلت عندئذ من ١٪ الى ٣٪ ، بحيث ان الرقم المطلق لسكان الريف قد ازداد ، خلال فترة جيل ، ولا يزال مستمرا في اتجاهه نحو الازدياد . وبينما نجد في البلدان النامية ان النسبة المئوية لتعاظم السكان العاملين الذين استوعبتهم الزراعة هي نسبة سلبية (تقلص نسبي ومطلقا للسكان الزراعيين) ونسبة السكان الذين تسويعهم النشاطات الاخرى نسبة ايجابية مرتفعة جدا ، نجد في البلدان « المتخلفة » ان النسبتين معا نسبتان ايجابيتان ، سوى ان النسبة الثانية في افضل الاحوال تبلغ ضعفي النسبة الاولى او ثلاثة اضعافها . واضع كل الوضوح ان هذه الظاهرة الخاصة تعبر عن تفاقم الازمة الزراعية في العالم الثالث وهي ظاهرة لا توجد

(٦٤) بول بلان وبول سوزي « الرأسمالية الاحتكارية » باريس ١٩٦٨ .

(٦٥) العوليات السكانية لنظية الاسم التمهيد .

في العالم النامي .

من جهة أخرى ، يرافق التمرکز في المدن في « العالم الثالث » تعاظم نسبي ومطلق في البطالة ، الامر الذي لم يحصل في الغرب الا خلال فترة قصيرة نسبيا ، تقع بشكل عام — عدا فترة الازمة الكبرى في الثلاثينات — بين ١٨٢٠ و ١٨٧٠ ، وفقا للبلدان . في مصر مثلا ، انخفضت النسبة المئوية لسكان المدن المستخدمين من ٣٢٪ عام ١٩١٤ الى ٢٢٪ عام ١٩٦٠ . في المغرب كان العاطلون عن العمل يشكلون حوالي ١٩٥٥ بين ١٥ و ٢٠٪ من قوة العمل الدينية الاسلامية ، وفي شاطيء العاج حوالي ١٩٦٥ بين ١٨ و ٢٠٪ ، واكثر من ذلك في بلدان أخرى من افريقيا الغربية (٦٦) .

واخيرا فان الجزء المشغول من السكان الزراعيين قد اتجه في العالم الثالث ، نحو القطاع « الثالث » اكثر مما اتجه نحو « الثاني » ، وذلك بدءا من عملية التمرکز الحديثة في المدن المتصلة بعملية الانخراط في المنظومة الرأسمالية العالمية . حتى لو رجعنا الى عام ١٩١٤ ، فان النسبة المئوية لتعاظم الاستخدام الصناعي بالنسبة لتعاظم العدد الاجمالي للسكان هي نسبة ضئيلة جدا : من ١ الى ١٨ حسب البلدان والفترات ، علما بأن معظم الحالات تقع في الخانة الدنيا التي بين ١ و ٥٪ . هذه النسبة هي بشكل عام ادنى من تلك التي يمثلها السكان العاملون في الثاني بالنسبة لجعل العدد الاجمالي للسكان العاملين : حصة السكان العاملين في الثاني قد اتجهت اذن الى التناقص ، حتى في تلك المرحلة التي تسمى المرحلة « الاولى » من عملية التصنيع . في مصر ، بين ١٩١٤ و ١٩٥٨ ، انخفضت نسبة السكان المستخدمين في الصناعة والبناء والتعمير انخفاضا تدريجيا من ٣٤ الى ٢٥٪ من السكان المستخدمين غير الزراعيين ، بينما ازدادت نسبة المستخدمين في الثالث من ٦٦ الى ٧٥٪ . في المغرب حوالي عام ١٩٥٥ كانت الصناعة والحرفية والبناء تشغل ٤٥٪ من اليد العاملة في المدن مقابل ٥٥٪ في التجارة والمواصلات والخدمات والادارة . . في شاطيء العاج حوالي ١٩٦٥ لم يكن القطاع الثاني يستخدم الا ٣٣٪ من اليد العاملة غير الزراعية (٦٧) .

(٦٦) حسن دياي ، المرجع المذكور ص ١٥٨ ، سميرامين « اقتصاد المغرب » الجزء الاول ص ١٤٢ وما يليها ، « نمو الرأسمالية في شاطيء العاج » ص ٢٩ .

(٦٧) حسن دياي ، المرجع المذكور ص ١٥٨ ، سميرامين « اقتصاد المغرب » الجزء الاول ص ١٤٢ وما يليها ، « نمو الرأسمالية في شاطيء العاج » ص ١٥٢ وما يليها .

واذن يحق لنا والحالة هذه ان نستج ان نظرية « خطية وشمولية » لتطور الحصص على المدى المرئي « للقطاعات الثلاث » ، لا يمكن ان تكون الا نظرية سطحية وخاطئة . وذلك (١) لان التطور ، بالنسبة لما يتعلق بالبلدان « النامية » لم يكن تطورا خطيا . (٢) لان تطور « البلدان المتخلفة » يختلف عن التطور الانف الذكر نظرا لان هذه البلدان « المتخلفة » لا يسعها بأي حال من الاحوال ، هنا كما في أي مجال آخر ، ان تكون مماثلة للبلدان النامية منظورا اليها كما كانت في فترة سابقة من فترات نموها .

النمو الاقتصادي والنشاطات غير الانتاجية .

السؤال المثلث المطروح هو التالي : هل يتجلى النمو الاقتصادي من خلال نمو النشاطات الثالثية بوتيرة اسرع ؟ هل ان نمو الثالثي نموا اسرع في تشكيلات الرأسمالية المركزية المعاصرة يجيب على قانون من هذا النوع ؟ الى م يعزى نمو الثالثي نموا اسرع منذ البداية في تشكيلات الرأسمالية الطرفية ؟

لتحدد بدقة ان مفهومي النشاط الانتاجي وغير الانتاجي مفهومان يشبان الى نمط انتاج معين ، هو هنا نمط الانتاج الرأسمالي : فالقضية تتعلق بنشاط منتج للقيمة الزائدة (الربح) او غير منتج لها ، التي هي بدورها معدة وظيفيا من اجل التراكم ، اي من اجل توسيع وتعميق ميدان نشاط نمط الانتاج الرأسمالي . ان كل محاولة للخلط بين هذه المشكلة المحددة وبين مشكلة اخرى ، مشكلة « نفع » او عدم نفع هذا او ذاك من النشاطات ، بشكل مستقل عن نمط الانتاج الذي يقع فيه النشاط ، هي محاولة تنبثق عن نظرية لا تاريخية ، مثالية ، بعيدة عنا كل البعد . فنحن لا نحاول اذن ان نعلم ما اذا كان تشييد الاهرامات او بناء الكاتدرائيات في القرون الوسطى قد كان « نافعا » للإنسانية ام لم يكن ، ولا ما اذا كانت مدة العمل ، في المجتمع المثالي في المستقبل ، سوف تقلص تدريجيا لصالح نشاطات ليست بعد ذاتها عملا ، لانها لا تتضمن الطابع الاثامي لهذا الاخير : كالفراغ والثقافة والرياضة الخ ...

داخل التشكيلات الرأسمالية ، اي تلك التشكيلات المبنية على نمط الانتاج الرأسمالي ، تقوم علاقات بديهية من التبعية المتبادلة بين صعيد النشاطات الانتاجية وعدد على الاقل من النشاطات الموصوفة بأنها غير انتاجية ، كالتربية مثلا والصحة والخدمات العامة الجماعية الخ . ان البحث في هذا الاتجاه ، وهو لما يزل في بدايته ، من شأنه ان يوسع النظرة الضيقة جدا - الاقتصادية - التي يتصف بها « العلم الاقتصادي » التقليدي ،

ويفرض عليها الاندماج في العلم الوحيد الممكن ، علم المجتمعات مأخوذة بكمياتها الواقعية .

ان اطروحة كولن كلارك وفيشر وفوراستيه (٦٨) تسمى للإجابة على الوجه الاول من السؤال مستعملة على وجه الدقة التعابير التقليدية ، « الاقتصادية » ، وهي من اجل ذلك ليس لها كثير من المعنى . فهي تؤول في النهاية الى عبارة بسيطة وعامة : نظرا لان القطاع الثالث هو القطاع الذي يضم اكثر النشاطات « الفاخرة » ، فان نموه النسبي نموا اسرع ينبغي ان يفسر على انه نتيجة لاغتناء المجتمع . الصياغة تموزها الدقة : ماذا يعني « تكريس مزيد من القوى الانتاجية للنشاطات النائية » ؟ اذا كان المقصود هو عملية انتقال اليد العاملة النشطة الى القطاع الثالث - وهذا هو تأويل كولن كلارك وفيشر - فان الاطروحة تفرق في التوتولوجيا (تحصيل الحاصل) حتى اذنيها ، اذ تبدأ بتقسيم الانتاج الى ثلاث قطاعات ، ثم تصنف في القطاع الثالث تلك النشاطات التي يحتل فيها العمل المباشر مكانا اعظم من الناحية النسبية ، ثم تلاحظ بعد ذلك ان هذا القطاع يستخدم نسبيا اكثر فاكثرا من اليد العاملة ، الامر الذي لا يحتاج بعد ذاته الى شرح ، لان التقدم يعبر عن نفسه من خلال استخدام اكثف لرأس المال ، ولان النشاطات التي تكون فيها بالضبط نسبة العمل المباشر الى رأس المال المشغل نسبة اعلى من المتوسط قد صر الى تصنيفها في الفئة الثالثة .

اما اذا كان المقصود لعيب كل قطاع من المنتج ، فالاطروحة خاطئة . اذ ان حقل النشاطات الذي يقطبه الاقتصاد السلعي - الذي يشكل موضوع حساب الانتاج - هو بعد ذاته في اتساع مع نمو الرأسمالية . عندما يعمد بور ويامي (٦٩) الى نقد كولن كلارك وفيشر ، يشددان بحق على مخاطر مقارنات الانتاج في الزمان والمكان . فقد ادى نمو الرأسمالية الى تنجيس النشاطات التي كانت سابقا نشاطات « منزلية » اي نشاطات غير سوقية . كلما كفت ربة منزل عن غسل غسيلها او عن تحضير الطعام وعهدت بذلك الى الخدمات السوقية التي تقدمها المصيفة والمطعم ، كلما ازداد المنتج المنتوج الثاني ، لان دائرة النشاطات الاقتصادية (البنية على العمل) قد ضمت نشاطات كانت حتى هذا الوقت نشاطات منزلية . في هذه الظروف ليس

(٦٨) المرجع المذكورة .

(٦٩) Bauer et Yomoy « التقدم الاقتصادي والتوزيع الكامل » Ec. J. Soc. 1951 .

من الاكيد ان ازدياد نصيب الثاني يعبر بالضرورة عن « اغتناء » لانه في هذه الحال يعكس بصورة واسعة اتساع حقل ما هو اقتصادي ليس الا .

من جهة اخرى ماذا يعني « اغتناء » المجتمع ؟ هل يعني الاغتناء الوسطي ؟ لقد لاحظ « تريانتيس » (٧٠) بهذا الصدد بصورة صحيحة تماما، ان مجتمعين يتمتعان بنفس الدخل الوسطي ، لكن دخليهما موزعان توزيعا مختلفا ، يقدمان للمراقب تصنيفات مختلفة بين القطاعات الثلاثة . كما انه يوجد ، ولندكر بذلك ، امكانيات « للاتفاق الفأخر » على منتوجات اولية (مواد غذائية غريبة) او ثنائية (المسكن الثاني ، اليخت الخ . .) .

اما حول مسألة النمو الحديث العهد للقطاع الثالث بوتيرة اسرع بكثير في البلدان النامية ، فنظرية كولن كلارك لا تذكر كلمة واحدة . ذلك انه ، بصرف النظر عن كل نقاش ممكن حول معنى المقارنات التي تتناول التصنيف بين مختلف « النشاطات » في مجتمعات متباعدة جدا (كاوروبا الحالية واوروبا عام ١٨٥٠ ، الولايات المتحدة والهند الخ) ، يبقى هنالك امر بديهي يفرض نفسه هو اتجاه القطاع الثالث في التشكيلات الرأسمالية المركزية المعاصرة نحو التعاضد السريع جدا .

اولا هناك تعاضد الانفاق العام ، من مدني وعسكري - وخاصة العسكري - بوتيرة اعلى من وتيرة القاعدة المادية للاقتصاد . في الولايات المتحدة انتقلت النفقات الحكومية من ٧٤٪ من المتوج الوطني الخام عام ١٩٠٣ الى ٢٨٤٪ عام ١٩٦١ ، كما انتقلت حصة النفقات العسكرية من ٧٤٪ من مجموع النفقات الحكومية عام ١٩٢٩ الى ١٠٪ عام ١٩٥٧ . كذلك يظهر ان الرأسمالية المعاصرة في المركز تتصف بتعاضد سريع في « تكاليف المبيع » (الدعاية واشكال اخرى من التبذير الاقتصادي) التي تمثل في الولايات المتحدة منذ ١٩٣٠ حوالي ١٠٪ من المتوج الوطني الخام كما انها قفزت من ١.٤٦ مليار دولار عام ١٩٢٩ (١١٤٪ من الانتاج الوطني الخام) الى ٥٥.١ مليار عام ١٩٦٣ (١٣٤٪ منه) (٧١) .

كل هذا يتجلى ايضا عبر تحول متميز في نسب الاستثمار . خلال الاربعين عاما الواقعة بين ١٨٨٠ و ١٩٢٠ امتصت الصناعة الخاصة في

(٧٠) Triantis « التقدم الاقتصادي والتوزيع الوظيفي وحدود التجربة » (Ec . J . Sep . 1953)

(٧١) باران وسوزي « الرأسمالية الاحتكارية » ص ١٢٨ و ١٤٢ و ص ٢٣٦ - ٢٤٠ .

الولايات المتحدة أكثر من ٤٠٪ من الاستثمار الوطني ، كما امتصت الإنشآت المقارية ٢٢٪ والخدمات العامة والمداخلات العامة ٣٦٪ مقابل النسب التالية ، على التوالي ، في فترة الخمس وأربعين عاما الواقعة بين ١٩٢٠ و ١٩٦٥ (٧٢) : ١٥٪ ، ١٨٪ ، و ٦٦٪ . ان تقلص نصيب الصناعة بهذه النسبة الكبيرة لا يمر فقط عن التواء متزايد لصالح « الثاني العام » ، وهذا صحيح ، بل يمر أيضا عن تبدلات هامة طرات على تقنيات الإنتاج ، هي اقل « استخداما لرأس المال » بكثير مما هي الحال في الترسيم التقليدية لعملية التصنيع . نعود فيما بعد الى هذه المشكلة .

يبقى ان التفسير الناجع الوحيد لهذا الاتجاه العميق الذي تشهده الرأسمالية العاصرة ينبغي ان يلجأ الى الدينامية الداخلية لتطور هذه الرأسمالية ، وشروط تحقيق القيمة الزائدة . فالنظام لا يمكنه ان يعمل الا اذا انفقت القيمة الزائدة بكاملها ، فسير اما الى استثمارها واما الى تبديرها . اذا كان التدني الاتجاهي لمعدل الربح على نحو معين ، بحيث أن اتفاق الاستثمار قد فقدت جذبها له ، لا يعود امام الرأسماليين الا ان يبحثوا عن وسيلة لتجاوز هذا التدني في معدل الربح ، او أن « يبدروا » القيمة الزائدة . اما تجاوز تدني معدل الربح فبوسعهم تحقيقه اما بواسطة العمل على زيادة معدل الربح عندهم - في المركز - واما بواسطة البحث عن مصادر استثمار في مجالات اخرى - في الاطراف - تؤمن لهم معدل ربح افضل . ان زيادة معدل القيمة الزائدة في المركز تنتمي الى الطريقة الثانية . لكن رفع معدل القيمة الزائدة - في المركز او في الاطراف - يفاقم انعدام التكافؤ في توزيع الدخل ويجرد الاستثمار من مجال تصريفه : اذ يحدث التناقض بين طاقة المجتمع على « التوفير » وبين امكانية ايجاد استثمار ذي مردود لرؤوس الاموال الجديدة التي تجد مجال تصريفها في الاستهلاك الشائع - اي التي تتعاطم بوتيرة اقل سرعة من وتيرة التراكم . فلا يبقى اذن الا تبدير القيمة الزائدة .

التحولات التي طرات على شروط المنافسة ، مضافا لها ظهور الاحتكارات ادت من تلقاء ذاتها الى تبدير ضروري . « تكاليف المبيع » - التي شدد عليها « شامبرلان » للمرة الاولى في الثلاثينات - تعبر عن احتدام المنافسة (بين الاحتكارات) كما أنها تقدم في نفس الوقت « حلا » للمشكلة .

فالمنافسة بين الدول ذاتها تتفاقم ، والاستعداد العسكري الذي هو نتيجة لهذه المنافسة يشكل كذلك « تبذيرا » ناجما استطاع ان يحول منذ ١٩١٤ الاوضاع الجوهرية للرأسمالية التي كانت قد بقيت حتى ذلك الحين مناهضة « للتبذير العسكري » .

اما تدخل الدولة ، المدعوة للتدخل منذ « كينز » ، فبشكل المصدر الثالث للتبذير رغم ان بعض هذه التدخلات قد يسفر عن نفقات مدنيّة « نافعة » (تربية ، خدمات اجتماعية) ولكن ليس في كل الاحوال (مشكلة « منفعة » البنى التحتية) . ان الحجم الاجمالي ، المطلق والنسبي ، لهذا « الفائض » المبلر ينبغي ان يزداد ، كما بين ذلك باران وسويزي . اما ان يرى البعض في ذلك تناقضا بين قانون التدني الاتجاهي لمعدل الربح وبين قانون ازدياد الفائض - الذي يتقدم به باران وسويزي - فذلك ناشيء في رايانا عن عجز عن ادراك العملية التي يتم بواسطتها تجاوز التناقض وجوبا وبدون انقطاع .

ثمة مسافة بعيدة بين الاسباب الفعلية لتعاظم « الثاني » تعاظما سريعا في التشكيلات المركزية المعاصرة ، وبين الاطروحة الشائعة التي يتقدم بها كولن كلارك ، والتي تنتمي في نهاية الامر الى الايديولوجية المدحية التقريظية .

على كل حال ، بالنسبة لما يتماق « بالبلدان المتخلفة » ، فلا الاطروحة المدحية التي يتقدم بها كولن كلاوك تقدم جوابا على المسألة ، ولا التحليل الماركسي الذي يطرحه باران وسويزي - والذي يستقيم بالنسبة للتشكيلات المركزية - يقدم بدوره جوابا عليها . هنا ايضا ، كما في التشكيلات المركزية، نجد ان المجموعة « الثالثة » عديمة التجانس .

ان النمو السريع - بالاصل - النشاطات الثانية غير الادارية - تجارة وخدمات تجارية وشبه تجارية ، وخدمات منزلية ، ومهن حرة الخ - في التشكيلات الطرفية ، هو نمو لا يحتاج على الأرجح الى كثير من الجدل رغم صعوبة تبيانه بوضوح نظرا لنقص الاحصاءات الكافية . في مصر ، بين عامي ١٩١٤ و ١٩٦٠ (٧٣) تصاعد انتاج الصناعة ، بما فيه البناء والاشغال العامة ، بوتيرة سنوية بلغت ٣.٥ ٪ فقط (وتنخفض البوتيرة اذا استثنى كل من البناء والاشغال العامة) رغم ان قاعدة الانطلاق للصناعة التحويلية الحديثة

(٧٣) حسن ريلس ، المرجع المذكور ص ١٤٩ وما يليها .

تكاد تكون معدومة ، كما تصاعد انتاج التجارة بمعدل ٣٤٥٪ والنقل بمعدل ٢٤٦٪ والخدمات الأخرى بمعدل ٢٤٢٪ والتفقات الادارية بمعدل ٤٤٧٪ . في الجزائر انتقلت نسبة « الثالثي » غير الاداري من ٤٠٪ من الانتاج الداخلي الخام عام ١٨٨٠ إلى ٤٢٪ عام ١٩٥٥ ، وفي تونس من ٤٧٪ عام ١٩١٠ إلى ٤٣٪ عام ١٩٥٥ وفي مراكش من ٢٥٪ عام ١٩٢٠ إلى ٣٦٪ عام ١٩٥٥ (٧٤) . في شاطيء العاج ، وبين ١٩٥٠ و ١٩٦٥ ، ورغم التقدم السريع جدا للصناعة الجديدة (١٨٪ نسبة التعاضم السنوي ، باستثناء البناء) بقي معدل تعاضم الثالث غير الاداري معدلا مرتفعا (١٠٪) اكثر من معدل تعاضم الزراعة (٧٢٪) بل اكثر من معدل تعاضم مجمل الزراعة والصناعة والبناء (٨٦٪) . باستطاعتنا ان نعدد الكثير من الأمثلة (٧٥) .

ان السبب الاخير لهذا الالتواء يكمن في شروط انخراط المجتمعات ما قبل الرأسمالية في السوق الرأسمالية الدولية . والحق ان هذا الانخراط يورث ثلاثة مفاعيل جوهرية تفعل فعلها في هذا الاتجاه .

اولا ان منافسة صناعات المراكز المسيطرة التي تقدم مستوردات الاطراف ، تقطع طريق الاستثمار الصناعي امام رؤوس الاموال التي تتكون انطلاقا من « تنقيد » الاقتصاد المحلي ، وتوجه رؤوس الاموال هذه نحو النشاطات ذات الصفة المكملية المرتبطة بالاقتصاد التصديري ، واذن نحو التجارة بشكل خاص . ولا يجد رأسمال المحلي امامه مجالات اخرى ممكنة . فنلاحظ والحالة هذه ان القطاع التجاري في بلدان الاطراف المنخرطة انخرطا متينا في السوق العالمية ، يظهر وكأنه نسبيا متورم على نحو خاص . ان العلاقة بين درجة الانخراط في السوق العالمية - درجة تقاس مثلا بمعايير المركز الذي تحتله الصادرات في المنتج - وبين نصيب التجارة من هذا المنتج ، هي علاقة متينة جدا (٧٦) و « الثالثي » المقصود هنا بالطبعم . « ثاني » لا علاقة له البتة بنية الطلب الذي يزعم انه موجه نحو نشاطات « فاخرة » تعبر عن « اغناء » المجتمع .

(٧٤) سميرامين « الاقتصاد المقرب » الجزء الاول ص ٨٤ - ٨٥ .

(٧٥) سميرامين ، « نمو الرأسمالية في شاطيء العاج » ص ٢٨ وما يليها .

(٧٦) ظاهرة مرئية بشكل خاص في افريقيا السوداء . فهي الاستغلال مثلا ، وهي بلد شديد الانخراط في السوق العالمية ، يمتص « الثالثي » اكثر من ٥٠٪ من المنتج الداخلي وتمتص التجارة وحدها ٢٠٪ .

ثانياً ، أن تورم بعض النشاطات الثالثة ذات الإنتاجية المنخفضة جداً (تجارة المفرق الصغيرة ، لا سيما تجارة الباعة المتجولين ، الخدمات (المديدة الخ) هو تعبير عن بطالة مقنعة . « فساد المنافسة » في الأسواق البالغة الصغر ، المعزولة بعضها عن بعض ، تلك التي يلجأ إليها كل من هولتون ونيكلسون من أجل تفسير الظاهرة ، لا تشكل إلا وجهاً ثانوياً من أوجه المشكلة . أما « بور » و« يلبي » ومعهما « روتنبرغ » (٧٧) فمحققون جميعاً في القول أن الندرة النسبية لرأس المال - أو على الأصح الوفرة النسبية للعمل - تساعد على ازدهار نمو النشاطات « المستخدمة للعمل » لا سيما القطاع الثالث ، شأنها في ذلك شأن « الاستخدام - الذاتي » *auto-emploi* ، في تلك القطاعات التي لا تستلزم أي استثمار ، وتقيض أرباحاً ضئيلة جداً ، أدنى في ضالتها من الأجور التي يسمح المستخدمون لأنفسهم بدفعها . على أن تفكيراً من هذا النوع كان يمكن أن يطبق بسهولة على أوروبا في بدايات الرأسمالية . مع ذلك فأننا لا نجد في أوروبا أي تورم ظاهر مماثل لذلك الذي تجده مشتركاً بين جميع « البلدان المتخلفة » الحالية . ذلك أن « الوفرة النسبية لليد العاملة » - وهي عبارة « محايدة » تستعمل للدلالة على البطالة الكثيفة - هي في « البلدان المتخلفة » بمستوى مختلف عما هي عليه في البلدان النامية . إن القضاء على الأوساط الحرفية ونمو الرأسمالية الزراعية ، دون أن يرافق هذين الأمرين عملية تصنيع ، نظراً لمنافسة الصناعات الأجنبية بالضبط ، هما في أصل هذه « الوفرة » . هنا أيضاً لا نجد شيئاً يشير إلى الطابع « الفاخر » لهذه الأنواع من نشاطات شبه البطالة .

ثالثاً ، أن تعزيز موقع الريع العقاري ، وهي ميزة ناتجة عن الانخراط العالمي للتشكيلات الطرفية ، يؤدي كذلك إلى توجيه خاص لانفاق الدخل ، يتسم بالتواء لصالح بعض النشاطات الثالثة . في تشكيلات الرأسمالية المركزية ، فقدت الملكية العقارية موقعها المسيطر في الاقتصاد والمجتمع وذلك لصالح رأس المال ، مما أدى بالتالي إلى تقلص موقع الريع العقاري بصورة تدريجية . أما هنا ، فعلى العكس ، إذ أدت غزارة التبادلات الخارجية ضمن إطار تخصص متعاظم مبني منذ البدء على تصدير الأطراف للمنتوجات الزراعية القريبة ، أدت إلى تقوية الموقع المسيطر الذي يحتله الريع العقاري

كلما كان يسمح بذلك توزيع ملكية الارض توزيعا غير متكافئ ، سواء ذلك الذي كان موجودا بالاصل او ذلك الذي ظهر كنتيجة « لتجبر » الانتاج . ولما كان رأسمال المسيطر ، الى جانب ذلك ، رأسمال اجنبي ، فان الارباح - المصدر - لا تظهر في التوزيع المحلي للدخل . فمن بين المداخل « المرتفعة » يصبح الاتجاه اذن مائلا نحو تقوية موقع المداخل ذات الطبيعة « غير الرأسمالية » - الربح العقاري - اكثر من تقوية موقع المداخل التي يتصف بها حقا نمط الانتاج الرأسمالي - ربح رأسمال ، ان الاحصائيات الشائعة حول توزيع المداخل لا تساعد كثيرا على القيام بتمييزات جوهرية بهذا الصدد . مع ذلك فان بعض الاعمال النادرة تتيح القيام بذلك . في مصر ، مثلا ، انتقلت ربوع الملكيات العقارية الكبيرة (اكثر من ٢٠ فدان) من ٢١٪ من الدخل الزراعي عام ١٩١٤ (١٨٪ من الدخل الوطني) الى ٤٠٪ عام ١٩٦٠ (١٤٪ من الدخل الوطني) (٧٨) . هذا التقدم الباذر جدا للربح يبدو مشتركا بين بلدان الشرق الاوسط (٧٩) . في شاطيء العاج انتقلت مداخل الفئة العليا من المزارعين من ٢٤٣ مليار فرنك CFA عام ١٩٥٠ (٢٩٪ من دخل مزارعي شاطيء العاج) الى ٧٤٦ مليارات عام ١٩٦٥ (٢٧٪) (٨٠) . بيد ان الربح العقاري لا ينبغي ان يكون بالضرورة ، كما هي الحال بالنسبة لربح رأسمال ، « مدخرا » بغية الاستثمار المتعلق بالتحديث ، الامر الذي تفرضه المنافسة ، لان هذا الربح دخل ناشيء عن احتكار . فبوسعه اذن ان يتفق بكامله ، وهو يتفق فعلا في القسم الاوفر منه . والحال ان هذا الاتفاق « اتفاق فاخر » يتناول ، من حيث الامور المادية ، المنتوجات المستوردة ، كما يتناول من حيث المنتوجات ذات المنشأ المحلي ، الخدمات التي لا يمكن استيرادها جوهريا ، خدمات منزلية ، خدمات تسليية الخ . . هذا هو الميدان الحقيقي الوحيد حيث يؤدي « النمو » (الذي هو هنا نمو خاص جدا) الى تعاظم الطلب « الفاخر » تعاظما اسرع . ان التورم النسبي لمداخل الطبقات المسيطرة من الملاكين العقاريين يتجلى كذلك عبر توفير سائل شديد ، وهذه صيغة حديثة - ضمن منظومة تسيطر عليها الرأسمالية - من صيغ الاكتناز الذي كان ساريا في مجتمعات

(٧٨) حسن رياض ، المرجع المذكور ، ص ١٦٢ .

(٧٩) سميرامين ، الاطروحة المذكورة ، ص ٢٤٢ وما يليها . انظر كذلك Doreen Warriner « الارض والفقر في الشرق الاوسط » .

(٨٠) سميرامين « نمو الرأسمالية في شاطيء العاج » ص ٢٩٢ .

اتجاه حديث العهد (مرتبط بالبنى السياسية المنبثقة عن « انتهاء الاستعمار ») ؟ (٨٢) هل يتضح هذا الالتواء ، في الزمن المعاصر ، في الأطراف أكثر منه في المركز ؟ أيضا على الصعيد الشامل ، كيف يتمول هذا الاتفاق العام : ما هي بشكل خاص دينامية مصادر تمويله (ضرائب محلية ، قروض محلية وقروض خارجية ، تضخم) بالمقارنة مع ما هي الحال في المركز ؟ على الصعيد القطاعي من المهم تحليل البنية المقارنة التي للاتفاق العام في الأطراف وفي المركز (نفقات « إنتاجية » ونفقات « غير إنتاجية ») وكذلك تحليل البنية المقارنة لتمويله (أي فئات من الدخل هي التي تدفع في النهاية هذا الاتفاق) .

في مصر (٨٣) رأينا أن معدل تعاظم الخدمات الإدارية (٤٧ ٪ / سنويا من ١٩١٤ إلى ١٩٦٠) قد كان أكثر ارتفاعا بكثير من معدل تعاظم قاعدة الاقتصاد الانتاجية (١٠٨ ٪ /) . وقد اضيفت الى هذه النفقات استثمارات هامة جدا ، لا سيما في البنية التحتية للري (بين ١٨٨٢ و ١٩١٤ بشكل خاص) . وعلى العموم فإن متطلبات السوق العالمية (نمو زراعية القطن المروية) وانشاء المدارس ، هي التي كانت المنشأ الرئيسي لهذا التطور . كل هذه النفقات العامة كانت ممولة بشكل صارم دون تضخم ولا « مساعدة خارجية » ، الأمران اللذان لم يظهرأ الا في فترة حديثة العهد جدا (بدءا من ١٩٥٧) ، وذلك ضمن بنية ضريبية تراجعية ونابثة ، قائمة على رسوم الجمرک والضرائب غير المباشرة . لقد حير الى رفع الضغط الضريبي تدريجيا من مستوى ضئيف جدا (في حدود ٧ ٪ عام ١٩١٤) الى مستوى مرتفع جدا (في حدود ٢٠ ٪ عام ١٩٦٠) .

في المغرب (٨٤) نلاحظ رفعا تدريجيا للاتفاق العام ، سواء في السيرورة المدنية او في التجهيز ، انتقل على التوالي من نسبة ١٢ ٪ و ٤ ٪ من الانتاج الداخلي الخام عام ١٨٨٠ الى ١٨ ٪ و ٩ ٪ عام ١٩٥٥ فيس في الجزائر ، ومن ١١ ٪ و ٣ ٪ عام ١٩١٠ الى ١٧ ٪ و ٨ ٪ عام ١٩٥٥ في تونس ، ومن ١٠ ٪ و ٣ ٪ عام ١٩٢٠ الى ١٢ ٪ و ٥ ٪ عام ١٩٥٥ في مراكش . في هذه البلدان الثلاث ، كان التمويل يتم فقط من خلال الموارد

(٨٢) سنعود الى هذه المسئلة الاساسية في القسم الثالث .

(٨٣) حسن رياض ، المرجع المذكور ص ١٢٨ وما يليها و ص ١٦٦ وما يليها .

(٨٤) سميرامين « اقتصاد المغرب » الجزء الاول ص ٩١ و ٩٢ .

المحلية حتى الحرب العالمية الثانية حيث أصبحت حصة التمويل الخارجي منذ ذلك الحين ٤٠٪ ، ٢٥٪ ، ٤٠٪ من الموارد المحلية لكل منها تباعا حوالي عام ١٩٥٥ .

في شاطئ العاج انتقلت النفقات الادارية الجارية من ١٢٪ من الانتاج الداخلي الخام عام ١٩٠٥ الى ١٦ بالمئة عام ١٩٥٦ ، كما انتقلت النفقات العامة على التجهيز من ٩٪ الى ٧٤٥٪ ، والمساهمة الخارجية الصافية من ٢١٪ من النفقات العامة الاجمالية الى ١٨٪ (٨٥) . وبالنسبة لمجمل بلدان الاتحاد الجمركي والاقتصادي لافريقيا الوسطى UDEAC (الكامرون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، كونغو برازافيل ، الغابون وتشاد) كان تعاظم المنتج بالنسبة للفرد ، بين ١٩٦٠ و ١٩٦٨ ، ١٠٩٪ سنويا ، بينما انتقلت النفقات العامة الاجمالية (السيرورة والتجهيز) من ١٥ الى ٢٠٪ من المنتج الداخلي الخام وانتقل عجز الخزائن من ٥ الى ٦٪ من النفقات الاجمالية . لقد ييناكف ان تحويل القيمة من هذه البلدان نحو التروبول كان هو المسؤول الرئيسي عن هذا التطور السلبي الذي هو النتيجة التي لا مفر منها « للتخصص الدولي » (٨٦) . ان ظاهرات مشابهة لهذه تسم عمليا جميع بلدان افريقيا السوداء الحالية .

٣ - الالتواء الحاصل لصالح النشاطات والتقنيات الخفيفة

ان التقنيات المستخدمة ، لا سيما اكثر فروع الاقتصاد نموا، ليست هي ذاتها في البلدان « النامية » وفي البلدان « المتخلفة » . في هذه الاخيرة نلاحظ التواء لا ريب فيه ، يحصل بشكل خاص لصالح الفروع الخفيفة من الاقتصاد اكثر مما يحصل لصالح التقنيات الخفيفة (٨٧) .

(٨٥) سمير امين « نمو الرأسمالية في شاطئ العاج » ص ٢٠٦ .

(٨٦) سمير امين وكارين كوكري « من الكونغو الفرنسية الى الاتحاد الجمركي والاقتصادي لافريقيا الوسطى » . UDEAC ١٨٨٠ - ١٩٦٨ ، باريس ١٩٦٩ .

(٨٧) انظر سمير امين ، الاطروحة المذكورة ، ص ٢٧٤ وما يليها . لقد قلنا بهذا الصدد بين بنية الصناعة المصرية وبنية الصناعة في الولايات المتحدة . كذلك نشير الى الحركة التاريخية المتصفة في المركز بتعاظم انتاج الشعبة (١) بشكل اسرع من تعاظم الشعبة (٢) ، في حين ان هذا الاتجاه في الاطراف يعارضه استيراد مواد الانتاج ذات المتاعلم الاقوى . انظر كذلك Chang « الزراعة والتصنيع » كامبريدج ١٩٤٩ ، SDN « التصنيع والتجارة الخارجية » ، منظمة الامم المتحدة « طرائق ومشاكل التصنيع في البلدان المتخلفة » ، S.D.N « التجربة النقدية المولية » ، جنيف ١٩٤٤ ، منظمة الامم المتحدة « دور وبنية الاقتصادات النقدية في افريقيا الاستوائية » .

ان الوجة الخاصة لاستثمار ابتدائي ، لجهة « غزارته براسالمال » ،
تحدد وتيرة معينة من تعاضل الفائض ، يؤثر بدوره على وتيرة التعاضل
اللاحق المستمد منه [*la croissance induite*] . المشكلة هي في معرفة ما اذا
كان الاستثمار المتروك في حال سبيله ، في الشروط الخاصة بالانخراط
العالمي للاقتصادات « المتخلفة » ، يتجه بالاتجاه الأكثر ملائمة لتصعيد وتيرة
التراكم الى حدها الأقصى *maximisation du rythme de l'accumulation*
تتضمن هذه المشكلة اوجها ثلاثة (١) مسألة المعدل الاجمالي للاستثمار :
ما هي الاولوية التي تحدد قسمة الدخل الوطني بين الاستهلاك
والاستثمار ؟ هل تحدد هذه الاولوية ، في ظروف « التخلف » ، قسمة ملائمة
للاستثمار ؟ هل يمكن سلفا ان تحدد حصة الدخل الوطني الذي يكون
« من المعقول » تكريسه للاستثمار ؟ بتعبير اخر الى أي حد يكون الحد
من الاستهلاك « لصالح » المجتمع الذي يريد تسريع وتيرة تكوين راسالمال ؟
(٢) مسألة اختيار الاستثمارات : ما هي الاولويات التي توجه الاستثمارات
نحو صناعة من الصناعات لا نحو صناعة اخرى لجهة الغزارة
براسالمال ، ونحو استخدام تقنية معينة بدلا من اخرى ؟ ما هي المفاعيل
التي تحدثها هذه الاولويات - الفاعلة فعليا ضمن اطار الاقتصادات
المتخلفة - على وتيرة النمو ؟ هل يمكننا أن نضع سلفا - اي بمعزل
عن السوق - ثباتا بالاولويات بين الاستثمارات « النافعة » ؟ (٣) مسألة
التخصص الدولي لجهة غزارة الصناعات براسالمال : ما هي الاولويات
التي توجه انتاج بلد ما نحو تفضيل الصناعة الخفيفة من حيث راسالمال
او على العكس نحو الصناعة الثقيلة ، في حال انخراط هذا البلد في
السوق الدولية ؟ هل ان نتائج هذه الاولويات المخصصة بالتخصص
الدولي ، في حالة البلدان « المتخلفة » ، ملائمة للنمو الاسرع ؟ الى
اي حد ينبغي ان يعتمد الجهد المنظم الذي للاستثمار على الاقتصاد
الداخلي ، وفي اي حد ينبغي له ان يلجأ الى التبادل الدولي ؟

١ - النظرية الحديثة والنظرية الماركسية للاستثمار . النظرية الحديثة ودور معدل الفائدة في وتيرة النمو ووجهته .

تعتبر الحديثة أن معدل الفائدة هو ، وهو وحده ، الذي يحدد وجهة الاستثمارات (موقف نظري) . وتعتبر الى جانب ذلك أن معدل الفائدة ، وحده ، المحدد بحرية في السوق المالية ، هو القادر على توجيه الاستثمارات توجيهها عقلانيا وعلى تحديد وتيرة التماظم الملائمة للتفضيلات الفردية (موقف مذهبي (٨٨)) .

والحق أن معدل الفائدة ، في المنظار الحديث ، يكيف العرض وفقا للطلب على الرساميل . والحال أن اللجوء الى طرائق في الإنتاج أغزر من حيث رأسمال يطول عملية الإنتاج ، ويقتضي تضحية من قبل المستهلك الذي يفضل بشكل منظم الاستهلاك المجل على استهلاك ماو له لكنه مؤجل . واذن فالسوق المالية تساعد ، بفضل معدل الفائدة ، على تضيق نسبة الدخل بين الاستهلاك والاستثمار وفقا للمعدل هيوط القيمة المقبل . انها تحدد التوتيرة العامة للنمو وفقا للتفضيلات الفردية .

الى جانب التوتيرة العامة « لتكوين التوفير » يحدد معدل الفائدة التوزيع الأمثل للاستثمارات بين فروع الإنتاج ، كما يحدد الاختيار الأمثل لتقنيات الإنتاج . أن معدل الفائدة هو الذي من شأنه أن يؤمن عدم استثمار رؤوس الأموال ، في أي فرع من الفروع ، بشكل يؤدي الى تجاوز الحد الذي يكون فيه تماظم الإنتاج الناجم عن الاستثمار الإضافي ادنى مما يمكن أن يكون عليه في فروع أخرى . والحق أن الفائدة لا تكون فقط مقياس التفضيل بالنسبة للحاضر ، بل تكون أيضا مقياس الانتاجية الحديثة بقيمة العامل رأسمال . القضية هنا قضية الانتاجية الحديثة بقيمة رأسمال ، لانه ، اذا كان الامر يتعلق بالانتاجية الفيزيائية لهذا العامل ، فهي تبلغ حدا الاقصى عندما تكون الفائدة معدومة ، اذ ان تطويل فترة الإنتاج ، أي اللجوء الى تقنية يظلب عليها طابع « استخدام رأسمال » (التقنية « الأثقل ») تكون ، حسب « يوم بادرك » ، متقدمة دائما من الناحية الفيزيائية . من اجل ذلك ينادي بعض الاقتصاديين بالغاء الفائدة بغية جعل الانتاجية الفعلية انتاجية

قصوى (٨٩) . واذن ، في الحقيقة ، فالانتاجية بقيمة هذا « العامل » لا تنجم عن شيء آخر ، بالضبط ، سوى تفضيل الافراد تفضيلا منظما للحاضر . فراس المال ليس شيئا آخر سوى عمل متبلور في عتاد معين ومستخدم في الانتاج بتاريخ لاحق على التاريخ التي تم صنعه فيه . لقد فشل « بوم باورك » و« فيشر » في محاولتهما صياغة الفائدة على قاعدة مستقلة عن التفضيل للحاضر (٩٠) .

ان النظرية الارثوذكسية تؤدي الى التاكيد على ان اللجوء الى « التوفير الاضطراري » بقية تسريع النمو هو امر مضر ومستحيل مما لانه مماكس لمستوى تفضيل المستهلكين للحاضر . كل سياسة نقدية تهدف الى ابقاء مستوى الفائدة منخفضا ، بشكل يؤدي الى تشجيع الاستثمار وتسريع وتيرة النمو ، هي اذن سياسة يشلها المستهلكون انفسهم اذ ينتهي بهم الامر الى الكلل من التوفير . كذلك فان كل سياسة استثمارات عامة اضطرارية تنتهي الى الشلل بفعل التضخم ، عندما تذهب الى ابعد من « رفقة » التوفير لدى الافراد .

بتعبير آخر ، التوجه الحر للاستثمارات يدفع الاشباع الى حده الاقصى . كل « خطة » ينبغي لها ان تضع في حسابها هذه الواقعة الهامة . فالاستثمارات العامة يجب ان توجه نحو الانتاجات الاكثر مردودا من وجهة نظر صاحب المشروع . ومن بين عدة تقنيات ممكنة يجب اختيار تلك التي تدفع الربح الى اقصاه في سوق حرة ، مع الاخذ بالحسبان فائدة الرساميل . لقد بدل « الي » Allais جهدا كبيرا في سبيل البرهنة على ان « المردود الاجتماعي الامثل » *rendement social optimum* يقتضي توجيه استثمار رؤوس الاموال بالنظر الى مردوديتها *rentabilité* . مع ذلك فان هذا التفكير ، الذي يتخذ منحى البرهنة على فرضية رياضية ، يبقى ضمن دائرة مفرغة . فمن البديهي ان « اشباع » الافراد يتعلق جوهريا بدخلهم ، وهذا الدخل يتعلق في جزء منه بوجهة الاستثمار وبالتوتيرة العامة للتراكم ، كما يتعلق في جزئه الاخر بظاهرة خارجة تماما عن شروط السوق المالية : القوة التعاقدية التي تضع المأجورين واصحاب الاعمال وجهها لوجه والتي

(٨٩) Allais « الاقتصاد والفائدة » باريس ١٩٤٧ Horrod « نحو اقتصاد

ديناميكي » (ص ١٢٩ وما يليها) . هانز الأولمان يستمدان طوباوية برودون .

(٩٠) Courtin « نظرية الفائدة » محاضرات دكتورة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ .

تحدد مستوى الأجور الفعلي . لقد برهن « نوغارو » (١١) بوضوح تام على السببية الأساسية لكل اقتصاد حدي يعتبر أن الطلب وحده هو الذي يشكل أساس القيمة .

وإذن ، ففي ظروف « التخلف » سوف تبقى الفرع والتقنيات المختارة أخف ، من حيث رأس المال ، مما هي عليه في البلدان المتقدمة حيث أن عامل رأس المال هو نسبيا أقل ندرة ، والعمل أقل وفرة ، وإذا فهو يتلقى تعويضا أفضل . أن حجم الاختيار لصالح الانتاجات الأخف من حيث رأس المال ، هو حجم تدافع عنه الأغلبية الكبيرة من الاقتصاديين (١٢) . بشكل جوهري ، لأن الزراعة نفسها من حيث الفزارة برأس المال هي نشاط خفيف ، فإن العديد من الاقتصاديين يدافعون عن أفضلية النمو الزراعي . ولأن الانتاج الحدي الناضج عن استخدام إضافي لرأس المال هو انتاج أكبر في الاستثمار الخفيف ، فإن هذا الأخير ينبغي أن يكون مفضلا على الاستثمار الثقيل . يعطي « بولاك » مثال الهند ، حيث أن المشتغل

- (١١) Nogaro « القيمة المنطقية للنظريات الاقتصادية » الفصل الثامن .
 (١٢) النقاش حول اختيار الفروع والتقنيات على أدبيات غزيرة (راجع لدى سمير أمين ، الأطروحة ص ٢٩١) . انظر أيضا : Aubrey « التصنيع المقصود » (Soc . Rev . حزيران ١٩٤٩) ، Balogh « ملاحظة حول التمهين المقصود من أجل زيادة الدخل » (Ec . J . of Econ 1947) ، Belshaw « ملاحظات حول التصنيع من أجل زيادة الدخل » (Ec . J . Sept . 1947) ، البنك الدولي « التوازن بين الزيادة في التصنيع والنمو » Buchanan « الاستثمار الدولي والرخاء المنزلي » نيويورك ١٩٤٦ ، « التصنيع المقصود من أجل زيادة الدخل » (Ec . J . déc . 1946) ، Chernery « تطبيق مقاييس الاستثمار » (Q . J . of Ec . Fév . 1953) ، Datta ،
 اقتصادات التصنيع « كالكوتا ١٩٥٢ » ، Frankel « تصنيع المناطق الزراعية وإمكانية تقسيم دولي جديد للعمل » (Ec . J . Juin - Sept . 1943) ، Kahn « مقاييس الاستثمار في برامج النمو » (Q . J . Ec . Fév . 1951) منظمة الأمم المتحدة « إجراءات من أجل النمو الاقتصادي في المناطق النخلة » نيويورك ١٩٥١ ، Polak ،
 « مشاكل ميزان المدفوعات في المناطق المعزولة بمساعدة اللامروفي الخارجية » (1943) Sen (Q . J . Ec . Fév . 1943) « اختيار التقنيات » أوكسفورد ١٩٦٥ Strumilin
 « عامل الوقت في مشاريع استثمار برأس المال » (Intern . Ec . papers No 1)

المنظم على اساس استثمار ٣٠٠ روبية بالشغيل الواحد يعطي مردودا قدره ٢٠٠ روبية بالشغيل الواحد ، بينما تجد المشغل المنظم على اساس ١٢٠٠ روبية للفرد الواحد (اكثر بأربعة اضعاف) لا يعطي الا ٦٠٥ روبية بالعامل الواحد (اي اكثر ب ٢٤٢ مرات فقط) .

اما معارضة الاتجاه الاكثري في الادبيات الحديثة فيقودها « كهن » الذي يأخذ على خصومه كونهم قد خطوا بين الانتاجية الحديثة التي للاستثمار وبين انتاجية الحديثة الاجتماعية ، أي كونهم قد أهملوا الاقتصادات التي قد يتيح الاستثمار الاثقل الحصول عليها في شروع اخرى ، الانتاجية الحديثة الاجتماعية قد تكون سلبية ، اذا انتزع هذا الاستثمار مثلا من انتاجات اخرى عمالا لا يمكن الاستغناء عنهم ، او اذا احل الآلات محل يد عاملة قليلة الكلفة لا يسعها ان تجد في مكان اخر عمالا افضل . وعلى النقيض ، فالانتاجية الحديثة الاجتماعية لاستثمار ثقيل ، قليل المردود بالنسبة لصاحب المشروع ، قد تكون عظيمة جدا اذا اتاحت مثلا ازديادا كبيرا جدا في الانتاج بفضل استثمارها لموارد طبيعية كانت بكليتها دون استخدام .

واخيرا ، بما ان التبادل الدولي مفيد كل الفائدة لكلا الطرفين ، فالبلدان « المتخلفة » تستفد كل الانتفاع اذا تخصصت في الانتاجات التي تكون معدة لانتاجها بشكل افضل ، أي ان تخصص في الانتاجات التي يكون فيها العامل الاكثر وفرة من الناحية النسبية - واذن الاقل كلفة - وهو هنا العمل ، هو العامل المستخدم باكبر قسط من الفزارة . هذه هي وجهة النظر التي تكاد تكون رسمية وعامة .

النقد الماركسي للنظرية الحديثة حول الاستثمار .

تتضمن النظرية الحديثة للاستثمار ضمن دائرة مفرغة شأنها شأن جميع التحليلات المبنية ضمن اطار نظرية التوازن العام . من البديهي ان مستوى التفضيل للحاضر لدى شخص معين يتوقف على حجم دخله . غير ان الصيغة العامة لتوزيع الدخل تتوقف هي نفسها ، في جزء منها على الاقل ، على معدل الفائدة وعلى وجهة الاستثمارات التي يحددها هذا المعدل . هذا المعدل لا يبدو اذن على الاطلاق محددا لتوزيع الدخل الوطني بين الاستهلاك والاستثمار بشكل ملائم للتفضيلات الفردية . او بالاحرى يجب التمييز بدقة ، ان من شأنه ان يحدد توزيعا للدخل

الوطني ذا صفة محافظة بشكل جوهري ، بمعنى ان من شأنه تأمين وجهة معينة للاستثمارات المقبلة تتلاءم مع مستوى الهبوط فسي المستقبل ، هذا الهبوط الذي يتحدد هو الاخر بواسطة توزيع المداخيل توزيعا متولدا عن وجهة الاستثمارات الماضية . واذن ليس في هذا اي شيء يمكن وصفه بالعقلانية ، ولا تعجب في مثل هذه الشروط ان تبدو هذه النظرية ، التي تؤدي الى اعتبار ان الحالة الراهنة للامور هي الحالة الامثل ، نظرية عاجزة في البلدان « المتخلفة » عن الارشاد الى سياسة نمو متسارعة .

هل يلعب معدل الفائدة حقا دورا حاسما في تجديد الحجم الاجمالي للاستثمار وفي توجيه رؤوس الاموال ؟ يبدو لنا ان الاجابة على هذا السؤال ينبغي ان تكون سلبية بشكل اساسي . بالدرجة الاولى ، معدل الفائدة متحول جدا - تحدده بشكل مباشر ظروف نقدية - بحيث ان هناك فوارق توجد باستمرار بين هذا المعدل النقدي وبين المعدل « الطبيعي » الذي يتحدث عنه « باورك » و « فيكل » . هذه الفوارق هي التي من شأنها ان تحدد في الواقع حجم الاستثمار الاجمالي ووجهته ، في حال قبولنا بالنظرية الحديثة من حيث جوهرها ، نعني تحديد حجم الاستثمار الاجمالي ووجهته بواسطة معدل الفائدة . والحال ان الاستثمارات ما ان يقام بها حتى تبقى . بالدرجة الثانية ، تبرهن الوقائع البديهية ، حتى على مستوى المظاهر بالذات ، ان معدل الفائدة ليس هو الذي يلعب الدور المحرك في الاستثمار ، بل الربح ، الذي تنفي النظرية الحديثة حتى مجرد وجوده . وفقا للطريقة السكونية التي تنتهجها الحديثة يتخذ الموقع في لحظة معينة من لحظات النمو الاقتصادي . في تلك اللحظة المذكورة يكون حجم رأسمال ، الاعتبار انه كتلة وسائل الانتاج الموجودة ، معطى معلوما . فالمشكلة الوحيدة اذن هي في معرفة كيفية استخدام رأسمال هذا على افضل نحو . لكن المشكلة تصبح ، من منظور دينامي ، مختلفة تماما . اذن يجب التخطيط عن فرضية وجود مخزون Stork من معدات التجهيز الموروثة . كما ينبغي استبدال هذه الفرضية بملاحظة اخرى مفادها ان الامة تملك تحت تصرفها مقدارا من الثروات الطبيعية المعلومة - يضاف اليها التجهيز الموروث - من جهة ، ومن اليد العاملة من جهة اخرى . الثروة الوحيدة النهائية التي يمتلكها المجتمع ، هذا الطبيعة ، هي الانسان وملكه (المعارف

التقنية) . والمشكلة الوحيدة التي تطرح هي معرفة أي استخدام لهذه اليد العاملة ينبغي القيام به ، وبأية نسبة ينبغي أن يكرس هذا الاستخدام من أجل تجهيز البلد ، وبأية نسبة ينبغي أن يكرس من أجل الانتاج النهائي .

في إطار نمط الانتاج الرأسمالي تتحدد هذه القسمة بواسطة مستوى الأجر الفعلي (معدل القيمة الزائدة) لا بواسطة تفضيل الأفراد للحاضر .

ماذا يفعل « بوم باورك » في الواقع ، لكي يبرهن أن قسمة الانتاج بين هذين القطاعين الكبيرين هي قسمة ثلاثية مع « التفضيلات الفردية للزمن » ؟ . انه ينطلق من مبدأ أن استخدام « الادوات الرساميل » *Les biens capitaux* استخداما كثفا ، يسمح دائما بزيادة الانتاج ، لكنه يقتضي بالمقابل تطويلا « لفترة الانتاج » . هذا المبدأ ما لبث أن وضع فيما بعد موضع الشك ، وكان موضوعا لمناقشات لا نهاية لها . مع ذلك يبدو أن النقاش حول هذا الموضوع ينبغي أن يعتبر اليوم منتهيا . فالواقع أن « كالدور » (٩٣) قد برهن تماما على أن طول دورة الانتاج ليست شيئا آخر سوى طريقة لتقدير « الفزارة الرأسمالية » للانتاج « *L'intensité capitaliste* » de la production .

وقد كان من الصعب جدا بناء الجسر الذي يصل بين الطريقتين لأن نظرة « بوم باورك » لمدة الانتاج نظرة فريدة تماما . غير أن هذه المدة هي ، بهذا المعنى ، مدة يستحيل تقديرها عمليا لأن نفقات الانتاج والعائدات تترابط الواحدة بالآخرى بدون انقطاع . أن « طول عملية الانتاج » هي طريقة عمراء للتعبير عما نذكره العبارة الماركسية بشكل أوضح عن التكوين العضوي لرأسمال . وفقا لهذه الشروط لا يعود ما يؤكد « بوم باورك » مختلفا عما يؤكد ماركس ، من أن التقنيات الأكثر ثقلًا من حيث رأسمال هي أيضا التقنيات الأكثر انتاجا . لكن بقية التفكير الذي يتبعه بوم باورك تبدو أقل حظوا . بما أنه كلما كانت عملية الانتاج أطول كلما كانت أكثر انتاجا ، فانتاج الادوات « الوسيطة » ينبغي أن ينمو إلى ما لا نهاية ، بالطبع ، المعارف الإنسانية تكون في حين معين معارف محدودة . توجد إذن طريقة « هي أطول الطرق وهذا هي أكثرها انتاجا » ، فينبغي على الدوام اللجوء إليها . بيد أن القضية ليست على

(٩٣) Kaldor فزارة رأسمال ودورة التجارة (*Economica* Fév . 1939) .

هذا النحو أبدا . لماذا الآن - كما يقول لنا باورك - نظرا لهبوط القيمة في المستقبل ، ورغم ان الحجم الفيزيائي للانتاج يمكن ان يزداد الى ما لا نهاية شرط ان تطول مدة الانتاج ، فان قيمة هذا الانتاج المتعاظم حجمه اكثر فاكثرا - ولكن المتباعد اكثر فاكثرا - تتصاعد في البدء ثم تتناقص، بحيث ان هناك مدة مثلى للانتاج .

ولكن الا يجب ، من اجل ذلك، ان نفترض سلفا ان معدل هبوط القيمة في المستقبل هو معدل ارفع من معدل تعاظم الانتاجية الفيزيائية عندما تطول عملية الانتاج ؟ واذا اتفق ان لم يكن الامر كذلك ، فكلما كانت فترة الانتاج اطول كلما كان المنتج اعظم (رغم هبوط القيمة في المستقبل) . للخروج من هذه الصعوبة يتقدم يوم باورك باقتراح اخر مفاده ان هذه الفترة لا يمكن تطويلها بدون تحديد ، لأن وسائل العيش اللازمة للعاملين الذين ينتون وسائل الانتاج ينبغي ان تتسج . ماذا تعني هذه المقولة الجديدة ؟ تعني ان السكان جميعا يمكن قسمتهم الى فئتين: واحدة تنصرف الى انتاج مواد الاستهلاك ، والاخرى الى تجهيز البلد . مقولة يوم باورك الجديدة ، المفهمة بالحس السليم ، تعني في النهاية انه لا يسعنا ان نقلص ذلك الجزء من السكان المنصرف الى الانتاج النهائي الى ما دون رقم معين يؤمن الحد الأدنى من « الضرورات المعيشية » لجمل السكان . هكذا لا تبدو ويزة النمو ، على الاطلاق ، مملاة بالاساس من قبل معدل هبوط القيمة في المستقبل الذي يعلي هذه الويزة هو ، ببساطة، مستوى الاجر الفعلي .

ما الذي يحصل عندما يزداد الاجر في منشأة من المنشآت ؟ ازداد ثمن الكلفة بالنسبة لصاحب المشروع . يحاول هذا الاخير اذن ان يعيد الكلفة الى مستوى ادنى من شأنه ان يؤمن له التمويل العادي لرأسماله ، وذلك بادخال طرائق في الانتاج تعتمد مزيدا من « استخدام رأس المال » ، واذن طرائق اكثر انتاجا . ويتم ذلك على صعيد ميكرو - اقتصادي . ما هو المفعول الماكرو - اقتصادي لهذا اللجوء الى التقنية الاحداث ؟ من جهة ، يتيح الاستعمال النسبي الاكثف للالات انتاجا نهائيا ثابتا بكمية اقل من العمل الاجمالي (السابق والحاضر) . من هنا بالذات يصار الى وضع حد لارتفاع الاجر الفعلي . من جهة اخرى يتجلى هذا الاستعمال النسبي الاعظم للالات بقممة السكان المشغولين قسمة اكثر تلاؤما مع انتاج معدات التجهيز . رغم ان النسبة المئوية للسكان العاملين المنشغلين

في الانتاج النهائي قد تضاعفت ، فان حجم هذا الانتاج قد ازداد . والطلب على المعدات النهائية الذي يكون قد ازداد (بفضل ازدياد الاجر الفعلي) يمكن ان يلبي . هذا هو تحليل ماركس .

يلقي « كورتز » و « ج . روبنسون » (٩٤) ان تعويض العمل يؤثر بنفس الطريقة على قيمة وسائل الانتاج وعلى قيمة مواد الاستهلاك . فمعدل الاجر لا يحدد اختيار التقنيات المتفاوتة في غزارتها براسمال مال . هذا الاسلوب في التفكير يضرب صفحا عن دينامية سلوك صاحب المشروع في معرض اجابته على تقلبات الاجر .

هكذا اذن بعد ان وقع يوم باورك في تناقضاته بالذات ، يعود فيلتقي مع مقولة ماركس ، اذ يربط وتيرة التراكم بمعدل القيمة الزائدة التي تقيس نسبة القوى بين العمال والراسماليين ، كلما كان الاجر منخفضا ، كلما امكن ان يكون القسم من السكان المنصرف السعي انتاج المواد الاستهلاكية ، ضعيفا ، وامكن بالتالي ان يكون القسم المنصرف متهم الى التجهيز قويا . ولكن في نفس الوقت ، كلما كان الاجر الفعلي منخفضا ، كلما كانت التقنية المستعملة اكثر بدائية ، وكانت اليد العاملة الاجمالية ، (المباشرة او غير المباشرة) اللازمة للحصول على حجم انتاج معين ، اكثر عددا .

بالنسبة لما يتعلق بتوزيع رؤوس الاموال بين مختلف الفروع ، يحلل ماركس الاوالية التي توجه المنافسة بعوجيها الاستثمار . انها مشكلة تحول القيمة الزائدة الى ربح ، تحول القيمة الى اسعار انتاج . في عالم يختلف فيه التكوين العضوي لراسمال مال من صناعة الى اخرى ، تختلف فيه اذن كتلة القيمة الزائدة المتولدة عن كتلة مساوية من راسمال مال بين فرع وآخر من فروع النشاط (اذا افترضنا ان معدل القيمة الزائدة هو نفسه في جميع المجالات) . فرؤوس الاموال تتوجه اذن نحو الصناعات الاخف من غيرها ، حيث يكون معدل الربح اصلا اكثر ارتفاعا ، وهي تحدد على هذا النحو انخفاض في السعر الى ما دون القيمة ، كما تجهد السعر في مستوى « سعر الانتاج » ، مؤمنة بذلك لجميع رؤوس الاموال تعويضا متكافئا . عندما يدرس ماركس الشروط التي يتوقف عليها معدل الربح نهائيا ، يكتشف ان هذا المعدل متناسب مع معدل القيمة الزائدة ، ومتناسب

(٩٤) Courtin المرجع المذكور : Robinson - ل « مقال حول الاقتصاد الماركسياني » ،
تعميم النظرية العامة » .

عكسيا مع التكوين العضوي ومع مدة دوران رأسمال على السواء (٩٥) .
ان السرعة الوسطية لدوران رأسمال في المنظور الماركسي ليست شيئا
اخر سوى المتوسط المتزن لمئات دوران مختلف عناصر رأسمال .

ومدات الدوران هذه ، التي ليست شيئا آخر سوى امتدادات الزمن
التي تبقى هذه العناصر خلالها مجمدة في الانتاج ، تتوقف على مهلات صنع
السلع وتداولها . والتقدم التقني يعبر عن نفسه عادة بتطويل فترة دوران
رأسمال الاجمالي للتقدم . ها نحن نلتقي هنا بمقولة يوم باورك ، منطلقين
من تحديثات أكثر فعالية للغاية في وصفها للواقع .

هذه الاهتمامات التي تخطت عنها النظرية الحديثة لعدم اهتمامها
بتحليل الربح الا القليل القليل ، أعادت ج . روبنسون الاعتبار لها في
دراستها حول المنافسة الناقصة . هذه المؤلفات تميد ربط مستوى الاجر
الفعلي ، المحدد بواسطة حالة القوة الاحتكارية النسبية بين كلا الفريقين
المتنافسين .

وهكذا فهي تبني الجسر من جديد بين « معدل القيمة الزائدة »
وقسمة الانتاج الاجمالي بين بناء الوسائل الرساميل وانتاج المواد النهائية .
اما الحديثة ، فهي ، بتركيزها كل انتباهها على الفائدة واهمالها لمعطى
جوهرى كمعطى الاجر الفعلي ، قد أبعدت النظرية الاقتصادية عن الواقع
الاجتماعي .

ب - انتاجية الاستثمارات من وجهة نظر المجتمع .

بالنسبة للمجتمع ، المشكلة الوحيدة التي ينبغي حلها هي اذن ، كما
رأينا ، قسمة اليد العاملة بين بناء التجهيز والانتاج النهائي . والمقصود

(٩٥) Bónard « النظرية الماركسية لرأس المال » باريس ١٩٥١ ، ص ١٢١ . تقع هنا
على التعنى الانتاجي للربح (الصلة بين معدل الربح والتكوين العضوي) . انظر بهذا
المصدر المراجع المذكورة آنفا . الصلة بين معدل الربح والتكوين العضوي تحتل مركز
المصارة في بعض الدراسات . لا سيما : Rostas « الانتاج الصناعي ، الانتاجية
والتوزيع في بريطانيا ، ألمانيا والولايات المتحدة » (Ec , Journal avril 1943) .

« نسبة رأسمال الخارج في الاعتماد الديناميكي »

Mandelbaum المرجع المذكور ص ٩٥ و ٩٦ .

ان يصار الى تأمين قسمة تتيح الحد الاعلى من الانتاج النهائي ، مع الاخذ بالاعتبار وميزة النمو التي يؤمل تحقيقها . الطبيعة ، وعدة الادوات الموروثة من الماضي تعززان هذا الانتاج ، ولكن المجتمع لا يسعه ان يؤثر على هذه المعطيات . فالقضية هي فقط قضية استعمال هذه الثروات على افضل نحو من اجل الحصول على النتيجة المرجوة . والحال ان النتائج التي تنجم عن طريقة في التسيير الاقتصادي تقع على صعيد العقلانية الاجتماعية للاستثمارات ، تختلف عن النتائج التي تؤدي اليها اوالية البحث عن الربح المباشر من قبل صاحب المشروع المنفرد .

وقضية « صاحب المشروع العقلاني » في نمط الانتاج الرأسمالي .

عندما يكون بالامكان استبدال اليد العاملة بالالات ، يعدد صاحب المشروع في نمط الانتاج الرأسمالي ، الى المقارنة بين نفقة شراء آلات اضافية وبين اقتصاد الاجور . والواقع انه لا يقارن بين الاسعار الخام للالات وبين الاجور . فحداً للمقارنة هما ، من جهة ، القيمة الحالية لهذه الآلات ، مع أخذ « ثمن الوقت » بعين الاعتبار ، ومن جهة اخرى ، القيمة الحالية (اي محسومة من المعدل الجاري للفائدة) للاجور التي ينبغي دفعها طسوال عملية الانتاج . لكننا من اجل وضوح العرض ، سوف نعمل الى معالجة هذه المشكلة الثانية على حدة فيما بعد . فنضرب هنا صفحا عن معدل الفائدة . بتمبير آخر نفترض ان هذا المعدل معلوم . وانه لا يدخل بالحسبان .

غير اننا اذا وضعنا انفسنا من وجهة النظر الاجتماعية لوجب علينا ان نفكر بطريقة مختلفة . فالالة هي الاخرى ينبغي انتاجها . فيبدو اذن ان المعيار العقلاني الوحيد بالنسبة للمجتمع هو الاقتصاد الاجمالي للعمل الذي يسمح استخدامه في انتاج اداة ما . بالطبع ، لتقدير هذا الاقتصاد الاجمالي للعمل ينبغي حساب الاستهلاك النسبي « للثروات الطبيعية » الذي تستلزمه كلا الطريقتين ، وحساب الوقت اللازم في كلا الحالتين لانتاج الاداة المحددة . هاتان المشكلتان سيصار الى بحثهما فيما بعد .

على كل حال ، فان طريقتي الحساب تؤديان الى نتائج يختلف بعضها عن بعض لان حساب صاحب المشروع المنفرد يأخذ بالاعتبار توزيع الدخل الصافي الى اجر و ربح ، وهو توزيع يتوقف على القوة

النسبة للقوى الاجتماعية المتواجدة . والتعديل الذي يطرا على نسبة القوى هذه يجعل اذن من بعض الاستثمارات ، التي لم تكن حتى ذلك الحين مربحة ، استثمارات ذات مردود . مع ذلك فان تعديل نسبة القوى هذه لا يغير شيئا في كميات العمل الاجمالي (مباشرة أو غير مباشرة) التي تستوجبها كلا الطريقتين من اجل انتاج حجم معين من الانتاج ، مع الاخذ بالحسبان الاستهلاك النسبي الثروات الطبيعية والوقت اللازم من اجل انتاج المنتج المعني في كلا الحالتين .

واذن عندما يصبح معدل الفائدة نفسه معدوما ، فان طريقة الاستثمار القائمة على حساب الانتاجية الحدية الفردية المقارنة التي لتقنيات الانتاج ، تعطي نتائج مختلفة عن تلك الطريقة التي تقوم على حساب الانتاجية الاجتماعية للاستثمار . وكما اشار « كهن » فلا استخدام الذي يمكن ان يقوم به المجتمع ليد العاملة التي حررها ادخال الالة ، لا يؤخذ بالحسبان لدى الاقتصاديين الحديثين .

دور الزمن في التنظيم الاجتماعي للانتاج

من البديهي ان الحسبان العقلاني من وجهة النظر الاجتماعية لا يسمه ان يعمل عامل « الزمن » . ولكن هل يعني ان نعتبر من العقلاني ان تقاس اهمية هذا العنصر بواسطة معدل الفائدة الذي تتوقف ثقلاته على ظروف نقدية ثانوية تماما ، والذي يرتبط مستواه الوسطي بعنصر قليل « العقلانية » الى حد كبير كمعيار نسبة القوى التي يحددها توزيع الملكية ؟ ان « ثمن الزمن » *la prix du temps* ينبغي ان يحدد الوتيرة العامة للنمو ، بتعبير اخر ينبغي ان يحدد قسمة القوى المنتجة بين انتاج المسواد « الوسيطة » وانتاج « النهائية » . واذا كنا لا نود ان نترك « هبوط القيمة في المستقبل » لتقدير الافراد ، لان مستوى هذا الهبوط يتوقف على مستوى الانتاج الاجمالي وعلى قسمة هذا الدخل الاجمالي ، واذا كنا نريد بالضبط تعديل الوضع على هذا الصعيد ، فليس امامنا الا حل واحد ممكن: تقدير وتيرة النمو بواسطة المجموع . في البلدان « التخلفة » يؤدي المستوى « الطبيعي » لهبوط القيمة في المستقبل الى جعل تسارع التعاضد تسارعا مستحيلا . لقد برهن « دوب » (٩٦) تمام البرهان كيف ان معدل

(٩٦) Dobb « ملاحظة حول درجة الفزارة الرأسمالية للاستثمارات في البلدان المتخلفة »
Ec . Appl . 1954

التراكم هذا ينبغي ان يقرر من قبل المجموع . أن العقيدة الجامدة التي تفضي على البلدان القليلة النمو بوجوب اقتصرها على الاستثمارات الخفيفة، تستند الى افتراض مخزون من مواد التجهيز الموروثة عن الماضي . الا ان استخدام اليد العاملة في انتاج مواد التجهيز يهدف الى زيادة هذه الذخيرة . في بلد غني بالعمال ، تكون كل الفائدة في تكريس قسم كبير من اليد العاملة من اجل انتاج ادوات التجهيز ، اذ ان هذا النشاط يسمح بانتاج وسطى اقوى لمواد الاستهلاك . اذا شئنا ان نملك القدرة على الخروج من الحلقة المفرغة التي هي حلقة « الفقر برؤوس الاموال » فينبغي الوصول بالضرورة الى وتيرة تعظم في الانتاج اكثر تسارعا . ومن اجل الوصول الى ذلك ليس هناك الا وسيلة واحدة: تخصيص فائض اليد العاملة ، الذي يسمنا استخلاصه اليوم ، لعملية بناء التجهيزات التي يكون من شأنها غدا ان ترفع مستوى الانتاج بنسب هامة . أن « معدل (اقتصاد) *Le taux d'économie* » استثمار ما بالنسبة لآخر ، أي النسبة القائمة بين الاقتصاد الاجمالي للعمل (المباشر او غير المباشر) المحصول عليه عن طريق اختيار منوع معين بدلا من منوع آخر ، وبين اهمية الاستثمار التي يحتمها المنوع المختار ، بشكل معيارا يسمح بأخذ عامل « الزمن » بعين الاعتبار دون المرور بوساطة معدل الفائدة وبالمردودية المشوهة (٩٧) . ان المقارنة بين الاقتصادات الاجمالية المباشرة وغير المباشرة التي امكن تحقيقها (الاقتصادات) بواسطة منوع بالنسبة لمنوع آخر ، تقع (المقارنة) في آن واحد في ميدان الاقتصاد بأسره وفي فترة معينة . بالاضافة الى ذلك يمكن التخطيط ان يأخذ بالاعتبار عناصر اخرى وقتية مثل التلف بفعل الزمن ، ومدة فترة البناء ، وعدم الثبات النسبي لوسائل الانتاج الخ . . كل هذه العناصر لا تدخل في الحساب البسيط الذي يحسبه صاحب المشروع بالنظر الى معدل الفائدة . وهي تشكل ما يسمى بالمجازفة الاقتصادية . ان صاحب المشروع الذي ينتقص من قيمة سرعة اهتراء المتاد الذي اختاره ، سوف يدفع حتما ثمن أخطائه في المستقبل لكن المجتمع هو الذي يتحمل في النهاية كلفة اخطاء الاستثمار الماضية . كثيرا ما يكون معدل الاقتصاد هذا مرتفعا في الاستثمار الثقيل الذي يبدو لذلك مرغوبا . ولكن ينبغي الإشارة الى ان الامر لا يحدث هكذا بصورة تلقائية . لقد بين « دوب » ان فترة الانتاج القصيرة تتيح في

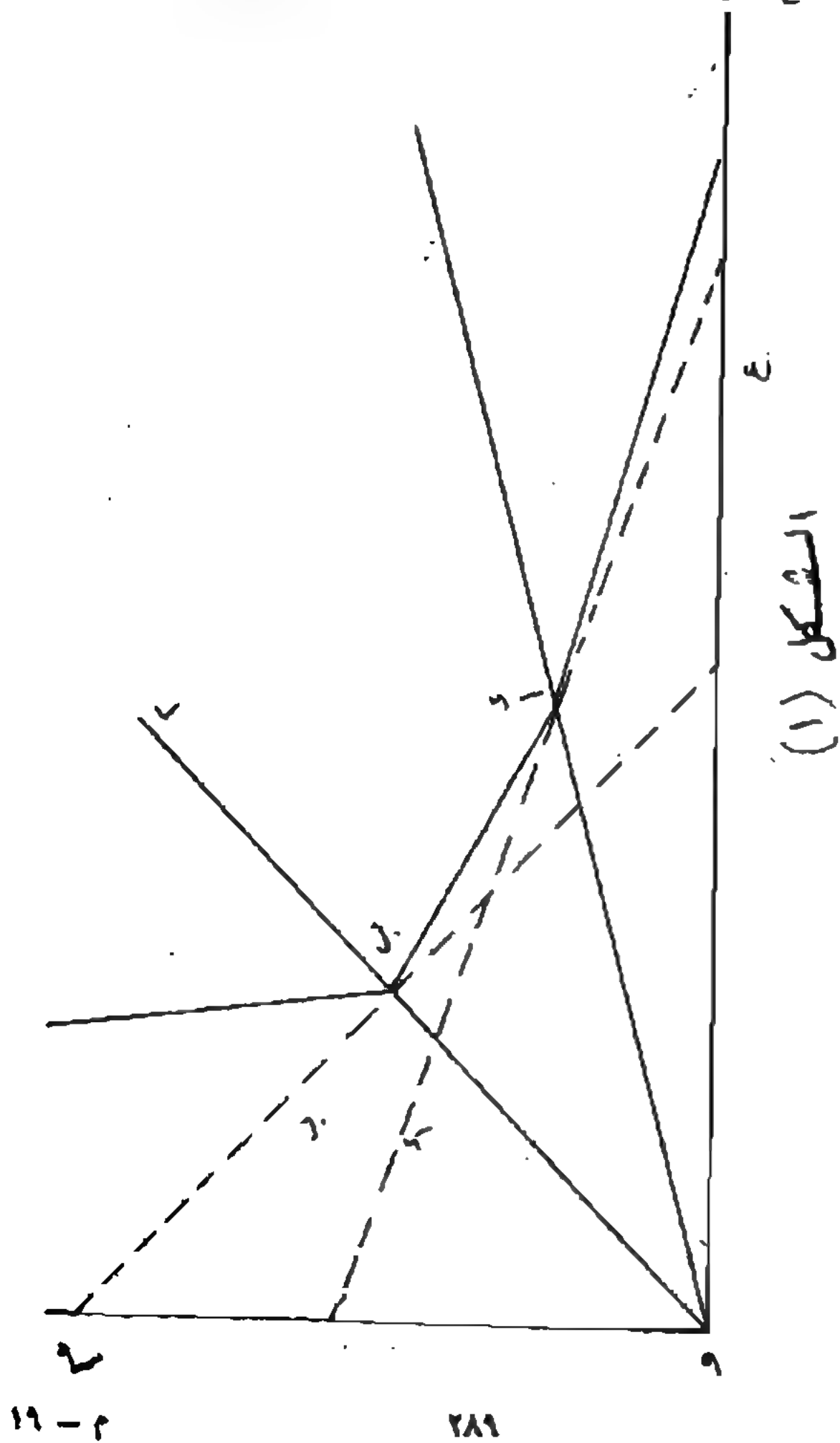
(٩٧) Bettelheim « النظرية والتطبيق في التخطيط » باريس ١٩٥١ ، ص ٢٣ وما يليها .

بعض الاحيان الحصول على تصاعد جديد للانتاج، وذلك باعادة استثمار الفضل بتاريخ اقرب من المعتاد (ومن ثم بصورة متواترة) . غير انه يجب ان نلاحظ انه كلما كان الاجر منخفضا ، كلما كانت الفترة القصيرة مفيدة نسبيا ، لان الربح المعاد استثماره بتواتر ، يكون ربحا اكبر بمقدار ما يكون الاجر منخفضا . هكذا فان بعض الاستثمارات الخفيفة جدا في البلدان « قليلة النمو » - لا سيما في الزراعة - (بناء السدود من التراب ، استعمال السماد الخ) يمكن ان تبدو ذات مردود كبير بالنسبة للمجتمع . ولكن بصورة عامة ، حتى في هذه البلدان ، ليس من المفروض رفض الاستثمار الثقيل . بل على العكس ، اذ رغم ان ضعف الاستهلاك يجعل الزيادة المباشرة لهذا الاخير تجربة مغرية ، فان المفعول الذي يحدثه على الانتاجية التصاعد المعين لمخزون ضعيف نسبيا من المعدات . يكون مفصولا مهما للغاية . بينما يقتصر التحليل الحدي على المفعول المباشر للاستثمار ، يمد « دوب » الى ابراز مفعوله الجمعي *effet cumulatif* . هذا المنظار الذي يسمح بمقارنة استثمائين ، لا من وجهة نظر مفعولهما الفوري ، بل من وجهة نظر نتائجهما خلال فترة من الزمن تعتمد بمقدار ما تسمح به حالة المعارف البشرية ، منظار لا غنى عنه عندما نطرح مشكلة النمو المراد تحقيقه بوعي من قبل المجموع .

افق التحليل : التفوق القصير والتفوق الطويل .

في الفصل الذي يبحث في اختيار تقنيات الانتاج ، تلجأ النظرية الشائنة اذن ، كما هي الحال دائما ، الى نمط من التحليل الحدي الذي يعطينا الشكل (١) توضيحا له . يمكن الحصول على انتاج معين ن باشكل مختلفة وفقا لاختلاف التركيبات التي تحصل بين عامل العمل - الذي تمثل كميته ع على محور السينات - وعامل رأسمال - الذي تمثله م على محور الصادات . اذا لم يكن هناك اقتصادات ذات ابعاد ، فكل تقنية تمثل بخط مستقيم يمر في الاصل ويكون انحداره *La pente* اقوى كلما كانت التقنية « اقل » (« توفير العمل » و « تفجير رأسمال ») . اذا كانت تعويضات العوامل - معدل الاجور « ج » وفائدة رأسمال « ف » - بما فيها التلف - معطاة لنا وممثلة في الشكل بخطوط مستقيمة منقطعة - انحدارها اقوى كلما كان رأسمال اوفر نسبيا واقل كلفة - فيمكننا ان نختار من بين مختلف التقنيات الممكنة تلك التقنية التي تسمح

بالحصول على الحد الأقصى من الإنتاج المباشر باستخدامها لمخزون معين من عوامل الإنتاج المتزنة فيما بينها، وفقا لتعويضاتها النسبية .



توضيح :

الوضع أ (البلدان المتخلفة) ...	ج = ٢	ف = ٢٥ %
الوضع ب (البلدان النامية) ...	ج = ٥	ف = ١٥ %
التقنية الخفيفة (١) :	ع = ٥٠	م = ١٠٠٠
التقنية الثقيلة (٢) :	ع = ٤٠	م = ١٢٠٠
تكاليف انتاج وحدة من الوحدات	ن = ع ج	ف م
أ (١)	ن = ٤٠٠	أ (٢) ن = ٤٢٠
ب (١)	ن = ٤٠٠	ب (٢) ن = ٢٨٠
وضع انعدام الفرق d'indifférence	ج = ٤	ف = ٢٠ %
ن (١)	ن = ٤٠٠	ن (٢)

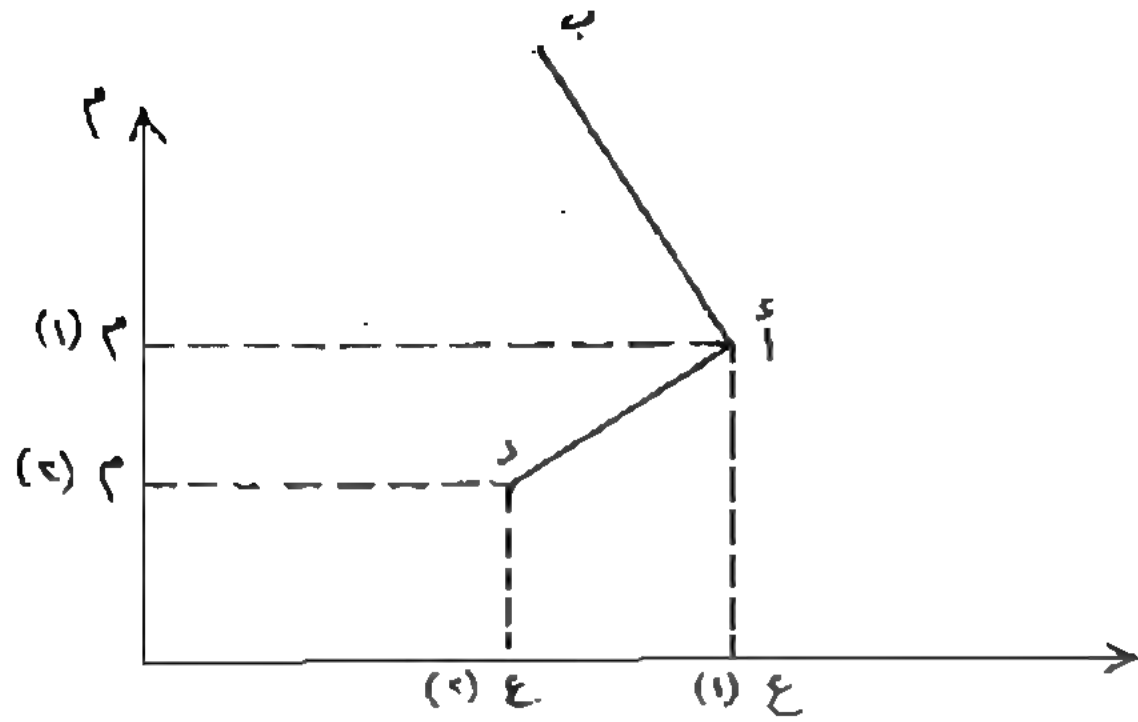
ان « درجة الترسمل » التي تطبع كل تقنية من تقنيات الانتاج تقاس بنسبة م الى ع ، كما تقاس انتاجية رأسمال بنسبة ن الى م وانتاجية العمل بنسبة ن الى ع . هذه النسب - المعبر عنها بكميات فيزيائية - تمثل على التوالي مثلا : الاستثمار الضروري ا بالآلاف الوحدات النقدية ذات القيمة المستقرة) بالعمالة الواحدة ، والانتاج (بأسعار مستقرة) بالماليون المستثمر ، والانتاج بالعامل سنويا . الى جانب ذلك ، بالطبع ، تربط هذه النسب الثلاثة بواسطة العلاقة التالية :

$$\frac{م}{ن} = \frac{ن}{ع}$$

ان استخدام تقنية أكثر تقدما - متصفة بفرازة رأسمالية م أكثر ارتفاعا ، تكون مصحوبة بارتفاع في انتاجية العمل ن . في هذه

الشروط يكون لدينا حالتان ممكنتان : في الحالة الاولى : يكون تحسين انتاجية العمل اقل من تناسب مع تزايد الفزارة الرأسمالية L'intensité capitaliste وفي هذه الحالة تقل انتاجية رأسمال . وتكون ازاء الفرضية الكلاسيكية التي يوضحها الشكل (١) : اذا كان بوسعنا ، من اجل انتاج وحدة فيزيائية من ن ، ان نستخدم كمية اقل من العمل ، فيجب بالضرورة استخدام مزيد من رأسمال .

في الحالة الثانية : يكون تحسن انتاجية العمل أكثر من متناسب مع تزايد الفزارة الرأسمالية . وفي هذه الحالة تكون انتاجية رأسمال ، بالطبع ، قد تحسنت هي الاخرى . هذا يعني انه لا يتم الانتقال من أ الى ب على مضلع محدب بالنسبة للاصل ١ وار) كما هي الحال في الشكل (١) بل ان الاقتراب نحو الاصل يتم من أ الى د كما في الشكل (٢) .



الشكل (٢)

ان الاختيار بين التقنيتين أ و ب ، وهو الاختيار الذي تدرسه النظرية فقط والذي يسمى اختيار بين تقنيتين « فعاليتين » ، يتوقف على التعويضات النسبية « ج » و « ف » . اما الاختيار بين أ و د ، فهو على العكس لا يتوقف على هذه التعويضات ، فالتقنية أ تسمى تقنية « فعالة » . التقدم التقني يتجلى عبر واحدة من هاتين الصيغتين .

ما هي السياسة التي ينبغي المناداة بها في بلد « متخلف » مصاب ببطالة « بنيوية » هامة ؟ بتعبير آخر ، اذا كان رأسمال في هذا البلد يشكل « العامل المحدد » *facteur limitatif* لعملية التعاظم في حين ان العمل متوفر بكميات غير محدودة ؟

بالطبع ينبغي ، كما هي الحال دائما ، ان تلغى التقنيات الاكثر « خفة » لكن « غير الفعالة » بالمعنى المحدد اعلاه . من بين التقنيات « الفعالة » ، كثيرا ما ينادى باختيار تلك التي تقتصد الى اقصى حد العامل النادر ، واذن تلك التي تدفع انتاجية رأسمال ن الى اقصاها .

ان ذلك كمن ينادي بالتقنية « الاخف » (التي تدفع م الى الحد الأدنى)

من بين كل التقنيات « الفعالة » الممكنة (أي الواقعة على مضع محدب) . ان اختيار سعر ميدئي معزوم *Prix de référence nul* للاجر يؤدي بشكل منظم الى مثل هذه التفضيلات لانه ، في معادلة الكلفة $ن = ع ج + م ف$

يلتفي العنصر ع ج ، ولأنه يصبح عندئذ تقليل ن الى الحد الأدنى كدفع ن

٢

الى الحد الأقصى في معدل ف معين .
ان هذا النمط من التفكير خاضع المناقشة كل الخضوع ، حتى في حال افتراض ان عامل العمل متوفر فعلا بكميات غير محدودة ، اذ ان بين تقنيات « فعالة » مختلفة ، يمكن لتقنية اقل خفة ان تتيح ، في معدلات تعويض فعلية للعوامل ، استخلاص « فائض » من شأنه ، اذا ما خصص للاستثمار ، ان ينحكم في التعاطم اللاحق . غير ان الحساب المبني على سعر مبدئي معدوم للأجر يلقي هذا الاحتمال لان ذلك يعود الى اهمال واقعة محددة وهي ان هناك ، في الحقيقة ، أجوراً موزعة تقصص ، بتخصيصها للاستهلاك ، مقدرة الامة على استخلاص فائض مختص للاستثمار .

في المثل المذكور اعلاه ، التقنية « الثقيلة » (٢) هي المفضلة نظرا لاهمية الفائض الذي تتيحه ، حتى في بلد متخلف :

$$\begin{array}{lll} \text{تقنية خفيفة (١)} & \text{ع} = 50 & \text{م} = 1000 \\ \text{تقنية ثقيلة (٢)} & \text{ع} = 40 & \text{م} = 1200 \\ \text{معدلات تعويضات العوامل :} & \text{ج} = 16 & \text{ف} = 20 \% \\ \text{تكلفة الانتاج : بالتقنية (١)} & \text{ن} = 1000 & \end{array}$$

$$\text{بالتقنية (٢)} \quad \text{ن} = 800 \quad \text{فائض ض} = 120$$

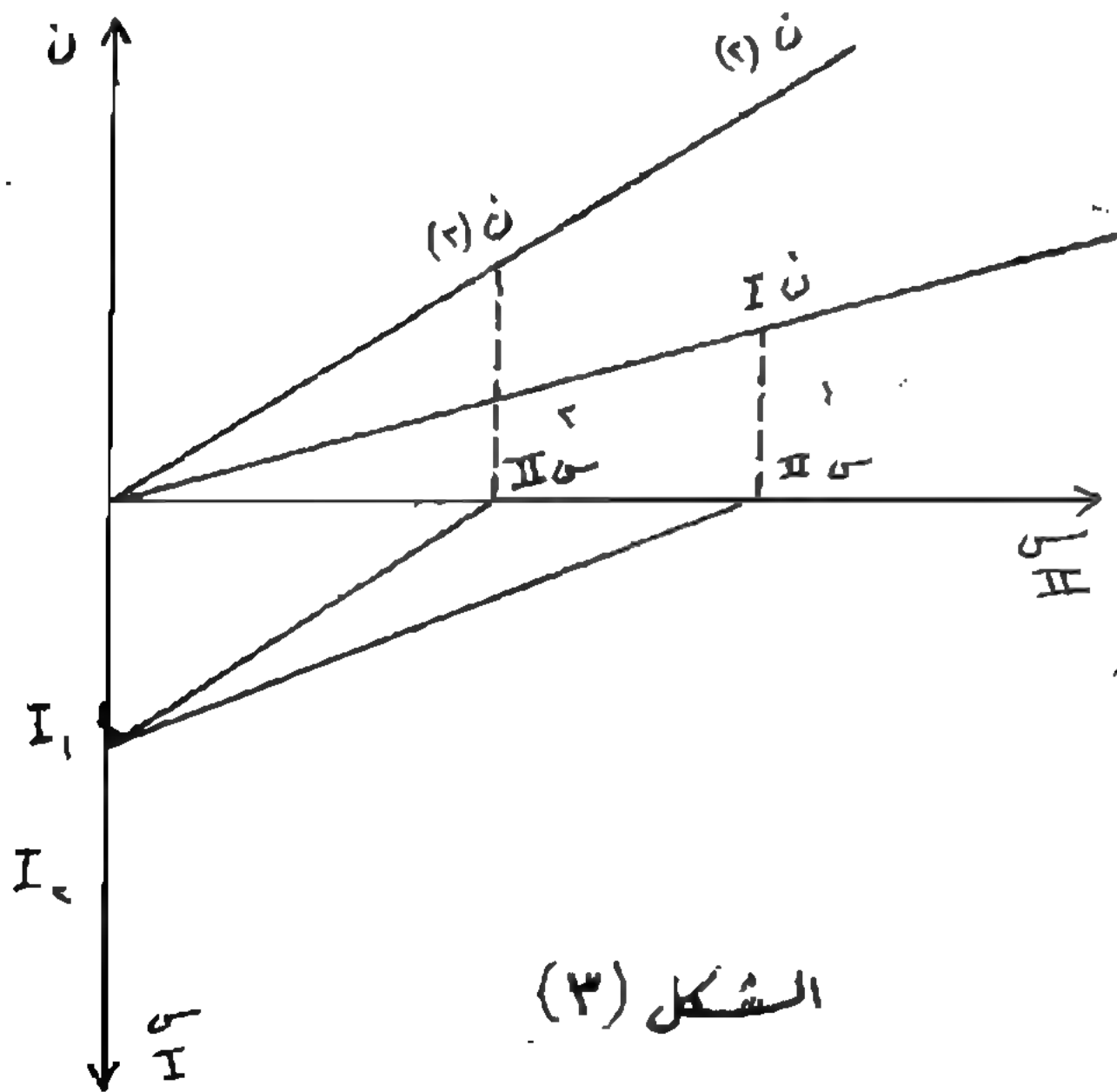
واذن تستحيل المناداة باختيار عقلاني ومن وجهة نظر تسارع التعاطم دون ادخال مقولة « الفائض » هذه .

القاعدة الاولى هي ان التقنية الاثقل تبقى هي المفضلة - حتى ولو كان الامر في بلد « متخلف » مصاب « ببطالة بنيوية » - ما دام تحسين انتاجية العمل الذي يرافق هذه التقنية يمثل تعويضا كافيا لرأس المال الاضافي المستثمر . في المثل السابق ، تبقى التقنية الاثقل هي الافيد ما دام ان الفائض ض ارفع من ٢٠ ٪ من رأس المال الاضافي الموضوع موضع الاستخدام (م = ١٠٠٠) .

ولكن يجب دفع المسألة الى الاسام . اذا كان الفائض ض هو مصدر تمويل التعاطم ينبغي اختيار التقنيات المتقدمة ما دام هذا الفائض ، المراد استثماره ، يتيح تعاطما بمعدل مساو على الاقل لمعدل التعاطم المخطط له . ان الجهاز السكوني للتحليل الحدي الذي وصفناه ، يشكل اداة قليلة الفعالية في التحليل الدينامي المبني على مقولة الفائض . والحق ان

الطريقة تقول لنا كيف ندفع الإنتاج المباشر الى الحد الأقصى بواسطة ذخيرة من العوامل المعطاة : أنها لا ترشدنا الى ديناميكية التعاطف التي يؤدي إليها هذا الاختيار او ذاك . لذا فأننا سنعمد الى معاينة هذه المسألة الأخيرة بصورة أخرى .

في الشكل (٣) نمثل على محور الصادرات السلبي الاستخدام س. ١ في فرع ١ إنتاج معدات الإنتاج ، وعلى محور المبيعات الاستخدام س. ٢ في فرع ٢ إنتاج معدات الاستهلاك ، وعلى محور الصادرات الإيجابي إنتاج ن معدات الاستهلاك (٩٨) .

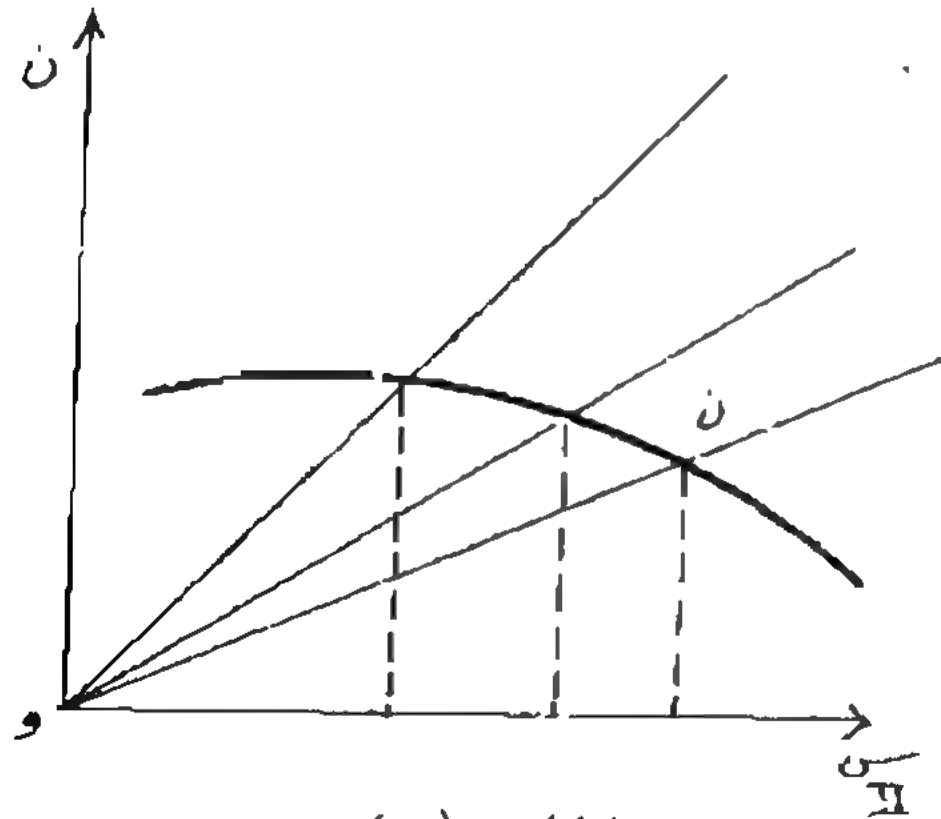


الشكل (٣)

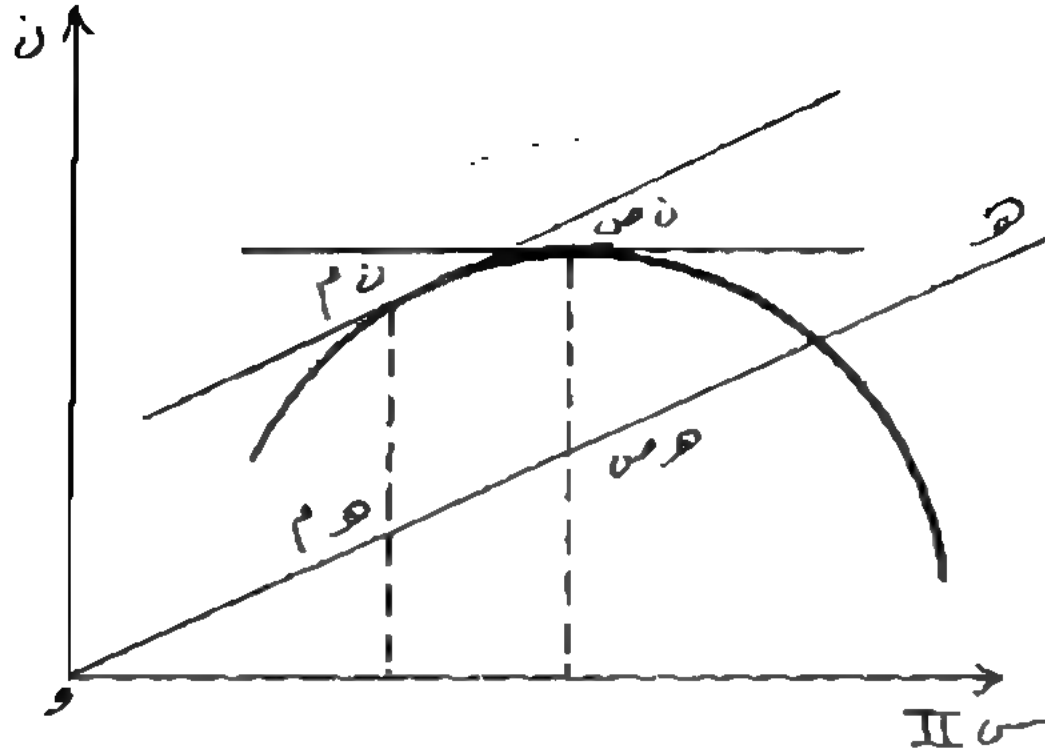
(٩٨) ما يلي مستمد من A . K . Sen « اختيار التقنيات » أوكسفورد Basil Blackwell ١٩٦٢ . الطريقة Liabenstein « الاقتصاد المتأخر والاقتصاد النامي » نيويورك ١٩٥٧ .

ان الفائض المتوفر عند البدء ، والمتأني من الماضي ، يسمح في العام الاول ١ باستخدام عدد و ١ من العمال في الفرع ١ ، اذا كانت تقنيات الانتاج في هذا الفرع تقنيات صلبة ، هذه الفرضية يمكن الاستغناء عنها فيما بعد) . استخدام و س ٢ في الفرع ٢ سوف يتوقف على الغزارة الراسخالية للتقنيات المختارة لهذا الفرع : فيكون اكبر كلما كانت هذه الغزارة اضعف . اما الانتاج ن فيتوقف في آن واحد على الاستخدام س ٢ وعلى انتاجية العمل في الفرع ٢ ، فنجمع الى كل مستوى استخدام س ٢ خطا يكون انحداره - الذي يقيس هذه الانتاجية - اقوى ، كلما كانت التقنية اقل .

فالنقاط ن ، التي تصف مستوى انتاج معدات الاستهلاك المحصول عليه (الانتاج) بواسطة مستويات الاستخدام س ٢ والتقنيات المقترنة بها ، تقع جميعا (النقاط) على منحنى يشير اليه الشكل (٤) . اما في الشكل (٥) فيمثل الخط ه الاجر الاجمالي المدفوع في الفرع ٢ ، والمتناسب مع الاستخدام س ٢ ، كما يقيس الانحدار ج لهذا الخط ه معدل الاجور .



الشكل (٤)



الشكل (٥)

ان المنحنى ن يمثل الحد الاقصى في ن م ، في حين ان النقطة ن م ، وهي نقطة التماس بين هذا المنحنى وبين خط متحرك مواز ل ه ، تقع بحيث يشكل الخط ن م - ه م الحد الاقصى .

اذا كان هدف السياسة الاقتصادية تصعيد الانتاج المباشر الى الحد الاقصى ، يصار الى اختيار التقنية المقابلة للنقطة ن م . ولكن اذا كان الهدف هو تصعيد معدل التعاطف الى الحد الاقصى ، فيصار بالضرورة الى اختيار تقنية اقل خفة ، تقابل النقطة ن م .

ان الفائض الاضافي في حده الاقصى ن م - ه م ، المعاد الى الوقت الثاني ٢ على محور الصادات السليبي من الشكل (٣) ، يسمح للوقت الثاني ان يستخدم في الفرع الاول ١ عددا من العمال ش ٢ اكبر من ش ١ .

واكن كلما كان معدل الاجور ج اقل ، كلما كانت النقطة ن م اقرب الى النقطة ن م . لكن هاتين النقطتين لا تمتازان الا في فرضية حساب مبني على سعر مبدئي معدوم للاجر ، وفي هذه الحال يتطابق ه مع محور السينات . المزاومة تدفع باصحاب المشاريع الى التقنية التي

تدفع الفائض الى الحد الاقصى . لهذا فلا شك ان الاختيارات في الحيدة الاقتصادية وفي عالم الاعمال الحديثة ، لا تختلف اختلافا كبيرا في البلدان « المتخلفة » عما هي عليه في البلدان المصنعة . وغالبا ما يحدث لدى وجود اختيارات مختلفة ، ان يكون الاختلاف عائدا الى اسباب ذات صلة بالابعاد *dimensions* (المتعلقة بحجم السوق) اكثر مما هي ذات صلة بمستوى الاجور . وفي اية حال فان هذه الاختيارات تكاد تكون دائما - ولحسن الحظ - بعيدة جدا عن تلك التي يعطيها حساب مبني على سعر مبدئي منعدم للاجر . الامر الذي يبرز مشكلة « اختيار التقنيات » كمسكلة زائفة تماما ، كما هي الحال غالبا مع النظرية الحديثة . اما المشكلة الصحيحة فهي مشكلة اختيار الفروع (الخفيفة او الثقيلة) لا مشكلة اختيار التقنيات .

الا انه من الصحيح ان المستوى المنخفض للاجور في البلدان المتخلفة يصون سهولة سلبية بالنسبة لما يتعلق باختيار التقنيات . فالطمأنينة الكسولة والوقوف في وجه التجديد قوتان فعليتان تتجلبان داخل المنشأة . ان مہمار تقدم الاجور يمكن ان يحث المنشأة على الخروج من سباتها العميق . وقد دلت التجربة ان هذا المہمار كثيرا ما يكون الوسيلة الفضلى للاكراه على اختيارات اكثر فعالية ، علما بان الربح المجني من هذا الاختيار يتوزع عندئذ بين الماجورين والامسة (طالما ان زيادة الاجور لا تمتص كل الفائض ض وان الجزء غير الموزع من هذا الفائض ض يعاد استثماره ثانية) .

والحق ان الفائض ض يمكن ان يخصص باكماله للاستثمار او ان يستهلك بأسره او بجزء منه ، سواء من قبل اصحاب المشاريع الذين يشكل هذا الفائض ربعا لهم ، او من قبل العمال الذين يحصلون على زيادة في الاجور ، او ايضا من قبل المستهلكين اذا كانت المنافسة تضطر الى تقليص سعر المنتج .

واذا وضعنا نصب اعيننا ان تعاضم معدل الاجور « ج » هو الهدف النهائي للنمو ، لكان علينا بالمقابل ان نبحث عن تأمين تعاضم الفائض ض وتعاضم الاجور ج . ولما كان الفائض ض التوفر من اجل الاستثمار يتزايد بسرعة اقل كلما كان معدل الاجور ج مقدرا له ان يتزايد بسرعة اكثر ، ولما كان تعاضم العمال س متوقفا على تعاضم الفائض ض المستثمر من جديد ، فيمكننا والحالة هذه ان نحدد دالة لحالة المجتمع المثلى *fonction d'optimum social*

تتيح اختيار الدمج بين معدلات تعاضد كل من ض و ج دمجاً يدفع كتلة الاجور الموزعة ه الى حدها الاقصى، لا في نهاية فترة معينة ، بل خلال فترة بكاملها تستغرق عشرة اعوام او خمسة عشر عاما مثلا .

ان التوسيمات الانفة ليست فقط توسيمات نظرية . فالتاريخ الاقتصادي يؤكد مداها على نطاق واسع . من المعلوم جيدا ان البلدان التي وصلت متأخرة عن غيرها الى مرحلة التصنيع ، قد عرفت وتائر سريعة من التعاضد في الانتاجية وفي العمالة معا ، كلما كانت تعطي الاولوية في نموها للصناعات الاكثر حداثة . وهي ، باستعمالها للتقنيات الاكثر فعالية، اي التي غالبا ما تكون اغزر التقنيات رأسمالا ، قد حققت الاقتصاد الاقصى لرأسمال وسارعت الى اقصى حد عملية التراكم التي تتوقف عليها في نهاية الامر الانتاجية والعمالة . ان المقارنات التي اقيمت فيما بين فترات التعاضد البطيء في بعض البلدان التي اعطت الاولوية لصناعات ضعيفة الفزارة - النسيج مثلا - وفترات التعاضد السريع في بلدان اخرى التي اختارت العكس ، هي بهذا الصدد مقارنات جلية . والمراجع حول هذا الموضوع هي الان كثيرة جدا منذ بدا الانكباب على قياس التعاضد على مر الاجيال ، البلدان التي اصبحت مصنعة ، قياسا منظما .

ينبغي ان يضاف ان الانتقال من التقنيات الخفيفة الى التقنيات الثقيلة كثيرا ما يوازي حركة التقدم التاريخية ، اكثر مما يوازي قرضية الاختيار في زمن معين بين عدة احتمالات ممكنة . ان هذا النمط الاخير من الاختيار محدود عمليا بحدود بعض الاوضاع المعروفة جيدا : مشكلة الاختيار بين الطاقة المائية والطاقة الحرارية ، مشكلة الاختيار بين السكك الحديدية والطرقات الخ . اما في الصناعة التحويلية فهامشش المتوعات الممكنة - بالنسبة لحجم معين - كثيرا ما يكون في غاية الضيق .

هذه الملاحظة التاريخية لوتائر التعاضد المقارنة في مختلف البلدان الصناعية ، في حقيبات مختلفة ، هي ملاحظة تصح كذلك على البلدان « المتخلفة » . اذا كان التصنيع لم يحقق الا تقدمات بطيئة في بلدان كالهند ومصر فذلك يعود الى ان هذه الاخيرة ، التي بدأت مرحلة الاقلاص متأخرة ، قد اعطت الاولوية لصناعات قديمة تتصف بتقدمات تقنية بطيئة وبفزارة رأسمالية ضعيفة نسبيا ، لاسيما صناعة النسيج . وتسارع وتيرة التصنيع في بعض بلدان العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية ، يظهر هو الاخر على علاقة باختيارات اقل تقهقرا من حيث الفزارة

الراسمالية . بهذا الصدد نجد في افريقيا مثلا واضحا في الكونغو كنشاسا، البلد الذي يسبق في شدة تصنيعه سائر بلدان القارة بأشواط . ففي الكونغو دفعت زيادة الاجور في فترة ١٩٥٠ - ٥٨ بالمشآت الى اختيارات تقنية اقل تدهورا كان من شأنها ان تتيح مكاسب جوهرية في الانتاجية ، ادت بدورها الى تسريع التعاطم الصناعي (٩٩) .

ينبغي اذن ان نحتاط حول ادخال اعتبارات من نوع العمالة ، ذات المدى القصير ، ضمن اختيار تقنيات الانتاج . يبقى ان بعض التقنيات الحديثة جدا ، تقنيات يصعب استخدامها مباشرة لانها تقتضي يدا عاملة مرتفعة المهارة ليست متوفرة . فينبغي اذن اعطاء بعض الاولوية لتكوين هذه اليد العاملة . على سبيل التوضيح يمكن ان نأخذ مثلا عن تحديث الزراعة في افريقيا الاستوائية . ففي هذا المجال ، كثيرا ما يفرض الاختيار بين امرين : اما اختيار « التحديث الصغير » - الذي يقوم على استبدال زراعة النكش بزراعة الجر - واما اختيار التحديث الشامل القائم على الانتقال المباشر الى التراكتور . في الاماكن التي تساعد فيها الاحوال الجوية ، يمكننا ان نتساءل عما اذا كان الحل الثاني ليس هو الافضل ، وعما اذا كان تكوين الف سائق تراكتور وميكانيكي ليس افضل من مئة ألف مزارع « حديث » يعرفون كيف يعتنون بماشية الجر . اننا واعدون تمام الوعي ان هناك عوائق سوسيلوجية تجعل من الصعب تحقيق الحل الاكثر حداثة . فهل يكون من الايسر تجاوز هذه العوائق فيما اذا وقع الاختيار على تقنية اقل تقدما ؟ ثمة مجال للشك . لكن مناقشة هذه المشاكل من شأنها ان تقودنا بعيدا خارج موضوعنا .

اعتبارات العمالة القصوى في البلدان المتخلفة التي تعاني من بطالة كثيفة ، ينبغي ان يصر الى ادخالها فقط حيث تكون التقنية الاكثر غزارة بالعمل هي كذلك بالفعل توفير لراسمال ، بالمعنى الذي حددناه آنفا، اي حيث يكون بامكان المكننة ان تتيح توفيراً في العمل دون ان ترفع انتاجية هذا العمل بما فيه الكفاية . وهناك حالات من هذا النوع لا سيما ، كما يبدو ، في بعض اعمال العتالة اليدوية . في هذه الحال يرد اختيار التقنيات الاشد مكننة في البلدان الراسمالية ، لا الى كون هذه التقنيات اكثر فعالية

(٩٩) انظر بهذا الصدد الكتاب المقتنع جدا لـ J. L. Lacroix : « التمتع في الكونغو

موتون ١٩٦٦ .

من الناحية الاقتصادية ، بل بساطة الى نقص اليد العاملة ، سواء بالطلق او بالمقادير النبية ، بمعنى ان اعمالا من هذا النوع لا تعطي اهمية كبيرة لانها لا تحتاج الى اية مهارة . اما في البلدان المتخلفة فينبغي استخدام اليد العاملة غير الماهرة وذلك بأن يختار لهذه القطاعات تقنيات اقل مكننة .

من التوسيعات السابقة نستخلص نتيجة هامة في السياسة الاقتصادية : ليس ثمة مجال ، بالنسبة لما يختص بالقطاع الحديث من اقتصاد متخلف ، ان يقام باختيارات مختلفة عن تلك التي يقام بها في بلد مصنع منذ مدة . بل ينبغي اختيار التقنيات الأكثر فعالية ، تلك التقنيات التي تصعد الفائض الى الحد الذي يتناسب مع تعويضات العوامل المطبقة عمليا . والوقائع تشير الى ان تسريع التراكم في القطاع الحديث سيكون مصحوبا بتدرج تلقائي للاجور ، بينما في القطاع التقليدي ، الذي تكون انتاجيته واعدة نسبيا ، ان تتقدم الاجور الا ببطء شديد ، هذا اذا كان لها ان تتقدم . فلا مجال للتعجب ازاء هذه الشروط اذا كانت المداخل المتوسطة في كلا القطاعين الحديث والتقليدي مداخل متفاوتة جدا ، واذا كان هذا التفاوت الشديد يزداد حدة خلال عملية النمو .

رغم ان الحركة « التلقائية » تذهب في هذا الاتجاه من التوزيع المتفاوت اكثر فأكثر لتعويضات العمل ، يمكننا ان ندرك - بل يجب علينا ذلك - انه خلال فترة الانتقال الطويلة لا يمكن سياسة النمو ان تنهون ازاء هذا التفاوت المنصاعد . اذ ان هذا التفاوت يشق الوحدة الوطنية التي هي الشرط الاول للنمو . فيجب على الدولة والحالة هذه ان تخطط للاسعار وللأجور بما يؤمن التماسك الوطني : مرة اخرى ايضا تسيطر « السوق » هنا بوجهة معاكسة للمقتضيات السياسية التي يستوجبها تغيير اجتماعي عميق . ولكن عندئذ يجب ان نعلم ، ان التخطيط فسي الوقت نفسه - اختيار القطاعات التي يجب تنميتها - ليس بإمكانه بعد ذلك ان يبنى وفقا لنظام الاسعار المقرر Retenu - الذي تكون عقلانيته في مجال آخر (التطلب السياسي للتضامن بين العاملين في قطاعات ذات انتاجية مختلفة) . ينبغي ان يكون هناك نظام مبدئي للحساب الاقتصادي ، بحيث تؤدي الاختيارات الى نمو الفروع الحديثة . وكلما تراجع القطاع « التقليدي » يقترب نظام الاسعار العقلاني ، من وجهة نظر التماسك السياسي ، من نظام الاسعار الذي هو عقلاني من وجهة نظر الاختيارات الاقتصادية .

دور الثروات الطبيعية في اختيار الاستثمارات .

من الضروري لدى حساب معدل اقتصاد استثمار ما ، ان يؤخذ بالحسبان استعمال الثروات الطبيعية . احد الواجه الرئيسية لهذه المسألة بشكل مشكلة « التموضع » *la localisation* والامكانيات المتنوعة لاستخدام « قطعة ارض » . يعالج بتلهام هذه المشكلة ويلخص الطريقة العقلانية من وجهة نظر المجتمع على النحو التالي (١٠٠) :

« يصار الى تصنيف مجمل الاراضي الصالحة للزراعة وفقا للعدد الاجمالي لوحدات العمل (المباشرة او غير المباشرة) التي ينبغي ان تنفق عليها على صعيد التقنية المعطى ، من اجل الحصول على كمية معينة من مختلف انواع المنتوجات ، ثم يصار الى تخصيص كل وحدة ارض للاستعمال الذي تكون مؤهلة من اجله على نحو افضل ، اخذا بالاعتبار النشاط المختلط للاستعمالات المختلفة » .

الربح العقاري يسمح في اقتصاد رأسمالي بالقيام بهذه الاختيارات . ولكن هل يؤدي الى نتائج مثلى بالنسبة للمجتمع ؟ ان المنافسة التي تنصرف اليها مختلف الاستعمالات الممكنة لارض ما ، توجه استعملها لا محالة باتجاه يتلاءم مع حاجة المجتمع . لكن الربح المطلق الذي يؤدي اليه احتكار الملكية العقارية يلعب هنا نفس الدور الذي يلعبه الربح في تحديد التقنية الاكثر نفعا . ان الحساب الاجتماعي الذي باشرناه اعلاه ، يؤدي غالبا اذن الى نتائج مختلفة جدا عن تلك التي تؤدي اليها المنافسة في السوق . في هذه المنافسة يدخل عنصر قليل « العقلانية » من وجهة نظر المجتمع ، هو القوة النسبية التي للملاكين العقاريين واصحاب المزارع . وهذا الامر شديد الوضوح في البلدان « المتخلفة » التي تسمى « مكتظة السكان » . هنا يسمح وجود العدد الكبير من الفلاحين للملاك العقاري ان يفرض معدلا مرتفعا للربح ، ومن البارز انه اذا ما خفض هذا المعدل فان توزيع المداخل يختلف ، ومن ثم تختلف الحاجة الاجتماعية لمختلف المنتوجات . فالصورة العامة لاستعمال الاراضي تصبح متبدلة . ان مشكلة التموضع العامة تتضمن اوجها عدة ١ التقريب بين اليد العاملة مثلا (لا تأخذها او الياسة السوق بعين الاعتبار لان كلفة تحويل البشر لا تدخل في حساب المردودية

(١٠٠) Bettelheim المرجع المذكور ص ٢٨٦ .

بالنسبة لصاحب مشروع منفرد .

كذلك فان المشكلة الاهم التي هي مشكلة استغلال الموارد الطبيعية تتضمن اوجها عدة لا تأخذها تلك المحاسبة الفردية بعين الاعتبار . لنذكر مثلا نفاد الثروات المنجمية . لقد وصلت هذه المتكئة احيانا الى درجة من الحدة بحيث ان مجرد الاتفاق الاضطراري للمنتجين تحت اشراف الدولة قد تمكن من وضع حد لمساويء خطيرة بالنسبة للمجتمع كانت تؤدي اليها المنافسة . ان « معدل اقتصاد » الاستثمار يمكن ان يأخذ في حسابه بسهولة ، نسبيا ، هذه العناصر المهمة في تحديد تقنية الاكثر نفعا بالنسبة للمجتمع .

واليوم ليس هناك من ينكر - سوى بعض الليبراليين المتأخرين - ان هناك هوة ، واسعة جدا في بعض الاحيان ، تفصل الانتاجية الفردية عن الانتاجية الاجتماعية للاستثمار . يبقى ان نعلم ما هي قيمة الجهود الحديثة لاخذ هذه الواقعة بعين الاعتبار ضمن اطار الفكر الارثوذكسي الذي يمتنع عن ترك التحليلات الحديثة .

التفوق الجماعي l'avantage collectif

يحاول عدد من الاقتصاديين حاليا ان يبنوا نظرية للانتاجية الجماعية للاستثمارات . القضية تتعلق بايجاد وسيلة لقياس التفوق الجماعي الذي يحدثه استثمار ما ، وقياس ما يؤدي اليه هذا الاستثمار من كسب في الاشباع بالنسبة للمجتمع ككل .

ان فكرة بناء نظرية للاستثمار انطلاقا من وجهة نظر المجموع بشكل حاسم لا من وجهة نظر صاحب المشروع المنفرد ، مع بقائها حديثة الى ابعد الحدود ، هي فكرة قديمة . « ييفو » (١٠١) هو الذي افتح هذا التيار الجديد منذ ١٩١٢ .

ينبغي اولا معرفة الى اي حد يكون « نافعا » بالنسبة للمجموع تقليص الاستهلاك المعاصر من اجل تسريع وتيرة تكوين راس المال ، الامر الذي من شأنه ان يؤمن استهلاكا مقبلا متعاظما . بالنسبة لوضع « روبنسون في جزيرته » تكون مشكلة المعدل الامثل للتراكم مشكلة سهلة الحل . روبنسون

(١٠١) Pigou « الثروة والرخاء الاقتصادي » ١٩١٢ : « اقتصادات الرخاء » ١٩٢٠ ، Economie appliquée
عدد خاص حول التفوق الجماعي .

بحسب فورا بوحداث اشباع . اذا قرر ان يصنع آلة ما ، فهو يراعى من جهة منفعة الاشياء التي كان بإمكانه ان ينتجها خلال الوقت المخصص لصنع الآلة ، ومن جهة اخرى منفعة الاشياء المقبلة التي تساعد آله على انساها . التضحية مؤقتة ، والفائدة ابدية . لكن روبنسون ، شأنه شأن كل كائن صائر الى زوال ، « يقلل من قيمة المستقبل » ، مما يسمح للسلسلة اللامتناهية ، ولكن المتناقصة ، من المنافع المقبلة ، ان تتمكن ، بالنسبة لمعدل معين من التراكم ، من مساواة السلسلة المتناهية من المنافع الحاضرة المضى بها . لكن الامر ليس كذلك بالنسبة للجماعة ، لانه عندما يصار الى تعديل وتيرة التراكم يصار في الوقت نفسه الى تعديل الصورة العامة لتوزيع المداخل ، بحيث ان الذين يربحون والذين يخسرون من جراء العملية ليسوا نفس الافراد . نعود فنلتقي هنا بالصعوبة الاساسية التي تصطدم بها كل نظرية ذاتية للقيمة : كيف يمكن مقارنة الاشباع الذي كسبه البعض بذلك الذي فقده البعض الاخر . وتتفاقم الصعوبة بفعل اننا اذا اتخذنا وجهة نظر الجماعة ، وجب علينا مقارنة الاشباع التي فقدها جيل معين بتلك التي كسبتها الاجيال الاخرى .

المشكلة الثانية التي ينبغي لنظرية الاستثمار ان تحلها هي مشكلة الاختيار بين عدة تقنيات ممكنة للانتاج تتفاوت من حيث غزارتها — براسمال . وتطرح هذه المشكلة على نحو مماثل لمشكلة جمود الوتيرة العامة للتراكم . غالبا ما يكون الاستثمار الاعم ، من وجهة نظر الانتاجية الفردية ، هو الاستثمار المفضل . لكننا اذا اخذنا الفائدة الاجتماعية على امتداد فترة عشر سنوات مثلا ، وليس فائدة صاحب المشروع المباشرة ، لتبين لنا عندئذ ان الاستثمار الثقيل هو الذي يكون المفضل في الغالب . ولكن الى اي حد يكون معضلا ؟ لقد حاولنا في ما سبق ان نرسم معالم نظرية عقلانية في الاستثمار . ان اقتصادي « الرخاء الاقتصادي » du « Welfare Economics » يصطدمون بالقابل بنفس الصعوبات المذكورة آنفا : اختيار تقنية بدلا من اختيار تقنية اخرى ، عدا عن انه يبدل الوتيرة العامة للتراكم ومن ثم الدخل الاجمالي المقبل كما يبدل شكل توزيعه ، فهو يؤثر على المسلك العام للتوزيع الحالي للمداخل . هنا ايضا ينبغي مقارنة الاشباع المكسوبة من قبل افراد مختلفين ، بل من قبل اجيال متعاقبة .

انما الوجه الثالث من المشكلة — مسألة التخصيص الدولي من وجهة

نظر غزارة الصناعات الوطنية براسمال - فتعيدنا الى نظرية التفوق المقارن المجددة ضمن إطار « الرخاء الاقتصادي » . يرى « ر. برييتش » أن افضل حل من وجهة نظر التفوق الجماعي هو توجيه الاستثمار نحو ايجاد اقتصاد داخلي مركب ، عوضاً عن توجيه النمو ضمن إطار تخصص داخلي متصاعد . ولكن بما أنه من المستحيل قياس المنافع ومقارنة اشباعاته فردين مختلفين ، فليس من الممكن ، بصورة ادلى ، ان يقاس ، على الحقل الذاتي المحض لنظرية التفوق المقارن ، التفوق التي ينشأ عن ايجاد تركيب اقتصادي داخلي .

واخيراً يجب الاعتراف اعترافاً كاملاً ان هذه النظريات حول التفوق الجماعي لا تعطينا اية وسيلة فعلية لتجاوز الصعوبة الجوهرية التي تنشأ عن نظرتها الذاتية للقيمة . لذلك فلا شك ان هؤلاء المنظرين الذين يشككون الفريق المسيطر في الفكرية النظرية الحالية لم يفلحوا في التأثير على المنفذين . ومن الملفت للنظر بهذا الصدد ما نجده في كتاب كتاب « مندلبوم » (١٠٢) من ان المؤلف يصوغ نموذجاً للنمو الخمسي منطلقاً من الواقع الموضوعي فقط : اليد العاملة التي يجب توزيعها بين مختلف المهام الاقتصادية ، اخذاً بالاعتبار الثروات الطبيعية والمدة اللازمة لبناء مختلف التجهيزات الممكنة . ولم تخدم عملية الصياغة هذه اية اشارة الى التفوق المقارن .

الى هذه الصعوبات النظرية الأساسية ، والتي لا يمكن تجاوزها ، يضاف لدى منظري التفوق الجماعي ، الخلط بين النظرية والمذهب *théorie et doctrine* . وعلى افتراض ان الصعوبات التي يلاقيها تحليل « الرخاء الاقتصادي » قد حلت فيجب ان نلاحظ ان التوصيات التي يمكن ان يقدمها الاقتصاديون تقع عندئذ على الصعيد المذهبي . عندما تلاحظ ان اتجاهها من الاتجاهات « بصمد الاشباع الاجتماعي الى حده الأقصى » رغم كون الانتاجية الفردية للاستثمار التي تعبر عنه انتاجية ضعيفة ، وان اتجاهها آخر ، ذا مردودية مباشرة اكبر ، ليس هو الامثل من وجهة نظر الجماعة ، فما الذي يمكن ان نفعله لاجبار اصحاب المشاريع على التصرف بشكل معاكس لمصالحهم ؟

(١٠٢) Mandelhim « تصنيع الساعات المتأخرة » اوكلورد ١٩٤٧ .

ج - التخصص الدولي وتوجه الاستثمارات في الاطراف نحو الصناعات والتقنيات الخفيفة .

نحو الرأسمالية المبنية على اسواق الداخلية : التكامل الضروري بين الفروع الخفيفة والفروع الثقيلة .

في اقتصاد مغلق ، يؤدي مستوى معين من الدخل الوطني ، اذا رافقه توزيع معين لهذا الدخل ، الى وجهة معينة للطلب ، ويقتضي بالتالي وجهة خاصة للانتاج بما يتلاءم مع هذا الطلب .

الصناعات الاولى التي اوجدت في اوروبا استدعت تقنيات خفيفة نسبيا لانها تعطي مردودا اكثر . لكن نمو صناعة (كصناعة النسيج مثلا) يجعل الانتاج المتزايد في الفروع الاخرى (صنع الآلات مثلا) ضروريا . وقد تكون التقنية الاكثر مردودا في هذه الفروع تقنية أثقل . ماركس ، الذي درس اوالية قسمة الارباح بالتساوي ، اهتم بهذه المشكلة . في صناعة خفيفة يكون الربح الاصلي اكثر ارتفاعا . فتتدفق رؤوس الاموال ويتجمد السعر في مستوى « اسعار الانتاج » مؤمنا بذلك لجميع رؤوس الاموال تعويضا متساويا . الى ذلك ، اذا تجاوز حجم الانتاج ، على هذا المستوى من السعر ، الحاجة الاجتماعية ، فان سعر السوق يتجمد على مستوى ادنى من « سعر الانتاج » . فتهرب رؤوس الاموال من فرع النشاط الذي يكون معدل الربح فيه قد أصبح متدنيا عن المعدل المتوسط في الفروع الاخرى . ويحصل التوازن النهائي عندما تتلاءم وجهة الانتاج مع الطلب الاجتماعي من جهة ، وتؤمن لجميع الرساميل تعويضا متساويا من جهة اخرى . ان ميل رؤوس الاموال الى التوجه المفضل نحو الصناعات الخفيفة هو اذن ميل محدود ، اذا جاز القول ، بحدود النمو الضروري - ولكن اللاحق فقط - الذي تحققه الصناعات التكميلية حتى ولو كانت صناعات أثقل .

لنلاحظ ان هذا التعريف يختلف الى ابعد الحدود عن التعريف الذي يرى ان الصناعة الخفيفة هي فبركة ادوات الاستهلاك وان الصناعة الثقيلة هي انتاج معدات التجهيز . يمكن ان نفهم جيدا ان انتاج الفحم الحجري يستخدم من اليد العاملة في وحدة رأسمال اكثر مما يستخدمه انتاج اشياء من المواد البلاستيكية . ويحصل كقاعدة عامة ان تكون الصناعات الاكثر « ثقلا » هي الاكثر شيوعا في قطاع انتاج المعدات الرساميل ، الامر الذي يساعد على الوقوع في مغالطات مؤسفة . مع ذلك فهناك صلة عميقة تربط بين الظاهرتين . اذا وضعنا ، في قطاع معين من الصناعة ، تقنية أحدث موضع التطبيق فان متوسط الانتاج الوطني « يتساقل » . ولكن انتاج ادوات

الإنتاج يكون عندئذ قد ازداد أكثر من ازدياد إنتاج أدوات الاستهلاك .
« فتناقل » التقنيات (التقدم) مواز لانتقال القوى الانتاجية من الإنتاج
النهائي إلى الإنتاج الوسيط . وانذكر ان هناك صلة كذلك بين حجم
المؤسسات ، لجهة اليد العاملة المشغولة ، وبين درجة الفزارة الرأسمالية .
ففي الصناعة « الخفيفة » ، يكون « الدخول » اسهل . اذ يقتضي مقدارا
اقل من رؤوس الاموال . من هنا ان المنشآت الصغيرة يمكنها ان توجد
في هذه الصناعة بصورة اسهل مما في الصناعة « الثقيلة » .

اما في ظروف الانخراط الدولي ، فالامر على العكس . فعندما ينمو
رأسمال ضمن اطار التبادل الخارجي ، وعندما لا يلعب توسع السوق الوطنية
الا دورا ثانويا في النمو الرأسمالي ، فان الادوات التكميلية الاثقل يمكن ان
تستورد ، وعندئذ يكون التوجه التفضيلي للاستثمارات نحو الصناعة الخفيفة
مدعوما بالتخصص الدولي لدى البعض ، بينما يتم العكس لدى البعض الاخر .
اذ ترتفع حصة الإنتاج الثقيل بصورة اسرع واسرع .

التخصص الدولي والنمو المحدود للصناعات والتقنيات في الاطراف .

نظرية التفوق المقارن تنصح البلدان « القليلة النمو » بالتخصص في
الصناعة الخفيفة . هذه البلدان لا تصطدم بضرورة التزود بالمعدات الثقيلة
التكميلية من انتاجها المحلي مباشرة . فهذه المعدات يمكن ان تستورد . كل
امة يجب عليها ان تخصص في ما هي متمتعة بالنسبة اليه ببعض التفوق .
علما بأن هذا التفوق انما يحصل لانها تملك عوامل الإنتاج المختصة بانتاج
هذه السلع بكلفة بخسة نسبيا . البلدان الرأسمالية جدا تنتج معدات
تستلزم كثيرا من رأسمال ، والبلدان المكتظة بالسكان تنتج معدات تقتضي
كثيرا من العمل .

بديهي ان هذا التخصص للبلدان القليلة النمو يكون ملائما لمصلحة
الظاهرة ، اذ ان الكسب ، عند التبادل ، يكون بديهي . لكن القضية هنا لا
تتعدى الظواهر . اذ ان شرط التخصص هو ان البلد « المتخلف » ، حيث
يكون العمل اكثر وفرة ، يدفع لهذا العمل بمعدل ادنى من ذلك الذي يدفع له
في البلد « النامي » ، لقاء انتاجية مساوية . هذا التوجه يحدد عندئذ وتيرة
تعاظم ابطاء . ان مصلحة صاحب المشروع المباشرة تدخل اذن في تعارض مع
فائدة المجتمع المنظور اليها من زاوية اقل ضيقا . نظرية التفوق المقارن يعوزها
انحسار الافق .

والحق ان استثمار رؤوس الاموال في اخف الصناعات الممكنة يخدم مصلحة صاحب المشروع المباشرة ، شرط استيراد المعدات الثقيلة اللازمة لتزويد السوق تزويدا متوازنا . ثم انه يصار الى تنبيه المخططين في البلدان الفقيرة الى خطر الاقتداء بالتقنيات المتقدمة اكثر في البلدان النامية . كما يصار الى نصحهم بتبني التقنيات المتأخرة التي يقل فيها « استخدام راسمال » . صحيح انه يؤخذ تماما في الاعتبار ان هذه التقنيات ، اذا كانت اكثر مردودا بالنسبة لصاحب المشروع في البلدان الفقيرة ، فذلك يعود بالضبط الى الاجور المنخفضة . مع ذلك فان الموقف يتخذ فقط من وجهة النظر الفردية التي تعادل سلفا بين مصلحة المنشأة الواحدة وبين المصلحة الجماعية . اما من وجهة النظر الاجمالية فليس لهذا الحساب الفردي اي معنى . فالاستثمار الشديد الخفة يقتضي استثمارة تكميلية ثقيلة جدا ، والصناعة الاقل خفة يصحبها نمو لصناعات اخرى اقل ثقلا . اما المهم فهو الانتاجية الاجتماعية وحدها .

ان امكانية اللجوء الى التبادل الخارجي هي التي تسمح بخلط المصلحة الفردية بالمصلحة الاجتماعية : والحق انه اذا كان الاستثمار الاخف اكثر مردودا بالنسبة للمنشأة الواحدة فهو كذلك ايضا بالنسبة للمجتمع ، اذ انه ليس ثمة حاجة ، داخليا ، لانتاج السلع التكميلية الاثقل ، نما علينا الا ان نستوردها . وندفع ثمنها صادرات من الادوات الخفيفة . في مثل هذا التخصص يربح المجتمع على المدى القصير ، اما على المدى الطويل فهو خاسر حتما .

هذه الصلة بين الاستثمار الخفيف واستيراد المعدات الثقيلة التكميلية هي صلة قوية جدا بحيث ان جميع سياسات النمو التي تولي الاولوية للصناعات الخفيفة تضع نصب اعينها حتما الانخراط الدولي . عندئذ فقط تتدخل قضية الاولوية لامتيازات التوازن الخارجي . ذلك انه اذا كان من المفيد ، على المدى المباشر ، ان تنصرف البلدان « القليلة النمو » للصناعة الخفيفة ، فيجب كذلك ان تتعكن من دفع ثمن الواردات الثقيلة التكميلية . الان صادرات البلدان المتخلفة لا تتعلق بها هي بل تتعلق بالوضع في البلدان النامية . فيجب اذن ان يؤخذ بالحسبان مفاعيل الاستثمار على ميزان المدفوعات ، الذي يجب ان يكون متوازنا حتى يتمكن هذا الاستثمار من استنفاد مفاعيله على الدخل الوطني .

وختاما ، من المهم التذكير بان تقسيم العمل هذا (صناعات لينة في

المركز ، وصناعات خفيفة في الاطراف) لا يقابل الا مرحلة واحدة من مراحل التخصص الدولي ، وصحيح ان هذه المرحلة ما زالت راهنة . ولكن ، في المستقبل ، اذا لم تعد الصناعات الاكثر حداثة تتصف كما هي حتى اليوم بطابع « الثقل » ، بل بطابع « التكوين العضوي للعمل » (١.٣) ، مفسحة امام العمل الماهر مجالا اكبر (١.٤) ، فان تقسيما جديدا غير متكافئ للعمل ، مبنيا على هذه الظاهرة الجديدة ، من شأنه ان يعيد التقسيم السابق الى مكانه الصحيح - تاريخيا - الذي تناولناه هنا بالتحليل .

ب - التخصص الدولي وتحويل الاواليات التضعيفية .

١ - نظرية المضاعف والمسارع .

معنى هذه النظرية في ظروف التخصص الدولي غير المتكافئ .

لقد ابرز الاقتصاد الحديث الطابع التضعيفي لمعظم الظواهر الاقتصادية فهو يميز عادة بين المفاعيل « الابتدائية » *les effets primaires* التي يقع مجراها مباشرة بعد ان يكون التحول العنبر تحولا محركا قد تدخل في المعطيات الاقتصادية ، وبين الظواهر « الثانوية » *secondaires* التي تستند مفعولها خلال سلسلة الحقب المتتابعة ، اللامتناهية من الناحية النظرية . وحقيقة القول ان الفكرية التقليدية حول « التوازن العام » كانت تقوم بتمييز لفظي مماثل . فقد كانت مجمل المفاعيل المباشرة التي تتعلسق بتعديل مستقل « للتقنية » او « للاذواق » ، وهما التحولان الكيـيران المستقلان في المنظومة الحديثة ، تشكل « المفعول الابتدائي » لهذا التحول . هذا المفعول كان النتيجة الفعلية للتعديل الذي كان يلعب دور « السبب » . كل المنظومة ، المفترضة في توازن عند البدء ، كانت تفقد توازنها بفعل هذا المفعول الابتدائي . عندئذ كانت تدخل الاواليات « التصحيحية » *mécanismes réajusteurs* للقيام بعملها . واذ يصبح المفعول الابتدائي بدوره سببا ، فقد كان يحدد دخول « قوى التوازن » في اللعبة ، تلك القوى التي تساعد المنظومة بكاملها على الوصول الى توازن عام جديد او على استعادة توازنها القديم . اما النظرية الحديثة فقد اعرضت عن العثور بأي ثمن على « قوى توازن » . فاقترنت والحالة هذه على وصف التبدلات التي تحصل في الزمان - مرحلة تلو مرحلة - في المنظومة العامة . ففي نهاية

(١.٣) حسب تعبير موفق جيا لعمانويل (التبادل غير المتكافئ) .

(١.٤) R. Richter « الحضارة على القتل » انتروبوس ١٩٦٩ .

المرحلة الاولى نجد انفسنا حيال منظومة معينة ، مختلة التوازن طبعاً ، وهذا الاختلال في التوازن يؤدي بالمنظومة ، خلال المرحلة الثانية ، الى اختلال آخر وهكذا الى ما لا نهاية . عندئذ لا يصار الى الادعاء مطلقاً ان المنظومة تتجه نحو اي توازن كان . بل يصار الى التأكيد على ان العلم الاقتصادي لا مهمة له سوى ان يبين السلسلة المتعاقبة التي يتدرج وفقاً لها تسلسلات الوقائع السببية . فهذا التسلسل يضع موضع الفعل بعض القوى التي تسمى الى اعادة التوازن للمنظومة التي اختل توازنها في المرحلة الابتدائية ، كما يضع موضع الفعل بعض القوى الاخرى التي تسعى ، على العكس ، الى توليد اختلالات جديدة في التوازن . ان نعط نتابع هذه الاواليات زمينياً ، وسرعة استجابة المتحولات لتبدلات المتحولات الاخرى ، هما وحدهما اللذان يحددان التطور الفعلي للمنظومة بكاملها . واضح كل الوضوح ان هذه الطريقة في تحليل المنظومة الاقتصادية تتأثر كلياً بالمدرسة التجريبية .

كان « فيسكل » اول من اعطى مثلاً عن الاولية « الجممية » التي يؤدي نعط تدخل مختلف القوى الاقتصادية فيها الى ازدياد حدة الاختلال الابتدائي فني نهاية الامر . كما ان نظرية « اللولب التضخمي » « La spirale inflationniste » هي من نفس الطراز .

لكن هناك اوضاعاً ينتهي فيها السير المتعاقب للاواليات الاقتصادية الى توازن جديد . بين قيم مختلف الكميات الاجمالية لدى الإنطلاق ولدى الوصول ، يمكننا ان نبين ، بما لا يقبل الشك ، وبطرائق رياضية بسيطة ، « مضاعفات » « تاخص » تطور الوضع . احدى هذه الظاهرات هي « المفعول التضخمي » « l'effet multiplicatif » للاستثمار ، الذي يعبر عن ان الاستثمار « الابتدائي » يستدعي سلسلة من الاستثمارات اللاحقة . فالاستثمار الابتدائي بوسعه اذن ان يعتبر كقطب للنمو اللاحق ، فهو الذي يسير اواليات التراكم : المضاعف الذي يقيس العلاقة بين الاستثمار « المستقل » وازدياد الدخل الذي يتولد عنه ، والمبارع الذي يقيس العلاقة بين زيادة سببية معينة للاستهلاك والزيادة المستتدة من الاستثمار او الناتجة بفعله .

La relation entre une augmentation causale de la consommation et l'augmentation induite de l'investissement .

ما هو الملك العام لسير هذه الظاهرة التضخمية ؟ استثمار جديد ،

مستقل ، حصل في وقت معين . . هذا يعني ان ثمة قوى انتاجية قد تقلت من الانتاج « النهائي » الى الانتاج « الوسيط » . الاستثمار الجديد المحقق في قطاع الانتاج « النهائي » يستلزم . في الواقع ، استثمارا تكميليا في قطاع الانتاج « الوسيط » . فاذا لم تتغير التقنية المستعملة ، يستند الاستثماران سوية مواردهما من اليد العاملة من التعاظم السكاني . وذلك بنسب معينة يتصف بها الاقتصاد المعني . في هذه الحالة يحصل مجرد تضخم في الانتاج ، ويبقى دخل الفرد ثابتا على حاله . اما اذا كانت التقنية جديدة ، فالاستثمار التكميلي في الانتاج الوسيط يجمد من اليد العاملة نسبة اكبر مما كان يحصل في السابق . وفي هذه الحالة ، وهي وحدها الحالة التي تهتمنا لانها تعبر عن تقدم فعلي ، يزداد دخل الفرد . اذا بقى استهلاك الفرد الفعلي ثابتا على حاله فان « التوفير » يتزايد . فما هو المصير المخصص لهذا « التوفير » ؟ لنفترض انه صير الى « استثماره » ، اي انه شكل بين يدي المالك تلك السلفة التي تتيح له ان يحرك بعض القوى الانتاجية من مكانها ، اي ان يرفع مستوى الانتاج الفردي في المجتمع خلال فترة ثانية . فاذا بقي الاستهلاك ثابتا بشكل دائم ، تستطيع هذه العملية ان تستمر الى ما لا نهاية . وعلى هذا القياس يمكننا القول ان الاستثمار « المستقل » قد افصح مجال الامكان امام السلسلة اللامتناهية للاستثمارات « الثانوية » . ويكون مفعوله التضييفي لا متناهيا . هذا يعني بتعبير آخر ان اول استثمار حصل في البشرية قد افصح مجال الامكان امام كل التقدم اللاحق الذي حققه المجتمع ، مما يشكل اعترافا بالعجز : فالمشكلة المطروحة لا فائدة منها . .

هنالك فائدة في تحليل سير هذه الاولية على مرحلتين : فتدرس في المرحلة الاولى تلك الاولية التي يتمكن الاستثمار الجديد بواسطتها من رفع مستوى الدخل (« المضاعف ») ، وتدرس في المرحلة الثانية تلك الاولية التي يطيح تعاظم الدخل بواسطتها استثمار التوفير (« المسارع ») . عندئذ يبدو النمو كعملية لا حدود لها ، تترابط خلالها مفاعيل المضاعف والمسارع بتسلسل لا نهاية له .

Les paradoxes du multiplicateur

(١) - تناقضات المضاعف

المضاعف هو العدد الذي يقيس النسبة القائمة بين الاستثمار الذي يعتبر استثمارا مستقلا وبين تعاظم الدخل الذي يحدده هذا الاستثمار . لقد اعطاه « كينز » موقعا استراتيجيا من الدرجة الاولى في عملية تحديد مستوى النشاط .

المضاعف الكينزي

يهتم « كينز » بسلوك الطلب لا بسلوك العرض .
الطلب يخلق دائما عرضه الخاص ، لكن العرض لا يخلق دائما
طلبه الخاص : هذه هي مسلمة « النظرية العامة » . اذا افترضنا ان
الدخل الاجمالي د قد ازداد ، لسبب من الاسباب ، بمقدار Δ د ، فان هذا
الدخل الاضافي ينتق في جزء منه ، ويوفر في الجزء الآخر . اذا كانت ق ،
القابلية الوسطية للاستهلاك ، ثابتة على حالها ، فان ازدياد الاستهلاك يكون
بمقدار ق Δ د . هذا الطلب الجديد يخلق عرضه الخاص ، فالدخل يتعاضد اذن
بمقدار ق Δ د . في فترة ثانية ، يولد هذا التعاضد ق Δ د في الدخل ،
تعاضدا ثانيا في الاستهلاك بمقدار ق Δ د . وهكذا الامر في مرحلة ثالثة
ثم في مرحلة رابعة وهلم جرا . اخيرا ، وفي نهاية سلسلة لا متناهية من
الفترات ، يكون الدخل قد ازداد بمقدار Δ د + ق Δ د + ق Δ د + ...
حيث الكمية ك = س
س - ق

تقيس قيمة المضاعف .

هذه النظرية حول المفاعيل التضعيفية لكل تعاضد في الدخل هي ، كما
نرى ، نظرية عامة تماما (١.٥) . و « كينز » نفسه يعطيها تفسيراً خاصاً
في حال ان الازدياد الاصلي في الدخل يكون قد نشأ عن استثمار مستقل .
والحق ان الدخل الاجمالي ، بالنسبة لكينز ، مساو لحاصل جمع الاستهلاك
والاستثمار . في هذه الحال ، يقيس العامل «ك» النسبة القائمة بين التبدل
المستمد او الناشئ في الدخل
la variation induite du revenu

وبين التبدل الفاعل في الاستثمار المستقل او الموجه له

la variation inductrice de l'investissement autonome

فضلا عن ذلك ينبغي الاشارة الى ان « الفترات » الموصوفة اعلاه تكون ، في
راي كينز ، فترات قصيرة ، اذ ان الطلب يخلق عرضه الخاص بسرعة كبيرة ،
بحيث ان المضاعف يستنفد عمليا كل مفاعيله في وقت محدود نسبيا .
ولندكر اخيرا ان كينز ، في هذا التحليل ، لا يعول اهمية كبيرة على متابعة
مصير حصة الدخل الموفر . ونحن سنرى ان المضاعف يفقد كل معناه فيما
لو صير الى استثمار هذا التوفير . فيجب الافتراض ، والحالة هذه ، انه سيكنز .

* = استثمار

(١.٥) يعود تميم نظرية المضاعف الى Goodwin في « الاقتصادات الجديدة » الفصل

٢٦ (المضاعف) نيويورك ١٩٤٨ . انظر ايضا Haberler « الاقتصاد والاعمال »

الفصل ١٢ .

إذا استعدنا التحليل الكينزي عن كسب رأينا السبب في كونه غير صالح بالنسبة لحالة « التخلف » . فكينز يلاحظ أن الزدياد المستقل للدخل ينفق في قسم منه ، ويوفر في القسم الآخر . وهو يؤكد بعد ذلك أن القسم المنفق من هذا الدخل الإضافي يخلق عرضه الخاص . لنلاحظ أن الأمر ليس كذلك ، إلا إذا كان الطلب يخلق عرضه الخاص بواسطة الإنتاج . هذه الوسطة التي يهملها كينز واسطة جوهرية . ففي بلد يفتقد إلى القوى الانتاجية الحرة ، لا يلبث الطلب الإضافي أن يتلاشى في خضم ارتفاع الاسعار . أن عدم مرونة العرض في البلدان المتخلفة يؤدي إلى نفس النتيجة .

أهمال هذه الوسطة الجوهرية إذن ، هو الذي يسمح لكينز بالتأكيد على أن الطلب يخلق تلقائيا عرضه الخاص . وهذا التبسيط إياه هو الذي يسمح له بأن يهمل ، في تحليله للمضاعف ، مصير التوفير . حتى إذا أدخلنا من جديد مفهوم « الإنتاج » ضمن إطار التفكير البني على تحليل « الانفاق » عند كينز ، لتهاافت قسم كبير من نظرية المضاعف . عندما يكون بوسع الطلب أن يخلق عرضه الخاص ، معنى ذلك أن الإنتاج يوسع أن يزداد أزديادا فعليا . ولكن لكي يزداد فعليا يجب على أصحاب المشاريع أن يستثمروا . واذن ينبغي أن يكون القسم الموفر من الدخل الإضافي الفاعل أو الموجه مستثمرا ، في قسم منه على الأقل ، حتى يزداد العرض كجواب على تعاضل الطلب .

إلا تدحض التجربة في البلدان المتخلفة هذا التأكيد لتؤيد وجهة نظر كينز ؟ إنتاج القطن في مصر يمكن أن يزداد بفضل عمالة كثيفة ليد العاملة ، دون استثمارات جديدة . لنلاحظ هنا ، كما في أي مجال آخر ، أن الطلب يخلق عرضه الخاص بواسطة الإنتاج (الذي يمكن أن يزداد بفضل احتياطي البطالة) . ولنصف أن الطلب الذي يخلق هنا عرضه الخاص هو الطلب الاجنبي (الذي يحول الزراعة عن إنتاجها القديم) وليس الطلب المحلي « الجديد » (« الابتدائي ») .

فتماعظم الطلب المحلي لن يتناول بالقبض هذا المتوج ، بل أنه سينصب على الإنتاج المعيشي وعلى الإنتاج المانيفاتوري . ولنصف أيضا أن مجرد الأعمال الكثيفة ليد العاملة تقتضي من صاحب المشروع (وهو هنا ملاك كبير) أن يقوم ، خلافا لما يبدو ظاهريا ، باستعمال سلفة من رأسمال إضافي ، إذ أن رأسمال ينبغي أن يستعمل سلفا من أجل شراء معدات التجهيز ، أو البلدور الخ . . . وكذلك من أجل دفع الأجور . أن المفهوم السائع الذي يجمع

« رأسمال » متعللاً بـ « معدات التجهيز » هو مفهوم ينطوي على غموض .
 المفهوم الماركسي ، الذي يضمّن رأسمال تلك السلسلة المسبقة التي ينبغي
 على صاحب المشروع أن يقوم بها من أجل شراء قوة العمل (رأسمال متحول) ،
 هو وحده الذي يساعد على تجنب أخطاء النظرية الشائعة . وأخيراً ، وعلى
 الإخص ، فالنموذج هنا خاص جداً . إذ يصر هنا إلى معايمة توجه الزراعة
 في اتجاه جديد ، أي استبدال إنتاج بآنتاج آخر . إلا أن النموذج الأعم ليس
 هذا الذي ذكر ، بل هو يتصف بأن الطلب الجديد يستلزم إنتاجاً إضافياً
 لمنتجات ما ، دون التقيص من إنتاج آخر . من أجل الحصول على مزيد من
 القطن في الفدان الواحد أو من أجل التمكن من تكريس مزيد من الفدادين
 لزراعة القطن ، دون تنقيص إنتاج الزراعات الأخرى (أي الحصول على
 مزيد من القمح . . الخ بالفدان الواحد) ليس هناك إلا وسيلة واحدة : زيادة
 استعمال رأسمال ، زيادة غزارة استعماله في الفدان الواحد . هكذا نعود
 فنقع على تأكيدنا العام جداً ، من أن الطلب الذي يخلق عرضه الخصائص
 بواسطة الإنتاج يستلزم استثمارات جديدة .

وإذن ، ما هو المصير الذي يبقى لحصة الدخل « الوفرة » ؟ إذا صير
 إلى استثمار كل هذا الدخل من أجل تأمين تكييف العرض مع الطلب ، فإننا
 نقع من جديد في الحالة « الكلاسيكية » : قسم من الدخل يتفق على أدوات
 الاستهلاك ، والقسم الباقي على شراء أدوات الإنتاج المعدة بالضبط لإنتاج
 إنتاج تلك الأدوات المطلوبة للاستهلاك . فلا يعود ثمة أي معنى للمضاعف .
 تصبح قيمته لا متناهية . هذا يعني أن الطلب لا يشكل الحد الأعلى للإنتاج .
 بل العرض هو الذي يلعب هذا الدور . فالمضاعف يحتفظ فقط بقيمة
 متناهية عندما يصر إلى اكتناز قسم من التوفير ، على أن يستثمر القسم
 الآخر من أجل أن يتمكن الطلب من خلق عرضه الخاص . في هذه الحالة فقط
 يمكن أن نقول أن الإنتاج محدود بواسطة الطلب ، وأن المضاعف له قيمة
 متناهية (١-٦) .

(١-٦) انظر بهذا الصدد Oscar Longo « نظرية المضاعف » (Ec. Rév. 1943) ; Nogaro :

« القيمة المطلقة : نظريات الاقتصادية » فصل ١٧ ، Stopler « ملاحظة حول
 المضاعف » (Ec. Internazionale bout 1950) ; Bettelheim « الدخل الوطني ،
 التوفير والاستثمار عند ماركس وكيتر » (R.E. Po No 2 - 1948) ، « مرجعية
 لنظرية العمالة » - (دراسات عليا ، باريس ١٩٥٢) ، Klein « نظريات الطلب »



في فرضية اكتناز قسم من التوفير ، تفهم جيدا ان يكون لتعاضد الدخل دائما مفاعيل تضعيفية . لكن هذا الاكتناز ينشأ عن ان الطلب الجديد يقتضي ، حتى يخلق عرضه الخاص ، ان يستثمر قسما فقط من التوفير . في هذه الحالة لا يكون استثمار كل التوفير استثمارا ايراديا . فالجسر بين نظرية الاكتناز وبين تحليل مقتضيات الانتاج دون المرور بوساطة ذلك العامل النفسي - الفعالية الحدية لرأس المال - الذي يشكل اضعف نقطة في النظرية الكيتزية ، ودون المرور بوساطة محلل الفائدة وبتفضيل السيولة ، الامر ان اللذان يلزمان كينز بقبول الكموية النقدية . هذا التزايد الاول الدخل ، يمكن ان ينشأ عن استثمار انتاجي (اي عن استثمار حقيقي يزيد كتلة ادوات الاستهلاك الموضوعية بمتناول المجتمع زيادة فعلية) ، كما انه قد ينشأ عن « استثمار مزيف » : اذ تدفع الدولة للعاطلين عن العمل ، فتحرق بذلك فجوات ثم تردمها . هذه الصيغة الثانية من تعاضد الدخل هي التي يكون لها المفاعيل التضعيفية الكبرى لانها تعبر عن نفسها بشكل كامل عبر تعاضد الاستهلاك دون تعاضد التوفير . وبديهي انه يمكن الخضول على نفس النتيجة ببساطة بفضل توزيع النقد دون مقابل او تفضيئة *Sans contrepartie* تقوم به الدولة . وبما اننا قد افترضنا ، في كل عملية التفكير هذه ، ان الاسعار ثابتة على حالها ، فان هذا يعني فقط ان زيادة مستوى الاجور الفعلية توسع الطلب وتخلق امكانية ايجاد استخدام ايرادي للتوفير الذي ينبغي ان يقضي الاستثمار اللازم حتى يتكيف الانتاج مع مستوى الطلب الذي اصبح اكثر ارتفاعا .

ان نظرة كينز الخصوصية جدا تنشأ عن انه يضع الاتفاق في مركز تحليل ولادة الدخل : غير انه اذا كان الاتفاق ضروريا للسيروية الاقتصادية ، فهو غير كاف على الاطلاق من اجل تأمين ولادة الدخل . كذلك ينبغي ان يعقب الاتفاق انتاج فعلي ، هو وحده الذي يشكل المقابل

النظري والعمالي « (J. P. E. 1947) Matizlaski » « بعض المسائل المتعلقة

بفعالية الاستثمار » (Soviet Wissenschaft No 4 - 1949) Shigeto Tsuru

« حول ترسيخات اعادة الانتاج » (في « نظرية النمو الرأسمالي ») Sweezy

« نظرية النمو الرأسمالي » (لندن ١٩٤٩) Strumilin « عامل الوقت في

مشاريع استثمار راسمالي » (Int. Ec. Papers No 1)

أو التفضية للدخل الفعلي . هذا الاستثمار الفعلي يستخدم بالضبط التوفير الذي يعمل كينز مصيره في تحليله للمضاعف . فإذا كانت هذه الزيادة في الإنتاج الفعلي لا تستوجب ، من أجل الإجابة على الطلب الإضافي ، إلا استثمار قسم فقط من التوفير ، فإن تحليلات المضاعف تستفيد عندئذ صحتها ، شرط أن تستبدل « قابلية الاستهلاك » بـ « قابلية الاستهلاك والاستثمار » . أو أن تستبدل قابلية التوفير بقابلية الاكتناز ، مما يؤدي إلى نفس النتيجة .

هل يحتفظ تحليل المضاعف بصحته ، وفقا لهذه الشروط ، فسي البلدان المتخلفة حيث يصار بالضبط إلى اكتناز القسم الأعظم من التوفير؟ ينبغي أن نجيب بالنفي على هذا السؤال ، رغم أن ذلك قد يبدو مغالطة . لننظر في الواقع إلى أسباب الاكتناز في هذه البلدان وإلى الأشكال التي يتخذها .

بالنسبة لكينز ، يصار إلى اكتناز قسم من الدخل نظرا لتفضيل السيولة الذي يعبر عن نفسه بواسطة معدل الفائدة . لكن الحق أن الاكتناز في الاقتصادات ما قبل الرأسمالية لا يعود إلى تفضيل السيولة أبدا . بل يعود إلى أمر بنيوي ، هو أن الفئات الأشد غنى ، الملاكسون العقاريون ، ليست مضطرة إلى استثمار قسم من دخلها لكي تؤمن لنفسها دخلا مستقبليا . فهؤلاء الأفراد يوسعهم إذن أن يؤمنوا استهلاكهم ، أن يحتفظوا بتوفيرهم دون أن يستثمروه . هذا الاكتناز الذي كان يتم بمراكمـة « القيم الفعلية » (ذهب أو أراض) أخذ يتخذ شيئا فشيئا صيغة اكتناز العملة المحلية . إذا كان الاكتناز يؤدي إلى مراكمـة كتل من الذهب ، فيجب أن نعتبره استهلاكا قاحلا ، لأن الذهب ينبغي أن يدفع مقابلـه صادرات فعلية . أما إذا كان المكتنزون يشترون الأراضي ، فلا يمكننا أن نعتبر الاكتناز « هوة بلا قرار يتلاشى فيها الطلب » . والحق أن الأموال المكتنزة ، ثم المخصصة لشراء الأراضي تنتقل إلى أيدي أفراد آخرين . فالطلب قد انتقل ، قد تحول من يد إلى يد ، لكنه لم يجلب ولم يعقم . إلا أن جاذب الأرض هذا يفاقم ، مع الزمن ، عدم تكافؤ التوزيع في البلدان المتخلفة . وملكية الثروة الجوهريـة في هذه المجتمعات الزراعية — ونعني الأرض — تصبح متمركزة أكثر فأكثر . هذا التمرکز للملكية لا يتم دون أن يفعل فعله على مستوى تعويض عمل الفلاحين الذين أصبحوا محاصـصين أو عمالا زراعيين ، ومن ثم ، على الطلب النهائي لأدوات الاستهلاك . فإذا

اتخذ الاستهلاك اخيرا صيغة مراكمة العملة او السندات الخطية ، يبقى ان نعلم ما اذا كانت كمية العملة لا تتلاءم تلقائيا مع الحاجة الاقتصادية ، بحيث ان هذا الاكتناز يكون عقيما من حيث مفاعيله على العمالة ، لكنه يحتفظ بكامل وظيفته بالنسبة للذي يكتنزه : مراكمة المقدرة الامكانية على الشراء او تدعيم سلطته الاجتماعية .

فالاكتناز في البلدان المتخلفة لا يشكل اذن « هروبا » يحد من الطلب . واذا كان الاكتناز يعوق النمو فلانه شيء شبيه بالاستهلاك الفاخر . انه يساهم اذن في تقليل غزارة الجهد الضروري للتوفير والاستثمار ، غير ان الاستثمار الفعلي وحده هو الذي يرفع مستوى الانتاجية في المجتمع .

ولنلاحظ على كل حال انه عندما يتخذ الاكتناز شكل مراكمة الاوراق المصرفية يصبح مضرا بالنمو ، وذلك بتعديل وجهة السيولة الطبيعية للطلب . اذا كان البنك المركزي في البلدان المتخلفة عاجزا عن ملائمة كمية النقد مع « الحاجة الاقتصادية » ، فان جذب كمية كبيرة من الوحدات النقدية بواسطة الاكتناز بوسعه ان يؤدي الى نفس المفاعيل التي يحدثها الاكتناز في البلدان النامية ، وذلك بان يحد هذا الجذب من حجم النقد الموضوع في متناول المنظومة الاقتصادية . ان المناذاة بمثل هذا القول تدل على ضيق في النظر تطلبه الكموية . الا تلجأ المصارف الاجنبية ، في الواقع ، الى اصدار مزيد من النقد بصورة آلية ، لكي تلبي بالضبط حاجات المنظومة الفعلية ؟ هنا ايضا لا يمكن ان يكون النقد مسؤولا عن اختلال جوهرى بعيد في التوازن . وفي اية حال ، ففي البلدان النامية نفسها ، لا يعود ضرر الاكتناز الى كونه يسحب النقد من المنظومة . هنا ايضا لا يكون الاكتناز « اضطراريا » ، بمعنى انه ليس « مقصودا » لاسباب تتعلق بتفضيل السيولة ، بل مفروضا على المنظومة لاسباب فعلية ؟

ان حجما معيناً من الانتاج يترافق حكما مع توزيع معين للدخل بين الاجور المنفقة على شكل معدات استهلاك ، وبين الارباح المنفقة في قسم منها ، والموفرة في القسم الاخر ثم المعاد استثمارها ، او المكثرة اذا لم يكن الاستثمار ايراديا . استثمار كل الربح لا يكون ايراديا الا اذا كانت النسبة القائمة في التوزيع بين الاجور المنفقة والارباح الموفرة ، هي نفس النسبة الموجودة في الانتاج بين قبة ادوات الاستهلاك وقبة معدات التجهيز اللازمة لصنع ادوات الاستهلاك هذه . غير ان النسبة القائمة بين

قيمة ادوات الاستهلاك وقيمة معدات التجهيز اللازمة لهذا الانتاج ، مرتبطة بمستوى التقنية المتعملة ، هناك تقنية معينة تسمح ، في درجة معينة من نمو المعارف البشرية ، بالانتاج المادي الاقصى . واصحاب المشاريع يجدون انفسهم ، بفعل المنافسة ، ملزمين بتبني هذه التقنية . لا شك في ان انخفاض الاجر يؤدي الى استعمال تقنيات اشد تاخرا . لكن هناك حدا ادنى لا يمكن الذهاب الى ما دونه مهما كان الاجر . اما من حيث نسبة الاجر الى الربح ، اقلست مرتبطة بنسبة القوى بين اصحاب المشاريع والماجورين ، وهي نسبة تحدد مستوى الاجر الفعلي ؟ فلذا افترضنا والحالة هذه ان الاجر الاجمالي الفعلي قد بقي ثابتا على حاله خلال عملية النمو ، في حين ان التقدم يتيح زيادة الانتاج الشامل ، وبالتالي زيادة حصة الارباح ، لرأينا ان اختلال التوازن لا يلبث ان يحصل . بصورة اعم يحصل اختلال التوازن عندما تزداد نسبة الربح الى الاجر بسرعة اكبر من ازدياد نسبة قيمة معدات الانتاج الى قيمة ادوات الاستهلاك . هذه النسبة الاخيرة ترتفع هي نفسها مع التقدم عندما يقتضي هذا الاخير استعمالا اغزر لرأسمال . فاذا كان الامر كذلك يحصل عندئذ « نقص في الطلب » واكتناز اضطراري . ويستعيد تحليل المضاعف معناه . وتكون قيمة هذا المضاعف متناهية .

فاذا اعدنا النظر الان في بلداننا المتخلفة ، حيث كل الدخل الموفر يكتنز بالقيمة الفعلية ، اي يستهلك ، لرأينا ان قابلية الاكتناز الكينزية تزول ويصبح المضاعف لا متناهيا . اذا كان تطور نسبة الارباح الى الاجور في هذه الاقتصادات ، ليس اسرع من تطور نسبة قيم معدات التجهيز الى قيم ادوات الاستهلاك ، فان الاكتناز بالعملة المحلية لا يمكن ان يكون له اي مفعول سيء ، لان النظام النقدي لا يلبث ان يطلق ضمن الدائرة ، وبصورة آلية ، كل الاموال التي انتزعت منها بواسطة المكتنزين . هنا ايضا يكون المضاعف لا متناهيا . هذا يعني اذن ان الانتاج لم يعد محدودا بحدود التقص في الطلب ، واذن فالعرض هو الذي يشكل الحد الاعلى للانتاج . وهذا العرض لا يمكن ان يزداد الا باستثمار فعلي ،

اذا كان هذا الاستثمار يولد « مفاعيل تضعيفية » فان ذلك يتم بالاتجاه التالي : في هذه البلدان ، حيث تكون معدات التجهيز قليلة الاستغلال ، يتيح الاستعمال الاغزر لهذه المعدات تعاظما كبيرا نسبيا في الانتاج ، كما يتيح تعاظما في التوفير اذا كانت الاجور ثابتة . فهو

يتيح إذن استثمارا ثانويا هاما . وهنا نصبح بعيدين كل البعد عن التحليل الكينزي . فهذا التحليل يوقعه على صنعيد التداول ، شأنه شأن كل الاقتصاد الجامعي ، وبتمهيد السبب ذاته من تحليل علاقات الانتاج ، يقفل في طرح المشاكل الصحيحة .

تصدير الارباح والفاء « المفاعيل التضخيفية » للاستثمار في الاطراف (١٠٧) .

يشكل الاستثمار الجديد ، في البلدان « المتخلفة » كمناف في غيرها طلبا اضافيا . والطلب الجديد يحدد في فترة لاحقة انتاجا اضافيا يحصل عليه بفضل استثمار جديد . فالتوفير يجد إذن ، في جزء منه على الأقل ، توظيفاً ايراديا . فإذا كان التوفير المستخلص من تعاظم الدخل الناشئ عن الاستثمار الاول ، ارفع من الاستثمار اللازم من اجل الحصول على الاضافي من الانتاج الذي ينبغي أن يشكل مقابلا او تغطية لحصة الدخل الاضافي المنفق ، فإن كل التوفير المستخلص من التوزيع الاول للدخل لا يمكن أن يستثمر بصورة ايرادية خلال الفترة الثانية .

في نهاية الفترة الاولى يولد الاستثمار الابتدائي استثمارا ثانويا . لكن قسما من التوفير أصبح الآن وقيرا للغاية ، ومكتنزا . في الفترة الثانية يؤدي هذا الاستثمار الثانوي نفسه الى توزيع في الدخل . ان اشباع الاستهلاك الاضافي ، وهو اشباع مواز لانفاق قسم من الدخل ، يقتضي استثمار جزء من التوفير المستخلص من هذا الدخل الاضافي اياه . في نهاية هذه الفترة الثانية يكون الاستثمار الثانوي قد ولد إذن استثمارا ثالثا . مرة اخرى يصار الى اكتناز قسم من التوفير الجديد . ويتجه الوضع سريعا نحو التوازن . هنا يكون ثمة مضاعف قيمته متناهية . فهل ان ترسيمة المضاعف هذه صالحة في ظروف التخلف ؟ .

بصورة عامة ، وفي ظروف نمو للرأسمالية القليلة التقدم ، يمكن ان يصار الى استثمار التوفير بكامله (نظرب هنا صفحا عن الدورة) . اذ ينبغي ، للاجابة على تزايد الطلب في هذه البلدان ، ان يستثمر كل

(١٠٧) O. okyar « النظرية الكينزية والبلدان المتخلفة » (التقرير الفصلي لاتحاد المستقلين الكهربائيين في بلجيكا ، تموز ١٩٥٢) . Rao « الاستثمار ، الدخل والمضاعف في الاقتصادات المتخلفة » [Ind . E.R. Fév . 1952] « المقالة الكاملة والنمو الاقتصادي » [Ind . E.R. Août 1952] .

التوفير . وتكون قيمة المضاف هنا مرتفعة ، لا لان قابلية الاستهلاك قوية وحسب (قابلية الاستهلاك بالمعنى الكامل ، اي قابلية استهلاك المواد النهائية مضافا اليها قابلية اكتناز القيم الفعلية وقابلية الاستثمار من اجل انتاج المواد النهائية) بل لان هذه القيمة (قيمة المضاف) هي قطعا قيمة لا متناهية ، لان ليس ثمة اكتناز اضطراري . والحق انه اذا كانت الاجور في الاطراف ضعيفة ، ولكن التقنيات المستعملة متقدمة وشبيهة بتلك التي في البلدان النامية . وهذا واقع الحال . فان التوازن الشامل بين طاقة الانتاج وطاقة الاستهلاك في المجتمع لا يمكن تحقيقه : فالارباح - المرتفعة هنا - لا يمكن ان يصار الى استثمارها من جديد ، نظرا لفقدان مجالات التصريف . هنا تقع على تناقض خاص بالاطراف يحول ، مرة اخرى ، دون مماثلتها براسمالية المركز لدى بداياتها . لكننا نضرب هنا صفحا عن هذا التناقض الخاص .

مع ذلك ينبغي ان نلاحظ ان الاستثمار لا يرفع الدخل الاجمالي الفعلي ، الا اذا كان استثمارا « انتاجيا » ، اي اذا رفع متوسط الانتاجية في المجتمع . والحق انه من المناقض للحس سليم ان يصار الى الاعتقاد ان ابتزاز القوى الانتاجية في البلدان القليلة النمو ، حيث متوسط الانتاجية ضعيف اصلا ، وتخصيص هذه القوى لاعمال « غير ذات نفع » (ايجاد الحفر والعمل من ثم على ردمها) يمكن ان ينمي البلد . كما يتجمل ايضا عن تحليل هذا المضاف الفعلي ، ان الاستثمار الابتدائي لا يكون له مفعول تضيفي ، متناه او غير متناه ، الا اذا اعيد استثمار الارباح المستمدة من هذا الاستثمار في المجال الداخلي . وهذه ليست حال البلدان المتخلفة حيث يصار الى تصدير تلك الارباح من جديد . هذا هو السبب الوحيد الذي يلقي في نهاية الامر المفعول التضيفي الفعلي لكل استثمار انتاجي . « فالاكتناز » ليس هو الذي يضاعف المفعول التضيفي للاستثمار في البلدان المتخلفة ، بل ان امادة تصدير الارباح هي التي تقضي على هذا المفعول .

من الممكن دائما ، بالطبع ، « حساب » « العامل ك » الذي من شأنه ان يقيس المضاف الكيتزي ، في البلدان المتخلفة ، حيث مستوى الدخل منخفض وحيث قابلية الاستهلاك الكيتزية قريبة ، بالتالي ، من الوحدة ، تكون قيمة العامل ك الذي يقيس المضاف الكيتزي ، مرتفعة . واذن

الخارجية والداخلية التي تحولان دون ان يتخذ التعاظم مسلكا هندسيا . وهكذا يتفسر لنا كيف ان الاستيراد المستقل لرؤوس الاموال الاجنبية لم يتمكن من خلق اواليات تضعيفة في البلدان المتخلفة ، وكيف انه لم يتحول الى قطب تنمية . ان الاستثمارات الاجنبية الاولى كان بوسعها ان ترفع مستوى الدخل الاجمالي بمقدار مرموق (لان المضاعف يملك قيمة مرتفعة) لكن كل الازدياد في الدخل قد « ضاع » على شكل اكتناز وواردات . في النهاية ، لا يجب الادعاء ان المضاعف الكينزي لم يقم بوظيفته (لقد قام بهذه الوظيفة لان الاستثمار الاجنبي نجح في زيادة الدخل بمقدار مرموق) ، لكن الارباح التي جنت من هذا المفعول المضاعف لم يعمد الاقتصاد المتخلف الى استغلالها . فلم يحصل ثمة تكوين للتوفير المجلي على اثر هذا التعاظم الاول في الدخل الوطني . لم يسلك التعاظم مسلكا هندسيا . والنمو اللاحق يستند فقط الى استيراد رؤوس اموال اجنبية جديدة لان الاهليين المستفيدين من تعاظم الدخل لم يكوّنوا توفيراً محلياً خلافاً قادراً على الحلول محل الاموال الاجنبية .

هذا التحليل الشائع يقع ، كما نرى ، ضمن حقل خاطيء . فهو لا يلج الى طبيعة الاكتناز في البلدان النامية وطبيعته في البلدان المتخلفة ، وهما طبيعتان مختلفتان حكما . والحق ، اذا كان التحليل الكينزي لا يصلح في البلدان المتخلفة ، فلان اقتصادات هذه البلدان لا تعاني من نقص في الطلب كالاقتصادات التي درسها كينز . واذن فلا يجب ان تؤكد على ان تحليل المضاعف الكينزي هو دائما تحليل صالح ، بل ان مكسب المفاعيل التضعيفية التي للاستثمار لم يتمكن من ان يؤول السي الاقتصادات المتخلفة ، وذلك بسبب قابلية الاستيراد والاكتناز . والتحليل الكينزي لا يصح هو نفسه قبل كل شيء - في البلدان النامية - الا اذا استبدلت قابلية التوفير بقابلية الاكتناز . ان الاكتناز ، لا التوفير ، هو الذي يشكل « الهروب » الذي يتيح للمضاعف ان يكون له قيمة متناهية ، وان يحتفظ بممناه . ثم انه حتى بعد القيام بهذا التصحيح ، فان التحليل الكينزي لا يصح ضمن اطار التخلف لان الاكتناز لا يشكل في هذه الاقتصادات « هروبا » يقلص الطلب الى ما دون العرض . فالاكتناز هنا امر شبيه بالاستهلاك الفاجر .

الا انه رغم ذلك ، فالاستثمار الحقيقي يستتبع تعاظما في الدخل في

البلدان المتخلفة كما في البلدان النامية . بهذا المعنى كان ينبغي ان يكون للاستثمار مفاعيل تضيقية . وكان ينبغي لهذا المفعول ان يكون ، في ظروف النمو الضعيف ، غير متناه . لقد بتى « ماندلبوم » نموذجاً للنمو يقوم على هذه النظرة « الفعلية » للمضامف . خلال خمس سنوات اولى ، يتيح استثمار رؤوس الاموال الاجتية تعاضفا فعليا في المنتج الوطني . الارباح المستمدة من هذا الاستثمار يعاد استثمارها خلال السنوات الخمس اللاحقة . المتواليات هنا هندسية . ثم يفترض المؤلف ان استعمال رؤوس الاموال الخارجية المقترضة متركز في يد الدولة التي لا تدفع للاجنبي كل الارباح المستمدة من الانتاج الجديد ، بل تدفع له الفوائد المستحقة فقط . عندما يضع ماندلبوم نفسه ضمن هذا الحقل الواقعي الذي يجابه المشكلة مباشرة من وجهها الجوهرى - الانتاج - فانه يكاد ينكب فقط على المسألة الاساسية في النمو : توزيع اليد العاملة بين قطاعات الانتاج المختلفة اخذا بالحسبان الثروات الطبيعية المعروفة وسرعة النمو المتوخاة . ونلاحظ في هذا النموذج ، ان الاستثمار الاجنبي الابتدائي يولد مفاعيل تضيقية ، لان الربح المستمد من هذا الاستثمار الاول هو ربح يعاد استثماره في موضعه داخليا .

والحق ان إعادة تصدير الارباح هي ، وهي وحدها - لا الاكتناز - التي تلقي المفعول التضيقى للاستثمار الاجنبي . وذلك لان الربح معد في جوهره للاستثمار - واذن فالربح المستمد من الاستثمار الابتدائي هو الذي يعول الاستثمار الثانوي - في حين ان المداخل الاخرى الموزعة اiban الاستثمار الابتدائي معدة للانفاق (على مواد اهلية مستوردة) من جهة ، ومن جهة اخرى لان البلدان المتخلفة لا تعاني من اختلال في التوازن بين الطاقة على الانتاج والطاقة على الاستهلاك من شأنه (الاختلال) ان يجعل كل رفع لقابلية الاستهلاك امرا ضروريا من اجل ان يكون الاستثمار الثانوي الممكن استثمارا ايراديا .

ب - موضع سيروود السارغ

دور السارغ (١٠٨) : يقيس السارغ العلاقة القائمة بين تعاضم

(١٠٨) انظر Marchal . ل « دالية الاسعار » باريس ١٩٥١ ص ٧٢ - ٨٢ Aftalion

« الازمات الدورية للماضى الانتاج » باريس ١٩١٢ ، الكتاب ١١ الفصل ١٣ القسم ١ ص

« الازمات الدورية للماضى الانتاج » باريس ١٩١٢ ، الكتاب ١١ الفصل ١٣ القسم ١ ص

Marx ٢٧٢ - ٢٧١ واسلال ، الفصل ٢ : استبدال واسلال البعاد .

الاستهلاك المعتبر عاملا سببيا وتعاطم الاستثمار المستمد او الناشئ عنه *investissement induit* الفترة التي يستنفذ المضاعف خلالها مفاعيله ، متناهية كانت ام لا ، يمكن ان تقسم بدورها الى عدد لا متناه من الفترات القصيرة جدا : خلال الفترة الاولى من هذه الفترات القصيرة يعمد صاحب المشروع الذي استثمر رؤوس اموال جديدة ، الى توزيع بعض المداخيل على عوامل الانتاج المشغولة حديثا . من هذا الدخل الموزع حديثا ، يستهلك قسم معين ويوفر القسم الاخر . في الفترة التي تلي مباشرة ، يخلق الدخل المنفق مرضه الخاص . اما التوفير المستخلص خلال الفترة السابقة فيستثمر بمجمله او بجزء منه بحيث يؤدي ذلك الى تمكين الطلب من خلق عرضه الخاص . فاذا كان استثمار قسم فقط من التوفير كافيا من اجل ان يخلق الطلب عرضه الخاص ، فان قيمة المضاعف تكون متناهية . اما اذا حصل العكس ، فيصبح لا متناهيا . ولكن ، في أية حال ، نجد ان التعاطم المضطرد للاستهلاك ، خلال تعاقب المضاعف ، متناهيا كان هذا التعاقب ام لا ، يؤدي باستمرار الى استثمار توفيرات جديدة . بهذه الوسيلة بالذات يخلق الطلب عرضه الخاص .

يمارس المسارع تأثيره الخاص بالضبط في هذا الوقت ، وذلك بزيادته لحدّة حجم الاستثمار المستمد او المتولد ، بواسطة تعاطم معين للاستهلاك (الطلب) . والحق ان التقنية الحديثة للانتاج تقتضي ان يصار سلفا الى بناء الابنية والالات التي يكون اهتراؤها بطيئا . عندئذ يسهل علينا ان نلاحظ ان التغييرات التي تطرأ على طلب مواد الاستهلاك تحدد تذبذبات اكثر اتساعا في طلب المعدات الدائمة . هذا المبدأ الذي يعبر عنه «افتاليون» في الازمات الدورية للانتاج المفرط *surproduction* ، والذي كان ماركس قد ابرزه ، سابقا ، في الكتاب الثاني من رأسمال ، يقوم «هارود» بادخاله ، لاحقا ، في نموذج الدورة الاقتصادية .

لا شك في ان هذه الاواليات التي تتجه نحو زيادة حجم الاستثمار الى ابعد من الحد الذي يمكن ان يصير اليه فيما لو ان تعاطم الاستثمار لم يستوجب الا استثمارا اضافيا متناسبا معه بشكل دقيق ، تدعم المفعول التضعيفي للاستثمار الابتدائي . فهي تساهم خلال الدورة ، بصيانة الازدهار عن طريق تقنيتهما خلال مدة معينة ، لمفاعيل تناقص قابلية الاستهلاك من فترة الى اخرى .

ولتلاحظ بشكل عابر اننا عندما نقيس الاستثمار في بلد معين خلال فترة معينة ، وتزايد الدخل خلال هذه الفترة ، من أجل الحصول على تقدير للمضاعف ، نتصرف في الحقيقة الى قياس مقاعيل هذا الثنائي المضاعف - المصارع . اذ انه من المستحيل أن نفصل عمليا ، بوسيلة احصائية استقرائية ، هذين المفعولين .

التخصص الدولي ، القابلية المحلية للاستيراد في الاطراف وتحويل موضع سيروية المصارع .

ان تعاضم الطلب على المواد النهائية يحدد اذن تعاضما اكثر من متناسب في الطلب على المواد الوسيطة . ولكن اين ينصب هذا الطلب المشتق *dérivé* من المهم هنا ان نميز بين حالتين : الحالة الاولى ، عندما يتيح الاستثمار الاجنبي ، الذي يحدد التعاضم الابتدائي في الطلب ، تعاضما في الصادرات ، والحالة الثانية ، عندما يصرف هذا الاستثمار الاجنبي متوجاته في السوق المحلية .

في الافتراض الاول يبقى ميزان الحسابات متوازنا بفضل لعبة الاستثمار الاجنبي اياها . فيحدد تدفق رأسمال الاجنبي (س) استيرادا معيناً لمواد التجهيز ناجما عنه ومساويا له . والمداخل الموزعة بمناسبة هذا الانتاج الجديد تنصب كذلك على طلب المواد المستوردة (الاجور ج) أو تصدّر (الارباح ر بما فيها التلف) مما يؤثر بنفس الطريقة على الميزان . ففي خصوم الميزان ينبغي ان ندرج اذن الكميات س + ج + ر . لكن الاستثمار الاجنبي بالذات قد اتاح انتاج بضائع ذات قيمة اجمالية س + ج + ر . فاذا صير الى تصدير هذه البضائع ، يحتفظ الميزان بتوازنه لانه ينبغي ان نضيف الى اصوله المجموع التالي س + ج + ر .

الى ذلك ففي هذا الافتراض يكون موضع سيروية المصارع قد تحول الى الخارج . فاستيراد مواد التجهيز المتولد او الناشئ *induit* يسبب في الخارج سيروية المصارع بمناسبة الطلب على المواد الوسيطة المعدة لانتاج معدات التجهيز هذه . كذلك الامر بالنسبة للواردات المتولدة او الناشئة عن التوزيعات المحلية للدخل (لا سيما الاجور) : فالطلب على المواد الوسيطة المعدة لتعاضم هذا الانتاج الاضافي يحصل فسي الخارج . هكذا اذن ، بما أن الاستثمار الاجنبي المستقل الذي يتيح توزيعا محليا للمداخل المنفقة على الواردات يتيح الى جانب ذلك

انتاج بضاعة معدة للتصدير ، فان التوازن الخارجي يستمد دون ان يكون لاولية المصارع ان تقول كلمتها في الموضوع . فالمصارع لا يلعب هنا دوره الا بمقدار ما ينصب قسم من الدخل الموزع محليا على الطلب المحلي . هنا ينبغي ان يزداد الانتاج المحلي : فالطلب على المواد الوسيطة يزداد أكثر من ازدياد الطلب على المواد النهائية .

بالطبع تكون مواد التجهيز في هذه الحالة الأخيرة مستوردة ، نظرا للنخصص الدولي ونظرا للاختيار « الخفيف » للبلدان الفقيرة . كما تكون هذه الواردات نفسها أكثر من متناسبة مع تعاطم الطلب المحلي . مما يطرح مشكلة على الميزان الخارجي . لكننا لن تأخذ هذه المشكلة هنا بالحسبان . فنفترض التوازن قائما بفضل تعاطم الصادرات الزراعية مثلا .

في الافتراض الثاني يلقي الاستثمار الاجنبي بوزنه في خصوم الميزان (استيرادات متولدة لمواد التجهيز س . وللمواد النهائية ج ، وإعادة تصدير للارباح د) ، ولا يقدم لاصول هذا الميزان الا كمية محدودة من العملات الصعبة (س) . ويفترض ان يستعاد التوازن هنا بفضل تعاطم الصادرات الزراعية (تتجير متزايد للزراعة) بوتيرة أسرع من وتيرة الواردات المتولدة عن هذا التجير نفسه . ان القابلية الحديدية المرتفعة للاستيراد تعبر هنا عن امر لا جدال فيه ، هو ان الطلب الإضافي ينصب بشكل جوهري على السوق الاجنبية . من هنا بالذات ، ان مفعول المصارع يتحول اذن من البلدان المتخلفة الى البلدان النامية التي تزودها بالحاجات . ولكن اذا كانت البلدان النامية تستورد بدورها من البلدان المتخلفة قيمة مساوية لقيمة صادراتها ، فان مستوى الانتاج يرتفع في الاقتصادات المتخلفة على اثر هذه الصادرات الجديدة . صحيح ان الاولوية الخاصة بالمصارع لا تقوم بوظيفتها في هذه المناسبة . فالطلب الاجنبي الجديد (المساوي لحجم صادرات الاجنبي) ، يحدد زيادة مساوية في الانتاج المحلي . لكن هذا الانتاج ، الذي يكون عادة انتاجا زراعيا ، لا يستوجب الا قليلا جدا من الاستثمارات . فيتوقف توازن الميزان الخارجي على هذا الشرط . الا ان خاصة المصارع هي ان تؤدي الى استثمارات جديدة أكثر من متناسبة مع زيادة الطلب فان تؤدي الى استثمارات قادرة على ان تنتج من المنتجات النهائية أكثر مما هو مطلوب منها . هذه الاولوية ترتبط بتقنية الانتاج الحديث وبالاستعمال المكثف لتجهيز دائم . لقد كان

الامر نفسه على كل حال في الافتراض السابق ، بمقدار ما ان قسما من الاجر الموزع بواسطة الاستثمار الاجنبي كان ينصب على الطلب المحلي ، ويحدد عجزا في الميزان (بسبب الاستيرادات المتولدة لواد التجهيز من اجل الاجابة على تعاظم الطلب المحلي) يصار الى تعويضه بواسطة فضل من الصادرات الزراعية .

هكذا اذن ، ففي كل مرة ينصب فيها الدخل الموزع محليا على طلب الواردات ، يتحول موضع سيرورة المصارف نحو الخارج . واذن فالصلة بين هذا الموضع وبين القابلية الحدية للاستيراد هي صلة وثيقة جدا . والحق ان من نتائج التخصيص الدولي ، ان ينصب الدخل الاضافي في البلدان المتخلفة على طلب الواردات بمقدار اكبر بكثير مما في البلدان الصناعية . والامر الجوهري هنا هو بالضبط هذه الواقعة ، من ان البلدان المتخلفة تتصف بقابلية حدية قوية للاستيراد . والمقصود بالطبع هنا هو قابلية الاطراف - مأخوذة بشكل اجمالي - لاستيراد منتجات المركز ، وهي قابلية مرتفعة جدا ، في حين ان قابلية المركز - مأخوذا بشكل اجمالي - لاستيراد منتجات الاطراف هي قابلية ضعيفة ، لاننا تضرب صفحا عن التجارة الداخلية في المركز (بين البلدان « النامية ») التي تمثل القسم الجوهري من التجارة العالمية (١٠٩) .

هذا التخصيص نفسه للبلدان المتخلفة في الانتاج « الخفيف » ، والذي يستدعي استعمال رؤوس الاموال بصورة ضعيفة (لا سيما في الانتاج الزراعي) يكون مفعوله (عندما ينصب الدخل الابتدائي الموزع محليا على الطلب المحلي) ، ان يخفف من حدة المفعول المبرع لهذا الطلب الجديد .

ج - الاحتكارات والتخصيص الدولي .

لقد كان الاستثمار الاجنبي دائما من فعل المؤسسات الكبيرة (شركات بترولية شركات منجمية الخ) . في بعض الاحيان ، بالطبع ، تأتي رؤوس الاموال المصدرة من التوفير العام . في هذه الحال يجب اعتبار المصارف

(١٠٩) Noizer « طبيعة قابليات الاستيراد والمصارف »
Ec . international out 1949 ر

انظر احصائيات Chang « الحركات الموزنة للمخزونات » ص ٢٧ .

والكونسورتيومات المالية التي تعركز هذا التوفير ، انها الفاعل الحقيقي . للاستثمار . لذلك لم يأخذ تصدير رؤوس الاموال نحو البلدان المتخلفة مداه الواسع الذي اعطاه اهميته الفعلية الا ابتداء من عام ١٨٨٠ تقريبا . ففي ذلك التاريخ تكوّنت اولى « الوحدات الدولية الكبرى » ، شركات الاستغلال المنجمي . لم يكن من المعروف ابدا بين عامي ١٨١٥ و ١٨٨٠ سوى مثل واحد هو ، في حقل الاستثمار الاجنبي البعيد المدى ، تصدير رؤوس الاموال البريطانية الى اوروبا والولايات المتحدة من جهة ، وبعض القروض الكبيرة التي تمنح للحكومات من جهة اخرى . في ذلك الحين كان النمو الرأسمالي يتأمن ، في جوهره ، عن طريق التمويل الذاتي لاصحاب المشاريع الصغار . اما القروض البريطانية - التي شهدت ازدهارا ملحوظا ابان نمو شبكة السكك الحديدية الاوروبية والاميركية بين ١٨٤٠ و ١٨٦٠ - فقد كانت من فعل البيوتات المالية الكبرى في ذلك العصر . كما ان القروض الحكومية (لا سيما تلك التي كانت تمنح لحكومات اوروبا الشرقية واميركا اللاتينية وتركيا والصين ومصر) فقد كانت تعولها البيوتات المالية الاوروبية الكبرى (انكليزية وفرنسية ، ثم بمقدار ادنى المائبة وتموية واطالية) .

١ - منشأ فوائد ارباح الاحتكار وديناميتها في النظرية الشائعة .

لقد بنيت النظرية الحديثة للتوازن العام بدءا من عام ١٨٧٠ انطلاقا من فرضية التنافس الكامل . كان الاحتكار ، في هذا البناء ، قد ظل هو الشواذ في الوقت الذي بدا فيه الواقع يكف عن التطابق مع هذه الفرضية . وفي عام ١٩٣٢ فقط ، طرحت ج . روبنسون مسألة الاحتكار ضمن اطار الحديثة (في « اقتصاد التنافس الكامل » - بالانكليزية) مقترحة دراسة النتائج التي يحدثها ارتفاع درجة احتكار الاقتصاد على توزيع الدخل الوطني وعلى وثيرة تكوّن التوفير . كان لهذا التحليل - الارثوذكسي من حيث طريقته - ان يصطدم ، في الواقع ، بالحدود الخاصة بالاداة الميكرو - اقتصادية التي تستعملها الحديثة . ولا شك في ان هذا السبب هو الذي دفع بكاليكي لان يعمد فيما بعد الى تعميق دراسة الاواليات المتعلقة بتقسيم الدخل الوطني ، واضعا نفسه على صعيد ماكرو - اقتصادي . لقد قام كاليكي بجمع القسم الجوهرى من نتاجه ، وهو نتاج متفرق على شكل مقالات نشرت في مجلات صدرت قبل الحرب الاخيرة ، ثم كمله ونشره في كتاب صدر عام ١٩٥٢ بعنوان « نظرية الدينامية

الاقتصادية » (بالانكليزية) . هذان الكتابان هما اللذان يشكلان جوهر النظرية اللاماركسية المتعلقة بتأثير الاحتكار على تكوين التوفير . ان دراسة توزيع الدخل ، تعني تحليل القوانين التي تحكم قسمة هذا الدخل بين الاجر والربح . هذا هو هدف كل من روبنسون وكالكي . وللوصول اليه ينبغي قطع العلاقة حتما مع الحدية ، العاجزة عن ان تضع في حسابها مجرد وجود الربح . والحق انه عند ١ . مارشال يكون الربح ، في حالة التوازن ، معدوما او متضمنا على الاقل في منحنيات الكلفة *courbes de cout* . فاذا كنا نضمن « ربحا عاديا » في منحنيات الكلفة ، يبقى ان نفسر ما هو « الربح العادي » ومن اين ينشأ ، وكيف يتطور . الا ان النظرية الحدية لا تنبئ حول هذه النقطة الحاسمة بكلمة . وحقيقة القول ، ان الكلاسيكيين الجدد حاولوا جهدهم لايجاد منشا هذا « الربح الطبيعي » . فاعتقدوا انهم وجدوه في العلاقة القائمة بين العرض والطلب في عامل « التنظيم » ، بادئين بذلك وضع نظرية نظيرة تماما للعوامل الاربعة . ولكن ينبغي رفض هذه النظرية ، اذ ان صاحب المشروع لا يتفق وهذا التحديد ، لانه بالضبط فرد ، من حيث الجوهر ، يخلق طلبه الخاص (١١٠) . حاولت جوان روبنسون ان تعيد انشاء نظرية عامة للربح . فتفسر مستوى ذلك التعويض بواسطة قوة الاحتكار التي توجد في صلب الاقتصاد ، لا سيما احتكار ملكية رؤوس الاموال في وجه الطبقة العاملة العزلاء من كل وسيلة للوجود عدا قوة عملها . ان المآخذ الذي ينبغي ان يؤخذ على هذه النظرية هو انها في نهاية الامر تجعل مستوى معدل الربح مقتصرا على نسبة ذاتية للقوة . فاي تعديل يطرأ على نسبة القوة يؤدي الى تعديل في مستوى هذا المعدل . ولكن هذا المعدل هو منذ البدء - كمعدل الفائدة عند كينز - ما هو عليه « لانه ليس شيئا آخر » (١١١) .

(ظاهرة « اصطلاحية ») (Conventionnel)

التحليل الحدي عند جوان روبنسون

تعمد المؤلف في الفصل الاخير من كتابها (١١٢) الى التاليف بين نتائج ابحاثها المنفرقة في فصوله السابقة . كانت ج . روبنسون قد انطلقت من فرضية اقتصاد تنافسي تماما ، متوازن من حيث المعاملة الكاملة . ثم

(١١٠) Gordon « المنشأة ، الارباح والائتداع الحديث » .

(Explorations in Economics 1936)

(١١١) Bettelheim « النظريات المعاصرة للمعالة » ص ١٠٠ ومايلها .

(١١٢) الفصل ٢٧ : عالم الاحتكارات .

افترضت ان جميع المنتجين في فرع معين قد تجمعوا فجأة في كارتيل واحد . ما هي التعديلات التي تدخلها هذه الكرتلة الشاملة للاقتصاد على ظروف توكّون التوفير ؟

يمكن ان نعتقد ان هذه العملية تنتهي الى تناقض عام ، اذ يقرر كل كارتيل ان يقلص انتاجه بحيث يدفع وريحه الى الحد الاقصى ، واضعاً نفسه في النقطة المثلى من منحني الطلب الاجمالي على منتوجه . هذا التحليل لا يصح الا اذا واجهنا سلوك احتكار معزول في عالم تنافسي . والواقع ، اذا اقدمت كل المنشآت على التجمع في نفس الوقت ، فان ثمة عمالاً يصبحون عاطلين عن العمل فينخفض مستوى الاجور الى ان تتأمن العمالة الكاملة من جديد . ان تصحيح هذا التفكير الحدّي ليس صحيحاً اكيداً . فحتى في حال استعادة مستوى العمالة الكاملة ورغم بقاء الدخل الاجمالي على حالته التي كان عليها قبل الكرتلة (المساوية للانتاج الاجمالي) فان القسمة المختلفة لهذا الدخل بين الاجور (التي نقصت) والارباح (التي ارتفعت) يؤثر على طلب المواد النهائية . فالطلب الاجمالي على كل بضاعة ينخفض . كل معطيات المنظومة الاقتصادية اصبحت اذن متبدلة . ان الطريقة نفسها التي تقوم على افتراض ان منحني الطلب امر معطى - والتي تصح جدلاً عندما ندرس وضع منشأة منعزلة او وضع فرع واحد من فروع الانتاج - هي التي تفقد معناها عندما ندرس الانتاج الاجمالي لجميع فروع النشاط الاقتصادي .

اذا دفعنا التفكير مباشرة الى الحدود الماكرو - اقتصادية ، فالى م تؤدي الكرتلة الشاملة للاقتصاد ؟ ان الاتكماش العام في الانتاج ، نتيجة لعملية الاحتكار ، والقوة المتعاضدة لاصحاب المشاريع الذين وحدوا انفسهم على نحو افضل في وجه المأجورين ، امران يخفضان مستوى الاجور ، ولما كان الطلب كذلك قد انخفض ، فان توازننا قائماً على نقص في العمالة ، من الممكن جداً ان ينشأ لدق طويلة . هذا التوازن يتلاءم مع مصلحة اصحاب المشاريع: فمعدل الربح قد ارتفع . كذلك الامر ، على كل حال ، في نظام التنافس الكامل . فهناك ايضا نجد ان قسمة الدخل بين الاجر والربح هو الذي يحدد مستوى العمالة . لقد كان من الممكن ان نعتقد ، بعد كينز ، انه صير الى التخلي نهائياً عن التفكير المضلل الذي لا يرى في الاجر الا كلفة يتكلفتها صاحب المشروع ، هذا التفكير الحدّي الذي ينسب وجه الدخل في الاجر . ان نقص العمالة

اذن ، امر ممكن كذلك في نظام التناقص الكامل . فمن الواضح ان مستوى العمالة يتوقف بشكل جوهري على مستوى الاجر الفعلي . كلما كان هذا الاخير منخفضا ، كلما انخفضت معه امكانية بيع مواد الاستهلاك . فاذا صير الى الاستمرار في استعمال تقنيات الانتاج نفسها ، فان حجم اليد العاملة المستخدمة في انتاج معدات التجهيزات اللازمة لانتاج مواد الاستهلاك القابلة للبيع ، ينبغي ان يقلص هو الآخر . وحتى تبقى العمالة الكاملة مؤمنة ، رغم تدني الاجر الفعلي ، يجب ان تكرر اليد العاملة المرحلة من انتاج مواد الاستهلاك لانتاج مزيد من معدات التجهيز . لكن معدات الانتاج الاضافية هذه لا يمكنها ان تصلح لانتاج فضل من مواد الاستهلاك غير قابل البيع . مع ذلك ، فان الاجور المنخفضة تدفع اصحاب المشاريع الى تفضيل تقنيات اكثر بدائية . والتقنية الأكثر بدائية تعني ان يصار الى الانتاج بعز يد من العمل ولكن بكمية اقل من راس المال . واذن فقد اصبح لدينا كمية اقل من اليد العاملة المكرسة لانتاج معدات الانتاج ، رغم اننا نملك مزيدا من اليد العاملة المكرسة للانتاج النهائي . في نفس الوقت ، فان قسعة اليد العاملة بصيفة تقل في توافقها مع الانتاج الوسيط ، من شأنها ان تخفض حجم الانتاج النهائي . فالعودة الى تقنيات اشد بدائية تقتضي اذن ، من اجل انتاج نفس الكمية من المواد النهائية ، مزيدا من اليد العاملة الاجمالية : مباشرة كانت ام غير مباشرة . لذلك فان انخفاض الاجور ، لا يبدو امرا شديدا خطورة لجهة البطالة بمقدار ما يبدو شديدا الخطورة بالنسبة لمن يضع نفسه ضمن حقل الفكرية الكيترية التي تهمل التعديلات التقنية التي تسببها تحولات الاجر ، فلا ترى في هذا الاخير الا دخلا . ان تدني الاجر الفعلي يقلص الطب حتما ، لكنه في نفس الوقت يسبب اللجوء الى تقنية انتاج اقل « استخداما لراس المال » . اذا كان انخفاض الاجر اذن ، لا يفاقم البطالة بالضرورة ، فذلك لانه مصحوب بتراجع اقتصادي حقيقي . ومهما يكن من امر فان مستوى البطالة معرض لان يكون اكثر ارتفاعا كلما كان مستوى الاجر منخفضا . وذلك ، في الواقع ، لان هناك حدا لا يصود لصاحب المشروع بعده من فائدة في استعمال طريقة اكثر بدائية . فيما بعد هذه النقطة ، ورغم وزن الفوائد المخففة بالنسبة للطريقة الأكثر تأخرا ، فالطريقة الاقل تأخرا هي التي تثبت لغوقها .

لذلك فإن الكثرة الفجائية يمكن جدا أن تؤدي إلى اساع البطالة .
مع ذلك ، تفترض جـ . روبنسون أن نفس القوى التي تولد العمالة الكاملة
في نظام تنافسي ، تولد العمالة الكاملة في فرضية الكثرة الشاملة
للاقتصاد . لكن عملية الاحتكار هذه تبدل مقابل ذلك توزيع الوضع
الاجمالي وتوجيه الانتاج .

انها تبدل التوزيع بطريقتين : من جهة لان مرونة منحنى الطلب
على البضائع يتيح للمنتجين الموضوعيين في وضع الاحتكار ان
« يستغلوا » المستهلكين ، ومن جهة اخرى ، لان مرونة منحنى عرض
عوامل الانتاج يتيح لاصحاب المشاريع الموضوعيين في وضع الاحتكار ان
« يستغلوا » عوامل الانتاج هذه .

المؤلفة لا تأخذ بالاعتبار في مرحلة أولى من مراحل تفكيرها الا
الظاهرة الاولى . فهي اذ تبني تحديد « ليرنر » لمرونة الطلب على
البضائع ، تعتبر ان هذه المرونة يمكن ان تقاس بواسطة انحدار منحنى
الطلب (ح) . والمؤلفة تبرهن عندئذ ان الاحتكار يرفع سعر المنافسة
بضربه اياه بـ $\frac{1}{\epsilon}$. واذن فمعدلات تعويض العوامل ، بتعبير اخر

ح - س

الاجر الفعلي والفائدة الفعلية والريع الفعلي ، تكون قد انخفضت
بنسبة $\frac{1}{\epsilon}$.

ح

ثم تأخذ روبنسون بالاعتبار مرونة عرض العوامل المقاسة (المرونة)
بواسطة انحدار (ح) هذا المنحنى ، ونعمد الى ادخال السبب الثاني
لاستغلال العوامل من قبل الاحتكارات . والحق ان معدل تعويض العوامل
قد انخفض لهذا السبب بواسطة تحكير الاقتصاد بنسبة $\frac{1}{\epsilon}$ ، علما ان

ح + س

كل شيء منسار ما عدا ذلك . على وجه الاجمال ، تقلصت مداخيل عوامل

الانتاج (اجور وارباح وفوائد) بالنسبة التالية $\frac{1}{\epsilon} \times \frac{1}{\epsilon}$

ح × س

ما تخسره عوامل الانتاج ، يربحه اصحاب المشاريع . فهم يجنون الآن
« فوائض ارباح » كان حجمها الاجمالي معدوما في النظام التنافسي ،

ويعادل حجمها الان $\frac{د}{س - ح} \times ح$ حيث تمثل د

حجم المداخل قبل عملية الكرتلة . $س + ح$

من هذا التحليل نستخلص المؤلف (١) ان الدخل الوطني قد اعيد توازنه لصالح اصحاب المشاريع (٢) ان اتجاه الانتاج قد تبدل . والواقع اننا اذا افترضنا ان مرونة الطلب الاجمالي على البضائع تنفیر من فرع الى فرع ، وان مرونة عرض العوامل تنفیر كذلك من قطاع الى اخر ، فان من البديهي عندئذ ان يتبدل اتجاه الانتاج بفعل عملية الكرتلة . فيصار الى انتاج مزيد من المنتجات التي يكون الطلب عليها اقل مرونة ، والى انتاج قليل من البضائع التي يكون الطلب عليها اكثر مرونة . كذلك فان القطاعات التي يكون عرض العمل بالنسبة اليها مرنا جدا تنمو وتتوسع ، في حين ان القطاعات التي يكون عرض العمل بالنسبة اليها اقل مرونة تؤول الى الهبوط . واخيرا تنتج روبنسون ان ارتفاع درجة الاحتكار تزيد حدة عدم التكافؤ في التوزيع . انها تعزز اذن التعاطف النسبي للتوفیر في الدخل الوطني ومن ثم تعزز وتيرة الاستثمار وتعظم الدخل الاجمالي .

حول هذه النقطة الاخيرة ، من الضروري ان تقدم بعض الاعتراضات . اولاً ، ارتفاع درجة الاحتكار لا يرفع حجم التوفیر الا بنسبة متدنية جداً عن تلك التي تنتج عن تحليل ج . روبنسون - الذي يفترض في الواقع ان كل ما تخسره عوامل الانتاج يربحه اصحاب المشاريع . لكننا رأينا انه عندما يتبدل التوزيع لصالح الربح تتجه تقنية الانتاج المستعملة نحو ان تصبح اكثر بدائية . فمستوى الانتاج الوطني ينخفض اذن ، واصحاب المشاريع لا يستحوذون على كل ما تخسره العوامل . النمو الكامل للقوى الانتاجية قد كبح . ورغم ان معدل الربح قد أصبح اكثر ارتفاعاً ، فان الدخل الاجمالي قد انخفض . من جهة اخرى ، ليس من الاكيد ان هذا التبدل في قسمة الدخل الوطني يسارع وتيرة النمو . فالامر ان يكون كذلك الا اذا كان من الممكن إعادة استثمار كل التوفیر . ولكن على مستوى معين من النمو ، يمكن ان لا يكون الامر على هذا النحو ، وهذه هي حالة الاقتصادات « الناضجة » ، حيث يتجه حجم التوفیر الى ان يكون ارفع من حجم الاستثمار . فالتوفیر يكتنز في قسم منه ، لان استثماره الكامل ليس ايرادياً . والطاقة على الانتاج أصبحت ضخمة

جدا بالنسبة للطاقة على الاستهلاك . في مثل هذه الظروف نجد ان ارتفاع درجة احتكار الاقتصاد تضاعف هذه الصعوبات عندما تقلص المداخل المعدة للاستهلاك وتزيد تلك المعدة للتوفير . علاوة على ذلك يصر الى اكتناز التوفير . فوتيرة النمو التي تتوقف على الاستثمار قد كبحت اذن ولم تسرع . لذلك فان التحكير يمكن ان يولد البطالة وان يعمق في تخفيض مستوى الانتاج الاجمالي .

عندما يبرهن باران وسويتزي على ان الفائض الفعلي هو ادنى في راسمالية الاحتكارات من الفائض الامكاني (١١٣) ، فهما يقدمان هنا مرة اخرى الجواب الصحيح على المسألة الصحيحة .

التحليل الماكرو - اقتصادي عند كاليكي .

ينطلق كاليكي من تعريف « ليرنر » لدرجة الاحتكار : حاصل قسمة الفرق بين السعر من والكلفة الحدية ل على السعر نفسه اي k .

بحاصل القسمة التالية : $\frac{P - C}{P}$ = $\frac{M}{N}$ ، حيث تمثل « م » كمية الانتاج

المباع ، و « م » سعره و « ن » درجة احتكار المؤسسة التي تنتجه . الكمية $k = \frac{M}{N} \times$ من تلعب دورا هاما يسميه كاليكي « aggregate turnover » (رقم الاعمال الاجمالي) . ثم يبرهن المؤلف على ان متوسط درجة الاحتكار هذه k يمكن ان يقاس كذلك بالنسبة التالية $\frac{C}{P}$ و حيث تمثل « ح »

الربح الاجمالي وتمثل « و » كلفة التلف الاجمالية لرأس المال الجامد ، مع اخذ الفائدة بعين الاعتبار . ويمكننا دون ان نأخذ بتفاصيل البرهان ، ان نحقق تحقيقا حدسيا ان النسبة $\frac{C}{P}$ و تقاس على افضل نحو

درجة احتكار الاقتصاد . والحق ان $\frac{C}{P}$ و هي الحصة الخام التي تعود لاصحاب المشاريع . فالنسبة $\frac{C}{P}$ و تكون اذن اكثر ارتفاعا كلما

كانت حصة اصحاب المشاريع اكبر .

(١١٣) P . Baran P . Swoozy « الراسمالية الاحتكارية » باريس ١٩٦٨

ثم يعتبر كاليكي ان الدخل الوطني « ط » مؤلف من اجور « هـ »
 وارباح « ح » بالاضافة الى المبالغ المخصصة للتلف مع اخذ الفائدة
 بالحسبان . فمتوسط درجة الاحتكار $\frac{ح}{ط + هـ}$ و يمكن ان يعبر عنه

$$\text{بالنسبة } K = \frac{ط - هـ}{ط} \text{ فنستخلص بسهولة } \frac{س}{ط} = \frac{س + K - ط}{ط}$$

ينجم عن هذه العلاقة ان الحصة النسبية التي للاجور تتناقص عندما
 يرتفع متوسط الدرجة K . ولا تؤثر الدرجة K على حاصل
 القسمة $\frac{هـ}{ط}$ تأثيرا مباشرا وحسب ، بل ان هذا التبديل في K

يؤثر على العلاقة $\frac{ط}{هـ}$ ، اذ انه لا كان الاجر الاجمالي ثابتا فهو يعبر عن

نفسه بارتفاع الاسعار . فالعلاقة $\frac{ط}{هـ} = \frac{ت}{تزداد اذن و هـ}$ تتناقص

لسببين : ازدياد K وازدياد $ت$.

من جهة اخرى ، قد تحصل تبدلات مستقلة في $ت$. فهاي

ارتفاع في اسعار المواد الاولية بالنسبة للاجور ، يمكن ان يتجلى بارتفاع
 اقل قوة للمستوى العام للاسعار ، لان هذا المستوى متناسب مع مجمل
 اسعار المواد الاولية والاجور . ان ارتفاع الاجور الاسمية اللازم لبقاء الاجر
 الفعلي ثابتا ، هو اذن اقل من ارتفاع الاسعار الاسمية للمواد الاولية .
 بتعبير اخر ، ان قيمة $ت$ ترتفع عندما يزداد السعر النسبي للمواد
 الاولية .

على هذا الاساس يعتقد كاليكي ان بوسعه ان يرسى الاسباب التي
 ادت الى جعل حصة العمل في الدخل الوطني حصة ثابتة بشكل ملحوظ
 في البلدان النامية خلال التاريخ : فالارتفاع التدريجي لدرجة الاحتكار ،
 كان يعمد بتطور حدي التبادل تطور منافيا لصلحة المواد الاولية .

يمكننا ان تأخذ على كاليكي كونه قد استخدم المنتج الخام المراكم ت . هذه الكمية ليست ذات معنى كبير . فهي تتعلق في الواقع بدرجة انخراط الاقتصاد . فما ان يعد اثنان من اصحاب المشاريع ، كانا حتى وقت معين مستقلين ، آلى دمج اعمالهما ، حتى نرى ان الكمية ت قد تناقصت لان المنتوجات نصف النهائية التي كانت المؤسسة الاولى تبعتها للثانية لم تعد كذلك . الا ان عملية التحكير المتعاطفة للاقتصاد تعبر عن نفسها جزئيا باتساع هذه الصيغ من التكامل العامودي . في هذه الحالة تزداد قيمة π لكن ت تناقص . قيمة حاصل قسمة $\frac{P}{\pi}$ يمكن

اذن ان يبقى ثابتا على حاله . وهكذا فمن الخطر اذن ان نسعى لقياس درجة الاحتكار انطلاقا من مرونة منحني الطلب .

ان درجة الاحتكار وقسمة المنتج الخام بين قيمة المواد الاولية والتجهيزات المستعملة من جهة ، ومجموع الاجور والارباح الموزعة من جهة اخرى ، تؤثر كل منها بشكل مستقل على معدل الربح . لماذا اذن تؤثر قسمة الانتاج الخام على معدل الربح ؟ هذا امر يكاد يكون بديهيا وينجم بالذات عن المعادلة : الانتاج الخام = قيمة المواد الاولية والآلات + الاجور + الارباح . فصاحب المشروع الذي يشرع بالانتاج ، ينبغي له ان يملك بتصرفه رؤوس اموال كافية من اجل تقديم الكميتين الاوليين . وهو يضيف ربحه لمجموع هاتين الكميتين . لذلك ، كما ان نسبة الاجر / الربح تبقى ثابتة فان نسبة الاجر / الانتاج يمكنها ان تتناقص مع التقدم التقني ، وكذلك نسبة الربح / الانتاج الخام - الربح التي ليست شيئا اخر سوى معدل الربح . والواقع ان التقدم التقني يعبر عن نفسه عبر استعمال كمية مادية اكبر من المواد الاولية والآلات ، اذا قيس بالنسبة لاستعمال البشر . فالتقدم التقني يعبر عن نفسه بامكانية العامل على تشييد مزيد من المواد الاولية . فهو يحمل بين ثناياه - اذا بقيت نسبة الربح / الاجر ، اي قسمة الدخل الصافي ، علاقة ثابتة - امكانية انخفاض معدل الربح .

صحيح ان انخفاض السعر النسبي لهذه المواد الاولية يوسع ان يعرض استخدامها الاكثف . في هذه الحال ، ورغم بقاء النسبة ثابتة بين الاجر والربح ، لان نسبة الاجر الى الانتاج الخام قد بقيت كذلك على حالها ، فان معدل الربح لا يتحول . وعلى العموم ، فان كاليكي عندما يشير الى الانخفاض النسبي في سعر المواد الاولية فهو انما يشير الى الاتجاه المعاكس الذي كان ماركس نفسه قد ضمنه في تحليله .

ويبدو من الأرقام التي يعطيها كاليكي نفسه (١١٤) ان هذا الاتجاه العاكس قد عمل بالضبط على تمويض الاستعمال الكثيف للمواد الأولية والآلات ، بحيث أن معدل توزيع قد بقي ثابتا ، شأنه شأن حصة الاجر في الدخل العام ، وذلك خلال الفترة الممتدة بين ١٩٢٩ و ١٩٤١ .

هل يصح الامر نفسه عندما تأخذ فترة اطول ، ولنقل فترة قرن ، تمتد مثلا بين ١٨٥٠ و ١٩٦٠ . من المهم ان نميز هنا بين حصة الاجر (او الربح) في المنتج الخام وبين حصة هذه المداخل في المنتج الصافي . اما بالنسبة لما يخص النسبة الثانية ، التي تتوافق مع معدل القيمة الزائدة ، فان الدراسات الاحصائية (لا سيما تلك التي قام بها « كوزنتس » و « بولي » و « كلارك ») تستنتج ثباتها . اما النسبة الاخرى ، تلك التي تربط بين الاجر (او الربح) وبين الانتاج الخام ، فان تطورها مرتبط بتطور النسبة بين الانتاج الصافي والانتاج الخام . الا انه يبدو جيدا ان هذه النسبة قد تناقصت بانتظام وبمقدار مهم . يبدو اذن ان قانون التدني الانجاي في معدل الربح ، لدى ماركس ، يتجلى بوضوح على امتداد فترة قرن . ف « الاتجاه » (انخفاض نسبة الانتاج الصافي للانتاج الخام) يكون اقوى من « الاتجاه العاكس » (انخفاض نسبة الاجر للربح) .

واخيرا فان فعل عامل قسمة الدخل بين الدخل الصافي من جهة ، والتلف من جهة اخرى (المشابهة لقسمة ماركس بين رأسمال المتحول والقيمة الزائدة من جهة ، ورأسمال الثابت من جهة اخرى) على معدل الربح وكتله ، ينبغي ان يفصل عن فعل درجة الاحتكار (المقاسة بواسطة نسبة الاجر الى الربح . أي بواسطة الحصة النسبية للربح في الدخل الصافي) .

يمود كاليكي في آخر مؤلف له الى صياغة وحيدة في معادلة معقدة . فهو يسمي ك المعامل الذي يقيس النسبة بين الربح المستمد من صناعة معينة وبين كلفة الانتاج الاجمالية (هذا المعامل يقيس درجة التحكم بحسب رأي المؤلف) و يسمي ج المعامل الذي يقيس النسبة بين ما ينفق على شكل مواد اولية وانخفاض قيمة من جهة ، وما ينفق على شكل اجور من جهة اخرى (عكس « التكوين العضوي » لرأسمال) ، ثم يبرهن كاليكي ان الحصة النسبية للاجور في المنتج الخام (مجموع الاجور والارباح وكلفة المواد الأولية وانخفاض القيمة) تنخفض عندما

(١١٤) Kaloeki . « توزيع الدخل الوطني » (مقالات في نظرية الثقلات الاقتصادية ،

١٩٢٩ ص ١٩٩ - ٢٠٠ و ٢١٦) (دراسات في نظرية توزيع الدخل) و « نظرية الديناميات

الاقتصادية » ص ٢٠ الى ٢٦ .

ترتفع قيمة واحد من هذين العاملين . هل تضيف هذه الصياغة شيئا ما لتحليل ماركس ؟ لا يبدو . لان العامل ك الذي يقيس درجة الاحتكار ليس سوى معدل الربح نفسه ، اما القول بان حصة الاجور تقل عندما تزداد حصة الارباح - في حال بقاء سائر الاعتبارات متساوية - فهذا لا يساعد على التقدم كثيرا : انه امر بداهي ! ثم يلاحظ كاليكي ان درجة الاحتكار تتجه نحو الزدياد على المدى الطويل . بلا شك ، ولكن شرط ان يصار الى تحديد درجة الاحتكار هذه بشكل مختلف ، ويتجنب الخلط بينها وبين نتيجه المزعومة : ارتفاع معدل الربح . اما تطور نسبة قيمة المواد الوسيطة الى قيمة المواد النهائية ، فهو يزعم ان من الصعب معرفته ، اذا بقيت قيمة هذه النسبة ثابتة . في حال ان سرعة التقدم التقني في الصناعة التي تنتج المواد الوسيطة تكون بمثل سرعتها في الصناعة التي تنتج المواد النهائية (فان هذا العامل ج يتناقض عندما تزداد كمية المواد الاولية والالات الموضوعة موضع الاستخدام لكل عامل *ouvrier*) الامر الذي يشكل القانون العام للتقدم التقني) . هكذا نفع من جديد مرة ثانية على قانون التدني الاتجاهي لمعدل الربح . ولكن لم يكن من الممكن ان نجتمع في مفاعل متحد فعلا كلا من عنصر « القوة التحكيرية » وعنصر « التكوين العضوي » لراسمال . فالذي حصل هو مجرد وصف لهذين العنصرين . بتعبير اخر ، من الممكن موازنة المفعول الذي يحدثه ازدياد التكوين العضوي لراسمال على معدل الربح ، بارتفاع درجة الاحتكار ، علما ان هذا التعديل يتحدد بانه ازدياد احصة الربح في الدخل الصافي ، اي انه ارتفاع في قيمة نسبة الربح الى الاجر .

٢ - مفهوم درجة احتكار الاقتصاد (١١٥) .

تحليل كاليكي لم يتمكن من حل المشكلة الحقيقية ، شأنه شأن

-
- (١١٥) Bain (Joe S .) « قياس درجة الاحتكار ، ملاحظة » (Economica 1943)
 Kalecki « درجة الاحتكار - نقاش » (Ec . J . 1942) Lerner
 « مفهوم الاحتكار وقياس قوة الاحتكار » (Rev . of Ec . Studies 1934)
 Morgan (T .) « قياس الاحتكار في البيع » (Q . J . of Ec . 1946)
 K . W . Rothchild « درجة الاحتكار » (Economica 1942) Sweezy
 « حول تعريف الاحتكار » (Q . J . of Ec . 1937) Tucker Rufus
 « درجة الاحتكار » (Q . J . of Ec . 1940) Whitman (R . H .)
 « ملاحظة حول مفهوم درجة الاحتكار » (Ec . J . 1942) .

تحليل ج . روبنسون . ولعل مرد ذلك الى ان كاليكي قد حدد درجة الاحتكار بانها حاصل قسمة الفرق بين السعر والكلفة بالكلفة ذاتها ، فاصبح من البديهي ان رفع درجة الاحتكار يولد ارتفاع معدل الربح . هذا المعدل ليس في الواقع ، لدى هذين المؤلفين ، الا درجة الاحتكار ذاتها .

النظرية الشائعة : النظرية « الإجمالية » لدرجة احتكار الاقتصاد انطلاقاً من منحنيات الطلب .

ان درجة انحدار منحنى الطلب لمنتوج معين هي نقطة الانطلاق لدى جميع المؤلفين ، قدماء وحديثين ، الذين اهتموا بظواهر الاحتكار . عندما تتنافس عدة منشآت فيما بينها على إنتاج بضاعة معينة ، لا تلعب درجة الانحدار هذه اي دور . فالواقع ان كل منشأة تبيع منتوجها بكلفته الحدية . ويكون الربح معدوماً بالنسبة لكل منشأة كما هو بالنسبة للمجموع . ولكن ما ان تشارك كل منشآت فرع معين حتى تستعيد درجة الانحدار هذه قوتها . وهي تتيح للاحتكار الجديد ان يستمد فائض ربح من المستهلكين - او على الاصح ان يستمد من المستهلكين ربحاً بالمعنى البسيط ، لان هذا الدخل ، في عملية المنافسة ، يكون في حكم المعدوم . ان انحناء منحنى الطلب يقيس تلك القوة التي يستطيع الاحتكار بواسطتها ان يستمد ربحاً من المشتريين .

اما الصعوبة الفعلية في المشكلة ، فتظهر عندما نحاول الانتقال من فرع مكرتل - ينتج بضاعة محسدة - الى مجمل الاقتصاد . اذ يتوقف منحنى الطلب الاجمالي عندئذ لا على الفزارة النسبية للحاجات ، بل يتوقف بشكل جوهري على دخل المستهلكين الذين هم ، على الصعيد الاجمالي ، المهاجرون انفسهم . فالعلاقات بين صاحب المشروع و« باقي المجتمع » تظهر والحالة هذه وكأنها ، بشكل جوهري ، علاقات بين منتج ومستهلكين .

لكن ثمة سببين ، يبدوان اكثر جوهرياً ، يفرضان الوصول الى رفض هذه الطريقة في قياس درجة الاحتكار . الاول هو ان الربح ، من هذا المنظار ، يضمحل تماماً في فرضية المنافسة المممة . اذ يصار هكذا الى الامتناع عن التمكن من دراسة دينامية الربح في نظام تنافسي . والسبب الثاني هو ان الاحتكار لا ينشأ عن طبيعة المنتج الذي يكون

الطلب عليه متفاوتا في مرونته . ان نظرية شاميرلان حول المنافسة الاحتكارية - وهي التي تدفع وجهة النظر هذه الى انتهاها - تبدو قليلة الواقعية . اذ ان الاحتكار لا ينشأ عن طبيعة المنتج متفاوتة في درجة « عدم امكانية استبدالها » *irremplaçable* ، بمقدار ما ينشأ عن حجم رؤوس الأموال اللازمة من اجل « الدخول » في عملية الانتاج .

ان النظرة « الاجمالية » لدرجة احتكار الاقتصاد تعتبر ان كل منظومة تحتوي بالقوة على درجة معينة من الاحتكار . والواقع انه يوجد دائما منحني للطلب الاجمالي بالنسبة لكل بضاعة سواء كانت هذه البضاعة منتجة من قبل منشأة واحدة او من قبل عدد كبير من المنشآت . وسواء كان الاقتصاد تنافسيا تماما او كان احتكاريسا بكامله ، فان كلا الأمرين لا يغير شيئا في طبيعة هذا المنحني . ان المبرر لا تفعل ، اذا جاز القول ، سوى اظهار درجة الاحتكار الداخلية في الاقتصاد ، سوى جعل هذه الدرجة فعالة . طريقة روبنسون وكاليفي تساعد (نظريا) ، اذا كان لها ان تساعد ، على قياس درجة احتكار اقتصاد في حال ان الانتاج قد وقع بكامله في ايدي الاحتكارات . لكنها لا تساعد على تتبع التطور الفعلي لعملية التمرکز ، انها تتيح لنا ان نقارن بين اقتصادين احتكاريين بشكل كامل ، لكنها لا تتيح لنا ان نقارن ، في نفس الاقتصاد ، بين مرحلتين من مراحل تطوره . الا ان هذا الوجه من اوجه عملية التحكير المتصاعدة في الاقتصاد هو المشكلة الحقيقية . ان طريقة « منحني الطلب » تخلص من المشكلة الحقيقية للاحتكار .

النظرية الماركسية : نظرة واقعية الى درجة احتكار الاقتصاد .

منذ لينين والفكرة الاساسية هي ان انتاج بضاعة ما ، يكون محكوما اما بالمنافسة واما بالاحتكار ، اما وجود « حالات وسيطة » فلا ينبغي ان يسمح بالتوهم حول الطبيعة المختلفة كل الاختلاف بين المنافسة والاحتكار . ومهما كان المعيار الذي يتبنى في تصنيف ما ، فثمة دائما حالات وسيطة . هتسا يمكن ان تساءل حول النقطة النسبية ينبغي ، انطلاقا منها ، ان تعتبر المنشأة « احتكارا » من الاحتكارات . هل يمكن ان تعتبرها احتكارا عندما تشرف على . ٥ بالمئة من الانتاج ، او يكفي في ذلك مجرد اشرافها على ١٠ ٪ او ٢٠ ٪ منه ، ام ينبغي ، على

العكس ، تطلب سيطرتها المطلقة الواضحة من خلال اشرافها على القسم الاكبر - ولنقل ثلاثة ارباع الانتاج ؟ هذا يتوقف على الاوضاع المختلفة . فحيث يكون لدينا منشأة تنتج ربع الانتاج ، وتكون على نزاع مع آلاف المؤسسات الصغيرة ، فلا شك ان هناك احتكارا . وقد يكون لدينا احتكاران أو عدة احتكارات داخلية في نزاع لا هوادة فيه فيما بينها . لكن صراعها هذا يختلف كل الاختلاف ، سواء في طرائقه او في اهدافه ، عن نزاحم المنشآت الصغيرة الحجم . في مثل هذا الشكل الاخير من المزاومة التنافسية ، يكون التفوق التقني هو وسيلة النصر الوحيدة . وينجم عن ذلك تقدم منتظم ، لا تقطع فيه . اما في الصراع الذي يستعمل امره بين الاحتكارات فتبرز الى الوجود عناصر اخرى : الاعلان ، اغراق الاسواق ، المجوء الى الاعتمادات المصرفية ، الى التشريع الجمركي ، الى المنح المالية المعلنة او المقنعة (تعرفات السكك الحديدية التشجيعية) . هذه الظاهرات توضح الاتساع الجديد لتنوع وسائل الصراع . وما هو حاسم بالاضافة الى ذلك هو ان المعركة تنحصر بين عدة فرقاء يعرفون بعضهم معرفة تامة . فالمعركة بين آلاف من اصحاب المشاريع يشكل مغفل وفي تنازع « شرعي » . اما الحالة الوسيطة المزعومة (التنافس الاحتكاري) فهي في حقيقتها قليلة الواقعية الى حد بعيد . اذ ينحصر حقل نشاطها في بيع عدد من المنتجات النهائية من نسوع « مستحضرات التزيين » . ان ما هو حاسم لمعرفة ما اذا كان احد الفروع محتكرا ام لا ، فهو معرفة ما اذا كان الانتاج في هذا الفرع ينتج بشكل جوهري من قبل بعض المؤسسات الضخمة المتفوقة فيما بينها اتفاقا ضميا ، ان لم يكن رسميا . هذا الاتفاق نفسه يمكن ان يكون عرضة لاعادة النظر من قبل بعض الفرقاء الداخليين فيه . وقد يقسم صراع عنيف احيانا بين هؤلاء الفرقاء . لكن هذه الصراعات تتعلق بمسألة قسمة الربح بين الفرقاء لا بموقف المجموعة نفسها تجاه طرف ثالث . وخلال المعركة قد يكون الموقف تجاه الزبون (اي خفض الاسعار) وسيلة من وسائل القضاء على الخصم . ولكن ما ان يتحقق الاتفاق من جديد حول اعادة قسمة الربح وفقا لتوازن القوى ، حتى يعود الموقف تجاه الطرف الثالث الى توحده السابق .

ان نصيب الاحتكارات من المنتج الوطني يشكل الممار الواقعي
الجوهري الوحيد لدرجة تحكير الاقتصاد (١١٦) . وهذا المعيار لا يستدعي
اطلاقا اللجوء الى مرونة الطلب .

٣ - النظرية الماركسية حول ديناميكية فوائض ارباح الاحتكار وحول
التراكم في المركز في الزمن المعاصر .
معنى العلاقات القائمة بين « اصحاب المشاريع وعوامل الانتاج » .

تذهب ج . روبنسون في مناقشة شهيرة لها الى ان العمل يكون
مستغلا عندما يتلقى قيمة اقل من قيمة منتوجه الحدي (١١٧) . على
قاعدة هذا التحديد الحدي يذهب البعض الى ان التحكير يسمح باستغلال
العمل ، كما يسمح من جهة اخرى باستغلال عامل الوقت (رأسمال)
وعامل الطبيعة (الارض) .

ويجب شامبرلان على ذلك زاعما ان صاحب المشروع لا يهتم بهذا
المنتج الحدي من حيث قيمته ، بل يهتم بالدخل الحدي : اي بما تضيفه
كل وحدة حدية من وحدات العوامل الى اندخل بالنسبة لصاحب
المشروع . من هذا المنظار ، يديهي ان لا يكون هناك استغلال ابدا . الا ان
كلا الموقفين لا يختلفان في حقيقة امرهما . الا لان التحديدات التي
ينطلق منها كل منهما تقع في ميدانين مختلفين . اذ من المتفق عليهما ان

(١١٦) مع ذلك فهذا المعيار الاساسي ليس كافيا . فتوزيع الاعتادات المخصصة بواسطة
المصارف يقوي موقع الاحتكارات . انظر بهذا الشأن الاقتصاد الالاني لعام ١٩٢٢
Materials zur vorbereitung der Ban kenenquête et Wirtschaftsdient

وتقاس ايضا درجة التحكير بواسطة درجة تمركز اليد العاملة . من اجل حساب درجة
التحكير هذه ، انظر : Barret « قطود الرأسمالية اليطانية » الجزء الاول ،
Böttelheim « الاقتصاد الالاني في ظل النازية » باريس ١٩٤٦ ، ص ٦١ و ٦٦ ،
Chenery : « الكازيالات والكومينات والتريستات » ١٩٤٤ ، Laidler
« تمركز الرقابة في الصناعة الاميركية » ١٩٥٠ ، Lynch « تمركز القوة الاقتصادية »
نيويورك ١٩٤٦ ، ومن اجل حساب هذه الدرجة في البلدان المتخلفة انظر : Giffly
« بنية الصناعة الحديثة في مصر » (Eg . Cont . 1947)
(١١٧) Pigou « التصاريات الرخاء » ص ٤٩ . Robinson ، ل « نظرية المنافسة
الناقصة » ص ٢٨٢ وما يليها ، Chamberlin « نظرية التنافس الاحتكاري » ، ص ١٩٦
وما يليها .

الاحتكار يتيح - في حال عدم تبدل سعر مبيع - السلع - استبعاد « فائض ربح » معين من جميع عوامل الانتاج . وهذا ما تذهب اليه روبنسون تعاملا . فاذا كان شامبرلان يشكك في صحة هذه المقولة ، فذلك لانه لا يعترف بوجود حقيقة واقعية تتلاءم مع ترسيمة الاحتكار الصرف كما هو في النظرية الكلاسيكية . ولانه ينفي مكان ذلك الواقع نموذجا من المنافسة الاحتكارية ، حيث يكون سعر المبيع مساويا ، كما في المنافسة الكاملة ، لكلفة الانتاج (مع الاخذ بالحبان الربح « العادي ») ، رغم عدم مساواته لكلفة الانتاج الدنيا (سبب درجة انحدار منحنى الطلب) . ولما كنا قد اتفقدنا هذا الطابع القليل الواقعية الذي يطبع الترسيمة الشامبرلانية ، فيجب علينا ان نعتبر ان رفع درجة احتكار الاقتصاد ليس نتيجة « ارفع » منحنيات الطلب (التي من المفترض ان تكون ، على العكس من ذلك ، ثابتة) بل هي حصيلة الانتقال من الترسيمة الكلاسيكية للمنافسة الى الترسيمة الكلاسيكية للاحتكار .

ينبغي ان نذكر هنا ملاحظتين . اولا من المهم ان نعلم ان مصير الدخل الاضافي المستمد من عامل العمل ، مختلف تمام الاختلاف عن مصير الدخل الاضافي الذي يستمده اصحاب المشاريع من العاليتين الاخرين .

ما هو ، في الواقع ، المصير الوظيفي « للفوائد » ؟ هذه « الفوائد » يدفعها المنتجون ، اما الى اصحاب الربوع الذين قدموا قرضا للاقتصادات التي تشكل بالنسبة لهم توفيرا احتياطيا بشكل مباشر (شراء سندات ، اكتاب بقروض) او بشكل غير مباشر (توظيف هذه المبالغ النقدية في مصرف او في صندوق توفير ، فتعتمد هذه المؤسسات بدورها الى قرض هذه السيولات للاقتصاد الانتاجي او بعض المصارف من اجل الخدمة التي يؤديها اصدار الاعتمادات (ايجاد العملة) . اذا كان الطراز الاول من الفوائد المدفوعة يبدو معدا بوضوح للاستهلاك النهائي من قبل اصحاب الربوع ، فالطراز الثاني يشكل في الحقيقة مصدر ربح المصارف . هذا الربح نفسه معدا للتوفير والاستثمار سواء في النشاط المصرفي نفسه او في النشاطات الصناعية (تملك اسهم) . ان « استقلال عامل الوقت » - الحفاظ على معدل الربح في مستوى ادنى من معدل تفهقر قيمة الوقت - لا يقلص الاستهلاك لصالح التوفير الا بمقدار

ما يقلص دخل اصحاب الربوع فقط . اما بالنسبة لما تبقى فهو يبدو كتحويل للدخل المعد للتوفير ، من اصحاب المشاريع الى المصرفيين . هذا التحويل هو نفسه على كل حال تحويل وهمي ، ما دام المصرفيون انفسهم يملكون اسهما في المنشآت التي يعولونها بالاعتمادات . هكذا ، على كل حال ، فان حصة الفوائد المدقوعة من قبل اصحاب المشاريع ، مقابل الخدمة التي تؤديها لهم عملية ايجاد الاعتمادات ، تتعاطم كلما تعاطمت الحصة المدقوعة من اجل الاستعمال الانتاجي لاقتصادات اصحاب الربوع . والواقع ان المصرفي الذي لم يعد يتابع البحث عن الربح على صعيد مصرفه المعزول فقط ، بعد ان أصبحت مصالحه موزعة بين المصرف والمنشأة الصناعية ، يؤدي به ذلك الى ان يصبح اكثر تساهلا تجاه هذه المنشأة ، فيقدم لها الاعتمادات والاموال بشكل او باخر . في هذه الواقعة ، نجد سببا جوهريا من اسباب الارتفاع المستمر للاسعار في القرن العشرين . ان « انتاج » النقد لم يعد « مفتقدا للمرونة » . فاجداد النقد أصبح يخضع يوما بعد يوم ، او يكاد يخضع ، لرغبة من يريد ايجاده (اذا كان بالطبع قادرا بما فيه الكفاية) . اما تحويل دخل اصحاب الربوع نحو اصحاب المشاريع ، فهو يتم بواسطة تقهقر قيمة النقد ، اكثر مما يتم بواسطة التحولات الضئيلة التي تطرا على معدل الفائدة .

استغلال عامل « الطبيعة » يبدو اكثر تجانسا . فتعويض هذا العامل يعود في نهاية الامر الى احتكار الملاكين العقاريين . تمركز الملكية الصناعية ينقل العلاقات بين اصحاب المشاريع والملاكين العقاريين من مرحلة الاحتكار (عدد كبير من اصحاب المشاريع الراغبين في الحصول على استخدام ارض ، في مقابل الملاك العقاري الوحيد) الى مرحلة الاحتكار الثنائي الجانب . ولا شك في ان هذا التطور يضعف قوة الاحتكار العقاري . فضلا عن ان هذا الاخير لا يمارس دورا مهما حقيقيا الا في الزراعة ، اي بالضبط في المجال الذي يكون فيه تمركز وظيفة صاحب المشروع بعيدا عن ان يكون متقدما كما في مجال الصناعة . من هذه الزاوية اذن ، وعلى الصعيد الاجمالي ، لا شك في ان التغيرات قليلة . فالتبدلات التاريخية التي تطرا على هذا الصعيد ، رغم كونها ضعيفة جدا ، قد ساهمت دون شك في تعزيز التوفير (الارباح) على حساب الاستهلاك (الربوع) .

بالمقابل تحتل العلاقات بين عامل العمل والمتشاة مكانا ذا اهمية مختلفة . فمداخل العمل تشكل في الواقع نسبة مئوية هامة جدا (من ٣٠ الى ٥٠ ٪) من الدخل الوطني . والتحويل يكون له هنا نتائج مرموقة على وتيرة تكوين التوفير (تكونا مرتبطا بحصة الربح) كما على وتيرة استثمار هذا الربح (استثمارا مرتبطا بدرجة التوافق بين امكانيات الاستهلاك وامكانيات التوفير) .

اذا اقتصر « الاستغلال » الرأبسوني لعامل العمل على أشد أشكاله بساطة ، فان ذلك يعني ان رفع درجة تمرکز الصناعة يرفع معه قوة صاحب المشروع تجاه المأجورين . هذا بذهبي جدا . في نظام المنافسة ، يبدو الأجر في نظر صاحب المشروع كمعطى من معطيات الوضع . وهو لا يسمه الاستمرار وقتا طويلا في ان يدفع لمأجوريه أجورا ذات معدل أدنى من المعدل الذي يدفعه منافسوه عادة . هذا لا يعني أبدا ان تكون فئة المأجورين في وضع تعاقدى قوى بمثل قوة وضع اصحاب المشاريع . ولكن في حالة الاحتكار ، يمكن لصاحب المشروع عندئذ ان يناقش في الأجر انطلاقا من صفتين : بصفته صاحب مشروع بشكل عام ا وهي صفة مدعومة بالامكانية الأقوى التي يتمتع بها اصحاب المشاريع فهي ان يقفوا جهة واحدة ضد مطالب المأجورين) وبصفته صاحب مشروع وحيد في فرع الإنتاج المأخوذ بالاعتبار .

ان حصة الأجر الفعلي ، الذي يصار دائما الى استهلاكه ، تنقلص اذن بفعل رفع درجة الاحتكار لصالح حصة الربح المعد للتوفير . لهذا نجد كاليكي ، الذي يماثل كما رأينا بين درجة احتكار الاقتصاد وبين المعدل الوسطى للربح ، ينتهي بصورة منطقية جدا الى الاستنتاج ، ان خلق النقابات العمالية القوية لا يرفع درجة احتكار الاقتصاد بل يؤدي ، على العكس ، الى خفضها (١١٨) ، لان هذا الاحتكار العمالي يقوم بمنافسة احتكار ارباب العمل ، ولانه يتيح تجنب التدني في الأجر الفعلي ، ويكبح ارتفاع المعدل الوسطى للربح .

لكن مستوى تعويض العمل يتوقف بشكل جوهري على هذه القوة العمالية ، ويتوقف بشكل لاتوي فقط على درجة الاحتكار من جهة ارباب العمل . فالتغيرات التي تطرا على هذه الجهة الاخيرة ليست اذن تغيرات حاسمة في تحديد الأجر الفعلي ، ومن ثم في تحديد الربح الفعلي .

(١١٨) Kalecki المرجع المذكور من ١٧ .

معنى العلاقات القائمة بين المنتجين والمستهلكين .

ان نظرة ج. روبنسون تتمتع هنا بأصالة كبيرة . فهي آذ تحدد درجة الاحتكار في فرع من الفروع بدرجة انحاء منحني الطلب على منتج هذا الفرع ، وآذ تعتبر بعد ذلك ان الانتقال من اقتصاد تنافسي بحث الى اقتصاد احتكاري تاما (اي الى اقتصاد يكون لدينا فيه منشأة واحدة لكل فرع) لا يبدل لا حجم العمالة في العوامل - الذي يفترض ان يكون مئبعا دائما - ولا حجم معدل تعويضاتها - الذي يفترض ان يكون ثابتا على حاله في اول مرحلة من مراحل هذا التفكير - ، تستخلص المؤلفة من ذلك ان هذا التبدل يحدد بشكل جوهري اعادة توجيه الانتاج ، الذي ينصرف عن التوجه الى الفروع التي يكون الطلب عليها مرنا للغاية ، كي يزداد توجهه نحو الفروع التي يكون الطلب عليها قليل المرونة ، ان اعادة التوجه هذه ، لا تبدل في معدل الربح الذي يبقى على المستوى « العادي » من المنافسة . والحق ان هذا المعدل لا يعمه ان يتبدل الا عن طريق تحول يطرأ على مستوى التعويضات الفعلية في عوامل الانتاج ، وهو تحول يئبب لاصحاب المشاريع ان يستمدوا فوائد من استغلالهم لهذه العوامل .

هذه المقالة الاخيرة ليست صحيحة في الحقيقة . آذ ان اعادة توجه الانتاج تبدل الكمية الاجمالية المنتجة . عندما تبقى التعويضات الفعلية للعوامل على حالها ، فان معدل الربح يتبدل . اما هنا فيضرب ضفح عن هذا التبدل .

والحق ان هذه النظرة تبقى ذات فعالية ضئيلة في التحليل . آذا صير ، في الواقع ، الى التخلي عن الفرضية القليلة الواقعية حول الاقتصاد التنافسي بشكل كامل ، وصير الى اعتبار الاقتصاد الفعلي ، حيث تكون بعض الفروع محتكرة والاخرى ليست كذلك ، فان كل المشكلة تصبب عندئذ مشكلة قسمة الربح الاجمالي (غير المتبدل) بين سائر الفروع . والحق ، ان كل تبدل يحدث هنا ايضا في قسمة الربح بين فروع الانتاج ، يحدد توجهها جديدا للانتاج نحو الفروع المربحة اكثر من غيرها . فالانتاج الاجمالي لم يعمد هو نفسه ، ولا الربح الاجمالي كذلك . فاذا ضربنا صفحا ، رغم ذلك ، عن هذا التبدل الثانوي ، واحتفظنا فقط بالمفعول الابتدائي الذي يحدده تكون الاحتكارات على قسمة الربح المفترض ثابتا على حاله ، فان العلاقات بين اصحاب المشاريع والمستهلكين

تبدو عندئذ وكأنها الشكل السطحي لعلاقات أصحاب المشاريع فيما بينهم .
ففائض الربح المجني من الاحتكار يحدد منشأ الجوهري في عملية إعادة
قسمة الربح ، لا في عملية قسمة الدخل الصافي بين الربح والأجر .
والحال أن هذه القسمة قد تبدلت بشكل واضح بفعل ارتفاع درجة
احتكار الاقتصاد ، وهو ارتفاع يتحدد بأنه اتساع حصة الانتاج
المحتكر على حساب حصة الانتاج المحكوم بالمنافسة .

ان آليات الاسعار تعلمنا ان السعر في حالة المنافسة يجمد
في نهاية فترة معينة (الوقت اللازم لتكيف العرض مع الطلب) على مستوى
كلفة الانتاج . وهي تعلمنا كذلك ان الامر لا يكون كذلك في نظام
الاحتكار . فلتصور اذن اقتصادا موزعا بين انتافس والاحتكار نصفا
بنصف . ولتصور كذلك تقدما تقنيا منتظما ومنتثرا بشكل متكافئ
في جميع فروع النشاط . ولنفترض اخيرا ان الظروف النقدية مستقرة .
فالتنافس ، والحالة هذه ، يضطر المنشآت في القطاع التنافسي ، الى خفض
اسعارها بشكل منتظم . فيبقى متزى ارباحها ، مع اعتبار جميع الامور
الاخرى متكافئة ، ثابتا على حاله . اما غياب المنافسة فيسمح
للاحتكارات بأن لا تخفض اسعارها رغم تقلص التكاليف ، فيرتفع مستوى
ارباحها ، مع اعتبار جميع الامور الاخرى متكافئة . فالاحتكارات تكون قد
تفردت في النهاية بالاستحواذ على الدخل الاضافي الممكن الذي يتيح
التقدم .

لا شك ان انتقال الاقتصاد من المرحلة التنافسية الى مرحلة الاحتكارات
قد قلب الاوضاع النقدية . ونحن سنرى ان هذه الاوضاع ، بعد ان
كانت بعيدة عن الاستقرار ، قد أصبحت غير مستقرة ابدا ، وان قيمة
النقد تتجه الى الانخفاض بانتظام (١١٩) بعد ان أصبحت عملية ايجاده ،
نظرا لالغاء عملية تحويل النقد ، في متاول الاحتكارات (شرط ان تكون
المنظومة المصرفية راغبة في ذلك) . جميع الاسعار ينبغي ان ترتفع ، لكن
اسعار القطاع الاحتكاري ترتفع بصورة أسرع ، ونسبيا بمقدار أكبر من
اسعار القطاع التنافسي . كذلك فإن كل الاسعار تنخفض خلال فترات
انحسار الدورة الاقتصادية ، لكن اسعار المنتجات المحتكرة تنخفض بمقدار

(١١٩) انظر الفصل الثالث

سعر الاسمنت بين ١٩٢٩ و ١٩٣٣ بنسبة ٤٦ ٪ ، بالنسبة ٤٦ ٪ ، وبنسبة ٤٦ ٪ بالنسبة للقمح
و ٤٣ ٪ بالنسبة للطن .

أقل نسبيًا (١٢٠) .

إلى أي حد يمكن أن يتم تحويل الأرباح من القطاع التنافسي إلى القطاع الاحتكاري ؟ يبدو أن منحنى الطلب يمكن إدخاله في هذه المرحلة بالضبط من مراحل التحليل . أن التواء الأسعار يخفض معدل الربح في منشآت القطاع التنافسي . فيقضي ذلك على بعض المنتجين الهامشين . فإذا افترضنا ، على كل حال ، أن القسم الجوهري من الاستثمار ينجم عن التمويل الذاتي ، فإن وتيرة نمو هذه الفروع تكون أبطأ من وتيرة نمو الاحتكارات . والحال أن هناك مستوى معين من الدخل الإجمالي يحدد توجهها معينًا للطلب نحو البضائع المختلفة ، سواء انتجت هذه البضائع من قبل الاحتكارات أم من قبل سواها . فنصل إذن إلى وقت يطفئ فيه الطلب على العرض ، ويمكن عندئذ رفع السعر من جديد . فمعدل الربح لا يمكن إذن أن يتدنى إلى ما دون حد معين . وحسب ما يكون المنتج « ضروريًا » جدًا - أي أن منحنى طلبه يكون قريبًا من الخط الأفقي - أو على العكس ، « يمكن الاستعاضة عنه » بسهولة ، - أي أن طلبه مرن للغاية - فإن تدني معدل الربح يكون قابلاً لتوقيفه بسرعة أو يكون ، على العكس ، قابلاً للاستمرار فترة أطول . أن مرونة الطلب التي تقيس درجة الضرورة النسبية للمنتجات ، هي العائق الوحيد في وجه امتصاص كل الربح الإجمالي من قبل الاحتكارات . وهي تشكل الجدار الذي لا يمكن القفز عنه موضوعيًا ، الجدار الذي يقف في وجه عملية تحويل الربح من القطاع التنافسي إلى قطاع الاحتكارات ، ويجمدها على مستوى معين .

حتى إذا نظرنا الآن إلى جهة الاحتكارات ، لاحظنا أن ارتفاع الأسعار النسبية - ومن ثم احتمال ارتفاع الأرباح - الذي يلي عملية خلق هذه الاحتكارات ، هو ارتفاع غير متكافئ بين فرع وآخر . فما هي إذن قوات تحويل الربح من احتكار إلى آخر ؟

قسمة الفائض الربح بين الاحتكارات

هنا أيضًا يمكن لمرونة الطلب أن تلعب دورها . فاحتكار الفولاذ مثلاً يمكن أن يرفع السعر النسبي للفولاذ أكثر مما يرفع احتكار المطاط الطبيعي السعر النسبي للمطاط ، لأن الفولاذ لا يمكن الاستعاضة عنه في حين أن المطاط الطبيعي قابل أكثر للاستعاضة (منافسة المطاط التركيبي) .

(١٢٠) انظر الأمثلة التي يذكرها Fetter « تشجيع الاحتكار » ص ١٩٧ : انظر

سعر الاسمنت بين ١٩٢٩ و ١٩٣٢ بنسبة ٥٠٪ وبنسبة ٥٤،٦٪ للقمح و ٥٤،٣٪ للطن .

ان مرونة الطلب تتدخل في عملية قسمة الربح بين مختلف فروع الانتاج الخاضعة لرقابة الاحتكارات .

لكن هناك عنصرين آخرين يتدخلان في عملية قسمة فائض الربح بين الاحتكارات . أولا ليس هناك عادة احتكار واحد فقط في كل فرع من فروع الانتاج . فقسمة فائض الربح ، المحقق جماعيا في الفرع بين سائر الشركاء ، يتم وفقا لقوانين معينة . عدا ذلك ، ورغم ما يبدو من ان انتاج فرع من الفروع هو في يد مؤسسة واحدة ، فان مرونة الطلب على المنتج لا تبقى العنصر الوحيد الذي يحدد معدل الربح في هذا الفرع . ورغم ان منحى الطلب يتيح لاحتكار الفولاذ بشكل مطلق (مؤسسة واحدة فقط) ، ان يتمتع بمزيد من الارباح عن احتكار المطاط ، فلا شك ان هناك نقطة معينة يحدث معدل الربح في حال تجاوزها اجتذابا لا يقاوم بالنسبة لرؤوس اموال جديدة . فلا تلبث مجموعة مالية اخرى ان تفتح عملية الانتاج ، وتفرض المعركة بالتالي انخفاضا في سعر الفولاذ الذي كان حتى الان « ذا تعويض كبير جدا » trop rémunérateur . نصل هنا الى العنصر الثاني الذي يتدخل في عملية قسمة فائض الربح بين الاحتكارات : هذا العنصر هو ميزان القوى بين مختلف المجموعات المالية .

بصورة عامة ، تكون علاقات الاحتكارات فيما بينها من طبيعة العلاقات التي حللناها في ترسيمة الاحتكار الثنائي الجانب . فميزان القوى المتواجدة هو الذي يملئ صيغ اقتسام الربح . ولكن ينبغي ان نلاحظ جيدا ان الامر لا يكون على هذا النحو الا عندما يكون لدينا احتكاران مستقلان يتباريان في ساحة المعركة الاقتصادية . عندما يصطدم كل من احتكار فلزات الحديد واحتكار الفولاذ مثلا ، يكون الامر على نحو ما ذكرنا ، شرط ان لا يكون هذان الاحتكاران في الحقيقة منظمتين متفائتين في استقلالهما شرعيا ، لكنهما متكاملتان اقتصاديا . اذ ان الامر غالبا ما يكون كذلك . والتداخل بينهما يتم عن طريق المصارف ، او بواسطة تبادل المقاعد في مجالس الادارة ، او تملك الاسهم الخ . . في هذه الحال يبدو ان « سعر » فلزات الحديد ، سعر مصطنع تماما ومحدد بواسطة اعتبارات اخرى - ضرائبية نفسانية الخ . ما يجب اخذه بالاعتبار عندئذ هو الربح الاجمالي الذي تحققه المؤسسة معا .

فاذا اعتبرنا ان مجمل النشاطات الاحتكارية في الاقتصاد خاضعة

لرقابة عدد معين من « المجموعات المالية - الصناعية » ، التي يسيطر بعضها مزيداً من السيطرة على هذا الفرع ، وبعضها الآخر على ذلك ، والتي تضطر أحياناً إلى التعاون في حقل محصور ، كما تضطر أحياناً أخرى إلى التصارع صراعاً مريراً في قطاع مشترك ، فإننا نميل عندئذ إلى الحل التالي : كل مجموعة تستمد بصورة أجمالية قسماً من الربح يكون معدله متناسباً مع قوتها التي تقاس قبل كل شيء بكمية رؤوس الأموال الموجودة في متناولها ، وبعدد مختلف جداً من العوامل بعد ذلك ، كموقف الدولة أو الراي العام منها الخ . .

نجد لدى البعض ميلاً حاداً لأن لا يرى في الصراعات بين الاحتكارات إلا تحولا في أحوال المنافسة . والواقع أن طرائق الصراع قد انقلبت انقلاباً عظيماً . كانت المؤسسات الصغيرة الحجم في القرن التاسع عشر تحاول أن تبيع بأسعار السوق ، عاملة على خفض كلفة إنتاجها إلى الحد الأقصى . كذلك فالاحتكارات تتابع بحثها عن الربح . لكن الوسائل المتبعة للوصول إلى هذا الهدف وسائل جديدة . فصاحب المشروع الصغير يحسب حساباً على الهامش . والمؤسسة الضخمة لا تعتبر السوق كمعطى من المعطيات . وقد يكون موضوع الاستثمار تحسين وضع المؤسسة الأوليفوبواي (مثلاً : شركة «بيرز» Beers تصدر رأس المال إلى البرازيل لتشتري فيها أرضاً محتوية على الذهب وذلك كي تتجنب ظهور منافسين جدد) . وقد تكون غاية هذا التحسين تقوية تكامل المؤسسة (مثلاً : «الاوناييد فرويث» توجد أسطولاً لها) (١٢١) . ينجم عن ذلك ، أن الاحتكارات تصطدم فيما بينها عندما تصبح خططها غير متفقة بعضها مع بعض . في دراسة حول سلوك الوحدات المالية الكبرى يحلل « بي » طبيعة استثمارات الاحتكارات : استثمارات استكشافية ، استثمارات تحكم معدة لتأمين تفرد الاحتكار لجهة تحكمه بالمقدرات الامكانية ، استثمارات استغلال . وأذ يرسم « بي » خطة الاستغلال لدى احتكار معين ، انطلاقاً من تقدير الدخل الخام (تقدير الكلفة العامة المتوقعة) فإنه يستنتج من ذلك أن خطة الاستغلال تكون أطول كلما كان الطلب المتوقع متعاضداً ، وكانت فائدة السوق المالية أضعف ، وكان الانتاج يقتضي استثمارات قوية في مرحلة البدء . ويدهي جداً في مثل هذه الظروف أن ينشأ الخلاف بين

M. Byé

(١٢١) استمرنا هذين التلين من محاضرات الدكتوراة التي ختمها

للوحدة البلغانية الكبرى (في « التخصيص الدولي » ١٩٥٢ - ٥٤) .

الاحتكارات حول مجمل الاستراتيجية التي ينبغي اتباعها . ثم يأخذ « بي »
مثلا على ذلك ، فيصف عن كثب النزاع الذي حصل بين « الشركة الفرنسية
للنظف » CFP « وشركة تنمية الشرق الأدنى » داخل الاي.بي.سي .
ويستنتج ان الاحتكارات التي تجد نفسها مضطرة لاتباع خطط قصيرة
المدى بفعل ظروف غير ملائمة (كالشركة الفرنسية للنظف مثلا ، وهي
منظمة شبه عامة ، تتعامل مع سوق رساميل اضعف من السوق
الاميركية ، وليس لديها لا آفاق توسع مريحة كما لدى الولايات
المتحدة ولا اعمال اخرى في العالم) تميل الى تبني استراتيجية تنافسية :
اسعار منخفضة ونتاج قوي .

فالصراع من اجل الربح الاقصى يحصل اذن داخل الكونسورتيوم من
اجل تحقيق الغلبة للخطة . اما في حال نقض الاتفاق القائم في الكارتيل ،
فالصراع يتخذ مظهرا مكشوفنا اكثر . على كل حال فالتفاهم الذي يلي
الصراع - والذي لا يعدو كونه هدنة - يعطي لكل طرف نصيبا من الربح
يكون معدله متناسبا مع قوة الاحتكار . وفي الحقل الاقتصادي تقاس
القوة قبل كل شيء بحجم رأسمال الذي يمتلكه كل فريق .

٤ - الاحتكارات الاجنبية والتراكم في طرف المنظومة .

ان الطاقة على « التوفير » تصبح متحسنة بشكل اجمالي عن طريق
رفع درجة احتكار الاقتصاد . والواقع ان حصة الربح ، من جهة ، ترتفع
على حساب حصة الاجور . ومن جهة اخرى ، تحدد قسمة الربح ، قسمة
معمنة في عدم تكافئها ، استعمالا لهذا الدخل اكثر ملائمة للتوفير . مع
ذلك يبقى ان يقام ، في الحالة الخاصة التي « للتخلف » بعملية حصر
جوهرية . فلا ينبغي ان ننسى ان المصير الطبيعي لارباح المنشآت الاجنبية
التي تشكل فروع الاحتكار في الاقتصادات المتخلفة ، هو ان تكون - عدا
في حالة اعادة استثمارها - معدة للتصدير الى الخارج .

وما هو اخطر من ذلك هو انه يستحيل سحب قسم من ارباح
هذه المنشآت ، عن طريق اجراءات ضريبية او غير ضريبية ، من اجل
تمويل عملية تكون توفير عام من شأنه ان يساهم في نمو الاقتصاد
المتخلف نموا متناسقا (١٢٢) . فالمنشآت الاجنبية ، التي تشكل عادة جزءا

(١٢٢) انظر بهذا الصدد دراسات Wolfram von Burg ، Schlesinger ،

ودراسة منظمة الأمم المتحدة (كنف اقتصادي لاميركا اللاتينية ١٩٤٨) والتي تسمى
اخرنا اليها انفا .

من مجموعات مالية قوية ، قادرة كل القدرة على تقنيـع ارباحها الفعلية بسياسة مبيع رخيصة الائتمان لـاحـد فروع المنشأة في التروبول . وغالبا ما يشار في الادبيات الحديثة الى ان مركز الثقل لاية وحدة عالمية كبرى لا يقع في البلد المتخلف . بوسـمنا ان نعطي مشلا على ذلك الشركات المنجمية في شيلي . لما كان هذا البلد قد تبنى نظام معدلات صرف متعددة

un système de taux de changes multiples

فان الشركات الاجنبية لم تعد تبقي فيه الدولارات التي حصلت عليها من مبيع النحاس ، من اجل استيراد معدات التجهيز فيما بعد بواسطة هذه المبالغ . بل انها تستعمل هذه الدولارات في الخارج . هكذا فان هدف النظام الشيلي قد تحول عن مبتغاه .

ان « سعر » المادة الاولية التي يتم تحويلها في منشآت متكاملة مع تلك التي تقدم المادة الاولية نفسها ، يصبح ، بصورة عامة ، سعرا اصطلاحيا بـحـنا . هكذا هي الحال مثلا بالنسبة للبوكيت الذي ينتج في جاما يكاو غينية وفي اماكن اخرى ، من قبل المجموعات نفسها التي تشرف على عملية تحويله الى الومين في الكامرون والى الومنيوم في كندا او في غانا . فحسب ما تقتضي مصلحة المجموعة ان تضع ارباحها في الطرف او في المركز ، فهي تحدد للبوكيت او للالومين « اسعارا » مرتفعة او منخفضة . ويصح الامر نفسه بالنسبة للنحاس ، كما تذكر بذلك وثيقة هامة اصدرتها الشركة العامة لبليكا على اثر تأميم مناجم كاتنفا (١١٢) .

ثم ينبغي بعد ذلك ان نعاين ما يحير اليه تتابع التوفير - الاستثمار في ظروف اعادة قسمة الربح هذه .

الاياباح التي تحققها الاحتكارات معدة لاعادة استثمارها فسي الاحتكارات . والحق ان معدل الربح يكون في اي مجال اخر ، ادنى مما هو عليه في الاحتكارات . لا شك في ان قسما من هذه الارباح التي يحققها القطاع الاحتكاري ، يستخدم في القضاء على القطاع التنافسي . فالاحتكارات تستثمر في هذا القطاع ، وتنافس فيه المنشآت الصغيرة بصورة مظفرة . لكن هذا النوع من العمليات يبقى دائما وسيلة ثانوية في يد الاحتكارات لاستخدام الاموال الموفرة استخداما مثمرا . فهل

يرتفع معدل الربح بما فيه الكفاية في الفرع الجديد من اقتصاد الاحتكار بعد القضاء على المنشآت الصغيرة ؛ خلال وقت معين يحتفظ الاحتكار الجديد بامتياز كونه المنشأة الوحيدة في هذا الفرع . ولكن طالما ان قيمة رؤوس الاموال اللازمة « لاقتحام » هذا الفرع . ولكن طالما ان قيمة منشآت صغيرة جديدة منافسة لا تلبث ان توجد في هذا القطاع وتجبر الاحتكارات على اقتسام الارباح معها . لتأخذ المثل الواضح من تجارة المرق . بعض المجموعات تخلق بيوتات ذات شعب متعددة . فيتيح لها تنظيم عملياتها تنظيما اكثر عقلانية . وامكانية شراء كميات كبيرة ، ان تخفض الاسعار وتقضي على التاجر الصغير . ولكن ما ان يرتفع معدل الربح بعد عملية التصفية هذه : نظرا لارتفاع الاسعار ، حتى نجد تجارا صفارا جدد قد برزوا الى الساحة . هؤلاء التجار الصفار الذين عليهم ان يتبنوا اسعار الاحتكارات ، رغم انهم لا يمتلكون الوسائل التي تمكنهم من تكوين مستوكاتهم في ظروف ملائمة كما هي للاحتكارات ، يحققون مع ذلك ربحا معينا . معدل ربح رأسمالهم هو ادنى من معدل ربح المؤسسات ذات الشعب وأنفروع العديدة . مع ذلك فهم يجبرون هذه المؤسسات على اقتسام ارباح التجارة معهم . لذلك نجد ان القطاعات التي تكون عملية « اقتحامها » سهلة ، تجتذب رؤوس اموال الاحتكارات اقل من اجتذابها لرؤوس اموال المجالات التي يكون اقتحامها محظرا الا على الاحتكارات نفسها .

من هنا ، وبما ان التوفير والاستثمار هما اكثر اهمية في هذا القطاع ، يظهر لدينا التواء لا يلبث ان يتفاقم امره : فالنمو يصبح نموا غير متكافئ اكثر فأكثر . في البلدان المتخلفة حيث تكون الهوة التي تفصل بين الاحتكارات الاجنبية والمنشآت الوطنية الصغيرة ما زالت اعماق مما هي عليه في اماكن اخرى - وذلك لاسباب عدة (اعادة تصدير الارباح ، تاخر الصناعة المحلية بنوع خاص ، السياسة الضريبية والجمركية الخ . .) - يمكن رؤية هذا الالتواء بمزيد من الوضوح . نمو سريع جدا من جهة ، ونمو بطيء جدا من جهة اخرى . هاتان هما الخاصتان المعروفتان جيدا في الاقتصادات المتخلفة . « الثنائية » الظاهرة يشتد امرها ، والطابع التكميلي للاقتصاد الطرقي يتأكد اكثر فأكثر .

لكن الاحتكار رغم كل ذلك لا يعيد استثمار جميع ارباحه اتوماتيكيا في فرعه الخاص . فهناك اولا القسمة الجديدة للدخل بين الاستهلاك من

جهة والتوفير من جهة أخرى ، وهي قسمة غدت غير ملائمة للاستهلاك (لا سيما بفضل القضاء على أصحاب الربوع ، وفي البلدان المتخلفة بفضل ضعف التعويض المعطى « للتوفير الصغير » الذي يقوم به التجار وأصحاب المهن الحرة الخ . . . ، وهو « توفير صغير » كان قد لعب دورا لا بأس به في عملية تكوين رؤوس الاموال في المركز) . ويمكنها ان تفاقم الهوة بين الطاقة على الاستهلاك والطاقة على الإنتاج . في هذه الحال ، لا يمكن ان يستثمر كل التوفير . بل يصار الى تصدير قسم منه .

ان عدم تكافؤ معدل الربح ، والالتواء الذي ينجم عن ذلك في نمو مختلف القطاعات ، أمران لا يمران دون ان يبدلا شروط النمو اللاحق نفسها . على افتراض ان القطاع التنافسي الذي قلنا ان نموه متأخر ، قد تمكن - بسبب هذا التأخر اياه - من ان يستثمر بصورة ايرادية (اي على مستوى معدل ربحه هو ، الذي هو أدنى من معدل ربح الاحتكارات) كل الارباح التي حققها . فمن الممكن ان لا تتمكن الاحتكارات التي تبقي اعادة استثمار ارباحها لديها هي ، من القيام بذلك ، لان السلفة التي ينبغي التقدم بها تنزع عن هذه الاستثمار ايرادته . والواقع ان الاقتصاد الذي يشكل كلا متماسكا يتطلب احترام نسب معينة . فالتأخر الذي يحققه البعض ، يكبح نمو البعض الآخر . لا شك ان تأخر القطاع المحلي التنافسي ، في البلدان المتخلفة ، يؤثر قليلا على وتيرة نمو القطاع الاجنبي الاحتكاري . لان هذا الاخير يعمل مباشرة من اجل السوق الخارجية . لكن تأخر القطاع التنافسي اياه في البلدان النامية يكبح نمو القطاع الاحتكاري في تلك البلدان ، كما يكبح فروع هذا القطاع في البلدان « المتخلفة » . وتيرة نمو الصناعة النفطية ، وتيرة تعاظم النشاطات المنجمية ، يمكن ان تتباطأ لاسباب من هذا النوع .

عدا ذلك ، فعندما تقوم الاحتكارات باستثمارات معينة ، فهل هي تبني دائما التقنية الاكثر حداثة ؟ نعلم ان المنافسة تضطر اصحاب المشاريع الى القيام بذلك . وغالبا ما يشار الى اهمية وزن راس المال الجامد على وتيرة التحديث . في النموذج التنافسي يعمد المجدد الى فرض كلفة التحديث على الآخرين . لكن الامر ليس كذلك في حالة الاحتكار . فالسياسة المالتوسية التي تنتهجها بعض الاحتكارات ازاء استثمار التقنيات الجديدة هي سياسة معروفة جيدا (شراء البراءات « لدقتها » الخ) . ان استثمار ارباح الاحتكارات يتجه هو نفسه الى فقدان كسل

انتظام . فستثمر الارباح بفظافة وبموجبات كبيرة ، بعد ان تكون قد ظلت سائلة خلال فترات طويلة . ان الاكتشاف الجديد ، ومجال التصريف الجديد ، بجمالان الاستثمار ايراديا بشكل فظ كذلك . ومما يقام امر هذا الطابع الفظ وغير المنتظم ، الذي يطبع استثمار الاحتكارات ، هو ان الاستثمار لا يحصل دائما بفعل اعتبارات ايرادية مباشرة بل بفعل اعتبارات « الاستراتيجية الاقتصادية » . كذلك فان الطابع المتذبذب لاستثمار المؤسسات الكبرى يؤدي الى سلسلة بكاملها من النتائج التي تحل بالبلدان المتخلفة ، والواقع ان الاحتكارات الكبرى تمتلك في المتروبولات ، ابان فترة استثمار ارباحها ، مبالغ سائلة طائلة . هذه المبالغ تزود سوقا نقدية، تغزر فيها الموارد بصورة دائمة . وهذا سبب من اسباب الضعف المزمن في معدل الفائدة في البلدان النامية . فهذا المعدل ينخفض انخفاضاً كبيراً، في حين ان تفهقر قيمة النقد تفهقراً منتظماً ينبغي ان يحول دون ذلك . ولان هذا المعدل منخفض جداً في البلدان النامية ، فان هذه المبالغ السائلة ، التي هي في حالة انتظار ، تفضل تزويد الحلقات المضاربة في الاقتصاد الوطني وفي الخارج . من بين هذه الحلقات تتخذ عمليات ودائع الاجل في الخارج مكانة هامة . فالاستثمارات في المحفظة المالية *en portefeuille* بازاء الاستثمارات المباشرة ، تسهل عمليات المضاربة . فيصار الى الاستفادة ، خلال وقت معين ، من التعويض العظيم نسبياً الذي يقدمه راس المال الموظف على هذا النحو ، ثم عندما تدعو الحاجة الى سيولات بفية الاستثمار في الداخل ، يصار الى بيع هذه الاسهم . عندما يكون تمتلك السهم المشتري من قبل الاحتكار الذي يمتلك سيولات لاجل ، هو نفسه متملكاً وطنياً ، فالعملية لا تعبر عن نفسها من خلال اية حركة في الميزان الخارجي . ولكن عندما يكون ، على العكس ، هيئة مقيمة في الخارج ، فان العملية تؤثر على هذا الميزان . واذن فعمليات المضاربة هذه ، التي تقوم على توظيف رؤوس الاموال السائلة توظيفاً لاجل ، تساهم في جعل التوازن الخارجي توازناً متقلباً . صحيح ان جميع هذه العمليات لا تكون ممكنة الا داخل اطار العلاقات القائمة بين البلدان النامية المسيطرة والاقتصادات الخاضعة ذات النمو النسبي ، من طراز الأرجنتين ، حيث توجد سوق للاوراق المالية . لهذا لاحظ البعض ان استثمار الاموال السائلة الاميركية على شكل سندات لاجل قصير، يتم عن طريق تملك الاسهم في منشآت هذه البلدان . اما في اطرار لعلاقات القائمة بين البلدان النامية والبلدان المتخلفة من الطراز

الكلاسيكي ، فان هذه الطرائق يصعب تحقيقها . فمن جهة ، يكون القسم الاكبر من المنشآت الاجنبية القائمة في هذه البلدان منشآت تنتمي الى الاحتكارات الكبرى ، التي لا تعرض اسهمها في السوق خوفا من ان يتقدم منافس محتمل ، فيخلق محورا في المؤسسة بشرائه مجموعة كافية من الاسهم . من جهة اخرى ، كل رأسمال هذه المنشآت يكون في المادة مكتبا في الخارج . ينجم عن ذلك ان توظيف اموال سائلة تخص احتكارات اخرى من اجل تملك الاسهم بشكل مؤقت في هذه المنشآت ، عندما يكون ذلك ممكنا (وهو يكون ممكنا بمقدار ما يكون قسم من رأسمال مكتبا به بواسطة مساهمين صغار ، بواسطة مضاربين يقبلون بيع اسهمهم) ، لا يتجلى عادة عبر مفاعيل متواترة على ميزان الحسابات في البلدان المتخلفة ، حيث تشغل المنشآت . واذن فالاستثمار الذي تقوم به البلدان النامية في البلدان المتخلفة ، ينجم لان يتخذ اكثر فاكثر طابع الاستثمار المباشر الذي تقوم به احتكارات البلدان المسيطرة ، مقابل الاستثمار في المحفظة المالية الذي كان يتم في القرن التاسع عشر (١٢٤) . على كل حال فقد كان الاستثمار في المحفظة المالية في القرن التاسع عشر الشكل المستقر من الاستثمار الطويل الاجل . اما اليوم فبنجم هذا الصنف من الاستثمار الى ان يصبح اكثر فاكثر سبيل توظيف السيولات النقدية لاجل قصير . في البلدان المتخلفة اذن يتم نوع من تقسيم العمل . من جهة ، تعتمد الاحتكارات الى ممارسة الاستثمار الاناجي المباشر الذي يتغذى في قسمه الاعظم من التمويل الذاتي . ومن جهة اخرى ، تخصص بعض المصارف في عمليات المضاربة على الاوراق المالية التي تصدرها هذه الاحتكارات الانتاجية الكبرى ، والتي تكون معدة في جواهرها لجمهور البلدان النامية . اما بالنسبة للاقتصادات الخاضعة المتقدمة لسيا ، فان هذه العمليات ، التي تتجلى فعليا عبر تحركات دولية لرسميل قصيرة الاجل (لان الجمهور المحلي يكتب بهذه القروض التي تقدمها الاحتكارات الاجنبية الكبرى) تؤثر على ميزان الحسابات بمقدار ما يكون التكامل النقدي ناقصا .

ان التحكير المتعاطف للاقتصاد العالمي يتجلى والحالة هذه ، في حقل التحركات الدولية لرؤوس الاموال ، عبر تقوية اتجاهين متعارضين معا :

(١٢٤) منظمة الامم المتحدة « التيارات الدولية لرؤوس الاموال الخاصة ١٩٤٥ - ٥٢ » .

اتجاه الاستثمار المباشر (الشكل الطبيعي للاستثمار الانتاجي لدى
الاحتكارات) واتجاه الاستثمار في المحافظة المالية (الشكل الطبيعي من
توظيف سيولات الاحتكارات توظيفاً مضارباً) (١٢٥) .

د - خصائص التخلف « البنيوية » .

عندما تتخلى نظرية التخلف الشائعة عن التفاهات غير العلمية التي
تخلط بين « التخلف » و « الفقر » ، فانها تتوصل في افضل حالاتها الى
وصف مجموعة من الخصائص « الاقتصادية » التي تتصف بها بلدان
« العالم الثالث » الحديث ، والتي من شأنها ان تشكل الخصائص
« البنيوية » للتخلف (١٢٦) . لكن الامر لا يتناول على هذا النحو الا مظاهر
المشكلة ، أي تلك الوجة الخارجية التي تقع المشكلة من خلالها تحت
الملاحظة . فضلا عن ان الامر يقتصر فقط على تناول المظاهر « الاقتصادية »
علما بان حقل « الاقتصاد » يعزل بصورة مصطنعة عن حقل التنظيم
الاجتماعي والسياسة . ان تاريخ تطور « التخلف » ، الذي يشكل عملية
تاريخية شاملة (لا « اقتصادية » وحسب) - تختلط مع تاريخ توسع
الراسمالية وامتدادها وتكوتها في منظومة عالمية متمفصلة ذات مركز
واطراف - يفسر هذه الخصائص الظاهرة . هذه الخصائص تنحصر في
ثلاث : (١) عدم تكافؤ الانتاجية في القطاعات (٢) التضعضع (٣) السيطرة
الاقتصادية الخارجية .

(١) - بني الاسعار وعدم تكافؤ الانتاجية في القطاعات - توزيع الدخل .

اذا « فجزنا » الانتاج (القيمة المضافة) من جهة ، واليد العاملة من
جهة ، الى قطاعات ، ثم قارنا بين المنتج القطاعي بالفرد الواحد في
البلدان « النامية » وفي « البلدان المتخلفة » ، فاننا سوف نعجب للتجمع
النسبي للمنتوجات بالرأس الواحد حول متوسطها الوطني في بلدان
المركز ، كما سنعجب لتبثرها الكبير جدا في بلدان الاطراف . الجداول

(١٢٥) B . Ducros « الاستثمارات الاميركية في الخارج والتوازن الدولي »
(R . Eco . Mars 1954)

(١٢٦) انظر مثلا Marcel Rudloff « الاقتصاد السياسي للعالم الثالث » كوجاس
1968 . Albertini « اواليات التخلف » المنشورات العمالية 1966 .
Yves Lacoste « جغرافية التخلف » P . U . F . 1965 .

التالية تعطينا صورة واضحة عن هذه الواقعة البسيطة والعامة جداً (١٢٧) .

بالنسبة لاميركا اللاتينية مثلاً ، نجد أن توزيع المنتج الخام بالراس الواحد المشفول ، حول المتوسط ١٠٠ - للعام ١٩٦٠ - هو التالي :

القطاع الحديث	القطاع الوسيط	القطاع البدائي	المجموع
٣٦٠	٦٠	١٨	٤٧
٤١٠	١٠٧	١٧	١٥٠
١٠٦٠	٩٩	١٦	٥٢١
٤٨٠	١٧٢	-	٢٧١
١١٠	٢٢	١٢	٢٩
٢٠٨	٦٨	٢٢	٨٧
٢٥٢	١٢٠	٢٠	١٦٥
٧٢٠	١٨٢	٢١	٢١٢
٤٢٨	٨٠	٢١	٥٩٦
٤٨٥	٢٢٨	-	٢١١
٢٨٨	٩٨	١٨	١٠٠

كذلك الامر بالنسبة للمناطق الاخرى من العالم المتخلف ، آسيا وأفريقيا .

على العكس من ذلك نجد في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ، أن هذا التوزيع يقل عدم تكافئه الى حد بعيد ، وخاصة في بريطانيا العظمى :

المنتج الخام بالشخص الواحد عام ١٩٦٠

الولايات المتحدة	بريطانيا العظمى
٤٧	٩٢
١٢٢	٩٠
١٢٥	٩٧
١٢٠	٩٩
١٢٧	١٢٨
٩٠	٩٨
١٠٠	١٠٠

(١٢٧) Anibal Pinto « البنية الاقتصادية والانتاجية والاجور في اميركا اللاتينية » ،
 نقرة حول مشاكل سياسة الاجور في النمو الاقتصادي ، Egelund ، الساتمارك
 بين ٢٢ و ٢٧ تشرين الاول ١٩٦٧ ، الجول ١ أ و ٣ أ والجول ٢

في اميركا اللاتينية نجد ان نسبة الانتاجية الزراعية لانتاجية النشاطات الاخرى كنسبة ١ الى ٣ ، وفي بريطانيا العظمى تكون هذه النسبة مساوية للوحدة عمليا ، وفي الولايات المتحدة كنسبة ١ الى ٢ . ان نسبة الحد الادنى للحد الاقصى على مستوى التكتبل المعمول به *niveau d'agrégation retenue* في اميركا اللاتينية هي نسبة ١ الى ١١ (بين الزراعة والصناعة الاستخراجية) مقابل نسبة ١ الى ١٤٤ في بريطانيا العظمى و ١ الى ٣ في الولايات المتحدة .

وقد يبدو من المجيب ان يكون عدم التكافؤ اقوى في الولايات المتحدة منه في بريطانيا . مع ذلك فنحن نعلم ان هذا الوضع يعبر عن حدث تاريخي معروف هو التأخر النسبي لبعض المناطق الزراعية في الجنوب .

كذلك الامر في الاتحاد السوفياتي . اذ نجد ان عدم التكافؤ في توزيع الانتاجيات الزراعية وغير الزراعية هو بنسبة ١ الى ٢ وقد تصل هذه النسبة الى ١ الى ٣ (١٢٨) . عدم التكافؤ هذا ، القوي نسبيا ، يعبر عن التأخر النسبي في الزراعة السوفياتية التي لم تسجل خلال السنوات الخمسين الاخيرة نفس التقدم الذي سجلته الصناعة .

ونوضح مباشرة ان مقارنة من هذا النوع لا معنى لها الا اذا كان « التشتت القطاعي » متشابها بقليل او كثير لدى كلا الفريقين . اذ ان الفارق بين المنشأة الأكثر حداثة في الولايات المتحدة والمنشأة الأكثر تأخرا فيها ، من حيث المنتوجات الوسطية بالشخص الواحد ، قد يكون بالطبع على طرفي تقيض . ولما كانت القطاعات المختارة محددة هي نفسها بأرقام ووسطية خاصة بهذه القطاعات ، فان درجة التشتت كلما كانت مرتفعة كلما كان التبشر اكبر - مع اعتبار جميع الامور الاخرى ، هذا ذلك ، متساوية .

ما هو التفسير الذي نعطيه لهذه الظاهرة ؟ وقبل ذلك ، كيف نصفها ؟ نقترح عبارة « عدم تكافؤ الانتاجية في القطاعات » . هذه العبارة بحاجة الى شرح . الواقع اننا لا نستطيع مقارنة الانتاجيات بالمعنى الحقيقي

(١٢٨) نسبة واحد الى اثنين اذا اعتبرنا ان السكان الزراعيين هم بمثابة ٢٥ بالمئة من السكان جميعا . فيمثل دخل الزراعة والحالة هذه ٢٠ بالمئة من الدخل الوطني . ونسبة واحد الى ثلاثة اذا كان دخل الزراعة لا يمثل الا ١٥ بالمئة من الدخل الوطني .

الا بين منشأتين أو فرعين ينتجان نفس المنتج : فنقول ان انتاجية الاول منهما ارفع من انتاجية الثاني ، عندما تكون كمية العمل الاجمالية (المباشر او غير المباشر) ، اللازمة لتأمين انتاج وحدة طبيعية من نفس المنتج ، كمية اقل . ولا يسعنا ان نتكلم ، في المقارنة بين فرع و فرع ، الا عن « ايراديات » *Rentabilités* مختلفة ، كما يذكر عمانوئيل . مع ذلك فانا نحتفظ بعبارتنا المقترحة : اذا كانت الشروط ، في بنية اسعار معينة ، على نحو لا يمكن ان يكون معه تعويض العمل او راسالمال ، او « عاملي الانتاج » هذين ، في فرع اول ، معان للمعدلات تعويض هذين العاملين في فرع ثان ، فانا نقول عندئذ ان الانتاجية في الاول ادنى منها في الثاني . هذا لا معنى له بالطبع الا ضمن بنية اسعار معينة . اذ ان بنية الاسعار هذه قد تكون على نحو معين ، بحيث نجد بالضبط ان العمل وراسالمال يتعوضان في جميع الفروع بنفس المعدلات . هذا هو على كل حال الاتجاه الفعلي العميق في نمط الانتاج الرأسمالي ، الذي يتصف بـ « سهولة حركة » *mobilité* « العوامل » ، اي بوجود سوق العمل وراسالمال . ولكن اذا تقلت بنية الاسعار هذه - التي تقابل في المركز تعويضات متجانسة للعمل وراسالمال - الى الاطراف ، ينجم عن ذلك عدم امكانية تعويض « العوامل » بنفس المعدلات في مختلف الفروع ، اذا كانت الشروط التقنية (واذن الانتاجية) موزعة فيها بشكل مختلف عما هو في المركز . مع ذلك يبقى من الممكن ان تقوم احسانا بمقارنات مباشرة في الانتاجيات ، اذا كان المنتج - في حال عدم كونه متماهيا بالضبط في الحالتين - « قابلا للمقارنة » على الاقل من حيث قيمة استعماله ومن حيث التقنيات الممكنة لانتاجه . مثال ذلك ، اذا كان قنطار القمح - المنتج من المركز - يقتضي كمية اجمالية معينة من العمل (المباشر او غير المباشر) ، واذا كان قنطار الدرة البيضاء وهو منتج من منتوجات الاطراف قابل للمقاومة مع القمح ، سواء من حيث قيمته الاستعمالية (منوع من منوعات الحبوب له نفس الطاقة الحرارية) او من حيث التقنيات الممكنة لانتاجه - يقتضي مزيدا من هذه الكمية ، فان ذلك راجع بالضبط الى ان تقنيات الانتاج في الاطراف تقنيات متأخرة . هنا يكون من المسوح لنا ان نتكلم عن اختلاف في الانتاجية . كما وان الانتاجية تكون ، على العكس من ذلك ، متماهية في المركز والاطراف ، في صناعات نسجية متماثلة من حيث تقنياتها . اما بالنسبة لمنتوجات اخرى ، فتكون

مقارنة الانتاجيات مقارنة مباشرة غير ممكنة طبعا : مثال ذلك البن ، الذي لا ينتج الا في الاطراف والذي لا يمكن مقارنته بأي منتج من منتجات المركز ، رغم انه بوسعنا ان نتصور تقنيات مماثلة لتلك التي قد نستعمل في المركز اذا انتج البن فيها ، وهي تقنيات تكون اكثر « كثافة براسمال » كما تكون انتاجيتها افضل .

الا ان بنية الاسعار في المركز قد انتقلت فعلا الى الاطراف . اذ ان الاطراف تنتمي ، كما ينتمي المركز ، الى نفس المنظومة العالمية . كما ان هناك سوقا عالمية . هذه السوق ليست بالتاكيد « كاملة » ، وهي بالاضافة الى ذلك لا تحيط بجميع المنتجات - فبعض المنتجات لا يمكن نقلها (الخدمات ، البناء ، الطاقة الكهربائية ..) - وتكاليف النقل تنوء بثقل نسبي مختلف من منتج لآخر . ويبقى ثمة اسباب محلية تدعو لاختلاف الاسعار اختلافا نسبيا (الضرائب مثلا) . لكن ذلك كله لا يحول دون كون السوق العالمية اسرا واقعا ، وان انتقال البنى الجوهرية للاسعار النسبية من المركز الى الاطراف يفرض نفسه من خلال هذا الامر الواقع .

ليس هناك من سبب يدعو لان يكون المنتج بالرأس الواحد متماهيا في مختلف الفروع في اقتصاد رأسمالي مركزي . اذ ان هذا المنتج يتألف من مركبين : تعويض العمل وتعويض رأسمال . ولكي يكون المنتج بالرأس الواحد متماهيا يجب ان تتوحد خمسة شروط :

(١) ان تكون كمية العمل التي يقدمها الشخص الفاعل (خلال عام مثلا) متماهية . (٢) ان يكون التركيب العضوي للعمل (تعبير موفّق لعمانوئيل) - اي تناسب اعمال مختلف مستويات المهارة - متماهيا . (٣) ان تكون معدلات تعويض العمل (ذي المهارة المتماهية) متماهية . (٤) ان تكون كمية رأسمال الموضوعة موضع العمل بالنسبة لكل عامل (التركيب العضوي لرأسمال) متماهية . (٥) ان يكون معدل تعويض رأسمال موحدا .

لكن هناك اتجاهها عميقا في نمط الانتاج الرأسمالي نحو توفير هذه الشروط .

اولا ، ان توحيد وقت العمل مواز لنمو مجموع الاجراء . فحيث يكون وقت العمل مختلفا جدا عما هو عليه في الاقتصاد الرأسمالي ، كما هي الحال في الزراعة مثلا ، لا يعود ذلك لاسباب « طبيعية » (« بطالة

موسمية ») بل يعود الى ان نمط الانتاج الرأسمالي المكتمل يستخدم عمالا (وان كانوا موسمين) خاضعين لقوانين وقت العمل العامة . ان « العلم الاقتصادي » - بل الاصح ان يقال الاقتصادي - لانه ثمرة نمو نمط الانتاج الرأسمالي ، ولانه « علم اجتماعي اعرج » ، يماثل بين الوقت « المتوفر » خارج وقت العمل ، وبين « البطالة » . لقد برهن « أريفي » جيدا ، في وضع افريقيا ، ان الوقت غير المخصص لعمل « انتاجي » مباشر لدى الجماعات التقليدية الريفية ، ليس وقتا « ضائعا » ، بل انه يستخدم من اجل الحاجات الاجتماعية الجوهرية التي ترافق نمط الانتاج المتبع . (١٢٦)

ثانيا ، ان الاتجاه العميق للرأسمالية حتى الزمن المعاصر كان يسير باتجاه توحيد العمل ورده الى أبسط أشكاله واقلها مهارة . الثورة الصناعية والمكننة استبدلتا الاعمال الماهرة التي كان يضطلع بها الحرفيون فيما مضى ، بعمل مركب يتصف باستخدام العمل البسيط استخداما كثيفا من الناحية الكمية (بالاضافة الى الالة) ، وباستخدام محدود في كميته للعمل الماهر (وغالبا ما يكون اكثر مهارة من عمل الحرفيين السابقين) : عمل تنظيم الانتاج (تنظيميا تقنيا - مهندسون - وتجاريا) . ان الغلبة الكمية السالفة للعمل البسيط قد قربت مختلف فروع الانتاج من هذه الزاوية ، كما ان التقدم - الانتقال من الصيغ ما قبل الرأسمالية الى نمط الانتاج الرأسمالي - كان مصحوبا على الدوام بثورة من هذا الطراز . ولذا ، فضلا عن ذلك ، بان الاتجاهات المتفوقة في حداثتها ، والتي من شأنها ان تعطي للعمل في المستقبل اشكاله الجوهرية المرتبطة بالائتمة ، تتجه بالضبط في الاتجاه العاكس . لكن القضية تتعلق هنا بالمستقبل فقط .

ثالثا ، ان توحيد تعويض العمل بالمأجور البسيط هو احد القوانين الجوهرية في نمط الانتاج الرأسمالي ، وهو الذي يعبر عن الوجود الفعلي لسوق عمل .

رابعا ، هناك اتجاه نحو استخدام العمل استخداما مكثفا في جميع فروع الاقتصاد الرأسمالي ، الامر الذي يشكل نمط تقدم الانتاجية . لا شك في ان التركيب العضوي لرأسمال يختلف من فرع لآخر ، وكلما كانت درجة تفتت التحليل مرتفعة ، كلما كانت المروحة اوسع ، نظرا لان الصناعات الجديدة المحركة (النسيج في بداية القرن العشرين ، ثم التعدين والكيماء والالكترونيك الخ . .) تمتلك التركيب العضوي الاقوى . ان هذا التبشر في التركيبات العضوية ، هو الذي يفسر على كل حال واقع

Arrighi (١٢٧) « احتياجات العمل من المنظر التاريخي » المقال المذكور .

التوزيع غير المتكافئ للانتاج القطاعي بالراس الواحد في البلدان النامية .
 اذا كان معدل القيمة الزائدة ١٠٠٪ - اي اذا كانت الاجور تمثل حوالي نصف المنتج الوطني ، الامر الذي يتفق مع مستوى الحجم الفعلي للعالم النامي المعاصر - واذا كانت التركيبات العضوية - وفقا لدرجة الشئست المأخوذ بها خلال هذا التحليل - تتراوح في ادناها واقصاها بين اثنين وثمانية (وبحدود نسبة بين ١ و ٤) ، وكان معدل الربح الوسطي للاقتصاد في حدود ١٥ الى ٢٠٪ ، وفقا للاهمية النسبية للقطاعات الخفيفة والقطاعات الثقيلة ، فان القيمة المضافة لكل عامل تتغير ضمن حدود النسبتين ١٤٥ الى ٢٤٥ ، اي ان الحد الاقصى من المروحة يكون مستوعبا ضمن المسافة الفاصلة بين ١ و ١٤٧ ، الامر الذي يتفق تماما مع الواقع . اما في البلدان « المتخلفة » حيث تمتد هذه المروحة من ١ الى ١٠ ، في ظروف يصل فيها معدل القيمة الزائدة الى ٢٠٪ ومعدل الربح الى ٣٠٪ ، فان التركيبات العضوية تمتد عندئذ بين ١ و ٣٥ ، اذا كانت القطاعات « الخفيفة » تضم حوالي ٨٥٪ من قوة العمل ، مقابل ٥٠٪ في المركز ، ومقابل مستوى تشتت معائل . الترسيمات المنشورة ادناه « تلخص » هذه الأوضاع المتقارنة البسطة .

منتج بالشخص الواحد (١٢٠)	قيمة مضافة	ربح	قيمة زائدة	رأس مال متحول	رأس مال ثابت	مركز
١٤٥	١٥	٥	١٠	١٠	٢٠	I
٢٤٥	٢٥	١٥	١٠	١٠	٨٠	II
٢٤٠	٤٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٠٠	اجمالي

منتج بالشخص الواحد	قيمة مضافة	ربح	قيمة زائدة	رأس مال متحول	رأس مال ثابت	اطراف
١٤٤	٨٢	٢٢	١٢٠	٦٠	١٠	I
١٢٤٧	١٢٧	١١٧	٢٠	١٠	٢٤٠	II
٢٤٠	٢١٠	١٤٠	١٤٠	٧٠	٢٥٠	اجمالي

(١٢٠) مقارنة التتجات بالراس الواحد بين بلد وآخر ينبغي ان يوسع بالاعتبار
 الفرق بين معدلات القيمة الزائدة ، والى ان تقسم هنا الاوقام النسبية للاطراف
 على ١٤٥ و ب) ناتجية العمل الاصنف في القطاع ١ من الطرف لى التكوين
 العضوي الخفيف جدا .

ان فرقا كبيرا مثل هذا الفرق بين التركيبات العضوية لراسمال في الاطراف ، لا يمكن حدوثه الا اذا كان نمط الانتاج الراسمالي لم يتمكن بعد من السيطرة على كل فروع الانتاج ، كما هي الحال في المركز .

خامسا واخيرا ، ان الاتجاه نحو توحيد معدل الربح هو بالتاكيد قانون جوهري من قوانين نمط الانتاج الراسمالي ، وهو يضاهي في ذلك الاتجاه نمو تعويض العمل البسيط . بالاضافة الى ذلك ينبغي ان نحدد هنا ان التحكير يدخل بشكل قاطع مستويين اثنين في عملية قسمة الربح بالتساوي: مستوى القطاع التنافسي الذي للمنشآت الصغيرة ، ومستوى المؤسسات الكبيرة (الاحتكارات) التي تستفيد من معدل ربح اكثر ارتفاعا .

واذن ، فنحن لا نجد في الاطراف اي قانون من القوانين الاتجاهية الخاصة بنمط الانتاج الراسمالي ، يفعل فعله بشكل كامل : ينتج عن ذلك فروقات ضخمة في توزيع الانتاج بالشخص الواحد . ولما كان نمط الانتاج الراسمالي لا يتجه نحو التفرّد ، فان اوقات العمل تكون مختلفة جدا من فرع لآخر ، لا سيما في الزراعة - التي يكون نمط الانتاج فيها ما قبل الراسمالي ، رغم انها منخرطة في التبادلات الراسمالية العالمية - في الاقتصاد الراسمالي المدني . هذه الظاهرة توصف بشكل غير مناسب بأنها ظاهرة « بطالة مقنعة » . لكنها لا تكون كذلك فعلا الا في بعض الحالات ، حيث يكون نمط الانتاج الراسمالي قد سيطر على الزراعة وحيث تكون الظروف فيه على نحو تكون معه درجة عمالة اليد العاملة الزراعية المأجورة ادنى مما تحدده القوانين العامة لوقت العمل المأجور (هذه مثلا حالة مصر) . هذا ، وفي بعض قطاعات النشاط المدني يكون وقت العمل كذلك ادنى جدا مما تحدده القوانين العامة للعمل المأجور . كذلك الامر في النشاطات « الطفيلية » للعمالة الذاتية المتولدة عن البطالة المدنية (التجارة الصغيرة ، الخدمات الشخصية ، الخ) . هذه النشاطات ليست « بقايا » من الماضي ما قبل الراسمالي ، بل انها ، على العكس ، ظاهرات حديثة متولدة عن التناقضات الخاصة بنمو الراسمالية الطرفية التي تتجلى عبر الازدياد المطلق والنسبي للبطالة في المدن .

ان توحيد شروط العمل ينتج ، في الاطراف كما في المركز ، الى توحيد تعويضات العمل البسيط . لكن ذلك لا يصح الا على مجمل النشاطات التي تنتمي الى نمط الانتاج الراسمالي ، في الوقت الذي لا يشمل فيه العمل مجمل العاملين . كما ينبغي لنا ان نحدد هنا ان الطابع التحكيري لعدد معين من المنشآت الكبيرة - لا سيما الاجنبية - يتيح اختلافات دقيقة في الاجور

تنتمي للاستراتيجية السياسية البحتة التي تتبعها هذه المنشآت ، ضمن هذا الإطار تندرج بعض الاختلافات في التعويض وفقا لمستوى المهارة ، وهي اختلافات قد تكون أحيانا - بل حتى في أكثر الأحيان - أشد وضوحا مما هي في المركز ، وذلك لأسباب ثالثة تتعلق بالنُدرة النسبية لليد العاملة الماهرة .

كذلك تكون التركيبات العضوية لرأسمال في الأطراف أكثر انبساطا plus étalés بفعل أن نمط الإنتاج الرأسمالي لم يسيطر فيها بعد على جميع فروع الإنتاج . يضاف إلى ذلك وجود عدة مستويات لمعدل الربح الوسطي ، وعلى الأقل مستويين ، واحد لرأسمال الأجنبي التحكيري ، والآخر لرأسمال الوطني التابع .

أن بنية التوزيع الاجتماعي للدخل في الأطراف هي حصيلة هذه الشروط الجوهرية بالإضافة إلى ظاهرات ثالثة أخرى ، لا سيما : (١) مستوى العمالة في كل من المناطق الريفية والمناطق المدنية على التوالي ، وهو مستوى يؤثر بصورة حاسمة على قسمة الدخل بين الأجور والمداخيل العائدة جميعا لكل من المنشأة والملكية ، (٢) بنية توزيع ملكية رأسمال والمنشأة ، وهي بنية تحدد بشكل جوهري توزيع مداخيل المنشأة في المناطق المدنية . (٣) بنية توزيع الملكية العقارية والاستغلال ، وهما أمران يحددان بشكل جوهري توزيع المداخيل الاجرية في المناطق الريفية . و (٤) توزيع عرض العمل وفقا لمستويات المهارة والتنظيم النقابي والسياسي لمختلف المجموعات ، الأمر الذي يحدد إلى حد بعيد بنية توزيع الأجور .

ألا أن البلدان المتخلفة تتصف ، من وجهات النظر هذه كلها ، بتنوع كبير للغاية ، تنوع أكبر بكثير مما في البلدان الشديدة التصنيع . من هنا أن بنية توزيع الدخل الذي تنتج عن لعبة المزج بين هذه القوى جميعا ، تقدم سلما يمتد من الطرف إلى الطرف : من بنية تفاوت في عدم تكافئها تفاوتاً كبيراً جداً ، إلى بنية يقل فيها هذا التفاوت إلى حد كبير ، كما أن درجة عدم التكافؤ في التوزيع - مقاسة مثلاً بواسطة المعامل السذي يستخدمه « باريتو » (١٣١) - عندما تصبح ، لسبب من الأسباب ، قريبة من الدرجة

$$(١٣١) \text{ في المعادلة التجريبية } N = \frac{A}{X} \text{ تمثل } N \text{ النسبة المئوية من السكان الذين}$$

يتجاوز دخلهم X وتمثل A مقدارا ثابتا [un paramètre de dimension]
كما تقيس A درجة تمرکز توزيع الدخل .

التي يتصف بها العالم الصناعي ، تصبح بنية التوزيع مختلفة اختلافا نوعيا .
ان هذه الخاصة الاخيرة هي التي تطرح على البلدان المتخلفة مشكلات سياسية
محددة - أكثر مما تطرحه عليها درجة عدم التكافؤ نفسها . كذلك فان عدم
التكافؤ في توزيع الاجور هو اكبر في البلدان « المتخلفة » مما هو عليه في
المركز .

(١) الواقع ان النسبة القائمة بين اجر الشفيلة الماهرين واجر الشفيلة غير
الماهرين ، ضمن مجموعة الشفيلة اليدويين ، كانت موزعة عام ١٩٦٠ كما
يلي (١٣٢) :

أوروبا - البلدان المصنعة		
١٢٧	١٠٨	إيطاليا
١٢٠	١١٨	البلدان الواطنة
١٣٩	١١٨	بريطانيا العظمى
أميركا اللاتينية		
١٨٦	١٣٢	الارجنتين
٢٠٩	١٧١	البيرو
٢١٢	١٨١	كولومبيا
	١٨٤	البرازيل
آسيا		
١٦٨	١٥٩	الباكستان
أفريقيا		
٢٤٠	١٥٧	نيجيريا
٢٥٢	١٧١	لونس
٢٦٨	١٩٧	شاطيء العاج
٢٨٧	٢٠١	الجزائر
	٢١١	تنزانيا

بعض الاحصاءات الأخرى تؤكد هذا الواقع . ففي حين أنه في فرنسا
عام ١٩٦١ كانت نسبة المعدل الأدنى القاعدي للساعات - وفقا للمقود
الجماعية - التي يعملها الماعون غير الماهر من الفئة الدنيا ، للعامل المحترف
من الفئة الثالثة ، تتراوح بين ١ و ١٤٥ ، كانت هذه النسبة في السنغال
وشاطيء العاج ، في نفس الزمن ، تتراوح بين ١ و ٣ (١٣٣) .
والحركة التاريخية تؤيد على كل حال هذا الاتجاه نحو تقليص عدم

١٣٢) Eliot Berg « بنية الاجور في البلدان القليلة النمو » نسخة Ege Lund

الجدول الأول .

١٣٣) Eliot Berg الوثيقة المذكورة ، الجدول الثاني .

التكافؤ كلما تقدم النمو ، سواء كان ذلك في اميركا اللاتينية او في افريقيا
الاستوائية على الاقل (١٣٤) .

ب) بين الشفيلة اليدوين و « ذوي الياقات البيضاء » ، كان عدم
التكافؤ يبدو شديدا في حين ، واقل شدة في حين آخر ، في البلدان
المتخلفة . فيما تكون نسبة الريح الوسطي الذي يحققه ميكانيكي الكاراج
من جهة ، وخادم المظم او المستخدم العامل في الاختزال من جهة اخرى ،
قريبة من الوحدة في بريطانيا ، وقريبة من ١٤٥ في الولايات المتحدة ،
تكون هذه النسبة ١٤٨ في الارجنتين والمكسيك ، ٥٠ في البيرو ، بين
٥٠ و ١٤٤ ، حسب الفترات ، في شيلي (١٣٥) . اذا كانت مصادر
المعلومات العديدة تنجبه الى الحكم بأن « ذوي الياقات البيضاء » يتمتعون
في آن واحد بحظوة اجتماعية أكبر وبأجور افضل ، فان الوضع ، من
حيث الاجور ، غالبا ما يكون على عكس ذلك ، عندما يوفر التعليم اعدادا من
« ذوي الياقات البيضاء » المنتعش الى الفئات التابعة ، تتجاوز بكثير قدرة
المنظومة الاقتصادية على استيعابهم (حالة الهند ومصر وبلدان اخرى
عديدة) .

ج) اخيرا ، كثيرا ما يلفت الانتباه - بحق - الى التفاوتات الكبيرة ،
التي توجد في البلدان المتخلفة اكثر مما توجد في البلدان النامية ، بين
الاجور المدفوعة للشفيلة ذوي المهارة المتكافئة في هذه المنشأة او تلك ،
او في هذه المجموعة من المنشآت (المنشآت الاجنبية الكبرى مثلا) او تلك
(المنشآت الوطنية الصغيرة) . والصلة القائمة بشكل وثيق اكثر ، في
البلدان المتخلفة ، بين مستوى الاجور وابدادية المنشأة ، يمكن ان تفسر
بضعف الحركة النقابية وتجزئتها .

ان توزيع المداخل ، الاجرية وغيرها ، التي تتوقف على مجمل
العناصر المشار اليها اعلاه ، لم يمين الا نادرا جدا في الملاحظة الاحصائية .
وقد قمنا نحن انفسنا ببناء هذا التوزيع بناء منظما بالنسبة لاربعة بلدان
افريقية (الجزائر ، تونس ، مراکش ، وشاطيء العاج) كما اقتبسنا المثل
المصري من كتابات حسن رباح . هذا التحليل سوف يسمح لنا بتفسير
مختلف التفاوتات عن طريق ادخالنا ، تباعا ، لمختلف العناصر التفسيرية

الوثيقة المذكورة ، الجدول الثالث والرابع .	Eliot Berg	(١٣٤)
الوثيقة المذكورة ، الجدول الخامس .	Eliot Berg	(١٣٥)

المشار إليها . الأمر الذي سيقودنا الى اعادة النظر في بعض الآراء « الشائعة » والتي يتقدم بها اصحابها بشيء من التسرع في رأينا ، لا سيما تلك التي تذهب الى ان المأجورين يشكلون كتلة من « ذوي الامتياز » في العالم الثالث .

حالة مصر

يبدو الدخل « الوسطي » للفرد الواحد في المدينة اكبر بأربعة اضعاف من دخل الفرد في المناطق الريفية (١٣٦) .

لكننا نكتشف ، اذا ذهبنا الى ابعاد من الأرقام الجافة ، ان هذه التفاوتات تتعلق بفروقات الانتاجية وبفروقات معدلات العمالة في نفس الوقت ، وانها لا تلعب دورها بشكل منظم لصالح المأجورين حتى يصح اعتبارهم بصورة اجمالية « ذوي امتيازات » .

(أ) هناك بطالة كثيفة ($\frac{2}{3}$) قوة العمل النظرية الامكانية (تمس

الجماهير الشعبية التي تمثل ٨٠٪ من سكان الريف و ٥٦٪ فقط من سكان المدن . فاذا اخذنا بالاعتبار هذه المعدلات المختلفة في العمالة ، فان دخل « سنة عمل تام » بالنسبة للجماهير الشعبية يكون ارفع مرتين ونصف فقط في المدينة عما هو في الريف .

(ب) اذا كان الدخل « الوسطي » يبدو أربع مرات اقل في الريف ، فذلك يعود — علاوة على كون معدل العمالة ادنى في الريف ، وكون انتاجية العمل الوسطية فيه اضعف (تقنيات اخف من حيث استعمال راسمال) — الى ان الشرائح الوسطية في الريف هي ، نسبيا ، اقل عددا : ١٥٪ من سكان الريف ، مقابل ٤٠٪ من سكان المدن ، ولان الدخل الوسطي للشرائح ذات الامتياز (٤ الى ٥٪ من السكان) هو ادنى في الريف بمقدار ٤٥ مرات . ان هذه الفروقات تعبر كذلك عن كون الاقتصاد المديني ، الاكثر تقدما من الاقتصاد الريفي ، يقتضيه وضعه اللجوء الى يد عاملة تضم نسبيا عددا اكبر من العاملين الماهرين : عمال دائمون ، مستخدمون ، كادرات وسطى وعليا ، مهن حرة واصحاب مشاريع .

(١٣٧) حسن دياب « مصر النامية » ص ٤١ (ارقام عام ١٩٦٠)

اللاثات	عدد السكان الاجمالي	الدخل الفردي السنوي
١ - المناطق الريفية :		
١ - جماهير شعبية		
١٠ - جماهير لا تملك ارضا	١٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٤٥ ليرة مصرية
١١ - جماهير تستقل اقل من فدان (١٢٧)	١ ٠٧٥ ٠٠٠	٦٤١ ل.م.
٢ - شرائح وسيطة (تستقل بين فدان واحد و ٥ فدادين)	٢ ٨٥٠ ٠٠٠	٢٦٤٨ ل.م.
٣ - نوو امتيازات		
٢١ - بين ٥ و ٢٠ فدان	٨٧٥ ٠٠٠	٨٧٤٤ ل.م.
٢٢ - اكثر من ٢٠ فدان	١٥٠ ٠٠٠	٧٧٢٠٢ ل.م.
الجموع والمتوسط		
ب - المناطق المدنية :		
١ - الجماهير الشعبية		
١٠ - يتون عمل ملحوظ	٢ ٩٨٢ ٠٠٠	صفر ل.م.
١١ - خدم منزليون	٩٢٤ ٠٠٠	٢١٠٤ ل.م.
١٢ - بروليتاريا رثة	١٨٦ ٠٠٠	٢٦٠٨ ل.م.
١٣ - ماجورون تقليديون	٤٠٠ ٠٠٠	٤٠٠ ل.م.
٢ - البروليتاريا	٧٩٠ ٠٠٠	٦٠٤٨ ل.م.
٢ - البرجوازية الصغيرة		
٢٠ - مستخدمون تابعون	١ ١١٧ ٠٠٠	١٠٥٤٦ ل.م.
٢١ - اصحاب مشاريع تقليديون	٧٢٦ ٠٠٠	١٢٧٤٧ ل.م.
٢٢ - كائنات وسطى	٦١٤ ٠٠٠	١٢٣٠٥ ل.م.
٤ - البرجوازية	٢٤٠ ٠٠٠	٨٤٥٤٨ ل.م.
المجموع والمتوسط	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٧٢٤٤ ل.م.

(ج) في صفوف العاملين في الريف ، لا يتمتع المأجورون بامتيازات على الاطلاق ، بل انهم ، على العكس ، يشكلون جمهور المجموعة أ - ١ ، وهي المجموعة الاشد بؤسا في مصر (١١ ليرة مصرية للفرد ، مقابل عمالة سنوية تامة مبدئيا) . اما الدخل السنوي الوسطي للشخص الواحد من سكان المدن المأجورين غير المهرة (المجموعة ب - ١١ ، ١٢ و ١٣) فهو ليس افضل اطلاقا : ٢٦ ليرة مصرية . فاذا اخذنا بالاعتبار الفروقات في مستويات الاسعار ، بحكم ان المداخيل الريفية لا تقدر حق قدرها (التموين

(١٢٧) الفدان يساوي ٢٠٠ هكتارا .

اللدائي الخ) ، وان النفقات اللازمة لاستمرار المعيشة في المدن تتضمن ابوابا لا وجود لها في الريف (نفقات نقل ، مساكن ذات أجر مرتفع حتى ولو كانت بأئسة الخ) ، فان الفئات الشعبية في المدن ليست محظوظة ، من حيث مستوى المعيشة ، اكثر من الفئات الشعبية الريفية .

(د) ان « المحظوظين » اذن يبدون مقتصرين على الشفيلة الماهرين في المدن ، ومن بينهم حوالي ٧٥٪ ماجورون (من الفئات ب ٢ ، ٣ ، و ٣٢ في جزء منها ، اما الفئة ب ٤ ، فتتكون من شفيلة مسنقلين ومن معلمي منشآت) . ان الدخل الوسطي للشخص الواحد من هؤلاء السكان الماجورين يرتفع اربعة اضعاف عن الدخل الوسطي للشفيلة المدنيين غير المهرة . هذا الترتيب ، الذي يتراوح بين ١ و ٤ ، ينبغي ان يعزى بصورة واسعة الى الفروقات في المهارة . فضلا عن ذلك ، ولان مستوى المعيشة المطلق لدى الفئات الدنيا هو مستوى ادنى ، ولان هذا البؤس يتفاقم بفعل المعدلات المرتفعة جدا لنقص العمالة في صفوف غير المهرة ، فان الفروقات في المداخيل - وهي فروقات اصبحت منذ زمن اقوى بكثير مما هي عليه في البلدان المصنعة - تتخذ كل مفزاهها السياسي الاجتماعي الخاص .

(هـ) اخيرا ، في صفوف « البرجوازية » المدنية (الفئة ب ٤) نجد نسبة متعاظمة مكونة من ماجورين ، عدا الكادرات العليا التابعة للدولة وللأقتصاد . والواقع ان من نتائج التاميمات ان تنقل عددا مرموقا ، من ذوي ارفع المداخيل ، من فئة مداخليل المنشأة الى فئة الماجورين .

يبين الجدول التالي تراتب الاجور المدنية نفسها عام ١٩٦٠ (١٣٨) .
الاجور السنوية الوسطية (باليرة المصرية) :

الدرجة	يد عاملة غير ماهرة	عمال ماهرون	مستعملون تابهون	كادرات وسطى	كادرات عليا
- الادارة الفنية	-	١٢٠	٢٣٠	٢٥٠	١٢٥٠
- النقل والاعلام	-	١٢٥	٢٣٠	٢٥٠	١٥٥٠
- فناة السويس	-	١٨٠	-	٥٢٠	٢٢٠٠
المنشآت الحديثة :					
- الصناعة ، النقل	٦٠	١٤٥	-	٢٩٠	١٢٢٠
- التجارة ، الخدمات	-	-	١١٢	٢٦٠	١٢٠٠
- المنشآت التقليدية	-	٩٠	-	-	-
- خدم منزليون	٥٠	-	-	-	-

(١٢٨) حسن دبالس ، المرجع المذكور ، ص ٤٦ الى ٦٠

وحتى خارج اطار العاملين في قناة السويس ، الذي يبدو ان امتيازاتهم النسبية - التي كانت ما زالت واضحة عام ١٩٦٠ - قد زالت اليوم ، فان فروقات التعويضات هي اشد وضوحا مما في البلدان المصنعة .

خلال القرن الماضي تفاقم الفرق بين الدخل « الوسطي » في الريف والمدينة ، اذ انتقلت النسبة بينهما من ٣٤٨ عام ١٩١٤ الى ٤٠٣ عام ١٩٦٠ . مع ذلك فنحن نلاحظ :

(أ) ان التقلص التدريجي للدخل « الوسطي » في الريف ينبغي ان يعزى بأكليته الى التقلص التدريجي في مستوى العمالة ، اذ انتقلت النسبة المثوية للفئات الفقيرة التي لا تملك ارضا من ٤٠٪ عام ١٩١٤ الى ٨٠٪ عام ١٩٦٠ (١٣٩) :

الماخيل الريفية الوسطية للشخص الواحد (الليرة الحرية بقيمة ١٩٦٠)

١٩٥٨	١٩١٤	
٣٤٨	٦٠٧	الفقراء والذين لا يملكون ارضا
٢٧	٢٠	الشرائع الوسيطة
		نحو الامتيازات :
٨٧	٩٨	من ٥ الى ٢٠ فدان
٧٨٩	٤٦٥	اكثر من ٢٠ فدان
١٩	٢٨	التوسط

(ب) ان استقرار الدخل « الوسطي » في المدن يخفي اختلالا متاعظا في التوازن ، اذ ازداد معدل النقص في العمالة بحيث ان ارباح الانتاجية قد عوّضت بواسطة تقليص العمالة (١٤٠) .

١٩٦٠	١٩١٤	
٧٨	٨٠	الدخل الوسطي في المدن
١٩٢.٠٠٠	٧٢٨.٠٠٠	(بالليرة الحرية بقيمة ١٩٦٠)
		اليد العاملة المستعملة
		نسبة السكان العاملين
٪ ٢٢	٪ ٢٢	لمعد سكان المدن الإجمالي

(١٣٩) حسن رياض ، المرجع المذكور ، ص ١٤٨ .

(١٤٠) نفس المرجع : ص ١٥٨ - ١٦٠ .

وبينما ازداد انتاج النشاطات غير الزراعية بين ١٩١٤ و ١٩٦٠ بمعدل ٢٤٩ ٪ سنوياً ، لم تزدد العمالة الا بوتيرة ٢ ٪ سنوياً . اما تقدم الانتاجية فقد كان واضحا في الصناعة ، بينما اظلت الحرفية - التي تفلست موجوداتها تدريجيا من ١٥٠٠٠٠ عامل الى ٦٠٠٠٠ عامل - مكانها للصناعة الكبيرة ، فزادت موجودات هذه من ٢٠٠٠٠ اجير الى ٢٨٠٠٠٠ اجير . اما التجارة والخدمات فقد كان تقدم الانتاجية فيهما اكثر تواضعا بكثير :

١٩٦٠ تعاظم الانتاج (المعدلات السنوية)	١٩١٤ تعاظم الموجودات (المعدلات السنوية)	
٢٤٥ ٪	١٤٤ ٪	صناعة ، حرف
٢٤٥	٢٤٢	تجارة
٢٤٦	٢٤٣	نقل
٤٤٧	٤٤٥	ادارات
١٤٢	١٤٥	خدمات
٢٤٩	٢٤٠	اجمالي

هكذا نجد اذن على المدى الطويل : ١ - ان الانتاجية تركد في الزراعة بينما تزداد في اقتصاد المدن . لا سيما في الصناعة الحديثة . ومن هنا يأتي الفرق المتعاظم بين التعويضات الوسطية للشفيلة المستخدمين في كلا القطاعين التقليدي والحديث . (٢) ان الفرق بين المداخيل « الوسطية » لمجمل السكان . الريفيين منهم والمدينيين : هو حسياسة المزج بين الفرق المتعاظم في الانتاجيات والتطور المختلف لمعدلات العمالة .

حالة المغرب

عام ١٩٥٥ كانت النسبة بين الدخل الزراعي بالشخص الواحد والدخل غير الزراعي بالشخص الواحد ، بالنسبة لمجمل المغرب ، نسبة ١ الى ٢٠١ . لكن الفرق بين الدخل الوسطي بالشخص الواحد بالنسبة للسكان المسلمين وحدهم هو فقط كالفرق بين ١ و ١٤٣ . (١٤١) .

(١٤١) سمير أمين « الاقتصاد المغرب » الجزء الاول ص ١٣٠ وما يليها .

عالم الريف		
الدخل الزراعي		
الدخل الزراعي الاسلامي		
عدد سكان الريف العالميين		
الدخل الوسطي بالفرد : الاجمالي		
الدخل الوسطي بالفرد : الاسلامي		
عالم المدينة		
الدخل الاسلامي غير الزراعي		
الدخل الادويبي غير الزراعي		
عدد السكان المسلمين العالميين		
المطلون من العمل		
عدد السكان الادويبيين العالميين		
الداخل الوسطية :		
الادويبيون		
المسلمون		
(ما عدا المطلين عن العمل)		
الاجمالي (لدا المطلين)		
الاجمالي (بما فيه المطلين)		
٥.٢	مليار فرنك قديم	
٢٧٢	مليار ف . ق	
٢ ١٨٥ . . .		
٢٠٠ . . .	ف.ق	
١٥٠ . . .	ف.ق	
٢٩٤٠	ف.ق	
٦.٢٠	ف.ق	
١٢٧٠ . . .		
بين ١٩٥ و ٢٦٥ الفا		
٥٨٠ . . .		
١ . ٤٠ . . .	ف.ق	
٢٢٠ . . .	ف.ق	
٢٩٥ . . .	ف.ق	
١٢٠ . . .	ف.ق	

فالفروقات اذن هي ادنى بكثير مما هي عليه في مصر . وهذا يعود على وجه التأكيد ١) الى أن النقص النسبي في العمالة في صفوف السكان الريفيين المصريين هو نقص اقل مما هو عليه بين السكان الريفيين المصريين . و ٢) الى وجود زراعة حديثة ذات انتاجية قوية (« اراضي المستعمرات ») .

وفي داخل العالم الريفي ، نجد ان التفاوتات في التوزيع ادنى بكثير في المغرب . لكن المأجورين هنا ، بحكم كونهم جميعا تقريبا مستخدمين في القطاع ذي الانتاجية القوية (الاراضي الاوروبية) ، لا يظهرون ، كما هي الحال في مصر ، كاتلية بائسة في المجتمع الريفي . فالأجور الوسطية التي يتقاضاها العمال الزراعيون الدائمون ، هي أجور ارفع (بنسبة حوالي ٥٠ ٪) من مداخيل ٣٠ ٪ من أكثر المستغلين فقرا . مع ذلك : فان أجور العمال غير الدائمين ، وهم أكثر عددا بخمس مرات ، هي أجور ادنى وقابلة للمقارنة مع مداخيل أكثر المستغلين فقرا . اذا أخذنا هذا الواقع بالاعتبار ، وأخذنا الى جانبه كون انتاجية الزراعة الحديثة التي تستخدم هؤلاء المأجورين انتاجية ارفع من انتاجية الزراعة التقليدية ، لوحدنا ان العمال الزراعيين المصريين لا يستحقون ان ينهموا بالاستفادة من « الامتيازات » .

المداخل الزراعية عام ١٩٥٥ (١٤٢).

المدخل الفردى (بالآف ف . ق)	المدخل الفردى (بالآف ف . ق)	المدخل الفردى (بالآف ف . ق)	المدخل الفردى (بالآف ف . ق)	المدخل الفردى (بالآف ف . ق)	المدخل الفردى (بالآف ف . ق)	
٧٠	٤١٥	١٢٠	٢٥	١٠٠	١٠٠	عمال :
		٦٥	١١٠	٥٠	٥٠٠	دائمون
						موسميون
١١٠	١٠٠	٩٠	٨٠	٦٠	٢١٠	مستعملون مسلمون :
٢٠٠	٤٥٠	١٥٠	١٠٥	٢٠٠	٢١٠	فقراء
٩٠٠	٨٥	٤٥٠	٤٥	٥٦٠	٥٤	متوسطون
						الغنياء
١٩٠	١٠٥٠	١٤٠	٢٦٥	١١٠	١٠٧٠	اجمالي الزراعة الاسلامية

ان تراتب المداخل والاجور بين صفوف سكان المدن المسلمين هو اقل بروزا بكثير مما هو في مصر : فالسلم التراتبى بين فئة « العمال » الدنيا (مهرة كان هؤلاء ام لا) وبين فئة (« الكادرات العليا ومعلمو المنشآت ») يتراوح بين ١ و ٨ بالنسبة للجزائر ، وبين ١ و ١٣ بالنسبة لمراكش ، وبين ١ و ٢٢ بالنسبة لصر .

مداخل المسلمين من سكان المدن عام ١٩٥٥ : (١٤٣)

المدخل الفردى (بالآف ف . ق)	المدخل الفردى (بالآف ف . ق)	المدخل الفردى (بالآف ف . ق)	المدخل الفردى (بالآف ف . ق)	المدخل الفردى (بالآف ف . ق)	المدخل الفردى (بالآف ف . ق)	
١٥٠	٢٠٠	١٦٠	١١٨	١٥٠	٢٢٥	١ (عاطلون
٢٥٠	١٠٦	٢٠٠	٢٥	٢٧٠	٩٠	٢ (عمال
٢٧٠	١٨٢	٢٠٠	٥٢	٢٧٠	١٢٥	٣ (مستخدمون
٢٠٠٠	١١	١٢٥٠	٢	١٢٥٠	٧	٤ (حرفيون وكادرات وسطى
٢٤٠	٦٠٠	٢١٠	٢١٠	٢٢٠	٤٦٠	٥ (كادرات عليا
١٢٠٠	١٩٥	٩٥٠	٨٠	٩٥٠	٣٠٥	ومعلمو منشآت
						المجموع بالنسبة للمسلمين
						المجموع بالنسبة للغير المسلمين

(١٤٢) سمير امين المرجع اياه من ١٢٠ وما يليها .

(١٤٣) سمير امين - نفس المرجع -

مع ذلك فان موجودات الفئات العليا الاسلامية هي نسبيا اقل
اهمية مما هي في مصر ، اذ ان العمالات العليا وعمالات معلّمي
المتنّات يحتلها اوروبيون ، ذور مهارة متساوية ، يستفيدون فضلا
عن ذلك من مداخيل افضل (١٤٤) .

الوجودات		الدخل (بالآف التردي ف . ق)		
مسلمون	غير مسلمين	مسلمون	غير مسلمين	
٦٥٠ . ٠٠٠	١٥٠ . ٠٠٠	١٥٠	٤٠٠	عمال
٢٢٠ . ٠٠٠	١٥٠ . ٠٠٠	٢٧٠	٥٣٠	مستخدمون
٣٧٠ . ٠٠٠	٢٢٠ . ٠٠٠	٢٨٠	١٢٠٠	كادرات وسطى
٢٠ . ٠٠٠	٦٠ . ٠٠٠	١٧٠٠	٢٢٠٠	كادرات عليا
١ ٢٧٠ . ٠٠٠	٥٨٠ . ٠٠٠	٢٣٠	١٠٤٠	مجموع

اذا اخذنا بالاعتبار السكان غير المسلمين ، فان تراتب المداخيل
يتراوح بين ١ و ١٤ ، كما انه يتراوح بين ١ و ٢٠ اذا اعتبرنا في الفئة
الدنيا العمال المسلمين وحدهم وفي الفئة العليا غير المسلمين وحدهم .
واذن فلا يسعنا ان نعتبر المأجورين ، داخل المجتمع الاسلامي في
العصر الاستعماري ، بمثابة اصحاب امتيازات .

ان المجتمع المغربي المستمر لم يعرف خلال تطوره التاريخي الا
تحولات نوعية بسيطة : فمداخيل السكان المسلمين بالشخص الواحد
مداخيل راكدة تماما . والتقدمات التي حققها التحديث ، والتي تتجلى
عبر اتساع القطاع الحديث الزراعي والمدني ، تتيح استعمارا اسكانيا
متعاضدا ، يكاد يكون وحده المستفيد من تقدمات الانتاجية :

تطور المداخيل الوسطية (بالآف الفرنكات القديمة بقيمة ١٩٥٥) (١٤٥)

الجزائر		تونس		مراكش		
١٩٥٥	١٨٨٠	١٩٥٥	١٩١٠	١٩٥٥	١٩٢٠	
٢٢	٢٢	٢٢	١٧	٢٧	٢٢	سكان الريف المسلمون
٢٠	٢٠	٢٥	٢٨	٢٥	٢٢	سكان المدن المسلمون
٢٢٠	٢٠٠	٢٢٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٢٠	سكان المدن غير المسلمين

(١٤٤) نفس المرجع ص ١٨١ و ١٨٥ .

(١٤٥) سمير امين ، المرجع المذكور . الجزء الثاني ص ١٥٧ وما يليها .

سوف يتبدل الوضع مع الاستقلال ، بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٦٥ .
 فرحيل السكان غير المسلمين سوف يفتح مجال الاستفادة امام اقلية من
 السكان المحليين . فتتضاعف الموجودات الفعلية للموظيفة العامة ٩٠٥ مرات ،
 بينما تتعاظم العملات المنتجة بمقدار ٣٠ / فقط . ورغم ان التعويضات التي
 تتقاضاها الكادرات والوظيفة العامة هي ادنى من تلك التي يتقاضاها امثالهم
 من غير المسلمين في الزمن الاستعماري ، فان بعض « الامتيازات »
 الجديدة قد برزت الى الوجود ، وهي امتيازات لا تبررها مهارات الاقتصاد
 وحالته الا تبريرا سيئا للغاية . هذا « الامتياز » ، مفهوما على هذا النحو ،
 هو الذي مكن البعض من القول ، بصورة متسرعة جدا و سطحية ، ان
 « المأجورين » كانوا بشكل عام ذوي حظوة و امتيازات .

الدخل الفردي (بالاف ف.د.ق)	عمالا تـمـنـيـة اسـلامـيـة (١٤٦)		
	(بالاف)		
في عام ١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٥٥	
			اقتصاد :
٢٥٠	٧٧٠	٦٤٠	عمال
٢٢٠	٢٩٠	١٧٠	مستخدمون
١٢٠	٤٨٠	٢٢٠	حرفيون ، الخ ..
٦٥٠	١٠٠	٦٠	كادرات
٤٥٠	٦٦٠	٧٠	ادارة :
٢٩٠	٢٢٠٠	١٢٠٠	مجاميع
—	٦٠٠	٦٠٠	عاطلون عن العمل

كذلك اقنعا البرهان على ان اختلافات دقيقة اشد حدة قد ظهرت في
 ميدان الزراعة . اذ مقابل المداخيل التي لم تتغير في حقل الزراعة التقليدية
 — كان هناك اقليات ذات امتيازات قد ورثت اراضي الاستعمار (١٤٧) : عمال
 دائمون من لجان النسيير في الجزائر . ملاكون صغار تعاونيون في بعض
 الحالات في تونس ، ملاكون غائبون « برجوازيون » في بعض الحالات التي
 عرفتها تونس ومراكش . وملاكون كبار في مراكش . اما في حالة الجزائر ،
 فيصع القول بان المأجورين الدائمين في حقل الزراعة قد أصبحوا
 « ذوي امتيازات » .

واذن نخلص ، في حالة المغرب ، الى النتائج التالية : (ا) ان الاختلافات

(١٤٦) سمر امين ، المرجع المذكور ، الجزء الثاني ص ١٥٧ وما يليها .

(١٤٧) سمر امين ، المرجع المذكور ، الجزء الثاني .

في التعويضات تعود بصورة عامة ، لا سيما في حقل الاجور ، الى اختلافات الانتاجية والمهارة . ٢) ان الدافع الرئيسي المتميز غير المبني على الانتاجية ، اي ذاك التمييز القائم على الاصل الوطني . قد زال . ٣) ان مجموع العاملين المهاجرين ليسوا ذوي امتيازات ، لا في حقل الزراعة - حيث ينتمي جمهورهم الكبير ، المكون من عمال غير دائمين ، الى الشرائح الفقيرة من المجتمع - ولا في الاقتصاد المدني ، رغم اننا نجد في هذه الحالة تراتبا يقل في فروقاته واختلافاته عن التراتب الموجود في كثير من البلدان المتخلفة ، لا سيما في مصر ، ولا شك ان سبب ذلك هو التنظيم النقابي الافضل ، وقلة وطأة البطالة . ٤) ان « الامتياز » الوحيد الذي يتمتع به المهاجرون ، بوصفهم جماعة ، يقع على صعيد تضاعف الوظائف الادارية ، بشكل ثانوي بالنسبة للجزائر ، وعلى صعيد حصول العمال الدائمين على ارباح التسيير الجماعي لاراضي الاستعمار . هذه الامتيازات الخاصة لها بالطبع معنى سياسي خاص ، لكنها لا تصح في تعميمها على مجمل المهاجرين .

حالة شاطئ العاج

في حالة شاطئ العاج يبدو دخل الفرد اشد تفاوتنا ايضا في توزيعه بين المدينة والريف ، رغم ان الفرق قد تقلص تدريجيا من نسبة ١ الى ١ عام ١٩٥٠ الى نسبة ١ الى ٧٤٥ عام ١٩٦٥ (١٤٨) .

بما ان الاغلبية الساحقة للمعاملات المدنية هي معاملات مأجورة ، يصار الى الاستنتاج بسرعة كبيرة بكل بساطة ان « المهاجرين » هم اصحاب امتيازات .

١٩٦٥	١٩٥٠	السكان :
٢ ٢٢٠ ٠٠٠	٢ ٠١٠ ٠٠٠	سكان الريف
٦٥٠ ٠٠٠	١٦٠ ٠٠٠	سكان المدن
٧٧٤٨	٢٢٤٥	المنتوج (بالليار ليرة ١٩٦٥)
١١٧٤٩	٢٤٤٤	الزراعة
		النشاطات الاخرى
		منتوج الفرد الواحد
		بالفرنك ١٩٦٥
٢٤ ٠٠٠	١٦ ٥٠٠	ريفيون
١٨٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠	مدينيون

(١٤٨) سمير امين « نمو الرأسمالية في شاطئ العاج » الجداول الملحقه من ٢٨٥ وما يليها .

في الاقتصاد الزراعي ، اذا كانت اجور ١٢.٠٠٠ عامل غير ماهر (٢.٠٠٠ فرنك سنويا) تبدو مرتفعة جدا بالنسبة للمداخيل النقدية في الاقتصادات المعيشية لبلدان منشأ المأجورين ، فهي ليست « فاحشة » بالمقارنة مع المداخيل النقدية التي يحصلها المزارعون المستفلون الذين يستخدمون هؤلاء المأجورين ، بل هي بعيدة عن هذا « الفحش » كل البعد. لا شك في ان هؤلاء الزراعيين يجنون ربحا من الاحتياطات التي تمثلها مناطق الاقتصاد المعيشي ، فهم بذلك يستحوذون على القسم الجوهري من ارباح الانتاجية التي يعبر عنها انتقال الاقتصاد المعيشي الى الاقتصاد الزراعي .

مداخيل مناطق المزارع عام ١٩٦٥ (١٤٩) .

مداخيل بالاف للمستفلين	اجور MLds	مداخيل اجمالية MLds	يد عاملة مذكورة عائلة × (بالاف) عمال غير مهرة		عدد الامتلاكات (بالاف)	مزارعون « من النطقة نفسها »
١٢٠	—	٤٤٨	—	١٠٠	١٠	صغار
٢١٠	٠٤٨	٩٤٢	٤٠	١٥٠	٤٠	متوسطون
٢٨٠	١٤٦	٩٤٢	٨٠	١١٠ (x x)	٢٠	كبار
٨٥	—	٩٤٢	—	١٩٠	١١٠	مزارعون «اجانب» (x x x)
١٤٥	٢٤٤	٢٢٤٥	١٢٠	٥٥٠	٢١٠	مجماع

(x) مزارعون وتابعون

(x x) ما عدا الزراعيين

(x x x) افريقيون ليسوا من اهل المناطق الزراعية .

ان درجة التفاوت نفسها بين المأجورين من جهة ، والمزارعين من جهة اخرى ، كانت تسم مناطق المزارع منذ ١٩٥٠ . غير ان التطور لم يتجل هنا عبر تحولات نوعية ، بل عبر اتساع مناطق المزارع فقط ، التي تضاعفت ٣٤٩ مرات خلال ١٥ عاما (١٥٠) .

في عام ١٩٦٥ كان الاقتصاد المديني يوفر ١٦٤.٠٠٠ عملا للافريقيين (ربما كان يضاف اليهم ٢.٠٠٠ عملا من المساعدات العائلية غير المنظورة) و ١٢٥.٠٠٠ عملا للتوروبيين واللبثانيين ، من بينها جميعا ١٤٢.٠٠٠ عملا مأجورا . اما توزيع التمويزات بالنسبة للعمال الافريقية فهو التالي: (١٥١)

(١٤٩) سمير امين ، المرجع المذكور ، ص ٢٩٢ - ٢٩٣ .

(١٥٠) المرجع المذكور ص ٨٩ - ٩٢ .

(١٥١) المرجع المذكور ص ١٥٥ - ١٧٨ .

دخل وسطي (بالفرنكات)	عمالات	الاقتصاد غير الحرفي :
١٥. ٠٠٠	٢٣ ٠٠٠	عمال معلونون
٢٤. ٠٠٠	٣٦ ٤٠٠	عمال
٢٨. ٠٠٠	١٧ ٠٠٠	مستخدمون
١٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٠٠	كادرات
٢٨. ٠٠٠	٤٧ ٠٠٠	الاقتصاد الحرفي
١٥. ٠٠٠	٩ ٠٠٠	خدم منزليون
٥٥. ٠٠٠	٢١ ٠٠٠	وظيفة عامة
٢٢. ٠٠٠	١٦٤.٠٠٠	

تراتب الاجور - الذي يتراوح بين ١ و ١٢ ، من العمال المعاونين غير المهرة الى الكادرات العليا - مماثل بالضبط لتراتب الاجور في المغرب ، لكن تراتب المداخل اقل تفاوتاً بكثير مما هو عليه فسي مصر ، علماً ان المداخل المدنية غير الاجرية التي يحصلها السكان الافريقيون هي مداخل يمكن اهمالها في شاطئ العاج . هذا الوضع يعبر عن عدم وجود برجوازية خاصة *privée* محلية (١٥٢) .

وبديهي ان مداخل السكان غير الافريقيين هي اكثر اهمية بكثير وان اخذها بالاعتبار يزيد في حدة عدم التكافؤ .

عمالات مدنية غير افريقية ، عام ١٩٦٥ (١٥٢)

مداخل وسطية	موجودات	مطلو مشات ومستقلون مدنيون ماجورون : وظيفة عامة اقتصاد
٧٧.٠٠٠٠	٢١٠٠	
١٦.٠٠٠٠	٢٥٠٠	
١٨٥.٠٠٠	٧٤٠٠	
٢٨٠.٠٠٠	١٢.٠٠٠	مجموع :

اخيراً ، هناك قسم جوهري من المداخل غير الزراعية في شاطئ العاج لا يتاح المجال لتوزيعه . فاستبعاد هذه المداخل ، التي تشكل ٢٠٪ من الدخل غير الزراعي ، يخفف كذلك من وطأة التفاوت الظاهر ، واذن ، فاللاجورون الافارقة ليسوا ، في مجملهم ، ذوي « امتيازات » على الاطلاق ، نظراً للفروقات في مستويات الاسعار بين الريف والمدينة ،

(١٥٢) انظر المداخل التي طيبتها على هذا النحو : سمير أمين ، المرجع المذكور

ص ١٧٥ - ١٧٨ .

(١٥٣) المرجع المذكور ص ١٥٥ - ١٧٨ .

وفي موارد التمويل الذاتي لدى الفلاحين ، هنا أيضا ، نجد ان الفروقات في التعويضات هي تعبير عن الفروقات في الانتاجية بصورة عامة . الا ان كون المداخيل التي تحصلها المنشأة تكاد تكون اجنبية فقط ، وموزعة ، في قسم كبير منها ، خارج شاطئ العاج ، يبرز الامتياز النسبي الذي تتمتع به كادرات الوظيفة العامة في هذا البلد . ولا شك في ان هذا الواقع واقع ذو مغزى لدى تفسير التصرفات الاجتماعية - السياسية .

ان بنية التوزيع هذه ، التي تجدها عمليا في كل افريقيا السوداء ، ليست مختلفة نوعيا عن تلك التي يتصف بها شاطئ العاج عام ١٩٥٠ ، اذ ان التطور هنا قد تجلى عبر اتساع هذا الطراز من الاقتصاد المديني ، دون ان يشهد تحولا في النسب والعلاقات (١٥٤) .

ما هي النتائج التي نستخلصها من مجمل هذه الملاحظات ؟
اولا - ان الفروقات القوية جدا التي تظهر احيانا في البلدان المتخلفة بين « الاجر الوسطي » و « الدخل الوسطي » لدى الفئات الاكثر ادقاعا في المجتمع ، لا سيما الفلاحين ، هي الفدية التي لا مفر منها في النظام الرأسمالي ، كنتيجة لتراصف منظومتين اقتصاديتين في هذه البلدان ، تنتميان الى عصور مختلفة . ولا يمكن المقارنة بين مستويات الانتاجية فيهما . ولا يعني ان نستخلص النتيجة المتسعة التي تحكم بان « المأجورين هم اصحاب امتيازات » ، لا ولا ان احد اهداف السياسة الاقتصادية ينبغي ان يكون تقليص مستوى الاجور . اذ ان مستوى انتاجية ارفع لا يتيح فقط اجرا افضل بل انه ، بمقدار كبير ، يفرض هذا الاجر الافضل فرضا . ان المفهوم الماركسي عن « قيمة قوة العمل » يبرز هذه الصلة بوضوح . من هنا ان المقارنات بين مستويات المعيشة ، عندما تكون المداخيل مختلفة جدا ، تصبح مقارنات عابرة ، وذلك دون مجرد الكلام عن مستويات الاشباع والعيش الرغيد او السعادة ، التي غالبا ما تخرج بالاقتصاديين عن نطاق العلم . ان مستويات الاسعار ليست هي وحدها التي تختلف اختلافا شديدا بين المناطق الريفية والمناطق المدنية في البلدان المتخلفة . فالمسواد الفدائية التي يوفرها اقتصاد قائم على القطاف السهل في بعض الحالات من افريقيا

(١٥٤) المرجع المذكور ص ٢٩٨ - ٢٩٩ . الا ان التبعيلات الهامة تكاد تكون قد ولغت ايضا كان في افريقيا بين ١٩٦٠ و ١٩٦٨ بالنسبة لا يتعلق بالتطور المثلث للاجور الفعلية للطبقة العاملة ، واجور البيروقراطية ومداخيل الفلاحين (انظر في ما يلي) .

الاستوائية : ثم تباع باسماء قاحشة في المدن ، والمساكن المرتفعة الاجور في المدن ، حتى ولو كانت عبارة عن غرف متلاصقة وغير صحية ، ومنتجات القطاف والصيد التي تهملها الحسابات الوطنية ، الخ . . . هي ايضا بعد ذاتها تشكل نمط معيشة ، فاذا تحول الى المدينة اصبح يفترض مقتضيات جديدة : ثقل ، تسليية ، تكلفة ، الخ . . . كذلك فان كثافة العمل وغزارته ينبغي ان تؤخذ بالاعتبار . فقالباً ما ينسى أن دخل الفلاح التقليدي يقابل ١٠٠ يوم عمل في السنة ، وأن دخل المأجور المديني يقابل ٣٠٠ يوم عمل . عندما تؤخذ كل عناصر المشكلة هذه بعين الاعتبار فالارجح ان ينتفي الطابع الدرامي عن المقارنة بين المداخيل المحسوبة ، التي يتراوح الفرق بينها من ١ الى ١٠ .

ثانياً - ان مشكلة « المأجورين ذوي الامتيازات » تقع خارج اطار هذه المقارنات الشديدة العمومية . فتراتب الاجور ، في مجمله ، غالباً ما يكون في البلدان المتخلفة اكثر وضوحاً مما هو في الاقتصادات الصناعية . في الاقتصاد الحديث ، الاقتصاد الزراعي او المديني ، يشكل جمهور المأجورين غير المهرة . لا سيما العمال الزراعيون والمعاونون المدينيون - وهم الاكثر عدداً نسبياً - المجموعة الاجتماعية الاكثر بؤساً في الامة . بالمقارنة مع هذا الجمهور بالذات ، وخاصة حيث تبلغ البطالة في المدن ونقص العمالة في صفوف الفلاحين الذين لا يملكون ارضاً مقادير مزرعة بالنسبة لجمهور ذوي العملات الناقصة ، الذين غالباً ما يكونون غير مهرة - بالمقارنة مع هذا الجمهور تعطينا اجور العاملين المهرة - من عمال ومستخدمين - انطباعاً بوجود « امتيازات » ، وهي امتيازات ، حتى ولو كانت مبررة من حيث الانتاجية ، تملئ بعض المواقف السياسية الاجتماعية الخاصة . كذلك الامر بالنسبة لفئات الوظيفة العامة ، خاصة عندما يكون الشعور مشتركاً بأن الموجودات عديدة جداً ، وأن جميع العاملين تملئ اعتبارات الضغط الاجتماعي السياسي الذي يمارسه « العالم المديني الصغير » في بحثه عن العمل . بالاضافة الى كل ذلك ، اذا كانت مداخيل المؤسسة الرأسمالية الوطنية غير موجودة ، فان هذه « الامتيازات » تتخذ معنى خاصاً .

ثالثاً ، هل ينبغي ان يسير الفرق باتجاه الاستداد ، ام ينبغي ، على العكس ، ان يسير باتجاه التقلص ؟ حسب ما تذهب اليه اطروحة معروفة جيداً ، (١٥٥) ينبغي ان يشتد الاختلاف في البلدان المتخلفة بين الدخل

(١٥٥) والتي عبر عنها بشكل خاص Dudley Seers .

الوسطى لجمهور العاملين ، وهو دخل لا يمكن تعاضمه الا ان يتبع تعاضم المنتج الوطني - البطيء - ويبين دخل الفئات الاكثر مهارة التي يلعب مفعول التقليد لداخل الفئات المماثلة لها في البلدان النامية دوره الكامل بالنسبة لها . على هذا النحو تبدو الاطروحة بعيدة بعض الشيء عن متناول الجدل . لكن المفاعيل تقتصر فيها على الفئات الاكثر مهارة ، على القادرين على التزوج من بلدهم . ان حدسنا الخاص ، بالاضافة الى بعض عناصر المعلومات التي نملكها من اجل الحكم على تحركات طويلة المدى ، تجعلنا نعتقد ان الفرق كان منذ البدء كبيرا جدا ، ربما بمقدار ما هو اليوم ، لا سيما حيث يكون عدم التداخل بين العالمين - التقليدي والحديث الذي اقامه الاستعمار - على نحو يجعل عرض العمل ، في القطاع الحديث الجديد ، في عجز ، ثم شيئا فشيئا يقلص الفرق بالنسبة للجماهير المريضة غير الماهرة من القطاع الحديث ، بمقدار ما ترسم خطوط الهجرة من الارياف نحو المدن ، بينما يشتد هذا الفرق بالنسبة للفئات الاكثر مهارة .

رابعا ، ان الاجر في البلدان المتخلفة بعدا سياسيا مختلفا عن البعد الذي له في البلدان النامية . ففي البلدان النامية يمثل المهاجرون الجمهور الاعظم من العاملين ، بين ٦٠ و ٩٠ ٪ من السكان الناشطين . ينتج عن ذلك ، ان الاجر « الوسطي » لا يستطيع مطلقا ، على المدى الطويل ، ان يتطور بشكل مختلف جذريا عن المنتج الوطني بالرأس الواحد . فضلا عن ان الطبقة العاملة ، في البلدان المصنعة ، طبقة متضامنة نسبيا ، - عن طريق وحدة النقابات - الا عندما يخرق هذا التضامن او يخف بفعل وجود اختلافات عرقية (السود والبيض في الولايات المتحدة مثلا) او جنسية (الوطنيين والاجانب في فرنسا او غيرها) . ان معدل تعاضم الاجر يتجه والحالة هذه الى الثبات بشكل موحد ، بالنسبة للعاملين في جميع فروع الاقتصاد ، حول معدل التعاضم الوسطي للانتاجية ، اكثر مما يتجه الى الثبات حول معدلات التعاضم المختلفة جدا في الانتاجية في كل فرع من فروع الصناعة . في مثل هذه الاحوال تشكل السياسة الاجرية عنصرا اساسيا من عناصر السياسة الوطنية حول توزيع الدخل . لكن الوضع يختلف تماما في البلدان المتخلفة ، حيث لا يشكل المهاجرون الا جزءا ضعيفا من السكان الناشطين - من ١ ٪ (حالة البلدان الشبيهة بالنيجر) الى ٢٠ ٪ (كونغو كينشاسا) او ٣٠ الى ٤٠ ٪ (مصر الخ ..) .

وحيث يكون التضامن ، فضلا عن ذلك ، اقل متانة نظرا لتأخر الحركة النقابية ونظرا للمسافة التي تفصل العالم الريفي عن العالم المدني .

في هذه الاحوال لا نجد - في البلدان المتخلفة ، علاقة بديهية بين تطور الاجور على المدى الطويل وبين تطور المنتج الوطني . هكذا نكتشف في بعض البلدان تعاظما ضعيفا او متوسطا للمنتج الوطني (٢ ، الى ٣ ٪) يرافقه تعاظم كبير جدا في الاجور الفعلية (اكثر من ٦ ٪ سنويا في جامايكا وكولومبيا ، ٤٥ ٪ في سيلان ، اكثر من ٨ ٪ في زامبيا وروديسيا ونيجيريا وتانزانيا) ، او نجد على العكس ، تعاظما ضعيفا جدا في الاجور الفعلية ، بل حتى تعاظما سلبية ، رغم ان تعاظم المنتج بالشخص الواحد قد كان تعاظما افضل نسبيا (حالة تايلان وبرمانيا وكوريا الجنوبية والهند والفلبين الخ) (١٥٦) . ظاهرات من هذا النوع لا تقع ضمن التفسيرات البسيطة ، اذ لا يوجد هنا اية ارتباطات ، ولو ضعيفة ، بين حركة الاجور ووتيرة التصنيع ، بل ولا بين تلك الحركة وحركة الارباح . ونحن نعرف حالات (كولفو كنشاسا ، بورتوريكو الخ . .) تمكن رفع الاجور المتواصل فيها من دفع المؤسسات الى اتخاذ اختيارات اكثر فعالية ، كان من شأنها ان تحقق ارباحا افضل وان تسرع وتيرة التصنيع في نفس الوقت (١٥٧) . ثم اننا نجد ، كجواب على التضخم الزمن ، كل الحالات الممكنة : ضبط الاجور مع تأخيرها ، تدرج متواصل للاجور الفعلية او ، على العكس ، تقليص تدريجي للاجور الفعلية . ان التصرفات المرننة ، من رفع وخفض فعليين ، لا تكون ممكنة ، بالطبع ، الا لان مشكلة الاجر لا تشكل المحور الاساسي لتوزيع الدخل ، وهو توزيع لا يمكن تفسيره ابدا الا بنظرية عامة تتناول مراحل نمو العالم الثالث الراهن ، وهذه بدورها نظرية لا يمكن صياغتها الا بالنسبة لمجموعات يمكن المقارنة بين البنى التي تشكل منطلقات بالنسبة اليها ، كالثروات الطبيعية وانماط التعمير فيها (مجموعات اميركا الوسطى ، الانتيل ، اميركا اللاتينية ، افريقيا السوداء ، العالم

(١٥٦) A . D . Smith « نظرة عامة على اتجاهات الاجور في البلدان السائرة على طريق النمو » Egelund الجدول ٢ و ٦ و ٩ .
(١٥٧) L . Lacroix « التصنيع في الكونغو » موتون ١٩٦٦ Lloyd G . Reynolds and Peter Gregory « الاجور والانتاجية والتصنيع في بورتو ١٩٦٤ » .

العربي ، جنوب شرق آسيا ، الخ . .) كما انها نظرية تفترض استيعاب الظاهرات الفعلية (بنى التوزيع القطاعي للتعاطف ، عقد اختناق الميزان الخارجي الخ . .) والظاهرات النقدية (تضخم مزمّن الخ . .) التي ترافق الظاهرات الاولى (١٥٨) .

خامسا : ان الفروقات الهامة ، المطلقة والنسبية . بين مستويات التعويضات التي تتقاضاها مختلف فئات العاملين في البلدان المختلفة ، لا سيما بين مستوى العالم الريفي ومستوى العالم المديني ، بين العاملين المهرة وغير المهرة ، بين العاملين في بعض المؤسسات الكبرى واولئك العاملين في المؤسسات الاخرى ، هذه الفروقات ، رغم كونها مفرقة باسباب محض اقتصادية (اختلافات في الانتاجية الخ . .) تشكل عائقا في وجه بناء الامة المتعاضدة . يمكننا ان ندرك اذن ان السياسة الاقتصادية للنمو تأخذ على عاتقها مهمة المناهضة المنظمة « للقوانين الطبيعية » في الاقتصاد . ومهمة تقليص هذه الفروقات بغية تأمين التماسك الوطني . هذه السياسة المذكورة لا تستطيع بالطبع ان تجد تبريرها . الا بشرط ان لا يتم تقليص التعويضات التي تتقاضاها الفئات ذات الامتيازات لصالح فئات اخرى من المداخل . لا سيما مداخل المؤسسات الخاصة . وطنية كانت ام اجنبية . بل لصالح الجماعة حقا ، على ان تمي الفئات التي تعسها سياسة النمو بوضوح كامل ، مبني على القناعة السياسية ، ابعاد السياسة المذكورة .

ان سياسة تكافئية من هذا النوع . هي سياسة عقلانية تماما من الناحية السياسية ، اذ ان هدف التماسك الوطني هدف جوهري في عملية النمو . ولكن ينبغي ان نعلم بوضوح انها تعني تبني نظام اسعار مختلف جدا عن نظام الاسعار الفعلية في السوق . والحق ان نظام الاسعار الفعلية ، في البلدان المتخلفة ، يتحدد الى حد بعيد بنظام الاسعار في البلدان النامية ، بفعل المنافسة الدولية والاستمارة عن المنتجات . واذن ، فهذا النظام يقابل توزيعا للانتاجيات متجانسا نسبيا . فاذا اخذنا بالاعتبار تنوع الانتاجيات في الاقتصادات المتخلفة تنوعا اكثر بكثير ، اوجدنا ان التعويض الموحد ، لكل من العمل ورأس المال ، يعطي نظام اسعار مختلفا

(١٥٨) انظر هذا الطراز من النظرية عند Raul Prebisch , Dudley Seers (بالعلاقة مع تفهّم حدي التبادل) , A . D . Smith نموّة (Egelund) الخ . .

تمام الاختلاف . فاذا كان ينبغي البحث عن نظام اسعار من هذا القبيل باسم عقلانية معينة ، هي عقلانية التماسك الوطني ، فينبغي ان نعلم ان هذا النظام ليس عقلانيا من جهة الحساب الاقتصادي واختيار قطاعات الاقتصاد التي ينبغي تنميتها . عندئذ يصار الى تبني نظامين اثنين من الاسعار : نفع عقلانية كل منهما على مستوى مختلف عن الآخر : فالاول : نظام الاسعار الفعلية المعد لازالة التفاوتات في التعويض ، وتأمين التماسك الوطني . والآخر : نظام السعر المبدئي ، المعد للحساب الاقتصادي . وبالطبع ، بمقدار ما يتحقق النمو تقلص تفاوتات الاناجية ويقترب النظامان الواحد من الآخر .

ان طبيعة العلاقات السياسية القائمة بين راس المال الاجنبي وبرجوازية الاعمال المحلية ، والشرائح « ذات الامتيازات » من المأجورين والبيروقراطية الادارية ، هي التي تحدد في نهاية الامر اوجها هامة من تطور التوزيع الاجتماعي للدخل . عندما تكون برجوازية الاعمال غالبة ، كما هي الحال غالبا في افريقيا السوداء ، فان الشرائح ذات الامتيازات من المأجورين بوسمها ان تصبح ، مع البيروقراطية الادارية ، حلقة الوصل الاساسية للسيطرة الخارجية (١٥٩) . لكن ذلك لا يقع دائما . ففي الكونغو كنشاسا مثلا ، من ١٩٦٠ الى ١٩٦٨ ، كانت البيروقراطية هي التي تنتزع حصة الاسد ، بينما كانت احوال الطبقة العاملة في تراجع ، شأنها في ذلك شأن الفلاحين (١٦٠) . سيكون لنا عودة في ما بعد الى هذه المشكلة الجوهرية (١٦١) .

٢ - « تضييع » الاقتصاد « المتخلف » : معجزات بلاغد ومناطق مهجورة .

ان « تضييع » الاقتصادات المتخلفة *désarticulation* ، و « تفككها » *destruction* يشكل جزءا من القواسم المشتركة بين الكتابات الشائعة . الجداول التي تقارن بين الصناعات في العالم ، والتي تضاعفت منذ عشرين عاما ، تصف هذه الظاهرة . هنا ايضا لا معنى للمقارنة البيوية بين

(١٥٩) G. Arrighi «مداخلة في مؤتمر الدراسات الافريقية في مونريال» ، تشرين اول ١٩٦٩ .

(١٦٠) F. Bézy « الوضع الاقتصادي والاجتماعي في كونغو كنشاسا »

Cultures et développement الجزء الاول رقم ٢ ، لوفس .

(١٦١) القسم الثالث .

اقتصادات نامية واقتصادات متخلفة ، إلا اذا كانت جداول المقارنة بين الصناعات الدولية - التي تشكل أداة هذا التحليل - مضافة على مستويات متماهية من التكتيل *agrégation* على حد التعبير الشائع . اذ يظهر لدينا عندئذ اختلاف نوعي في البنية بصورة لا جدال فيها ، فيصار السى تلخيص هذا الفرق بالقول ان جداول الصناعات في العالم المختصة بالبلدان المتخلفة « فارغة » ، او ان « المعاملات التقنية » يمكن اهمالها ، بالنسبة لمستوى تكتيل يضم حوالي خمس عشرة قطاعا ، يمثل مجموع « العناصر الداخلة » *la somme des « inputs »* (باستثناء عناصر الازور *diagonale*)

اكثر من ضعفي القيمة المضافة (الانتاج الداخلي الخام والاستهلاك النهائي المحلي : تكون راسالمال والاستهلاك الخاص والعام) في بلدان الغرب النامية ، واقل من نصف تلك القيمة في البلدان المتخلفة « المتوسطة » (التي يتراوح منتج الشخص الواحد فيها بين ١٠٠ و ٢٠٠ دولار) (١٦٢) . هذا يعني - اذا كانت الواردات (او الصادرات) تمثل هنا وهناك ٢٠ ٪ من المنتج الداخلي الخام - ان التبادلات الخارجية على هذا المستوى من التكتيل تبلغ في مجموعها ، في البلدان النامية ، حوالي ٦ ٪ من التبادلات الاجمالية الداخلية والخارجية - نسبة ٢٠ الى ٣٢٠ - مقابل ١٢ ٪ في البلدان المتخلفة - نسبة ٢٠ الى ١٧٠ . (انظر الجدول ادناه) .

الصادرات	الاستهلاكات النهائية المحلية	مجموع الاستهلاكات الوسيطة		البلدان النامية
				الفرد ١ ١٥ ...
«	«	«		١ صفر ...
«	«	«		١٥ « ... صفر
٢٠	١٠٠	٢٠٠	« ... »	مجموع العناصر الداخلة
		١٠٠	« ... »	القيمة المضافة
		٢٠	« ... »	الواردات
				البلدان المتخلفة
٢٠	١٠٠	٥٠	« ... »	مجموع العناصر الداخلة
		١٠٠	« ... »	القيمة المضافة
		٢٠	« ... »	الواردات

(١٦٢) مقارنة الجداول المتماهية الدولية لفرنسا من جهة والبلدان الاوروبية من جهة اخرى .

إذا استثنينا التبادلات النهائية الداخلية والخارجية ، أي انفاق الدخل على مواد نهائية (للاستهلاك والاستثمار) محلية واجنبية ، وإذا سلمنا ان المواد النهائية تمثل حوالي نصف الواردات . فان التبادلات الخارجية « الوسيطة » تمثل ٥ ٪ من تدفق التبادلات الوسيطة الاجمالية (الداخلية والخارجية) للبلدان النامية (نسبة ١٠ الى ٢١٠) مقابل ١٦ ٪ بالنسبة للبلدان المتخلفة (نسبة ١٠ الى ٦٠) . كلما تقدم مستوى التكتيل كلما بدا الفرق اكبر . فيكون الفرق على مستوى ستين فرعا بين ٣ ٪ و ١٥ ٪ . الى ذلك ، بالطبع ، تزداد هذه النسبة المئوية التي تكون كلها معتدلة . على المستوى الاجمالي . ازديادا اكبر بكثير بالنسبة للفروع الرئيسية من الصناعة التحويلية (فيتراوح الفرق هنا بين ١٠ ٪ و ٦٠ ٪) ، كما تزداد بشدة اكثر بالنسبة لبعض المنشآت الجوهرية .

هذا يعني ان الاقتصاد « النامي » يشكل كلا متكاملا يتصف بتدفق غزير جدا في التبادلات الداخلية ، بينما يكون تدفق التبادلات الخارجية ، للأجزاء التي تكون هذا الكل ، تدفقا هامشيا في مجمله بالنسبة لتدفق التبادلات الداخلية . اما الاقتصاد المتخلف فهو ، على العكس ، يتكون من أجزاء مترافقة نسبيا ، غير متكاملة ، بينما تكون غزارة التدفقات في التبادلات الخارجية لهذه الأجزاء اكبر نسبيا بكثير . وغزارة التدفقات في التبادلات الداخلية اضعف بكثير ، فنقول عندئذ ان الاقتصاد مضعف (غير متمفصل) « مغلغل البنية » ، او نقول ايضا ان الاقتصاد النامي « ذاتي المركز » *autocentrée* واقتصاد البلدان المتخلفة « براني الوجهة » *extravertie* .

ان منشأ هذه الظاهرة بديهي . وكذلك اواليات النمو البراني التي توسعنا في تحليلها في الصفحات السابقة بشكل يكفينا مؤونة العودة اليها هنا . لكن نتائج هذا التضعف جوهرية . ففي اقتصاد ذاتي المركز ، متماسك البنية ، مترافقا ، ينتشر اتقدم الذي يظهر في مركز معين من مراكز الجسم الاقتصادي الى مجمل هذا الجسم كله بواسطة اواليات التقائية عديدة (١٦٣) . لقد ابرز التحليل المعاصر « المفاعيل الاستدراجية »

(١٦٣) يعود الفضل بالتأكيد لفرنسوا ييرو لتوجيهه انتباه البحث الى هذه المشاكل الاساسية . انظر كذلك Alfred Hirschman « استراتيجيه النمو الاقتصادي » المنشورات العمالية . ١٩٦٥ .

les effets d'entraînement التي تتخذها زيادة الطلب الابتدائي : مفاعيل استدرجية مباشرة بالاتجاه المالي *en aval* (على الصناعات المستهلكة للمنتوج استهلاكاً مباشراً) وبالاتجاه السفلي *en amont* (على الصناعات التي تزود مباشرة الفرع الذي زاد الطلب عليه) ومفاعيل غير مباشرة (على الصناعات الاستهلاكية والمزودة للأولى) ومفاعيل استدرجية « ثانية » (بواسطة المداخل الموزعة) مباشرة وغير مباشرة هي الأخرى كذلك . ان التحليل القديم كان يندد على وسائل أخرى من الانتشار : تقليص الاسعار ، الناشيء عن التقدم ، والمرافق اذن مع تعديل بنسبة الاسعار النسبية ، للطلب وللدخل الفعلي ، وزيادة الارباح زيادة محتملة ، وتعديل توزيع الاستثمارات . اذا كان الاقتصاد برائي الوجهة ، تكون هذه المفاعيل جميعها محدودة ومحوّلة الى الخارج بشكل واسع . ان التقدم الذي يتحقق في الصناعة النفطية مثلاً ، لا يحدث أثراً او مفعولاً على « اقتصاد » الكويت ، اذ ان تربية المواشي البدوية لا تقدم شيئاً للقطاع النفطي ولا تنبثق منه شيئاً ، بل ان هذا التقدم ينتشر في الغرب في جميع صناعات النفط الاستهلاكية .

بهذا المعنى لا ينبغي لنا حتى ان نكلم عن « اقتصادات وطنية متخلفة » بل ينبغي ان نحفظ بصفة الوطنية لاطلاقها على الاقتصادات النامية الذاتية - المركز ، التي تشكل وحدها مجالاً اقتصادياً وطنياً حقيقياً ، ذا بنية متماسكة . ينتشر التقدم في داخله انطلاقاً من صناعات تستحق ان تعتبر محاور نمو . ان الاقتصاد المتخلف يتكون من قطاعات ومؤسسات مترافقة يمزجها التكامل والتداخل فيما بينها . لكن كل واحدة منها تتداخل وتتكامل بقوة مع مجموعات يوجد مركز ثقلها في المراكز الرأسمالية . فلا يمودئمة امة حقيقية ، بالمعنى الاقتصادي للكلمة . ولا ئمة سوق داخلية متكاملة . على كل حال ، فقد يبدو الاقتصاد المتخلف ، حسب حجمه الجغرافي وتنوع صادراته ، مكوناً من عدة « اجزاء » من هذا الطراز ، مستقل بعضها عن بعض (طراز البرازيل والهند الخ . .) او من « جزء » واحد فقط (كالسنگال) البلد القائم بأسره حول اقتصاد فسق المبيد ، الخ) .

ينجم عن ذلك ان المجالات الاقتصادية المزيفة في العالم المتخلف - مجالات مخلقة - مجالات قابلة للتخبط ، « للتفجير » الى مجالات اصفر فاصفر دون ان يحدث ذلك خطراً شديداً . الامر الذي يستحيل القيام

به دون أن يؤدي إلى تراجع يكاد لا يطاق بالنسبة للمجالات المتكاملة .
 أن ضعف التلاحم « الوطني » في « العالم الثالث » يعبر غالبا عن هسدا
 الواقع الذي هو كذلك في أصل نشأة « التجزئة الوطنية » (قيام أوطان
 داخل الوطن) : فالمنطقة التي تهتم بالاقتصاد التصديري لا « حاجة »
 لها إلى سائر المناطق الباقية التي تشكل وزنا ميتا في البلد . فالمنطقة
 تلك ، بوسعها دائما أن تضع في حسابها احتمال ميكرو - استقلال
 كما نلاحظ في اميركا اللاتينية وافريقيا (١٦٤) .

أن مفاعيل هذا التخلخل ترسم بوضوح في جغرافية « العالم الثالث »
 التاريخية . فالمناطق التي تهتم بمنتوج تصديري مهم نسبيا من أجل
 نمو رأسمالية المركز تشهد فترات « لامعة » من التعاظم الشديد ومن
 « الازدهار » . لكن بما أنه لا يقوم حول هذا الانتاج أي مجموعة متكاملة
 ذاتية المركز ، فما أن يفقد المنتج الاهتمام - حتى النسبي - الذي
 كان يوليه إياه المركز ، حتى تبدأ المنطقة بالانحطاط : فيركد اقتصادها
 بل أنه يبدأ بالتراجع . هكذا كانت حال شمال شرقي البرازيل في القرن
 السابع عشر ، إذ كانت هذه المنطقة منطقة « ازدهار » ، ومزدهجيا
 « لاعجوبة اقتصادية » حقيقية . لكنها اعجوبة بلا غدا : فما أن فقد
 الاقتصاد السكري تلك الأهمية النسبية التي كان يتمتع بها ، حتى
 غرقت المنطقة في سبات عميق ، قبل أن تتحول بعد ذلك إلى منطقة
 جدباء كما هي اليوم . حتى في بلد صغير كالسنغال ، كانت منطقة
 « النهر » في عصر تجارة الصمغ ، منطقة « مزدهرة » ، ولكن عندما
 استبدل الصمغ الطبيعي بمنتجات تركيبية ، تحولت المنطقة إلى منطقة
 مصدرة لليد العاملة ذات الأجر الرخيص ، إذ كان ذلك هو المخرج
 الوحيد الذي توفر لكانها . بوسعنا أن نمدد الكثير من الأمثلة .
 إذا استنفدت منطقة اللورين ما فيها من فلزات الحديد ، فإن ذلك
 كفيل بخلق مشكلة عويصة في عملية تحويل هذه المنطقة باتجاه جديد ،
 لكن ما هو ثابت وأكيد ، هو أن المنطقة بوسعها أن تتجاوز هذه

(١٦٤) هكذا عملت « الدول الفضية » في افريقيا (شاطئ العاج مثلا) على تفجير الحكومات
 الكولونيالية القديمة (هنا افريقيا الغربية الفرنسية) . حتى في داخل الدول نجد
 أن تفاوتات المناطق يشكل متعامدا (انظر مثل شاطئ العاج في كتابنا المذكور)
 تفسر ضعف التلاحم الوطني أكثر من العداوات « القبلية » . كذلك الأمر في اميركا
 اللاتينية (انظر كتاب A . G . Fraur المذكور) وعلى ما يبدو ، في الهند .

الصعوبات لان فيها بنية تحتية قوامها صناعات متكاملة انشئت حول استخراج فلزات الحديد ، التي يمكن استيرادها على كل حال . لكن نفاد الحديد في موريتانيا ، مثلا ، يحولها من جديد الى صحراء قاحلة . علما ان موريتانيا شهدت في هذه الاثناء انشاء بنية تحتية مدينية ، على قاعدة «الازدهار» الذي عرفه العصر المنجمي ، لن يكون نملة داع لبقاتها فيما بعد . في السابق ، كانت التناقضات التي تبرز على هذا النحو تحل بصورة فظة جدا ، فيصار الى اهمال المنطقة ، وترك سكانها يواجهون مصير الهجرة او المجاعة (انظر شمال شرقي البرازيل) . اما اليوم فان هذه الصيغ الفظة يمكن ان تقنع وتغلف بواسطة « المساعدة الخارجية » التي يجعلها الضمير السياسي امرا لازما .

تخلخل الاقتصاد المتخلف يتجلى اخيرا عبر اضطرابات متميزة سواء في التوزيع القطاعي للسكان النشطين وللمنتوج (لا سيما داخل القطاع « الثاني ») او في التوزيع القطاعي للاستثمارات .

هكذا - على سبيل المثال ، يسعنا ان نقارن بين توزيع الانتاج الثاني على نحو ما يبينه الجدول التالي :

البلدان النامية الراهنه (١)	الغرب ١٩٥٥	السنغال ١٩٦٠	
٥ الى ١٠ ٪	٢١٧ ٪	٥ ٪	مناجم
٥ الى ١٠ ٪	٢١٩ ٪	٧ ٪	حرفية وصناعة صغيرة
			صناعة كبيرة :
٢٠ الى ٤٠ ٪	٢٢٠ ٪	٥٥ ٪	خفيفة
٢٠ الى ٤٠ ٪	٤ ٪	صفر ٪	قاعدية
٢ الى ٤ ٪	٦ ٪	٥ ٪	كهرباء و طاقة
١٢ الى ١٥ ٪	٢٢٢ ٪	٢٢٨ ٪	بناء واشغال

اذا كانت المكانة التي يحتتها الانتاج المنجمي متغيرة جدا بين بلد متخلف وآخر ، فاننا نلاحظ : (١) الغياب الاساسي للصناعات القاعدية عبر الاطراف جميعا . (٢) الاهمية الكبيرة جدا ، من الناحية النسبية ، المولاة للبناء (المرتبط ببنية الاستثمارات) ، (٣) الطبيعة المختلفة في انتاج

(١) لوبيا الغربية والشرقية ، اميركا الشمالية ، اليابان .

الكهرباء : اذ نجد في البلدان المتخلفة ان ٥٠ ٪ من الكهرباء يوفرها توتر منخفض (٨٠ ٪ من حيث القيمة) مقابل ٢٠ ٪ في البلدان النامية (٥٠ ٪ من حيث القيمة) .

كذلك الامر لجهة توزيع الاستثمارات ، كما يبين الجدول التالي :

البلدان النامية	الافريقيا الغربية ١٩٦٥	القرب ١٩٥٥	
٧ ٪	٧ ٪	١٧ ٪	زراعة
٧ ٪	٧ ٪	١٠ ٪	مناجم ، طاقة ، نفط
٢٥ ٪	٧ ٪	١١ ٪	صناعات
٢١ ٪	١٤ ٪	١٢ ٪	نقل ، تجارة ، خدمات
١٥ ٪	٢٥ ٪	٢٠ ٪	سكن
١٥ ٪	٢٠ ٪	٢٠ ٪	بنية تحتية
١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	مجموع

يسمنا ان نلاحظ : في الاطراف : سيطرة الاستثمارات غير الإنتاجية انتاجا مباشرا - بازاء ضعف حصة الاستثمارات الصناعية .

السيطرة الاقتصادية للمركز على الاطراف

هنا ايضا دخل تعبير السيطرة في مستودع الامور المشتركة بين الادبيات المعاصرة . تعبر هذه السيطرة عن ذاتها على جميع الاصعدة من اقتصادية وغيرها (لا سيما السياسية والايديولوجية) . وهي تتجلى على الصعيد الاقتصادي من خلال بنى التبادلات التجارية ومن خلال بنى تمويل التعاظم .

اما بالنسبة لما يتعلق بالتبادلات التجارية ، فليست سيطرة المركز نتيجة على الإطلاق لكون صادرات الاطراف مكونة من « منتجات قاعدية » كما تدعى الادبيات الشائعة . فقد كانت بعض البلدان مصدرة « للمنتجات القاعدية » (كندا ، استراليا ، الخ) ولم تزل حتى الان مصدرة لهذه المنتجات على صعيد واسع - كما ان « المنتجات القاعدية » تحتل على كل حال مكانة هامة في صادرات عدد من البلدان « النامية » (القمح ، الخشب ، الفحم الخ) - دون ان تكون هذه البلدان « متخلفة » . ان هذه

السيطرة تنجم عن ان الاقتصادات الطرفية مقتصرة على انتاج المنتجات القامدية ، اي عن ان هذا الانتاج لا يتكامل ولا يتداخل ضمن بنية صناعية ذاتية المركز . ينتج عن ذلك ، اذا نظرنا اليه نظرة اجمالية ، ان الطرف يقوم بالقسم الجوهري من تجارته مع المركز بينما يحصل العكس في الاقتصادات المركزية التي تقوم بالقسم الجوهري من تبادلاتها في ما بينها . هذا الاختلاف في البنية هو الذي يحمل في ثناياه توازن قوى غير متكافئ جوهريا ، عبر عن ذاته بتطور مختلف لتعويضات العمل - الامر الذي كانت تسمح به بنية التشكيلات في الاطراف ونمو الاحتكارات في المركز - وتقهقر حدي التبادل . غير ان هذه البنية تطورت ، عبر نمو الرأسمالية ، باتجاه لا يتفق مع مصلحة الاطراف . كانت التجارة مع الاطراف تمثل في القرن التاسع عشر نسبة اكثر اهمية بكثير مما هي اليوم ، من تجارة المركز الاجمالية . بل ان هذه التجارة كانت تمثل قبل الثورة الصناعية القسم الجوهري من تجارة اوروبا البحرية ، كما لعبت دورا حاسما ، كما تعلم ، في عملية التراكم الاولى . ثم انها استمرت بعد الثورة الصناعية تلعب دورا جوهريا .

في نهاية القرن السابع عشر كانت تجارة فرنسا الخارجية - وهي التي كانت تحتل المرتبة الثالثة بعد انكلترا وهولاندا - تتراوح بين ٥٥. و ٦٠ مليون ليرة (فرنك ذهبي) للصادرات والواردات على التوالي ، من بينها ٢٢٠ مليونا تمثل قيمة التبادلات المباشرة مع الاطراف (مستعمرات اميركا وبلدان الشرق) باستثناء تصدير العبيد . بينما نجد من جهة اخرى ان قسما هاما من الواردات الفرنسية الالية من انكلترا وهولاندا (ما مجموعه حوالي ١٦٠ مليونا) تشكل من منتجات الاطراف القريبة التي كان هذان البلدان يمدان الى اعادة تصديرها . فالتجارة مع الاطراف ، بشكل مباشر او غير مباشر ، كانت تمثل الآن اكثر من نصف التجارة الفرنسية بكثير . حوالي عام ١٨٥٠ ، كانت تجارة فرنسا الخارجية قد تضاعفت بالنسبة لهذا المستوى في عام ١٧٨٠ (الذي سجل ثمانية عام ١٨٢٥) ١١٠٠ مليون للواردات و ١٢٠٠ للصادرات . وكانت التجارة مع خارج القارة الاوروبية تمثل ٤٥٪ من هذه الارقام ، في كلا الاتجاهين . وحتى اكثر من ٢٥٪ منها في حال استثناء التجارة مع الولايات المتحدة . من جهة اخرى ، كان قسم هام من واردات انكلترا ينصب باستمرار على منتجات المستعمرات . ونلاحظ اخيرا ان تجارة فرنسا مع جاراتها

الصناعية في الغرب (انكلترا ، ألمانيا الغربية ، بلجيكا) كانت ارفع بقليل من تلك التي كانت تقوم بها فرنسا ، في اوروبا ، مع البلدان الاقل نموا من الاولى (روسيا ، النمسا ، المجر ، اسبانيا وإيطاليا) . رغم ذلك يمكننا ان نقول ان بين ٣٥ و ٤٠ ٪ من التجارة الفرنسية كانت تتم مع الاطراف . ولن تختلف هذه النسب كثيرا بعد حرب ١٨٧٠ ، فبقيت التجارة مع الاطراف غير الاوروبية ، باستثناء الولايات المتحدة ، تشكل حوالي ٢٥ ٪ من التجارة الفرنسية الاجمالية (التي كانت في حدود ٤٥٠٠ مليوناً للواردات والصادرات على التوالي) . وفي عتبة حرب ١٩١٤ كانت النسب قد تطورت ايضا باتجاه ملأئم للاطراف : فمن اصل قيمة اجمالية مقدارها ٧٠٧ مليارات من الواردات ، كانت نسبة ٣٠ ٪ واكثر تأتي من « القارات الثلاث » ، بما فيها المستعمرات الفرنسية ، في حين ان ٢٥ ٪ من الصادرات (من اصل قيمة اجمالية مقدارها ٥٤٨ مليارات) كانت تأخذ طريقها الى هذه القارات اياها . لكن التجارة مع اوروبا الرأسمالية المتقدمة والولايات المتحدة ، كانت قد اصبحت اكثر اهمية بكثير من التجارة مع البلدان الشرقية والمتوسطة المتأخرة : اصبحت اقوى ب ٦٤٥ اضعاف . ورغم الاتساع الهائل في واردات النفط ، انخفضت التجارة مع الاطراف الى ما دون نسبة ٢٥ ٪ من تجارة فرنسا الاجمالية خلال السنوات الاخيرة ، بينما اصبحت القسم الجوهري من التبادلات يتم مع اوروبا (لا سيما مع بلدان السوق المشتركة) والولايات المتحدة (١٦٥) .

تجارة انكلترا تحمل نفس الميزات في تطورها ، وبوضوح اشد . كانت حصة الاطراف من امتصاص المنتوجات المانيفاتورية الانكليزية (لا سيما القطنيات) حصة غالبية حتى عام ١٨٥٠ على الاقل . كذلك الامر على الصعيد العالمي ، فقد انتقلت حصة التبادلات الداخلية للعالم النامي ، التي كانت في حدود ٤٦ ٪ من التجارة العالمية عام ١٩٢٨ الى ٦٢ ٪ عام ١٩٦٥ ، بينما نقصت التبادلات في المقابل ، بين المركز والاطراف من ٢٢ ٪ الى ١٧ ٪ (١٦٦) .

بتعبير آخر كان نمو الرأسمالية في المركز يعمق الفجوة النسبية

(١٦٥) مصادر : Imbert « تاريخ الاقتصاد من الاصول حتى ١٧٨٩ » مجموعة ليميس ، ص ٢٩٢ وما يليها ، و « الحوليات الاقتصادية لفرنسا » .
 (١٦٦) S. N. D « شبكة التجارة العالمية » (لعام ١٩٢٨) ، انظر كذلك الفصل الاول .

للدفوقات الداخلية ، بينما كان يعمق في الاطراف غزارة الدفوقات الخارجية فقط . ان « نمو التخلف » الذي حطته اعلاه ، وتكثيف الخصائص البنيوية « للتخلف » في الاطراف - هو في اصل السيطرة ، لا « طبيعة » المنتجات المتبادلة . اذ ان هذه المنتجات هي نفسها قد تطورت . في المراحل الاولى ينصب التبادل على منتجات زراعية غريبة مقابل منتجات مانيفاتورية للاستهلاك الشائع (منسوجات ، اواني الخ) ؛ هكذا كانت الحال في اقتصاد التعامل البسيط . عندما يفتح المجال امام صناعة من الصناعات لتحل محل بعض الواردات ، بفضل توسيع السوق الداخلية على اثر « تسويق » الزراعة ونمو الانتاج المنجمي ، يصار الى الانتقال الى اقتصاد التعامل المتطور حيث ينصب التبادل على منتجات قاعدية مقابل ادوات استهلاك ومعدات انتاج (طاقة ، مواد اولية ، مواد نصف جاهزة ، معدات تجهيز) تستلزمها الصناعة الخفيفة الحالة محل بعض الواردات . في مرحلة لاحقة يمكن للبلدان « المتخلفة » ان تصبح مصدرة لمنتجات مانيفاتورية استهلاكية ، تصدر اما من البلدان الاكثر « تقدما » الى البلدان الاقل « تقدما » (الامر الذي اصبح في وقتنا امرا شائعا : من السفال الى افريقيا الغربية ، من كينيا الى افريقيا الشمالية ، من مصر الى السودان) ، واما الى المراكز النامية نفسها (وهذه هي السياسة التي تنادي بها بعض السلطات الدولية : فترك للبلدان المتخلفة امر الصناعات النسيجية الخ) . وبسبب ان تصور في المستقبل « تخصصا دوليا » جديدا تضطلع البلدان المتخلفة وفقا له بتقديم القسم الجوهري من المنتجات الصناعية الكلاسيكية التي تشكل موضوع التبادلات الدولية (مواد استهلاك وتجهيز توفرها الصناعات « الكلاسيكية » ، بما فيها الصناعات « الثقيلة » الصلب ، الكيمياء الخ - وتتطلب عملا بسيطا) ، بينما يحتفظ المركز لنفسه باحتكار المنتجات الجديدة التي تستوجب عملا ماهرا (الامتعة ، الدرة ، الفضاء الخ . .) . في جميع هذه الحالات ، ورغم ان « العالم الثالث » يكف عن كونه المصدر المنفرد « للمنتجات القاعدية » ، فان التجارة تظل تجارة متكافئة ، كما تظل اوابات سيطرة المركز اوابات متماهية .

وتتجلى السيطرة كذلك عبر بنية التمويل . بما ان الرأسمالية في المركز رأسمالية وطنية ، يكون التمويل داخليا . اما في الاطراف ، فالتمويل

(١٦٧) انظر سمير امين « التجارة بين البلدان الافريقية »
 Le mois en Afrique
 كانون الاول ١٩٦٧ .

يأتي بصورة واسعة جدا من رأسمال الاجنبي ، وذلك على الاقل بالنسبة لما يتعلق بالجزء الانتاجي من الاستثمارات . اذ ان بنية الاستثمارات هي نفسها في الاطراف مختلفة ، كما رأينا - عما هي عليه في المركز : فالمكانة النسبية التي تحتلها استثمارات البنية التحتية ، ضمن هذه البنية ، مكانة اعظم بمقدار كبير . لكن هذه الاستثمارات كانت دائما ، او كادت تكون ، ممولة من قبل القدرات العامة ، كما انها كانت دائما مؤمنة بوسائل محلية ، ما عدا الاستثناء الحديث العهد الذي تشكله بلدان افريقيا الفرنسية اللهجة ، والتي تقع قاعدتها الاقتصادية بين اشد بلدان العالم الثالث فقرا . فحصة التمويل « الخارجي » قد تبدو والحالة هذه « متوسطة » او حتى « خفيفة » لكنها تبقى حاسمة بالنسبة للتعاضد .

ولكن يمكننا ان نبرهن ان الاستثمارات الانتاجية اذا كانت ممولة من قبل رأسمال الاجنبي ، ينبغي ان تؤدي بالضرورة ، عاجلا ام آجلا ، الى ارتداد في تدفق الارباح بالاتجاه المعاكس ، على نحو يؤدي الى احتجاز التعاضد . من هنا تصبح « المساعدة الخارجية » ، العامة والمجانية او شبه المجانية ، شرطا ضروريا من شروط سيادة نظام « التخصص الدولي » . ويكون مفعول هذه « المساعدة » ان تضع مسؤولية توجيه النمو على عاتق الذين يقدمون الاموال . وهي تزيد بما لا يقبل الشك من حدة اويات السيطرة الاقتصادية ، كما تزيد من حدة اويات السيطرة السياسية البحتة .

حول حركة الارباح المصدرة تعاني معلوماتنا من نقص فادح . فموازن المدفوعات في عدد كبير من البلدان « المتخلفة » لا تستوي على حال ، بل انها تكون في بعض الاحيان (وهذه حال العديد من البلدان الافريقية) متقلبة على نحو لا يضبطه ضابط . الارقام الظاهرة « الرسمية » حول تصدير الارباح تبرز تبعا كبيرا جدا للبلدان « المتخلفة » حول هذه النقطة : الارباح المصدرة تشكل بين ٢ و ٢٥ ٪ من المنتج الداخلي الخام ، وبين ٨ و ٧٠ ٪ من الصادرات (١٦٨) . لا شك في ان هذه النسب ، بالنسبة

(١٦٨) « حويلات موازين المدفوعات الخارجية » - صندوق النقد الدولي . على الصعيد الشامل تبلغ الارباح المصدرة المحوطة في موازين المدفوعات في ١٠ بلدا متخلفا حدود ٦ مليارات دولار)
 تشرين اول ١٩٦٩) ، E. Luas « الاقتصاد ، العالم الثالث »

للبلدان الواقعة في الخانات العليا - كـ بعض البلدان النفطية او المنجمية (زامبيا هي المثل الصارخ على ذلك) - تسبب ضخمة جدا منذ الان . ان تطور هذا الصبب خلال عملية التثمين الاستعمارية لا يدع مجالا للشك ، رغم ان الدراسات العلمية نادرة هنا ايضا . فمن الاسهل ادراك هذا التحرك انطلاقا من ميزان مدفوعات البلدان « النامية » . بالنسبة لبريطانيا العظمى ، انتقل الدخل المتأتي من الخارج من ٤٪ من الدخل الوطني عام ١٨٨٠ - ٨٤ الى ١٠٪ عام ١٩١٠ - ١٣ ، والى ١٠٪ ايضا بالنسبة للثلاثينات . في فرنسا انتقل من ٢٥٪ الى ٥٪ ، وفي الولايات المتحدة ازداد الدخل المتأتي من الخارج ، بين ١٩١٥ و ١٩٣٤ ، بسرعة بلغت ٢٦٣ مرة اكثر من سرعة ازدياد الدخل الوطني (١٦٩) . وبين ١٩٥٠ و ١٩٦٥ ، ازدادت مداخيل الاستثمارات الاميركية في الخارج ٢٦٣ مرة اكثر من مداخيل الاستثمارات الداخلية ، كما انتقلت حصة المداخيل الاولى من ٨٢٨٪ الى ١٧٠٨٪ من الارباح المحلية للشركات الاميركية (١٧٠) .

لكن كل هذه التقديرات تشكو من علة واضحة هي انها ، لاسباب عديدة ، تقلل من تقدير هذه الزيادات حق قدرها ، كما انها لا تدل الا دلالة جزئية على الدور الحاسم الذي يلعبه رأسمال الاجنبي في الاطراف . فالحق ان احصائيات ميزان المدفوعات لا تتناول في افضل الاحوال ، الا الارباح المصدرة فعليا . لكن ما ينبغي القيام به ، هو قياس مجموع الارباح

- (١٦٩) انظر : منظمة الأمم المتحدة « الدخل الوطني وتوزيعه في البلدان النافقة النمو » .
انظر ايضا الوثائق الاخرى لهذه المنظمة ، لا سيما « الدخل الوطني والاتصال »
انظر اخيرا : Finch « خدمة الاستثمار والبلدان المتخلفة » .
(I.M.F. Staff papers ap. 1951) ، منظمة الأمم المتحدة « دور وبنية
اقتصادات السوق في افريقيا الاستوائية » ، ص ٢٢ . بالنسبة للهند انظر تقديرات
Paish (١٩١١) ، Shenoy , Birla , Rao ، الخ . . (١٩٢٨ - ٢٩ -
٢٩) في Anstey (المرجع المذكور) ، ص ٢٩٨ . بالنسبة لأمريكا اللاتينية ،
انظر كتاب Winkler المذكور آنفا (ص ٢٨٤ - ٢٨٥) . Roy. Inst. of. int. Af.
« مشكلة الاستثمار الدولي » ص ٢٢٢ و ص ١٩ و ١٢٣ حسب Hobson
و C. Clark . Foix « الدخل الوطني لبريطانيا العظمى في ١٩٢٢
[The Ec. y. yuin 1933] ، تقديرات Stamp و Bawley .
(١٧٠) Harry Magdoff « عصر الامبريالية » ص ٢١٢ .

الخام التي تحققها رؤوس الاموال الاجنبية ، بما فيها تلك الحصة التي يعاد استثمارها في المكان نفسه والتي يقتضي المنطق ان تحسب مرتين : اولا بمعنى انها ارباح مصدرية ، وثانيا بمعنى انها رؤوس اموال جديدة مستوردة . فهناك قسم هام من النفقات الداخلية هو في حقيقته ارباح حققتها رؤوس الاموال الاجنبية ، لكنها ملحوظة ومنفقة في المكان نفسه ، لا سيما في المستعمرات التي يسكنها الاوروبيون (روديسيا ، كينيا ، افريقيا الشمالية الخ) .

ففي مصر مثلا ، بين ١٩٤٥ و ١٩٥٢ ، مثلت ارباح راسالمال الاجنبي بين ٢٠ و ٣٠ ٪ من الكتلة الاجمالية لتعويضات راسالمال ، كما مثلت الارباح المصدرية ١٥ ٪ من هذه الكتلة (١٧١) . ان تصدير ارباح راسالمال الخارجي قد قلص في مصر معدل التعاظم بين ١٨٨٢ و ١٩١٤ من ٣٤٧ ٪ سنويا (المعدل الامكاني فيما لو اعيد استثمار هذه الارباح) الى ١٤٧ ٪ (المعدل الفعلي) . كما قلصه بين ١٩١٤ و ١٩٥٠ من ٣ او ٤ ٪ الى ١٤٤ ٪ (١٧٢) . في شاطيء العاج انتقلت التحويلات الخاصة من ٧٠٣ مليار C. F. A عام ١٩٥٠ الى ٥٢٠٢ مليار عام ١٩٦٥ ، متجاوزة بكثير تدفق المساعدة العامة ورؤوس الاموال الخاصة التي انتقلت من ٤٦ مليارات الى ١٥٤٤ مليارا في الفترة اياها (١٧٣) . اما بالنسبة لمجمل بلدان « الاتحاد الجبركي والاقتصادي لافريقيا الوسطى » (الكامرون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، كونغوبرازاقيل ، الغابون ، تشاد) فقد كان المتوسط السنوي لوجة ارداد الارباح بين ١٩٦٠ و ١٩٦٨ حوالي ٤٤٢ مليار فرنك C F A ، في حين ان المساعدة العامة وموجة تدفق الاستثمارات الاجنبية لم تكن تتجاوز ٣٤٤٤ مليارا (١٧٤) . كذلك تمثل الارباح الخام المصدرية من شاطيء العاج ١٣ ٪ من الانتاج الداخلي الخام ، و ١٣ ٪ كذلك بالنسبة لمجمل بلدان الاتحاد المذكور .

على كل حال ، فان هاري ماغدوف يصريح على ان يشير الى ان عناصر الاعلام المتوفرة لدينا تجعل معنى الظاهرة محدودة . فقد كان

(١٧١) حسب حساباتنا ، انظر سمير امين ، المروحة الاحصائية المذكورة .

(١٧٢) حسن رباعي ، المرجع المذكور ، ص ١٨٦ .

(١٧٣) سمير امين ، « نمو الراسمالية في شاطيء العاج » ص ٢٠٧ .

(١٧٤) سمير امين و C. Coquery ، المرجع المذكور .

التراكم الخارجي لارباح المؤسسات الاميركية تراكما شديدا ، بحيث جعل منها خلال عشرين عاما القوة الاقتصادية العالمية الثالثة . ولنصف اخيرا ، ان المعلومات المتوفرة كلها تشير فقط الى اتساع موجة التدفقات « ياسعار السوق » . بيد ان هذه الاسعار تنطوي سلفا على تحويل قيمة ، وهو تحويل كثيف وغير منظور .

اما ان تؤدي دينامية الاستثمار الخارجي حتما الى قلب ميزان التدفقات - اذ ينتهي ارتداد موجة تدفق الارباح الى التغلب حتما على موجة دخول رأسمال - فهذا ما تيرهنه النظرية كما يبرهنه التاريخ .

ففي حقل النظرية أثارت هذه المشكلة نقاشات عديدة (١٧٥) . فلا يتردد « برييتش » في الخلوص الى ان كل اصعدة الاستثمارات الدولية من اجل « نمو » البلدان المتخلفة تصطدم بعقبة لا يمكن تجاوزها ، هي عقبة دفع قوائد هذه الاستثمارات . وعندما بحث « دومار » هذه المشكلة من وجهة نظر البلدان التي تتلقى هذه المداخل ، ادعى ان خصوم تدفق العودة بوسعها ان تبقى بصورة دائمة ادنى من خصوم التقديرات الجديدة لرؤوس

(١٧٥) منظمة الامم المتحدة « النمو الاقتصادي لأميركا اللاتينية ومشاكله » ص ٢٢
Belshaw : (Presbich) «النمو الاقتصادي في آسيا» (Ec. Internaz. Nov. 1952) Solant .

« المفاعل الداخلية لرأس المال المصدر عبر النقطة الرابعة »
Hinschaw . (AEL mai 1952) « الاستثمار الخارجي والمالة الاميركية »
Domar . (AER mai 1952) « مفاعل الاستثمارات الخارجية على ميزان المدفوعات »
Polak : (A.E.R déc. 1950) « المشاكل ميزان المدفوعات في البلدان المعاد بناؤها بمساعدة رأسمال الخارجى » (Q. J. of Ec. Fév. 1943)
يقدم Ducros خلاصة لهذه المناقشات في « الاستثمارات الاميركية في الخارج والتوازن الدولي » (R. mars 1954) بالنسبة لا يتعلق بمفاهيم اعادة استثمار منظم للادباج ، انظر Balogh « بعض المشاكل النظرية لسياسة الاستثمار الخارجى بعد الحرب » (Oxford Ec. P. Mars 1945) Mears « الاستثمار الخارجى والنمو الاقتصادى : فتروبيلا ، العربية السعودية وبورتوريكو » (Inter. Amer. Ec. Af. été 1953) Singer : « توزيع الكاسب بين البلدان المستعمرة والمستثمرة » (A.E.R. mai 1950) Yuan Li Wu « استثمار رأسمال الدولي ونمو البلدان الفقيرة » (Ec. J. mars 1946) ، انظر الصرعى الوجز لهذا التلخيص عند سمير امين في الاطروحة المذكورة ص ٢٢٥ وما يليها .

الاموال : صحيح ، ولكن شرط ان يعاد استثمار الارباح بشكل منظم في مكانها اي ان يتوسع المجال (الخارجي) للانتاج الذي تتيحه هذه الارباح ، بمعدل سريع جدا . الامر الذي لا يمكن الا ان ينتهي الى حد . اما سالان وبولاك فيشددان على المفاعيل الثانوية الفاعلة او الموجهه رواردات المتأية من المركز الذي يقدم رأسمال (وهما يعتبران هذه المفاعيل « مفاعيل تضخيمية ») . فلا شيء يؤكد لنا سلفا ان مبدا الايرادية مبدا كاف : اما القول بان الاستثمارات الاكثر ايرادية بالعملية المحلية هي تلك التي ينبغي لها ان تستخلص ، بصورة مباشرة او غير مباشرة ، فائضا بالعملية الصعبة كافيا من اجل تعويض رأسمال الاجنبي . فيعني الاعتقاد باواليات التصحيح العفوي ، التي سنرى انها تنتمي الى ايدولوجية الاتساقات الشاملة .

التاريخ يشير الى ان دينامية الاستثمار الخارجي مختلفة جدا في البلدان الرأسمالية الفتية (التشكيلات المركزية الجديدة السائرة على طريق النمو) - في القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة ، اليابان ، المانيا ، روسيا ثم كندا واسرائيل وافريقية الجنوبية فيما بعد - عما هي في التشكيلات الطرفية .

البلدان الرأسمالية الفتية السائرة في طريق النمو المستقل . اي البلدان الذاتية المركز والذاتية الدينامية الى حد كبير ، تمكنت من استقبال كتل هامة من رؤوس الاموال الاجنبية . لكن هذا التدفق في الرساميل لم يلعب هنا الا دورا مكملا - ثانويا من حيث كميته ، ومتناقضا على كل حال . هكذا نجد في الولايات المتحدة ان حصة رأسمال الاجنبي في الثروة الوطنية قد تقلصت تدريجيا من ١٠٪ عام ١٧٩٠ الى ٥٪ عام ١٨٥٠ - ٧٠٪ حتى وصلت الى ١٪ عام ١٩٢٠ ثم ما لبثت ان تلاشت بعد ذلك . كذلك الامر بالنسبة للسويد وكندا والمانيا واليابان واستراليا ، ففي هذه البلدان ادى الاستثمار في مجمله - اجنبيا كان ام محليا - الى اصفاء تعاضم سريع لانه ذاتي المركز (فلم يحصل والحالة هذه تحويل في مفاعيله التضخيمية ، ولا قابلية للاستيراد اضيفت عليه بشكل متعاضم) . في هذه الاحوال تنتقل مشكلة تدفق الارباح المصدرة الى صعيد ثان . فقد انتقلت هذه البلدان من مرحلة المستدين الى مرحلة المدين ، واخذت بدورها تصدر رؤوس الاموال

كالمثروبولات القديمة (بريطانيا العظمى ، فرنسا ثم ألمانيا) (١٧٦) .

مقابل ذلك لم يكن وضع بلدان الاطراف على هذا النحو . فهذه البلدان لم تنتقل مطلقا الى مرحلة تصدير رؤوس الاموال ، بل انتقلت من مرحلة المستدين الفتي (موجة دخول رؤوس الاموال تفوق ارتداد موجة خروج الارباح) الى مرحلة المستدين القديم (موجة ارتداد الارباح تفوق موجة الدخول) . وتاريخ انقلاب الوضع هو بالتأكيد تاريخ متغير . فهو يبدأ بالنسبة لاقدم بلدان الاطراف ، كالارجنتين ، منذ نهاية القرن التاسع عشر . اما بالنسبة لاميركا اللاتينية والبلدان الاسيوية المستعمرة سابقا (الهند واندونيسيا) ، فقد أصبحت بشكل عام بلدانا مستدينة « قديمة » منذ عدة عقود ، وحيانا منذ نصف قرن ، بينما بدأت افريقيا الاستوائية تصبح هكذا منذ سنوات قليلة . ان تدمير الثروات الجديدة بما يعود لمصلحة رأسمال الاجنبي ، كالنفط في الشرق الاوسط بعد الحرب العالمية الثانية ، بوسعه ان يستأنف من جديد ، وبصورة مؤقتة - موجة جديدة من الاستثمارات ، وان يخلق الى جانب ذلك وضعاً شبيها بوضع المستدين الفتي (١٧٧) . لكن ذلك لا يخرج ابدا عن هذا الاشكال : مستدين فتي -

(١٧٦) Pentland « دور رأسمال الكندي في نمو الاقتصاد قبل ١٨٧٥ »
(١٩٥٠) Cleona Lewis , (Cam . J . Ec . onv . ١٩٥٠) « حصة اميركا من الاستثمار
الخارجي » Kuznets « الاختلافات الدولية في تكوين رأسمال »
(١٩٥٣) Iversen . (Ec . App . ١٩٥٣) « اوجه نظرية تحركات رأسمال الدولي » لندن
١٩٢٦ ص ٢٤٤ (حسب White) « الحسابات الفرنسية العالمية ١٨٨٠ - ١٩١٢ » ،
كامبريدج ١٩٢٢ ص ١٤٠ و ٢٧٠ و ٢٨٢ (حسب Viner « الميزان الكندي للعين
الدولي » ١٩٠٠ - ١٩٢٠ ص ٤١) (حسب Graham « التجارة الدولية بموجب
الادراك النقدية الكاسية » : الولايات المتحدة ١٨٦٢ - ٧٩) .

(١٧٧) انظر سمير أمين ، الاطروحة المذكورة ص ٢٢٨ - ٢٣٨ . مصادر : Iversen
المرجع المذكور ص ٤٢٧ حسب William's . « التجارة الأرجنتينية الدولية بموجب
الادراك النقدية غير القابلة للتحويل ١٨٨٠ - ١٩٠٠ » . كامبريدج ١٩٢٠ .
Bloch Loiné « منطقة الفرنك » باريس ١٩٥٦ ص ٩٢ الى ١٤٦ . Wallich
« المشاكل النقدية في اقتصاد تصديري » كامبريدج ١٩٥٠ ص ٢٢٠ الى ٢٢٢ ،
Spiegel « البرازيل : تصنيع مشيت وتصخم مزمن » ص ١٢٠ . منظمة الأمم
للتجارة « النمو الاقتصادي في الشرق الاوسط ١٩٤٥ الى ١٩٥٤ ص ٧٢ - ٧٧ » .
S. D. N « شبكة التجارة الدولية » .

مستدين قديم .

وما يصح على ميزان رؤوس الاموال الخاصة يصح كذلك على ما يتعلق بميزان التدفقات الحرة . ورغم ان شروط التدفقات العامة تعتبر ملائمة بصورة خاصة (نسبة هامة من الهبات - تسهيلات في معدلات فوائد القروض الخ . .) يبقى ان اهتلاك الدين العام يمتنع سلفا (عام ١٩٦٥ - ٦٧) ٧٣٪ من تدفق المساهمات الجديدة في افريقيا ، ٥٢٪ في آسيا الشرقية ، و ٤٠٪ في آسيا المدارية والشرق الاوسط ، و ٨٧٪ في اميركا اللاتينية . وفقا لحسابات البنك الدولي للتمير والانماء ، اذا بقيت قيمة القروض الجديدة خلال عشر سنوات على حالتها الراهنة ، فان هذه النسب سوف تصبح عام ١٩٧٧ : ١٢١٪ ، ١٢٤٪ ، ٩٧٪ و ١٣٠٪ على التوالي بالنسبة لكل من المناطق المذكورة . وهكذا يكون العالم الثالث بأسره قد اصبح الى حد بعيد « مستدينا قديما » بالنسبة لما يتعلق بالتدفقات العامة (١٧٨) .

نستطيع ان نستنتج من هذه التجارب التاريخية التي مرت بها الاطراف ، انه بمقدار ما يتم تدمير الثروات - بمقدار ما يشم نمو التخلف - يتجه ميزان المدفوعات في الاطراف نحو التدهور ، وذلك ، في آن واحد ، لان الاطراف تنتقل من مرحلة المستدين الفتى الى مرحلة المستدين القديم ، ولان التسويق المتعظم للاقتصاد ضمن اطار التخصص الدولي يفسر المتكافئ بولد موجات استيراد تضافى عليه بصورة متعاطمة ثانية غير مباشرة (١٧٩) .

ان انقلاب ميزان التدفقات المالية يمكن ان يؤخر ، طالما كان بالامكان إعادة استثمار ارباح رأسمال الاجنبي بصورة منظمة . هكذا يكون الامر خلال الفترات المزدهرة التي يمر بها التدمير الاستعماري . لكن الشدة الوطنية ، في هذه الحالة ، تمر شيئا فشيئا تحت الرقابة المتعاطمة التي يفرضها رأسمال الاجنبي ؛ هذا يعني ان الاجانب يستحوذون على نسب متعاطمة من « الارباح » التي يحققها التدمير . الى جانب هذه الاولوية الاساسية تضاف القوة التنافسية المتعاطمة التي يملكها القطاع الرأسمالي الاجنبي ، الذي يلجأ في بعض الاحوال ، الى طرد رأسمال

(١٧٨) تقرير Pearson « الشركاء في النمو » Praeger ، نيويورك ١٩٦٩ .

(١٧٩) انظر دراستنا حول ميزان المدفوعات (الفصل ٥)

المحلي من مواقعه ، بعد ان كان رأسمال هذا قد تكون اثناء المراحل
الاول من الانخراط في السوق الدولية . هكذا كانت الحال ، على سبيل
المثال ، في السنغال . فبعد ان ركبت البرجوازية المحلية في هذا البلد
موجة نمو اقتصاد تعاملي في القرن التاسع عشر ، عادت فانهارت
واندثرت فيما بعد بين عامي ١٩٠٠ و ١٩٤٠ (١٨٠) .

ان التحويل التدريجي الثروة الوطنية الى الايدي الاجنبية بوسعه ان
يصل ، كما في افريقيا السوداء ، الى نسب مرتفعة جدا : فتسبة ١٥ الى
٨٠ ٪ من المنتج الداخلي النقدي الخام لبلدان افريقيا السوداء ، تناسى
من القطاع الاجنبي (١٨١) . في شاطيء العاج كانت المداخيل الاجنبية
تمثل عام ١٩٦٥ ، ٤٧ ٪ من المنتج غير الزراعي في البلد و ٣٢ ٪ من
المنتج الداخلي الخام (١٨٢) . في المغرب عام ١٩٦٥ بلغت هاتان النسبتان
على التوالي ٧٠ ٪ و ٥٧ ٪ (١٨٣) .

بالطبع هناك قوى تحول دون ان يصل التعاضد الهندسي للارباح
الاجنبية الى الاحجام الهائلة حقا التي يمكننا حساب رياضي بسيط من
استنتاجها . وهذه القوى هي التي تمنع مجموع مداخيل رأسمال من
الاستيلاء على حصة متعاضمة من الدخل داخل الاقتصاد . كل هذه الاسباب
— عدا « الحوادث » النقدية (تضخم) والسياسية (فأميمات) — تنتمي
الى تدني معدل الربح . فلو كان تعويض رأسمال مستقرا . لكان تراكمه
يؤدي الى ازدياد حصة الارباح في الدخل الوطني . اصف الى ذلك ان
قسمة معدل الربح قسمة متساوية على الصميد العالمي ، وتحويل القيمة

(١٨٠) سمير امين « عالم الاعمال السنغالية » باريس ١٩٦٩ .

(١٨١) منظمة الامم المتحدة « الدخل الوطني وتوزيعه في البلدان النافسة النمو ، الدور
والبنية » ص ١٤ و ١٩ . H. Durand « مقال حول التوزيع العامة لافريقيا السوداء » .
انظر كذلك سمير امين ، الاطروحة ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(١٨٢) سمير امين « نمو الرأسمالية في شاطيء العاج » ص ٢٩٩ .

(١٨٣) سمير امين « اقتصاد المغرب » الجزء الاول ص ١٨١ - ١٨٥ .

من الاطراف نحو المركز الذي يرتبط به ، يقطع الحصة المتعاطمة التي تعود لراسمال الاجنبي في المنتج الفعلي للاطراف ، وذلك لان المحاسبة الوطنية لا تدرك تدفقات التحويلات « غير المنظورة » .

يبقى ان في نموذج البلد « المنخلف - المزدهر » - في اقصى الحدود، روديسيا او افريقيا الجنوبية - يصبح استقطاب الرقابة على الثروة الوطنية في ايدي الاقليات امرا متطرفا . فالمنظومة بحد ذاتها متفجرة .

هـ - الانتقال المحتجز La Trans . bloquée

تبين لنا التجربة التاريخية ان نمو النخلف ليس نموا منتظما ولا تراكميا كما هي الحال بالنسبة لنمو الراسمالية في المركز . بل هو على العكس نمو متذبذب يتألف من مراحل تعاظم سريعة للغاية - من « معجزات اقتصادية » يتلوها احتجازات فظة ، و « كبوات » . هذا « الاحتجاز » يتجلى عبر ازمة مزدوجة ، تتناول المدفوعات الخارجية والتمويلات العامة ، تشكل ظاهرة مزمنة في تاريخ « العالم الثالث » . ونحن نقدم هنا الترسمة النظرية لهذه الازمة .

لنفترض اقتصادا طرفيا يتعاظم بمعدل ٧ ٪ سنويا ، ولنفترض ان معامل راسمال هو ٣ (تقدير متواضع) ، ففي هذه الحال ينبغي ان تمثل الاستثمارات نسبة حوالي ٢ ٪ من المنتج الداخلي الخام . لنسلم الان بأن نصف هذه الاستثمارات قد كان ممولا من قبل رؤوس اموال اجنبية تتلقى تمويا بمعدلات قدرها ١ ٪ (تقدير متواضع كذلك) . فخلال عشر سنوات تمثل رؤوس الاموال الاجنبية المتراكمة ، والحالة هذه ، ٧٥ ٪ من المنتج الداخلي الخام ، وتمثل خلال عشرين سنة ١٢٥ ٪ من هذا المنتج ، كما ان تدفق الارباح المرتدة سوف يمثل بدوره ١١ ٪ و ١٩ ٪ بالنسبة للحالتين على التوالي . فاذا ازدادت الواردات بنفس وتيرة ازدياد المنتج ، لا يعود يوسع ميزان المدفوعات الخارجية ان يتوازن ، الا اذا تمكنت الصادرات من التزايد بوتيرة ارفع بكثير من ١٢ ٪ سنويا . الترسمة التالية تشير الى عناصر دينامية التعاظم هذه .

العام العاشر	العام العاشر	العام صفر	التوازن الاقتصادي العام
٢٠٠	٢٠٠	١٠٠	المنتوج الداخلي الخام
١٠٠	٥٠	٢٥	+ الواردات
١٢٥	٥٢	١٥	- الصادرات
٣٦٥	١٩٧	١١٠	= امکانات المتوفرة
٢٨٥	١٥٧	٩٠	الاستهلاك الخاص والعام
٨٠	٤٠	١٠	+ الاستثمارات السنوية
(٤٠)	(٢٠)	(١٠)	(منها تمويل خارجي)
(٥٠٠)	(١٥٠)	(صفر)	رؤوس أموال اجنبية متراكمة)
١٢٥	٥٢	١٥	ميزان المدفوعات
٤٠	٢٠	١٠	الصادرات
١٧٥	٧٢	٢٥	+ تعلق رؤوس الاموال الاجنبية
١٠٠	٥٠	٢٥	= المجموع
٧٥	٢٢	صفر	الواردات
			+ تعلق الادراج المرتبة

على كل حال ، فالتوازن الاقتصادي سيتضمن تعافيا في الاستهلاك اقل من التعاطم في الانتاج ، الذي هو هنا بمنزلة ٦ ٪ . هذا يعني ان نسبة متعاطمة من الارباح المحققة بفعل التقدم التدريجي للنتاجية ، لن يصار الى توزيعها بشكل مداخل متوفرة (كما لو ان القابلية الوسطية « العنوية » للتوفير ، وهذا هو واقع الحال ، لم تحقق - او تكاد - اي تقدم تدريجي .)

من جهة ثانية ، اذا كان الضغط الضريبي قد بلغ حده الاقصى واستقر عليه (٢٢ ٪ من المداخل الموزعة : المخصصة للاستهلاك مثلا) ، واخذ بالامتبار حاجات تمويل الاستثمارات العامة (النصف الاخر من الاستثمارات) ، فان توازن التمويلات العامة يقتضي والحالة هذه ان يتعاطم تخرج الاستهلاك العام الجاري بمعدل اشد انخفاضا (٤ الى ٥ ٪ فقط) ، اي ان تشمل النفقات العامة الجارية نسبة متناقصة من المنتوج

الداخلي الخام ، كما تبين ذلك الترسمة التالية :

العام الضرون	العام العاشر	العام صفر	المنتج الداخلي الخام
٤٠٠	٢٠٠	١٠٠	الاستهلاك الوطني
٢٨٥	١٥٧	٩٠	المكائن العامة
٦٤	٢٥	٢٠	النفقات العامة
٢٤	١٥	١٠	النفقات الجارية
٤٠	٢٠	١٠	الاستثمارات

وبديهي ان الامور لا يسعها ان تتم على هذا النحو .
 اذا كانت صادرات هذا المنتج او ذلك ، او هذا البلد او ذاك ، بوسعها ان تتعاطم بوتيرة مرتفعة جدا خلال فترة معينة ، فان الصادرات -
 المعدة للمركز - في مجمل الاطراف ، لا يسعها ان تتعاطم بسرعة تفوق
 سرعة طلب المركز ، اي بما يساوي على وجه التقريب وتيرة تعاطم
 المركز : فتعويض التأخر التاريخي امر يستحيل ان يقوم على قامصة
 التخصيص الدولي . لكن هناك ما هو اخطر : فعلى هذا الاساس ينبغي
 ان تتعاطم واردات الاطراف بسرعة تفوق المنتج الداخلي الخام ، هذا هو ،
 على كل حال ، الاتجاه التاريخي الملاحظ . وهو امر يتفسر بسهولة ، قبل
 كل شيء لسببين اساسيين . اولاً : ان التخصيص الدولي يعني بالنسبة لبلد
 من بلدان الاطراف تقليصاً نسبياً لمروحة انتاجه (فهو في احسن
 الاحوال ، اذا كان متخصصاً تخصصاً تاماً ، لا ينتج الا سلعة واحدة : هي
 السلعة المصدرة) في حين ان ازدياد الدخل الذي يمر عن التعاطم
 يعني توسيعاً لمروحة الطلب فيه . فالتوازن لا يمكن ان يتحقق ما لم يعمد
 الى استيراد هذه المنتوجات التي تنقصه بكمية متعاطمة . ثانياً : ان
 التضخم الذي يتصف به التخصيص الدولي ، ينطوي على تعاطم اسرع
 للواردات الوسيطة . يضاف الى ذلك ما ينطوي عليه تكون واسالمال والنفقات
 العامة من واردات مباشرة وغير مباشرة بشكل بالغ الارتفاع .
 من جهة اخرى ، ينبغي ان تتعاطم النفقات الجارية بسرعة تفوق
 سرعة الدخل . فهناك اسباب عدة تفرض ذلك . الاستثمارات العامة
 المخصصة للبنية التحتية ، وهي استثمارات يفرضها التخصيص الدولي ،
 تتضمن نفقات متواترة على شؤون السير لا يمكن تلافيها ، وهي لا بد
 لها من التعاطم ، شأنها شأن الاستثمارات المراكمة ، اي بسرعة اكبر من
 المنتج . والرصيد الباقي المتوفر من اجل تأمين الخدمات الاجتماعية

الجوهرية للتعاظم (تعليم ، صحة ، دون ان تأخذ بالاعتبار الحاجات الادارية التقليدية) لا يمكن تقليصه من حيث القيم النسبية بصورة ماسطة الى هذا الحد aussi drastique : فالاتجاه العفوي هنا هو ، على العكس ، اتجاه نحو رفع حصة هذه النفقات . غير ان الضغط الضرائبي له حدود ، علما بأن هناك قسما هاما من ارباح الانتاجية لن يكون من الممكن توزيعه .

ان الازمة المزدوجة التي تشهدها الاموال العامة والخارجية هي اذن ازمة لا مفر منها ، ومن هنا يصبح التعاظم محتجزا . ان اوالية هذه الدينامية لن يكون بوسعها ان تقوم بعملها الا اذا صير الى الانطلاق من مستوى انخراط دولي ضعيف ، وصير بفتة الى تنمية « ثروة » من الثروات التي يهتم المركز بالحصول عليها (مما يسمح بتعاظم شديد للصادرات) ، واجتذب « الازدهار » الذي ينتج عن ذلك تدفقا هاما لرؤوس الاموال الاجنبية ، واستطاع الضغط الضرائبي ، الضعيف في البداية ، ان يرتفع تدريجيا . عندئذ يصبح التعاظم بالضرورة تعاظما شديدا : فتحدث « المعجزة » . لكن لهذه المعجزة حدا : وهذا الحد هو تفويت فرصة الاقلاع ، مهما بلغ مستوى « دخل الفرد الواحد » . هكذا يتفسر لنا كيف لم يتمكن اي بلد من « البلدان المتخلفة » حتى الان من « الاقلاع » ، سواء كان من بين تلك البلدان التي يبلغ الدخل فيها ٢٠٠ دولار ، او من بين تلك التي يتجاوز فيها هذا الدخل ١٠٠٠ دولار او ٢٠٠٠ دولار ! فالنمو الذاتي المركز والذاتي الدينامية لا يصبح في هذه البلدان نموا ممكنا على الاطلاق ، في حين انه كان كذلك منذ البدء فسي المركز ، رغم مستويات الدخل المنخفضة جدا . ان سخط الترسيمات التي تتناول « خطط النمو » المبينة على رفع تدريجي « للمساعدة الخارجية » بمقدار ما يزداد الدخل ، ينشأ عن هذا المعجز المحقق « بنظرية » تقتصر على بعض المقولات الباطلة (« قابليات التوفير » « قابليات الاستيراد » الخ) وعلى المعالجة الخرقاء لبعض الادوات البسيطة (جداول الصناعات الدولية الخ) ، مما يجعل « النظرية » عاجزة عن تحليل التناقضات التي تعتمل في صلب دينامية مبنية على « التخصص الدولي » . وما يدعو للاسف ان الامثلة على هذه التمارين « التخطيطية » السخيفة ما زالت تتكاثر وتنتشر (١٨٤) .

لقد قدمنا ، في سلسلة من الاعمال حول بعض البلدان الافريقية ، امثلة عيانية وحافلة بالارقام عن اواليات احتجاز التعاظم هذه (١٨٥) .

(١٨٤) ولتجنب اعداد لائحة بها : فهي ستكون لائحة طويلة جدا الا ينبغي ان نذكر عمليا

جميع الاموال التخطيط في افريقيا .

(١٨٥) سمير امين « الاقتصاد المغرب » لا سيما الفلانة . « نمو الرأسمالية في شاطيء



الفصل الثاني

القسم الثالث

التشكيلات الاجتماعية للراسمالية الطرفية

ان اتجاه نمط الانتاج الراسمالي لان يصبح نمط الانتاج الوحيد، عندما يكون مبنيا على توسيع السوق الداخلية وتميعها، يرافقه اتجاه البنية الاجتماعية في المركز نحو الاقتراب من النموذج الخالص الذي يتحدث عنه « راسمال »، هو المتصف بتمحور الطبقات الاجتماعية حول طبقتين اساسيتين : البرجوازية والبروليتاريا . فالطبقات الاجتماعية المكونة على قاعدة انماط انتاج قديمة (ملاكون عقاريون ، حرفيون ، باعة الخ .) تضحل او تتحول (الى برجوازية زراعية مثلا) . لا شك ان المنظومة الاجتماعية تولد تفرعات جديدة، بمقدار ما تنج من جهة اخرى نحو التبيط : « ياقات بيضاء » و « ياقات زرقاء » ، كادرات وشغيلة غير مهرة، شغيلة وطنيون واجانب ، الخ . لكن هذه التفرعات الجديدة تقع ضمن اطار الانقسام الجوهري بين برجوازية وبروليتاريا ، اذ ان جميع الفئات الاجتماعية الجديدة النامية ، تتألف من مأجوري المنشأة الراسمالية . فالمحل الذي تقع فيه التفرعات الجديدة ليس هو الحيز الاقتصادي اذن ، اذ ان اوضاع الفئات الجديدة ، من وجهة النظر هذه ، هي متماهة (كلهم يبيعون قوة عملهم) ، بل هو الحيز السياسي او الايديولوجي . الى ذلك ، فان تمركز المنشأة - الاحتكارات - يبدل الاشكال التي تظهر البرجوازية من خلالها . لكن ما يسمى بالتفرع الثاني *dichotomie* الذي ينشأ بين الملكية (المبشرة) والرقابة (التي تكون قد انتقلت الى ايدي تقنيي البنية *technostructure* ما على حد التعبير الجديد الذي يستعمله « غالبريت ») ليس الا وهما ، اذ ان « التكنوقراطيين » الذين يتخذون القرارات ، انما



المعج (الخلاصة) . سجير امين و C. Coquery « من الكونغرس الفرنسي المسمى الاتحاد الجبركي والاقتصاد لافريقيا الوسطى U.D.E.A.C » انظر كذلك مقالاتنا : غانا ، ليبيا ، ومالي في انسيكلوبيديا اونيفرسالييس .

يتخذونها وفقاً لمنطق ومصلحة رأسمال الذي يعاوس رقابة مركزية أكثر فأكثر ، الأمر الذي يعني ببساطة أن عملية التشارك أصبحت موضوعياً ناضجة . مع ذلك فإن كون البنية الاجتماعية في نمط الإنتاج الرأسمالي قد أصبحت مصاغة على هذا النحو بصورة مباشرة من قبل حركة الاقتصاد الخاصة ، تؤدي إلى **الحلجة ما هو اقتصادي** - أي أنه يؤدي إلى **الاقتصادية بوصفها أيديولوجية** . فينشأ الوهم عندئذ بأن الاقتصاد قوة فوق المجتمع لا قبل له بالسيطرة عليها . هذا هو مصدر **الاستلاب الحثيث** (مقابل استلاب المجتمعات ما قبل الرأسمالية الذي يقع في حقل الأيديولوجية التي تجد التعبير عنها عندئذ في الدين) . كما أنه السبب الذي يدعي الاقتصاد من أجله احتلال كل مواقع العلم الاجتماعي .

مقابل ذلك ، إذا كان نمط الإنتاج الرأسمالي المتقدم من الخارج ، كما بينا ، أي المبني على السوق الخارجية ، لا يتجه نحو الفرد ، بل يتجه فقط نحو أن يصبح نمط الإنتاج المسيطر ، ينشأ عن ذلك أن تشكيلات الأطراف لن تتجه نحو هذا المحور الجوهري المذكور . فعلى نقبض التجانس المتعاطف التشكيلات الاجتماعية سوف نجد التباين والتغاير المستمرين في تشكيلات الأطراف . وهو تباين لا يعني الترافف (« الثنائية ») . فكما أن انماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية تكون مندمجة هنا في منظومة موحدة ، وتكون مسخرة لغايات رأسمال المسيطر الخاصة (إذ ينتج الفلاح ضمن نطاق نمط إنتاجه القديم ، لكنه ينتج ، بالتالي ، منتجات مصدرة إلى المركز) ، كذلك فإن البنى الاجتماعية الجديدة تشكل مجموعة ذات بنية وسلم تراتبي ، يسيطر عليها « الفئب الأكبر » في المجتمع الكولونيالي : تعني البرجوازية المتروبولية المسيطرة . ينتج عن ذلك بصورة بديهية أنه ، مثلما لا يمكن أن تفهم المنظومة الاقتصادية الطرفية بذاتها ، لأن علاقاتها مع المركز علاقات جوهريّة ، كذلك البنية الاجتماعية للأطراف هي بنية مبتورة ، لا يمكن فهمها إلا إذا وضعت في موضعها الصحيح : كعنصر في بنية اجتماعية عالمية .

أن صيغة التشكيلات الطرفية يمكن أن تكون إذن صيغة متغيرة . والواقع أن هذه الصيغة تتوقف على طبيعة التشكيلات ما قبل الرأسمالية المقترحة ، من جهة ، وعلى صيغ هذا الاقتحام الخارجي ، من جهة أخرى .

أما التشكيلات ما قبل الرأسمالية التي صير إلى اقتحامها فيبدو لنا أنها تنتمي إلى طرازين جوهريين : التشكيلات الشرقية والأفريقية من جهة ، والتشكيلات الأميركية من جهة أخرى .

أما بالنسبة للتشكيلات الأولى فقد سبق أن قلنا أنها كانت عبارة عن خليط مركب من أنماط إنتاج مختلفة ، تحت سيطرة النمط الإنشائي ، سواء كان هذا النمط ناضجاً قبل أوانه (أي مرتكزاً إلى جماعة قروية نشيطة) أو كان متطوراً (وفي هذه الحالة فهو يتطور نحو الإنتاج الإقطاعي) ، علماً بأن نمطي الإنتاج السلمي البسيط أو العبودي قد كانا في خدمة هذا النمط المسيطر . هذا من جهة . ومن جهة أخرى ، هي خليط مركب من علاقات تجارية بعيدة مع تشكيلات أخرى . كما ذكرنا أن الطراز البسيط الناضج قبل أوانه كان الطراز « الأفريقي » ، وأن الطراز المتطور كان « الإسباني والعربي » . أما التشكيلات التي نسميها أميركية فتختلف عما ذكرنا . فالعالم الجديد لم يكن خالياً من البشر لدى اكتشافه من قبل الأوروبيين . لكنه سرعان ما امتلأ بسكان من المهاجرين الذين جاؤا إليه قبل أن يحقق نمط الإنتاج الرأسمالي في المركز انتصاره النهائي (أي قبل الثورة الصناعية) . أما السكان الأهليون فقد طردوا أو أيدوا (أميركا الشمالية ، أنتيل ، الأرجنتين ، البرازيل) ، أو أخضعوا نهائياً لمتطلبات رأسمال التجاري الأوروبي (أميركا اللاتينية) . كما أن رأسمال التجاري - الجدد الأول لرأسمال النهائي - قد كون لنفسه في أميركا ملحقات . وأقام فيها منشآت لاستغلال المعادن الثمينة (لا سيما الفضة) ولإنتاج بعض المنتجات القريبة (السكر ، ثم القطن ، الخ .) . وهكذا كان رأسمال التجاري الأوروبي باحتكائه لهذا الاستغلال ، يراكم رأسمال مالي ، وهو رأسمال جوهري في عملية التكون اللاحقة لرأسمال النهائي . أما أشكال هذا الاستغلال الملحق ، فقد كانت متنوعة : أشكال « إقطاعية - موهومة » . Pseudo (الإنكومياندا في أميركا اللاتينية) أو « عبودية - موهومة » (الاستغلال المنجمي) أو عبودية (مزارع البرازيل وأنتيل والمستعمرات الإنكليزية الاستوائية من أميركا الشمالية) . وهذه كلها كانت في خدمة الرأسمالية الأوروبية الناشئة : فهي على كل حال كانت تنتج من أجل السوق ، مما يحول دون خلطها مع نمطي الإنتاج الإقطاعي أو العبودي الفعليين . إلى جانب ذلك عمدت هذه الملحقات بالذات إلى إنشاء ملحقاتها الخاصة بها : المنشآت المكلفة بأن توفر لها الغذاء من أجل اليد العاملة التي تستخدمها ، والمواد من أجل استغلالها . وقد ظهرت هذه المنشآت الملحقة بمظهر « إقطاعي » أحياناً ، لا سيما في أميركا اللاتينية مع الاستغلال العظيم لتربية المواشي ، لكنها لم تصب على الإطلاق إقطاعية فعلاً ، نظراً لأنها معدة من حيث وظيفتها بالأصل ، للإنتاج من أجل السوق الرأسمالية . أنها تنتمي في الغالب لنمط الإنتاج السلمي الصغير البسيط ،

المكون على اراض سائية ومدن طليقة ، بواسطة المهاجرين الاوروبيين ، لا سيما الانكليز منهم في اميركا الشمالية : مزارعون وحرفيون ينتجون هنا ايضا من اجل سوق المناطق الزراعية الملحقة براسمال التجاري .

اما اشكال الاقتحام فهي ايضا متنوعة . فالاميركتان وآسيا والشرق العربي وافريقيا السوداء لم يصر الى تحويلها بنفس الطريقة ، لانها لم تنخرط في العلاقة مع المركز في نفس المرحلة من مراحل النمو الرأسمالي ، وبالتالي فهي لم تضطلع بنفس المهام في عملية النمو .

التشكيلات الطرفية الاميركية والشرقية .

لعبت الاميركتان دورا جوهريا في الفترة التجارية . فقد اكتسبت اميركا اللاتينية في تلك الفترة بنياتها النهائية الجوهريّة التي سوف تظل تطعمها حتى يومنا هذا . وسوف تصبح بنياتها الجوهريّة قائمة على الرأسمالية الزراعية ذات الاراضي الواسعة (اللاتيفونديّة) التي تعتمد في قوة عملها على فلاحين من الكتلة الدنيا (كادحون وعبيد قدماء) . يضاف الى ذلك نشوء برجوازية تجارية كومبرادورية محلية عندما يسمح بذلك تعطط الاحتكار في المتروبول . بالمقابل هناك عالم مديني صغير (حرفيون ، تجار صغار ، موظفون ، خدم ، الخ) يتكون على صورة العالم الاوروبي في ذلك العصر .

اما الاستقلال فسبكرس في بداية القرن التاسع عشر تحويل السلطة الى ايدي الملاكين العقاريين والبرجوازية الكمبرادورية المولدة ثم يلي ذلك استمرار البنى وتدعيمها على امتداد القرن ، ازاء تكلف التبادلات مع المتروبول الجديد ، بريطانيا العظمى ، الذي اقام في القارة شبكة من المصارف ومراكز الاستيراد والتصدير ، وتمكن من ان يستمد ارباحا اضافية من تمويل القروض العامة للدول . ثم ان نشوء رؤوس الاموال النفطية والمنجمية في القرن العشرين (وهي في معظمها اميركية شمالية) ، ونشوء الصناعات التي تقوم مقام الواردات ، بعد ذلك ، قد ولد بروليتاريا محدودة ، كانت شرائحها العليا تبدو فئات « ذات امتيازات » نسبيا ، بمقدار ما كانت الازمة الزراعية تتجلى عبر الافقار المتواصل للفلاحين والمدمين وتعاضم البطالة في المدينة والريف . في بعض الاحيان ، وبالاشتراك مع واسمال الاجنبي منذ البدء ، كانت الاوليفارشية المؤلفة من الملاكين العقاريين ومسكن التجار الكمبرادورين تستثمر بعض رؤوس الاموال (المتراكمة في الزراعة والتجارة)

في الصناعة الخفيفة الجديدة وفي النشاطات ذات الإيرادية المرتفعة المرتبطة بالامتداد المديني المتعاظم (استثمارات عقارية ، « ثالثة » ، الخ .) . ان ما يميز هذا الطراز من التشكيلة الاجتماعية هو : ١) طابعها الاوليفارشي ، « فالبرجوازية » الجديدة - المدينية - هي نفس الطبقة ، المكونة من نفس العائلات التي كانت تتكون منها طبقة الملاكين العقاريين الكبار والتجسار الكمبرادورين ، ٢) نموها في ركاب رأسمال الاجنبي المسيطر (١٨٦) .

اما في آسيا والعالم العربي فقد كانت نقطة الانطلاق متأخرة زمنا الى حد بعيد . فلم تتحول الطبقات « الاقطاعية » القديمة الى ملاكين رأسماليين كبار ينتجون من اجل السوق العالمية ، الا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وعلى كل حال ، فالنمو الذي شهده هذا الطراز كان نموا متفاوتا جدا وام يمس الا جانبا ، كان في بعض الاحيان محصورا للغاية ، من القساسة المترامية الاطراف . والحالة القصوى التي يمكن ان تؤخذ كمثال هنا هي حالة مصر ، حين تحولت كليا على يد بعض الالف من ملاكها الكبار ، الى مزرعة للقطن لمصلحة « اللانكاشير » . ان حيوية الجماعة الريفية ، في مناطق عديدة ، قد تقف مدة طويلة جدا في وجه نمو الرأسمالية الزراعية ، وتفلح في ذلك ، الا ان معارضتها هذه تكون اضعف في الهند ، حيث اعطت السلطة الانكليزية « للزميتدار » الهنود حق تملك الاراضي وقضت بالانصاف على الجماعات الريفية ، كما تكون معارضة اقوى في الصين وفي مناطق عديدة من الشرق الفارسي والعثماني وهي مناطق كانت قد نجت من الاستعمار المباشر ، بينما شكلت مصر الاستثناء الاقصى لنمو الاراضي الكبيرة لمصر رأسماليا . ينبغي انتظار الفترة المعاصرة تماما ، التي تلت الحرب العالمية الثانية ، بالنسبة لمعظم الحالات ، حتى نرى رأسمالية زراعية صغيرة - من الفلاحين الاغنياء (من طراز الكولاك) - تبدأ بالظهور جديا ، لا سيما عندما تعتمد الاصلاحات الزراعية الى تصفية الملكية او تحديدها . ان الطابع المتأخر والمحدود لنمو الرأسمالية الزراعية وللظواهر الخاصة ببنى العالم المديني وبايدولوجية وثقافة الطبقات الجديدة المسيطرة ، المنبثقة من تحول الطبقات

André G. Frank

(١٨٦) انظر الكتاب الجوهرى حول هذه البنى وهذا التاريخ

« الرأسمالية والتخلف في اميركا اللاتينية » (باريس ، ١٩٦٨) وفي هذا الكتاب

لائحة المراجع الفنية باسماء الاعمال الاميركية اللاتينية التي عالجت هذه المشاكل .

انظر كذلك Michel Gutelman المرجع المذكور الفصل الاول .

القديمة ، او الخاصة بأشكال الاستعمار ، قد حدثت جميعا ، بأشكال متفاوتة ، من اتساع القطاع التجاري الكمبرادوري ، اما لصالح شركات اوروبية واما لصالح برجوازية اجنبية (برجوازيات شرقية مثلا) . بعد ذلك ، وكما حصل في اميركا اللاتينية ، عمد راسمالال الاجنبي الى انشاء بعض الصناعات المشتتة وتمكنت الاوليفارشيات المحلية من الاشتراك بالانشطات الجديدة هذه . هكذا نتجه بنية هذه التشكيلات اتجاها حثيا نحو الاقتراب من بنية اميركا اللاتينية ، ويصار الى ادراك التأخر بمقدار ما تزداد سرعة ولوج الصيغ الحديثة لرأس المال الاجنبي (١٨٧) .

التشكيلات الطرفية الافريقية .

هذا التأخر هو الذي تمر افريقيا السوداء حاليا في مرحلة ادراكه بعد ان كانت آخر من تم دمجها في المنظومة . فقد كانت افريقيا السوداء خلال ثلاثة قرون ، ملحقا من ملحقات اميركا ، وظيفته ان يزودها باليد العاملة المستعبدة . الا ان اصطياد الرجال المعم على امتداد القارة ، كان له اثره على تحويل التشكيلات السابقة ، حتى قبل الاستعمار . فهو قد ساهم الى حد بعيد في تكوين تشكيلات من المونارشيات العسكرية التي ركبت فوق جماعات قروية صلبة . كما انه ادخل الى بعض المناطق الساحلية ذات الصلة المباشرة مع وكالات تجار العبيد نمط انتاج استعبادي جديد (١٨٨) . ثم ان افريقيا ، بعد ان احتلت في نهاية القرن التاسع عشر ، وبعد ان لم يصر مطلقا الى تنميتها قبل الحرب العالمية الاولى ، وصير الى ذلك بشكل بسيط في

(١٨٧) انظر : حسن رياضي « مصر الناصرية » باريس ١٩٦٦ . شابل عيسوي « التاريخ

الاقتصادي للشرق الاوسط ١٨٠٠ - ١٩١٤ » منشورات جامعة شيكاغو ١٩٦٦

(١٨٨) Walter Rodney « افريقا الافريقي والاشكال الاخرى للقمع الاجتماعي في

الساحل الغربي ضمن سياق تجارة العبيد الاطلسية »

{ Jour. of Af. History no 3, 1966 } والاولف يذكرونا بان « غزن » المبيد

هذه سكان الشواطئ قد ادى الى تكون اشكال جديدة من الاستغلال العبودي عند هذه

الشعوب Catherine Coquery - Vidrovitch « من تجارة الرقيق الى

استغلال مزارعي النخيل في الداهومي : القرن التاسع عشر » صدر عن حلقة دراسات

A. I. A (فريتاون ١٩٦٩) . K. Onwuka Dike. « التجارة والسياسة في

دلتا النيجر ١٨٢٠ - ١٨٨٥ » ، اوكلورد ١٩٥٦ .

فترة ما بين الحربين ، التي كانت فترة ركود نسبي بالنسبة للرأسمالية على الصعيد العالمي ، خضعت لاستعمار مباشر ، فقط وبسيط ، لم يكن من شأنه ان يكون بين سكانها ما كوته في القارتين الأخرين من رأسماليين زراعيين كبار ومن تجار كمبرادورين . مع ذلك ، فإن افريقيا تترك هذا التأخر بإيقاع متسارع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . ان الفكرة القائلة بان افريقيا السوداء هي القسم الأشد تأخرا والاكثر جمودا في العالم المتخلف ، هي دون شك واحدة من اكثر الافكار المسبقة خطأ : بل لعلها بقية من بقايا العنصرية . ان افريقيا السوداء قد تكون ، على العكس ، القسم الذي خضع لاكثر التحولات عمقا في العالم الثالث خلال نصف القرن الماضي ، وهو لا يتفك بتغير امام أعيننا بوتائر غالبا ما تكون نادرة في سرعتها . ولا شك في ان هذا التغير تغير غير متكافئ حسب قطاعات الحياة الاجتماعية والمناطق ، وهو ايضا حافل بالتناقضات . اذ ان الاستعمار ، كما ذكرنا ، قد مورس في افريقيا السوداء على مجتمعات تعد من اكثر المجتمعات بدائية ، ومن اقلها استعمادا ، في الظاهر ، على التكيف مع الشروط الجديدة التي يفرضها الاقتصاد الرأسمالي المسيطر . فمعظم هذه المجتمعات لم تكن قد تجاوزت مطلقا مرحلة الجماعات القروية البدائية ، واشكال الدولة كانت لم تزل حديثة العهد جدا ، بحيث لا يمكن العمل على تقدم انحطاط هذه الجماعة او اخضاعها لجهاز الدولة . ونحن لا نجد شيئا من كل ذلك في دول الشرق الكبرى او في الدول ذات المظهر الحديث في امريكا اللاتينية . في مثل هذه الظروف ، كانت الفئات القيادية - الزعامات القبلية - اقل مقدرة مما كانت عليه الزعامات في امكنة اخرى ، على التحول اقتصاديا وسياسيا وثقافيا الى برجوازيات وطنية زراعية - كمبرادورية مهتمة فعلا بمجمل العلاقات الاجتماعية - الاقتصادية الجديدة .

من ناحية اخرى ، في العالم الشرقي والاميركي اللاتيني ، تكونت البرجوازية الوطنية الجديدة بشكل عام انطلاقا من الملكية العقارية الكبيرة ومن الفئات العليا من اصحاب الوظائف العامة ، وبشكل عرضي من العالم السوقي . اما الملكية العقارية الكبيرة ، التي غالبا ما كانت تختلط مع المسؤولية السياسية . فقد كان لها ، بعد ان تكيفت مع مقتضيات الزراعة التصديرية ، ان تدعم وتحول الى ملكية عقارية من الطراز البرجوازي . هذه الملكية العقارية الكبيرة كانت مفقودة في افريقيا السوداء . كما ان الزراعة التصديرية فيها كانت غالبا من صنع المزارع الاوروبية الكبيرة كما في الكونغو البلجيكي وافريقيا الشرقية الفرنسية . اما في مناطق اخرى فقد كان

اقتصاد التعامل من فعل ملايين الفلاحين الصغار المنظمين في جماعات قروية . ان المحافظة على هذه العلاقات الجماعية ، كان من شأنها ان تخفف من سرعة عمليات التمايز الحتمية التي توافق تسويق الزرعة . الى ذلك ، فقد تكونت في بعض الظروف ، وعلى اهون سبيل ، برجوازية ريفية في هذا الاقتصاد الفلاحي الصغير نفسه ، كما عمل اقتصاد التعامل في حالات اخرى ، بالمقابل ، على نشأة تنظيمات اجتماعية ، نسميها - على سبيل الاختصار ولعدم وجود تسمية افضل - تنظيمات شبه اقطاعية ، لا سيما في السهوب الاسلامية في السنغال ونيجيريا والسودان حيث لم تتكون ملكيات كبيرة من الطراز البرجوازي بل زمامات تيوقراطية (دينية) تراتبية تمارس سيطرتها السياسية على جماعات قروية خاضعة لدفع الجزية .

في دول الشرق الكبيرة ذات الحضارة المدنية الكيفة ، كثيرا ما كان يوجد ، قبل الاستثمار ، تجار معاثلون لاولئك الذين وجدوا في اوروبا ما قبل الرأسمالية ، وقادرون بفضل معارفهم التقنية وثقافتهم ولثروتهم ، على التكيف والتحول الى برجوازيات حديثة . لا مثيل لشيء من ذلك في افريقيا السوداء . فالتجار التقليديون ، المفتقرون لحضارات مدنية كبرى ، كانوا يبدون هنا كامتداد محلي للتجارة العربية الكبيرة . تجار ديولا وساراكولي وهاروسا ولدوا (١٨٩) من تلك الصلة التي كانت تقوم ، عبر الصحراء ، مع العالم العربي - البربري ، وتلح في طلب منتوجات تنتجها الغابات . نسي السودان الشرقي وفي ساحل المحيط الهندي ، كان التجار العرب هم الذين اضطلعوا مباشرة بهذه المهام ، فالتجارة بالصيد مع الوكالات الاوروبية القائمة في خليج غينيا او مع المنشآت العربية القائمة على الساحل الشرقي ، كانت من فعل الفئات الجديدة ، الفرية عن المجتمع التقليدي ، فئات من « النخاسين » (١٩٠) الخلاسين في كثير من الاحيان . في هذه الظروف ، وفي المدن التي خلقت بقضها وقضيضها بعد الفزو الاستثماري ، احتفظ

(١٨٩) اسماء الشعوب التي تتولى اعمال التجارة في سهوب الغرب الافريقي .
 (١٩٠) اسماء التجار المنخرقين الى التعامل . انظر O. Dike ، المرجع المذكور ،
 « اوجه تاريخ الوسط الافريقي » منشورات Ranger ، لندن ١٩٦٨ . « تاريخ
 افريقيا الشرقية » منشورات R. Oliver and G. Motow ، اوكلورد ١٩٦٢ .
 انظر كذلك دراسات نفوة الـ I.A. (فريتاون ، كانون اول ١٩٦٩)

بالمهام التجارية الجديدة ، حتى بالوظائف الثانوية فيها ، اما للشركات الاستعمارية مباشرة ، واما للجاليات الاجنبية : ليتانية ، يونانية او هندية .

واخيرا ، فان افتقاد افريقيا السوداء لبنى سياسية فوية متينة ، مماثلة لتلك التي عرفها الشرق ، ساهم كذلك في تاخير ظهور البرجوازية . فالواقع ان البرجوازيات الوطنية الحديثة ، في الشرق وفي اميركا اللاتينية ، تكونت في كثير من الاحيان انطلاقا من الكادرات الوطنية للادارة . اما في افريقيا السوداء فقد كان الاستعمار الاجنبي هو الذي يوفر هذه الكادرات توفيراً مباشراً ، حتى ادنى درجات نراتبها ، سواء كان ذلك في الادارة او في المؤسسات الحديثة . وقد تفاقم هذا الوضع في الامكنة التي اتاح الاستعمار الاستيطاني فيها لبعض « البيض الصغار » ان يظلموا وحدهم بكل المهام على حساب تكون النخبة الحديثة المحلية - كما حصل في كينيا او في روديسيا .

كذلك فان طراز الاستعمار المباشر نفسه ، والميثاق الوطني الذي رافقه ، وغياب المدن الكبيرة ، قد عملت جميعا بدورها على تاخير نشأة الصناعات الخفيفة بواسطة رأسمال الاستعماري ، على غرار ما حصل في الشرق وفي اميركا اللاتينية . وقد اعاق هذا التأخر نفسه عملية تكون الكادرات التقنية المتوفرة من اجل تشكيل برجوازية وطنية . ومن خصائص هذا الوضع ان الاستثناءات الرئيسية فيه هي بالضبط كينيا وروديسيا ، عدا افريقيا الجنوبية بالطبع ، اي مستعمرات استيطانية تكاد تكون الصناعات الخفيفة فيها قد خلقت فقط من اجل الاقلية الاوروبية وبواسطتها . ان الكونغو البلجيكي يشكل اذن الاستثناء الحقيقي الوحيد ، وهو استثناء يفسره الوضع الدوائي لحوض الكونغو ، الامر الذي حرم البلجيكيين من الاستفادة من امتيازات الميثاق الاستعماري (١٩١١) .

فالعقبة التي شكلتها البنى الريفية البدائية في افريقيا السوداء - غياب الملكية العقلازية الكبيرة - قد تحولت في الزمن المعاصر الى عنصر تفوق . ففي حين ان صلاية البنى التي تنتمي الى الطراز شبه الاقطاعي ، ما زالت في معظم الاحيان تشكل عائقا كبيرا في وجه نمو الرأسمالية في الشرق وفي اميركا اللاتينية ، نجد في مناطق عديدة من افريقيا السوداء برجوازية ريفية من المزارعين الحديثين قد تشكلت بسرعة فائقة . هذا التقدم لم يشمل بالطبع

(١٩١) انظر كتاب L. Lacroix ج. ل. « التصنيع في الكونغو » باريس ١٩٦٧ .

كل أفريقيا السوداء ، اذ ان هناك مناطق هامة ما زالت راكدة وخارج عملية التحول هذه ، وكذلك خارج مناطق السهوب الاسلامية التي تطورت ، بفعل تسويق الزراعة ، نحو انماط شبه اقطاعية .

ان الدراسة المقارنة للمناطق التي استطاع نمو البرجوازية الريفية ان يشق طريقه فيها ، حملتنا على وضع فرضية مفادها ان هناك شروطا اربعة يجب ان تجتمع لتحقيق ذلك (١٩٢) .

اول هذه الشروط هو وجود مجتمع تقليدي متراتب بما فيه الكفاية ، بحيث تتمكن بعض قنات الزعامة التقليدية من امتلاك حد كاف من السلطة الاجتماعية ، يتيح لها تملك قطع هامة من اراضي القبيلة . هكذا تمكنت الزعامات التقليدية ، في غانا ونيجيريا الجنوبية وشاطيء العاج واوغاندا ، من ان تخلق لصالحها اقتصادا مزارعيا يكاد يكون مفقودا عند شعوب البانتو التي لا تراتب فيها . مع ذلك فسوف نلاحظ ان بعض التراتبات الشديدة ، الاكثر تطورا ، كما في السهوب الاسلامية ذات الطراز شبه الاقطاعي ، لم تكن ملائمة لنمو البرجوازية الريفية .

الشرط الثاني هو وجود كثافات سكانية متوسطة ، بمنزلة عشرة الى ثلاثين نسمة في الكلم^٢ . فالكثافات الاضعف تجعل التملك الخاص للاراضي تملكا عديم الفعالية ، كما تجعل المرض الامكاني للبد العاملة المأجورة عرضا غير كاف .

من جهة اخرى تصبح عملية التحول الى بروليتاريا ميسرة الى حد بعيد عندما يكون من الممكن استدعاء يد عاملة من عرق آخر ، كما هي الحال مع « الفولثايك » في شاطيء العاج . في مرحلة ثانية يمكن للعائلات الصغيرة من المزارعين الاصليين واتباعهم ان تتحول بدورها الى بروليتاريا (١٩٣) . ثم ان كثافات قوية جدا ، كما في « رواندا » وفي هضبة « باميليكي » ، تجعل تملك الاراضي الكافية من قبل زعماء القبائل امرا صعبا .

الشرط الثالث هو وجود زراعات غنية تسمح باستخلاص فائض كاف في المكنار الواحد والعامل الواحد منذ المرحلة الاولى من مراحل النمو ، وهي المرحلة التي تتصف بمكنة ضعيفة جدا ، كما تتصف بالتالي باننتاجية ضعيفة

(١٩٢) سميرامين « نمو الرأسمالية في افريقيا السوداء » في « انطلاقا من راسمال » . انثروبوس ١٩٦٨ .

(١٩٣) انظر كتابنا « نمو الرأسمالية في شاطيء العاج » باريس ١٩٦٧ .

للزراعة التي ما زالت زراعة خفيفة الى حد بعيد . هكذا فان القطن في
اوغندا أو الفستق في البلدان المسماة Pays Sérés (١٩٤) ، وبشكل عام
الزراعات الغذائية التي هي انتاجات فقيرة جدا ، لا تسمح بما سمح به البن
أو الكاكاو في أماكن أخرى .

اخيرا الترتيب الرابع يفترض ان لا تكون السلطة السياسية غير
مؤاتية لهذا الطراز من النمو التلقائي . فالتسهيلات المقنعة من اجل التملك
الخاص للأرض ، وحرية العمل ، والاعتماد الزراعي الفردي ، قد لعبت في
كل مكان دورا كبيرا في تكوين هذه البرجوازية الريفية . وقد لعب إلغاء العمل
الإجباري في المستعمرات الفرنسية عام ١٩٥٠ دورا متميزا على هذا الصعيد .
فالطلب البرجوازي النموذجي حول حرية العمل ، سمح للمزارعين في شاطئ
العاج ان يوجهوا لصالحهم موجة من الهجرة لا تقاس من حيث كثافتها بما كان
يوفره التجميع الإجباري للعمال الذين كانوا يؤذون حتى ذلك الحين على
اصحاب المزارع الفرنسيين وحدهم . كما سمح هذا المطلب بتنظيم معركة
سياسية كبيرة في الارياف انتظم فيها الفلاحون المعانون من العمل الإجباري
وراء صفوف اصحاب المزارع . في مقابل ذلك ، نجد ان ابوية « الفلاحين »
البلجيكيين قد لعبت بلا شك دورا سلبيا ، وكبحت ارهاصات النمو
البرجوازي في بعض المناطق كالكونغو المنخفض . ليس من الملاحظ ان نعوا
برجوازيا من هذا النوع قد استطاع ان يشق طريقه عندما انهارت هذه
السياسة بعد الاستقلال (١٩٥) ؟ بالطبع يجب ان نشير هنا الى وجود شرط
آخر - امكانية اللجوء الى يد عاملة من عرق آخر - لم يتوفر في الكونغو
المنخفض الا بعد ١٩٦٠ ، بفضل لاجئي انغولا . اما سياسة التمييز العنصري
و « الدفاع عن التقاليد الافريقية » المطبقة في افريقيا الجنوبية وفي روديسيا
وزامبيا ، فهي كذلك بالطبع عائق في وجه تقدم البرجوازية الريفية .

فهل يكون الامر كذلك بالنسبة لسياسات التاثير الريفي ، والانعاش

(١٩٤) منطقة في السنغال احتفظت ، خلافا لبلاد الاولوف Quolof ، بانماط من التنظيم
الاجتماعي المل تراتبا .

(١٩٥) خلال ست سنوات ، من ١٩٦٠ الى ١٩٦٦ ، تضاعف الانتاج الميشي المسوق في
الكونغو المنخفض اربع مرات . وتجدر الإشارة الى انه للمرة الاولى ، وعلى صعيد
واسع ، بنيت عملية النمو الرأسمالي لا على الزراعات التصديرية بل على زراعات
معيشية ، كان طلب كشاسا هو الشجع لها .

والتنمية التعاونية ؟ ان هذه السياسات ، في كل الامكنة التي طبقت فيها ، وفقا لنفس الصيغ الابوية الفوقية الساذجة ، التي تنبع دون شك من رغبة طوباوية تريد ان ترى مجمل الارياف متقدمة بدون تفاوتات ، وبوتيرة متعادلة ومتواصلة ، لم تمنع نمو نظام من المزارع حيث كان الامر ممكنا ، ولا اثارت تحولات نوعية ملموسة في اماكن اخرى .

يبقى ان هناك مناطق شاسعة بقيت في الواقع خارج نطاق التحرك ، لان الشروط التي تسمح بالتحول لم تتوفر ، والمقصود هنا تلك الافريقيا التي « لم تنطلق » ، « التي لا يسعها الانطلاق » (١٩٦) . والمقصود ايضا افريقيا الريفية « التي لا مشاكل لديها » ، بمعنى ان بوسعها ان تجابه تعاضها السكاني دون تحويل يطرأ على بنيتها ، وذلك بتوسيع بسيط للاقتصاد الميشي التقليدي . ان ادخال هذه الافريقيا في العالم الاستعماري ، قد ادى الى نمو محدود جدا للزراعات التصديرية التي كانت تفرضها الادارة في معظم الاحيان ، بوصفها ضرورية لدفع الضرائب . وفي بعض الاحيان ، عندما كان يتفقر حذا التبادل بين هذه المنتجات التصديرية والمنتجات المانيفاتورية التي تتيح شراءها ، او بمجرد ما تضعف السلطة الادارية التي كانت تفرضها ، كان يصار الى التخلي عن هذه الزراعات لصالح الزراعة الضرورية للمعاش . اما وصف هذا التخلي بأنه تراجع ، فحكم سطحي ، لان العقلانية هنا هي من جانب الفلاحين لا من جانب الادارة التي تريد ان تفرض زراعات غير اقتصادية .

ان نمو اقتصاد مديني طفيلي ، والتضخم الذي يؤدي اليه هذا النمو ، هما امران غالبا ما يكونان في اصل هذا التفقر الحاصل في حدي التبادل ، ولنا المثال الصارخ على ذلك في تراجع الاقتصاد القطني في الكونغو كنشاسا كما اننا نجد بعض الظواهر المماثلة في امكنة اخرى : في مالي وغينيا مثلا .

ان في الدراسة المقارنة لهذه الحالات مادة لتأملات عديدة ، لا سيما حول دور البنى العائلية والايديولوجيات الدينية (الاحيائية ، الاسلامية ، المسيحية المستوردة والمسيحية الافريقية ، الخ . .) ، التي يبدو بعضها متكيفا بسهولة اكبر مع مقتضيات النمو الجديد .

لقد كانت الانقلابات الاجتماعية في المناطق التي مسها التقدم انقلابات جذرية وسريعة للغاية . فقد خرجت على التقاليد ثورات عديدة من المزارعين

(١٩٦) وفقا لتأثير Albert Meister

وانصرفت الى حسابات اقتصادية دقيقة ، وتبنت انماط معيشة واستهلاك من الطراز الاوروبي . كما تحققت في بعض الاحيان وتاثر تعاظم خارقة في زراعة هذه المناطق : معدلات بمزلة ٧٪ سنويا خلال عشر سنوات او عشرين سنة ليست هنا معدلات غير مألوفة (١٩٧) . ولا شك في ان التحولات التي اصابته هذه الارياف الافريقية خلال العقود الثلاثة ، تبت مسألة الجمود النسبي الحاصل في مجمل ارياف العالم الشرقي بتا حاسما . فنحن هنا اقرب الى بعض المناطق في اميركا اللاتينية .

في هذه الاحوال يكون « المعدل الوسطي » لتعاظم الزراعة في افريقيا السوداء امرا لا دلالة له حقا . ففي حين ان هذه المعدلات تعبر في الشرق تعبيرا فعليا عن بطء التقدم الحاصل في زراعة متجانسة نسبيا في مجملها ، نجدها في افريقيا السوداء تخفي التقدمات النادرة التي تنجزها بعض المناطق في عبورها الى النمط الراسمالي في الانتاج . ان النتائج التي تقدمها المنظمات الدولية انطلاقا من هذه المتوسطات التي لا دلالة لها ، فتصنف افريقيا السوداء في ذيل القائمة ، هي نتائج سطحية وخادعة (١٩٨) .

مع ذلك فان نمط الانتاج الراسمالي هذا الذي يرسي قواعده في بعض الارياف الافريقية ينطوي على حدود . فالملكية العقارية تشكل هنا كما في امكنة اخرى احتكارا وقائيا . وامكانية التوسع الجغرافي للمنظومة تخفف من وطأة الحاجة الى تكثيف من شأنه ان يفرض بدوره استثمارات عقارية ونمو صناعة محلية تزوده بالالات والسماد . ثم ان النمو اللاحق المبني على الزراعة الغذائية المسوقة يقضي هو الآخر ، عندما تبدأ امكانيات السوق الخارجية بالوصول الى سقفها ، تكثيفا اشد صعوبة .

في العالم الشرقي ظهرت البرجوازية المدنية عادة في وقت ابر من

(١٩٧) انظر حالة ساطي الحاج في كتابنا المذكور . انظر كذلك حالة الشاطي الذهبي الذي عرف بين ١٨٩٠ و ١٩١٤ « المحبوبة » من نفس الطراز ، وذلك عند : R. Szereszewski « بنيتا المصرف في الاقتصاد القاني ١٨٩١ - ١٩١١ » لندن ١٩٦٥ .

(١٩٨) والامثلة على هذه النتائج السطحية لا تنقصنا . يكفي للثور عليها ان نفتح على سبيل المصدقة تقارير المنظمات المعنية . « الثورة الفتوحة » في بعض بلدان اسيا (الهند ، باكستان ، تايلاندا) تعبر في بعض المناطق عن تقدم سريع جدا على طريق التحول الى كولا .

ظهور مثيلتها البرجوازية الريفية التي اعاق نموها وجود علاقات من الطراز شبه الاقطاعي كانت تسود الارياض الشرقية . مقابل ذلك ساعد قسـم الحضارة المدنية على تحول التجار تحولاً سريعاً من الطراز القديم الـى برجوازية من طراز حديث اطلق عليها الماركسيون الصينيون اسم «الكمبرادور» الكلاسيكي : اي وسطاء بين العالم الرأسمالي وبين داخل البلد الريفي . في معظم الاحيان ، سوف يكون من شأن هذه البرجوازية التجارية ان تتعاون ، بمشاركة الثروات المقاربة الكبيرة والادارة العليا ، مع رأسمال الاجنبي في عملية خلق الصناعات .

انطلاقاً من هذه الفئات العليا من المجتمع — لا انطلاقاً من البرجوازية الريفية ، ومن « حالة نالته » مؤلفة بشكل خاص من حرفيين ورجال دين ، كثيرين في المدن الشرقية الكبرى — سوف تتشكل النسوة الجوهريـة للبرجوازية الوطنية . اما فئات « الحالة الثالثة » ولا سيما الحرفيون منهم ، فقد حولتهم منافسة الصناعة الاجنبية او المحلية الى بروليتاريا ، او جعلتهم ينحدرون في عملية تراجع لا عودة منها . ان نقص العمالة نقصاً كبيراً في المدن الشرقية الكبرى ، ينشأ الى حد بعيد عن هذه الظاهرة .

هذا النموذج من تكون البرجوازية الوطنية يختلف في آن واحد عن النموذج الاوربي وعن نموذج افريقيا السوداء المعاصرة . في اوروبا غالباً ما لم تكن الفئات البرجوازية التي عرفها النظام القديم *Ancien Régime* تلعب دوراً جوهرياً في تكوين البرجوازية الصناعية الجديدة . فهي في الغالب قد « تافطعت » *féodalisées* عن طريق شراء الاراضي ، بينما كانت البرجوازية الريفية الجديدة والحرفيون يقدمون القسم الجوهري من نخبة اصحاب المشاريع في القرن التاسع عشر . في الشرق ، كان من شأن الضعف الشديد للبرجوازية الريفية — ان لم نقل غيابها — واستحالة نهوض الحرفية في ظروف المنافسة الصناعية ، ان يعطيا البرجوازية الوطنية درجة عالية من التمركز العددي منذ البدء (١٩٩) . ثم ان تمركز الملكية العقارية — ولعل الهند ومصر هما افضل مثالين على ذلك — وانتقال الثروات المدنية بشكل مستمر الى الارياض من اجل شراء الاراضي ، قد زادا من حدة تمركز الثروة هذا ومن انضمام الملكية الارضية الكبيرة الى البرجوازية المدنية الجديدة .

(١٩٩) حالة نموذجية : مصر . انظر « مصر الناصرية » لعسن ديللي ، باريس ١٩٦٢

أما في إفريقيا السوداء ، حيث كان التحول إلى المدن عملية حديثة العهد — استعمارية — والملكية العقارية الكبيرة غائبة ، فإن عملية تكون البرجوازية المدينية قد اعتمدت زمنا أطول .

فالتجار التقليديون ، شأنهم شأن تجار الغرب الإفريقي ، لم يكونوا قادرين أبدا على تحديث أنفسهم والدخول من ثم في دوائر التجارة الحديثة نظرا لانعدام الامكانيات المالية الكافية ، وربما أيضا بسبب زراعتهم التقليدية غير المونة . فبقي نموّهم اذن نموا محدودا ، كما بقي مجال تدخلهم مقتصرًا في معظم الاحيان على التبادلات التقليدية (الكولا (٢٠٠) ، السمك المجفف ، الخ) . إلى ذلك فقد زالت بعض نشاطاتهم زوالا تاما ، لا سيما تجارة الملح والمعادن . إلا ان بعض القطاعات حققت اغتناء مرموقا ، اذ ازداد حجم التبادلات زيادة كبيرة . فنذكر في هذا السياق تجار المواشي في النيجر ونيجيريا والسودان ، وتجار السمك المجفف في مالي وتشاد وخليج بينن . وفي بعض الاحيان كان قسم من هؤلاء التجار يغامرون باقتحام التجارة الحديثة للمنسوجات والخردوات . إلا أنهم لم يوفقوا إلا إلى احتلال مكان محدود جدا في هذه التجارة . مع ذلك فإن ذهنية القيام بالمشاريع لم تكن مفقودة ، كما تشهد على ذلك هجرة قبائل ساراكولي وهاووسا إلى اقاصي الكونغو بفعل اجتذاب تجارة اللباس لهم . لكن الموجودات الفعلية تبقى رغم ذلك هزيلة جدا ، والطاقت المالية فقيرة والمعارف التقنية ضعيفة .

ان الغزو الاستعماري ، كما نعلم ، كان قد سبقه خلال قرون عديدة قيام منشآت ساحلية تعاملية . في هذه المنشآت كان هناك برجوازية تجارية ، اوروبية الاصل على الساحل الغربي ، وعربية على الساحل الشرقي سرعان ما أصبحت خلاسية . وقد كان بإمكانها ان تكون في اصل نشأة البرجوازية التجارية الوطنية .

فهؤلاء الرجال تبصروا بالفعل الغزو الاستعماري لكنهم لم يتخذوا مواقفهم كمتعاملين في حواجز الداخل الجديدة ، وفي وسط المناطق التي كانت تسوق زراعتهم . فتوقف نموّهم فجأة ، لأنه جاء متأخرا جدا ، تحت تأثير المنافسة المظفرة التي قامت بها الاحتكارات الكبيرة للتجارة الاستعمارية في بداية القرن العشرين . من الواجب ان نذكر هنا كمثال

(٢٠٠) أحد النبهات التي يشكل موضوعا لتجارة تقليدية واسعة .

متميز الاخفاقات التي مني بها تجار سان لويس وكوري (٢٠١) في نهاية القرن التاسع عشر تحت ضربات المنافسة التي وجهتها لهم بيوتات بوردلي ومارسيليا . اما ابتلاؤهم فقد انتقلوا جميعا الى الوظائف العامة .

لقد كان من شأن نمو العلاقات التجارية داخل الارياف ، ان يفرز هو الاخر بالضرورة برجوازية من التجار الصغار . لكن قوة الاحتكارات التجارية الكبيرة حالت هنا ايضا دون تجاوز هؤلاء التجار لمرحلة التجارة الصغيرة والتوسع نحو تجارة الجملة والاستيراد والتصدير . مع ذلك يبدو انه قد بقي للبرجوازية التجارية المحلية مجال خاص بها : تجارة المنتجات الغذائية المحلية التي كانت قد بقيت حتى ذلك الحين مجزأة جدا ومتروكة للنساء في اغلب الاحيان . الى ذلك كانت بعض التحركات نحو التركيز تتم على ما يبدو في امكنة معينة .

ان جميع هذه الفئات ذات الاستعداد البرجوازي ، قد عانت كذلك من عدم وجود ارسنقراطية عقارية غنية ، كان يوسعها ان تشارك معها وتسرع وتيرة تراكمها . كذلك لعبت ضحالة الاسواق الافريقية دورا سلبيا . فقد كان العدد المحدود جدا من كوتتورات البيوتات الكبرى في « الاسكالات » (« escalas ») (٢٠٢) ، وبعض صغار التجار الوافدين (من يونانيين ولبنانيين وهنود) ، كافيا لكي يفي بحاجات التجارة .

فالتجار الوطنيون لم يتوصلوا الى احتلال موقع في سوق تجارة الجملة والاستيراد والتصدير ، الا في ظروف جد استثنائية وحديثة العهد ، اي بعد الاستقلال وانسحاب التجارة الاوروبية او بعد ان تدخلت الدولة بعزم لصالحهم . والحالة التي شهدتها الكونغو - كينشاسا تبدو لنا بهذا الصدد واضحة للغاية : فتوزيع براءات الاستيراد والتصدير ، اتاحا المجال هنا امام نمو برجوازية تجارية جديدة وغنية . فكان ان بلغت هذه البرجوازية خلال بضع سنوات درجة نادرة من النضج . ولعل التجار الكونغوليين المنظمين في جمعية مهنية قوية - الابروديسكو - يمثلون اليوم ٢٠ ٪ من رقم الاعمال العائد لتجارة الجملة والاستيراد والتصدير ، الامر الذي لا مثيل له في افريقيا السوداء . ومن المفيد ان

(٢٠١) تجار سان لويس وغورده في السنغال . سان لويس وغورده Gorée هما من بين أهم المنشآت الأوروبية على الشاطئ الأفريقي .

(٢٠٢) اسم يطلق على قصبات الداخل حيث كانت توجد كوتتورات بيوت التجارة .

نلاحظ ان هذه البرجوازية تتحدر من اوساط متواضعة تفتقد للثروة والمخطوة الاجتماعية التقليدية ، لكنها ذات ثقافة حديثة : كنية ، اساتذة ، ممرضون الخ ..

ان حركة التصنيع في افريقيا السوداء تنطوي كذلك ، بالمقارنة مع النماذج الشرقية والاميركية اللاتينية ، على فروقات واضحة . فهذه الحركة هي احدث عهدا بكثير في افريقيا السوداء . والميثاق الاستعماري وضحالة الاسواق هما بدون شك في اصل هذا التأخر . منذ الحرب العالمية الثانية فقط بدأت ترسم علائم هذه الحركة ، متخذة في بعض الاحيان وتأثر سريعة جدا ، اتاحت لمناطق هامة من افريقيا السوداء ان تموض هذا التأخر بالمقارنة مع الشرق . هذه حال السنغال وغانا وتيجيريا الجنوبية وشاطيء العاج والكونغو كينشاسا والكونغو برازافيل وكينيا وروديسيا والكامرون . لكن التصنيع في كل هذه الامكنة كان من فعل رأسمال الاجنبي وحده تقريبا ، حتى في الاحوال التي تم فيها بعد الاستقلال . فالصناعة الحديثة ، حتى الخفيفة منها ، تتطلب كثيرا من الوسائل حتى تجعل شراكة رأسمال الوطني المحلي - المفتقد لمصدر التراكم الذي كانت تشكله في الشرق الملكية العقارية الكبيرة - امرا ممكنا . ينجم عن ذلك انه لا وجود عمليا لصناعات افريقية صغيرة . اما تلك التي تصنفها الاحصاءات عادة انها كذلك ، فتتبع في الواقع الى الحرفية المدنية (مخابز ، مناجر ، الخ) ذات امكانيات التراكم المحدودة جدا . فالمنشأة الاوروبية تحتل مكانا منخفضا جدا في سلم اللاتحة .

لنفس الاسباب لا تستطيع البرجوازية الافريقية الريفية ان تخلق من تلقاء ذاتها صناعة حديثة ، كما فعلت مثيلتها الاوروبية . فهي لا تملك لا الطاقات المالية ولا الطاقات التقنية . ابتاؤها يهربون نحو الوظائف العامة . مع ذلك تقوم بعض التبادلات في الرساميل بين المدينة والريف . فالاقارب الذين اصبحوا موظفين ، يوظفون اموال افراد عائلاتهم ، الذين ظلوا في المزارع ، في القطاعات التي لا تتطلب رؤوس اموال كبيرة جدا : النقل البري ، سيارات التاكسي ، الخدمات ، البناء العقاري . اما بالاتجاه المعاكس ، فيعمد بعض الموظفين الى شراء مزارع او حقول معدة لزراعة البقول . لكن هشاشة الثروات المدنية الخاصة تحد من اتساع هذه التحويلات .

واذن ، فالنموذج الافريقي لنمو الرأسمالية يختلف عن النماذج

الشرقية والاميركية اللاتينية حول نقطة اساسية ، هي المكانة التي تحتلها كل من البرجوازية الريفية والبرجوازية المدنية ، والعلاقات التي تقيمها هاتان الطبقتان فيما بينهما . في حين ان الرأسمالية في الشرق بدأت في المدن ثم امتدت بعد ذلك - بصعوبة - الى الارياف ، نجد في افريقيا السوداء ان العملية العكسية هي الاكثر شيوعا . فالرأسمالية الريفية في افريقيا السوداء تملك حظا وافرا لان تكون اعمق ، ومنتشرة بشكل افضل بين عشرات الالاف من اصحاب المزارع . بالمقابل ، نجد ان البرجوازية المدنية الكبيرة الشديدة التركيز ، والتي غالبا ما تكون متحالفة مع الملكية المقاربية الكبيرة ، - وهي المشتركة بين الشرق واميركا اللاتينية - مفقودة في افريقيا السوداء .

ان الاتجاهات الجديدة لنمو رأسمالية الدولة - وهي اتجاهات مشتركة بين مجمل بلدان العالم الثالث ، تجد منشأها دون شك في المكان المسيطر الذي يحتله رأسمال الاجنبي وفي ضعف البرجوازية الوطنية المدنية التي تشكل مقابلا او تغطية لرأسمال هذا . هذه الاتجاهات تكاد تكون والحالة هذه اكثر اتضاحا في افريقيا السوداء .

نمو الرأسمالية الاجنبية في المدن ادى بالفعل في العالم الثالث الى خلق مجتمعات وطنية مجزوءة ، كلما كانت الطبقات والفئات الاجتماعية التي يربط وجودها برأسمال الاجنبي فائية . وفي افريقيا السوداء يتضح هذا الطابع وضوحا اشد ، ما دامت نشأة المدن واتساعها عملية حديثة العهد ، وما دامت سيطرة رأسمال الاجنبي متفردة بشكل اشد .

ان مدن افريقيا السوداء تحتوي على القليل من البقايا الاجتماعية الماضية كالحرفيين وتجار المشرق الصغار . ويكاد السكان الوطنيون الناشطون يتكوتون فيها من موظفين ومستخدمين فقط . اما الطبقة العاملة فتكون اضعف عدديا كلما كانت الصناعة في المدن حديثة اكثر . كما تتألف الجماهير الشعبية الواسعة ، عدا الفئات الدنيا من اجراء القطاع العام او الخاص الاجنبي من جمهور هام من العاطلين عن العمل ، الذين هم في الغلب شبان ومن اصل ريفي .

في هذه الاحوال ، كانت الحركة الوطنية بقيادة البرجوازية الصغيرة المدنية المؤلفة من موظفين ومستخدمين ، وبرجوازية اصحاب المشاريع الصغار واصحاب المزارع حيث كانت توجد . اما النخبة التقليدية من الريف ،

فقد انتظمت مادة الى جانب النظام الاستعماري l'ordre colonial الذي امتدّت انه يشكل ضمانة للتقاليد المهددة في المدن بفعل التحديث الثقافي . في حين ان البرجوازيات المدنية كانت ذاتة عدا استثناءات نادرة جدا ، في خضم الحركة الوطنية البرجوازية الصغيرة .

وقد عزز الاستقلال ، بفظافة ، الوزن المتميز لبيروقراطية الدولة الجديدة في المجتمع الوطني ، وذلك بمقدار ما كانت البرجوازية الريفية ، حيث وجدت ، تظل مبعثرة ومحتفظة بافاق محدودة ، وبمقدار ما كانت البيروقراطية ترث من حظوة الدولة ، وهي حظوة تقليدية في المجتمعات غير الاوروبية عززتها تجربة السلطة التي كانت تبدو في ظاهرها سلطة مطلقة تمارسها الادارة الاستعمارية ، واخيرا بفعل كسبون البرجوازية الصغيرة التي تنحدر هذه البيروقراطية من اوساطها محتكرة للثقافة الحديثة والتقنية .

هكذا اتجهت البيروقراطية الجديدة في هذه الظروف لان تصبح القوة الاجتماعية الحركة الرئيسية . فالعلاقات القائمة بين هذه الفئة الاجتماعية من جهة ، وبين برجوازيات اصحاب المزارع والمشاريع الصغيرة في المدن ورأس المال الاجنبي من جهة اخرى ، تشكل جوهر مشكلة العلاقات بين السلطة السياسية والمسؤولية الاقتصادية .

فالمسألة التي تطرح عندئذ هي معرفة اية صيغة من صيغ نمو الرأسمالية الوطنية الافريقية سوف تحظى في هذه الظروف بنصيب اكبر من التحقق ؛ صيغة الرأسمالية الخاصة او صيغة رأسمالية الدولة . ان التحليل المقارن للتطور الحديث العهد الذي حققته الدول الافريقية يوحي بفرضية عمل مفادها ان هاتين الصيغتين تعتزجان بشكل مختلف وفقا لمرحلة التطور التي وصل اليها البلد في نهاية الاستعمار .

كان نمو الرأسمالية ، ضمن الاطار الاستعماري ، مبنيا في البدء على تحويل زراعة المواد الضرورية للعيش الى زراعة تصديرية ، وعلى الانتاج المنجمي . وكانت وتيرة تعاظم الرأسمالية الاستعمارية محكومة ، ضمن هذه الظروف ، بتوتيرة طلب البلدان النامية للمنتوجات القاعدية المتأينة من المستعمرات . فيما بعد ، تمكنت السوق المحلية التي خلقها تسويق الزراعة والنمو المدني المرتبط بهذا التسويق ، من اثاحة المجال امام

ايجاد مجموعات من الصناعات الخفيفة تكاد تكون ممولة من رأسمال الاستثماري وحده . ولقد اقيم البرهان على ان اواليات نمو الرأسمالية، اذا قامت على هذه القاعدة الضيقة ، تحنجز على مستوى معين . والامثلة متوفرة لتأكيد هذا التحليل . فهناك عدد كبير من الدول الافريقية - السنغال ، غانا ، نيجيريا ، الكونغو كنشاسا مثلاً - بلغت هذا المستوى منذ ما يتراوح بين عشر ستوات وخمس عشرة سنة . اما القفزة الجديدة الى الامام فتتطلب في آن واحد تقدما في انتاجية الزراعة الغذائية الموثقة في المدن الجديدة ، واقامة مجموعات من الصناعات القاعدية يكون مجال تصرفها في التصنيع نفسه ، عوضا عن ان يكون الاستهلاك المباشر .

في بعض الحالات ، عندما لا يكون رأسمال الاجنبي قد استفد امكانيات هذا الطراز من النمو لدى حصول الاستقرار ، تضطر الادارة الجديدة الى ترك البنى الاقتصادية الموروثة عن الاستثمار على حالها .

لكن ما يحدث في كثير من الاحيان ، عندما يكون رأسمال الاجنبي قد استفد امكانيات هذا الطراز من النمو ، هو ان ترى الادارة الجديدة نفسها مدفوعة شيئا فشيئا الى ان تطمع بالقطاع الاجنبي . فهذه هي الطريقة الوحيدة التي تجدها لكي توسع امكانيات امتدادها بسرعة عن طريق انشاء قاعدة اقتصادية لنفسها . فتتجه والحالة هذه نحو التحول من بيروقراطية ادارية كلاسيكية الى برجوازية دولة .

اما في الحالة الاولى فيمكن ان يقام ، بموازاة نمو القطاع الاجنبي ، مكان خاص لرأسمال الوطني في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . وفي بعض الاحيان تبذل الدولة جهودا مضنية لتحريك هذا الطراز من النمو . لكن بوسعنا ان نبرهن ان هذا المكان المذكور هو بالضرورة مكان محدود . اما نمو الرأسمالية الوطنية على حساب القطاع الاجنبي فهو ، بالعكس ، يوفر مزيدا من الامكانيات ، كما يمكن له ان يتخذ اشكالا مختلفة ، لصالح رأسمال الوطني الخاص او التابع للدولة . ان تحويلات ملكية المزارع الاجنبية لصالح الفئات الميسورة من المجتمع المدني، وتملك الاسهم في الصناعات الاجنبية الجديدة ، تشكل امثلة على الطراز الاول من العملية ، والذي لا شك في ان الكونغو كنشاسا تقدم لنا افضل حالة للدراسة . اما تأميمات المؤسسات الاجنبية الكبرى كالاتحاد المنجمي في كاتنغا العليا نتقدم لنا امثلة على الطراز الثاني .

الى ذلك ، تشكل الدولة في جميع الاحوال الاداة الضرورية من اجل حصول هذه العملية التي يستحيل حصولها بفعل لعبة القوى الاقتصادية وحدها . فبرجوازية اصحاب المزارع والتجار المحلية ، لا تملك الوسائل المالية من اجل « تجديد شراء » استثمارات رأسمال الاجنبي . فهي بحاجة من اجل ذلك الى مساعدة الاموال العامة . ان هذا الانزلاق نحو رأسمالية الدولة هو الذي يبدو ، في رأينا ، انه يشكل جوهر ما درج البعض على تسميته « بالاشتراكية الافريقية » .

لقد عززت بعض الظروف تجذير مجرى التطور ، وانعطافه نحو انماط من التنظيم تسمى اشتراكية (بمعنى انها مستوحاة من نموذج الدولة السوفياتي) او نحو انماط اخرى تسمى ليبرالية (بمعنى ان هذه الاخيرة تستوحى من نمط التنظيم الاقتصادي في الغرب) . ان تاريخ الحركة الوطنية والدور الذي لعبته فيها الجماهير الشعبية المدنية ، او على الاقل الفئات الدنيا من البرجوازيات الصغيرة ، واحيانا الجماهير الريفية - التي كانت قادرة على تحقيق انتفاضات هامة - في كينيا ، والكونغو ، والكامرون والسودان ونيجيريا - له مكانته هنا . عندما كان يصبح احتجاز النمو الذي من الطراز الكولونيالي احتجازا قديما ، وكانت المشكلات تغدو لهذا السبب اكثر حدة ، كانت الضغوط التي تمكنت هذه الجماهير من ممارستها ، بعد الاستقلال ، تؤدي الى مواقف اكثر صرامة تجاه البرجوازية الخاصة ، كما بدا ذلك يحدث في غانا . كذلك كان يحصل النقيض . فعندما تكون هذه البرجوازية الخاصة غير موجودة ، بفعل تأخر تاجم عن النمو الاستثماري ، كما في مالي وغينيا ، يكون بإمكان الوزن النوعي الذي تتخذه الادارة في حياة البلد ، ان يدعم ويمزج الاتجاهات الخاصة بالدولة . وعلى العكس ، فقد تتمكن عملية نمو من « الطراز الاستثماري » الجاري ، كما في شاطئ العاج وبيافرا والكامرون ، من دعم الاتجاهات « الليبرالية » وتبديل العلاقات القائمة بين البرجوازية الخاصة والادارة . الا ان برجوازية الدولة ، بشكل عام ، لم تلغ ابدا البرجوازية الخاصة في افريقيا ، بل انها تكتفي باستيعابها او بالاندماج معها . وبشكل اخص فالبرجوازية الريفية من اصحاب المزارع تمكنت دائما من الاحتفاظ بدور اقتصادي محرك ومركز سياسي هام .

ان المكانة التي تحتلها البرجوازية - مفهومة بمعناها الاوسع - في الحياة السياسية الراهنة لافريقيا السوداء تبدو مكانة حاسمة . ومن

الواضح بهذا الصدد ان الحركات العرقية الكبرى التي ما زالت تغلب اوضاع الخارطة الافريقية حتى الان ، بتسفها للحدود المصطنعة الموروثة عن الاستعمار ، قد عرفت مصائر مختلفة جدا حسب ما تمس عرقيات حوتها النمو الرأسمالي ، او على العكس عرقيات ظلت خارج عملية التجديد . البرجوازية الوطنية تعطي للحركة العرقية تلاحمها وتماسك اهدافها ، كما تضع لها برنامجا محددا لم تنجح التمردات الفلاحية ، فسي الظروف الراهنة ، في جمع عناصره . المقارنة بين الانشقاق البيافري الملتف حول برجوازية محلية ، والتمرد الذي حصل في السودان الجنوبية ، البلد المفتقد لنخبة برجوازيات ، مقارنة تساعد على رؤية هذا الموضوع بوضوح . في الكونغو (٢٠٣) تمكنت العرقيات التي تأثرت بنمو الرأسمالية اكثر من غيرها - كالبانغوا والبالوبا - من تنظيم مقاطعتها فورا في دولة وطنية وبقيت بمعزل عن التمردات الفلاحية الكبرى التي اصابت المناطق الخاصة بالتاثير البرجوازي : مقاطعات الشرق والشمال وكويلو . في اثيوبيا (٢٠٤) تملك المعارضة الاريتيرية الملتفة حول برجوازية هذه المقاطعة تماسكا يفتقد اليه فلاحو « قالا » والقبائل الصومالية .

ان الرجوازية الوطنية تتابع بشكل موفق الى حد معين المهمة التي اخذها رأسمال الاجنبي على عاتقه : انماء اقتصاد المزارع والصناعة الخفيفة . وقد يكون يوسعها خلال زمن معين ان تتوسع عن طريق تملكها تدريجيا للمؤسسات الاجنبية . اما الذهاب الى ابعد من ذلك فيقتضي تجاوز عقبات جدية ، عقبات تجعل التقدمات السريعة في الزراعة الفلاحية وفي خلق الاجواء الاقتصادية الكبيرة امورا معرضة للشك ، وهذه هي الشروط اللازمة لاي نمو لاحق .

لا شك في ان هناك امثلة تبين ان التحولات التي تمت في الزراعة التصديرية هي ايضا تحولات ممكنة في الزراعة الفلاحية الموروثة (حالتان مثل منطقة « سنوفو » Senoufo في شاطئ العاج ، والكونغو المنخفض

(٢٠٣) انظر بهذا الشأن الاعمال البارزة التي قام بها B. Verhaegen حول « التمردات في الكونغو » .

(٢٠٤) عرفت اريتريا الإيطالية القديمة نموا رأسماليا لم يصل الى سائر الامبراطورية الحبشية .

هما من بين الحالات الأكثر وضوحا في هذا المجال) رغم أن ذلك لا يتم إلا بصعوبة أكبر ، على ما يبدو ، لأسباب عديدة ينبغي تحليلها . الحركة المعنوية لتجه أذن في هذا الاتجاه ، ولكن بوتيرة غير كافية في الزمن المعاصر ، نظرا لتسارع حركة الانتقال الى المدن واختلالات التوازن الاقتصادية التي تنشأ عن ذلك . أما تسريع الخطى بسرعة أكبر فإنه يقتضي مشاركة نشيطة من قبل الجماهير الريفية . ومن الصعب أن نقول كيف يمكن الحصول على هذه المشاركة ، علما بأن تحليل التمردات الفلاحية تحليلا منظما من شأنه أن يزودنا بدلالات قيعة في هذا المجال . إلا أن بوسعنا التأكيد أن سياسة المساواة الأبوية من الطراز التقليدي ، كسياسة القرويين ، أو من الطراز الحديث ، كسياسة الأحياء الريفي أو التعاون ، لا تملك أي حظ من النجاح في إعطاء نتائج أفضل في المستقبل عما كانت عليه في الماضي .

إلى ذلك ، وبالنسبة لقتضيات المجالات الكبيرة ، فلا يسعنا أن ننسى أن البرجوازيات الوطنية ، التي خلقت ضمن إطار الدول المصطنعة الصغيرة الحالية ، لن تتمكن من الخروج من آفاق هذه الدول المحدودة إلا بصعوبة . وهناك قوى اجتماعية لا مصلحة مباشرة لها في الإبقاء على هذه الأشكال الوطنية المصغرة ، فينبغي لها بالضرورة والحالة هذه أن تعتمد إلى تنمية نفسها .

علاقات عدم التكافؤ الاقتصادي تبني التراب السياسي الدولي . والزمن الذي كانت تستطيع أن تتعايش فيه برجوازيات من أصول مختلفة ، فتصرف كل منها إلى ميدان مستقل نسبيا ، هو زمن ولى وانقضى . واتخاذ المشاكل صفة عالية ، يكاد والحالة هذه أن يبقى على البرجوازيات المتدثرة في وضع تابع لأقوى القوى على الصعيد العالمي . هكذا ينبغي الأمور ، على الأقل طالما بقيت البلدان المتخلفة على ما هي عليه : بلدان مصدرة للمنتوجات الأولية ومفتقدة للصناعات القاعدية .

لا شك أن نمو الرأسمالية في أفريقيا السوداء ما زال نموا جينيا، بمعنى أن هناك دواشب من الماضي - لا سيما استمرار البنى التي ما زالت حية (تضامن العرقيات مثلا) - ما زالت تظف غالبا البنى الجديدة (تضامن الطبقات أو الفصائل التي يحددها وضعها في المنظومة الرأسمالية) .

ان الضعف العددي للطبقات البرجوازية - وهو ضعف شائع كذلك - وهشاشة المداخل التي تملكها ، يعرزان هذا الاحساس . فدخل هذه البرجوازيات الجديدة دخولا متاخرا في عالم وحدته الرأسمالية ونظمته ورتبته في مراتب ، يجعل الافاق اشد غموضا . ففي حين ان برجوازيات افريقيا السوداء لم تتمكن بعد من بناء دول برجوازية وطنية ، عليها ان تواجه منذ الحين مشكلات من طبيعة جديدة : تفكك العالم الريفي وعدم انتظامه في بنية موحدة ، التحول الى المدن بشكل يرافقه تصنيع غير كاف ، الهوة المتعاظمة بين وثيرة التعاظم الاقتصادي البيطنة جدا ووثيرة الانجازات المتقدمة في التعليم ، التآزمات الثقافية التي تعبر ، لا عن الصعوبات العامة التي تحيق بنمو الرأسمالية ، بل عن تلك الصعوبات الخاصة بنمو الرأسمالية الطرفية .

الخصائص العامة للتشكيلات الطرفية

رغم ان التشكيلات الطرفية تختلف من حيث اصلها ومنشئها فانها تتجه باتجاه الالتقاء حول نموذج متشابه من حيث الجوهر . وهذا امر لا يجب ان يشير الدهشة ، فهو يعبر ببساطة عن القوة الموحدة والمتعاظمة للرأسمالية ، على الصعيد العالمي ، التي تلقي بالخصائص الاقليمية في متحف بقايا الماضي ، وتنظم المركز من جهة والاطراف من جهة اخرى ضمن بنية عالمية واحدة مترابطة . ان نمو الزراعة التصديرية يتجه الى توليد رأسمالية زراعية في كل مكان من الاطراف ، واكثر من ذلك ، فاشكال الملكية الكبيرة للأراضي ، من هذه الرأسمالية الزراعية في اميركا والشرق ، هي اشكال مهددة اكثر فأكثر من قبل القوة الصاعدة التي يمثلها الفلاحون الاغنياء ، بحيث ان صيغة « الكولاك » من هذه الرأسمالية الريفية تتجه نحو التعميم واتخذ مزيد من الشمول . والانخراط في السوق العالمية يتجه في كل مكان نحو توليد برجوازيات كمبرادورية . وفي نفس الامكنة التي اضطلع فيها رأسمال التجاري الاستعماري القديم مباشرة بهذه المهمة ، كما في افريقيا السوداء ، نجد ان مواقعه مهددة من قبل الاجيال الاولى من الرأسماليين الوطنيين الذين يطالبون بالضبط بالقيام بهذه المهمة . ان انتقال مركز ثقل رأسمال الاجنبي من هذا الرأسمال الاستعماري القديم الى الوحدات العالمية الكبرى المنجمية والصناعية ، يتجه الى اتاحة المجال امام استعادة « الصفة

الوطنية « للتجارة ، التي فقدت أهميتها ضمن اواليات سيطرة المركز (٢.٥) فالمرکز عندما يخلق في الاطراف ، وفي القطاعات التي يهملها ، وحدات للاستغلال المنجمي وللتحويل الصناعي تتناسب مع حجم مفتضيات التقنية الحديثة ، يحول بذلك دون نمو رأسمالية صناعية وطنية يوسعها ان تنافسه ، من هنا الاتجاه العام للرأسمالية المحنية لان تكون رأسمالية دولة .

الاستعمار الاسكاني الاوروي اندرج هو نفسه بصورة واسعة ضمن هذا التكون التدريجي للاطراف . فقد رأينا ان هذا الاستعمار ، في اميركا اللاتينية ، كانت وظيفته ان يرسى منذ البداية دعائم هذه البنية الطرفية التي اتجهت نحوها فيما بعد المجتمعات الوطنية في المناطق الاخرى مما سوف يصبح بعد ذلك العالم الثالث . ان استعمار « البيض الصغار » ، كما في المغرب وكينيا ، كان يقوم بالمهام نفسها التي كانت تقوم بها الرأسمالية الزراعية والتجارية الطرفية . ولم يحدث الا في الحالات القصوى - والنادرة - فقط ، كما في اميركا الشمالية واستراليا وزيلندا الجديدة ، ومع وجود بعض الخصائص الخاصة - كما في افريقيا الجنوبية وروديسيا واسرائيل - ان اسفر الاستعمار الاسكاني عن ولادة تشكيلات مركزية جديدة .

ان المهمة التي قامت بها انكلترا الجديدة ضمن المنظومة كانت منذ البدء مهمة خاصة . فبوصفها نموذجا - نادرا ما تحقق مثله في التاريخ - لمجتمع مبني على الانتاج السلمي الصغير ، فقد حلت محل انكلترا بوصفها مركزا جديدا ، جزئيا في البداية ، بازاء الاطراف التي تكونت بفعل المستعمرات العبودية في الجنوب وفي الانيل . ثم بعد ان تحررت من وصاية الاحتكارات العائدة لرأسمال التجاري المتروبولي ، تحولت الى مركز مكتمل قبل ان تبووا المركز الحالي كمتروبول عالمي . نحن هنا حيال افضل مثال على ان نمط الانتاج السلمي البسيط يولد بالضرورة الرأسمالية المكتملة (الدائرية المركز) . وعلى ان هذا النمط من الانتاج كلما خف اصطدامه بالعوائق التي تشكلها انماط انتاج اخرى ، كلما كان نمو الرأسمالية الذي يولده صاعقا . كذلك نجد شيئا من ذلك في التكون الاصلي لاورقانيا

(٢.٥) G. Arrighi امر بحق على هذه النقطة . (ملاحظة في مؤلف الدراسات

الافريقية ، مونريال ، تشرين اول ١٩٦٩) .

البيضاء ، وهو تكون مبني على الانتاج السلمي الصغير . لكن هذا التكوين بقي زمنا طويلا تكونا قرايعا بشكل رئيسي ، يصدّر الى اوروبا لا الى الاطراف ، كما حصل في حالة اميركا الشمالية . لهذا السبب كان عليه ان يواجه صعوبات كثيرة قبل ان ينتقل الى المرحلة الصناعية . ولكن هنا ايضا نجد ان دينامية نمط الانتاج السلمي البسيط الذي لم تعقه انماط انتاج ما قبل الرأسمالية ، قد برهنت عن مقدرتها على اجتياز المرحلة . كذلك سمعنا القول عن افريقيا الجنوبية البيضاء - التي كانت فسي البداية ملحقا زرايعا سلميا بسيطا للمركز البريطاني . في هذه المرحلة يبقى المجتمع الابيض منعزلا عن العالم الاسود المحيط به والذي لا يستقله : بل انه يكتفي بدفعه وردّه ، كما حصل سابقا مع هنود اميركا . عندما ينتقل المجتمع الافريقي الجنوبي الابيض الى المرحلة الصناعية ، بفعل ديناميته الخاصة بالاقتصاد السلمي البسيط غير المعاق ، فانه يجد على مقربة منه اطرافه الامكانية الخاصة به . هنا تكمن في رايضا تلك الامبريالية المعجبة التي غزت افريقيا الجنوبية والحقت بها روديسيا منذ زمن وهي لا تخفي اليوم اطماعها لتحويل نصف القارة الى اطراف خاصة بها . اما اسرائيل فهي تعيد على صعيد اصفر ، انتاج نفس الظاهرة في الشرق الاوسط (٢٠٦) .

ان جميع التشكيلات الطرفية تشترك اذن بخصائص جوهرية ثلاث مشتركة بينها : (١) هيمنة الرأسمالية الزراعية والتجارية في القطاع الوطني ، (٢) تكون برجوازية محلية في ركاب واسلال الاجنبي المسيطر ، (٣) الاتجاه نحو نمو يروقراطي اصيل ، خاص بالاطراف المعاصرة .

١ - هيمنة واسلال الزراعي والتجاري .

تشكل هيمنة الرأسمالية الزراعية الطابع الكلاسيكي الاشد وضوحا وبروزا في المجتمعات « المتخلفة » . فالصورة الكلاسيكية للطبقة المسيطرة في العالم المتخلف هي صورة الملاك الكبير ، لا الاقطاعي ، بل صاحب المزرعة (الذي ينتج من اجل التصدير) .

(٢٠٦) M. Dobb (« دراسات حول نمو الرأسمالية » ، باريس ، ١٩٦٩ ص ٢١) يلفت

الانتباه الى فترة الانتقال هذه التي فصلت ، في اوروبا ، الفترة الاطامية عن الثورة الصناعية . تتصف فترة الانتقال هذه بنمو عجيب لنمط الانتاج السلمي البسيط .

هذه الهيمنة تتجلى عبر واحد من الاشكال الثلاثة التي حللنا مجرى تكونها . أكثر هذه الاشكال اكتمالا هو بالتأكيد شكل الملكية الكبيرة (اللاتيفونديا) في اميركا اللاتينية ، والذي كانت كوبا نفسها تشكل مثاله الأكثر اكتمالا ، لان هذا الشكل قد ارسيت قواعده فيها منذ البداية وعلى اساس هذه المهمة ، دون الانطلاق من التطور الداخلي او من تحويل التشكيلات ما قبل الرأسمالية . اما ان يكون هذا الشكل اللاتيفوندي قد استخدم العمل العبودي (عبيد او كادحين) خلال فترة طويلة قبل ان يتطور نمو الاستخدام المعمم للعمل المأجور، فهذا مما يثبت مرة أخرى ان رأسمال ، عندما يفتقد ليد العاملة ، لا يتردد في اللجوء الى استعمال وسائل سياسية من اجل ان يوفر لنفسه هذه اليد العاملة (٢٠٧) . فالاستعباد والاستكباح الأمريكان ، وكذلك العمل الاجباري في المزارع (كما في شاطيء العاج حتى عام ١٩٥٠) او حصر الفلاحين الافريقيين في « احتياطات » غير كافية (افريقيا الجنوبية ، روديسيا ، كينيا) تشكل كلها وسائل من هذه السياسة .

عندما ينبثق تكوين اللاتيفونديا الرأسمالية من تحويل التشكيلات ما قبل الرأسمالية فهو يصطدم بمقاومة القوى الاجتماعية الداخلية التي تكون اشد نشاطا كلما كانت الجماعة القروية هي التي تشكل دعامة هذه التشكيلات ما قبل الرأسمالية . في احسن الاحوال ، عندما يصار الى التغلب نهائيا على هذه القوى ، يعود فنقع على النموذج المكتمل (كما في مصر مثلا) . لكن التطور لا يتمكن في معظم الاحيان من التوصل الى هذا الحد . فينشأ من جراء ذلك ان تتكون تشكيلات زراعية - رأسمالية منخرطة في السوق العالمية من حيث وظيفتها الجوهرية ، لكنها ترتدي الى ذلك اشكالا تنتمي الى الطراز الاقطاعي . ان انظمة اقتصاد القسطن في جزء من السنغال وفي سلطنات شمال نيجيريا ، ونظام الاقتصاد السوداني ، تنتمي جميعها وبشكل ملحوظ الى هذا السياق من التحويل غير المكتمل ، فالطبقات الجديدة الحاكمة لا تملك بشكل مباشر الا جزءا من الارض -

(٢٠٧) ويلج M . Dobb بحق (« دراسات حول نمو الرأسمالية » باريس ١٩٦٦ ، ص ٣٢ وما يليها) على هذه النقطة من ان الرأسمالية ليست مرادفا لـ « تركة الامور على غاربها » ، وانه في كل مرة تنقص فيها قوة العمل للجا الرأسمالية الى تدخل الدولة حتى تطلق لنفسها قوة العمل هذه وتخلصها لسلطانها .

يسيطر في معظم الاحيان . وهي تستمر في الاستفادة من النظام الاتاري الذي انبثقت منه . وغالبا ما تعتمد هذه الطبقات ، كما هي الحال في البلدان الافريقية المذكورة ، الى تلقي هذه الاتاوة باسم مهام دينية جديدة نظرا لان المجتمع الفلاحي منخرط في نظام الجمعيات الدينية (مريد ، تيجان ، انصار ، اشقاء الخ . .) (٢٠٨) . هذه القوة الدينية الجديدة لم تنبعث من دينامية داخلية خاصة بل من الحاجة الى اقتطاع اتاوة اعظم مما كانت عليه في الماضي . ولما كانت الطبقة الحاكمة معزولة عن السوق العالمية فهي لا يسعى الا ان تقتطع اتاوة على شكل منتجات ضرورية للعيش لتلبي استهلاكها واستهلاك حاشيتها وجهازها ، لكنها يسعها بعد انخراطها في تلك السوق ان تسوق هذه الاتاوة وان تباع نماذج « اوروبية » من الاستهلاك . ثم لا تلبث شهيتها ان تتجاوز كل حد ، فلا تتمكن من الحصول على هذا الاقتطاع التعاضل الا اذا عمدت قوة جديدة - هي هنا الدين - الى اقناع الفلاحين بقبول الامر .

وعلى النقيض من ذلك ، فحيث يكون هذا المخرج محدودا ، لان التشكيلات ما قبل الرأسمالية الاصلية ليست متطورة بما فيه الكفاية ، نجد ان الشكل الاكثر دينامية وحدانية من اشكال الرأسمالية الزراعية هو الذي يشق طريقه مباشرة . هكذا كانت الحال بالنسبة لتشكيلات مناطق المزارع الاهلية المستقلة في افريقيا السوداء حيث نجد ان القبلات الفني - الكولاك - هو الذي يصبح الصورة المركزية للتشكيلات الجديدة ، في حين ينبغي في امكنة اخرى انتظار نمو التناقضات الداخلية في النظام اللاتيفوندي المنخرط في السوق العالمية حتى تتمكن بعض الاصلاحات الزراعية المفروضة فرضا من انعاش عملية التحول الى وضع الكولاك Koulakisation (كما في مصر والهند والمكسيك ، الخ) . هنا ايضا ، من المبعث « ان نضرب صفحا عن السياسة » وان نرد معنى الحركة الى حدود محض اقتصادية . فمن المهم ان نرى ، بالضبط حيث تكون شروط تحول التشكيلات ما قبل الرأسمالية المنخرطة في السوق العالمية الى تشكيلات للرأسمالية الزراعية شروطا غير ملائمة الا قليلا ، ان الحركة تنجبه رغم

(٢٠٨) دراسة (لم تنشر) لسير امين حول تحولات البنى الاجتماعية في السودان المهدي ، ملاحظات المؤلف حول الريدين Les Mourides . انظر كذلك العمل البحثي الذي قام به Donald O'Brien حول الريدين (يصغر قريبا) .

ذلك في هذا الاتجاه . فيكون لدينا عندئذ اشكال فقيرة من الرأسمالية الزراعية المصغرة البعثرة ، كما هي الحال في سهوب الشجر (٢٠٩) . ان تمرکز وسائل الانتاج الحديثة عن طريق التعاونيات وتاجير هذه الوسائل ، الامر الشائع في افريقيا ، يعبر عن مقدرة قوة التطور هذه باتجاه رأسمالي ، وان كان الامر يتم ضمن اطار فقير جدا ومحدود (٢١٠) .

كما ان هيمنة الرأسمالية الزراعية تورث الازمة الزراعية ، وهي ظاهرة عامة كذلك في « العالم الثالث » . فعندما لا يجد التعاطم السكاني الطبيعي مخرجا طبيعيا له في التصنيع ، يزداد الضغط على الاراضي . من جهة ثانية تؤدي الاشكال الرأسمالية الزراعية الى قذف قسم من اليد العاملة الزراعية الفائضة خارج عملية الانتاج . في الانظمة ما قبل الرأسمالية نجد ان كل السكان لهم الحق في الحصول على الارض ، مهما كان حجم الفضل النظري لليد العاملة ، لكنهم يفقدون هذا الحق بمقدار ما تنمو التشكيلات الرأسمالية ، فتزداد نسبة الفلاحين الذين لا يملكون ارضا ، ويقذف بجزء متعاظم من هؤلاء خارج دورة الانتاج ، مما يؤدي الى ظهور البطالة : هذه هي نتائج العملية المذكورة اعلاه .

في نفس الوقت تعمل اواليات التبادل غير المتكافئ على تفجير الريفيين ، رغم تقدم انتاجية عملهم . هنا تقمع الاسباب العميقة لهجرة الريف ، ولتسارع هذه الهجرة رغم قلة مجالات العمل في المدينة .

اما هيمنة الرأسمالية التجارية المرافقة فتشكل الوجه الثاني للمشكلة . التجارة انكمبرادورية التي تكون بالضرورة ترتدي اشكالا عدة ، بينها شكلان رئيسيان . فهذه الوظيفة اما ان تقوم بها برجوازية مدنيّة جديدة انبثقت من اوساط الاوليفارشية العقارية : هذه هي الحال في اميركا اللاتينية بصورة واسعة جدا وفي بلدان شرقية عديدة . واما ان يقوم بها رأس المال الاستعماري مباشرة : كما هي الحال في افريقيا

(٢٠٩) اشكل درسها Henri Raulin في « دينامية التقنيات الزراعية في شمال

افريقيا الاستوائية » C.N.R.S. ١٩٦٧ . وكذلك مداخلة H. Raulin في مؤتمر

، داکلر ١٩٦٥ .

مونريال (تشرين اول ١٩٦٩) .

(٢١٠) Delbard « الديناميات الاجتماعية في الشمال » I.S.E.A ، داکلر ١٩٦٥

السوداء . وفي هذه الحال نجد ان المجال الذي كان متروكا لتكوين برجوازية تجارية محلية قد تقلص الى حد بعيد . هكذا نرى بوضوح ان نمو البرجوازية المحلية هنا يتوقف على السياسة الاستعمارية التي تضع الحدود الدقيقة للميدان الذي يريد رأس المال الاستعماري ان يتركه لها .

٢ - الظروف التي يفرضها رأسمال الاجنبي على نمو الرأسمالية المحلية : الطابع التبعي للرأسمالية المحلية .

ان الرقابة التي يفرضها رأسمال الاجنبي على المنشآت الوطنية تتفاوت حسب موقع هذه المنشآت ضمن اطار الدوائر المفتحة على التبادلات الخارجية ، وبالتالي حسب خضوعها لسيطرة رأسمال الاجنبي او لا . ان تحليل بعض التجارب التاريخية لنمو الرأسمالية الوطنية في الاطراف يكشف بوضوح عن طبيعة اواليات السيطرة هذه ، كما حدث مثلا في السنغال حيث درسنا التبدلات التي طرأت على تجارته الوطنية منذ عام ١٨٢٠ حتى ايامنا (٢١١) . هذا التاريخ لا يتخذ معنى معنا الا اذا عرفنا كيف تميز بوضوح بين المفهومين الجوهريين اللذين يعتمدهما تحليل التراكم : مفهوم اعادة الانتاج الموسع ومفهوم التراكم الاولي ، يكون لدينا اعادة انتاج بشكل موسع عندما يكون الربح - دخل رأسمال المستثمر - موفرا هو الآخر ومستثمرا بنية توسيع القدرة الانتاجية . مقابل ذلك ، نجد في فترة ما قبل تاريخ الرأسمالية ، ان الدخل ، الذي يتكون للمرة الاولى على شكل رأسمال ، لا يسهل ان ينشأ عن الربح الناجم من الاستثمار السابق لرأسمال ، بل ينبغي ان ينشأ عن استغلال القطاعات غير الرأسمالية : هذا هو التراكم الاولي . في العلاقات القائمة بين « البلدان النامية » و « البلدان المتخلفة » نلاحظ وجود اواليات - معاصرة اذن - من طراز تلك التي تنتمي للتراكم الاولي ، تؤثر على ربح رأسمال الاجنبي المسيطر وتحدد بالتالي من امكانيات نمو رأسمال المحلي الذي يبقى رأسمالا طرفيا . السياسة تصبح والحالة هذه عاملا جوهريا . وحالة السنغال منذ ١٨٢٠ حتى ايامنا هذه مثال صارخ على ذلك .

(٢١١) سمير أمين « عالم الاعمال السنغالية » باريس ١٩٦٩ . « البرجوازية الاعمال السنغالية » L'homme et la société, 2e trim. 1969 . « السياسة الاستعمارية الفرنسية » .

تجاه البرجوازية السنغالية التجارية (١٨٢٠ - ١٩٦٠) « نوبة ال - A. I. A . ١٩٦٩ .

لهذا لا يجب ان ننسى مطلقا ، في بحثنا للعلاقات القائمة بين المركز والاطراف ، ما هو أساسي : اواليات التراكم الاولي لصالح رأسمال المتروبولي . ان الانخراط في السوق المالية يحدد بنية الاسعار الجوهرية، تلك التي تطبع العلاقات القائمة بين اسعار المنتجات التصديرية والاسعار الداخلية . هذه البنية تتيح تحويلا منظما في القيمة من الاطراف نحو المتروبول . ولما كان الامر يتعلق بتبادل غير متكافئ ، فالقضية هنا تتعلق باوالية تراكم اولي ، لا باوالية اعادة انتاج بشكل موسع طبيعي . فالتراكم الاولي لم يكن سابقا تاريخيا فقط على الانتاج الموسع ، بل انه ما زال معاصرا ، وهو يطبع كل العلاقات القائمة بين المركز والاطراف ضمن المنظومة المالية .

رغم ذلك فالنشاطات الرأسمالية الوطنية ليست غائبة عن هذه العلاقات . لذلك يتبين لنا ايضا وجود اواليات لاعادة الانتاج الموسع لصالح البرجوازية الوطنية التي ظهرت ضمن دوائر انخراط الاطراف في السوق العالمية . هكذا كانت حالة السنغاليين الذين تمسكوا تجارة الصمغ ثم الفستق ، كما هي حالة التجار المستوردين اليوم . لكن هذه الدائرة تقع تحت سيطرة رأسمال المركز : فالهامش الذي يمكن ان يتعين ضمنه التراكم الحاصل لصالح هذه البرجوازية متحدد بأسره بالعلاقات التراتبية بين برجوازية المركز وبرجوازية الاطراف . واذا ترك هذا الهامش للقوانين الاقتصادية المعقوية وحدها ، فانه يتجه دائما نحو الزوال ، اذ تتدخل التبدلات النسبية في الاسعار لتقل ارباح هذا الهامش من البرجوازية الوطنية الى برجوازية المركز . هذه الاواليات هي التي تفسر انهيار البرجوازية السنغالية بين ١٩٠٠ و ١٩٣٠ ، كما انها تفسر هشاشة النتائج المحققة في القطاعات المعاصرة المتمثلة على السوق العالمية (اصحاب شركات النقل مثلا) . ثم ان بعض العلاقات غير الاقتصادية - سياسية - التي توجد بين برجوازية المركز وبرجوازية الاطراف ، تحدد خصائص التشكيلات الاجتماعية في المركز وفي الاطراف ، تخفف او ، على العكس ، تعاقم هذا الاتجاه نحو تحويل قلعة التراكم من الاطراف الى المركز . وهناك امثلة اخرى - شائعة في افريقيا - كمثل مستغلي الاحراج تؤدي الى نفس النتائج (٢١٢) .

(٢١٢) انظر سمير أمين و C. Coquery « من الكونغو الفرنسي الى الاتحاد الجرماني الاقتصادي لافريقيا الوسطى ١٨٨٠ - ١٩٦٨ » .

يمكننا ان نعبر بصورة ثانوية جدا فقط بعض اواليات التراكم البدائي او اعادة الانتاج الموسع لصالح البرجوازية الوطنية التي تعمس في القطاعات التي لا تتبع الا بشكل غير مباشر فقط للسوق الخارجية ، لكنها على العكس تعيش بصورة رئيسية على توسع السوق الداخلية . هنا تكون امكانيات التراكم السريع امكانيات اكبر ، واقل خضوعا بكثير لرقابة الرأسمال الاجنبي . هكذا هو وضع تجار اللحوم مثلا بالنسبة لحالة السنغال . ان هذه الاواليات اما ان تنتمي للتراكم الاولي عندما يكون رأسمال المحلي على علاقة بالقطاع غير الرأسمالي من الاقتصاد المحلي ، واما ان تنتمي في حال غياب ذلك الى اعادة الانتاج الموسع الطبيعي .

لقد استعمل « اريفي » عبارة « البرجوازية الرثة » *lumpen - bourgeoisie* للإشارة الى تلك الميكرو - برجوازية التي تكون في ركاب رأسمال الاجنبي ولا يسعها ان تنمو الا ضمن الحدود الضيقة التي تعينها لها سياسة رأسمال المسيطر (٢١٣) . هذا الشكل البائس من الرأسمالية الوطنية نجده شائعا في افريقيا التي تتجمع برجوازياتها بصورة رئيسية بين العرقيات التجارية تقليديا (ديولا ، هاوسا ، باميليكي ، بالوبا ، باكونفو .. الخ) ، او في بعض البلدان ، بين النساء اللواتي يدرن محلات تجارية كبيرة [les « market - Women »] . رغم ان هذه البرجوازية بائسة ومحدودة الى حد بعيد بالحدود التي يتسامح بها رأسمال المسيطر ، فانها قد تكون احيانا « منتعشة » ، وقد تشكل ، في جو الحاجة العام ، قوة اجتماعية محلية حاسمة . هكذا هي الحال في نيجيريا الجنوبية حيث غالبا ما يعطى هذا الطراز من « المنشآت الافريقية » كمثل على نجاح سياسة المنشأة الوطنية الخاصة .

من الواضح جدا انه حين يقع الشكل الرئيسي من التجهة الاقتصادية الاستعمارية ضمن حقل العلاقات التجارية ، وحين يكون الشكل الجوهري من رأسمال الاجنبي هو شكل رأسمال الاستعماري التجاري القديم ، لا يعود بوسع حتى هذا الطراز نفسه من الرأسمالية المحدودة والبائسة ان يملك امكانيات النمو . في المستعمرات الفرنسية بشكل خاص ، نجد ان هشاشة دينامية الرأسمالية المتروبوليتية نفسها قد اعطت وزنا متميزا خارقا لهذا الرأسمال التجاري القديم في بوردو ومارسيليا ، الذي هو من

(٢١٢) مداخل في مؤتمر الدراسات الافريقية ، مونريال ، تشرين اول ١٩٦٩ .

بقايا الازمنة البعيدة ، ازمنة الشركات الاحتكارية وتجارة العبيد . لكن بالطبع ، بعد ان انتقل مركز ثقل رأسمال الاجنبي المسيطر ، في عصرنا - حتى في الوضع الذي نعالجه - من بيوتات التجارة ، الى الوحدة الكبرى التي تشمل نشاطاتها المنجمية والصناعية القارة كلها (٢١٤) ، يفقد هذا القطاع من اهميته بسرعة ويصبح من الواجب التخلي عنه لرأسمال المحلي . ان تحول العلاقات السياسية التي تمت بعد الاستقلال السياسي يمارس هو ايضا تأثيرا حاسما هنا . فازدهار هذه البرجوازية الوطنية يتخذ صبغة واضحة ، كلما عملت الصلات المتعددة التي تقيمها مع جهاز الدولة - صلات عائلية ، رشوة ، الخ - على تعزيز تكوينها . وفي الحالات القصوى من تمرکز السلطة المحلية ، نجد ان الشرائح العليا من البيروقراطية - التي تشكل هي نفسها مع الاوليفارشية العقارية وحدة لا تنقسم - هي التي تتحول مباشرة الى برجوازية - جديدة كمبرادورية ، سواء تم ذلك بشكل مفضوح او بتوسط آخرين . عندئذ يصبح بوسع هذه الشرائح ، لا ان تستعيد من التجارة الاستعمارية مهامها وحسب ، بل يصبح بوسعها كذلك ان تحصل على مشاركة مع رأسمال الاجنبي في القطاعات الحديثة (مناجم ، صناعات ومصارف) (٢١٥) .

يبقى ان نذكر انه حتى في هذه الاوضاع الاشد ملاءمة ، نجد ان نفس اواليات الانخراط في السوق العالمية - سواء منها الاواليات الاقتصادية (التبادل غير المتكافئ ، تبعية بنى التمويل ، حساسية ميزان المدفوعات .. الخ) او الاواليات التي تنتمي الى الايديولوجية والسياسة - تحول دون تجاوز البرجوازية الوطنية لحدود « وهم الاستقلال » (٢١٦) .

٣ - الاتجاهات المعاصرة لنمو البيروقراطيات الوطنية .

نجد في عالمنا المعاصر قاسما مشتركا هو ما نشهده في جميع ميادين

(٢١٤) عندما يتعلق الامر بمصانع مهمة لا بمجرد امتدادات للنشاط التجاري ، كما هي الحال في كثير من الاحوال بالنسبة للمصانع الخفيفة التي تطل محل الواردات ، وهي مصانع كثيرا ما تقع على كل حال تحت رقابة بيوت التجارة الاستعمارية لانها . (٢١٥) هذه حالة مراکش (مداخل عبد العزيز بلال في مؤتمر المؤسسات الافريقية ، مونريال ، تشرين اول ١٩٦٩) وحالة الكونغو كنشاسا (مع تأميم الشركات المنجمية في كاتانغا) . (٢١٦) تعبير مأخوذ من مداخل بلال . انظر سمير أمين « التخلف والسوق الدولية » (مجلة Politique ، ايلول ١٩٦٩) .

حياته الاجتماعية (إدارة الدولة والمنشآت ، الحياة السياسية والنقابية ، الخ) من نمو لاجهزة بيروقراطية لا سبيل الى مقارنتها من حيث اتساع ميدانها وفعاليتها مع تلك التي وجدت في الماضي ، على الأقل في تشكيلات المركز الرأسمالية . البعض يقول ان هذا من مقتضيات « التقنية » ، ثم يضيف - كما يفعل برنهايم وغالبريث - ان هذه الظاهرة تعبر عن انتقال السلطة السياسية من الديموقراطية البرلمانية الى تكنوقراطية الدولة . اما البرهان على كونه مقتضى عميقا من مقتضيات التقنية فيستمد من التطور الجاري في روسيا واوروبا الشرقية ، ومن « اتجاه الانظمة نحو التقارب » على الرغم من اختلاف طابع ملكية وسائل الانتاج ، الذي هو هام هنا ، وخاص هناك (٢١٧) . فاذا نقلت مجمل النظريات الاجتماعية - الاقتصادية هذه الى الاطراف ، استمدى هذا النقل مماثلة الظاهرة البيروقراطية بتلك التي تطبع المركز المعاصر . ولا يكون لمقتضيات النمو المتسارع في « العالم الثالث » الا ان تعزز هنا هذا الاتجاه المصم في عصرنا .

مع ذلك ، ورغم ان هذه النظرية تبدو مرضية لدى اختبار الوقائع في ظاهرها ، ولكن في ظاهرها فقط ، فهي لا تصمد مطلقا امام التحليل . هذا فضلا عن انها تؤدي هنا الى المائلة بين المركز والاطراف ، وبالتالي الى الامتناع عن فهم الوظائف المتميزة التي يضطلع بها كل منهما ضمن نفس المنظومة العالمية ، والاوليات الفعلية لير عمل كل منهما .

انا نعتقد ان نمط الانتاج الرأسمالي في المركز يتطوي على محور المجتمع - بشكل فعلي - حول طبقين اثنين ، البرجوازية والبروليتاريا (حتى ولو كانت هناك اجزاء متزايدة الاهمية من البروليتاريا - كادوات مختلفة - تتخلى عن انتمائها لهذه الطبقة ، رغم كونها مأجورة) . كما نعتقد ايضا ان البرجوازية ، في ممارستها للسلطة السياسية وتسيير الاقتصاد ، لا يسمح ان تقوم بنفسها مباشرة بجميع مهام الادارة والتنفيذ التي يتطلبها وضعها . وكلما تقدم المجتمع ، كلما تعقدت هذه الاوليات واحتدت هذه الظاهرة . هكذا يتفسر نشوء هيئات اجتماعية مكلفة بهذه المهام : ادارة

(٢١٧) R. Aron « مراحل الطبقات » Idées ١٩٦٧ . J. Burnham « عصر المنظمات Galbraith « l'ère des organisateurs » « الدولة الصناعية الجديدة » ،

« عصر الرخاء » .

عليها ، شرطة وجيش ، تقنيو بنية الشركات الكبيرة *technostructures des grandes sociétés* . وقد فقدت بعض هذه الهيئات وظيفتها التقليدية . هكذا هي الحال بالنسبة للمسياسيين المحترفين الذين يمارسون - ضمن اطار الديموقراطية البرلمانية - مهام المفاوضة لحساب مصالح رأسمال على اختلافها ، في الوقت الذي ما زالت فيه هذه المصالح مبعثرة ومتنافسة في ما بينها . ثم ان بين هذه الهيئات من فقد وظيفته بوجود الاحتكارات ، لصالح تكنوقراطي المنشآت الكبيرة والدولة (٢١٨) . والبرجوازية لا تفقد السيطرة على هذه الهيئات الا في فترات التآزم الحاد - كلفترة التي نشأت فيها النازية - فتبدو الهيئات المذكورة عندئذ وكأنها تشكل قوة اجتماعية مستقلة ، لفترة من الزمن على الاقل . نعتقد ان تعزز الاجهزة البيروقراطية في البلدان الشرقية ومطابقتها « بالديموقراطية » (المحصورة ضمن هذه البيروقراطية) يعبر عن تطور نمو شكل جديد من رأسمالية الدولة العممة ، يتصف جوهريا بارجاع اداليات السوق من جديد ، والايديولوجية التي ترافقها بالضرورة (الاقتصادية) . اما البحث عن جذور هذا التطور واصوله - لا سيما في التاريخ الروسي - ثم النقاش لمعرفة ما اذا كان هذا التطور امرا « لا مفر منه » ام لا (بتعبير آخر طرح مشكلة المستقبل بالنسبة للصين بعد الثورة الثقافية) فهي موضوعات في غاية الاهمية ، لكنها لا تهمنا هنا .

فالواقع انه ليس ثمة ما يخولنا نقل هذه التحليلات الى الاطراف . فالتوسعات البيروقراطية في الاطراف ينبغي ان تفسر ، في رأينا ، ضمن الاطار الخاص بها ، اي ضمن اطار تشكيلات الرأسمالية الطرفية .

لقد ولدت سيطرة رأسمال المركزي في المشرق وفي اميركا اللاتينية كما رأينا ، تشكيلات اجتماعية تتضمن طبقات قيادية محلية (ملاكون عقاريون كبار وبرجوازية كبرادورية) آلت اليها السلطة السياسية المحلية . هذه السلطة مارستها تلك الطبقات تاريخيا ضمن اطار المنظومة العمالية ، اي لصالح المركز ولصالحها هي ، فكان نموها ينبثق من خارج . لكن الامر لم يكن كذلك بالنسبة لبعض مناطق الاطراف ، لا سيما في افريقيا السوداء . في المغرب مثلا نجد ان الاستعمار المباشر واستيطان « البيض

(٢١٨) من هنا (نحطاط البرلمانية في الغرب ، لقد قام Edgard Faure مثلا بهذا التحليل بالنسبة لا يتطرق بفرنسا .

الصفار « قد حداً على نحو ضيق جداً عملية تكون طبقات اجتماعية مماثلة لتلك التي نشأت في المشرق . أما في أفريقيا السوداء فقد أدى الاستعمار المباشر المعم ، التميز في بسلطته وفظاظته ، الى أن يجعل عملياً - وإلى وقت طويل - من السكان المحليين لمناطق شاسعة كتلة من الجماهير لا تميز بينها ، بعد أن فقد التراث التقليدي معناه الى حد كبير ، بينما اضطلع الاجانب مباشرة بكل المهام الاقتصادية الجديدة .

ضمن اطار الاستقلال السياسي ونشوء الدول الوطنية في هذه الظروف ، ارتدى التمهصل القائم بين البيروقراطيات الجديدة والبني الاجتماعية اشكالا مختلفة ذات معان مختلفة ، تفتح آفاقاً من تطور علاقاتها مختلفة كذلك . فحيث كانت التشكيلات الطرفية متقدمة ، وجدت البيروقراطية الوطنية نفسها بالنسبة للبنية الاجتماعية ، في وضع مماثل في ظاهره للوضع الذي تحتله هذه البيروقراطية في المركز . نقول في ظاهره فقط لسبب واحد على الاقل هو ان النظام لا يشكل كلا وطنياً حقيقياً ، اي متماسكاً ومكتفياً بحد ذاته . ولما كان الاقتصاد الطرفي لا يفهم الا بوصفه ملحقاً من ملحقات الاقتصاد المركزي ، فان المجتمع الطرفي يصبح مجتمعاً ناقصاً ومجزؤاً : فالغالب الاكبر عن هذا المجتمع هو البرجوازية المنروبولية التي يمارس راسمالها مفاعيل السيطرة الجوهريّة . وبحكم كون نمو البرجوازية المحلية نمواً اضعف ومختل التوازن ، فان وزن البيروقراطية يبدو اكبر بكثير . من جهة اخرى ، قد ينشأ وينمو من هذا الامر الواقع تناقض متميز . فاما ان تقوم الدولة بمهامها ضمن اطار المنظومة ، اي ان تساعد في احسن الاحوال على انعاش برجوازية محلية طرفية . واما ان تدعي تحرير الامة من سيطرة المركز عن طريق التشجيع الصناعي الوطني - الذي لا يمكنه والحالة هذه الا ان يكون في القطاع العام فتجاوز في الدخول بصراع مع التشكيلات الاجتماعية التي اتبشتت هي عنها . اما حيث تكون التشكيلات الطرفية قليلة التقدم فان هذا الصراع نفسه لا يظهر ، اذ تكون البيروقراطية وحدها هي التي تحتل مسرح الاحداث عملياً .

ان بعض الظواهر المهمة كدور الطبقات والفئات المسماة « صاحبة امتيازات » في العالم الثالث ، لا يمكن تفسيرها بدون اللجوء الى تحليل مجمل البنية . نعلم ما يقال ويردد من ان « المأجورين » (بصورة عامة) هم « ذوو امتيازات » بالمقارنة مع الجماهير الريفية . هذا غير صحيح في

التشكيلات المتطورة حيث تبدو « امتيازاتهم » شاحبة الوجه امام امتيازات الطبقات المحلية المالكة . هذا فضلا عن ان التناقضات الخاصة بالاطراف ، التي تؤول في النهاية الى بطالة ريفية ومدينية متعاظمة ، تعطي لجميع المهاجرين الماهرين - مهما كانت مهارتهم بسيطة جدا - الذين يستقرون نسبيا في عملهم ، مستوى دخل لا سبيل الى مقارنته مع مستوى دخل العاطلين عن العمل ، والذي هو في حكم المهدوم مبدئيا . مع ذلك نجد ان هناك نظما من اعادة التوزيع - وهو توزيع كثيرا ما يحتقر ويهمل رغم انه يشكل في مضمونه جواب المجتمع الحتمي على وضعه (فهي اذن هنا ليست « بقايا من الماضي » بقدر ما هي اجوبة على مشكلات متولدة عن النمو الطرقي للرأسمالية) - لا تقع في متناول المحاسبة ، من جهة اخرى ، نجد ان وطأة البطالة تؤثر على عملية تنظيم المهاجرين نفسها ، فتفسر ، كما رأينا ، قضية التبادل غير المتكافئ ، أي ان هؤلاء المهاجرين يتلقون ، لقاء انتاجية مساوية ، تعويضات ادنى مما في المركز .

يظهر « الامتياز » بمزيد من الوضوح في التشكيلات القليلة التطور . بشكل خاص كان الاستعمار في افريقيا السوداء قد عمد في الفترة التي سبقت الاستقلال الى تعزيز بعض الفروقات في التعويضات . فالاستعمار المباشر ، البسيط والفظ ، كان قد اصبح امرا تخف طاقة الناس على احتماله اكثر فاكثر . كما كان التحول الى المدن وولادة الصناعات يقتضيان رفعا لتعويضات المهاجرين في المدن بحكم كونهم على صلة حية مع انماط الاستهلاك الأوروبية . وفي الارياض كان تعاضد العلاقات الاجتماعية التقليدية وتضامنها - وهي علاقات كان تخلقها ما زال بطيئا وفي مراحلها الاولى - يحسد من تدفق اليد العاملة . فكان التنسيق الاجتماعي يتطلب مراجعة في العنية لتعويضات العمل . وعلى كل حال فقد ساعد انتقال مركز ثقل رأسمال الاجتبي من رأسمال التجاري القديم الى رأسمال الوحدات الكبرى ذات الانتاجية المرتفعة جدا ، على جعل هذه المراجعة امرا ممكنا وقليل الكلفة (٢١٩) . حالة الكونغو البلجيكي ، البلد الاكثر نصيبا في افريقيا ، هي ابرز مثال بهذا الشأن . ولنذكر في معرض الحديث ان رفع التعويضات المذكور لم يزعج الصناعة الجديدة ، بل انه على العكس قد حثها على تحديث نفسها وعلى توسعها (٢٢٠) . في

(٢١٩) هذه نقطة لفت انتباهنا اليها G. Arrighi . (مناقلة في مؤتمر مونريال تشرين

اول ١٩٦٩) .

(٢٢٠) انظر البرهان الساطع على ذلك في : L. L. Lacroix . «صنيع الكونغو» مونتون ١٩٦٦ .

هذه الحالة تصبح الفئات المأجورة « متميزة » نسبيا . والاستثمار كان يعتزم على هذا النحو تدبير الأمر لصالحه : ففي حال فقدان الاعتماد على برجوازية محلية طرقية وثابتة ، كان يتوي قصر تنازلاته على الفئات الاجتماعية ذات المهارة الصغيرة ، متجنباً بذلك تكون « نخبة » أكثر طلباً . عندئذ اتخذت البنية الاجتماعية الحالية شكلها الذي ورثته السدول المستقلة (٢٢١) .

مع ذلك فإن سعة وتوزيع هذه الامتيازات الصغيرة قد تعدلا بعد الاستقلال . هنا أيضا نجد المثال الواضح في الكونغو كنشاسا . فقد انتهى التضخم الكونغولي لفترة ١٩٦٠ الى ١٩٦٨ بتعديل هام في توزيع الدخل الكونغولي ، مع عدم المساس بحصة رأسمال الاجنبي : فتكون الجهاز البيروقراطي المحلي (وتكون البيروقراطية المرافقة له ، والمترتبة طبعا ولكن بحيث تشكل الفئات العليا منها اليوم اكثر الفئات استفسادة من « الامتيازات » في العالم الكونغولي) قد تم تمويله : (١) عن طريق تقليص حاد للدخل الفعلي للفلاحين المنتجين من اجل التصدير (تفهقر داخلي لحدي التبادل بالنسبة لهؤلاء الفلاحين اشد من تفهقر حلي التبادل الخارجي) (٢) عن طريق تقليص ، لا يقل حدة عن الاول ، للأجور الفعلية لعالم مأجوري الصناعة والتجارة ، بحيث عادت هذه الأجور الى مستوى عام ١٩٥٠ . ان مجموعة الاقتصاديين العاملة في مؤسسة الابحاث والدراسات الاجتماعية IRES قد بينت الطابع التراجعي لهذه التحولات : فالمضمون الاستيرادي المتعاطم لتوزيع الدخل الجديد وطابعه الأشد استهلاكية ، وما يحتوي عليه من أزمة بنيوية امكانية مزدوجة ومستمرة في التمويلات العامة وميزان المدفوعات ، بالإضافة

(٢٢١) انظر الاعمال العالسة حول المي السياسي والاجتماعي لهذه التحولات في : G. Arrighi et J. Saul « القومية والثورة في افريقيا الصحراوية » (Socialist Register 1969) . G. Arrighi « الهيئات القومية وديمقراطيات المعسل والنمو الاقتصادي في افريقيا الاستوائية » (« الهيئات الاقتصادية وحرب الذهب » . G. Arrighi (Socialist Register 1969) « الاشتراكية والنمو الاقتصادي في افريقيا الاستوائية » . Jour of Modern . Afric . Studies - No 2 - 1968 . وكذلك اعمال G. Arrighi من يوديسيا (المراجع المذكورة) .

الى ما يعتيه من تبعية حادة للخارج ، كلها دلالات على هذا الطابع (٢٢٢) .
لقد بينا ان ظاهرات من هذا النوع تطبع ، دون وجود التضخم ، تطور بلدان منطقة القرنك ، كما انها تطبع - بوجود تضخم معتدل - تطور بلدان اخرى (كنانا مثلا) . واذن فقد كانت الاولية كما يلي : وقف ارتفاع الاجور واسعار شراء المنتوجات الزراعية من المنتجين ، ابتزاز ضريبي متعظم غير مباشر من اجل موازنة التمويلات العامة ، مما يؤدي الى رفع داخلي للاسعار والى تفهقر مداخيل الفلاحين والاجراء . اما الحالات الدراماتيكية المتفاقمة فتقع في البلدان التي لا تملك حتى قاعدة صناعية وزراعية تصديرية واسعة بما فيه الكفاية ، وحيث يصطدم هذا الطراز نفسه من التحول الذي تسعى اليه البيروقراطية الجديدة ، بالاستحالة العملية لاقتطاع دخل على مستوى البلد ، مما يؤدي الى تفاقم التبعية للخارج يوما بعد يوم والى تضخم مزمن لا مخرج منه (حالة مالي) .
اما الفلاحون فيكون ردهم في كل مكان على تفهقر اوضاعهم هذا ، بالانسحاب من السوق والانعكاف على الاقتصاد الضروري للعيش الذي يشكل وسيلتهم العقلانية الوحيدة اقتصاديا من اجل حماية انفسهم ، فيقلصون بذلك القاعدة التي تقطع منها الدولة دخلها (٢٢٣) . ان المعنى السياسي الاجتماعي للتحليلات التي قام بها « ج. اريفي » و « ج. سول » والتي اشرنا اليها آنفا ، توشك والحالة هذه ان تصبح متأخرة عن هذه التطورات الراهنة .

(٢٢٢) انظر : F. Bézy « الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الكونغو كينشاسا » Cultures et Développement, Vol I N° 3, 1969
« استقلال ، تضخم ، نمو للاقتصاد الكونغولي من ١٩٦٠ الى ١٩٦٥ ، كتاب جامبي Ires - Kinshasa مونتون ١٩٦٨ .
Bernard Ryelandt « التضخم الكونغولي ، ١٩٦٠ - ١٩٦٨ » يصدر قريباً مونتون وهو يقيم البرهان الساطع على هذه العملية . ولندكر بسرعة ان Ryelandt يبرهن كيف ان تدخل صندوق النقد الدولي (من اجل ايجاز Zaire) قد السح هذا التراجع . I.R.E.S « الرسالة الشهرية » رقم ١ - ١٩٦٧ (حول الانحدار المنجمي كاتنفا) .

(٢٢٣) انظر اعمالنا : سمير امين و C. Coquery « من الكونغو الفرنسي الى الاتحاد الجمهوري الاقتصادي لافريقيا الوسطى ١٨٨٠ - ١٩٦٨ » . سمير امين « ثلاث تجارب افريقية : مالي ، غانا ونيجية » PUF ١٩٦٥ وكذلك المقالات : كاتا ، غنية ، مالي (في انكلويديا اوتيفرسالييس ١٩٦٩ - ١٩٧٠) .

ولكن ينبغي الذهاب الى ابعد من ذلك . فنحن نلاحظ اتجاهها عميقا في كل مكان من العالم الثالث الراهن نحو تغيرات سياسية واجتماعية تسير في عكس الاتجاه : قلب السلطة السياسية المحلية التي يشترك فيها الملاكون الكبار والبرجوازية الكمبرادورية حيث وجدوا ، وممارسة السلطة مباشرة بواسطة ييروقراطيات (مدنية او عسكرية ، وغالبا ما يظهر الجيش كمعية للأنظمة الجديدة بوصفه الهيئة التي تتمتع بأفضل قسط من التنظيم ، بل انه يكون احيانا الهيئة المنظمة الوحيدة) وخلق قطاع اقتصادي عام والعمل من ثم على انماه . كما ان تطورا مماثلا لهذا يظهر حتى في الامكنة التي لا وجود فيها لسلطة قديمة ينبغي قلبها ، وذلك بفعل حركة داخلية متصلة . ان بعض التناقضات الخاصة بالتشكيلات الطرفية تفسر هذه الظاهرة . التصنيع غير الكافي وغياب البرجوازية الاجنبية يعطيان للفئات ذات الطراز « البرجوازي الصغير » (موظفون ، مستخدمون ، واهيانا بقايا حرفيين ، وتجار صغار وفلاحون متوسطو الحال ، الخ) اهمية محلية جوهرية . واتساع انظمة التعليم وتفاقم البطالة يولدان ازمة صعبة للنظام . مقتضيات تسريع التصنيع نفسها من اجل تجاوز هذه الازمة ، تؤدي الى نمو قطاع عام ، قواعد الايرادية (التي تحدد تدفق راسمال الاجنبي) والمقدرة غير الكافية التي يملكها راسمال المحلي الخاص تخفضان الوتيرة اللازمة للتصنيع . وهكذا يمكن ان يؤدي التعزيز التوالي لبيروقراطية الدولة الى تعميم راسمالية الدولة . كما تتفاوت هذه الراسمالية من حيث جذريتها ، اي انها قد تعتمد الى تأميم راسمال الاجنبي (كما في مصر ودرجة اقل تقدما في الكونغو كينشاسا وزامبيا) او لا تعتمد الى ذلك ، او ان راسمالية الدولة تتساهل الى هذا الحد او ذاك مع قطاع محلي خاص فتشارك معه (كما في تونس مثلا) . مع ذلك ، وحتى في الحالات القصوى (مصر) فان راسمالية الدولة تتساهل تجاه نمو راسمالية خاصة في الارياف (وتندرج عملية التحول الى كولاك التي تلي اصلاحات الزراعة ضمن هذا الخط) - بل انها تشجع هذا النمو - حتى ولو حاولت تنظيمه عن طريق انظمة التعاونيات مثلا . فاذا كانت راسمالية الدولة هذه لا تطرح مسألة الانخراط في السوق العالمية، بل تلعب فقط على التناقضات الثانوية التي هي في طريق الحل على كل حال (السوق الشرقية مقابل السوق الغربية) فانها ستظل بالاساس راسمالية طرفية ، كما بقتها الراسمالية « الخاصة » ، فلا تعبر الا عن المسالك الجديدة التي يسلكها نمو الراسمالية في الاطراف ، في انتقالها

من الاشكال القديمة التي اتخذها التخصص الدولي بين المركز والاطراف الى الاشكال التي سيتخذها في المستقبل . هذه التطورات التي سرعان ما ترد غالباً الى ما يسمى بالاتجاهات العميقة والالفة للمجتمعات غير الاوروبية (« الاستبداد الآسيوي ») ، هي ، على العكس من ذلك ، تعبير عن انخراط العالم الثالث في التطورات التي تطبع العالم الحديث ، ضمن الشروط المتميزة للاطراف .

خلاصة النتائج

١ - النظرية الاقتصادية تهتم اهتماماً عريضاً بمشكلات « الانتقال من اقتصاد ضروريات العيش الى الاقتصاد النقدي » . ولكن نظراً لفقدان جهاز من المفاهيم يتيح التحليل الدقيق لمختلف التشكيلات ما قبل الرأسمالية ، تبقى النظرية الشائعة المعروضة فقيرة فقراً محزناً ، والحال ان نموذج الانتقال الى الرأسمالية الطرفية يختلف اختلافاً أساسياً عن نموذج الانتقال الى الرأسمالية المركزية . والحق ان الاقتران التجاري الخارجي الذي يقوم به نمط الانتاج الرأسمالي ، للتشكيلات ما قبل الرأسمالية يؤدي الى بعض التراجعات الحاسمة ، كانهيار الحرفية التي لا يحل محلها انتاج صناعي محلي . ان الازمة الزراعية التي يعانيها « العالم الثالث » المعاصر هي الى حد بعيد نتيجة هذه التراجعات اكثر مما هي نتيجة « للحتميات السكانية » الزعومة . اما الاستثمار اللاحق لرأسمال الاجنبي فهو لا يساعد على تصحيح هذه التراجعات نظراً للاتجاه البراني للصناعات التي خلقها هذا الرأسمال في الاطراف . هذه المشكلات الخاصة بالانتقال الى الرأسمالية الطرفية غابت الى حد كبير عن ذهن ماركس ، من هنا خطأ توقعاته بصدد « المشكلة الاستعمارية » .

٢ - التخصص الدولي غير المكافئ يتجلى عبر ثلاثة مستويات من الاتراءات الحاصلة في توجيه النمو في الاطراف . الاتواء الحاصل باتجاه النشاطات التصديرية (الاتجاه البراني) . وهو اتواء حاسم ، لا ينبثق عن « عدم كفاية السوق الداخلية » (« حلقات الفقر المفرغة ») كما يوحي التحليل الساذج ، بل انه ينبثق عن تفوق انتاجيات المركز في جميع المجالات ، الامر الذي يضطر الاطراف الى الاقتصار على دور المزود الاضافي بالمنتجات التي تكون متفوقة طبيعياً من اجل انتاجها

(المنتوجات الزراعية القريبة والمنتوجات المنجمية) . عندما يصبح مستوى الاجور في الاطراف ، على اثر هذا الالتواء ، ادنى مما هو عليه في المركز ، لقاء انتاجية متكافئة ، يصبح من الممكن قيام نمو محدود لصناعات ذاتية المركز في الاطراف ، في الوقت الذي يكون التبادل فيه قد اصبح على كل حال تبادلا غير متكافئ .

٣ - هذا الالتواء الجوهري الاول يؤدي الى التواء ثان : تورم القطاع « الثالث » في الاطراف . هنا ايضا نجد ان المحاولات التي يبذلها الاقتصاد الشائع لرد تطور التوزيعات القطاعية للنشاط في المركز والاطراف الى نموذج واحد ، تتملص من مواجهة المشكلات الحقيقية . فلا تطور بنية الطلب ، ولا تطور الانتاجيات بوسعهما ان يفسرا تورم القطاع الثالث في الزمن المعاصر ، سواء في المركز او في الاطراف . ففي المركز يعبر هذا التورم عن صعوبات تحقيق القيمة الزائدة الكامنة في المرحلة الاحتكارية المتقدمة ، في حين انه ينجم في الاطراف منذ البدء عن الحدود الخاصة بالنمو الطرفي وتناقضاته : تصنيع غير كاف وبطالة متعاظمة ، تعزوز موقع الربح العقاري ، الخ . هذا التورم في النشاطات غير الانتاجية الذي يشكل كابحا للتراكم - والذي يتجلى بشكل خاص عبر تورم النفقات الادارية - يعبر عن نفسه في العالم الثالث المعاصر بالازمة المستمرة تقريبا للنشاطات المالية العامة في « البلدان المتخلفة » .

٤ - التخصص الدولي غير المتكافئ هو كذلك في اصل التواء ثالث يحصل في الاطراف لصالح الفروع الخفيفة من النشاط ، النظرية الحديثة الشائعة ، التي تعزو لمعدل الفائدة دورا حاسما في « اختيار التقنيات » ، تقترح على الاقتصاد الجامعي سلسلة من المشكلات الخاطئة نابعة عن الاختيار التفضيلي المزعوم للتقنيات الخفيفة في البلدان النامية . ان التناقض الحقيقي الخاص بالاطراف - التوجه التفضيلي نحو الفروع الخفيفة توجهها مصحوبا باللجوء الى تقنيات حديثة للانتاج في هذه الفروع - والذي ينجم عن الطابع التكميلي لنمو الاطراف ، هو في اصل المشاكل الخصوصية التي ستفرض على الاطراف سياسات نمو مختلفة عن تلك التي بني النمو على اساسها في الغرب .

٥ - نظرية المغايل التضعيفية للاستثمار لا يمكن توسيعها ميكانيكيا لتشمل الاطراف . والحق ان معنى المضاعف الكينزي محدود جدا بحدود المركز في مرحلة الاحتكارات المتقدمة التي تتصف بصعوبات تحقيق

الفائض : فلا « الاكتناز » ولا الاستيراد هما اللذان يشكلان في الاطراف « هروباً » من شأنها ان تقلص المفعول التضضيقي . والحق ان تصدير ارباح رأسمال الاجنبي هو الذي يلقي هذا المفعول . الى ذلك ، فالتخصص غير المتكافئ والقابلية الشديدة للاستيراد التي تنجم عنه والتي تطبع الاطراف بطابعها ، يكون من شأنهما تحويل مفاعيل الاواليات التضضيقية، المرتبطة بالظاهرة المشار اليها باسم « التسارع » ، من الاطراف نحو المركز .

٦ - الاهمية المتعاظمة لارباح رأسمال الاجنبي - المدة للتصدير - تدعو الى دراسة اصل فوائض ارباح الاحتكارات وديناميتها دراسة جدية . ولكن هنا ايضا نجد ان النظرية الحديثة المروضة تخلص من مواجهة المشكلات الحقيقية عندما تعين موقع اصل الاحتكار لا في علاقات الانتاج بل في صيغة منحنيات الطلب . ان تحليل استراتيجيات الاحتكارات الاجنبية في البلدان « المتخلفة » يقع والحالة هذه ضمن مجال « الدراسة الميانية » وحده ، دون الاهتمام بالعمل على دفع النظرية الى الامام . ويبرهن هذا التحليل على ان الاطراف مفتقدة لاية وسيلة ضغط اقتصادية على الاحتكارات طالما انها لم تعاود النظر في مسألة انخراطها في السوق العالمية .

٧ - يعبر التخلف عن نفسه لا من خلال مستوى منتج الفرد بل من خلال خصائص بنوية خاصة تضطر الباحث لان لا يخلط بين البلدان المتخلفة وبين البلدان النامية مأخوذة في مرحلة سابقة من مراحل نموها . هذه الخصائص هي : (١) التفاوتات القصوى التي تطبع توزيع الانتاجيات في الاطراف ضمن نظام الاسعار المنقول اليها من المركز ، وهي تفاوتات تنجم عن الطبيعة الخاصة بالتشكيلات الطرفية وتتحكم فيها الى حد بعيد ببنية توزيع الدخل . (٢) التضعضع الذي ينجم عن تضيق وجهة الانتاج في الاطراف وفقاً لتلازم مع حاجات المركز ، مما يحول دون نقل انجازات التقدم الاقتصادي وفوائده من محاور النمو الى مجمل الجسم الاقتصادي ، و (٣) سيطرة المركز الاقتصادية التي تتجلى من خلال اشكال التخصص الدولي (بنى التجارة العالمية التي يعمد المركز عمن طريقها الى تكييف الاطراف وفقاً لحاجاته) وغير تبعية بنى تمويل التعاظم في الاطراف (دينامية تراكم رأسمال الاجنبي) .

٨ - ازدياد حدة خصائص التخلف كلما تحقق التعاظم الاقتصادي

للأطراف - أي بالمعنى الحرفي ، نمو التخلف - يؤول حتما إلى احتجاز
المتعاضد ، أي إلى استحالة الانتقال إلى تعاضد ذاتي المركز وذاتي الدينامية ،
أي إلى نمو ، مهما كان المستوى الذي يلقه منتوج الفرد .

١ - إذا كان نمط الانتاج الرأسمالي يتجه في المركز لأن يصبح
نمط الانتاج الوحيد ، فليس الأمر كذلك في الأطراف . ينجم عن ذلك أن
تشكيلات الأطراف هي بالاساس تشكيلات مختلفة عن تلك التي في
المركز . فاشكال هذه التشكيلات تتوقف على طبيعة التشكيلات ما قبل
الرأسمالية التي انطلقت منها ، من جهة ، وعلى صيغ وازمنة انخراطها
في المنظومة العالمية من جهة أخرى . في هذا الإطار نميز بين التشكيلات
الأميركية أولا والشرقية والآسيوية ثانيا والأفريقية ثالثا . هذا الإطار
من التحليل هو الذي يتيح وحده فهم الاختلاف الجوهرى القائم بين
التشكيلات الطرفية وبين التشكيلات المركزية الناشئة ، إذ يتبين أن هذه
الآخيرة مبنية على هيمنة نمط الانتاج السلمى البسيط ، فتكشف لهذا
السبب عن مقدرة خاصة على التطور باتجاه نمط انتاج رأسمالى مكتمل ،
وديناميكى بشكل خاص . ومهما كانت الاختلافات القائمة بالأصل ،
فالتشكيلات الطرفية تتجه والحالة هذه إلى الاقتراب نحو حالة نموذجية ،
تتصف بسيطرة رأسمال الزراعى والتجاري المراقق له (كمبرادور) . أن
سيطرة رأسمال المركزى على مجمل المنظومة - وأواليات التراكم الأولى
الجوهرية التي تجري لصالحه وتعبّر عن هذه السيطرة - تفرض والحالة
هذه على نمو الرأسمالية الوطنية الطرفية حدودا ضيقة ، تتوقف في
نهاية الأمر على علاقات سياسية . فالطابع « المجزوء » للمجتمع الوطنى في
الأطراف (إذ تشكل البرجوازية الأجنبية « الغائب الأكبر » عن هذا
المجتمع) يعطى للبيروقراطية المحلية وزنا متميزا ظاهرا ومهام معينة ليست
هي مهام الهيئات الاجتماعية البيروقراطية والتكنوقراطية في المركز . أن
التناقضات الخاصة بنمو التخلف ، وصعود الفئات « البرجوازية الصغيرة »
التي تعبّر عن هذه التناقضات تملأنا بالاتجاه المعاصر نحو رأسمالية
الدولة ، بوصفه اتجاها عاما في « العالم الثالث » . هذا الطريق الجديد
لنمو الرأسمالية في الأطراف لا يشكل على الإطلاق طريقا للانتقال نحو
الاشتراكية طالما أن الانخراط في السوق العالمية لم يوضع موضع إعادة
النظر ، بل أنه يشكل صيغ التنظيم المقبلة للعلاقات الجديدة بين المركز
والأطراف ، وهي علاقات تؤسسها مرحلة جديدة من التخصص الدولى
غير المتكافئ .

ملحق الطبعة الثانية .

بعد نفاذ الطبعة الاولى في اقل من عام واحد ، نرى ان امنيتنا التي اعربنا عنها في ان يشير هذا الكتاب مجالات النقاش والنقد قد تحققت الى حد بعيد . لقد تعلمنا الشيء الكثير من هذا النقاش ، ولا شك في ان الكتاب ، اذا كان له ان يكتب من جديد ، لن يكتب بالضبط بنفس الطريقة . فمن جهة ظهرت لنا بعض نواقصنا بوضوح اليوم ، ومن جهة اخرى ، اعيدت منذ صدور الكتاب صياغة بعض المواقف التي رفضناها دائما ، مما يحدو بنا ، بدورنا ، الى الذهاب شوطا ابعد في حججنا .

مسألان تشكلان بصورة رئيسية موضوع النقاشات : مسألة « التبادل غير المتكافئ » ، ومسألة مستقبل تشكيلات الرأسمالية الطرفية . رغم ان أولى هاتين المسألتين هي التي بذلت فيها كثير من الكتابات في فرنسا ، فانها تبدو لنا اقل شأنا من الثانية وملحقة بها . في امكنة اخرى ، لا سيما في اميركا اللاتينية ، حيث يذهب التحليل الى ابعد بكثير ، نجد ان المسألة الكبيرة الشأن هي التي تثير الاهتمام : ما هي الاسباب التي جعلت التراكم في تشكيلات الاطراف لا ينفذ حتى الان الى نمو رأسمالية ذاتية المركز مكتملة ؟ ما هي آفاق المنظومة العالمية : هل تتجه نحو ازدواجية متعاظمة بين مركز وطرف ، ام ان تلك ليست سوى مرحلة من مراحل التطور ، فتكون المنظومة ، في هذه الحال ، متجهة نحو نوع من التشكيلة الرأسمالية العالمية المتجانسة . لا شك في انه يجب ان نوضع في هذا الاطار من جديد جميع مشكلات العالم المعاصر ، سواء منها مشكلات الصراع الطبقي او المشكلات « الوطنية » التي تتداخل بسبب ذلك على كل حال الى حد انها لا تؤلف الا مسألة واحدة ذات اوجه متعددة لا يفصل بعضها عن بعض .

سنعطي رأينا بهذه المسائل في هذا الملحق . ولكن قبل ذلك ينبغي لنا ان نتطرق الى بعض اوجه مسألة المنهج .

١ - التاريخ لم يتوقف لا في عام ١٨٨٠ ولا عام ١٩١٧ ولا عام ١٩٤٥ . ففي كل عقد تظهر أحداث جديدة تعبر عن تطورات جديدة لنم تكن قد ظهرت في بسال احد في المراحل السابقة . والتاريخ لا يتبع خطا مستقيما لا اليوم ولا منذ خمسة قرون . وكما ان الترسيم الماركسية - الموهومة حول « المراحل الخمس » (الشيوعية البدائية ، العبودية ، الاقطاعية ، الرأسمالية ، الاشتراكية) تصدر عن رؤية ميكانيكية (مماثلة في نوعها لرؤية روستو !) كذلك فان كل محاولة تهدف الى رد التطورات المعاصرة الى « التوقعات » المزعومة للماركس او لينين او تروتسكي تصدر عن مذهبية دينية . ان عدم التكافؤ في النمو يبقى القاعدة الوحيدة التي تحير ذهنية العرافة . الى ذلك فالمخرج الذي تنتهي اليه الصراعات السياسية يحدد في كل وقت احتمالات جديدة غير متوقعة ولا مرئية سلفا . فيجب اذن ان يصار في كل مرحلة الى ادخال الوقائع الجديدة في التحليل بصورة جديدة . هذا يبدو امرا بسيطا جدا . ومع ذلك فانا سنجد باستمرار اشخاصا يبحثون عن الحقائق اليقينية المطلقة ويتخلون عن هذا الامر البسيط ، فيضطروهم ذلك الى تجاهل الوقائع او يدعوهم الى محاولة ادخالها باي ثمن ضمن ترسيمة لم تكن قد توقعتها ولا حبت لها حسابا .

نجد مثلا واضحا عن الاختلاف الاساسي الذي يوجد بين هذه الطريقة الاخيرة في التحليل وبين طريقتنا ، في النقاش الذي تناول كتاب باران وسويزي (١) . اننا لا نزال نعتقد ان الامر يتعلق هنا بمساهمة هامة تدخل الوقائع الجوهرية الجديدة المتعلقة بالطريقة التي تعتمد عليها المنظومة في عصرنا لكي تتجاوز ، في مركزها ، التناقض الاساسي المستمر والمتعاضد بين طاقة الانتاج وطاقة الاستهلاك . هكذا بيننا ان القانون الاتجاعي نحو رفع الفائض ، الذي هو نتيجة سياسة الدولة والاحتكارات في زمن الرأسمالية الاحتكارية المعاصرة ، لا يتناقض اطلاقا مع قانون التدني الاتجاعي لمعدل الربح . بل هو على العكس تعبیر عن هذا القانون في منظومة عصرنا . مع ذلك فان بعض المعلقين ثاروا على مساهمة باران وسويزي . لماذا ؟ لانها مساهمة مزعجة ، اذ انها تبرهن ان المنظومة بوسعها ان تتابع شغلها (وهل هناك اشد بداهة

(١) ب . باران و ب . سويزي « الرأسمالية الاحتكارية » باريس ، ١٩٦٨ .

من ذلك) . فالبعض يفضل الرؤيا الدينية والمطمئنة التي تبشر بحدوث كارثة كيوم القيامة وتزيين للملأ عصرا ذهبيا يتحقق بأعجوبة ودقمة واحدة ، على الرؤية القلقة للشروط المتغيرة باستمرار والتي تفرض التجدد دائما وأبدا .

على كل حال ، فالأسلوب الذي استعمله أرنت مايدل « لدحض » باران وسويزي أسلوب متميز خاص . بدلا من القيام بتحليل المنظومة المنتقدة تحليلًا داخليًا لكشف ما فيها من تفكك ، إذا أمكن ، يكفي مايدل بوصف مؤلفينا الأميركيين بأنهما « كينزيين » (٢) ! وذلك لأنهما ينظران بعين الجد الى نقد كينز ، ولأنهما وجدوا أن ظهور كينز كان يعبر عن ضرورة تفرض على النظرية الشائنة أن تجد تفسيرًا لوقائع هامة . ولكن عندما يقوم الباحث بالضبط بنقد معمق لكينز - وهذا ما قمنا به ، بعد باران وسويزي ، في صفحات عديدة من هذا الكتاب - يكشف في نفس الوقت المشكلة (مشكلة امتصاص الفائض في زمن الاحتكارات) والجواب على هذه المشكلة . انه يكشف أن النظرية الكينزية حول السيولة تخفي المشكلة الحقيقية ، مشكلة التناقض بين الطاقة على الانتاج والطاقة على الاستهلاك ، وهي مشكلة لا يمكن أن تدرك الا انطلاقا من نظرية نمط الانتاج الرأسمالي . وانه يجب بالتالي أن يصار الى البحث باتجاه آخر غير اتجاه كينز لمعرفة كيفية تجاوز المنظومة لهذا التناقض ، وهذا ما قام به باران وسويزي وادى بهما الى تحليل طرائق امتصاص الفائض ، عندما يمتنع مايدل عن مزاولة هذا النوع من النقد ، قانه يحكم على نفسه بأن يصبح فعلا عديم الفائدة : فنجد قد اقتصر في هذا المجال ، بعد توضيحه للمشكلات الجديدة المطروحة ، على تبسيط ماركس تبسيطا مبتذلا . ومن أجل ذلك بلا ريب نجد أن « مصنعه » يشبه مصنف الأكاديمية السوفياتية شبه الاخ بأخيه : فالفرق الوحيد بينهما هو أن مايدل يضيف الى تفسيره المبتذل للرأسمال نقدا لاذعا للبيروقراطية السوفياتية ، في حين أن المؤلفين الروس يضيفون بنفس الطريقة لنفس الطراز من التفسير المبتذل ، مدحا واشادة بنظامهم الخاص . التروتسكية غنية بمواقف من هذا النوع ، لذا فهي الاخ التوأم الحقيقي للايديولوجية السوفياتية الرسمية :

(٢) أرنت مايدل « نظرية القلقة - العمل والرأسمالية الاحتكارية » في مجلة « نقد الاقتصاد السياسي » Critiques de l'économie politique عدد ١ - ١٩٧٠ .

كلاهما دفعاطلي مذهبي. سواء بسواء .

٢ - ثمة اذن امور كثيرة ينبغي ان نتعلمها انطلاقا من نقد النظرية الصناعية . بل ان هذه هي الطريقة العلمية الوحيدة ، بالمعنى الحقيقي ، التي تساعدنا على التقدم فعلا . الاقتصادية بوصفها ايدولوجية ، تشكل خطرا مستمرا ، لان تطور المنظومة الاقتصادية يعيد في كل مرحلة خلق الظروف الملائمة لارهاق اقتصادية جديدة تتسرب الى نمط التفكير بطريقة جديدة وبارعة . واذن لا يكفي ان يعلن المرء رفضه للاقتصادية رفضا نهائيا ، فالتعاضد عن النقد في هذا المجال يكاد يؤدي دائما الى حركة كحركة رقاد الصناعة تأرجح باستمرار بين اقتصادية مسطحة ومثالية ارادية تملن بصورة سقيمة ان « الاقتصاد لا يمتد به » ، مهينة بذلك العودة من جديد الى الاقتصادية . ومن المؤسف ان يكون لدينا امثلة عديدة على ذلك لا سيما في احد المجالات المهمة التي تناولها هذا الكتاب ، مجال اختيار الفروع والتقنيات في الصناعة .

منذ ما لا يزيد عن عشر سنوات ، كان « انتقاديون » ينظرون بدون تردد تحت راية انصار الاختيار المنظم للصناعات القاعدية الحديثة ، بينما كان « الليبراليون » والفوقيون المحافظون *Paternalistes conservateurs* ينادون باختيار التقنيات والصناعات الخفيفة بالنسبة للعالم الثالث . اما اليوم فيبدو بوضوح ان كلا الفريقين يقعان ضمن حقل الاقتصادية : البحث عن التسريع الاقصى للتعاظم او التسريع الاقصى للايرادية الفردية المباشرة .

ان البحث عن التعاظم الاقصى باي ثمن يجد ترجمته في الشعار الذي رفع في ايام ستالين : « ادراك الولايات المتحدة ثم تجاوزها في جميع مجالات الانتاج » . اذا صيغ الهدف على هذا النحو ، سواء على صعيد النظرية او على صعيد الممارسة المعنية ، فانه يتجاهل عمدا **المقصود** هذا التعاظم الاقتصادي الخاضع للقياس . الا ان نقد مفاهيم المحاسبة الوطنية يعلمنا ان المجاميع المقاسة *les agrégats mesurés* لا تتناول الا المقادير السلعية *les grandeurs marchandes*

التي تهم نمط الانتاج الرأسمالي . وعندما يكون الذهن منصبا على المنتج الداخلي **النظام** ، فهو ينسى ان تعاظم هذا المقدار يمكن ان يحصل عبر تدمير القوى الانتاجية في نهاية المطاف : الانسان والموارد الطبيعية . ذلك ان هذه القوى

ليست الا وسائل في نمط الانتاج الرأسمالي ، اما الغاية الوحيدة فهي
تصعيد الربح الى حده الاقصى . باللغة الاقتصادية : « ان حساب ايرادية
المنشأة يستدخل الاقتصادات الخارجية » - هذه الاقتصادات الخارجية
التي تنجم بالضبط عن تدمير القوى البشرية والموارد الطبيعية . من اجل
ذلك نجد ان نمط الانتاج الرأسمالي يحتوي على طاقة تعاضل - تعاضل بالمعنى
الاقتصادي الذي يحدده ، اي بمعنى نسبي ومحدود - ليست فقط ارفع
من طاقة جميع انماط الانتاج السابقة ، بل كذلك ، وبلا ريب ، ارفع من
نمط انتاج الاشتراكية - اذا كانت هذه الاشتراكية تضع غائية الانسان
مكان الربح . ان « اكتشاف » « مشكلات المحيط »

Problèmes de l'environnement

- رغم ان التعبير في غاية الرداءة ويفرض التمييز بين المحيط البشري ،
للتحدث عن تدمير البحر ، والمحيط الفيزيائي ، لوصف تدمير الموارد
الطبيعية - الذي هو اليوم موضوعة دارجة ، يمر عن وعي الطابع النسبي
للمقادير الاقتصادية . انه يؤدي الى نقد اساسي لحساب ايرادية ،
ويذكر بالافق المؤقت البالغ القصر للحساب السلمي - ٢٠ عاما في ابعد
حد اقصى (٣) - وهو افق ادنى بكثير من افق اي مجتمع يمتلك زمام
مصيره الخاص ، كما انه يظهر الطابع المصطنع لمحاولات توسيع حساب
ايرادية ، وهي محاولات لا تخرج عن نطاق الاقتصادية (كما يبرهن تحليل
التكاليف - المكاسب *Costs - bénéfices* المصاغ « بصيغ اجتماعية » (٤)
مزعومة) . عندما نجعل تصعيد التعاضل الى حده الاقصى هدفا اعلى -
قيمة مطلقة - تكون قد فصرنا العلم الاجتماعي اذن على الاقتصادية ، لكن
ما اكتشف في هذه السنوات الاخيرة لدى نقد التجربة السوقية ، من
ان معدل التعاضل الاقصى لا ينبغي ان يسمى اليه بلي ثمن ، جعل الباحثين

★ (« Le Calcul de la rentabilité de la firme intériorise les économies
externes » .)

(٢) نجد تعظيلا نموذجيا للنتائج الرهيبة التي تعلق بالاسم ذات الافق « القصير » في
حساب ايرادية عند Michael Tanzer « الاقتصاد السياسي للزيت النولسي
والمنطق التخلف » لندن ، ١٩٧٠ ، لا سيما الصفحة ٢٢ وما يليها .

(٤) هذا التلذ لتحويل التكاليف المكاسب بدا على يد Ignacy Sachs في « مساهمة في
مؤتمر الاسم المتحدة حول البيئة » . جنيف ، ١٩٧١ .

يميلون فجأة الى تبني تقنيات « العمل المكثف » ، وذلك بفضل مزيج من
الايديولوجية الهييبية والعودة الى اسطورة العصر الذهبي والهمجي الطيب ،
ونقد واقع العالم الرأسمالي . بناء على هذه الاسس المفلوطة اعتقد البعض
انهم أصبحوا مخولين حق تفسير بعض اوجه السياسة الصينية على هواهم ،
عازلين هذه الواجهة عن مجمل الظروف المحيطة بها وعن الافق الذي تندرج
ضمنه .

المشروع الاشتراكي لا يتحدد اذن بالطبع بحدود اقتصادية ، بل انه
يستوعب ما هو اقتصادي ، ولا يرفضه ، تحت طائلة وقوعه في القصور
والمعجز . الاشتراكية المكتملة ستكون اذن بالضرورة مبنية على اقتصاد
حديث ، ذي انتاجية مرتفعة . ليس هناك تعارض بين الحدائبة
والاشتراكية ، بل على العكس ، فالاشتراكية لا يسعها الا ان تكون اكثر
حديثا من الرأسمالية . والاعتقاد بعكس ذلك يعني الاعتقاد بأن الشر يأتي
من التقنية لا من النظام الاجتماعي الذي تتجلى ضمنه حاليا هذه التقنية .
وعلى النقيض من ذلك ، فمنع الانتاج الرأسمالي هو الذي يدخل في
تعارض مع التحديث ويحوّر طاقاته الامكانية . هل ان ما نؤكدّه هنا
هو تأكيد اعتباطي ؟ لقد كتبت كتابات كثيرة تتعلق بالمفاعيل التدميرية
للعمل الصناعي المجزأ والرتيب ، **مهما كان النظام الاجتماعي** . لكن حقيقة
هذه الاعتبارات قد نسيت الافق . اذ ان هذه الصيغة من العمل المجزأ من
شأنها ان تبدو ، اذا رجعنا في الزمن ، انها خاصة بنمط الانتاج الرأسمالي ،
وانها قامت بوظيفتها التاريخية - وظيفة التراكم - ومهدت بذلك
لتجاوز نفسها بالذات . والثورة التقنية المعاصرة - التي شهدنا عليها كثيرا
في هذا الكتاب - ستبديل العمل المجزأ غير الماهر - الذي هو الشكل
الرئيسي من العمل في بدايات عصر الآلة - بالامتة . وهي ستساعد في
آن واحد على استخلاص وقت متوفر لا عمل فيه وستعطي للعمل اشكالا
جديدة مرتفعة المهارة . ولكن كيف سيتصرف النظام الحالي امام هذا
الافق ؟ انه لا يرى فيه فجر تحرر البشرية ، بل يرى فيه « خطر » **البطالة**
الكثيفة ، **والهامشية المتفاقمة** لقسم من البشرية (لا سيما من بشرية
الاطراف) بازاء نظام لا يستوعب الاقلية . هذا هو خط الانحدار الطبيعي
لحساب الايرادية المبنية على غائية الربح ، وللاستلاب الاقتصادي الذي لا
ينظر الى البشر الا بوصفهم **أيدي عالة** . ضمن هذا الاطار ينبغي ، في
رأينا ، ان يعاد طرح موجة الماتوسية الجديدة بشأن قضية السكان .

ونضيف الى ذلك الطابع العنصري الواضح لهذه العملية : اذ غالبا ما يغرب من البال ان الشعوب التي تشكل اليوم العالم النامي كانت تمثل عام ١٨٠٠ بالقياس الى مجموع سكان العالم آنذاك نسبة اقل كذلك مما تمثله عام ١٩٧٠ بالقياس الى هذا المجموع . اما ان نجعل من مسألة فعلية ولكن ثانوية (مسألة العلاقات القائمة بين التعاطم السكاني والتعاطم الاقتصادي في مرحلة التراكم ، التي هي مرحلة انتقالية) مسألة مطلقة اولى ، فهذا حرف للمشكلة عن موضعها الصحيح . واذن فالإنشائية يمكنها ان تتخلص من الاستلاب الاقتصادي عن طريق تخليص المجتمع من الحدود التي يفرضها عليه نمط الانتاج الرأسمالي وذلك بتحرير القوى الانتاجية دفعة واحدة . فليس ثمة اذن تعارض بين التعاطم وبين نمو قوى اجتماعية اشتراكية واعية ، باتجاه ابتداء حضارة اشتراكية نعم الكرة الارضية . وفي كل مرة يبدو فيها ان هناك تعارضا ، يكون معنى ذلك ان المشكلة مطروحة بشكل سسي ، اي انها في الحقيقة مطروحة اما بصيغ اقتصادية واما بشكل يرفض الصيغ الاقتصادية رفضا باتا ، الامر الذي يشكل قفا المدالية اياها ليس الا .

هذا الافق ، الجوهرى ، لا ينبغي ان يخلط مع مشكلة مراحل الانتقال وبيتراتيغيتها . ونحن نشدد في هذا المجال على الاطروحات التي دافعنا عنها في هذا الكتاب . ذلك انه اذا كان هناك مشكلة ، فهي بالتأكيد مشكلة الانتقال لا مشكلة الافق . اما المشكلة الخاصة بتحديد المراحل فانها توجد بمقدار ما تساعد التغيرات السياسية ، التي تحدث في البلدان التي ليست بلدانا رأسمالية مركزية مكتملة ، على جعل الافق الاشتراكي افقا ممكنا . الامر الجوهرى هنا هو ان لا تغيب ابدا عن النظر ضرورة تدعيم التلاحم الاشتراكي لمجمل الامة . اذ ان الامر ينمق فعلا بقضية **الانتقال الى الاشتراكية** ، وان الغاية (الاشتراكية) لا يمكن التضحية بها من اجل الوسيلة (التراكم) . نجاح نظام الانتقال لا يقاس اذن بمعدل التعاطم المحقق وحده ، بل بطاقته على النهوض في **أن واحد** باعباء التراكم و تقديم صيغ التنظيم والوعي الخاصين بالمشروع الاشتراكي . فاذا صير الى التخلي عن هذا الهدف لا يمود الانتقال انتقالا بالفعل : بل يصبح بناء لاقتصاد رأسمالي ، حتى ولو كان من طراز مختلف عن سوابقه التاريخية .

هذا الشرط لا يستبعد انشاء بعض الصناعات الحديثة ، على عكس ما ذهب اليه تأكيد بعض المتسرعين . انه يستبعد **الاقتصاد** على انشاء

هذه الصناعات ، يستبعد تحقيقها بنفس الطريقة التي حققتها بها الرأسمالية، اي باختضاع قطاعات المجتمع الأخرى لها ، وذلك بجعل هذه القطاعات مقصورة على الدور السلبي كمزودة باليد العاملة الرخيصة ، الأمر الذي تضطر « الاقتصادوية » إليه ، اي احترام « قوانين السوق » . ان الممارسة الصينية تحاول حل المشكلة عمليا . وقد رأينا بهذا الصدد ان هذه الممارسة تقترب كثيرا في بعض وجوها من المحتوى الضمني للنموذج الذي صاغه ماهاالانوبيس من أجل الهند ، لكن هذا النموذج لم يوضع ابدا موضع التنفيذ لانه يصطدم باهداف الطبقات الحاكمة في الهند ، من هنا تأتي « سداخته » .

ان انشاء الصناعات الحديثة في ظروف سياسة انتقال اشتراكية لا يتخذ نفس المفاعيل التي يتخذها في ظروف تكون الرأسمالية الطرفية . هنا نجد ان ما ينبغي اعادة النظر بأمره ليس هو « الاختيار التحديثي » بل (١) الطابع الوحيد البراني الوجهة الذي تتخذه بصورة عامة القطاعات التي يتناولها هذا الاختيار (٢) خضوع القطاعات الأخرى بشكل دائم لمقتضيات التراكم ضمن هذا الاطار ، الذي هو اطار المنظومة العالمية . اذا لم تعتمد السياسة الاجمالية الى اعادة النظر بامر انواع العلاقات الخاصة بالرأسمالية التي تخضع سائر المجتمع للقطاع الحديث الدائسي المركز ، الذي ينبغي انشاؤه ، فان « محاور التنمية » تصبح عندئذ « محاور تنمية للتخلف » . هذه هي الاطروحة التي شدنا عليها في هذا الكتاب .

لقد تقدم تحليلنا الذي يتعلق ببعض اوجه هذه المشكلة منذ صدور الكتاب . فقد بدانا نخفف من جهلنا لادبيات اميركا اللاتينية التي تتناول مقولة الهامشية ، التي هي نتيجة زرع بعض القطاعات الحديثة ضمن ظروف الرأسمالية الطرفية . من البديهي ان التعاطف السريع جدا للبطالة في مدن العالم الثالث ينجم عن تداخل هذا الاختيار للتقنيات الحديثة مع الاجور المنخفضة . ان نظريتنا حول اعاقبة التعاطف ، ونقدنا لسياسة الاستعاضة عن الواردات ، وهي سياسة نامية في اميركا اللاتينية ، يرتبطان بصورة بديهية بهذه المشكلة . مع ذلك ، فحل هذه الصعوبة لا يكمن في التخلي عن التحديث او في التغلغل بفصائل الزراعة او التقنيات الحرفية الماضية التي فقدت فعاليتها . ان الحل يقوم على تنظيم مختلف لمفصل القطاع الحديث مع القطاعات الاقل حداثة . هذا الوجه الهام من المشكلة الذي لم نشدد عليه بما فيه الكفاية (بل اشرنا الى خطوته المريضة

ص ٢٨٢ و ٢٨٣) يفتح على كل حال اشكالية آفاق الراسمالية الطرفية وهو ما سنعود الى بحثه لاحقا .

الثورة الثقافية اكتشفت هذه المشاكل ، اكتشفت الوجه السياسي لهذا التفصل الجديد الذي يجب بناؤه أولا ، لكنها نهت ايضا الى بعض الادوجه التي غابت عنا لا سيما الى الضرورة المطلقة لاستقلال البحث العلمي والتقني في بلدان الاطراف ، الامر الذي يساعد على الخروج من الاشكال الخاطيء : تقنيات حديثة تنسخ عن تقنيات الغرب الحالي ، او تقنيات قديمة كانت تتلاءم مع ظروف الغرب منذ زهاء قرن وهي ليست ظروف الاطراف حاليا . ثمة مجال للتشديد على هذه المقولة التي يبرهن الصينيون وحدهم عن خيال عملي حولها .

في هذا المجال لم يكن بحثنا كافيا . والسبب في ذلك هو اننا كنا نميل الى اعتبار التكنولوجيا كمعطى خارج عن المشكلة ، « كمتحول مستقل » . ضمن هذا الاطار المحدود ، من البديهي ان يقتصر الاختيار التحديثي ، الذي يفرض نفسه ، على نقل التكنولوجيا الغربية الحالية ، كما فعلت اليابان وروسيا في ايامهما . والحال اننا بدأنا نعلم ان البحث التكنولوجي بحث موجه وفقا لما يلائم حاجات النظام وان التقنية بالتالي ليست معطى خارجيا . هنا ايضا كان تحليل مشكلات التخلف بشكل نقطة الانطلاق لنقد النظرية الاقتصادية العامة ، فالهيمنة التي يمارسها المركز على الاطراف عبر احتكاره التكنولوجي ، الذي اكتشف بوضوح ، لا سيما من خلال الاعمال المتعلقة باميركا اللاتينية ، ومن خلال دراسة مشكلات « تحويل التكنولوجيا » ، جاءت لتذكر ان الفرضية الاقتصادية حول استقلالية التكنولوجيا كانت وظيفتها تجنب المشكلة . اذ ان المقصود توجيه البحث من اجل استنباط تقنيات حديثة اكثر تكيفا مع المشكلات . فليس المقصود اذن ، بما يتعلق بالبلدان المتخلفة ، « ان تقسم الاجاصة قسمين » وتختار « التقنيات الوسيطة » المعروفة سلفا ، والواقعة في منتصف المسافة بين التكنولوجيا الباطلة لاوروبا عام ١٨٤٠ ، والنسي فقدت فعاليتها اليوم ، والتكنولوجيا الفائقة الحديثة للولايات المتحدة عام ١٩٧٠ ، بل المقصود ان تحدد الخصائص الاقتصادية لتقنية ثالثة حديثة . لقد صير الى صياغة توضيح لما ستكون عليه الخصائص الاقتصادية

لهذه التكنولوجيا (٥) .

٣ - ما زالتا نعتقد اذن انه ينبغي الانطلاق ، في كل تحليل علمي للمشكلات ، لا من تفسير النصوص المقدسة ، بل من الواقع ، ومن الطريقة التي يجد هذا الواقع انعكاسه عبرها في نظرية وايديولوجية المجتمع الذي يحل به هذا الواقع . واذن فنحن نستأنف ، انطلاقا من هذا الموقع ، نقاشنا المتعلق بالمسالتين الاساسيتين المطروحتين اعلاه .

وفقا لهذه الطريقة في التحليل ، انطلقنا من نقد نظرية التبادل الدولي وحددنا « ان نقد التبادل الدولي ، الذي هو نقطة الانطلاق الضرورية لصياغة المشكلة ، من شأنه ان يؤدي حتما الى تجاوز حدودها » (ص ٧٠) . ونحن لا نجهل انه اذا كان هناك تبادل غير متكافئ ، فلاشك التشكيلات الاجتماعية في المركز وفي الاطراف تشكيلات مختلفة بعضها عن بعض . وسوف نبرهن ذلك بالتحديد . لكن المرء يكتشف المشكلات بشكل افضل بكثير عندما ينطلق بالضبط من تحليل علاقات السيطرة - عديم التكافؤ - التي يقيمها هذان الطرازان من التشكيلات المنخرطة في نفس المنظومة العالمية .

لقد اثارت أطروحة التبادل غير المتكافئ ضد صاحبها ، عمانوئيل ، ثورة ميمية (٦) . هذا لا ينبغي ان يفاجيء احدا ، بل على العكس ، اقيد دجه لعمانوئيل ثلاثة انواع من النقد . النقد الاول ، وهو الذي وجهه له بتلهايم ، آلي على نفسه ان يقع ضمن اطار تفكير صاحب كتاب التبادل غير المتكافئ . لكن بتلهايم يمتنع عن استخلاص النتيجة المنطقية لتعميم نماذج ماركس حول تحول القيم الى اسعار انتاج في حقل العلاقات الدولية ، وكذلك لفرضيته الخاصة (الخاطئة) ، من ان معدل القيمة الزائدة هو

(٥) Urs Muller - Plantenberg « التكنولوجيا والتبعية » ، في مجلة « نقد

الاتحاد السياسي » عدد ٢ ، ١٩٧١ .

(٦) Emmanuel A. « التبادل غير المتكافئ » باريس ، ١٩٦٩ . نجد صدى لهذه المناقشة

في صحيفة « لوموند » (١١ تشرين الثاني ١٩٦٩ ، مقالين لعمانوئيل وبتلهايم) ، وفي

مجلة « السياسة اليوم » (١٩٦٩ - ٧ ، مقالات لـ Emmanuel A.

G. Dhoguois , A. Granou , H. Denis , C. Bettelheim) .

ومجلة « الانسان والجمع » (اعداد ١٢ ، ١٥ ، ١٨ و ١٩ ، ١٩٦٩ - ٧١ ، مقالين

لعمانوئيل وبتلهايم) .

معدل ارفع في المركز ، وذلك لان هذه النتيجة ستكون عندئذ ان البلدان النامية هي التي تذهب ضحية التبادل غير المتكافئ ! وقد اكدت سلسلة ثانية من الانتقادات ان الاجور هي اكثر ارتفاعا في المركز لان انتاجية العمل فيه انتاجية اقوى ، مما « يبرر » عدم التكافؤ هذا . هل ينبغي ان نكرر هنا ما قاله عمانوئيل من ان هؤلاء المعلقين يقعون في حقل التوتولوجيا الحديدية ، ناسين ان قيمة قوة العمل ، عند ماركس ، مستقلة عن انتاجيتها ؟ اما موقف المجموعة الثالثة من النقاد فيبدو ظاهريا ادق . فهم يذهبون الى حد انكار ان يكون لعبارة التبادل غير المتكافئ اي معنى ، ويمتنعون عمانوئيل من حق استعمال نماذج تحويل القيمة . فهذه النماذج لا يكون لها معنى ، في زعمهم ، الا ضمن اطار نمط الانتاج الرأسمالي ، ولا يمكن تعميمها على العلاقات القائمة بين تشكيلات مختلفة (٧) . هذا التأكيد يجعل النقد منيما حصينا . ولكن باي ثمن ؟ الثمن هو انكار وجود منظومة رأسمالية عالية وحيدة ، اي في النهاية انكار وجود الامبريالية نفسها ! لا شك في ان نماذج التحويل لا يمكن تعميمها على كل الاوضاع . لا يمكن مثلا ان يصار الى تعميم استعمالها في تحليل العلاقات التجارية التي قامت بين اليونان القديمة وبلاد فارس . الاقتصاد احمدي وحده ، الذي يحاول صياغة نظام شامل ، هو الذي يسمح لنفسه بنزوات عقيمة من هذا النوع . ولكن ليست هذه هي الحال ، اذ رغم كل شيء ، فالمركز والاطراف يتمتعون جميعا الى نفس المنظومة الرأسمالية المالية .

ان ماركس يضع نظرية نمط الانتاج الرأسمالي ويحدد ، بشكل مجرد ، شروطا ثلاثة لنمط الانتاج هذا : تعميم الصيغة السلعة للمنتوجات (السوق المعممة) ، تعميم الصيغة السلعة لقوة العمل (وجود سوق

(٧) هذا النقد المرفوض جملة وتفصيلا هو نقد E. Chatelain (« الى اين تؤدي اطروحة التبادل غير المتكافئ ؟ » في مجلة « نقد الاقتصاد السياسي » عدد ٣ ، ١٩٧١) . اما مؤلف P. Florian (« عمانوئيل عند اللامتقين » ، نفس المصدر) فهو موقف ادق بكثير ، فلقد اقر يعترف بوجود تحويل اعمى للقيمة الزائدة (ص ١٠٢) كما يعترف علنا في امكنة اخرى بوجود هذا التحويل (J. Bailly et P. Florian « تباين قسم التناقضات في الاقتصادات نصف المعشمة » ، نفس المصدر ، ص ٢٩) . فنقاشه يدور الآن في النهاية حول الاطروحات المتعلقة بالنتائج السياسية المستخلصة بسرعة من قبل الطرفين ، وهي لا شأن لها باطروحة التبادل غير المتكافئ .

للعمل ، وحيدة طبعا) ، تعميم منافسة رؤوس الاموال (وجود سوق لراسمال ، وحيدة هي الاخرى ، تتجلى من خلال القسمة المتساوية لمعدل الربح) . هذه الشروط الثلاثة لا تهبط من سماء المخيلة . انها تعبر بشكل تجريدي عن واقع نمط الانتاج الراسمالي الذي يدرسه ماركس والذي تشكل انكثرا في منتصف القرن الماضي نموذجه العياني . اما المنظومة الراسمالية العالمية فهي صعيد اخر من الواقع ، ينبغي ان يحدد بشكل تجريدي هو الاخر اذا كنا نود القيام بتحليل نظري له . والحال ، ان المنظومة العالمية تتجلى ، على هذا الصعيد الشرعي من التجريد ، عبر وجود سوق عالمية للبضائع وعبر التحرك الدولي لراسمال . بما ان هناك سوقا عالمية للبضائع ، هناك مشكلة القيم على الصعيد الدولي . وبما ان مثل هذه المشكلة موجودة ، يجب (لا فقط يمكن) استعمال نماذج تحول القيم . ان المسألة الوحيدة التي تطرح هي معرفة ما اذا كنا سنستعملها بشكل سليم او لا (قيمة الفرضيات المضمرة ، الخ) . على هذا الصعيد ، تحيل قراءنا اذن الى توسيعات هذا الكتاب التي ليس لدينا ما نضيفه اليها .

من الثابت ان التبادل غير المتكافئ ليس هو علة عدم تكافؤ الاجور بل العكس . لماذا اذن تكون الاجور اكثر ارتفاعا في المركز ؟ بالطبع لان التشكيلات الاجتماعية في المركز مختلفة عن تشكيلات الاطراف . لكن الاكتفاء بهذا القول دون زيادة يعني العودة الى تكرار نفس المقولة بصيغة مختلفة دون ان يصار الى التقدم قيد انملة . من البديهي ان في الاقتصاد الراسمالي المطلق (نمط الانتاج الراسمالي المركزي ، الذاتي المركز ، الذي يدرسه ماركس) توجد علاقة بين المستوى الاجمالي للانتاجية (مستوى نمو القوى الانتاجية) وبين مستوى الاجور . اذ لو هبط الاجر الى ما دون مستوى معين ، لتجاوزت طاقة النظام على الانتاج طاقته على الاستهلاك ولوجب ان يقلص الانتاج (وتكون الظاهرة اكثر تعقيدا فيما او ولد انخفاض الاجر تراجعا نحو تقنيات اقل فعالية) . لقد خصصنا صفحات عديدة من هذا الكتاب لنبرهن هذه العلاقة ، عن طريق صياغتنا للنقد اللازم للنظرية الحديثة حول التوازن العام ومعدل الفائدة . وفقا لهيكله الصيغ يمكننا صياغة السبب النظري الذي من اجله لا يمكن لمعدل القيمة الزائدة في النموذج الخالص لنمط الانتاج الراسمالي ان يزداد الى ما لا نهاية . هكذا فقط يمكننا صياغة القيمة العلمية لقانون التدبلي

الاتجاهي لمعدل الربح ، لاننا على هذا النحو فقط نتمكن من اقامة البرهان على ان هذا الاتجاه يتقلب حتما على الاتجاهات المعاكسة . هذا البرهان ، وهو اساسي ، يفسر ما هو ملاحظ من حصة مستقرة نسبيا للاجور والارباح في الدخل الوطني . هذا الامر . الذي تحاول جيسون روبنسون ان توضحه بشكل اخر (يادخالها لمعدل الفائدة) ، يبقى في النهاية دون تفسير في النظرية الحدية لتوازن انعام (٨) . وبالطبع ، لا يمكننا ان نرى كل ذلك ما لم ندرس بجدية « الاقتصاد البرجوازي » ونحاول ان نتقده بعمق ، اذ ان هذا التقد يتيح لنا ان نرى مشكلات تفتب عنا اذا اقتصرنا ببساطة على ترديد ان قيمة قوة العمل ليست مستقلة عن مستوى نمو القوى الانتاجية . ان نقد نظرية التوازن العام تتيح لنا ادراك معنى هذه العلاقة فارضة علينا ان نسلك من جديد الطريق التي سلكها ماركس بانتقاله من الواقع العياني الى التجريد النظري . لكن الكل ، الذي يتجلى عبر الصياغة التكرارية لهذه التجريدات النظرية ، يجعل من الماركسية فلسفة ديمقراطية ، في حين انها ليست سوى منهج *méthode* .

لكننا بينا ايضا ، وبشكل مواز ، ان هذه الصلة الضرورية كانت تضمحل ، بالنسبة للاقتصادات الرأسمالية البرانية الوجهة في الاطراف . ويمكن عندئذ ان يحتجز الاجر في الاطراف على مستويات منخفضة جدا دون ان يعيق ذلك سياق النمو البراني الوجهة . هنا بالذات يكمن مركز برهانا على ان نمط الانتاج الرأسمالي ، اذا كان ذاتي المركز ، يتجه الى ان يصبح النمط الوحيد ، بينما « تحتجزه » الوجهة البرانية اثناء نموه وتتمعه بالتالي من ان يصبح النمط الوحيد . هذا البرهان ، وهو جوهري ، يفسر لماذا لا تولد المنظومة العالمية في الاطراف نفس التشكيلات التي تولدها في المركز . على هذا الصعيد ، تلقي معنا المساهمة الاميركية اللاتينية النقاء تاما .

ماذا يعني ، ضمن هذه الشروط ، الثنائي اقتصاد ذاتي المركز - اقتصاد براني الوجهة ؟ يعني ان هناك صلة عضوية في الاقتصاد الذاتي المركز بين حدي التناقض الاجتماعي : البرجوازية والبروليتاريا ، وان كليهما متكاملان ضمن نفس الواقع الذي هو الوطن *Nation* .

(٨) هذا النقض في نقد ج. روبنسون بالمقارنة مع نقضنا نجد صداه الواضح في مقالة بايي وفلوران المذكورة اعلاه .

كما يعني بالمقابل ، ان في الاقتصاد البراني الوجهة لا يسعنا ان نجد هذه الوحدة بين اتطرفين التقيضين ضمن الاطار الوطني national ، وان هذه الوحدة منقسخة ولا تعثر عليها من جديد الا على الصعيد العالمي .

ان التحليل التفاضلي différentielle للقوانين الجوهرية لسيرومة المنظومة العالمية ونمط الانتاج الراسمالي يؤدي اذن بالضرورة الى نتائج هامة . فكيف نجب بصد ذلك اذا كانت هذه النتائج تستوجب اعادة النظر في كل امكالية مستقبل الراسمالية . والحق انه لا يمكن ان نرد اثر هذه النتائج الى الحقل الاقتصادي وحده ، وان ننزع عنها كل معنى سياسي ، دون ان نتخلى في الوقت نفسه عن الدور الحاسم لبنية علاقات الانتاج ، **في الحكم الاخير** ، كي تقع في الانتقائية الوضعية او البنيوية . ان اعادة النظر ليست مكروهة الا بالنسبة للذين يبحثون عن حقائق يقينية لا تحول ولا تزول .

اولى هذه النتائج ، وهي تقع على صعيد الاقتصاد المباشر ، هي التبادل غير المتكافئ ، الذي يعني تحويل القيمة ، لا اكثر ولا اقل . القول بأن هذا امر لا معنى له لان القضية هي قضية علاقات مختلفة ، من شأنه ان يؤدي الى اعتبار التحليل الذي قام به ماركس بالنسبة للتراكم الاول - وهو ايضا تحليل يتناول علاقات بين تشكيلات مختلفة - تحليلا سخيفا . اما اتهام نظرية التبادل غير المتكافئ بأنها تعني ان « عمال المركز يستغلون عمال الاطراف » فهو ، بالمعنى الحقيقي ، تخريف وهذيان ، اذ ان ملكية رأسمال وحدها هي التي تسمح بالاستغلال . هذا النوع من الهذيان لا يبرهن شيئا ، لا مع التبادل غير المتكافئ ولا ضده . كما انه يعني القبول بعلاقة آلية بين مستوى المعيشة والمواقف السياسية ، ووجدانية البنية التحتية - البنية الفوقية ، بطريقة طفولية ، الى تحديدات اقتصادية مباشرة . واما اتهام نظرية التبادل غير المتكافئ هذه بأنها تعني ايضا ان برجوازية الاطراف لها مصلحة ، كالبروليتاريا ، في التحرر من سيطرة المركز ، فهو ينسى ان هذه البرجوازية بالذات قد تكونت منذ البدء في ركاب برجوازية المركز ، مما يعني ، مرة اخرى ، رد الحياة الاجتماعية الى بعض المقولات الاقتصادية التبسيطية . هدف الكتاب ليس ان يناقش كل هذه المشكلات . فنحن ندع اذن هواة المناقشات العقيمة يتابعون هذا النوع من المساجلات .

ان التبادل غير المتكافئ يعني ، بشكل اعمق ، ان مشكلة صراع

الطبقات ينبغي أن تبحث بالضرورة على الصعيد العالمي ، وأن المشكلات الوطنية لا يمكن أن تعتبر ظواهر عارضة تتراصف الى جانب المشكلة الجوهرية التي هي صراع الطبقات « الخاص » . في الحقيقة ، هذا هو السبب الذي يجعل النظرية المذكورة مزعجة الى هذا الحد . اذا انها تعني ان البرجوازية (برجوازية المركز ، وهي اوحيدة التي توجد على صعيد المنظومة العالمية) تستغل الجماهير البروليتارية والمتبلترة على الاخص ، في المركز وفي الاطراف ، لكنها تستغل هذه الاخيرة بشكل اعنف واوحش . وان هذا امر ممكن لان الاولية الموضوعية التي تبني عليها الوحدة التي تربطها بطبقتها البروليتارية (بفعل الطابع الذاتي المركز للاقتصاد الوطني الذي تنبثق عنه) ، والتي تحد من استغلالها في المركز ، اولية لا تعمل عملها في الاطراف البرانية الوجهة .

لقد توقف تحليلنا عند هذه النقطة لان موضوعه ليس القيام بتاريخ عياني للاطراف خلال القرنين الماضيين ، لا ولا القيام بتنبؤات تتعلق بالمستقبل . اذا ان المنظومة العالمية اذا حلت على هذا النحو تكشف عن انها تحتوي ، في المركز كما في الاطراف ، على عناصر تطرح اعادة النظر فيها من منظور اشتراكي كما تحتوي في الوقت نفسه على عناصر اخرى مناقضة للدولي ومعارضة لها . ان اية نبوة - حتى ولو نسبت الى ماركس او لينين او تروتسكي - لا يمكنها ان تحل محل جدلية التاريخ الفعلية .

ان تكون المنظومة العالمية ، بما هي عليه من سمات ، لم « يجعل من الممكن » نمو التيارات الاشتراكية وحسب في الاطراف ، بل ادى حتى الان الى نقل النواة الرئيسية للقوى الاشتراكية من المركز الى الاطراف . وليس في ما نقول اي تعبير عن « نظرية للعالم الثالث » ، بل ملاحظة مسطحة فقط لواقع ان التحولات بالاتجاه الاشتراكي لم تفتح الثورات حتى الان الا في اطراف المنظومة . هذا الواقع يحتاج الى تفسير ، ككل الوقائع ، ويمكن بالطبع ان نجد هذا التفسير . شكل من اشكال التعلص من المشكلة هو انكار الطابع الاشتراكي للتحولات المذكورة ، سواء في النظر الى تاريخ الثورات في الاطراف وكأنه نتيجة « لمصادفات تاريخية » او في قصرها على « عاميات فلاحية » كما يزعم التروتسكيون . هذه الطريقة في انكار تحولات المنظومة على الصعيد العالمي - وهي في النهاية انكار لوجود منظومة عالمية - وظيفتها ان تنقد الطابع المقدس المعطى لتحليل نمط

الانتاج الرأسمالي من قبل ماركس . وان تجعل منه ، لا نقطة الانطلاق في التحليل ، بل كلا لعلم نهائي . اذ ان هذه الطريقة تنسى ان الاطراف ، يحكم انخراطها في المنظومة العالمية ، قد قبلت الى حد بعيد ، وهذه ظاهرة جوهرية شددنا عليها في هذا الكتاب . هل يمكننا ان نستمر في اعتبار العالم النامي معزولا عن اطرافه ؟ هذا يشي ان القوة الاقتصادية العالمية الثالثة تتكون من الشركات الاميركية في الخارج ، وان البروليتاريين الذي ينتجون قيمة زائدة من اجل رأسمال الاميركي الشمالي موجودون في الخارج كما في الولايات المتحدة . عندما يعترف بتلهايم بهذه الواقعة فانه يعود منذ فترة قريبة العهد الى صياغة صحيحة للمشكلة تكاد تستعيد حرفيا صياغتنا نحن . والحق انه يكتب : « اعتقد من المهم جدا ان نرسم ، كما هي الحال في المقال ، خطا فاصلا شديدا للوضوح بين نظرات ماوتسي تونغ ، والاتجاهات العالمية التي ترى البلدان المتخلفة المزعمومة كبضاعة نمو كاسدة او بلدانا متأخرة ، في حين انها نتاج السيطرة الامبريالية التي جعلتها تتحول وتخرط في المنظومة الامبريالية العالمية ، حيث تقوم ضمن هذه المنظومة بدور محدد واضح ، دور خزان المواد الاولية واليد العاملة الرخيصة . هذا الدور هو الذي يجعل جماهير هذه البلدان ناضجة من اجل الثورة ، سواء كانت هذه الجماهير جماهير بروليتارية ، بالمعنى الدقيق للكلمة ، او كانت جماهير متبلترة *prolétarisées* وقادرة بالتالي على ان تكون محركا لسياسة بروليتارية » (١) . من هنا بالذات يتخلى بتلهايم عن المواقف الفامضة التي وصفناها بانها « ما قبل اللينينية » وهي مواقف كان قد اتخذها في نقاشه مع عمانوئيل ، ذاهبا الى انكار التبادل غير المتكافئ .

لا شك في ان ادوات التبلتر في الاطراف لم تدفع الى نهايتها ، بالضبط بسبب الطابع البراني الوجهة للنمو في الاطراف . حدث بهذا الانساع له نتائج جدية . في الاطراف تفقد الحركة « صفاءها » النظري الموهوم : فهي في نفس الوقت معادية للرأسمالية ووطنية . الاتجاهات الوحيدة التي حققتها الاشتراكية - حتى اليسوم - تقع بالضبط حيث كان هذا الامتزاج بين الاهداف الاشتراكية والوطنية على اتمه ، (الصين

(١) C. Bettelheim « حول « ماركسية مار » ، رسالة الى Rossana Rossanda

الدار ١٩٧١ ، في مجلة « المانيستو » ، باريس ، ١٩٧١ ، ص ٢٤٢ .

وفيتنام) . ان الطابع شبه المتبلتر لجماهير واسعة جدا يولد بالتأكيد كل انواع الاتجاهات العنوية و« الانحرافات » الممكنة : لا سيما الاتجاه نحو بحث الرأسمالية الزراعية ، والاتجاه نحو تكوين رأسمالية الدولة كذلك ، واخيرا الاتجاه نحو « القومية » . هذا التحليل لا صلة له بالتحليل « القانوني » (نسبة الى فراتز قانون) الذي ينكر ان تكون الجماهير المتبلترة في الاطراف مهياة من اجل الاشتراكية - بحجة « مكاسب مادية » موهومة - لصالح المجموعات الفلاحية وحدها . والنقاش الفاض وحده هو الذي يتيح الخلط بين التحليين . كل ذلك لا يمكن ان يصدد الا اولئك الذين يتعمنون لو بقي التاريخ « صافيا » ، ومطابقا لترسيمة وضعت مرة واحدة من اجل كل المرات بواسطة « الكشف القدسي » لعام ١٨٦٧ . ان العجز عن العمل وعن تغيير الواقع ، الذي يسم الثروتسكية ، هو في اصل هذا الاحتجاج الفارغ ضد الواقع .

ان التمييز الذي نقيمه بين جماهير بروليتارية ، شبه متبلترة ، متبلترة وفي طريقها الى التبلتر *Proletariées et en voie de prolétarianisation* والاصرار الذي ندعو من خلاله الى تحليل اواليات التبلتر في الاطراف بصورة دقيقة ، ووعينا للطابع غير المكتمل لهذه العمليات ، كل ذلك يجيب سلخا على جميع حاملي السلام بالعرض والذين يكتفون ، في النهاية ، بالتذكير بان نمط الانتاج الرأسمالي يتحدد على مستوى علاقات الانتاج ، لا على مستوى علاقات التبادل . هذا التذكير البليد يؤدي الى الخروج عن الموضوع لان القضية هي قضية المنظومة الرأسمالية العالمية ، لا قضية نمط الانتاج الرأسمالي . مثل هذه التحليلات ، التي لا تتوصل الى توضيح الحدث اواقع (لماذا لم تفتح الثغرات في المنظومة حتى الان الا في الاطراف ؟) هي اذن تحليلات عميقة تماما .

بل يجب حتى الذهاب الى ابعد . ان « قومية » الشرق ليست نتاجا « لعدم نضجه » ، بل هي صدى لاخفاقات الغرب ، لتأجيل الحل الاشتراكي في البلدان النامية . واذا كان لهذا التأجيل ان يطول ، وهذا احتمال تاريخي ، فليس من المستبعد كذلك ان تتعاش الاشتراكية (حتى ولو كانت جزئية) زمنا طويلا مع القومية (حتى ولو كانت « بروليتارية ») .

لكن البديل الذي ارسم حتى الان ليس هو الوحيد الممكن على وجه التاكيد . فلا شيء يمنع من تصور تحولات اشتراكية في المركز ، ولا تستطيع اية حجة اقتصادية تبسطة تتعلق باستيعاب الجماهير

العالية ضمن المنظومة ، أن تكون حجة قاطعة ، لأن هذا الاستيعاب ، حتى ولو كان حدثا (جزئيا) فهو ليس حدثا لا يمكن الرجعة عنه (كما لو كان كليا) . وليس مطروحا بالنسبة لنا انكار هذا الحدث مبين الاستيعاب (الجزئي) ، الذي لا يفهم تأجيل الحل الاشتراكي في الغرب بدون ، الا باللجوء الى حجج ذاتوية وحكاية (وضع « القادة » النقيبين والعمال ، الخ) . هذا الحدث يفسر أيضا النزلاق « الرفض » الاشتراكي من البروليتاريا « التقليدية » الى الاوساط الهامشية ، كما يفسر انعكاس هذا النزلاق في الايديولوجيا ، مما تشهد عليه كتابات ماركوز . هل ينبغي ان نحدد هنا ، لتفادي التفسيرات الجدالية التي في غير موضعها ، ان البديل للتحويلات الاجتماعية في الغرب يقتضي ان يخرج انهام النظام والاعتراض عليه عن دائرة الاوساط الهامشية ، ولكي يحرك بالضبط جماهير عريضة ، لا فقط من البروليتاريا العالية « التقليدية » ، بل كذلك من الشرائح المتباعدة الجديدة ، لا سيما ذوي « اليافات البيضاء » و « التقنيون » الذين تزداد اهميتهم العديدة وستزداد ايضا مع الامة ؟

بين هذين الاحتمالين ، والعدد اللانهائي من التركيبات القائمة بينهما ، يظل الحكم للتاريخ وحده . وكل تنبؤ في هذا المجال يظل وهميا .

اخيرا ، ان نقد التبادل غير المتكافئ يكشف عن القوة المدمشة التي تتمتع بها النظرة الى العالم من خلال اوروبا *l'eurocentrisme* . كان احب على البعض ان تراث بروليتاريا المركز عن برجوازيته الدور المحرك في التاريخ ، ان تراث الواجهة « الايجابية » من نمو الرأسمالية دون ان تراث اوجهه « السلبية » . لكن النمو ، لسوء الحظ ، ليس متكافئاً ، وهو يتضمن انتقال الدور المحرك في التاريخ من حضارة الى اخرى . الحضارة اليونانية لم تعمر بعد الرق . والرأسمالية . لن تتخلى عن مكانها للاشتراكية ما لم تخل الحضارة الاوروبية الطريق لحضارة كونيية حقيقية . ان مشهد البروليتاريا « المتقدمة » في الغرب وهي تحمل الاشتراكية « هدية » للجماهير « المتأخرة » في الاطراف ليس مشهدا « لا نطاق » : انه بيساطة امر يكذبه التاريخ حتى الان .

والتبادل غير المتكافئ يستلزم انتباهنا ايضا لحدث اخر - كبير الاهمية - هو ان الهيمنة ضمن المنظومة الرأسمالية العالمية تنتقل الى السياسة . نحن لا نشير الى ذلك الا اشارة وجيزة . مع ذلك فهنا يكمن

الامر الجوهري عندما يطرح الموضوع من مظهره الرئيسي: مظهر دينامية التشكيلات الطرفية وآفاقها .

{ - اتنا على اتفاق أساسي مع كل التيار الفكري الذي يحلل تاريخ تكون التخلف كنتيجة لتمر الرأسمالية على الصعيد العالمي ، وينبذ من هنا بالذات جميع الابطال التي ولدتها مماثلة مفهوم التخلف بمفهوم « السلفية » *traditionalité* . النمو والتخلف ، بالنسبة لنا ، يشكلان القطبين النقيضين لوحدة جدلية . هذا الطراز من التحليل هو الان تحليل كل المدرسة - او المدارس - الاميركية - اللاتينية ، هذه المدرسة التي تدفن لها النظرية المعاصرة بالقسم الجوهري من نتائجها . اما الفروقات داخل هذا التيار فتبدو لنا في معظم الاحيان فروقات صغيرة تعبر عن امر بسيط هو تشديد هذه المجموعة او تلك على هذا المظهر او ذاك من المشكلة ، في صلتها الوثيقة بواقع قومي مدروس - متروك الى ابعد الحدود - ونادرا ما تقع حول اختلافات نظرية اساسية .

هكذا عمدنا نحن - كمصري - الى التشديد على دور الربيع العقاري - الذي تستأثر به طبقة الملاكين العقاريين « المستفيدين » من انخراط بلدهم في المنظومة الرأسمالية الدولية - في معرض كلامنا عن تكون الازمة الزراعية في بلدان الاطراف وعن احتجاز الاجور وتعويضات عمل الفلاحين الصغار على مستوى منخفض جدا في هذه البلدان . مؤلفون عديدون من اميركا اللاتينية شددوا على مسؤولية الطابع الخارجي للسوق في مفاقمة عملية احتجاز الاجور هذه . نحن هنا متفقون جيدا وقد بينا الصلة الوثيقة بين جميع هذه الظواهرات في امكنة عديدة من كتابنا . كذلك فان نقد نتائج سياسة الاستعاضة عن الواردات ، حيث انتجت اميركا اللاتينية مرة اخرى اكثر التحليلات انتظاما على يد راول برينش وسليز فورتادو وماريا كونسياسو تافاريس (١٠) ، يلتقي هو الآخر مع تقدينا .

بعد هذا ، تبقى مشكلة المستقبل موضوعا لنقاشات لا فقط ممكنة ،

(١٠) Celso Furtado « النمو والركود في اميركا اللاتينية : طرح بنيوي » ، Yale
Maria Conceição Tavarés ١٩٦٥ « تهاوت عملية الاستعاضة عن الواردات
في البرازيل » (بالبرازيلية) ١٩٦٤ .

بل ضرورة كذلك . ليس حب المستقبلوجيا هو الذي يدفعنا الى هذا التاكيد . وليس في نيتنا ان نلعب دور التنبئين بعد ان انتقدناهم . اذا كان من الضروري دراسة ما ينمو فان ذلك يتم فقط عن طريق التواضع الذي يفرض نفسه من اجل مراجعة التحليلات ، في كل مرحلة ، على ضوء تطور الواقع نفسه .

خلال السنوات الاخيرة كان التشديد على الدور المتماظم الذي تلعبه المؤسسات الكبرى المتعددة الجنسيات او ذات الجنسية الخارجية *multi ou trans - nationales* في تكييف المنظومة العالمية . وكان تحليلنا في هذا المجال ناقصا وقديما (١١) . مع ذلك فاننا نستاذن للتساؤل عما اذا كان البعض يغالي حول دور هذه المؤسسات عندما يرى فيه بداية لعملية انتاجية رأسمالية عالمية . اذا صير الى الموافقة رغم ذلك على استباق الواقع كثيرا ، فالى اين يمكن ان يؤدي نمو هذه العملية العالمية لا لقد طرحنا للنقاش ، في هذا الكتاب ، تحليل ماركس حول الافق الاستعماري في عصره ، دون اية خشية من ارتكاب « رجس

-
- (١١) نقرأ الكتابات جدا في هذا الميدان . نذكر منها هنا على الامثل : G . Arrighi « الشركات المتعددة الجنسية ، استقرارية العمل والنمو الاقتصادي لافريقيا الاستوائية » في « النمو الاقتصادي والتغلف في افريقيا » اينودي ، ١٩٦٩ M . De Cecco « تأثير الهيئات المتعددة الجنسية على الاقتصاد السياسي للمناطق المتخلطة » (الانكليزية) S . Hymer « المراكز الثلاثة ، عمر الهيئات المتعددة الجنسية » (تيليرغ ، ١٩٧٠) . « الهيئات المتعددة الجنسية واحلافها » (نيو ستيتمان ، عدد ١ ، ١٩٧١) S . Hymer and S . Rosnick « التجارة العالمية والنمو الفردي » M . Kidron « الرأسمالية الغربية منذ الحرب » بنفوين ، ١٩٧٠ C . A . Michalet « المؤسسة المتعددة الجنسية » (Dunod ، ١٩٦٩) R . E . Miller and P . R . Carter « الاقتصاد الثاني الحديث ، تحليل للكلفة - البدل » Rowthorn . (1971 , Conf , Planning , Monrovia) « الرأسمالية منذ الحرب » O . Sunkel . 1970 « التكامل الرأسمالي المتعدد الجنسية والتدخل القومي في اميركا اللاتينية » في « السياسة الخارجية » عدد ١٩٧٠ . B . Sutcliffe « توقفات حول الرأسمالية في السبعينات : بيلان الرأسمالية الطرفية » . (M . Tanzer . (Conf . Tilburg 1970)

هرطقي « ندع الخوف منه للدغماطين (ص ٢٤٥ وما يليها) . ولكن ينبغي علينا ، بدورنا ، أن نوافق على أن افقنا يظل مبنيا على الاتجاهات الراهنة ، وقد يفقد قيمته هو الآخر في المستقبل . فإذا لم يقدم حـل اشتراكي للتناقض المتعظم الذي تتكشف عنه الاتجاهات الراهنة للاستقطاب بين دول نامية ودول متخلفة ، فإن المنظومة العالمية نفسها سوف تقدم « حلا » بتطورها في اتجاهات غير متوقعة .

وفقا لهذه الذهنية ، ألا يحق لنا أن نطرح بعض الاسئلة المتعلقة بالبلدان « شبه المصنعة » ، لا سيما في اميركا اللاتينية ، البرازيل والمكسيك ؟ فهناك ، حيث يلعب **مفعول الحجم** دوره ، والذي ينبغي دراسته بصورة منظمة أكثر ، الامر الذي يفقد اليه كتابنا عمليا) ، هل ينبغي استبعاد افق النمو الرأسمالي الذاتي المركز ؟ هذا الافق لا ينبغي ارجاعه الى المشكلة القديمة للرأسمالية الوطنية . اليس يوسع المكسيك (او البرازيل ؟) أن تصبح شيئا فنيئا ، مثل كندا ، مقاطعة من الولايات المتحدة كاملة النمو ، بمعنى أن ظاهرات الهامشية المرئية حاليا من شأنها أن تتضاءل حتى تزول ؟ هذا النمو الذاتي المركز يضطلع به عندئذ لا رأسمال الوطني ، بل رأسمال الولايات المتحدة الذي يشترك معه بالطبع رأسمال الاول بصورة مصغرة ، كما هي الحال في كندا . في هذه الحال ، من الواضح أن التناقض ينتقل عندئذ من الحقل الاقتصادي الى الحقل الثقافي - السياسي . نعود فنلتقي هنا بمشكلة انتقال الغلبة في المنظومة من الاقتصادي الى السياسي ، الامر الذي كنا قد اشرنا اليه .

لا مجال في هذا الملحق للإجابة على هذا السؤال الذي يقتضي أعمالا جديدة كثيرة . لكنه يثير التفكير . إذ أننا حددنا في هذا الكتاب ثلاثة عوارض للتخلف (ما سميناه « الخصائص البنيوية ») : عدم التكافؤ القطاعي للإنتاجيات ، التضعضع ، والسيطرة . من البديهي أن التضعضع لا يظهر بنفس الطريقة في البرازيل وفي افريقيا الاستوائية . في حالة البلدان « شبه المصنعة » من اميركا اللاتينية (البرازيل ، المكسيك ، الأرجنتين . .) يوجد منذ الآن مجموعة صناعية متكاملة . هذه المجموعة نفسها تنحو لأن تكون ذاتية المركز *tend à s'autocentrer* وإن يكن ذلك بطريقة خاصة . إذ أنها ليست مبنية على سوق داخلية واسعة ، تشمل كل السكان ، كما هي الحال في البلدان النامية ، بل على سوق داخلية جزئية فقط مكونة من الجزء « الضني » ، « المنخرط » من السكان . على هذا النحو نجد أن الصناعة

المتكاملة الذاتية المركز لهذه البلدان تدع خارج السوق سكانا هامشيين لا تستوعبهم ، يشكلون القسم الاعظم من سكان الريف وملحقاته في الاحياء الفقيرة من ضواحي المدن bidonvilles . هذه اظاهرة تنشأ عن الزراعة التي نعت في مرحلة لاحقة على الانخراط في المنظومة العالمية ، تبقى برؤية الوجهة وتقاسي ، من اجل ذلك ، من تعويض عملها بصورة منخفضة جدا وراكدة . فالتضعع ، الذي لا يظهر على صعيد الصناعة ، يتجلى على الصعيد الوطني بين الزراعة والصناعة . وكما نرى بوضوح في مثل البرازيل ، تتجلى هذه الظاهرة عبر بنية خاصة للتجارة الخارجية ، فتتخذ الصادرات صبغة صادرات البلد المتخلف « الكلاسيكي » (غلبة المنتجات الأولية ، لا سيما الزراعية) ، بينما تتخذ الواردات صبغة واردات بلد نام (طفيان الطاقة ، والمواد شبه النهائية ، وادوات التجهيز والمنتجات الغذائية) وليس منتجات مانيفاتورية من اجل الاستهلاك . هذه الملاحظة تدعو الى معاينة مشكلة العلاقات بين الزراعة والصناعة في النمو ، بمزيج من العمق . كما ندعو الى التساؤل عما اذا كان الشكل « الكلاسيكي » من التضعع ، الذي وصفناه في كتابنا (وفي ذهننا على الاخص اسيا وافريقيا) لم يكن يشكل المرحلة الاولى من التخلف ، او ما اذا كانت البلدان « شبه المصنعة » لم تكن تتصف بالاصل بخصائص مميزة اتاحت هذا الطراز من التطور .

اذا ذهبنا الى ابعد ، ينبغي ان نتساءل - في حال زوال التضعع تدريجيا بفعل استيعاب القطاعات التي ما زالت هامشية - ما اذا كان التخلف يزول ؟ ليست هذه سوى افتراضات ، انما يبقى التخوف من استمرار السيطرة حيث تتجلى بشكل خاص في ميدان المبادرة التكنولوجية . ويبقى ان التخلف ، في هذه الفرضية نفسها ، يتخذ مسالك مختلفة جدا عن تلك التي تعرف عنه عادة في الوقت الراهن . ان التشديد على التبعية اكثر من التضعع ، في اميركا اللاتينية ، يعبر عن هذه الاهتمامات .

وليسمع لنا مع ذلك ان نذكر انه ما من شيء يثبت ان الاتجاه الحالي هو اتجاه نحو التقليل التدريجي للقطاعات الهامشية واستيعابها . فسي المكسيك ، مثلا ، ما زال السكان « الهامشيون » يمثلون نصف مجموع السكان وقد بدا التعاطف الاقتصادي يتباطأ منذ وقت - فوصل الى مستوى ادنى من ٣٠٠ دولار بالراس ! ويبدو لنا ان التحديث الخارق لهذا البلد بين علمي

١٩١٠ و ١٩٦٠ ؛ الذي غدتى هذا الوهم حول الامتصاص التدريجي للهامشية، قد كان ممكنا بفضل الثورة الزراعية عام ١٩١٠ ووطنية سنوات حكم كارديناس (١٩٣٦ - ١٩٤٠) . كانت هذه هي النسخة الاولى من تيار ما ليث ان نما كثيرا فيما بعد في امكنة اخرى من « العالم الثالث » (الهند ، مصر ، الخ) . وحتى يثبت العكس ، يظل هذا الطرار من الوطنية « البرجوازية » (او « البرجوازية الصغيرة ») عاجزا عن الذهاب الى ابعاد من هذه الحدود ، لانه لا يستطيع قطع علاقته بالمنظومة العالمية . ثم ليس من الميزات ذات الدلالة ان تكون متابعة التعاطم الاقتصادي في المكسيك مبنية اكثر فاكثرا على تصدير اليد العاملة للولايات المتحدة ا حتى الان اكثر من ٧ ملايين موسمي على عدد اجمالي للكان يبلغ ٥٠ مليوناً (وعلى السياحة ، وهما امران يشهدان على اتجاهات اخرى - اتجاهات المستقبل - لهما دلالتها من حيث الاشكال الجديدة للتبعية والتخلف ؟

ان فائدة تحليل الافاق المستقبلية لا ينبغي ان تنسبنا اذن الواقع الراهن . . حتى الان ، يسير الاتجاه المسيطر في المنظومة العالمية نحو تفاقم الهوية بين المركز والاطراف ، لا نحو تقليصها . بهذا المعنى ما زالت **الامبريالية** تشكل المشكلة الحقة الوحيدة . يشهد على ذلك ببلاغة الافق الذي يرسمه **تقرير بيرسون (١٢)** . وكل محاولة لتقييع هذا الواقع الجوهري تفقد التحليل طابعه العلمي ويجعله يزوغ في النهاية نحو الايديولوجية التقريظية ، مهما كان بارعا وحاذقا . اما الاتجاهات الفاتكة الحدائة نحو تخصص دولي جديد **غير متكافي** ، فانها تبدو لنا ، مهما كانت جينية ، حقل اهم بالنسبة للبحث المقبل لذلك شددنا كثيرا على هذه الاتجاهات في هذا الكتاب . على كل حال ، ففي النظام الحالي ، كما في النظام الجديد الذي بدأت تظهر معالمه ، تبقى مسألة التبادل غير المتكافئة موضع اهتمام وعناية لان القضية تظل قضية تقسيم دولي للعمل (واذن للتبادل) غير متكافئة . ان موقع هذه المسألة ليس جوهريا لان التبادل يظل هو الظاهرة التي يتجلى عبرها عدم التكافؤ على صعيد المظاهر المباشرة

(١٢) « الشركة في النمو » نيويورك ١٩٦٩ . انظر نقدها لهذا التقرير في « توسيع الفراغ ، النمو عام ١٩٧٠ » نشرة « ذي وينتغ جاب » ، النمو في اعوام السبعين باربارا وارد ، ليونور داتجو وجي دي دانايز « نيويورك » ١٩٧١ .

اما جوهر المشكلة فهو ، كما اشرنا في الكتاب ، الثاني التناقض الجدلي:
الدائي المركز / البراني الوجهة (او النامي / المتخلف) .

اما ان يؤدي الاقتصار على صعيد المظاهر - بدلا من اعتبارها نقطة
انطلاق التحليل فقط - الى الانزلاق على منحدر التجريبية الوضعية ، فهذا
امر طبيعي جدا . ضمن هذا النوع ، يمكن الاشارة الى النقاشات حول
القيمة المتساوية لمعدل الربح على الصعيد العالمي ، التي ليست سوى
اتجاه ، يصطدم بالاتجاه المعاكس (عدم التساوي بين الاحتكارات ، تداخل
حقل السياسة الوطنية للدول ، الخ) . وهكذا الامر بالنسبة للنقاش
المتعلق بدينامية سوق العمل . فمعدل القيمة الزائدة ، الذي هو الكسر
ارتفاعا في الاطراف للاسباب التي درستها في هذا الكتاب ، يعني تحويلا
للقيمة لصالح المركز . ولكن بموازاة ذلك ، تكون سوق عالمية للعمل - ما
زالت جينية جدا - تستهلها الهجرات ما بين القارات . لقد استهل ال
brain - drain هذا الاتجاه بعد الحرب العالمية الثانية بالنسبة للمهارات
العليا . وكما هو الامر دائما ، يوضع العمل في تصرف رأسمال حيثما يريد
هذا الاخير ، لا العكس . ولكن اذا توصلت هذه الهجرات الى احتلال موقع
جوهرى في هذا الافق المقبل ، يبقى ان الفروقات الثقافية - الوطنية تظل
قابلة للاستغلال بواسطة رأسمال ، كما تبرهن بصورة واسعة جدا التجربة
الحالية للوضع غير المتكافئ للمال المهاجرين الى العالم النامي . وعلى
المدى الطويل ، يكاد هذا الانتقال الكثيف لليد العاملة يخلق « استعمارا
داخليا » ، مقابل الاستثمار الخارجي الحاصل اليوم . ان النموذج الذي
كان في السابق نموذج اميركا اللاتينية ، والذي هو اليوم نموذج الولايات
المتحدة واقريقيا الجنوبية ، حيث يشكل السود مستعمرة داخلية ، يذكرنا
للاسف بأن هذا البديل العنصري والابارتايدى الممم يجب ان يؤخذ بكل
جدية . هنا ايضا يصبح العامل السياسي ميطرا ، و « التبادل غير
المتكافئ » ، اذ يصبح عنصرا من داخل المجتمع « النامي » ، يزول بصفته
شكلا من التبادل الدولي .

هـ - هذه الطبعة الثانية لا تحمل الا تصحيحات صغيرة بالنسبة للاولى .
جرى تصحيح عدد كبير جدا من الاغلاط المطبعية . اما الاسلوب ، وهو احيانا
عويص ، فلم يجر تعديله ، وهو يتم عن الاصل الشقي للمحاضرات التي
انبثق الكتاب عنها ، بعض الجمل المسهبة تستمد تبريرها من فائدتها
التعليمية ومن رغبة المؤلف في ان يكون مفهوما من جمهور طلاب العلوم

الاجتماعية ، حتى ولو لم يكونوا اقتصاديين على وجه التخصيص . فقد تصورنا ، على سبيل المثال ، ان الكلام عن التطور المتقارن لتحدي التبادل السلعيين وعن الانتاجيات ، يكون اكثر وضوحا مما لو تناولنا المشكلة نفسها مباشرة باللغة الاقتصادية ، فحللنا تطور حدي التبادل العوالمية المزدوجة *Termes de l'échange factoriels doubles* . كذلك لم يبد لنا من الضروري ان نعود للمراجع الحديثة العهد — وهي كثيرا ما تكون قديمة بالفعل — لان كثيرا من الافكار التي دافعنا عنها هنا كنا قد عبرنا عنها منذ زهاء خمسة عشر عاما . وليس ذلك من قبيل الكسل ولا من باب الولع بالقديم ، بل يعود ببساطة الى ان النصوص القريبة العهد منا والتي تتعلق بالمواضيع المطروحة قد بدت لنا خالية من اي جديد . وقد يعتقد البعض انه ليس من المجدي القيام بنقد نظرية مراحل التعاظم التي غدت موضوعة دارجة منذ عشر سنوات : فريستو لم يعد مسموعا بجدية . ولكن يبقى ان الرجل كان مستشارا لرئيس من رؤساء الولايات المتحدة ، وان السياسة الاقتصادية لعدد من الحكومات تظل مبنية على فرضيات هي فرضيات النظرية — الموهومة عن المراحل — الادقاع الفكري لدى « التكنوقراطيين » يكتفي بهذا النوع من « العلم الاجتماعي » . عدا ذلك ، فالمثقفون والجامعيون الذين يتسمون اليوم عندما يذكرون فريستو كانوا قد نظروا اليه بعين الجد منذ وقت ليس طويلا ، وهم لم يتجرأوا بعد ، في معظم الاحيان ، على الذهاب الى ابعد من حدود النقد السلبي من اجل صياغة نظرية النصوص والتخلف . ان الفترة العظمى للاقتصاد الجامعي المعاصر تقع ، على ما يبدو لنا ، حول كينز والكينزية لسنوات الـ ٤٠ والـ ٥٠ . وبعد ذلك لم يقم التيار التكنوقراطي — الايكونوميتري — الايجابوي المظفر الا بترجمة الافكار الكينزية وما بعد الكينزية في الميدان التطبيقي . لقد استنفد هذا التيار جميع امكانياته اليوم ، رغم التجديدات الظاهرة التي يتيحها تبدل الموضوعة ، سواء في هذا الحقل او في حقل المنتجات الاستهلاكية . اما التجديد الحقيقي فيتم انطلاقا من نقد الافكار الاساسية التي كانت في منشئه .

لهذا بدا لنا النقد الاساسي لدعائم النظرية الاقتصادية الحديثة — الذاتية ، ولا يزال يبدو ، تقدا جوهريا في هذا الميدان . ان نقد « بيرو سترافا » (١٢) للحديثة ينمي في الواقع النظرية الذاتية للقيمة . فقد

(١٢) Piero Straffa « انتاج السلع بوساطة السلع » ، كامبريدج ، ١٩٦٠ .

اكتشف سترافاً من جديد ، بعد ريكاردو ثم ماركس ، ان الماكرو - اقتصاد كان في الاصل ، وان توازنات القوى الاجتماعية التي تحدد القسمة الطبقيّة للدخل بين البروليتاريا والبرجوازية تحدد جميع شروط التوازن الاقتصادي العام ، وان حساب الايرادية لم يكن له اية عقلانية تتجاوز توازن القسوة الاجتماعي هذا . نعتقد اذن ان من الواجب الرجوع ، كلما كان الامر يتعلق بنظرية التخلف ، الى اصول ايدولوجية الاتساقات الشاملة ، من خلال نقد النظرية الذاتية للقيمة ، على كل حال فتجربة التربية الجامعية اقنعنا بذلك . ان الدور الحاسم لمعدل القيمة الزائدة ، وبالتالي الدور المحدود والتابع لمعدل الفائدة ، هو دور جوهري في ميدان اقتصاد النمو والتخلف (ص ٢٧٩ وما يليها) . هذا اللاحاح النظري ارجعنا في مواضع عدة الى الموقع الحاسم الذي يحتله التناقض بين الطاقة على الانتاج والطاقة على الاستهلاك : « فتحويلات » اوالات الاطراف التضعيفية نحو المركز لا يمكن ان تفهم بدون هذا التحليل . مع ذلك فقد توقفنا في هذا الكتاب عند هذا المستوى . ومن البديهي ان كتاباً آخر ، يكتب بافق آخر - افق النقد الاساسي للنظرية الذاتية - يتوجب عليه ان يطرح مشكلات اخرى ، لا سيما مشكلات تحول القيم الى اسعار (١٤) .

كان من الواجب ، بعد القيام بهذا النقد الاساسي ، ان تطرح بهذه الذهنية مشكلات من الدرجة الثانية نظرياً ، لكنها لا تقل اهمية من الناحية العملية ، الاوهام المتعلقة « بالاستقلال النقدي » ، الابطاسات المتعلقة بحركات الوضع العام وافقها ، التجريبية الوضعية المتعلقة بنظريات الصرف وتقلباته كلها يجب ان يعاد فحصها ومعاينتها انطلاقاً من نقد نظرية النمو والتخلف ونظرية القيمة الذاتية التي تنطوي عليها . لذلك يجد القاري نفسه محالاً على

(١٤) هذه المشكلة التي اثارها للمرة الاولى Bortkiewicz عام ١٩٧٠ ، ولدت نقاشاً

طويلاً اشترك فيه Boudin , Hilferding , Nathalie Moszkowska

الخ . ثم استعاد Sweezy هذا النقاش (« نظرية النمو الرأسمالي » نيويورك

١٩٦٢ ، الفصل ٧) وفتح الملف من جديد بواسطة عمانوئيل (« الانسان والمجتمع »

عدد ١٨ ، ١٩٧٠) . وشهدنا بهذه المناسبة « فشلاً » لنظرية القيمة - العمل ، ثم

حاول البعض القيام بـ « تاليف » بين هذه النظرية والنظرية الذاتية . ان عمل

سترافا يرمي ، في رأينا ، خطأ هذه الوجهة الاخيرة ويبين من جديد معنى القيمة

العمل . ولا تملك بالطبع ان تنالنا هنا هذه الاطروحات لقائنا جديداً .

هذا النقد باستمرار ، حتى ولو اقتضى ذلك بعض التكرار .

بالطبع ، عندما يعمد الكتاب الى نقد نظرية ، هي نظرية النمو والتخلف ، يلجأ الى نتائج وضعي ان يجده القاريء هنا : نظرية للتشكيلات الاجتماعية التي للرأسمالية ، شرع برسم معالمها الاولى ، بل حتى نظرية اعم للتشكيلات ما قبل الرأسمالية و « للوقائع الحضارية » (١٥) .

كلمة اخيرة ضرورية . بالتأكيد لم تذكر الطبعة الاولى تذكيرا كافيا بالدين الذي ندين به لاميركا اللاتينية ، شأننا في ذلك شأن كل اقتصاد التخلف الذي لا يرتدي الطابع التقريضي (١٦) . والمبادرة تعود هنا لراؤول برييش ، وقد

(١٥) انظر بهذا الشأن المخل العناز لهذه الاشكالية تحت A. Pelletier et J. J. Goblot « المادة التاريخية وتاريخ الحضارات » المنشورات الاجتماعية ١٩٦٩ . وفي ما يتعلق بالعالم العربي ، مقالة ع. القنسي « القومية والصراع الطبقي في العالم العربي » مجلة السيار الجديد الانكليزية عدد ٢٢ - ١٩٧٠ .

(١٦) قد تكون لائحة المراجع هنا طويلة جدا . ولكن ينبغي ان نذكر على الاقل اسماء Pablo Gonzalez Casanova (الديموقراطية في المكسيك ، انثروبوس ١٩٦٩) ، Fernando Henrique Cardoso (السياسة والنمو في المجتمعات التابعة ، انثروبوس ١٩٧١ ، وسوسيولوجية النمو في اميركا اللاتينية . انثروبوس ١٩٦٩) . ، Enzo Faletto Ricardo Cibotti (التنمية والنمو في اميركا اللاتينية I. L. P. E. S. ، ستيانو ١٩٦٩) . Aldo Ferrer (« الاقتصاد الأرجنتيني » ، مراحل نموه ومشاكله العالية » مكسيكو ، ١٩٦٥) . Celso Furtado و André G. Frank (« الولايات المتحدة وتطلف اميركا اللاتينية » ، باريس ١٩٧٠) . Gino Germani (« السياسة والمجتمع في فترة الانتقال ، من المجتمع التقليدي الى المجتمع الجماهيري » بونى ايرس ، ١٩٦٥) . Franz Hinkelammert وآخرون (« جدلية النمو غير التكافؤ » CEREN رقم ٦ ، ١٩٧٠ ، ستيانو) . Octavio Ianni (« الدولة والرأسمالية ، البنية الاجتماعية والتصنيع في البرازيل » ريو دي جانيرو ، ١٩٦٥) .

Ruy Moro Marini , José Martos Mar , Marcos Kaplan

(« التطلف والثورة » مكسيكو ، ١٩٦٩) . Nicia Vilclahuz , Luciano Martins

(« الصراع من اجل التصنيع في البرازيل من ١٨٠٨ - ١٩٣٠ » سولولو ، ١٩٦١) . José Dominiguez Noceto , José Michelena , Hector Silva



بيننا في هذا الكتاب ان نظرية التبادل غير المتكافئة كانت قد اسست على يده ، رغم ان الاطار العام الذي يضمها ضمنه ، في صيغتها الاولى ، قد فقد معناه . كذلك ندين بالقسم الجوهرى من نظرية النقد التي ننتمي اليها « للجنة الاقتصادية للامم المتحدة من اجل اميركا اللاتينية » (C. E. P. A. L) وهي التي اشرف برييش على نشاطها واعمالها ، اذ ان هذه اللجنة هي التي بادرت بطرح جميع الافكار التي انبثقت عنها التيارات الحالية في اميركا اللاتينية : نقد سياسة الاستعاضة عن الواردات ونظرية التبعية .

ان تاخر آسيا المدهش ، وخاصة افريقيا ، حيث لا زال الخلط بين التعاظم والنمو عملة رائجة ، يشهد بالمقابل على اهمية مساهمة اميركا اللاتينية . نظرة سريعة على اسباب هذا التأخر تدفع المرء فورا الى التفكير بدور الجامعات . فالجامعات في اميركا اللاتينية بدأت تنفتح منذ اعوام العشرين امام الطبقات الوسطى بشكل كثيف ، وقد سجل الانفتاح المذكور في بعض الاحيان وتأثر متقدمة على تلك التي سجلها العالم النامي . الثقافة البطريكية (الابوية) القديمة ، من قضائية ووضعية ، تعاني الان من غارات العلم الاجتماعي . والحال ان هذا التوسع اذا كان قد تم في الولايات المتحدة دون ردة فعل خطيرة نظرا للدينامية الاقتصادية ، فنحن نعلم ان البلدان الاوروبية المتأخرة التي تدرك الان فقط هذه المرحلة ، تتعثر في تغلبها على الازمة (كما يشهد على ذلك المثل الفرنسي) . اما في اميركا اللاتينية ،



- وآخرون (« بيان العملية الاقتصادية في الأرجواي » مونثيفيو ١٩٦٩) .
Ricardo M. Ortiz (« تاريخ الأرجنتين الاقتصادي » بونس ايرس ، ١٩٥٥) .
Theotonio Dos Santos , Anibal Quijano , Anibal Pinto
(« التبعية والتغير الاجتماعي » C.E.S.O ، سانتياغو ، ١٩٧٠ ، « الاشتراكية او الفاشستية » مفضلة اميركا اللاتينية » سانتياغو ١٩٦٩) .
Rodolfo Stavenhagen (« الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الافريقية » انتروبسوس ، ١٩٦٩) .
Torcuato Di Tella , Maria Conceicao Tavarés , Osvaldo Sunkel
Claudio Véliz (« نظرية حول الوقع الاول للتصنيع » بونس ايرس ، ١٩٦٤) .
Cardoso y Wilfort (« سوسيولوجية التبعية » سانتياغو
Marshall Wolfe ، وآخرون كثيرون ما زلنا نجعل للاسف مؤلفاهم .

حيث كان النظام عاجزا باستمرار عن هضم هذا التحول الذي لم تكن تفرضه الرأسمالية الطرفية ، فقد ساهمت مرحلة اعدادية طويلة في خلق فئة حقيقية من المثقفين (انتلجنسيا) وادت الى ازدهار فريد من نوعه . اما في آسيا وأفريقيا فقد حال نظام الاستعمار المباشر دون تمكن هذا **التناقض المحرك** من الظهور . ضمن هذا الاطار ينبغي وضع السياسة الحالية لتدمير الجامعات في العالم الثالث **تلميها منظما** . لا سيما في افريقيا الفرنسية اللهجة ، حيث تهدف السياسة المذكورة الى جعل التعليم مقتصرا على اعداد تقنيين يتولون مهمة التنفيذ ، والى اجهاض عملية اعداد المثقفين الحقيقيين القادرين على التفكير في التخلف .

ان نقد التخلف يلعب اذن دورا هاما في تجديد العلم الاجتماعي ، لا الاقتصاد فقط . « السنوات العشر الاولى من النمو » (سنوات ال ٦٠) التي شدد خلالها على التعاطف الاقتصادي ، مع كل اوهايم « الايرادية » والاقتصاد المتري (ايكونومتري) ، انتهت الى فشل واضح . الى حد ان الامم المتحدة نفسها تلاحظ ، بالنسبة « للسنوات العشر الثانية » ، منذ البدء ، ان « التعاطف لا يعني النمو » . من هنا ان نقد الاقتصادية يتمرض لمخاطر **الموضوعة** ، اي الى خطر الدوران في المحلول التأليفي الموهوم *Pseudo-synthétiste* الذي هو في النهاية غامض ومشوش . والبنوية ، برفضها للبحث عن التناقض المحرك في النظام ، تسهل العملية المذكورة (١٧) . اذ ان نقد

(١٧) يجب ان نذكر هنا على الامل Gunnar Myrdal « الدراما الاسيوية » تحقيق حول الفكر في الامم » ، Languin ، ٢ اجزاء ، ١٩٦٨ ، Arthur Lewis (« عملية النمو » ، ١٩٧١) . Hans Singer (« توزيع الادباج : التاجمة عن التجارة والاستثمار » ، بونفتون ، ١٩٧١) . واخيرا فريق U.N.R.I.S.D الذي يعمل حول « الطرح الموحد لمشكلات النمو » (U.N.R.I.S.D ، جنيف ، اعمال لا زالت جارية) . لن طرح ميرنال ، وهو الاكثر تنظيما ، يظل طرحا بنوييا ، وهو يرفضه لان تكون علاقات الانتاج هي المحددة في الحكم الاخير لنقد للاقتصادية يعود فيقع فسي البيولوجية . واذا كانت محاولة « اوتور ليفايس » لا تتعدى المصنف الاتقائي للمستويات « الاقتصادية » و « الاجتماعية » الخ . فان النقد الثاني الجريء الذي قام به « هانس سينجر » يحلول بالمقابل ان يجمع حقا السيطرة والامبريالية في التحليل الاقتصادي .

نظرية التخلف يؤدي الى نقد النظام ، وليس ثقة مكان للدبلوماسية فسي
ميدان البحث الاجتماعي (١٨) .

(١٨) كما صرح غوناد ميردال .

فهرست

٥	كلمة المترجم
٧	ثبت بالمصطلحات
٢١	مقدمة الطبعة الاولى
	الفصل الاول: التخصص الدولي غير المتكافئ والتدفقات
٦٦	الدولية لرؤوس الاموال
٦٧	اشكالية البحث
٧٥	١ - نظرية التبادل الدولي
٧٥	١ - النظرية الكلاسيكية (الريكاردية)
٨٢	٢ - من العلم الى ايدولوجية الاتساقات الشاملة
٨٨	٤ - مساهمة اساسية: التبادل غير المتكافئ
٩٦	٤ - حدود الاقتصادية
١٠٢	٢ - اشكال التخصص الدولي وحدّا التبادل
١٠٣	١ - الخصائص البنيوية للتجارة العالمية
١١٠	٢ - تطور حدي التبادل خلال الاجيال والتقدم التقني
	٣ - محاولات تفسير تفهقر حدي التبادل عن
١٢٢	طريق تحليل الطلب
١٢٥	٤ - تفهقر حدي التبادل وتطور الاجور المقارن
١٢٩	٥ - الاشكال التاريخية للتخصص الدولي
١٣٦	٣ - التجارة الخارجية ومسألة الاتساق
١٣٧	١ - الاتجاه الضمني في الرأسمالية نحو توسيع الاسواق
	٢ - الاتجاه الضمني في رأسمالية المركز نحو
١٤٧	تصدير رؤوس الاموال

	٣ - وظائف التجارة الدولية ووظائف
١٧٨	تصدير رؤوس الاموال
	٤ - الطابع « الاحتكاري » للعلاقات الدولية
١٨٠	وموقع الاحتكارات في التجارة العالمية
١٩٢	خلاصة النتائج
١٩٦	الفصل الثاني : تشكيلات الرأسمالية الطرفية
	القسم الاول - الانتقال الى الرأسمالية الطرفية
١٩٩	انماط الانتاج والتشكيلات ما قبل الرأسمالية
٢٠٥	١ - ولادة العلاقات السلعية
٢١٥	٢ - تكون الرأسمالية المبينة على التجارة الخارجية
	٣ - تكون الرأسمالية المبينة على استثمار
٢٢٥	الرأسمالية الاجنبية
٢٣٧	القسم الثاني - نمو الرأسمالية الطرفية : نمو التخلف
	٢ - التخصيص الدولي غير المتكافئ والالتواءات
٢٣٩	الحاصلة في توجه نمو الرأسمالية في الاطراف
٣٠٧	ب - التخصيص الدولي وتحويل الاوابات التضخيفية
٣٢٥	ج - الاحتكارات والتخصيص الدولي
٣٥٥	د - الخصائص البنيوية للتخلف
٤٠١	هـ - الانتقال المحتجز
٤٠٥	القسم الثالث - التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية الطرفية
٤٠٨	التشكيلات الطرفية الامريكية والشرقية
٤١٠	التشكيلات الطرفية الافريقية
٤٢٨	الخصائص العامة للتشكيلات الطرفية
٤٤٥	خلاصة النتائج
٤٤٩	ملحق الطبعة الثانية
٤٧٩	فهرست

هذا الكتاب

عملية التراكم الأولى - بوصفها نتاجا لدخول انماط الإنتاج الرأسمالية في علاقته مع انماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية - أو السائدة على طريقها - مما زالت عملية معاصرة . هذه العملية التي تجري لصالح المراكز المتقدمة على حساب الأطراف « المتخلفة » هي التي تشكل الميدان الذي نخوض فيه نظرية التراكم على الصعيد العالمي ، التي بوصفها وحدها أن نفس « تخلف » بعض البلدان وتقدم البعض الآخر .

أن البلدان المتقدمة والمتخلفة على السواء تنتمي إلى منظومة عالمية واحدة تحكمها في عصرنا أواليات محددة (التخصص الأممي غير المتكافئ ، تحويلات الفجوة من الأطراف إلى المركز ، التبادل غير المتكافئ الخ . .) تبقى رصدها وتحليلها الكنت من الأسباب « التخلف » ومعالجتها . هكذا لا تعود نظرية التخلف ممكنة ضمن إطار البلدان المتخلفة وحدها . وتسقط التسميات الرئيسية التي كانت عليها « نظرية » التخلف الشائعة حتى الآن ، كما تسقط العلاجات الموهومة لهذه المسئلة .

والتحليل في هذا الكتاب يتناول التاريخ والاقتصاد معا . فنبين مراحل التخصص الأممي غير المتكافئ ، وبكيفية عن أن النظرية الاقتصادية الشائعة ليست - على ضوء هذا التاريخ - سوى ايدولوجيا - تتجاهل ما أفرته التجارة العالمية والبازل غير المتكافئ من معازل على البنى الاقتصادية الإجمالية ضمن المنظومة العالمية .

أن المؤلف الدكتور سمير أمين (وهو عربي من مصر وقد عمل اسادا للاقتصاد في جامعات عالمية عديدة) يوضح بتحليله هذا عملا استغرق حوالي خمسة عشر عاما ، وضع خلالها حوالي عشرين كتابا ودراسة تتناول أوضاعا عيانية في التشكيلات الطبقية من مصر والمغرب إلى السنغال وساحلي الهام وحالي وغينيا والكونغو الخ . ، كما يقتني - ويغنيها في الوقت نفسه - بجراحة من الكتابات التي تنحدر لتسكلة التخلف على ضوء التحليل الماركسي العدمي دون أن تكون أسيرة لغزبه .

إذا كانت نظرية ماركس - في راسالال - قد تبلورت عبر « نقد الاقتصاد » الشائع في عصره ، فإن « نظرية » التخلف لا تبلور إلا عبر نقد ايدولوجيا الشائعة في عصرنا . هذا مما يطمح إليه هذا الكتاب دون كبير ادعاء .

العدد ١٢ ل. ل. أو ما يعادلها

